حاشية يس

على شرح قطر الندى

تأليف

العلامة يس بن زين الدين العليمي الحمصي

ت. ١٠٦١ هـ

تحقيق

كريم حبيب كريم الكمولي

المؤسسة
اللبنانية
للكتاب الأكاديمي
بيروت - لبنان

حَاشيةُ يس
على شَرْحِ قَطْرِ النَّدَى

حاشية يس

على شرح قطر الندى

تأليف

العلامة يس بن زين الدين العُليمي الحمصي

ت. ١٠٦١ هـ

تحقيق

كريم حبيب كريم الكمولي

الجزء الأول

المؤسسة اللبنانية للكتاب الأكاديمي

بيروت - لبنان

الطبعة الأولى

١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م

المؤسسة اللبنانية للكتاب الأكاديمي

بيروت - لبنان

بيروت - طريق المطار - خلف غولدن بلازا - خليوي : ٠٠٩٦١٧٠٠٢٧٢٥٠

Beirut - Airport Road - behind Golden Plaza - Mobile : 0096170027250

e-mail : academicbook_leb@hotmail.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على رسوله الأمين وآله الطاهرين

وبعد : فالعربية سيدة العلوم وأعلاها شأناً وأوسعها بحراً وأكثرها درراً ، ولا غرو فهي لغة القرآن الكريم ، ولغة أهل الجنة ، وعروس اللغات وأجملها برأي كثير من العلماء المطلعين على كثير من اللغات الأخرى ، صنّفها المحدثون بأنها من اللغات المقدسة ؛ لمجيء النص الكامل والمعصوم الفاضل ناطقاً بلسانها ، فهو سبب ديمومتها ، وأنفس درة في خزانتها ، إنْ لم نقل إنه علتها التامة حدوثاً وبقاءا .

كنت صغيراً أسمع والدي ينظم الشعر ، فيخلب لبّي روعة صف كلماتها ، فالصغير لا يعي المعاني والاستعارات بل يستهويه رنين وجرس العبارات ، فصارت معشوقتي الأولى ومحظيتي ، منذ أوائل صبوتي ، فلا أراني وأنا أنظر في الأصول إلا وقد أشبعت بحثي بها ولا أناظر إلا كانت سيفي ودرعي .

فأردت ردّ بعض ما أسدت لي من جميل ، بإظهار بعض مكنونها الأصيل ، لكشف العربي من الدخيل ، في زمن صار أهل اللغة قليل ، رغم كثرة الجامعات والأساتذة إلا أنّ بحثهم لا يشفي الغليل .

فأخرجت درة من دررها أكل التراب محاسنها ، جلوت عنها الرغام ، فجلت عني هموم الأيام على صعوبتها ، إنها حاشية العلامة يس بن زين الدين العليمي على مجيب الندا للفاكهي وهو شرح لقطر الندى الغني عن التعريف .

كريم حبيب كريم الكمولي

النجف الأشرف

غرة شعبان المعظم ١٤٢٩

تعريف بالكتاب

قطر الندى وبل الصدى مقدمة في النحو ، وضعها ابن هشام وهو في النحو أحد الأعلام ، وهي على صغرها عظمت فوائدها فانبرى جمع من العلماء ـ ومنهم مصنفها ـ لشرحها وتوضيحها وفك رموزها ، كلٌ بحسب رأيه ومتطلبات الحاجة إلى ذلك الشرح ، ولو حاولنا تعداد شروحها وحواشي تلك الشروح وتبيان محاسن كل شرح منها وأغراضه ومراميه ، وأسباب الاختصار والإطناب فيه لخرج بنا المقام من التحقيق إلى وضع دراسة كبيرة لتلك الشروح ربما يقيض الله لها من ينظر فيها .

ومن أكثر الشروح تداولاً وتناولاً هو ما كتبه المصنف نفسه ، فهو شرح وجيز ، كان بمثابة موضح لتلك الرموز المقتضبة جداً في كتاب القطر ، إضافة إلى زيادة أمثلة ، مع تبيان تلك الأمثلة في كثير من مقامات الكتاب فلاحظ .

ومن الشروح المهمة جداً ولا تقلّ شأناً عمّا كتبه المصنف ابن هشام نفسه إنْ لم تزد عليه هو ما كتبه الفاكهي وسمّاه ((مجيب الندا)) ، وهو شرح متوسط الحجم لا إطناب فيه ممل ولا إيجاز فيه مخل ، وهو شرح مزجي على عادة القدماء في شروحاتهم ، فك فيه رموز المتن وزانه أمثلة وكشف عن كوامن جواهره ، وما أودعه فيه من الأسرار مصنفه .

ولعل أهم ما كتب من التعاليق على هذا الكتاب هي حاشية الشيخ يس بن زين الدين الشهيرة جداً بين أيدي الطلاب من حين تصنيفها ، حتى أغنتنا شهرتها عن البحث في إثبات نسبتها إلى صاحبها ، وهي حاشية بالقول ـ أي : أنّ مصنفها كان يبدأ تعليقاته بكلمة ((قوله)) ثم يذكر النص الذي يريد التعليق عليه من كلام الشارح ـ كثيرة الفوائد زاخرة بالمطالب العلمية ، فتراه يسبح حيناً في علوم

اللغة ثم يعرج على أصول الفقه ويمر بعلم المعاني آخذاً بدقائق العلوم مما ينبي عن تمكن وتسلط على تلك العلوم ، على وعورة مباحثها ، وتشتت نكاتها في بطون الكتب .

أكثر من ذكر القراءات القرآنية وتوضيح تخريج معنى الآي عليها ، وأولع بمباحث الأدب والعروض التي يعرض لها بعض الأحايين ، ناهيك عن صناعة بعض العبارات ببيان رائق رائع فيضمر في نفسه معنى ويظهر آخر ويشير إلى ثالث بتأملاته في آخر كل مطلب تقريباً .

ولم نحاول فك تلك التأملات لكثرتها ولطول الإشكالات المطويّة تحتها ، ولعظم تلك المباحث وارتباطها بمباحث أخر في علوم أخر ربما خرج بنا المقام عن التحقيق إلى التعليق والشرح ، فيكون ما نكتبه حاشية على الحاشية وهو أمر يورث سأم القارئ ، ولكنا اعتمدنا على مهارة القارئ وحذقه ؛ إذ لا يركب البحر إلا من خاضه إن لم يكن نوتيّ حاذق .

تراجم العلماء الثلاثة

ترجمة المصنف :

هو أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري ، ولد في القاهرة في ذي القعدة من عام ٧٠٨ هـ ، وتوفي في ليلة الجمعة الخامس من ذي القعدة سنة ٧٦١ هـ .

لزم الشهاب عبد اللطيف بن المرحل ، وقرأ على ابن السرّاج وسمع من أبي حيان ديوان زهير ، وحضر دروس التاج التبريزي ، وقرأ على التاج الفاكهاني شرح الإشارة له إلا الورقة الأخيرة ، وحدث عن ابن جماعة بالشاطبية .

مصنفاته كثيرة شهيرة معظمها مطبوع ، منها : الإعراب عن قواعد الإعراب ، حل الألغاز ، أوضح المسالك ، التذكرة وهو مفقود نقل عنه في الأشباه والنظائر مراراً ، الجامع الصغير مطبوع ، والجامع الكبير نقل منه الفاكهي في المجيب كثيراً وهو مفقود ، شذور الذهب وشرحه ، شرح قصيدة بانت سعاد ، مغني اللبيب ، حاشية على شرح ابن الناظم ذكرها المحشي يس ونقل منها كثيراً ، الكواكب الدرية في شرح اللمحة البدرية مطبوع ، وغيرها كثير .

ترجمة الشارح :

هو جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمد بن عمر بن عبد الله بن أبي بكر الفاكهي المكي الشافعي ، كما في آخر الصفحة في مخطوطتنا مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامة في النجف الأشرف .

ولكن في هدية العارفين في باب الألف سماه أحمد بن عبد الله ، وفي باب العين عده مرة أخرى وسماه عبد الله بن أحمد ، مع أنه ذكر ولادته ووفاته في الموضعين صحيحة وكذلك عدّ بعض مؤلفاته .

وكذلك ذكر أنّ اسمه أحمد بن عبد الله في إيضاح المكنون عند ذكر كتابه تعريف الحدود وقال : إنّ اسمه عبد الله بن أحمد عند ذكر كتابه الفواكه الجنية مع ذكر وفاته في الموضعين صحيحة .

وفي كشف الظنون سماه أحمد بن عبد الله ، وذكر مجيب الندا ومقدمته ، وذكر في النور السافر إنّ اسمه عبد الله بن أحمد ، وهو الراجح .

ولد ٨٩٩ هـ وتوفي ٩٧٢ هـ .

كان مشاركاً في كل العلوم ، واشتهر بالنحو حتى قيل إنه سيبويه زمانه ، وقيل عنه : إنه لم يكن له نظير في زمانه في علم النحو فإنه كان فيه آية من آيات الله تعالى ، أخذ عنه الكثيرون .

له مؤلفات عديدة منها : حدود النحو الذي شرحه أيضاً فسمّاه شرح الحدود النحوية ، وشرح متممة الحطاب الرعيني على الأجرومية فسماه الفواكه الجنية ، له أيضا كشف النقاب وهو شرح لملحة الإعراب للحريري ، إضافة الى مجيب الندا .

ترجمة المحشي :

قال في خلاصة الأثر :

((يس بن زين الدين بن أبي بكر بن محمد بن الشيخ عُليم الحمصي الشافعي الشهير بالعليمي ، نزيل مصر ، الإمام البليغ شيخ العربية ، وقدوة أرباب المعاني والبيان ، المشار إليه بالبنان في محفل التبيان ، مولده بحمص ورحل مع والده إلى مصر ونشأ بها .

قرأ في أوائله على الشيخ منصور السطوحي ، ثم على الشهاب الغنيمي ، ولازمه في العلوم العقلية ، وأخذ الفقه عن الشمس الشوبري ، وكان ذكياً حسن الفهم ، برع في العلوم العقلية ، وشارك في الأصول والفقه ، وتصدر في الأزهر

لإقراء العلوم ، ولازمه أعيان أفاضل عصره ، وحظي كثيراً وشاع ذكره وبعد صيته ، وكان مطبوعاً على الحلم والتواضع وله مال جزيل وإنعام كثير على طلبة العلم وكلمة مسموعة .

ألف كتباً مفيدة منها : حاشية على المطول ، وحاشية على المختصر ، وحاشية على شرح التوضيح ، وحاشية على شرح القطر للفاكهي ، وحاشية على شرح التهذيب للخبيصي ، وحاشية على شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، وغير ذلك من الرسائل النافعة ، وله شعر كثير)) .

توفي نهار الحادي عشر من شعبان سنة ١٠٦١ هـ .

وصف النسخ المعتمدة :

حصلت على مخطوطتين لهذه الحاشية ، وعلى ثالثة لجيب الندا :

١ـ مخطوطة مكتبة الإمام أمير المؤمنين العامة في النجف رقم ١٠/٣/٨٥ أدب عليها وقفية باسم فدّاح بن سابق تاريخها ١٠٩٠ هـ ، وعليها أيضاً ختم أحد الذين آلت لهم التولية على الوقف وهو الشيخ طاهر بن عبد علي ، وهذه النسخة مجهولة الناسخ وتاريخ النسخ ، ولكنها قريبة لعهد مصنفها ؛ لأنه توفي ١٠٦١ هـ ، خصوصاً بعد معرفة تاريخ وقفها السابق ، فبين الوقف والوفاة تسعة وعشرون عاماً فقط .

وقد فوجئت بسقوط أوراق من أوائلها أشرت اليه في الهامش ، يبدأ السقط في بحث الكلمة وأقسامها عند كلامه على تنوين العوض وينتهي في بحث المثنى ، فأكملت ما سقط من المخطوطة الثانية .

وقد سقط منها أيضاً بضعة صفحات تبدأ في آخر بحث المبتدأ والخبر ، وينتهي في بحث كان وأخواتها .

وقد سقط منها أيضاً أوراق تبدأ من بحث ((ما ولا ولات)) وينتهي السقط في ذات البحث .

وقد سقط من أواخرها بضعة أوراق أخرى تبدأ في بحث التوكيد وينتهي السقط في بحث عطف النسق ، واضطررت لإكمالها من النسخة المطبوعة بمصر.

وهي نسخة خطها نسخي قياسها ٢٢× ١٥ سم ، فيها ٢٩٤ صفحة ، عدد الأسطر فيها ٣٠ ـ ٣٥ سطرا ، عدد الكلمات في السطر الواحد حوالي ١٧ كلمة ، ناسخها كتب مواضع القول فيها بالمداد الأحمر. وقد رمزت لها بالرمز أ .

٢ـ مخطوطة مكتبة أمير المؤمنين العامة برقم ١٠/٣/٨٤ أدب ، وهي نسخة ناقصة الآخر فإنها تنتهي في أواسط بحث المبتدأ والخبر أي : أنها لم تكمل حتى الجزء الأول ،

ولكنها نفعتني في إثبات ما سقط من أ وهو ليس بالقليل ، مجهولة الناسخ وتاريخ النسخ ، عليها ختم تملك للشيخ طاهر بن عبد علي الحجامي الذي كان متولياً على وقفية المخطوطة السابقة مؤرخاً ١٢٦٢ هـ .

قياسها ٢٢ × ١٥ سم ، خطها نسخي ، عدد صفحاتها ١٧٦ ، عدد أسطر الصفحة الواحدة حوالي ٢٩ سطراً ، ويتراوح عدد كلمات السطر الواحد بين ١٧ـ ٢٠ ، وقد رمزت لها بالرمز ـ ب ـ .

٣ ـ مخطوطة مجيب الندا المحفوظة في خزانة مكتبة الإمام الحكيم العامة في النجف برقم ٩٨٧ ، وهي نسخة مكتوبة بخط نسخ جيد ، كتبها محمد بن أبي بكر الشهير بابن المعماري ، وقد فرغ منها بعد ظهر الأربعاء الخامس والعشرين من صفر ١١٥٢ هـ ، يبدو من نقل الناسخ تاريخ فراغ المصنف من تصنيف كتابه أنه ينقل من نسخة قريبة على عهد المصنف أو مقروءة عليه . وقال إنّ المؤلف قد أنهى تأليفه يوم الاثنين ثالث عشر رجب عام ٩٦٤ هـ ، وهي نسخة ممتازة تكاد تخلو من الأخطاء .

عدد صفحاتها ١٦٨ صفحة ، عدد الأسطر في الصفحة الواحدة ٢٩ سطراً ، عدد الكلمات في السطر الواحد تتراوح بين ٩ ـ ١٣ كلمة ، وقد رمزت لها بالرمز ـ ج ـ .

عملنا في التحقيق :

كان المهم لدينا إظهار النص بأجلى صورة وأبهاها ، فلذلك اتبعت طريقة التلفيق بين المخطوطات ؛ لأني لم أعثر على نسخة كاملة من الحاشية أعتمد عليها بل نسختان نقص من كليهما أوراق ، فأكملت سقط الأولى بالثانية ، ثم اضطررت للاستعانة بالمطبوعة بمصر كثيراً ، حتى أنّ السقط الأخير من المخطوطة ـ أ ـ أثبته كاملاً من المطبوعة .

أما مجيب الندا فقد استعنت بطبعة دار صادر بتحقيق الدكتور إبراهيم جميل محمد ، لأنه قد ضبط النص جيدا لأني لا أملك غير مخطوطة واحدة للمجيب .

قمت بتخريج آيات القرآن الكريم ، وقراءاته بحسب الاستطاعة ، ووضعنا الآيات الكريمة بين قوسين مزهرين ﴿﴾ ، واستعملت خطاً من الخطوط النسخية المستعملة في كتابة الآيات الشريفة لتتميز عن بقية النص .

خرجت الأحاديث النبوية الشريفة التي ذكرت في الكتب الثلاثة ، بحسب ما بين يديّ من مصادر حديثية ، ووضعت الأحاديث بين قوسين اعتياديين (( )) .

خرجت الشواهد الشعرية التي ذكرت في الكتب الثلاثة ، مع صعوبة ذلك ، فإنّ المحشي ربما يذكر كلمة واحدة من البيت دون أنْ يشير إلى أنّ هذه الكلمة جزء بيت ، مما صعّب مهمة البحث عن النصوص الشعرية ، وقد استعنت كثيراً بالمعجم المفصل لتخريج الشواهد النحوية الذي وضعه الأستاذ أميل يعقوب .

لم يهتم المحققون بتخريج أقوال العلماء من كتبهم إلا نادراً ، وهذا سبب ضياع كثير من الآراء المهمة ، وربما أدّى ذلك إلى نسبة قولين متضادين إلى عالم واحد ، فلذا حاولت إرجاع كل قول أو رأي نقله أحد الثلاثة إلى صاحبه من كتابه أو من كتاب آخر قريب العهد له بحسب ما بين يدي من المصادر .

ثم إني لم أر بعض النسخ المهمة من الكتب فأنقل عنها بواسطةٍ كما حدث مع كتاب الجامع لابن هشام وكتاب المستوفى فإن كل الهوامش التي خرجتها من هذين الكتابين فمن كتاب مجيب الندا تحقيق الدكتور ابراهيم .

وربما اضطررت بسبب سوء طباعة بعض الكتب أن ارجع لطبعة أخرى لذات الكتاب كما وقع لي مع الفواكه الجنية بطبعة دار الكتب العلمية فإن بها سقطاً حوالي الصفحتين فاعتمدت في ذلك الموضع على طبعة أخرى ذكرتها في المصادر .

وكذلك الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب اعتمدت على طبعة بغداد في كل الهوامش عدا واحداً راجعت فيه ط الدكتور ابراهيم محمد عبد الله .

استعملت أسلوب الإملاء الحديث المتعارف في أيامنا فإنّ إملاء المخطوطات الثلاثة مختلف تماماً ، فإنهم يكتبون ((ماء)) وما شابهها مثلاً ((مأ)) .

وقد اتبعت أسلوب التنقيط الحديث لبيان الجمل من بداية ونهاية ، فالفاصلة ((،)) لتمييز نهايات الجمل ، والفاصلة المنقوطة ((؛)) لبيان أنّ الكلام الآتي بعدها علة للمتقدم ، ووضعت نصوص أقوال العلماء بين أقواس اعتيادية (()) .

كما حاولت ضبط النصوص كثيراً لأنّ العلامة يس خصوصاً ينقل بتصرف أو باختصار ، وربما نقل المعنى دون النص ، فعندها أشير في الهامش إلى أنّ النقل بالمعنى ، وربما نقل نصوصاً لم أعثر على مصادرها ، فأثبتّ ما في المخطوط وفي النفس منه شيء .

وفي أحايين أخر ينقل من بعض النسخ غير المشهورة للكتاب ، كما حصل مع نقله من شرح الرضي على الكافية ، ففي الطبعات الحديثة للكتاب لا توجد بعض النصوص التي نقلها ، ولكن في طبعة الحلبي بمصر المحشاة بالنسخ الكثيرة عثرت على بعض النصوص كاملة ، وأشرت إلى ذلك في محله من الهامش .

كتابه أشبه ما يكون بموسوعة لتعداد الآراء والأقوال وهو بذلك يأخذ طريقة السيوطي في كتبه ذات النقول العديدة ، بل إنه نقل نصوصاً كاملة من الهمع والأشباه والنظائر ، وحتى من النكت ، أشرت إليها في الهوامش .

وضعت نص قطر الندى بين معقوفين بلون غامق [ ] ، ومعه كتاب مجيب الندا في صدر الصفحة ، وتحته أدرجنا الحاشية وبدايتها بـ((قوله)) .

وبعد :

فقد ساعدني الكثير من الإخوان على العمل في مختلف مراحله ، فلما تبنيت صف الحروف بنفسي ساعدني بعض إخوتي في ذلك ، وأما كادر مكتبة الإمام أمير المؤمنين العامة في النجف الذين ثابروا على إعانتي بالحصول على المراجع التي أحتاجها في البحث ، حتى أني بقيت مرات ومرات في غير أوقات العمل الرسمية ، ولم يضجر أحدهم فشكراً لهم جميعاً على ما فعلوا وسدد الله خطاهم على طريق نشر العلم .

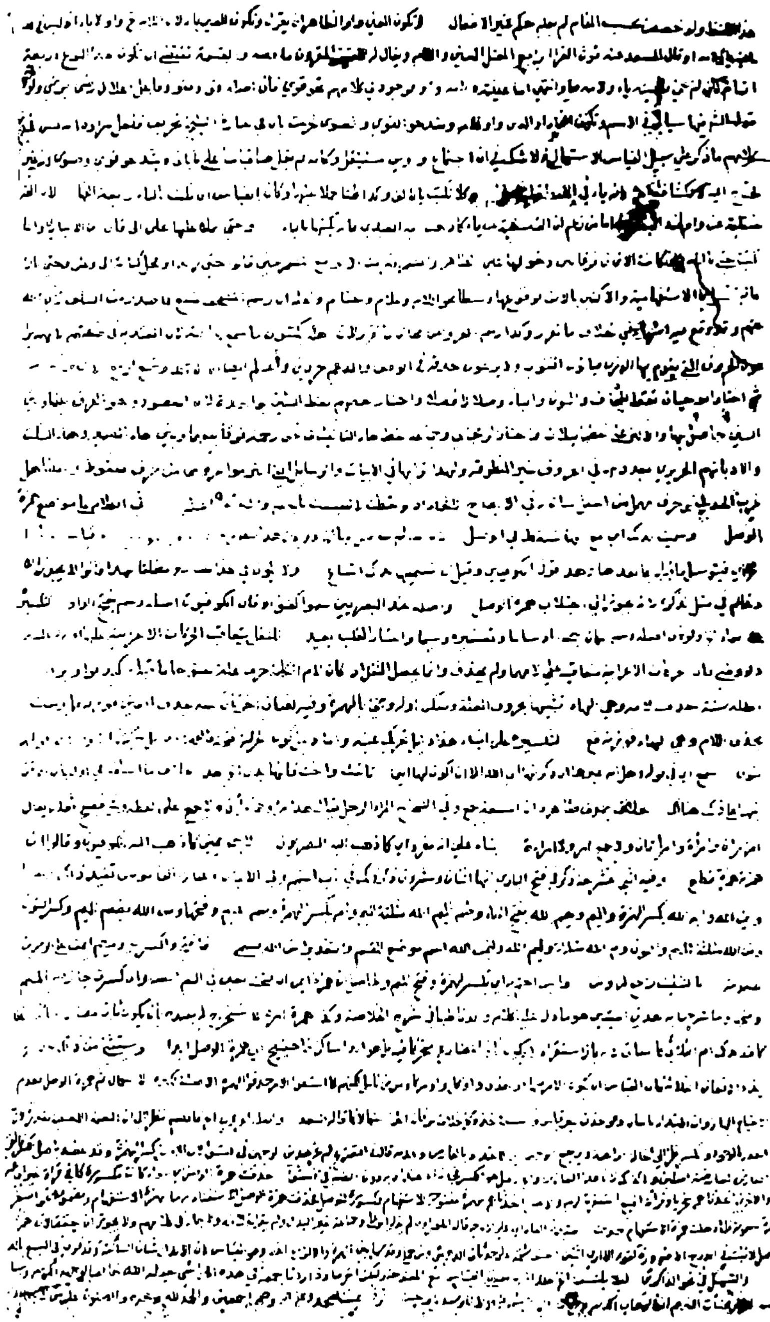
وقد ساعدني أيضاً الأخ الشيخ محمد جليل الإزيرجاوي والأخ الشيخ رسول الشويلي في مقابلة النسخ المخطوطة بالمطبوعة في الجزء الأول من هذا الكتاب وانقطعا عن المقابلة في الجزء الثاني لمشاغل لهما خاصة ، فأكملت المقابلة وحدي ، فشكراً لهما شكر صادق لناصحه .

ولمّا كان إتيان الكمال من ضروب المحال أرجو ممن عثر على زلة قلم أو سبق لسان أو اضطراب بيان في كلماتي أنْ يغفر ويصلح وله أجران أجر المصحح للخطأ وأجر الساتر عيوب الناس تقرباً له سبحانه .

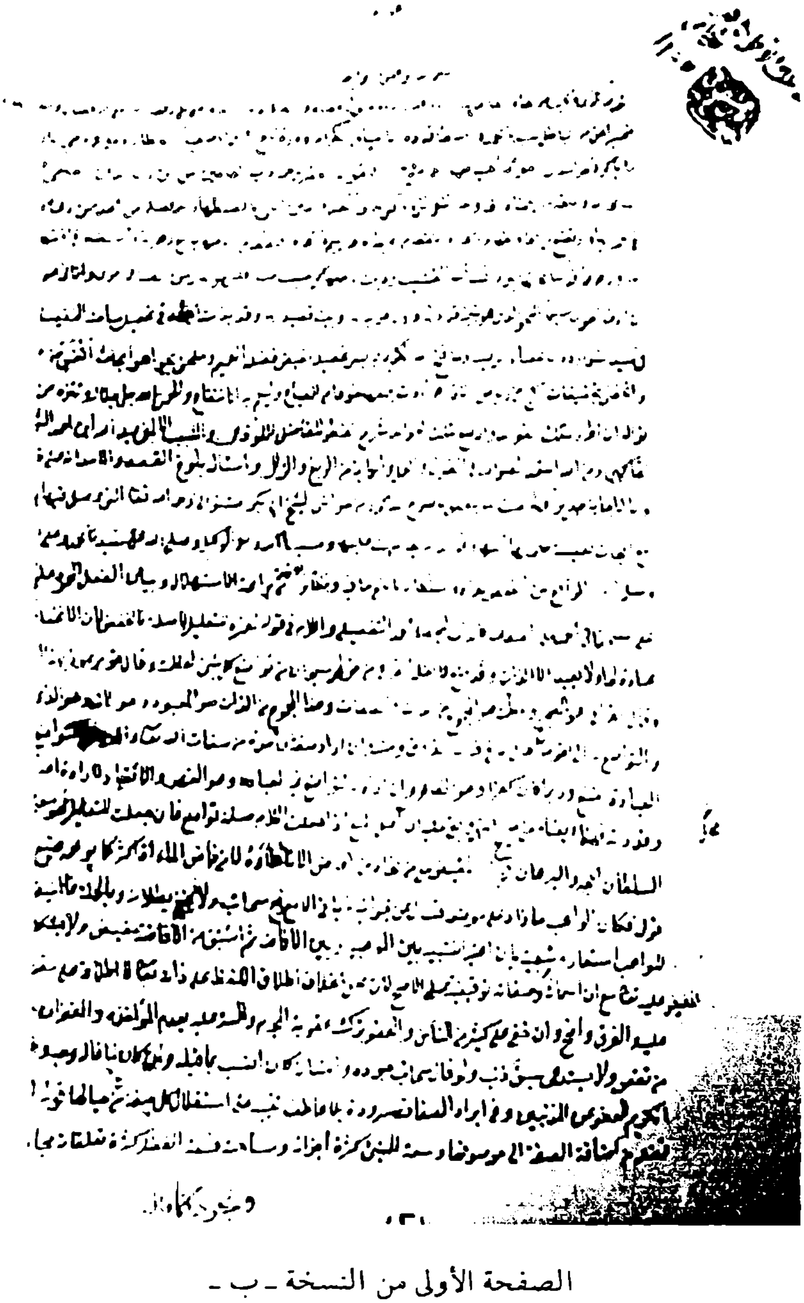
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد الأمين وآله .



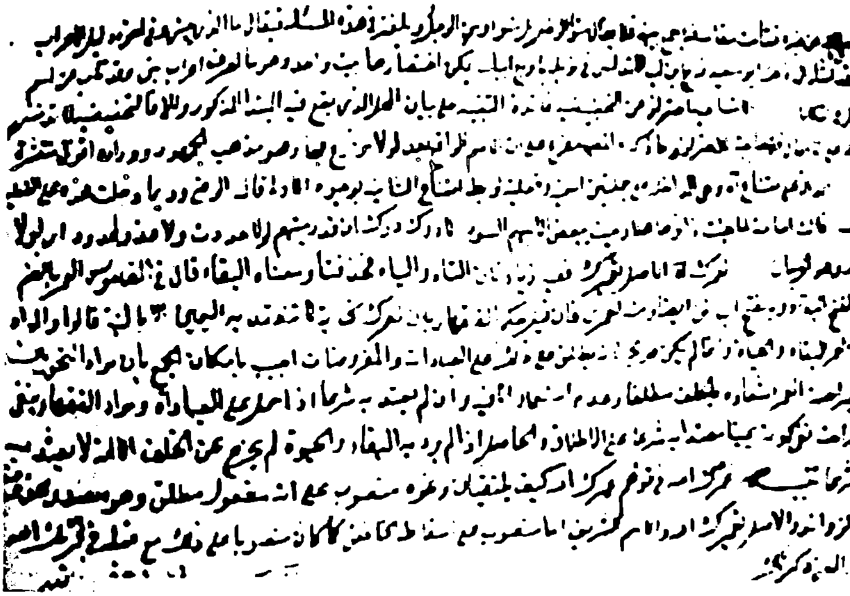
الصفحة الأولى من النسخة ـ ا ـ لاحظ آثار الرطوبة



الصفحة الأخيرة من النسخة ـ أ ـ



الصفحة الأولى من النسخة ـ ب ـ



الصفحة الأخيرة من النسخة ـ ب ـ

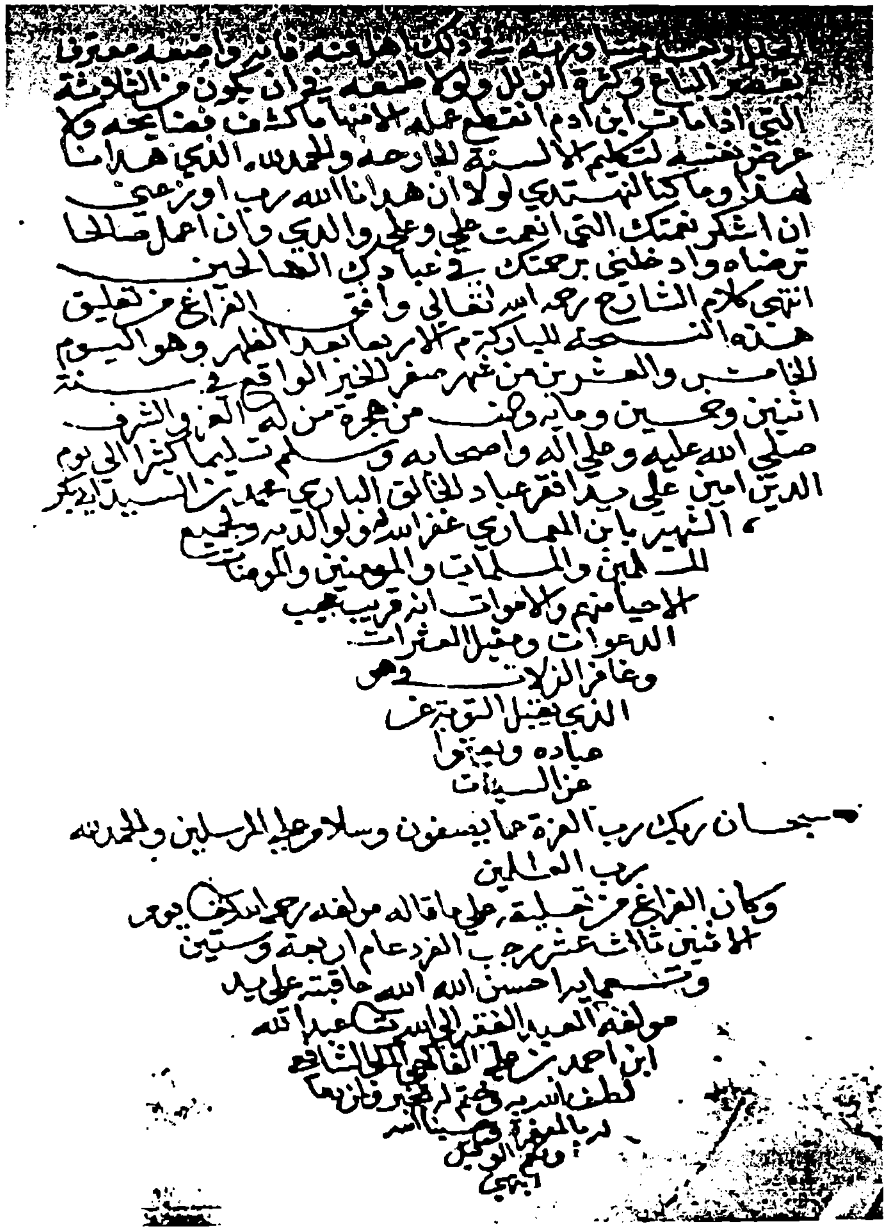


[illegible]

له في فعله ولا مماثل له في شانه والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي بعثه
من خلاصة النوع بالآيات والمعجزات للجحد بنصيب لتمييز احوال العباد وبيان
احكامهم من الحل والحرمة ونعته بصفات الكمال والكرم ذلك ينطقه بفصل
الخطاب والحكم وعطف على الانام عموما برسالته فكان كما اخبر للعالمين رحمة وخص
من امن بجعل له بدل الحسنة عشر امثالها فما اشمل جوده وما اعمه فحصل لامته
تسهيل الفوائد بعد الصعوبة موصولا بالسعادة الابدية والامن من العذاب
والعقوبة صلى الله عليه وعلى آله واصحابه المقتفين لاوضح المسالك ايمة
الهدى صلاة وسلاما دايمين عدد حبات الارض وقطر الندى اما بعد
فهذا شرح لطيف وضعته على المقدمة الموضوعة في علم العربية المسماة بقطر الندى وبل
الصدى للعالم المحقق والامام المدقق امام هذه الصنعة وعالمها وقاضي شريعتها
وحاكمها ابي عبد الله جمال الدين محمد بن يوسف بن هشام الانصاري رحمة الله
عليه يتكفل بحل الفاظها وتبيين معانيها ممتزجا بكلماتها مع الاتيان بدليل المسايل
وتعليلها في الغالب متجانبا فيه الايجاز المخل والاطناب الممل حرصا على التقريب
لفهم مقاصدها والحصول على جملة فوايدها سميته مجيب الندا الى شرح
قطر الندا وبالله اعتصم وعليه اتوكل واليه اتضرع واتوسل ان ينفع به طالبه
وان يجعله خالصا لوجهه الكريم وسببا للفوز بجنات النعيم وان يبلغنا
احسن الامل ويوفقنا في القول والعمل انه خير موفق ومعين لا رب غيره ولا مأمول
الا خيره مقدمة اعلم ان من اراد الخوض في علم من العلوم على الوجه الاكمل
ينبغي له ان يتصوره اولا بحقيقته بحده او برسمه ليكون على بصيرة في طلبه
فان من ركب متن عميا خبط خبط عشوا وان يعرف موضوعه وهو ما يبحث
في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية اللاحقة له وان يعرف غايته وهي الثمرة
التي لاجلها يطلب ليصون سعيه عن العبث فحد هذا العلم الذي نحن بصدده
علم باصول يعرف بها احوال اواخر الكلم اعرابا وبناء وموضوعه الكلمات

[illegible]

الصفحة الأولى من النسخة ـ ج ـ



... يساويه في ذلك من اهل عصره ... معترفا
بنقص الناسخ وكثرة الزلل ولولا طمعه في ان يكون من الثلاثة
التي اذا مات ابن ادم انقطع عمله الا منها ما كشف فضايحه ولا
عرض نفسه لتسليط الالسنة للاراجيف والحمد لله الذي هدانا
لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله رب اوزعني
ان اشكر نعمتك التي انعمت علي وعلى والدي وان اعمل صالحا
ترضاه وادخلني برحمتك في عبادك الصالحين
انتهى كلام الشارح رحمه الله تعالى ووافق الفراغ من تعليق
هذه النسخة المباركة يوم الاربعا بعد الظهر وهو اليوم
الخامس والعشرين من شهر صفر الخير الواقع في سنة
اثنين وخمسين ومائة والف من هجرة من له العز والشرف
صلى الله عليه وعلى اله واصحابه وسلم تسليما كثيرا الى يوم
الدين امين على يد افقر عباد الخالق الباري محمد بن السيد ابي بكر
الشهير بابن العماري عفا الله عنه ولوالديه ولجميع
المسلمين والمسلمات والمومنين والمومنات
الاحيا منهم والاموات انه قريب مجيب
الدعوات ومقيل العثرات
وغافر الزلات وهو
الذي يقبل التوبة عن
عباده ويعفوا
عن السيئات
سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله
رب العالمين
وكان الفراغ من تسويده على ما قاله مؤلفه رحمه الله تعالى يوم
الاثنين ثالث عشر رجب الفرد عام اربعة وستين
وتسعمائة احسن الله ... عاقبته على يد
مؤلفه العبد الفقير الى الله تعالى عبد الله
ابن احمد بن علي الفاكهي المكي الشافعي
لطف الله به ... ولوالديه
... بالمغفرة ... آمين
... التوفيق

الصفحة الأخيرة من النسخة ـ ج ـ

تحقيق الكتاب

[خطبة الكتاب]

بسم الله الرحمن الرحيم

رَبِّ يسِّر وأعِنْ يا كريم

الحمد لله الذي لا يخيب من نحاه ، الفاعل لما يشاء فلا رادّ لمفعول قضاه . والصلاة والسلام على من رفعه الله على الأفاضل ، ونصبه علماً لتمييز الحقّ من الباطل ، سيدنا محمد واسطة قلادة الأنبياء الكرام ، ودرة تاج رؤوس الأصفياء العظام وعلى آله وصحبه الأئمة الأعلام ، ما باكر قطر الندى الفواكه الجنية غب الغمام .

وبعد :

فيقول الفقير لرحمة ربّ العالمين يس بن زين الدين العليمي الحمصي ((سامحه الله وبلغه ما يتمناه)) :

إني ولله النعم التي لا تحصى لدى العدّ ؛ والمنن التي لا يضبطها رسم فضلا عن الحد[١] ممن ربى من العلوم في حجرها ؛ وارتضع من أفاويقها درها ، والتقط من محيط بحرها يتيم درها ، واقتطف من رياضها يانع زهرها ، واستضاء في أفقها ببدورها وزهرها ، قد سامحتها ببرد الشباب القشيب ، وصرمت لأجلها كل حبيب ، صبا قلبي نحوها زمن الصبا فما غوى ، وأتاني هواها قبل أنْ أعرف الهوى ، سيما النحو الذي هو يتيمة قلادتها ، فأول جريدتها وبيت قصيدتها .

---

(١) هكذا في المخطوطات وفي المطبوع ((حد)) ، وهو أنسب بقرينة تنكير ((رسم)) .

وقد بذلت الجهد في تحصيل مباحثه النفيسة ، واستخدمت في صيد شوارده الأعضاء الرئيسة ، ولما فتح الله الكريم بما يسر تحصيله بفيض فضله العميم ، ومنحني بجواهر أبحاث أنفس من عقود الجواهر ، وأتحفني بتحقيقات أبهج من رياض الأزاهر ، أردت جمعها خوفاً من الضياع ، وليعم به الانتفاع ، وألهمني الله جلّ جلاله ، وتنزهت عن الإحصاء نوائله ، أنْ أطرز بتلك الفوائد وأرصع بتلك الفرائد ؛ شرح القطر للفاضل اللوذعي ؛ واللبيب الألمعي ؛ عبد الله بن أحمد الشهير بالفاكهي ، ومن الله أستمد الصواب في القول والعمل ، والحماية من الزيغ والزلل ، واسأله بلوغ القصد والأمل ، إنه على ذلك قدير ، وبالإجابة جدير .

ولخصت ما يتعلق بالشرح المذكور من حواشي الشيخ أبي بكر الشنواني التي وصل فيها لباب الحل ، مع أبحاثٍ نفيسة ضممتها إليها ، وفوائد شريفة نبّهتُ عليها ، وحسبنا الله ونعم الوكيل وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

[مقدمة الشارح]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين ، ربِّ يسر :

الحمد لله الرافع لمن انخفض لعزه وسلطانه ،

قوله [الرافع لمن انخفض لعزه وسلطانه] لا يخفى ما فيه ونظائره ألآتيه من براعة الاستهلال ؛ وبيان الفعل المحمود عليه ؛ والتنبيه على استحقاق الحمد على الصفات كالذات ليحصل الحمد التفصيلي .

واللام في قوله ((لعزه)) للتعليل ، لا صلة لـ((انخفض)) ؛ لأنّ الانخفاض للصفة عبادة لها ، ولا يعبد إلا ألذات ، وقد منع بعضهم كما نقله القرافي[1] ((من قولهم سبحان من تواضع كل شيء لعظمته ، وقال قوم يجوز هذا الإطلاق ـ قال القرافي ـ وهو الصحيح ؛ وعظمة[2] الله هو المجموع من ألذات والصفات ، وهذا المجموع هو المعبود وهو الإله وهو الذي يجب توحيده والتواضع له)) إلى آخر ما أطال به في كتاب الفروق .

ومنه ((إنْ أراد صفة واحدة من صفات الله تعالى وإنما حصل التواضع لها وهو العبادة امتنع ، وربما كان كفراً ، وهو الظاهر ، وإنْ أراد بالتواضع غير العبادة ؛ وهو القهر والانقياد لإرادة الله تعالى وقضائه وقدره فهذا أيضاً معنى صحيح)) انتهى .

وبقي عليه أنّ محلّ المنع إذا جعلت اللام صلة ((تواضع)) ☜☜

---

(١) الفروق ٥٣/٣ ـ ٥٤ .

(٢) في المخطوط ((عظمته)) والتصحيح من الفروق .

المفيض على مَنْ نحاه وقصده سحائبَ عفوه وغفرانه ،

وإنْ جعلت للتعليل فهو معنى صحيح ، و((العز)) خلاف الذل ، والسلطان : الحجة والبرهان .

قوله [المفيض على من نحاه] من أفاض الإناء : ملأه ، لا من فاضَ الماءُ إذا كثر ، كما يوهمه صنيع المحشي [١] ، وقوله : ((فكأنّ الواهب ماء زاد على موضعه فسال من جوانبه)) لا يأتي إلا مع رفع ((سحائب)) ولا يخفى بطلانه ، وبالجملة فالمفيض مستعار للواهب استعارة تبعية بأنْ اعتبر التشبيه بين الموهوبية [٢] أعني إصدار المواهب وبين الإفاضة ثم اشتق من الإفاضة مفيض .

ولا يشكل إطلاق المفيض عليه تعالى مع أنّ أسماءه وصفاته توقيفية على الأصح ؛ لأنّ محلّ الخلاف إطلاق اللفظ على ذاته تعالى لا إطلاقه على مفهوم صادق عليه ، والفرق واضح وإنْ خفي على كثير من الناس .

و((العفو)) ترك عقوبة الجرم والستر عليه بعدم المؤاخذه ، والغفران : ستر ما صدر من نقص ولا يستدعي سبق ذنب ، ولو قال: سحائب جوده وامتنانه كان أنسب بما قبله وإنْ كان لما قبله وجه ، وهو أنّ من شأن الكريم العفو عن المذنبين .

وفي إيراد الصفات مسرودة بلا عاطف تنبيه على استقلال كل صفة على حيالها .

---

(١) عنى بالمحشي الشيخ الشنواني وسيذكره مراراً ناقلاً من حاشيته على شرح القطر و لم نعثر عليها .

(٢) كذا في المخطوطتين . وفي المطبوع ((الواهبية)) ، وهو أصوب .

المغني بواسع فضله من افتقر لجوده وإحسانه ، الفاعل لما يشاء فلا معاند له في فعله ولا مماثل له في شأنه ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي بعثه من خلاصة العرب بالآيات والمعجزات

قوله [المغني بواسع فضله] من إضافة الصفة إلى موصوفها ، وسعة الشيء كثرة أجزائه ومساحاته فسعة الفضل كثرة تعلقاته مجازاً ، والجود كما قال السعد : ((صفة هي مبدأ إفادة ما ينبغي لمن ينبغي لا لعوض فهو أخص من الإحسان)) .

قوله [والصلاة ...] آثر الفصل بين جملتي البسملة والحمدلة تنبيهاً على استقلال كلٍّ بالمقصودية بالابتداء بخلاف الصلاة ؛ لأنه لم يطلب بها الابتداء .

قوله [على سيدنا] فيه : استعمال السيِّد في غير الله تعالى ، والصحيح جوازه ، بدليل ﴿ وَسَيِّداً وَحَصُوراً ﴾[1] ، وقيل : لا يطلق إلا على الله ، وقيل : يمتنع إطلاقه عليه ؛ وحكي عن مالك[2] ، والسيد : المتولي للسواد أي : الجماعة الكثيرة ؛ والذي يفوق قومه فيرتفع قدره عليهم ، وعلى الحليم الذي لا يستفزه غضبه ، وعلى الكريم ، وعلى المالك .

قوله [من خلاصة العرب] يعني : قرشيا هاشميا .

قوله [بالأيات والمعجزات] لا يبعد أنْ يراد بالـ((آيات)) : القرآن ، فيكون عطف المعجزات الشامل لجميعها عطف عام على خاص ، ويحتمل أنّ المراد بالـ((آيات)) العلامات على نبوته سواء كانت دعوى النبوة أو لا فالعطف على عكس ما قبله .

---

(١) آل عمران ـ ٣٩ .

(٢) قال الفاكهي في كشف النقاب ـ ٢ ((وحكي عن الإمام مالك الكراهة)) ، فلاحظ كلامه مع كلام المحشي الذي نسب المنع لمالك .

الجمة ، ونصبه لتمييز أحوال العباد ، وبيان أحكامهم من الحل والحرمة ، ونعته بصفات الكمال ، وأكد ذلك بنطقه

قوله [الجمّة] أي : الكثيرة ، وفيه نعت الجمع بالمفرد، وهو سائغ في جمع ما لا يعقل والأفصح المطابقة كجمع العاقل مطلقاً ، بخلاف جمع الكثرة لما لا يعقل فالأفصح فيه الإفراد .

قوله [العباد] جمع ((عبد)) وهو يقال على أضرب : منها ـ وهو المقصود هنا ـ عبد الإيجاد وهو المعنيّ بقوله : ﴿ إِلَّا آتِي الرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴾[1] .

قوله [وبيان أحكامهم] تفسير لتمييز أحوال العباد ، و((من الحل والحرمة)) تفسير للأحكام ، وشمل متعلقات الأحكام كلها ؛ إذ الحلال ضد الحرام فيتناول الواجب والمندوب والمباح والمكروه وخلاف الأولى ويتناول الصحيح[2] والحرام والباطل بناءً على تناول الأحكام لها .

قوله [ونعته بصفات] أي وصفه بها بقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ ﴾[3] الآية .

قوله [بنطقه] أي : بأنْ نطق ﷺ بذلك ؛ لأنّ ((نطقا)) مصدر مجرد، فالمصدر مضاف إلى فاعله ، وينبغي تقدير مضاف ، أي : بخلق نطقه ، وهو مصدر مضاف للمفعول على حذف الفاعل أي : بخلق الله نطق محمد ﷺ ليكون وصفاً لله ، فيتناسب الكلام ، ولعل هذا وجه جعل المحشي النطق متضمناً

---

(١) مريم ـ ٩٣ .

(٢) في ب ((الصحيح والباطل)) .

(٣) الأحزاب ـ ٤٥ .

بفصل الخطاب والحكمة ، وعطف على الأنام عموماً بإرساله فكـان ـ كما أخبر ـ للعالمين رحمة ،

معنى الجعل حيث قال : ((أي : بجعل الله له ناطقاً)) [1] ، فهو مصدر مضاف لمفعوله .

قوله [بفصل الخطاب] إشارة إلى القرآن ، و((الفصل)) التمييز ، ويقال للكلام البين فصلٌ بمعنى : مفصول ؛ لأنه يتنبه من يخاطب به ولا يلتبس عليه، أو بمعنى : فاصل ؛ لفصله بين الحق والباطل والصواب والخطأ .

قوله [عموماً] أي : عطف عموم ، أو عطفاً عاماً ، أو ذا عموم ، فهو مفعول مطلق .

قوله [كما أخبر] أي بقوله : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ ﴾[2] .

قال السيد ألصفوي : لم يتعرضوا لبيان نفي الغضب منه ، وقد قصد من بعثته أنْ لا يؤمن به قوم فيعذبهم ، وليس الحصر نظراً إلى العموم، أي: لا للبعض ؛ إذ اللائق حينئذ دخول أداة الحصر على ما يفيد العموم لا على الرحمة ، فيقال : ما أرسلناك رحمة إلا للعالمين ؛ لأنها تدخل على ما أريد إثباته .

ويجاب : بأنّ المقصود بالذات الرحمة ؛ والغضب بالتبعية بل في حكم العدم ، فالحصر فيها مبالغة ، وبأنّ المعنى : لأجل الرحمة على الكل لا للغضب على الكل ، أو لأجل الرحمة عليهم في الجملة ، ويكفي في الطلب إثبات الرحمة .

---

(١) في ب ((أي : جعله الله ناطقا)) .

(٢) الأنبياء ـ ١٠٧ .

وخص من آمن به فجعل له بدل الحسنة عشر أمثالها ، فما أشمل جوده وما أعمه ، فحصل لأمته به ((تسهيل الفوائد)) بعد الصعوبة ، موصولاً بالسعادة الأبدية ، والأمن من العذاب والعقوبة ، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه

قوله [عشر أمثالها] أي : جزاء عشر حسنات أمثالها، وهذا مأخوذ من الآية الشريفة [1] وهي ((وإنْ نزلت في الذين آمنوا بعد الهجرة فضوعفت لهم الحسنة بعشر أمثالها وللمهاجري بسبعمائة ، لكن الظاهر عموم من جاءوا وعموم الحسنة وحصر العدد فيما ذكر)) كما في النهر [2].

قوله [فحصل لأمته ...] دليله : ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾[3] أي : ضيق بتكليف ما شق عليكم القيام به ، وقد وضع عن هذه الأمة التكاليف الشاقة كقرض موضع النجاسة .

والفوائد جمع ((فائدة)) ، وهي لغة : ما استفيد من علم أو مال ، واصطلاحاً : ما يترتب على الفعل من المصلحة من حيث هو كذلك ، وسميت ((فائدة)) لتعلق الفوائد بها .

قوله [صلى الله ...] كرر الصلاة إظهاراً لعظمته ﷺ ، وجمعاً بين الجملة الاسمية والفعلية ؛ لإفادة الأولى الثبات والدوام والثانية التجدد والحدوث ، ☜

---

(١) يعني قوله تعالى في سورة الأنعام ـ ١٦٠ : ﴿ مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ .

(٢) النهر الماد ـ المطبوع بهامش البحر المحيط ٤ / ٢٦١ .

(٣) الحج ـ ٧٨ .

المقتفين لـ((أوضح المسالك)) [1] أئمة الهدى صلاة وسلاماً دائمين عدد حبات الأرض و((قطر الندى)) .

والمطلوب بجملة الصلاة أمر زائد على ما حصل له في كل وقت ، فإنَّ نعمه تعالى لا نهاية لها ، ففيه حذف أو استعمال العام في الخاص بقرينة أن طلب الحاصل غير معقول .

قوله [المقتفين] أي : المتبعين من الاقتفاء وهو الاتباع ، يقال : اقتفيت أثره أي : اتبعته ، فهو متعدٍ بنفسه إلى واحد .

قوله [لأوضح المسالك] اللام فيه زائدة لتقوية العامل .

قوله [صلاة وسلاما] منصوبان على المفعولية المطلقة لـ((صلى وسلم)) المذكورين على ما في بعض النسخ ، وفي بعضها إسقاط ((وسلم)) فـ((سلاما)) منصوب بمحذوف على القول بجواز حذف عامل المصدر المؤكد ، ويشهد له : ﴿ فَطَفِقَ مَسْحاً ﴾ [2] ، وعطف ((وسلاما)) حينئذ على ما قبله من عطف الجمل .

وقوله : ((دائمين)) نعت لهما مقطوع ؛ لاختلاف معنى عامليهما ، لكن يلزم قطع نعت النكرة ، مع أنه لم يسبقه نعت آخر .

وقوله ((عدد حبات)) نعت مقطوع كذلك ؛ لذلك ؛ ولتعريفه بالإضافة إلى المضاف لمعرفة[3] ؛ وتنكير المنعوت ، لا حال من ضمير ((دائمين)) ؛ لأنَّ شرط الحال التنكير .

---

(١) أوضح المسالك ـ كتاب لابن هشام وهو شرح لألفية ابن مالك ، وقد ضمنه خطبة كتابه .

(٢) ص ـ ٣٣ .

(٣) في ب : ((والتعريف بالإضافة إلى المضاف لعمومه وتنكير المعرف لا حال ...)) .

أما بعد : فهذا شرح لطيف ؛

وجاز إفراده مع أنّ المنعوت متعدد ؛ لجموده ، والنعت بالجامد [لأنه مصدر لا لأنه اسم عدد ، ونص الرضي[1] على النعت بالجامد[2]] إذا كان اسم عدد ؛ لأنّ ((عددا)) ليس من أسماء العدد ، والأقرب أنّ ((عددا)) منصوب على الظرفية على حذف مضاف أي قدر عدد ، فتأمل هذا .

ويحصل للاتي بمثل هذه الصيغة أجرٌ زائد على أجر من اقتصر على مجرد الصلاة والسلام ؛ لكن لا يصل إلى مرتبة من عدّ الصلاة والسلام بذلك المقدار .

قوله [لطيف] من اللطافة ، وهي في الاصطلاح : رقة القوام أو كونه شفافاً لا يحجب البصر عن إدراك ما وراءه ، والمراد : أنه مختصر صغير الحجم ؛ إذ يكون الشيء شفافاً بسبب قلة أجزائه وصغر حجمه ، فأطلق اسم المسبب على السبب .

ومن قال : ((رقيق لا يهتدي إليه إلا بنظر دقيق)) [3] ، فهو مجاز مرسل وكأنّ العلاقة هنا اللزوم في الجملة ؛ لأنّ من شأن رقيق القوام والشفاف أنْ لا يدرك إلا بنظر دقيق ؛ بناء على أنه يكفي في العلاقة مطلق اللزوم .

وفيه : إنّ مطلق اللزوم قدر مشترك بين مطلق العلاقات ؛ فلابدّ من بيان جهة اللزوم ، ثم أنّ النظر الذي لا يهتدى إلى دقيق المسائل إلا به بمعنى: التفكر ، والنظر الذي يدرك رقيق الحجم بمعنى البصر .

---

(١) شرح الكافية ـ ١٤٧/٢ .

(٢) زيادة من ب .

(٣) كذا في المخطوط ، وفي المطبوعة : ((ومن قال المراد رقيق ...)) .

وضعته على المقدمة الموضوعة في علم العربية المسماة بـ((قطر الندى وبل الصدى)) للعالم المحقق ، والإمام

قوله [على المقدمة] سمّاها ((مقدمة)) نظراً إلى أنّها ليست مقصودة لذاتها بل لضبط كلام الله تعالى وما يأتي .

قوله [في العربية] أي : في علم العربية ، كما في بعض النسخ ، وهو علم يحترز به عن الخلل في كلام العرب لفظاً أو كتابة ، وينقسم إلى اثني عشر قسماً ، والمراد هنا علم النحو .

قوله [للعالم] صفة للمقدمة ؛ بناء على تجويز أنْ يقدّر المتعلق معرفة ، أي : المنسوبة للعالم ، وهو المناسب لقوله ((الموضوعة)) .

و((أل)) الداخلة على الوصف المراد به الثبوت حرف تعريف لا موصولة ، فلا يلزم من تقدير المعرف حذف الموصول الاسمي وبعض الصلة .

وقاعدة أنّ الظرف كالجملة بعد المعرفة حال ؛ إذا قدر المتعلق فعلاً ، ويجوز تقديره منكراً فيكون حالاً ؛ إذ لا مانع من ذلك هنا ، وإنْ امتنع في غيره مما يلزم فيه مجيء الحال من المبتدأ على ما فيه ، ويجوز أنْ يكون ظرفاً لغواً للمقدمة وإنْ لم يرد بها معنى مصدري ؛ على ما جوّزه بعضهم من إعمال الصفة ، والمبتدأ والخبر في الظرف غير مراد بها المصدر خاصة ؛ لتضمنها معنى الحصول والكون .

قوله [المحقق] من التحقيق وهو : إثبات المسائل بالدلالة القطعية ، ويطلق على العلم بالأشياء على ما هي عليه ، وعلى بيان حقيقة الشيء على الوجه الحق .

قوله [والإمام] من ((أمّـك)) أي : صار أمامك أي : قدامك ، وهو المقتدى به والمتّبع .

المدقق ، إمام هذه الصنعة وعالمها ، وقاضي شريعتها وحاكمها ، أبي عبد الله جمال الدين

ويقال ((آم)) بهمزة ممدودة وميم مشددة واصله ((آمم)) كضارب فأدغم الميم في الميم للتماثل ، وجمعه ((إمام)) ، فـ((إمام)) يكون مفرداً وجمعاً كما في القاموس[1] فلا حاجة إلى ما تكلفه بعضهم في قوله تعالى ﴿ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴾[2].

قوله [المدقق] من التدقيق ، وهو إثبات دليل المسألة بدليل أخر ، ففي ذكره بعد : ((المحقق)) ترقٍ ، ويطلق على إمعان النظر والغوص على الغوامض ، وعلى بيان حقيقة الأشياء على وجه الدقة .

قوله [إمام هذه الصنعة] بدلٌ مما قبله بدلُ معرفةٍ من معرفة لتخصيصه بالإضافة لمعرفة ، فليس على حد ﴿ بِالنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ ﴾ [3] .

والعلم إنْ لم يتعلق بكيفية عمل كان مقصوداً في نفسه ؛ وخص باسم العلم ، وإنْ تعلق بكيفية عمل كان المقصود منه ذلك العمل ويسمى صناعة في عرف الخاصة ، وينقسم إلى قسمين : قسم يمكن حصوله بمجرد النظر كالطب ، وقسم لا يحصل إلا بالمزاولة كالخياطة ، ويختص هذا بالصناعة في عرف العامة .

قوله [شريعتها] أي : طريقتها ((وحاكمها)) تفسير لما قبله ، والمراد نفاذ تصريفه فيها .

قوله [جمال الدين]قدّم اللقب لاشتهاره به فهو على حدّ :

---

(١) القاموس المحيط ٤/ ٧٧ مادة (أمة) .

(٢) الفرقان ٧٤ .

(٣) العلق ١٥ ـ ١٦ .

محمد بن يوسف بن هشام الأنصاري ((رحمة الله عليه)) ، يتكفل بحل ألفاظها ،

ﮋ ﴿الْمَسِيحُ عِيسَى﴾ [1] أو جرياً على اصطلاح المؤرخين .

ثم إنَّ الشارح عكس كنية المصنف واسمه على ما في النسخ ؛ لأنَّ كنيته أبو محمد واسمه عبد الله .

قوله [رحمة الله عليه] جملة خبرية لفظاً إنشائية معنى ، قصد بها الدعاء للمصنف بعد الثناء عليه عملاً بما يلزم في مكارم الأخلاق من الثناء والدعاء من الشارح للمصنف ؛ لاعترافه له بالفضل .

وأتى بها اسمية إظهاراً للرغبة في الثبات والدوام ، وخبرية تفاؤلاً بالإجابة وإنْ كان الأصل في الدعاء لفظ الأمر .

قوله [يتكفل] نسبة التكفل إلى الشرح مجازية طرفاها حقيقيان ، والنسبة الحقيقية للشارح ،ويحتمل التجوز في المسند بجعله مجازاً مرسلاً أو استعارة تبعية ، وفي المسند إليه بجعله استعارة بالكناية ، وإثبات التكفل له تخييل ، وتقدير ذلك لا يخفى على العارف به ولا يفيد غيره .

قوله [بحل ألفاظها] أي : فك تراكيبها ببيان الفاعل والمفعول ومرجع الضمير ونحو ذلك ، وفي الكلام استعارة أصلية لتشبيه الفك بالحل، وإطلاق اسمه عليه ، أو مكنية قرينتها تخييلية ، بأنْ شبه ألفاظ المقدمة بالأشياء المعقودة التي تحل فاثبت لها الحل .

---

(١) آل عمران ـ ٤٥ .

وتبيين معانيها ؛ ممتزجاً بكلماتها مع الإتيان بدليل المسائل وتعليلها في الغالب ، جانبت فيه الإيجاز المخل والإطناب الممل ؛ حرصاً على التقريب لفهم مقاصدها ، والحصول على جملة فوائدها ، وسميته : ((مجيب الندا إلى شرح قطر الندى)) .

قوله [تبيين معانيها] الظاهر أنّ بينه وبين حل الألفاظ عموماً وخصوصاً مطلقاً ؛ لأنه يلزم من حل الألفاظ بالمعنى المتقدم بيان المعنى فليتدبر .

قوله [ممتزجاً] حال من فاعل يتكفل .

قوله [مع الإتيان] أي : بالإتيان مصحوباً بما ذكر فـ((مع)) واقعة موقع الحال ، وهي قيد في عامل صاحبها الذي هو الضمير المستتر في ((ممتزجاً)) ، ويجوز أنْ يكون حالاً من الضمير في ((يتكفل)) فيكون من الحال المترادفة .

قوله [بدليل المسائل] جمع((مسألة)) وهي الحكم ؛ من حيث يسأل عنه ، أما من حيث يطلب بالدليل فمطلب ، ومن حيث أنه يبحث عنه فـ((مبحث)) ، ومن حيث أنه يستخرج بالحجة ((نتيجة)) ، ومن حيث أنه يدعى ((مدعى)) ، وقد تطلق المسألة على مجموع القضية ، وعليه فالتقدير : أحكام المسائل .

قوله [وتعليلها] أي : المعلل به، فهو بمعنى المفعول، ويصحّ المصدر، وهو ذكر العلة .

قوله [الإيجاز المخل ...] أراد بالإخلال : النقص عن القدر الذي يتضح به المعنى المراد، و((الإطناب)) : الزيادة عليه ، والظاهر أنّ نسبة الإملال الحقيقي ـ وهو إحداث السآمة وضجر النفس ـ لا يتعلق بالإطناب وإنما يتعلق بالآتي به ، ففي الممل استعارة تبعية .

وبالله أعتصم وعليه أتوكل واليه أتضرع وأتوسل أنْ ينفع به طالبه

قوله [وعليه أتوكل] أي : عليه أعتمد لا على غيره ؛ لأنّ التوكل هو الاعتماد على الغير ، قال الراغب [1] : ((التوكل يقال على وجهين ، يقال : ((توكلت لفلان)) بمعنى : توليت له ، و((توكلت عليه)) بمعنى : اعتمدته ، قال الله تعالى : ﴿ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ ﴾ [2])) .

ولا يرد على الحصر وقوع الاعتماد على غيره ؛ لأنّ الحصر إضافي بالنسبة إلى الأصنام ، أو المراد الاعتماد عليه في تحصيل الأسباب وتيسيرها ، والتحصيل والتيسير مختصان به تعالى ، وأنّ المقصود بالاعتماد إنما هو الله تعالى ، والاعتماد على غيره صوري ، ومعنى ((اعتمدت على فلان)) : اعتمدت على الله بواسطة فلان .

قوله [واليه أتضرع] أي : أدعو بخضوع وذلة قاصداً إليه ؛ لأنّ الضراعة لغة الذلة والخضوع ، وقد تكرر استعماله مع الدعاء في الكتاب العزيز فاشتهر إطلاقه في ألسنة أهل الشرع مراداً به الدعاء بخضوع وذلة .

قوله [أنْ ينفع به] قال الراغب [3] : ((النفع : ما يستعان به في الوصول إلى الخير ، وما يتوصل به إلى الخير خيرٌ وضده الضر قال تعالى : ﴿ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنْفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴾ [4])) .

---

(١) المفردات ـ ٥٥٥ مادة (وكل) ، وفي النقل تصرف .

(٢) إبراهيم ـ ١٢.

(٣) المفردات ـ ٥٢٥ مادة (نفع) .

(٤) الفرقان ـ ٣ .

وأنْ يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، وسبباً للفوز بجنات النعيم ، وأنْ يبلغني أحسن الأمل ، ويوفقني في القول والعمل ، إنه خير موفق ومعين ، لا رب غيره ولا مأمول إلا خيره .

قوله [لوجهه] أي : ذاته .

قوله [للفوز] هو النجاة والظفر بالخير مع حصول السلامة .

قوله [الأمل] أي : الرجاء يقال: أملت الشيء ـ مخففاً ـ آمله بمد الهمزة كـ((أكل يأكل)) ، وأمّلته بالتشديد أؤمله أي : رجوته .

قوله [إنه خير] بكسر همزة ((إنّ)) على أنه تعليل مستأنف ، ويصح الفتح أي : ((لأنه)) ، والموفق لا يطلق على غيره تعالى .

فـ((خير)) : أفعل تفضيل على حد : ﴿ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾ [1] . أو بمعنى صفة مشبهة ، وهو استئناف بيانِ جهةِ سؤالِ النفع منه تعالى ؛ كأنه قال : لأنّ النفع لا يكون إلا بالتوفيق والإعانة على التعلم والتعليم ؛ وهو خير موفق ، أو علة لاختصاص السؤال به تعالى .

قوله [ولا مأمول إلا خيره] أي : مرجوّ وخبر ((لا)) محذوف ، ((وخيره)) مرفوع على البدليه من محل اسم ((لا)) ، ويجوز نصبه على الاستثناء لا على البدل من اسمها ؛ لأنّ ((لا)) إنما تعملُ في نكرةٍ منفية ، وفي الحصر ما تقدم في ((وعليه أتوكل)) .

---

(١) المؤمنون ـ ١٤ .

[مقدمة]

إعلم أنّ من أراد الخوض في علم من العلوم على الوجه الأكمل

قوله [اعلم] أتى به لزيادة الاهتمام واشتداد الإصغاء إليه ؛ ليقبل عليه السامع فيتمكن فضل تمكن ؛ وإلا فالعلم بكل ما في الكتاب مطلوب ، وهو من باب الخطاب العام وعموم الشمول ، كاستعمال المشترك في معانيه ؛

لا البدل لأنه يقتضي صيرورة الضمير ـ وهو أعرف المعارف ـ في معنى النكرة ، ونحو : ﴿ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ ﴾(1) وما أشبه ذلك فهو ﷺ ليس مقصوداً بالخطاب ، ولا هو المخاطب والمقصود غيره ، بل الخطاب عام ، فليس ذلك من مجاز التركيب ، وعلى ما أسند فيه الحكم لغير من هو له كما ظن .

قوله [الخوض] أي : الشروع .

قوله [على الوجه الأكمل] ذكروا أنّ للشروع مراتب أصلية :

شروعٌ يتوقف على التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما على نزاع للدوّاني(2) في ذلك .

وشروع على بصيرة ؛ ويتوقف على ما في الشرح .

وشروع على كمال البصيرة ؛ ويتوقف على ذلك وعلى أمور أخر ، كبيان شرف ذلك العلم ومعرفة واضعه ووجه تسميته باسمه .

---

(1) الزمر ـ ٦٥ .

(2) حاشية المحقق الدواني ـ على حاشية الشريف الجرجاني ـ على الشمسية وهي مطبوعة آخر شروح الشمسية ـ ٢٥٧/٢ .

ينبغي له أنْ يتصور أولاً حقيقته بحدّه أو رسمه ؛ ليكون على بصيرة في طلبه ، فإنّ من ركب متن عمياء ؛

﴿ والظاهر أنّ مراد الشارح المرتبة الأخيرة ، فكان عليه أنْ ينبّه على عدم الانحصار فيما ذكره .

قوله [ينبغي له] أي : من حقه ذلك فلا ينافي وجوب تصور ذلك عليه .

قوله [بحده أو رسمه] أي : بأحدهما ؛ ليمتاز عنه فيصح توجيهه إليه ، وفي قوله ((بحده)) إشكال ؛ لأنّ معرفة الحد لا تمكن إلا بعد الوقــوف على جميع المسائل ، فلا تكون من مقدمات الشروع ، كما نقله الشارح في شرح الحدود[1] عن القطب ، ويجاب : بأنّ ذلك بالنسبة للواضع لا للطالب الذي يذكر له أوائل الشروع ذلك ؛ فليتأمل .

قوله [على بصيرة] أي نفس بصيرة ، أي : شديدة الإبصار ، ويحتمل أنه مصدر بمعنى : تبصر ؛ إذ لو تصوره بأمرٍ عام ككونه شيئاً نافعاً شمله وغيره .

قوله [في طلبه] أي : الشروع فيه ، وأما الطلب السابق على الشروع وهو توجه النفس نحو المطلوب ، فهو مسبوق عقلاً بالتصور بوجهٍ ما ، فإنّ طلب ما لم يعلم بوجهٍ ما محال .

قوله [متن عمياء] المتن : الظهر ، وهو قوام البدن ، تبنى عليه سائر أعضائه ، ويستعار لأصل العلم ، وهو أمهات مسائله ؛ إذ به تتقــوم نكته ولطائفه . وإضافة ((متن)) إلى ((عمياء)) بيانية ، أي : ركب طريقة لا يهتدي سالكها ؛ لأنّ الأعمى لا يهدي غيره ، وقيل : عمياء صفة لمحذوف ، أي : متن ناقة عمياء . ﴾

---

(١) شرح الحدود النحوية ٤٦ ـ ٤٧ .

خبط خبْط عشواء .

وأنْ يعرف موضوعه ، وهو : ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية اللاحقة له .

و((العشواء)) ناقة في بصرها سوء تخطيء مرة وتصيب أخرى ، وأضاف الخبط للراكب وإنْ كان صفة للناقة على تقدير حذف موصوف ((عمياء)) ؛ لأنّ فعل الدابة يضاف لراكبها ، ولعل وجه التشبيه حينئذٍ مع أنّ المشبّـه في الظاهر أقوى ، وذلك لعدم اهتداء العمياء بالكلية للمقصود ، إنّ خبط العشواء أشـدّ ؛ لعدم توقيها في الحركة ، ووجه الشبه هاهنا هو الخبط ؛ إذ التقدير : خبطا مثل خبط العشواء ، فوجه الشبه في المشبه به أظهر .

قوله [وأنْ يعرف موضوعه] عبّر أولاً بالتصور وهنا بالمعرّف إشارة إلى أنه لا يكفي تصور الموضوع بل التصديق بموضوعيته .

قوله [عن عوارضه الذاتية] العارض : هو الخارج عن الشيء المحمول عليه ، والعوارض الذاتية التي تلحق الشيء لذاته ، كلحوق الإدراك للإنسان بالقوة ، أو لجزئه سواء كان اعم كالتحيز اللاحق للإنسان لأنه جسم ؛ أو مساوٍ له كالتكلم اللاحق للإنسان لأنه ناطق ؛ أو لأمر خارج عنه مساو له كلحوق التعجب للإنسان لأنه مدرك .

وأما ما يلحقه لأمرٍ خارج أعم كالحركة اللاحقة للأبيض لأنه جسم ، أو أخصّ كالضحك العارض للحيوان لأنه إنسان ، أو مباين كالحرارة العارضة على الماء بسبب النار فأعراض غريبة .

ومعنى البحث عن أعراض الموضوع الذاتية حملها عليه ، نحو الكلمات الثلاث اسم وفعل وحرف ،أو على نوعه نحو الحروف كلها مبنية ، أو على أعراض النوع نحو المعرب إما مرفوع أو منصوب أو مجرور .

وأنْ يعرف غايته ، وهي الثمرة التي لأجلها يطلب ليصون سعيه عن العبث .

فحد هذا العلم الذي نحن بصدده :

قوله [وأنْ يعرف غايته ...] قال السيد ﷺ [١] :

((الشروع في العلم فعل اختياري ، فلابد أنْ يعلم أولاً أنّ لذلك العلم فائدة ما ، وإلا لامتنع الشروع فيه ، كما بيّن في موضعه ، ولابدّ أنْ تكون تلك الفائدة معتداً بها بالنظر إلى المشقة التي تكون في تحصيل ذلك العلم ، وإلا لكان شروعه فيه وطلبه يعدان عبثاً [عرفاً] [٢] ، وبذلك يفتر جده فيه قطعا .

ولابد أنْ تكون تلك الفائدة هي الفائدة التي تترتب على ذلك العلم ؛ إذ لو لم تكن إياها لربما زال اعتقاده فيها بعد الشروع فيه ؛ لعدم المناسبة ، فيصير سعيه في تحصيله عبثاً في نظره ، وأما إذا علم الفائدة المعتد بها المرتبة عليه فإنه تكمل رغبته فيه ويبالغ في تحصيله كما هو حقه ويزداد ذلك الاعتقاد بعد الشروع بواسطة مناسبة مسائله لتلك الفائدة)) .

وبه يعلم حكمة قول الشارح : ((وأنْ يعرف)) ، دون ((يتصور)) ، وتعليله يدل على أنّ المراد أنْ يعرف أنها فائدة معتد بها ، وأما معرفة أنّ له فائدة ما فلا يمكن الشروع بدونها ، على ما قاله السيد ، وإنْ نوزع في ذلك فهي مما يتوقف عليه أصل الشروع كما مر .

---

(١) حاشية السيد الشريف الجرجاني على شرح الشمسية ـ ٥ ، وفي النقل تصرف .

(٢) زيادة من حاشية الشمسية يقتضيها السياق .

((علمٌ بأصولٍ يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناء)) ، وموضوعه : الكلمات العربية ؛

قوله [علم بأصول ...] المراد بالعلم هنا الإدراك ، كما هو المعنى الأصلي له ـ وإن أطلق على الملكة والمسائل ـ لقوله ((بأصول)) ، وأتى بالباء ؛ لأنه يقال : علمه وعلم به ؛ أو ضمّنه معنى الإحاطة ، وهي جمع((أصل)) ، وهو والقاعدة والضابط والقانون ألفاظ مترادفة .

والمراد بـ((أحوال الأواخر)) الأمور العارضة له ، وخرّج بذلك ماعدا النحو والصرف حتى اللغة ؛ لأنها يعرف بها نفس الأبنية لا أحوالها ، وأما الصرف فخرج منه ما يعرف به [أحوال] [1] غير الأواخر من أبنية الكلمة ، وبقـــي ما يعرف به ذلك كالقلب والإدغام والتخفيف إذا كانت في الآخـر ، فأخرجه بقوله : ((إعراباً وبناء)) .

ومعنى التعريف : علم بقواعد يستنبط منها إدراكات جزئية ، هي معرفة كل فردٍ فرد من جزئيات تلك الأحوال المذكورة ، بمعنى أنّ أيّ فرد يوجد منها أمكننا أنْ نعرّفه بذلك العلم ، لا أنها تحصل جملة بالفعل ؛ لأنّ وجود ما لا نهاية له محال ، فالاستغراق عرفي ، والمراد إمكان المعرفة لا المعرفة بالفعل.

وعبر أولاً بالعلم وثانياً بالمعرفة ؛ لأنّ الأصول أمور كلية تنطبق على ما تحتها من الجزئيات ؛ لتعرف أحكامها منها ، والأحوال أمور جزئية ، ومن عادتهم استعمل العلم في الكليات ، والمعرفة في الجزئيات .

وهذا تعريف للنحو باعتباره في نفسه ؛

---

(١) زيادة من حاشية يس ط مصر .

لأنه يبحث فيها عن الحركات الإعرابية والبنائية .

ومن حيث أنه علم من العلوم ، [وأما تعريفه بالقياس إلى غيره من العلوم][1] وباعتبار كونه آلة ؛ فهو : آلة قانونية تعصم مراعاتها اللسان عن الخطأ في المقال ؛ من حيث تأديته أصل المعنى .

واعلم أنّ العلم من مقولة الكيف على المذهب المنصور ، وأنه الصورة الحاصلة من الشيء عند الذات ، وإنما يغاير المعلوم بالاعتبار ، فالصورة باعتبار وجودها في الذهن علم ، وفي الخارج معلوم .

فاندفع ما أورده التقي السبكي : من أنّ القصد من الحد تصور الحقيقة ، وليس في هذا الحد تعريف الحقيقة ، بل ما ينشأ عنها مع بقائها على جهالتها ، فالعلم فيه مجهول وإنْ كان المعلوم معروفا .

بقي أنّ معرفة الأحوال إعراباً وبناءً لا ينافي معرفة غيرها ، فلا يرد: أنّ النحو يعرف به غير ذلك من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والتعدي واللزوم ، ولعل وجه الاقتصار على ما ذكر أنّ غيره ليس من النحو بل تتمة له أو لرجوعه إليه كما يعلم بتدقيق النظر .

قوله [لأنه يبحث ...] لو قال من حيث يبحث كان أولى ؛ لأنّ للكلمات العربية حيثيات مختلفة يقع البحث باعتبارها .

ولّما لم يكن البحث عن سائر حيثياتها من أجزاء العلم قيد بالحيثية ، وتخصيص الحركات بالذكر لأنها الأصل وإلا فالحرف مثلها بالبحث المذكور لما مر آنفا .

---

(١) زيادة من ب .

وغايته : الاحتراز عن الخطأ في اللسان ، والاستعانة على فهم معاني الكتاب والسنة ومسائل الفقه ، ومخاطبة العرب بعضهم لبعض .

ولمّا كان موضوع هذا العلم الكلمات العربية ، وكان البحث في كل علم عن أحوال موضوعه بدأ المصنف ببيان الموضوع فقال ـ بعد الابتداء بالبسملة

قوله [لما كان ...] بيانٌ لسبب إيراد تعريف الكلمة في مفتتح هذه المقدمة ، ولم يذكر المصنف تعريف العلم ولا الغرض من تحصيله ؛ لأنّ كتابه للصبي الذي لا يكون تحصيله إلا قسرياً فلا ينفع في التحصيل البصيرة ولا ما يوجب الرغبة .

قوله [بدأ] جواب ((لمّا)) ، والمراد : بداءة عرفية ، وهي : ذكر الشيء قبل المقصود بالذات إنْ أراد بدء كتابه الذي منه البسملة ، وإنْ أراد بدء مسائل كتابه فالبداءة حقيقية .

قوله [ببيان الموضوع] إنْ أراد بيان أنّ موضوع العلم ماذا ؟ فالمصنف لم يبين ذلك ، وإنْ أراد أنه بيّن حقيقة ما هو موضوع النحو في نفس الأمر بذكر تعريفه الذي هو من قبيل المبادئ لم يناسب سوق الكلام ؛ لأنّ الذي من المقدمة التصديق بموضوعية الموضوع كما مر.

ثم إنّ الموضوع الكلمات كما أسلفه لا الكلمة التي هي قول مفرد ؛ لأنّ البحث في النحو عن الكلمات في حالتي الاجتماع والانفراد ، ولهذا قال بعضهم في هذا المقام : وإنما بدء بتعريف الكلمة والكلام لأنّ النحو يبحث عن أحوالهما ، وعن أحوال ما تتوقف معرفته على معرفتهما من أقسامهما . وما لم يعلم الشيء لا يمكن أنْ يحكم عليه ، قال العصام في شرح الكافية :

تبركاً باسمه القديم ، إقتداء بالكتاب الكريم ، وعملاً بقول النبي العظيم : ((كلّ أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله فهو ابتر)) [1] ، أي : أقطع ـ :

((ثم البحث عن حال الكلمة وأقسامها ظاهر ، وأما البحث عن حال الكلام إنْ كان مرادفاً للجملة فكما يبحث عن الخبر الجملة والحال والصفة كذلك ، وحينئذٍ كان الأولى تعريف الجملة ؛ لأنّ البحث عنه إنما وقع مذكوراً بلفظ الجملة لا الكلام ، وإنْ كان الكلام أخص من الجملة فالبحث عن الكلام خفي ، إلا أنْ يجعل بعض المباحث راجعاً إليه كأنْ يقال : قولهم ((كم)) لها صدر الكلام بحث عن الكلام بأنه يجب أنْ تكون ((كم)) في صدره .

وبالجملة يجب تعريف الجملة أيضا ؛ لأنها يبحث عنها أكثر من البحث عن الكلام بلا كلام كما ستعرف ، فنعم ما فعل الزمخشري في المفصل[2] حيث قال بعد تعريف الكلام : ((ويسمى جملة)) ...)) انتهى .

وكأنه لم يلتفت للبحث عن الكلام في قولهم : الكلام إما خبر أو إنشاء ؛ لأنه ليس بحثاً نحوياً محضاً ولهذا لم يذكره في الكافية .

قوله [تبركاً] : هو وما عطف عليه علة للابتداء ، فإنْ جُعل كلُ علةً فالتبرك علة لما تضمنه الابتداء من الإتيان ؛ إذ الخاص يستلزم العام ، فلا يرد : أنّ التبرك في البسملة لا يتوقف على الابتداء .

---

(١) سنن ابن ماجة ٦١٠/١ الحديث رقم ١٨٩٤ ، ولفظه ((بحمد الله)) بدل ((بسم الله))

(٢) شرح المفصل ـ المجلد الأول جـ ١ / ٤٠

[الكلمة وأقسامها]

[الكلمة] بفتح الكاف وكسر اللام أفصح من فتحها ، وكسرها مع إسكان اللام فيهما . وهي لغة : تقال للجمل المفيدة كقوله تعالى : ﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾ و﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ﴾ [1] ،

قوله [أفصح] لا يخفى أنَّ المحدَّث عنه بالفصاحة إنما هو الكلمة لا حركاتها ؛ لأنه قال : ((الكلمة بفتح ... أفصح)) ولم يقل : فتح الكاف ... أفصح من كسرها ، فإنما لزم من كلامه وصف المفرد بالفصاحة .

فسقط ما قيل : مراده من وصف الحركات والسكون بالفصاحة وصف اللفظ المتصف بهما ، فلا يرد أنَّ الفصاحة إنما يوصف بها المفرد والكلام والمتكلم ، ومعنى كون ذلك اللفظ أفصح كثرة استعماله .

قوله [وهي لغة تقال للجمل المفيدة ...] الضمير راجع إلى الكلمة :

باعتبار لفظها بالنسبة لقوله ((لغة تقال)) ؛ لأنَّ الذي يقال ـ أي : يطلق ـ على ما ذكر لفظ الكلمة .

وباعتبار معناها بالنسبة لقوله ((واصطلاحاً قول)) الخ ، والمراد بالجمل الجنس الصادق بالجملة والأكثر ؛ لأنَّ لام التعريف التي للجنس تبطل معنى الجمع .

والمراد بـ((المفيدة)) الدالة على معنى يحسن السكوت عليه ، وهذا الإطلاق مجازي كما يأتي فلا وجه لإنكاره ، وإنْ كان المنكر كونه حقيقة

---

(1) التوبة ـ ٤٠ ، والأنعام ـ ١١٥ .

وهو من إطلاق الجزء مراداً به الكل .

واصطلاحاً [قول] أي : مقول ،

فلم يدّعه أحد ، ويقال أيضاً لغة على اللفظ المفرد وهذا الإطلاق مدلولها الحقيقي ، ولهذا سكت عن بيانه ؛ لأنه علم من ذكره الإطلاق المجازي أنّ معناها الحقيقي لغة مساوٍ للاصطلاحي .

قوله [وهو من إطلاق ...] فهو مجاز مرسل ، وقيل : إنّ الكلام لّما ارتبط بعضه ببعض حصلت له بذلك وحدة ؛ فصار شبيهاً بالكلمة فأطلق عليه ((كلمة)) على جهة الاستعارة التصريحية ، وعلى كلٍ فالعلاقة تفيد أنّ إطلاقها على الجمل لا يختص بالمفيدة وإنْ اشتهر التقييد .

وقولُ شيخنا الغنيمي بعد ذكر توجيه الاستعارة : ((وأقول ربما يؤخذ من هذه العلاقة اشتراط الإفادة إذ الارتباط لا يكون في غير المفيد فتأمل)) انتهى

محلُ نظر لا يخفى ؛ كيف وقد جعل وجه الشبه الارتباط الذي هو في المشبه به أتم ؛ ولا فائدة في الكلمة ؛ وإنما الارتباط بين حروفها .

قوله [قول] لم يقل ((قولَةٌ)) ؛ ليطابقَ الخبر المبتدأ في التأنيث ؛ لأنّ من شروط المطابقة أنْ يكون الخبر مشتقاً أو في حكمه ، والقول هنا وإنْ كان في حكم المشتق - أي : مقول - إلا أنه مصدر ، ويجوز اعتبار الأصل في مثله ؛ واعتبار حال المنتقل إليه ، على أنّ الرضي صرح بأنّ التاء لا تلحــق من المصادر إلا ما وضع وصفاً ، ثم إنّ التاء في ((الكلمة)) للوحدة لا للتأنيث .

قيل : الجمع بين لام الكلمة وإنْ كانت للجنس لا للعهد وتعريفها تعريف المعروف ؛ بناءً على أنّ الجنسية كالعهدية لا تدخل إلا على

تحقيقاً أو تقديراً ؛ استعمالاً للمصدر بمعنى المفعول ؛ كاللفظ بمعنى الملفوظ ،

ما حصل معناه في ذهن السامع .

و يُرَدّ : بأنّ اللام إنما تقتضي التعيّن في ذهن السامع من وجهٍ ؛ وهو تعيّن اللفظ لا مطلقاً ، فالمعنى : هذه اللفظة معناها ذلك الشيء على طريق التعريف الاسمي .

ثم إنّ تغايرُ المحكوم به للمحكوم عليه من حيث الوضع والحمل لا يقتضي المغايرة من حيث الحقيقة ؛ لئلا يلزم مغايرة ((القول المفرد)) للكلمة ؛ لأنه لا شيء من المحكوم به محكوم عليه . وأما الجواب بأنّ المغايرة في المفهوم لا تنافي الاتحاد في الماصدق فإنما يجري في القضية المحصورة ، وهاهنا طبيعية ، وعدم استعمالها في مسائل العلوم لا في المبادئ التي منها ما نحن فيه ، هذا .

والحق أنه لا حمل في التعريف والمعرف ؛ بل المقصود من التعريف التصوير، وسيأتي قريباً ما يتعلق بذلك ، ثم إنّ اختلاف لفظ المعرَّف والمعرِّف بالإفراد والتركيب لا ينافي أنّ مفهومهما واحد ، فلا يرد: أنّ المعرَّف هنا مفرد ، والمعرِّف مركب ، ولا شيء من المفرد بمركب .

قوله [أو تقديراً] أي : كالضمائر المستترة ، وإطلاق القول عليها وإنْ كان مجازاً لغوياً لكنه حقيقة عرفية ؛ فلا يلزم استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه ؛ ولا الاشتراك في الحد .

وتسمية ما في النفس قولاً في ﴿ وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ ﴾[1] ﴿ وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ ﴾[2] لغوية ، والألفاظ إنما تطلق بحسب معانيها في الاصطلاح ،

---

(١) الملك ـ ١٣.

(٢) المجادلة ـ ٨ .

وهو [اللفظ الموضوع لمعنىً مفرداً كان أو مركباً مفيداً كان أو غير مفيد] .

و((اللفظ)) : ما يتلفظ به الإنسان

﷽ والقول فيه لا ينطلق على ما في النفس ؛ فلا اشتراك في القول باعتباره ؛ فلا يلزم استعمال المشترك في الحد .

قوله [وهو اللفظ ...] المراد : ما هو لفظٌ حقيقة أو حكماً ، فتدخل كلمات الله ؛ لأنّ من شأنها أنْ يتلفظ بها قطعاً ، بل هي ملفوظ بالفعل وإنْ لم تكن ملفوظة بالنسبة إليه تعالى .

فلا يرد : أنه يلزم كون القول أعم من اللفظ ؛ لأنه خاصٌ بما يخرج من الفم ؛ فلا يقال : لفظ الله ، كما يقال : قول الله ، وذكر اللفظ وإنْ دلّ عليه الموضوع بناءً على أنّ الوضع : ((جعلُ اللفظ دليلاً على المعنى)) ، لا تخصيص شيء بشيء ، بحيث إذا فهم الأول فهم الثاني لفظاً كان أو غيره ؛ لأنّ الدلالة الالتزامية مهجورة في التعاريف ، على أن اللفظ ذكر قبل الموضوع والمعنى مع كونه مأخوذاً في الوضع بناءً على تجريده عنه .

وخرج بـ((الموضوع)) : المهملات والألفاظ الـــــدالة بالطبع ، وبقوله : ((المعنى)) حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب ، وأراد أنّ ((المعنى)) نكرة في موضع الإثبات ؛ فيلزم أنْ لا يكون المشترك قولاً ، وأجيب : بأنّ الموضوع لمعنيين موضوع لمعنى فيدخل .

قوله [ما يتلفظ به الإنسان] أي : حقيقةً ؛ ومنه المحذوفات ، أو حكماً وذلك كالضمائر المستترة فإنها كما قال الرضي : ﷽

....

....

((ليست بحرف ولا صوت ؛ ولم يوضع لها لفظ ، وإنما عبّروا عنها باستعارة لفظ المنفصل لها للتدريب ، ومراده أنّ المستتر ليس بموجود أصلاً بل اعتباريٌ محض، كيف ! والاستتار هو الإخفاء تحت شيء أو في جوفه ؛ والأصوات أعراض غير قارة لا يتصور لها تحت ولا جوف .

وإنما خص الحرف والصوت بالذكر ؛ إذْ لا احتمال لغيرهما ؛ وهذا ظاهر جدا ؛ ولكن خفي على بعضٍ فظن أنه من مقولة أخرى ؛ حتى قال : لا أدري من أيّ مقولة هو ، وعلى بعضٍ أخر حيث قال : فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجباً وتارة ممكناً جسماً أو عرضاً وتارةً يكون من مقولة الصوت إذا رجع الضمير إلى الصوت ، فإطلاق أنه [ليس بصوت ولا حرف[1]] ليس على ما ينبغي)) انتهى .

ثم فيه أنّ ما ذُكر من واجب وممكن إنما هو مدلول ذلك الأمر الاعتباري ؛ الذي جعله النحاة جزءً للكلام ؛ كما اعترف به في قوله : ((إذا رجع الضمير إلى الصوت)) والأمور الخارجية لا تكون جزءاً من الكلام ، ومنه أيضاً كلمات الله والملائكة والجن ، وقيل : في توجيه دخول ماعدا الضمائر أنه مما يتلفظ به الإنسان في بعض الأحيان ؛ أو من شأنه أنْ يتلفظ به الإنسان .

وأورد عليه : أنّ ما يتلفظ به الإنسان مغاير بالشخص لما يتلفظ به غيره .

وأجيب : بأنه تدقيق فلسفي غير ملتفت إليه عند الأدباء ؛

---

(١) زيادة من ب .

مهملاً كان أو مستعملاً ، فـ((القول)) أخصّ منه ؛ لاختصاصه بالموضوع ، فكل قول لفظ ولا عكس بالمعنى اللغوي .

فخرج بـ((القول)) : غيره ؛ كالدوال الأربع وهو الخط ، والإشارة ، والعقد ، والنصب ؛

وإنما قيّد بالإنسان تقريباً لتصوير اللفظ من الفم ، واعترض بأنّ أخذ التلفظ في تعريف اللفظ دور ، وأجيب : بأنّ اللفظ المعرّف الاصطلاحي ، والتلفظ المعرّف بمعنى إيجادِ اللفظ ، أي : الكلام اللغوي المعلوم لكل أحد ؛ وبأنّ هذا شرحٌ لمفهوم اللفظ لا لماهيته .

لا يقال : وجود اللفظ محال ؛ لأنّ الحروف لا يمكن التلفظ بها إلا بواسطة الحركات ؛ لامتناع التلفظ بالسواكن ابتداء ؛ والحركات لا يمكن التلفظ بها إلا بواسطة الحروف لعدم استقلالها بأنفسها فيلزم الدور ؛

لأنا نقول : يجوز أنْ يتلفظ بالحركات والحروف معاً ، ودور المعية جائز ؛ كما في الإضافات ؛ فإنّ أبوّة الأبِ موقوفة على بنوة الابن وبالعكس .

قوله [مهملاً كان أو مستعملاً] المهمل الذي لم يوضع ، ويقابله الموضوع لا المستعمل ، وهو أعم من المستعمل ، إلا أنْ يريد المستعمل بالقوة بقرينة المقابلة فهو مساوٍ للموضوع ، لكن لا تظهر نكتة العدول .

ودعوى أنها الاختصار ـ في مقابله من غير إبهام لأنّ ((مهملاً)) أخصر من ((غير موضوع)) ـ لا يخفى ما فيها على أولي الأبصار .

المشارِكةُ للكلمة في الدلالة على المعنى .

وصحَّ الإخراج به وإنْ كان جنساً ؛ لما قالوه من أنّ الجنس إذا كان بينه وبين فصله عموم وخصوص من وجه صحّ أنْ يخرج به ما تناوله عموم فصله .

قوله [المشاركة للكلمة في الدلالة على المعنى] أي : الذي هو مفهوم مفرد .

وهذا بناء على أنّ المعنى : ما يُعنى من الشئ أعم من اللفظ وغيره ، والمشهور أنه : ما يعنى من اللفظ ، أي : ما يمكن أنْ يعنى ، أو ما يعنى بالفعل .

ونبّه بهذا على صحة الإخراج ، وأنّ المعنى خرج مما يتناوله المفرد ، ويؤيده قوله بعدُ : ((وصحّ الإخراج)) الخ ، فذكرُ الإخراج صحيح .

وقول الجامي[1]: ((والـــــــدوال الأربع غير داخلة في اللفظ فلا حاجة إلى قيد يخرجها)) ، وكذا قال المصنف في شرح اللمحة[2] وذكر أنّ بذلك يستغنى عن الاعتذار الذي أشار إليه الشارح بقوله : ((وصح)) الخ مسلك آخر فتفطن .

قوله [وإنْ كان جنساً] فإنْ قيل : مقتضى كونه جنساً أنه جزءٌ للكلمة ، ولاشك أنه اسم ؛ لقبوله علامات الأسماء ، فيكون جزئياً ، والجزء والجزئي متنافيان ؛ لحمل الكلي على الجزئي دون الجزء .

قلت : القول له اعتباران : فهو جزئيٌ باعتبار خصوص مادته ، وجزءٌ باعتبار مفهومه ، ومثله يقال في ((مفرد)) ؛ لأنّ الفصل جزءٌ .

وبهذا الجواب يسقط أنّ فرد الشئ لا يكون جنساً له ؛ لأنّ المفرد خاص .

قوله [عموم من وجه] أي : وخصوص من وجه ، ففي الكلام اكتفاء .

---

(١) شرح الكافية ـ الجامي ـ ١/ ١٦٦ .

(٢) شرح اللمحة ـ١/ ٢٠٦ .

و((القول)) مع فصله الذي هو [مفرد] كذلك ؛ لصدقهما على ((زيد)) ونحوه ، وانفرادُ ((القول)) بصدقه على المركب ، و((المفرد)) بصدقه على المعنى دون اللفظ ، كما يقال ((معنىً مفرد)) .

والمراد بـ((المفرد)) : ((ما لا يدل جزؤه على جزء معناه))

قوله [والقول مع فصله ...] الظاهر أنه لا يمتنع تركُّب الماهية ولو حقيقيةً من أمرين بينهما هذه النسبة ، بدليل أنّ ماهية الإنسان مركبة من الحيوانية والناطقية ؛ إذ الناطق يقال على غير الحيوان كالملك ؛ لأنّ الحيوان يعتبر فيه النمو ، والملك لا ينمو . نعم نقل عن إمام الحرمين اتصافهم بالحيوانية ، لكن الكلام في اصطلاح المناطقة .

ثم أنه يرد على كون الكلمة ماهية اعتبارية : أنها قول ، والقول موجود في الخارج ، ويجاب : بأنّ القول يكون مسموعاً ومخيلاً ، وبأن القول يعتبر فيه الوضع ، وهو من الأمور الاعتبارية ؛ لتوقفه على المنتسبين ، والمركب من الحقيقي والاعتباري اعتباري .

قوله [كذلك] أي : بينهما عموم وخصوص من وجه ، وفيه نظر ستعلمه .

قوله [ما لا يدل] أي : لفظ((موضوع)) لا يدل ؛ لأنّ هذا تعريفٌ للمفرد بالاصطلاح المنطقي ، وهو من أقسام اللفظ الموضوع ، ويدخل فيه عندهم الأعلام المركبة .

والمحققون من النحاة على أنها مركبات ، وبذلك يصرح كلامهم في ما لا ينصرف ، والمفرد عندهم الملفوظ بلفظ واحد بحسب العرف ؛ إذ نظرهم في اللفظ من حيث الإعراب والبناء ، والعلم المركب قد يشتمل على إعرابين ،

كـ((زيد)) ، فإنّ أجزاءه هي ذوات حروفـــه الثلاثـــة التي هي : ((ز ي د)) ،

☜☜ وإنما كانت مفردات عند المنطقي لأن نظره في المعاني أصالة ، وبما تقرر علم أنّ المفرد من أقسام اللفظ في الاصطلاحين .

وعلى هذا يشكل قول الشارح أنه ينفرد عن القول فتدبر .

وإضافة ((جزء)) من تعريفي المفرد والمركب للعهد الذهني بالاصطلاح البياني فلا تفيد تعريفاً ، فيكون الـ((جزء)) في تعريف المفرد نكرة في سياق النفي فيفيد العموم ، بخلافه في المركب فإنها في الإثبات ، فالمعنى أنّ المفرد ما لا يدل شيء من أجزائه ، والمركب ما يدل شيء منها .

فلا يرد ((غلام زيد)) غير علم على التعريفين طرداً وعكساً ؛ لأنّ الغين مثلاً لا تدل ، والمراد الدلالة المقصودة ، فلا يرد ((الحيوان الناطق)) علماً على التعريفين طرداً وعكساً ، أو أنّ قيد الحيثية مراد في تعريف ما يختلف بالاعتبار ، وجزء ((الحيوان الناطق)) وإنْ دلّ لكنه لا يدل على جزء المعنى من حيث أنه جزء .

وقد صرح السيد[1] : بأن اللفظ الواحد يكون مفرداً ومركباً باعتبارين مختلفين ، ولا محذور فيه ، فلا حاجة لقيد القصد ، وعلى اعتباره فالمراد قصد الواضع أو حين استعماله في المعنى ، فلا يلزم عليه أنْ لا يكون لفظ النائم والساهي ومن لم يرد معنى مركباً بل مفرداً أو لا يكون مفرداً أيضا .

قوله [ز ي د] صوابه ((زه يه ده)) بإلحاق ها السكت على ما هو قاعدة الرسم المشهورة .

---

(١) حاشية الشريف الجرجاني على شرح الشمسية ـ ٣٥ مع التصرف في العبارة .

وكل منها لا يدل على معنى .

وليست أجزاؤه الزاي والياء والدال خلافاً لما في الشرح ، بل هذه أسماءُ مسمياتها أجزاؤه ، ومسمياتها لا تدل على معنى ، إنما يقال لها حروف المباني وتطلق بإزاء حروف المعاني التي هي قسيمة الأسماء والأفعال كما صرح به العلامة ابن أبي شريف في حاشيته على المحلي .

وخرج بالمفرد : المركب ، وهو : ما يدل جزؤه على جزء معناه كـ((غلام زيد)) .

قوله [فكل منها لا يدل] أي : باعتبار وضع اللغة ، فلا يرد دلالة الحروف في بعض الاصطلاحات على الأعداد .

قوله [خلافاً لما في الشرح [1]] يمكن حمل ما فيه على تقدير مضاف أي : مسمى الزاي والياء والدال ؛ على أنّ الحكمَ على اللفظ و به حكمٌ على معناه إلا لقرينة .

قوله [حروف المباني] سميت بذلك لأنّ الكلمات تبنى وتركب منها .

قوله [حروف المعاني] سميت بذلك لأنها توصل معاني الأفعال إلى الأسماء .

قوله [العلامة] لغة : كثير العلم ، موضوع للمبالغة ، فالوصف به بهذا الاعتبار ، ودعوى اختصاص ((القطب)) بذلك إنْ صحت فلا تدل إلا على أنه الفائق في أهل زمانه و عصره ، ولا تدل على أنه جمع جميع أقسام العلوم ،على أنه لو سلم أنّ ذلك صار اصطلاحاً لهم فمخالفته لغرض صحيح .

قوله [على المحلي] أي : كتابه ، أو سماه باسم مؤلفه .

---

(١) شرح قطر الندى ـ ١١ .

وزاد ابن مالك في تعريفها في التسهيل ((مستقل)) ؛ لإخراج أبعاض الكلمات الدالة على معنى ، كحروف المضارعة ، وياء النسب وتاء التأنيث وألف المفاعلة ، فإنها ليست بكلمات لعدم استقلالها .

وأسقطه المصنف كغيره ؛ لعله لما جنح إليه الرضي :

قوله [مستقل] أراد به كما قل في الشرح[1] ما هو ((دال بالوضع وليس بعض اسم كـ ياء زيد ، ولا بعض فعل كألف ((ضارب)) ، وعلى هذا لا يرد أنّ الحرف لا يستقل بالمفهومية فيلزم عدم الانعكاس ، لخروج الحروف كلها)) .

واعترض البدر الدماميني على ابن مالك :

بأنّ المشهور أنّ المستقل : ((ما ليس مفتقر إلى غيره)) ، فتفسيره بما ذكر مخترع لم تنصب عليه قرينة ، لا ينبغي مثله في مقام البيان .

وبأنا لا نسلم أنّ شيئاً مما ذكره من الأبعاض لفظ دال بالوضع ، وإنما الدال مدخول ذلك البعض بواسطته .

وبأنّ تعريفه للمستقل يقتضي توقف معرفة الكلمة على الاسم والفعل ، ولاشك أنّ معرفتهما متوقفة على معرفة الكلمة ، فيلزم الدور .

قوله [كحروف المضارعة] الإضافة للملابسة ، أي : الحروف التي هي سبب المشابهة ، أو المعنى حروف الكلمة المضارعة التي تزاد في الكلمة المشابهة للاسم .

قوله [لما جنح إليه الرضي[2]] أي : مال إليه ، أي : لمثله .

بمعنى أنّ المصنف جنح لمثل ذلك فأسقط ذلك القيد ؛ لاقتضائه

---

(١) شرح التسهيل ١/١٢

(٢) شرح الكافية ١/ ٥ .

من أنها مع ما هي فيه كلمتان صارتا كالكلمة الواحدة لشدة الامتزاج فجعل الإعراب على آخر ه كالمركب المزجي .

أنّ تلك الأبعاض غير كلمات حقيقة وليس ذلك ، وإنما لم تكن كلمات لشدة الامتزاج ، وبهذا يندفع أنّ الرضي إنما ذكر ذلك اعتذاراً عن ابن الحاجب فلا يحسن تعليل إسقاط المصنف به .

هذا والأقرب أنّ المصنف إنما أسقطه لأنّ الأبعاض ليست بكلمات لعدم دلالتها بالوضع ، كما قاله الدماميني والسيد ، فهي خارجة بقيد القول .

قوله [على آخره] أي : آخر ما هي فيه ، وهذا ظاهر في الأبعاض المذكورة في الشرح لا في المثنى وجمع المذكر السالم الداخلة تحت الكاف [في كلامه] [1] وصرح بهما غيره ، فإنّ الإعراب لم يجعل فيهما على آخر ما فيه العلامة بل نفس آخر ما هي فيه .

وذكر الرضي [2] من الأبعاض التنوين ولام التعريف ، ولا يخفى أنّ الإعراب في نحو ((الرجل)) إنما هو للجزء الثاني الذي استحقه لا للمجموع المركب منه ومن الحرف الأول .

ولما كان أصل الاسم الإعراب لم يبنوه مركباً مع التنوين بناء الفعل مع النون ، وأيضاً لم يكن للتنوين معه امتزاج قوي ، ألا ترى إلى سقوطه في الوقف وفي الإضافة ومع اللام ، ولضعف الامتزاج لم يعرب على التنوين كما أعرب على تاء التأنيث .

---

(١) زيادة من ط مصر .

(٢) شرح الكافية ـ ٥/١ .

وأسقط أيضاً من التعريف ((الوضع)) المخرج للمهمل ؛ للاستغناء عنه بتعبيره بـ((القول الموضوع لمعنىً)) لا غير ، ولكن خالف في تعريف الكلام فعرّف بـ((اللفظ)) دون ((القـــــول)) ، وآثر ((القول)) على ((اللفظ)) لكونه جنسا قريباً

✍ وإنما لم يدر الإعراب على نون التوكيد ـ على القول بأن الفعل معها معرب ـ كما دار على ياء النسب وتاء التأنيث لمشابهتها للتنوين ، والإعراب قبل التنوين لا عليه ، ولمشابهتها تقلب ألفاً في نحو : ﴿ لَنَسْفَعاً ﴾[1].

قوله [للاستغناء بتعبيره بالقول] فيه : إنّ دلالة القول على الوضع إنْ سلمت التزامية مهجورة في التعاريف .

قوله [لا غير] أي : لا غير الموضوع لمعنى وهو المهمل ، فلما لم يتناول القول المهمل كان مخرجاً له فلا حاجة لقيد آخر لإخراجه .

قوله [لكن خالف] لا موقع لهذا الاستدراك ؛ لأنّ مخالفته في تعريف الكلام لا تنافي أنّ إسقاط الوضع في تعريف الكلمة للاستغناء بالقول ، غايته أنه يحتاج إسقاطه في تعريف الكلام لنكته ، والاستدراك إنما يتجه على نكتة اختيار القول هنا على اللفظ ، ولو أخره كان أظهر .

قوله [لكونه جنساً قريباً] ولو قال : لهذا ـ أي : الاستغناء المذكور ـ ولكونه جنساً قريباً ... الخ لأفاد أنّ الإيثار أي : إيثار القول لأمرين ؛ إذ لا شك أنّ إغناءه عن قيد الوضع يمكن أنْ يكون علة لإيثاره ككونه جنساً قريبا .

---

(١) العلق ـ ١٥ .

بالنسبة إلى اللفظ ؛ إذ اللفظ يصدق عليه وعلى غيره ، والقول وإنْ أطلق على غير اللفظ من الرأي والاعتقاد بطريق الاشتراك فالمراد به هنا اللفظ للقرينة الدالة على ذلك ، فاستعماله في الحد أولى .

وقدم تعريف الكلمة على الكلام ؛ لأنها جزؤه ، والجزء مقدم على الكل طبعاً فقدّم وضعاً ؛ ليوافق الوضع الطبع ،

قوله [بالنسبة إلى اللفظ] قد يقتضي هذا أنه جنس متوسط ، والظاهر أنه قريب ، كما صرح به في الشرح . نعم اللفظ متوسط ؛ لأنه قريب بالنسبة للصوت ، بعيدٌ بالنسبةَ للقول .

قوله [بطريق الاشتراك] إنْ أراد بحسب الاصطلاح فممنوع ، لأنه لا يطلق في الاصطلاح حقيقة إلا على اللفظ المخصوص ، وإطلاقه على غيره مجاز .

وإنْ أراد بحسب العرف فلا يضر كما لا يخفى ، وبهذا يعلم أنّ التعبير به أولى من اللفظ ، وأمّا ما ذكره من الاعتماد على القرينة فلا يكفي ؛ لأنه قد يقال : القرينة تدل على أنّ المراد باللفظ : الموضوع ؛ إذ هي قرينة المقام فيهما فتدبر .

قوله [وقدم تعريف الكلمة] قد يقال: لا حاجة لنكتة تقديمها ، فقد أسلف أنّ المصنف بدأ بها لأنها موضوع هذا العلم على ما فيه .

قوله [والجزء مقدم على الكل طبعاً] الأقرب أنّ ((طبعاً)) صفة مصدر محذوف ، بتقدير ياء النسبة ، والمقدم طبعاً إنما يجب أنْ يقدّم وضعاً إذا كان المقدم والمؤخر موضوعين ، أما إذا وضع أحدهما وترك الآخر لظهوره وشهرته فلا يجب ، فاندفع ما قيل : كان الوجه أنْ يبدأ بتعريف القول ،لأنه جنس للكلمة ، وكل جنس مقدم ، وما لم يعارضه أمر آخر كما في تقديم بعضهم الكلام .

ومَن قدم الكلام فلأنه أهم ؛ إذ به يقع التفاهم والتخاطب .
و((اللام)) في((الكلمة)) ،

قوله [إذ به يقع التفاهم] أي : فهو المقصود بالذات للتعبير به عن المقاصد .

وأُورد أنّ الكلمة قد يعبر بها عن المقاصد كما في التعداد .

وأجيب : بأنّ الغالب في المقاصد التركيب .

قوله [واللام في الكلمة ...] أي : لفظ اللام كائن أو مستعمل لماهية هي جنس الكلمة ، أي للإشارة إلى المفهوم الكلي لمدخوله لا أفراده ، وقوله : ((لماهية الجنس)) تفسيرٌ لقوله : ((الكلمة قول مفرد)) يعني : أنّ مفهومها وحقيقتها مفهوم قول مفرد ، فالمفهوم والجنس والحقيقة بمعنىً ، فالتعريف للمفهوم بالمفهوم .

ولم يرد بالجنس والماهية معناهما المنطقي ؛ ليرد أنهما لا يكونان شيئاً واحداً ، فلا يصح القول بأنّ الجنس والماهية قول مفرد ، واختار كونها للجنس ؛ لأنه الغالب في التعريف .

وما قيل : أنه لكون التعريف للحقيقة لا للفرد .

يرد عليه : أنّ مَن جعلها للعهد أراد الكلمة المستعملة عند النحاة ، والمراد مفهومها الكلي لا فرد معين كـ((زيد)) فيرجع العهد للجنس.

وبه يندفع قول بعضهم : لا مساغ للعهد للزوم كونه حصة من الجنس وهنا ليس كذلك ، لكن يجب حينئذٍ أنْ يكون مدلول الكلمة هو المسمى بهذه اللفظة ؛ ليكون المعنى المقصود بالتعريف فرداً منه .

وبجعل أل للجنس عُلم أنّ قوله ((الكلمة قول مفرد)) طبيعة مستلزمة للكلية ، لا مهملة وهي في قوة الجزئية فلا تناسب المراد ، وهو أنّ كل كلمة قول مفرد .

كما قال الرضي [1] : ((لماهية الجنس من حيث هي هي)) من غير دلالة على قلة ولا كثرة فلا تنافي التاء التي للوحدة ،

وقولهم : إنّ الطبيعية غير مستعملة في العلوم مخصوصٌ بمسائل العلوم ، كما في عبارة بعضهم ، لا مطلقاً فلا ينافي استعمالها في المبادئ كما هنا ، والقول بأنها محصورة كلية مبني على أنّ أل للاستغراق .

هذا والحكم بأنّ ما ذكر من القضية بأيّ نوع مبني على أنّ المعرِّف محمول على المعرَّف ، وفيه خلاف فمشى السعد على أنّ المعرِّف محمول على المعرَّف حمل مواطأة ، بجعل المعرَّف موضوعاً ذكرياً لا حقيقياً ؛ إذ المقصود بالتعريف المفهوم ، والموضوع الحقيقي للمعرَّف الأفراد ، كما أشار إليه الحفيد بقوله : حملاً بحسب الظاهر لا الحقيقة .

وأنكر السيد الحمل وقال : ((إنّ التعريفَ تصويرٌ محض لا حمل فيه)) ، وأجاب الدوّاني بأنه : لا يلزم من كونه تصويراً محضاً انتفاء الحمل فإنّ المقصود من الكليات التصوير مع أنها تحمل ، وعلى كلام السيد فإنما أعطى المعرَّف أو أجزاؤه حركة الرفع لتجرده وحكاية له على أول أحواله فتدبر .

قوله [من حيث هي هي] الضميران فيه عائدان معاً على ماهية الجنس ، لكن الأول باعتبار ذاتها والثاني باعتبار وصفها ، أي : من حيث أنّ الذات المسماة بماهية الجنس موصوفة بكونها ماهية الجنس .

قوله [لا تنافي التاء ...] جوابٌ عمّا يقال : اللام تفيد صلاحية وقوع الكلمة على الكثير ؛ لكونها للاستغراق ، والتاء تفيد عدمها ، لكونها للوحدة .

وحاصل الجواب : أنّ اللام للجنس لا للاستغراق

---

(1) شرح الكافية ـ ١ / ٤ .

....

....

ولا منافاة بين الجنس والوحدة ؛ لجواز اتصاف الجنس بالوحدة ، والوحدة بالجنس ، [يقال : هذا الجنس واحد ، وذاك الواحد جنس] [1] ، وهذا جواب جدلي .

والتحقيق أنّ التاء ليست لوحدة جنس أشار إليه اللام ، بل لجعل أفراد هذا الجنس مشروطة في كونها أفراد له بالوحدة حتى لا يصلح جعل كلمتين معاً فرد لهذا المفهوم ، وهذا لا ينافي الكثرة التي يستدعيها الجنس ، هذا .

وقد قيل : لا يلزم التنافي على تقدير الاستغراق إلا لو كانت التاء للوحدة الشخصية ، ولا داعي لإرادته ؛ لجواز كونها للوحدة النوعية ، كما قاله الفاضل الهندي ، أو الجنسية كما قاله الجامي [2] ، والمعنى جميع أفراد هذا النوع أو هذا الجنس .

وهو محلّ نظر ؛ لأنّ الوحدة النوعية ليست من معنى التاء في مثل هذا ؛ بل في نحو : ((دحرجة واستخراجة)) وفي صيغة ((فعلة)) بالكسر ، والوحدة الجنسية ليست ثابتة في كلامهم ، نعم قد يقال : التاء للوحدة الشخصية الكلية ، اللازمة لحقيقة الكلمة ، ولا تنافي بينها وبين الجنس ، لا من حيث هو ولا من حيث وجوده في ضمن الكل أو البعض ، وإنما التنافي بينها وبين المركب ، أو بين الوحدة الشخصية الجزئية والجنس .

وقولهم : ((التاء في مثل ((تمرة)) للفرق بين الجنس والواحد)) لا يقتضي التنافي بل الاختلاف بينهما .

---

(١) زيادة من المطبوع يقتضيها السياق .

(٢) شرح الكافية ـ الجامي ١٦٦/١

والفائدة في ملاحظة التاء في مقام التعريف التنبيه من أول الأمر على أنّ الكلمة لا تصدق على أفرادها إلا بالوحدة الصرفة دون الاجتماع ، فلا يقال لمجموع ((زيد قائم)) مثلاً أنه كلمة .

[وهي]

نعم فرق بين((كلمة)) و((كلم)) ، بأنّ الوحدة مأخوذة في حقيقة الأولى دون الثانية ، على أنه يمكن تجريد التاء عن إرادة الوحدة بقرينة أل ، فالجمع بينهما كالجمع بين العام ومخصصه ، واللفظ الدال على الحقيقة وقرينة المجاز ، وإلا لكان معنى أل الاستغراقية جميع الأفراد لا كل فرد فرد بدلاً عن الأخر .

وامتناع وصف مدخولها بالجمع يدل على المعنى الثاني ، وإذا كان كل فرد بدلاً عن الأخر فلا منافاة ؛ إذ لا تنافي بين إرادة الوحدة وبين إرادة كل واحدٍ بدلاً عن الآخر فإنّ الثاني يستلزم الأول ، والملزوم لا ينافي اللازم .

قوله [والفائدة ...] جواب عما يقال : الجنس لاحتماله القلة والكثرة لا ينافي الوحدة ، ولكن ما الفائدة في ملاحظتهما في مقام التعريف .

قوله [وهي ... اسم وفعل وحرف] أنت خبير بأنّ هذا تقسيم ، والتقسيم : ضمُّ قيود متباينة أو متغايرة إلى مفهوم ؛ ليحصل من انضمام كل قيد إليه مفهوم أخص منه : إما بحسب الصدق كما فيما نحن فيه ، أو بحسب المفهوم كتقسيم المعلوم إلى الموجود والمعدوم ، فإنّ المعدوم المطلق مباين للمعلوم بحسب الصدق ؛ إذ لا معلوم إلا وهو متحقق ، وهو مجموع القسم والقيد .

فالضمير في قوله ((وهي اسم)) عائد إلى الكلمة باعتبار مفهومها ، ومفهومها يجب أنْ ينقسم إلى الثلاثة ؛

بالاستقراء أو القسمة العقلية

☜ لأنّ القول المفرد ينضم إليه : ((الدال على معنى في نفسه غير مقترن بزمان)) فيحصل مفهوم الاسم وهكذا ، فالتقسيم لمفهوم إلى مفاهيم ، فالواو ليست بمعنى : ((أو)) إذ هي منقسمة إليها لا إلى أحدها .

فاندفع أنّ الضمير إنْ عاد إلى لفظ الكلمة .

ورُدّ أنّ لفظها لا يكون إلا اسماً ، أو إلى معناها ، و ردّ أنه ليس بمؤنث فلا يصح ((هي)) ، وأنه ليس باسم ولا فعل ولا حرف ؛ لأنها ألفاظ والمعنى ليس بلفظ .

وفي إطلاق إنّ المعنى ليس بلفظ نظر ؛ لأنّ المعنى ما يتعلق به القصد ، وقد يكون لفظاً كأسماء الأفعال وأسماء المصادر فإنّ معناها على الصحيح لفظ الفعل والمصدر ، على أنّ الكلمة معناها لفظ كما يقتضيه حدّها .

قوله [بالاستقراء] متعلق بالثبوت الذي بين المبتدأ والخبر ، ولا حاجة لتقدير العامل ، بل يكفي فيه رائحة الفعل ، وبعض النحاة يقدر عامل الظرف هكذا ((انحصرت بالاستقرار)) .

ولعله لا لعدم كفاية المتعلق بما ذكر بل لأنّ التقسيم من التصورات التي لا يقام عليها الدليل كما لا يخفى ؛ لأنّ الغرض منه تحصيل القسم ، وهو لا يقتضي إلا ضم القيد إلى مفهوم ما يطلق عليه المقسم .

قال بعضهم : والأغلب أنْ يكون التقسيم متضمناً لحصر المقسم في الأقسام ، والحصر إما عقلي بأنْ يحكم العقل بمجرد ملاحظة مفهوم القسمة بالانحصار ، وقد يكون استقرائياً يحتاج في الحكم به إلى التتبع للأقسام ، وقد يوجد حصر لم يكن فيه ذلك بل يستعان فيه بتنبيه أو برهان ويسمى حصراً قطعياً ويسمى جعليا .

ثلاثة : [اسم وفعل وحرف] لا رابع لها ؛ لأنّ علماء هذا الفن تتبعوا ألفاظ العرب فلم يجدوا غيرها ؛ ولأنّ الكلمة إما أنْ تدل

قوله [ثلاثة ...] إشارة إلى أنّ مجموع قوله ((اسم ... الخ)) خبرٌ واحدٌ ؛ لأنّ الكلمة منقسمة إلى هذه الثلاثة لا إلى أحدها ، فيكون العطف مقدماً على الحمل، وإنما أعرب كل جزء بالإعراب الذي استحقه المجموع ؛ لتعذر إعرابه وكون إعراب بعض دون آخر تحكماً ، وعلى هذا فقوله : ((ثلاثة)) بيانٌ للمراد ، وليس المراد أنه محذوف من الكلام ، ويحتمل أنه إشارة إلى أنه محذوف وهو الخبر ، وقوله : ((اسم)) الخ بدلٌ منه بناءً على جواز حذف المبدل منه .

وقد قدر بعضهم الخبر لدفع ذلك ، وقال : التقدير: وهي منقسمة إلى الاسم والفعل والحرف ، أي : وهي صادقة على ذلك ، فإنّ الكلمة من حيث هي ليست باسم ولا فعل ولا حرف ، بل هي أعم من كل واحد من هذه الثلاثة ، فكيف يستقيم الحمل ؛ لأنه يصير من حمل الخاص على العام .

بقي أنّ الضمير إذا كان معاده مذكراً وخبره مؤنثاً أو على العكس كان رعاية الخبر أحسن ، فكان الأولى ((وهو)) ويمكن أنْ يكون تقدير الشارح ثلاثة لدفع هذا أيضاً ، فتدبر .

قوله [إما أنْ تدل ...] هو بتأويل المصدر خبر ((أنْ)) واسمُها ((الكلمة)) ، فيصير المعنى : لأنّ الكلمة إما دلالتها [1] في نفسها أو لا ، وهو غير مستقيم ؛ لأنّ المصدر لا يحمل على الذات ، فلابد من تقدير مضاف ، أما من الاسم أي : لأنّ حال الكلمة أو دلالتها ، أو من الخبر أي : لأنها ذات دلالة .

---

(١) كذا في المخطوط ، وفي المطبوعة : إما دلالتها على معنى في نفسها .

على معنى بنفسها أو لا ،

ورجح هذا بأنّ الضرورة إنما نشأت من الخبر ، فالأليق التأويل فيه ، ولأنّ تقدير الحل والدلالة لا يناسب مقام تقسيم الكلمة ، ولا القول بأنّ الثاني ((اسم وفعل)) ، ويحوج إلى صرف قوله ((الثاني الحرف)) وأخواته عن الظاهر ، ويستدعي عدم صحة الحصر على الأول ؛ لأنّ حل الكلمة لا ينحصر في الدلالة وعدمها ، وعدم صحة الحمل على الثاني ؛ لأنّ دلالتها لا يصح حمل عدم الدلالة عليها .

وقيل : بتأويل مصدر مبتدأ محذوف الخبر ، والجملة خبر((أنْ)) ، أي : لأنها إما دلالتها على معنى في نفسها ثابتة أو لا ، ويجوز أنْ يجعل الحمل من باب الإسناد المجازي ، أو يكون المصدر المؤول مؤولاً باسم الفاعل ؛ فلا تقدير .

على أنّ السيد فرّق بين صريح المصدر والفعل المؤول به ؛ لأنّ مَن رجع إلى المعنى يعرف أنّ الأول لا يرتبط بالذات من غير تقدير أو تأويل ، والثاني يرتبط به من غير حاجة إلى شيء منهما ، وسيأتي ما يتضح به معنى هذا التقسيم في حدود الكلمات الثلاث .

قوله [على معنى بنفسها] أي : بحيث يفهم منها معنىً بحسب الوضع ؛ بأنْ يكون تمام الموضوع له أو جزأه ؛ فيشمل الفعل ؛ لأنّ المعنى الذي يدل عليه بنفسه وهو الحدث جزء معناه لا خارج عنه ؛ وإنّ بعض أجزائه وهو النسبة الجزئية المخصوصة لا تدل عليه بنفسه ، وكذا الزمان على ما سيجيء .

قوله [أوْ لا] أي : أو لا تدل على معنىً كذلك ، أو التقدير : أو تدل على معنى لا يكون بنفسها بل بغيرها ، والمراد أنْ لا تدل إلا به ، بأنْ يحتاج فهم المعنى إلى ذكر متعلق مخصوص لا يحذف إلا نادراً كما في الحروف الجوابية . وهذا وجهٌ وجيهٌ وإنْ كان غير مشهور ؛ لأنّ العبارة عليه نصٌ في المقصود ، وهو ثبوت الدلالة وأنْ لا يكون

الثاني : الحرف ، والأول : إما أنْ يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا ، الثاني : الاسم ، والأول : الفعل .

وتقسيمها إلى هذه الثلاثة من تقسيم الكلي إلى جزئياته ، كانقسام

المعنى بنفسها ، بخلاف الأول بأنْ ((لا تدل على معنى بنفسها)) يحتملُ نفي الدلالة مطلقاً لكن يحتاج إذن قيد ((فقط)) ؛ لأنّ الفعل يدل على معنى بنفسه وهو النسبة .

قوله [الثاني : الحرف] استئناف ، كأنّ سائلاً قال : ما الأول ؟ وما الثاني ؟ فقال : الثاني الحرف ، وقوله ((والأول)) الخ معطوف على الجملة الاستئنافية ، ولك أنْ تعطف أولاً ثم تجعل المجموع جواباً ، وكذا الحال فيما بعده ، وذكر بعض الأقسام بالعطف وبعضها بدونه سلوكاً لطريقي الاستئناف البياني للمبالغة والعطف على الأصل .

قوله [من تقسيم الكلي ...] سبق معنى التقسيم ، والكلي : الذي يشترك فيه كثيرون ، واللفظ الدال عليه يسمى مطلقاً ، والجزئي قسيمه ، والكل : المجموع من حيث هو مجموع ، والجزء : بعض الشيء ، والكلية : ثبوت الحكم لكل واحد بحيث لا يبقى فرد ، ويكون الحكم ثابتاً للكل بطريق الالتزام ، ويقابلها الجزئية : وهي الثبوت لبعض الأفراد ، ويكون ما هنا من ذلك التقسيم .

فسقط ما قيل : إنّ كلام المصنف يقتضي أنْ تكون الكلمة مجموع الثلاثة لا كلّ واحدٍ منها لأنّ الواو توجب الجمع .

ووجه السقوط أنّ محل كون الواو كذلك في تقسيم الكل إلى أجزائه ؛ إذ لابد من اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الوجود ؛ ليترتب الحكم على المجموع ، فلا يصح إطلاق المقسم على كل جزء بطريق الحقيقة إلا في تقسيم الكلي إلى جزئياته ، فإنّ الواو فيه لمطلق الجمع الافرادي الثابت في كل فرد ؛

الحيوان إلى إنسان وفرس ، ومن جعلها أقساماً للكلام أو للكلم فهو من تقسيم الكل إلى أجزائه ، كانقسام السكنجبين إلى خل وعسل . وعلامات الأول صدق اسم المقسوم على كلٍ من أقسامه ،

لأنّ مورد التقسيم فيه لابد أنْ يكون مشتركاً فيصح إطلاق المقسم على كل جزء بطريق الحقيقة .

قوله [فهو من تقسيم الكل ...] رده في شرح المتممة [1] : ((بأنّ تقسيمَ الكلِ إلى أجزائه يتوقف على صدق المقسوم على جميع أجزائه ، والكلام بخلاف ذلك ؛ لأنّ ماهيته توجد من الأسماء فقط أو منها ومن الأفعال)) انتهى ، فهي ليست أقساماً للكلام بالمعنيين .

وقول بعضهم : الكل إنما ينعدم بانعدام جزء حقيقي لا اعتباري إنما ينفع في عدم توقف ماهية الكلام على الحرف ؛ لأنه جزء اعتباري دون الفعل كما لا يخفى .

قوله [صدق اسم المقسوم] الأولى : المقسم .

والصدق في المفردات بمعنى : الحمل ، ويستعمل بـ((على)) ، وفي القضايا بمعنى التحقق ويستعمل بـ((في)) .

والتقسيم : ضمّ قيود إلى أمر مشترك ليحصل أمور متعددة هي أقسام له ؛ وكلّ من تلك الأمور بالقياس إلى الكلي الأعم يسمى ((قسماً)) ، وبالقياس إلى الأخص الحاصل من ضم قيد آخر ((قسيماً)) ، والكلي الأعم بالقياس إلى تلك الأمور المخصوصة ((مقسماً)) . والتقسيم الذي أقسامه متباينة كما نحن فيه حقيقي ؛ وهو المتبادر عند الإطلاق ، وما ليس كذلك اعتباري .

---

(١) الفواكه الجنية ـ ١٦ ((تعريف الكلام)) .

بخلاف الثاني ، فقد ظهر الفرق بينها ، وقدم الاسم في الذكر للإخبار به وعنه ، وأتبعه بالفعل للإخبار به لا عنه ،

قوله [بخلاف الثاني] وما ورد مما ظاهره يوهم الصدق فهو مؤول نحو : ((الحج عرفة)) ، أي : معظم أركانه عرفة ، ووجه إيراده على ما هنا باعتبار استلزامه للإخبار عن ((عرفة)) بالحج ، وأنْ يقل : ((عرفة الحج)) ، وإلا فنفس التركيب إنما حمل فيه القسم على المقسم ، ويرد نقضاً على كون الخاص لا يصح الإخبار به عن العام .

قوله [للإخبار به وعنه] أي : لصحتهما بحسب الوضع ، فلا يرد نحو : ((غدر وخبث)) مما هو ملازم للنداء ، أو أراد بالإخبار : الإسناد ، وما هو ملازم للنداء مسند إليه في المعنى ؛ لأنه علّق به طلب الإقبال وأوقع على وجه لا يحتمل صدقاً وكذباً ؛ لأنه بصيغة النداء الإنشائية ، ولا يصلح للأخبار عنه ؛ لأنّ الإخبارَ عن الكلمة تعليقُ شيءٍ بها على وجه يحتمل الكلام معه الصدق والكذب ، والأسماء المسند إليها في الجمل الإنشائية لم يخبر عنها والإسناد إليها أعم .

قوله [للإخبار به] أي : وضعاً ، فلا يرد أنّ الأمر والنهي والتعجب وما ضاهاها أفعل مع أنها لا تصلح لأنْ يخبر بها ، أو يقل : الأمر والنهي وإنْ لم يكن خبراً بصريحه لفظاً لكنه راجع إليه معنىً ؛ ألا ترى أنّ معنى قولك ((اضرب)) أطلبُ أنْ تضرب أو أريد أنْ تضرب وهذا لاشك أنه خبر .

واعلم أنّ صلاحية الفعل للإخبار به إنما هو باعتبار جزء معناه وهو الحدث ؛ لاستقلال هذا الجزء بالمفهومية ، وأما مجموع معناه فغير مستقل ، فلا يصلح لذلك ؛ كما لا يصلح للأخبار عنه ؛ ضرورة أنّ كل واحد من المحكوم عليه وبه يكونُ ملحوظاً بالذات ، وكذا النسبة الداخلة في مفهومه ، والزمان لأنه اعتبر في معنى الفعل على أنه قيد للحدث ، والحدث الكائن في الزمان المخصوص اعتبر من حيث انه منتسب إلى الغير .

وأخّر الحرف لعدمهما فيه .

ولكلٍّ من الأقسام الثلاثة علاماتٌ وكذا حدود يعرف ويتميز بها عن قسيميه ، وآثر التمييز بالعلامة على التمييز بالحد وإنْ كان الحد أضبط لاطراده وانعكاسه ، بخلافها ؛

قوله [لعدمهما فيه] معنى قولهم : ((الحرف لا يخبر به)) أنه لا يخبر بمعناه معبّراً عنه بمجرّد لفظه ، وإلا فلفظ الحرف يخبر به كقولنا : ((الحرف في ولا)) ، ولفظ الفعل يخبر عنه كقولنا : ((ضرب فعل ماض)) .

قوله [وكذا حدود] فصلها بـ((كذا)) ؛ لعدم ذكر المصنف لها .

قوله [وإنْ كان الحد أضبط] أي : والحال أنه أضبط ؛ فهو أتم فائدة وأكثر تحقيقا .

قوله [لاطراده وانعكاسه] الاطراد استلزام الوجود للوجود ، والانعكاس استلزام العدم للعدم .

قوله [بخلافها] أي : العلامة ، و بي الخاصة ، فلا تنعكس ، قيل : المراد أنّ الخاصة يجب اطرادها ولا يجب انعكاسها ، بل يجوز ذلك فيها ؛ لجواز كونها شاملة .

وقال السيد : ((لا حاجة للعدول عن الظاهر لان المطرد المنعكس يسمى عند النحويين حداً أيْ معرّفاً)) انتهى .

وإنما قال : ((أي معرفاً)) ؛ لأنّ الحد إنما يكون بالذاتيات ، قال بعضهم : ((الاسم يعرف بالجر صحيح ، وقولك: الاسم ما يقبل الجر غير صحيح)) انتهى ، ووجه عدم الصحة إنّ الحصر فيما يقبل الجر باطل .

قال السيد : ((إذا كانت الجملة معرفة الطرفين احتمل أنْ يكون القصر فيها من قصر المسند على المسند إليه وبالعكس ، والمرجع فيه للقرائن ؛

إذ لا تنعكس تسهيلاً على المبتدئ فقال : [**فأما الاسم**]

فسقط ما قيل : يجوز أنْ يكون معنى التعريف بالعلامة أنّ الاسم : ما يقبل هو أو معناه إحدى هذه العلامات ، أو مجموعها ، أو ما يقبل بعض أفراده الجر ، وهذا صحيح مطرد منعكس .

واعلم أنه يجوز التعريف بالخاصة ولو إضافية ؛ لأنّ المعتبر في المعرّف كونه موصلاً إلى التصور إما بالكنه أو بوجهٍ ما سواءً ميز الشيء عن جميع ما عداه أو بعضه .

قوله [تسهيلاً] علة لـ((آثر)) فهو مفعول لأجله ، فإنْ قلت : شرطه الإتحاد في الزمن ، ولم يتحد ؛ إذ وقت الإيثار ليس وقت التسهيل ، قلت : لعل المراد قصد التسهيل ، وزمنه وزمن الإيثار واحد .

قوله [على المبتدئ] بالهمز وبالياء ، وهو الذي ابتدأ في العلم ولم يصل فيه إلى حالة يستقل بتصوير المسائل ، فإنْ بلغ ذلك فهو المتوسط ، فإنْ زاد على ذلك باستحضار غالب الأحكام وأمكنه إقامة الأدلة فهو المنتهى .

قوله [فقال] معطوف على ((آثر)) بالفاء المفيدة للتعقيب الذكري ، أو لعطف مفصل على مجمل .

قوله [فأما الاسم] أي : ماصدقاته في الجملة فـ((أل)) للعهد الذهني على رأي المعانيين ، ويجوز جعل ((أل)) للحقيقة والجنس ، وذلك لا يقتضي تمييز كل فرد ؛ إذ الجنس يوجد ويتحقق في ضمن بعض الأفراد ، فالتمييز لبعض الأفراد تمييز للجنس قطعا .

فلا يرد أنه لا تمييز بها في ((كيف)) مثلاً ، وأنْ تكون للشمول بناءً على أنّ المراد بتمييز الاسم بهذه العلامات تمييزه بمجموعها أو بجميعها أعم من أنْ

وهو ما دل على معنى في نفسه

يقبلها بنفسه أو بمعناه ، فلا يرد ما تقدم أيضا .

والأقرب إنّ ((أل)) في كلامه للعهد الخارجي ، أي : الاسم المتقدم في التقسيم ، ويرجع ذلك لاحتمال الحقيقة ؛لأنّ المراد بالاسم المنكّر الواقع في التقسيم الحقيقة ، كما علم مما مر ، وكان المقام مقام الإضمار ، ولكنّ العدول إلى الإظهار لئلا يتوهم عود الضمير للفعل أو الحرف لقربه ، فالظاهر أوضح ، خصوصاً للمبتدئ المقصود من الكتاب بالذات .

قوله [وهو ما دل] أي : كلمة بقرينة التقسيم ، فلا يرد أنّ في ((ما)) إبهاماً ، والحدود تصان عنه ، واندفع النقض بالدوال الأربع ، وهو ظاهر ، وبنفس الحد ؛ لأنه مركب ، والكلمة قول مفرد ، والفعل الواقع في التعاريف لم يقصد منه الزمان المعين مجازاً مشهوراً ، فالمعنى : كلمة ذات دلالة ، وهذا تعريف للمفهوم بالمفهوم ، فلا يتوجه أنه عرّف الاسم بالاسم والفعل والحرف ثم عرف كلاً منهما بالثلاثة .

قوله [في نفسه] ((في)) بمعنى الباء أو الظرفية ، مجاز عن دلالة اللفظ عليه بلا حاجة إلى الغير ، و((النفس)) تطلق حقيقة على معان من جملتها الذات كـ((سكنت البصرة نفسها)) .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ﴾ [1] ، وليس ذلك لمشاكلة ﴿ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي ﴾ بدليل : ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ ﴾ [2] ولا مشاكلة ، ولا تختص حقيقة بما له حياة ليكون إطلاقها على غيره مجازاً فيلزم أخذ المجاز في الحد .

(١) قال تعالى : ﴿ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾ المائدة ـ ١١٦ .

(٢) الأنعام ـ ٥٤ .

....

....

﴿ والضمير في ((نفسه)) عائد إلى ((ما))،والمراد أنْ لا تحتاج الدلالة عليه إلى ذكر المتعلق المخصوص ، بأنّ لا يتوقف فهم معناه عليه ، فخرج الحرف لاحتياجه إليه .

وقول السيد في شرح المفتاح : ((إنّ الحرف دال بنفسه)) ، أراد به أنّ الواضع جعله وحده بإزاء المعنى ، فعدم الاحتياج فيه بالنظر إلى اعتبار الواضع ، والاحتياج بالنظر إلى فهمه منه في نفس الأمر ، وإنما احتاجت ((من)) مثلا في الدلالة على الابتداء إلى كلمة أخرى ؛

لأنه لم يوضع لمفهوم الابتداء المطلق أو المخصوص كلفظهما ، بل لكل واحد من الابتداءات المخصوصة ، كالكائن بين ((السير)) و ((الكوفة)) ، وتخصيص الابتداء بخصوصية الطرفين ، فما لم يعقل طرفاه المخصوصان لم يفهم المعنى ، فاحتاجت في الدلالة على المعنى إلى كلمة أخرى .

فظهر أنّ تعقل معنى الحرف يتوقف على تعقل كلمتين : إحداهما الفعل أو شبهه والأخرى ما يذكر بعده لا على ذكرهما ، وإنما لم يجوزوا حذف ما بعده مع القرينة ، كما في المبتدأ وغيره ، وجوزوا حذف الفعل أو شبهه ؛ لأنّ معنى الحرف لا ينفك عن غيره تحققاً وتعقلاً ، فلا ينفك لفظه عن لفظ غيره ؛ للمحاذاة بينهما ، فيكون اللفظ على وفق المعنى ،

واكتفى بحذف الفعل لحصول المحاذاة في الجملة دون العكس ؛ لأنّ معنى الفعل كثيراً ما يكون أمراً عاماً يظهر كل الظهور ، ويكون كالمذكور ، بخلاف ما بعده غالباً ، فهو بالذكر أولى ، وقد يحذف متعلق بعض الحروف كما في حروف الإيجاب نحو : ((نعم وبلى)) . ﴾

غير مقترنٍ

فإنْ قلت : حيث كان ((من)) موضوعاً لكل ابتداء مخصوص ، فهو يدل وضعاً على الابتداء المطلق ، والخصوصية والمطلق مما يستقل بالمفهومية ، ولذا صار لفظ الابتداء اسماً ، فالحرف كالفعل دال تضمناً على معنى مستقل.

قلت : لم يؤخذ الابتداء في مفهومه مطلقاً ، أي : لا المطلق ولا المقيد إلا من حيث كونه آلة لملاحظة الغير، وما كان كذلك لم يستقل ، بخلاف الحدث في الفعل والابتداء في لفظ ((من)) فلا يفهم منه أصلاً ما كان رابطاً ، فإنّ المطلق الذي في ضمن المقيد مأخوذ على وجه الربط .

وقد يجاب : بأنّ المعتبر في مفهوم الحرف أمر إجمالي يصدق عليه أنه ابتداء خاص لا المفهوم المصدري مع خصوصيته؛ ليلزم ما ذكر ، فلا يفهم منه مطلق الابتداء المستقل .

هذا ولا يخرج ((ذو)) ونحوه ؛ لعدم الاحتياج في فهم معناه منه إلى المتعلق ، [وإنما وجب المتعلق لغرض آخر ، ولا أسماء النسب ؛ لعدم توقف فهم المعنى إلى متعلق مخصوص](1) .

قوله [غير مقترن ...] حال من فاعل ((دل)) ، أي : حال كون ذلك الدال غير مقترن معناه مطلقاً ، والمراد السلب الكلي ، فيخرج الفعل ؛ لأنّ أحد معنييه المستقلين مقترن .

واندفع أنّ معنى الفعل غير مقترن ؛ لأنّ الزمان جزءه ، فلو اقترن الكلّ بالزمان لزم اقتران الزمان بالزمان ، فلا يخرج الفعل من تعريف الاسم ؛ لأنّ ذلك إنما نشأ من جعل ((غير)) صفة للمعنى أو حالاً منه لقربه وعدم التقدير .

---

(١) مابين الأقواس ساقط من ب .

بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً ،

فلا حاجة لما قيل في دفعه : إنّ معنى الاقتران عدم الانفكاك ، وتمام معنى الفعل لا ينفك عن جزءه ، ولما قيل : المراد بعدم الاقتران: أنْ لا يجعل الواضع أحد الأزمنة جزء المعنى ، و بالاقتران : أنْ يجعل أحدها جزءه .

قوله [بأحد الأزمنة الثلاثة] أي : المشهورة المستغنية عن البيان ، فلا إشكال في وقوعها في التعريف سواء كانت حقيقة عرفية أو مجازاً مشهوراً ، ولم يكتف بقوله بالزمان ؛ لئلا يخرج نحو : ((صبوح وغبوق)) مما اقترن بمطلق الزمان .

ولو حذف ((أحد)) لصح ؛ لأنّ ((أل)) في ((الأزمنة)) تبطل معنى الجمعية ، إلا أنه ذكره في مقابلة الفعل ، واقتران المضارع بزمانين بوضعين ، وبالنظر إلى كل مقترن بواحد ، والمقترن باثنين مقترن بواحد .

ولا يخرج لفظ الماضي والمستقبل ونحوهما مما يدل وضعاً على الزمان المعين ؛ لأنه من لوازم مدلوله لا عينه ، فإنّ الماضي معناه العدم بعد الوجود ، والاستقبال وجود منتظر ، ويلزمهما الزمان المعين ، وليس مدلولهما ومعنى الفعل ثبوت الحدث في الزمان المعين ، فمعنى الأول : شيء ماض ، والثاني : في زمان ماض .

قوله [وضعاً] تنصيصٌ على أنّ المراد: الدلالة على معنىً في نفسه بحسب الوضع ، فلا نقض بالفعل والحرف الدالين على معنى بنفسه غير مقترن بالزمان عقلاً ، وعدم الاقتران بحسب الوضع ، فلا يرد ما استعمل في زمان معين من الأسماء ، كاسم الفاعل والمفعول واسم الفعل ، وما لم يقترن في الاستعمال بالزمان من الأفعال ، كأفعال المقاربة والمدح .

والحاصل : أنه لا عبرة بما يعرض في الاستعمال وإنْ كان بمنزلة وضع ثان ، فالمدار على الوضع الأول ، إلا أنه يشكل بالأعلام المنقولة

[فيعرف] أي : يتميز عن قسيميه [بأل] المعرّفة من أوّله [كالرجل] ؛ إذ هي المتبادرة عند الإطلاق حتى إذا أريد غيرها قُيِّدت ، فيقال : أل الموصولة أو الزائدة ، واختصت به ؛

عن الفعل كـ((يزيد ويشكر)) ، فأما أنْ يقل هي أسماء وأفعال باعتبارين ، والأمور المختلفة بالاعتبار قيدُ الحيثية يراعى فيها ، أو يقل أنها أسماء دائماً بعد النقل ؛ لأنه لم يبق فيها شيء من آثار الوضع الأول من العمل وطلب الفاعل ، بخلاف نحو أفعال المقاربة . هذا تحرير المقام من غير خلط في الكلام .

ولم يرد بقوله ((وضعاً)) :

أنْ يكون المعنى تمام الموضوع له فتكون الدلالة مطابقية كما توهم ، وإلا لخرج الفعل بقوله ((في نفسه)) ؛ لأنه في الدلالة على تمام المعنى محتاج .

ولا أنْ يكون المعنى بعض ما وضع له ، وإلا لخرج الأسماء الموضوعة لمعان لا جزء لها كلفظ الجلالة .

بل المعنى الأعم من أنْ يكون المعنى موضوعاً له فقط أو مع غيره ، بمعنى : أنّ الواضع اعتبره في معناه وحده أو مع غيره ، فشمل الأسماء والأفعال .

قوله [عن قسيميه] أي : كل فرد من أفراد كل واحد من قسيميه .

قوله [بأل] أي : بدخولها .

قوله [من أوله] الظاهر تعلقه بقوله ((يعرف)) أي : يعرف من جهة أوله .

قوله [على الإطلاق] أي : من إطلاق ((أل)) وعدم تقييدها أو عند الإطلاق أو معه .

قوله [واختصت به] لما كان امتياز الشيء بالعلامة فرعاً عن اختصاصها به بيّن الاختصاص .

لأنها موضوعة للتعريف ورفع الإبهام وإنما يقبل ذلك الاسم ،

قوله [لأنها موضوعة ...] أي : لأنها للإشارة إلى تعريف مدخولها وتعيينه ، وغير الاسم لا يصلح لهما ؛ لأنّ ذلك يتوقف على التوجه إلى الشئ وملاحظته بالذات .

وأورد : أنّ جزء معنى الفعل وهو الحدث ملاحظ لذاته ، فلم لم تدخله لتعيين هذا الجزء ، كما أنّ الأسماء المشتقة عرفت لتعيين بعض معناها ، لأنّ تمامه غير ملحوظ لذاته ؛ لأنّ منه النسبة ، وممن صرح بأنّ النسبة معتبرة في مفهوم المشتقات السيد[1] .

إلا أنْ يجاب : بأنّ جزء معنى الفعل إنما هو الحدث المبهم من حيث أنه مبهم ، فلو عُيّن خرج عن وضعه ، وقد يمنع أنّ الواضع اعتبره في الفعل من حيث أنه مبهم ، بأنْ يكون الإبهام من شرط تحقق الموضوع له ، بل الظاهر أنه اعتبره ساكتاً عن إبهامه وعدمه .

ويمكن أنْ يقال : لمّا كان الملاحظ في المشتقات أولاً هو الذوات جاز دخولُ اللام لمجرد تعريفها ، وأما ما ليس بهذه المثابة فمنع دخول اللام لتعريفه على الأصل[2] .

وأورد أيضاً : أنه لم لا يجوز تعريفه باعتبار الزمان إلا أنْ يدعى اعتبار إبهامه أيضا .

---

(١) حاشية السيد الشريف الجرجاني على شرح القاضي العضد لمختصر المنتهى ـ ١/ ١٨٢ .

(٢) ما أثبتناه من أ ، والجملة في ب هكذا : ((فينبغي دخول اللام عليها لتعريفه على الأصل)) .

مراده به : ما يمكن دخول أل عليه ، كما مثل ؛ لأنّ كثيراً من الأسماء لا تدخلها أل كالمضمرات والمبهمات وأكثر الأعلام .

ويجوز أنْ يراد بـ((أل)) ما هو أعم من المعرّفة ؛ لتدخل الموصولة والزائدة ، وكلٌّ منهما من خواص الاسم أيضاً ، وذلك لموافقتهما ((أل)) المعرّفة صورة وحكما .

قوله [ومراده به ما يمكن ...] أي : ما يصدق عليه الاسم في الجملة ، وليست ((أل)) فيه للاستغراق ؛ لأنّ العلامة لا يجب أنْ تنعكس ، بل لا يسمى علامة إلا ما لا ينعكس على ما مرّ ، ولا ينافي هذا ما أسلفناه من جواز إرادة الاستغراق والجنس ؛ لأنّ ذلك بالنسبة لمجموع العلامات لا لكل واحدة ، ويمكن إرادة ذلك بالنسبة لما ذكر أيضا .

قوله [وأكثر الأعلام] يوهم أنها تدخل في بعض الأعلام ، وليس كذلك ؛ لأنّ الكلام في المعرّفة ، و((أل)) في الأعلام : أما للمح أو لتنكير ما دخلته .

قوله [ما هو أعم لتدخل ...] فيه : أنّ ذلك يشمل الاستفهامية ، وهي إنما تدخل على الفعل الماضي ، كما حكاه قطرب في قولهم : ((أل فعلت)) ، لكن ذلك غريب ، كما في المغني [1] فلا يرد .

قوله [وكل منهما مختص بالاسم] أي : فصحّ أنْ يجعل علامة عليه .

قوله [وذلك لموافقتهما أل المعرفة صورة وحكماً] انظر ما المراد بالموافقة في الحكم ؛ إذ لا يصح كونها للاختصاص بالاسم ؛ لأنه المعلل ، فتلزم المصادرة ، وعبارته في الفواكه الجنية ظاهرة حيث

---

(١) المغني ١ / ٥٤ .

ويحمل دخول الموصولة على المضارع على أنه ضرورة أو شاذ ، بل قال الجرجاني : ((إنه خطأ بإجماع))

☜ قال [1] : ((وأما الموصولة والزائدة فلموافقتهما للمعرفة صورة أعطيا حكمها)) انتهى .

والعجب من المحشي حيث لم يتعرض لكلام الشرح وإنما قال :

((فإنْ قلت : لم اختصت الزائدة بالاسم حتى جعلت علامة عليه ، قيل: حملاً على المعرفة للتحسين ، وفيه نظر ؛ لأنّ الزائدة هي المعرفة ، لكن لم يرد بها التعريف ، فلا حاجة إلى الحمل ، على أنه لم يحمل تنوين الترنم والغالي على التنوينات الأربع ، فالحمل في بعض المواضع دون بعض تحكم)) انتهى .

فأوهم أنّ الشارح لم يتعرض لذلك ، وأيضاً لم يتعرض لاختصاص الموصولة ، وأغرب من ذلك دعواه أنّ الزائدة هي المعرّفة المخالفة لكلامهم كما لا يخفى .

وأعجب العجب أنّ شيخنا العلامة الغنيمي لم يتعقبه بشيء غير أنه كتب : ((قوله وفيه نظر : فيه نظر)) ؛ لأنّ الزائدة مؤكدة ، وفيه كلام يراجع في بحث الحقيقة والمجاز .

قوله [على أنه ضرورة ...] أي : والمراد دخولٌ لا ضرورة فيه ولا شذوذ ، كما هو المتبادر من إطلاقه .

قوله [بل قال الجرجاني ...] توقف فيه بعض الفضلاء ؛ لأنّ تجويز تخطئة أرباب اللسان يرفع الوثوق بالدلالة الواردة عنهم .

---

(١) الفواكه الجنية ـ ١٨ ، ١٠٨ ، تجد معنى ما نقله المحشي .

وهذا الاحتمال هو ظاهر إطلاقه هنا وفي الشذور [1] ، ولكن الأول هو مقتضى كلامه في الأوضح [2] والجامع [3].

وتعبيره بـ((أل)) أولى من تعبير من عبر بالألف واللام ؛ إذ لا يقال في ((هل)) الهاء واللام ولا في ((بل)) الباء واللام .

وتعبير غيره بأداة التعريف أحسن من تعبيره بـ أل ؛ لشموله لـ أل واللام على قول من يراها وحدها هي المعرفة ،

قوله [وهذا الاحتمال ...] يتأمل هذا مع ما سبق من أنّ المعرّفة هي المتبادرة من الإطلاق ؛ إذ كيف يكون غير المتبادرة هو ظاهر الإطلاق .

قوله [إذ لا يقال ...] هذا يقتضي الامتناع لا الأولوية ، إلا أن يقال : المراد لا يقال في الكثير الفصيح .

قوله [لشموله ...] فيه : إنّ التعبير بـ((أل)) شامل لذلك ، بل وللقول بأنه الهمزة وحدها ؛ لأنه يضيف التعريف لمجموعها لا لجزئها ، والهمزة لا تفارقها ، فلو قال : لشموله حرف النداء كان أولى ، وإنْ كان المصنف لم يتعرض له لظهور اختصاصه ، وقد علم من كون العلة اختصاص التعريف بالاسم دلالة التعريف مطلقا .

---

(١) شرح الشذور ـ ٣٤ .

(٢) أوضح المسالك ـ ١/ ١٧ .

(٣) عند ابن هشام كتابان باسم الجامع : الكبير لم يطبع والصغير مطبوع ، قال في الجامع الصغير ١٣ ـ ١٤ : ((ولا يقاس على نحو ((ما أنت بالحكم الترضى حكومته)) خلافا لابن مالك)). ولازم قوله : ولا يقاس : أنه ضرورة .

ولـ((أم)) بدلها على لغة حمير كقوله ﷺ : ((ليس من امبر امصيام في امسفر)) [١] .

[و] يعرف أيضاً من آخره [بالتنوين]

قوله [ولـ((أم)) بدلها] قد يقال : العلامة في الحقيقة صحة دخول أل لا دخولها بالفعل ، وكلما تدخله ((أم)) تدخله أل ، فلا حاجة للاعتذار بأنه ترك ذلك لعدم شهرته واختصاصه ببعض اللغات ، على أنّ ذلك لا ينافي الأولوية .

قوله [بالتنوين] هو في الأصل مصدر ((نوّنت الكلمة)) إذا ألحقت آخرها النون المذكورة لا مطلق النون كما يوهمه بعض العبارات ، ثم غُلب فصار اسماً لنفس النون المذكورة ، وبذلك يندفع اعتراض السهيلي [٢] بأنّ التنوين فعل المنوّن فلا يصح حمل النون المذكورة عليه ، ولا يرد على هذه العلامة قوله :

ألامُ على لوٍّ .... [٣]

لأنّ ((لو)) هنا علم لإرادة لفظه ولذلك شدد آخرها ودخلها الجر ، وهذا بناء على أنه إذا قصد كلمة لفظها دون معناها كانت علماً لذلك اللفظ ؛ لأنّ مثل ذلك موضوع بوضع ضمني لا قصدي لشيء بعينه غير متناول غيره فيكون علما .

وهو ما مشى عليه جماعة منهم :

---

(١) كنز العمال ـ ٨ / ٣٢٠ ـ الحديث رقم ٢٢٤٢ .

(٢) نتائج الفكر ـ ٦٨ (مسألة في بعض علامات الأسماء) .

(٣) جزء بيت من الطويل غير منسوب في شرح أبيات سيبويه ٢/٥٨٤ . و الهمع ٢/ ٢٥ ، وتمامه :

ألام على ((لوٍّ)) ولو كنت عالماً   بأذناب ((لوٍّ)) لم تفتني أوائله

والشاهد : في قوله : ((لو)) فقد أدخل التنوين على لو وهي حرف . قال المحشي تبعاً للسيوطي في الهمع : ((لو)) هنا علم للفظة ((لو)) . ولذلك شدد آخرها وأعربت فدخلها الجر والإضافة .

وهو نون ساكنة تثبت لفظاً لا خطاً استغناءً عنها بتكرار الحركة .

السعد[1]، ورده السيد[2] في بحث تنكير المسند إليه من شرح المفتاح ؛ لأنه مبني على دلالة الألفاظ على نفسها ، وهي إنْ سلمت فليست بالوضع ، واقتضاء التنوين وحرف الجر اسمية الكلمة إنما هو إذا استعملت في معناها .

قوله [ساكنة] أي : أصالة ؛ لئلا يخرج تنوين محظور النظر مما حرك لالتقاء الساكنين ، ولئلا ترد النون الساكنة عروضاً للوقف ، ولم يحذفوه إذا حرك كما حذفوا النون الخفيفة في ((اضرب القوم)) ؛ لأنهم قصدوا أن يجعلوا للنون اللاحقة للاسم مزية على اللاحقة للفعل ؛ لشرف الاسم وخرج المتحركة أصالة ، كالنون الأولى في ضيفن .

وحذف قول غيره : ((تلحق الآخر)) ؛ لأنّ قوله ((لا خطاً)) يغني عنه ؛ لأنه يخرج اللاحقة لغير الآخر كنون انطلق ومنطلق ، ونون التوكيد الثقيلة والخفيفة ، إذا وقعت بعد ضمة أو كسرة بعد فتحة ؛ لأنّ الظاهر أنه أراد بالخط أنْ تكتب بصورتها أو بعوضها من ألف ، ومن ثم أسقط قول غيره ((لغير توكيد)) المزيد لإخراجها .

وقوله ((استغناءً)) الخ علة لعدم ثبوتها في الخط ، لا لإخراج نون التوكيد الخفيفة بعد الألف ؛ بناءً على أنه أراد بالخط رسم النون نفسها كما وهم ، والمراد : السقوط خطاً قياساً ،

---

(١) نقل في حاشية الصبان ٤٥/١ عن التفتازاني في حاشيته على الكشاف ما نصه : ((كل لفظ وضع بإزاء معنى اسما كان أو فعلا أو حرفا فله اسم علم ، هو نفس ذلك اللفظ من حيث دلالته على ذلك الاسم أو الفعل أو الحرف ، كما تقول في قولنا : ((خرج زيد من البصرة)) : ((خرج)) فعل و((زيد)) اسم و((من)) حرف ، فتجعل كلا من الثلاثة محكوما عليه ، ولكن هذا وضع غير قصدي ، لا يعد به اللفظ مشتركا ، ولا يفهم منه معنى مسماه)).

(٢) المصباح في شرح المفتاح ـ مخطوط مكتبة أمير المؤمنين في النجف ـ ١٠/٣/٩٤ ـ أدب ـ ص ١١٨ .

وأقسامه المختصة بالاسم أربعة :

فلا يرد أنّ التنوين في ((كائن)) لم يسقط خطاً بل رسم نوناً ؛ لأنّ ذلك على خلاف القياس ، حسّنه أنه لّما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية ، ويكفي في السقوط خطاً بعض الأحوال .

فلا يرد ((رأيت زيداً)) في الوقف ؛ لأنه يسقط رفعاً وجراً ، وأما سقوطه في الدرج فلا يكفي في دفع الإيراد المبني على ثبوته خطاً ، لما تقرر أنّ حق الكلمة أنْ تكتب بتقدير الابتداء بها والوقف عليه فتدبر ، ولا نحو : ((قال زيد بن عمرو)) ؛ إذ التعريف مبني على الأعم الأغلب ، وبهذا يجاب أيضاً عن الثبـــــوت خطاً في ((كائن)) .

قوله [وأقسامه المختصة ...] وإنما اختص التنوين بالاسم حتى صحّ أنْ يجعل علامة عليه ؛ لأنّ المعاني التي أُتي بتلك الأقسام لأجلها لا تتصور في غير الاسم ، وكان على الشارح أنْ يتعرض لذلك كما أسلفنا في ((أل)) .

واستشكل الاستدلال بها على الاسمية بلزوم الدور ؛ لأنّ معرفة تلك الأقسام فرع الاسمية ، كما يعرف من تقديرها ؛ إذ لا يعرف أنّ التنوين للتمكين إلا إذا عرف أنّ ما دخله اسم معرب منصرف وهكذا .

وأجيب : بأنّ المستدَلّ به مطلق التنوين ، الذي يعرف بمجرد ثبوته لفظاً لا خطاً لا بخصوص الأقسام ، أو أنه تعريف لفظي يخاطب به من عرف تلك الأسماء ولو بالتوقيف ، ثم يقال له التنوين في هذا للتمكين .

ويرد على ما ذكره من أنّ المختص هو الأربعة : أنّ ما عدا الترنم والغالي مما أثبته فيما يأتي مختص أيضاً .

ولهذا قيل : ما عداهما راجع للأربعة أو ليس بتنوين ؛

أحدها : تنوين التمكين : وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف

لأنّ : تنوين صرف ما لا ينصرف والمنادى تنوين تمكين ؛ لأنّ الضرورة لمّا أباحت التنوين أباحت الصرف في الأول والإعراب في الثاني ، وإنْ نوزع بوجود العلتين في الأول وسبب البناء في الثاني .

وتنوين الحكاية ليس مستقلا ؛ لأنّ الذي كان قبل التسمية حكي بعدها .

وأمّا تنوين الشذوذ فاختار ابن مالك [1] فيه أنه كنون ((ضيفن)) كثر به اللفظ وليس بتنوين ، ونظر فيه في المغني [2] واعترضه الدماميني .

قوله [أحدها] أي : أولها ،عدل عنه دفعاً من أول الأمر لتوهم سؤال الترجيح بلا مرجح .

قوله [تنوين التمكين] من إضافة الدال إلى المدلول ؛ إذ التمكين هنا صار لقباً على المعنى المعبر عنه بالأمكنية .

وبه اندفع ما قيل : الأولى التمكن لأنّ هذا التنوين يدل على وصف الاسم ، وهو تمكنه ، لا على وصف الواضع الذي هو التمكين ، ولا حاجة إلى دعوى أنّ التمكين مصدر المجهول .

واندفع أيضاً : أنّ الأولى التعبير بالأمكنية ؛ لأنّ التنوين يدل عليها ، حيث لم يشبه الاسمُ الفعلَ والحرفَ لا على التمكن فقط حيث لم يشبه الحرف .

---

(١) شرح التسهيل ـ ٢٤٣/١ .

(٢) المغني ـ ٣٤٣/٢ .

ـ ماعدا الجمع بألف وتاء ـ إشعاراً ببقائه على أصالته بحيث لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف وذلك [كرجل] ورجل .

قوله [ما عدا الجمع بألف وتاء] أي : والمضاف والعلم الموصوف بـ((ابن)) والمعرف بـ((أل)) و((وكل وبعض)) على قول ، فإنه لا يلحقها .

وقيل لها : منصرفة لقبولها التنوين الصرف بالقوة مع عدم وجود العكس؛ تنزيلاً لما هو بالقوة منزلة ما هو بالفعل ، فليس ذلك على وجه الحقيقة ، وقد يعتذر عن عدم استثناء المضاف والمعرف بـ((أل)) بأنّ التنوين لا يتصور فيهما .

قوله [كرجل ورجل] أي : كتنوينهما ، وتوهم بعضهم : أنّ تنوين ((رجل)) للتنكير لكون مدلوله نكرة . وغلط بأنه لو كان كذلك لزال بزوال التنكير، حيث سُمّي به مذكر .

وقد يمنع بطلان اللازم ، بأنّ تنوين التنكير زال وخلفه تنوين التمكين .

وأيضاً يرد ((صه)) إذا سمّي به وحكي ، فإنّ التنوين يثبت فيه مع كونه علماً وتنوينه في الأصل للتنكير .

وأيضاً لا منافاة بين التمكين والتنكير معاً ، أما كونه للتمكين فلأنّ الاسم منصرف ، وأما كونه للتنكير فلأنه وضع لشيء لا بعينه فإنْ سمي به ثبت المانع من اعتبار التنكير دون التمكين ، فيتمحض كونه تنوين تمكين كما اختاره الرضي[1] ، وعليه لا يختص تنوين التنكير بالمبنيات ، والمختص بها المتمحض كما سيأتي .

لا يقل : لو لم يكن تنوين ((رجل)) ونحوه للتنكير لما زال بزوال التنكير حيث دخلت ((أل)) . لأنا نقول : زواله ليس لزواله بل لأنّ بينه

---

(١) شرح الكافية ١٣/١

الثاني : تنوين التنكير : وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية إشعاراً بأنّ المراد به غير معين ، وهو معنى قولهم : فرقاً بين معرفتها ونكرتها ، ويقع سماعا في باب اسم الفعل كـ((صه))

☜ وبين ((أل)) تضاداً ؛ ولهذا لو سميت مذكراً بـ((حسن)) ثم أدخلت عليه ((أل)) لزال تنوينه ، وليس ذلك لأنه كان للتنكير ؛ وكذلك ((رجل)) .

قوله [المبنية] يفهم منه أنّ التنوين فيما نكر من الأعلام نحو : ((صمت رمضانَ و رمضاناً آخر)) ليس من هذا القسم بل من الأول .

وقال الرضي[1]: ((وأمّا التنوين في نحو : ((أحمد وإبراهيم)) فليس يتمحض للتنكير بل هو للتمكن أيضاً ؛ لأنّ الاسم منصرف وأنا لا أرى منعاً من أنْ يكون تنوين واحد للتمكن وللتنكير معا)) .

وعليه فالمختصُ ببعض المبنيات المتمحضُ للتنكير ، ويـــــرد على تعريفه تنوين ((هؤلاء)) فانه لحق مبنياً وليس للتنكير ؛ إلا أنْ يقال : الشاذ لا يرد نقضا .

قوله [ويقع ...] لو عبر بدل قوله : ((في العلم المختوم بويه)) بـ((اسم الصوت)) كان أولى ؛ ليفيد أنه إنما لحقه لكون أخره صوتاً ؛ وليفيد اختصاصه بالصوت واسم الفعل مطلقاً ؛ وإذا كان متمحضاً عند الرضي ومن تبعه ، لكن عذره فيما عبر به أنه إنما يطرد في الأعلام المختومة بـ((ويه)) من أسماء الأصوات ، وأما غيرها فكأسماء الأفعال كما في التصريح [2] فليراجع .

وإنما كان اسم الفعل معرفة ونكرة مع أنه بمعنى الفعل ، والفعل لا يصلح☜☜

---

(١) شرح الكافية ١٣/١ .

(٢) شرح التصريح ـ ١/ ٣٢ ، ٣٣

....

....

﴾﴿ لذلك ؛ لأنه إذا قدر معرفة جعل علما لمعقولية الفعل الذي هو بمعناه ، كما في ((أسامة)) ، وإذا قدر نكرة كان لواحد من آحاد الفعل الذي يتعدد اللافظ به ، فتعريفه من قبيل تعريف علم الجنس ، وقيل من قبيل المعرف باللام الحضورية باعتبار المعنى ، فإنّ معنى : ((صه)) السكوت عن هذا الحديث ، وقيل : للعهدية لأنّ معنى ((إيهٍ)) حدّث الحديث المعهود .

وإنما لم يجز التعريف والتنكير في الفعل بهذا الطريق ؛ لأنّ اسم الفعل من جملة الأسماء ؛ فأجروه مجراها ، ولا ضرورة تدعو لمثله في الفعل ، وإطلاق التنكير على الأفعال تجوّز ، وليس ترك التنوين في جميع أسماء الأفعال دليل التعريف ، وإنما يكون ذلك فيما يلحقه التنوين .

وبما تقرر اندفع قول التصريح[1] كون اسم الفعل الغير المنوّن معرفة : مبنيٌّ على أنّ مدلوله المصدر ؛ وأما على القول بأنّ مدلوله الفعل فلا؛ لأنّ جميع الأفعال نكرات .

قال بعض مشايخنا : ـ وكلامه يوهم أنه على القول بأنّ مدلوله لفظ الفعل نكرة مطلقاً ـ ولو قيل : إنه معرفة مطلقاً وأنه علم جنس لم يبعد ؛ لأنّ لفظ الفعل أمر معين لا يختلف الدال عليه تعريفاً وتنكيراً .

إلا أنْ يقال : هذا لا يمنع من اعتبار التعريف والتنكير في ذاته باعتبار التعلق بمعين وعدمه ، وأما الفعل إذا استعمل في معناه مثل ((ضرب)) في ((ضرب زيد)) فهو نكرة معنى وليس الكلام في ذلك ، فتأمل .

---

(١) شرح التصريح ـ ١/ ٣٣ .

وقياساً في العلم المختوم بـ((ويه)) كـ((سيبويه)) .

الثالث : تنوين المقابلة وهو اللاحق للجمع بألف وتاء كـ مسلمات ،

قوله [كسيبويه] : قال في التصريح [1] : ((وتقول : ((صاح الغراب غاق غاق)) فإذا لم تنونها كانت معرفة ودلت على معنى مخصوص ، وإذا نوّنتها كانت نكرة مبهمة ودلت على معنى مبهم ؛ قاله الدماميني)) انتهى .

وقوله ((كانت معرفة)) فيه نظر : فإنّ أسماء الأصوات المحاكى بها ليست أسماء فضلاً عن أنْ تكون معرفة أو نكرة ؛ وممن صرح بأنها ليست أسماء الجامي [2] وإنْ كان لها حكم الأسماء .

وقد يقال : معنى كونه معرفة أنه محاكٍ لصوت غرابٍ على وجه مخصوص ، وإذا نون لم يلاحظ فيه ذلك ؛ بل يكون حكاية لصوت الغراب المطلق على أي صفة كان .

هذا وما صرّح به الجامي مخالف لما صرح به ابن مالك وابن هشام وغيرهما من أنّ أسماء الأصوات كلها أسماء حقيقة بدليل دخول التنوين في بعضها ؛ فليراجع كلامهم ، فإنّ ما هنا مبني عليه .

قوله [وهو اللاحق للجمع بألف وتاء] وليس للتمكين كما قال الربعي [3] والزمخشري [4] وإلا لم يثبت في قوله تعالى : ﴿ مِنْ عَرَفَاتٍ ﴾ [5] مع أنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث .

---

(١) شرح التصريح ـ ١ / ٣٣ .

(٢) شرح الكافية ـ الجامي ٢/١١٧ الأصوات .

(٣) نقله الرضي في شرح الكافية ـ ١ /١٤ .

(٤) شرح المفصل المجلد ٤ / ١٣٦ ، اسقط الزمخشري تنوين المقابلة ولم يذكره .

(٥) البقرة ـ ١٩٨ .

سُمّي بذلك لأنّ العرب جعلوه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم

وقول الزمخشري[1] : ((إنه لم يسقط لأنّ التأنيث في ((عرفات)) ضعيف ؛ لأنّ التاء التي كانت فيها لمحض التأنيث سقطت والباقية علامة الجمع)) .

مردودٌ بأنّ ((عرفات)) مؤنث ، وإنْ قلنا أنه علامة تأنيث فيها لا متمحضة ولا مشتركة لأنه لا يعود الضمير إليها إلا مؤنثا .

واختار الرضي[2] أنه للتمكين ، وعلل عدم سقوطه في ((عرفات)) بأنه لو سقط تبعه الكسر في السقوط ، وتبع النصب وهو خلاف ما عليه هذا الجمع ؛ إذ الكسر فيه متبوع لا تابع ، ولا عوضاً عن الفتحة ، وإلا لم يوجد في الرفع والجر ، ثم الفتحة قد عوض عنها الكسرة ، فما هذا العوض ؟

فإنْ قال هذا القائل إنّ الكسرة عوضٌ عن الفتحة ، والتنوين عوض منها .

قلنا : منع الفتحة أمر لازم لهذه الكلمة ، فلو كان التنوين عوضاً لاجتمع العوض والمعوض عنه ، وعلى ما اختار الرضي : أنه لا مانع من إفادة حرف فائدتين ، لكون تنوين نحو : ((مسلمات)) غير علم للتمكين والتنكير والمقابلة ، وعلماً للمقابلة فقط[3] .

قوله [جعلوه في مقابلة النون] في الدلالة على تمام الاسم فقط .

قال الرضي[4] : ((لكن حطوه عن النون بسقوطه مع اللام ، وفي الوقف دون النون ؛ لأنّ النون أقوى وأجلد بسبب حركتها)) انتهى ،

---

(١) الكشاف ـ ١/ ٢٤٥ ، ٢٤٦ (ما نقله المحشي معنى كلام الزمخشري لا نصه) .

(٢) شرح الكافية ـ ١ / ١٤ .

(٣) شرح الكافية ـ ١ / ١٤ . في النقل تصرف .

(٤) شرح الكافية ـ ١ / ١٤ . في النقل تصرف .

الرابع : تنوين العوض : وهو اللاحق لـ إذ ، وكلّ ، وبعض ، وأي عوضاً عن مضافها إذا حذف نحو ﴿ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴾[1] و﴿ كُلٌّ فِي فَلَكٍ ﴾[2] ﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾[3] ﴿ أَيًّا مَا تَدْعُوا ﴾[4].

لكن ذكر البيضاوي[5] في قوله تعالى ﴿ فَإِذَا أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَاتٍ ﴾ : أنّ أل تدخل في ما فيه تنوين مقابلة ، فليحرر .

قوله [تنوين العوض] الإضافة بيانية ، ثم صار لقباً للتنوين الدال على المعنى المذكور، فاندفع : أنّ الأولى التعبير بالتعويض ؛ لتكون الإضافة حقيقية ، وهي من إضافة السبب إلى المسبب ، أي : تنوينٌ سببُ الإتيان به التعويض ، أي : قصده .

قوله [وهو اللاحق لـ((إذ)) ...] فيه قصور ؛ لأنه لا يتناول ما هو عوض عن حرف زائد كـ((جندل)) فإنّ تنوينه عوض عن ألف ((جنادل)) كما قال ابن مالك[6] ، ولكن استظهر المصنف خلافه ، وأنه تنوين صرف بدليل جره بالكسرة .

قال[7] : وليس ذهاب الألف التي هي علم الجمعية كذهاب الياء من جوارٍ .

---

(١) الواقعة ـ ٨٤ .

(٢) الأنبياء ـ ٣٣ .

(٣) البقرة ـ ٢٥٣ .

(٤) الإسراء ـ ١١٠ .

(٥) قال البيضاوي في تفسيره سورة البقرة آية ١٩٨ ـ ص ٤٣ ((إن اللام تدخل ...)) لا (أل) .

(٦) شرح التسهيل ـ ٢ / ١٣٥ (الظرف) .

(٧) يعني : ابن هشام في المغني ـ ٢ / ٣٤١ .

....

....

ولا ما هو عوض عن حرف أصلي نحو : ((أعيم ويعيل)) مصغــري ((أعمى ويعلى)) . ومراده بـ((مضافها)) ما تضاف إليه ، ولو عبر به كان أولى .

وأشار بـ((إذ)) للعوض عن جملة أو جمل ، نحو : ﴿ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴾ [1] فإنه عوض عن الجمل في ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ ﴾ الخ .

والذي يظهر كما قال أبو حيان : ((أنّ حذف ما تضاف إليه ((إذ)) جائز لا واجب ، وقد يحذف جزء الجملة فيظن من لا خبرة له أنها أضيفت إلى المفرد ، نحو قوله :

والعيشُ مُنقلبٌ إذْ ذاك أفنانا [2]

أي : إذ ذاك كذلك)) .

وقال الأخفش : ((التنوين اللاحق لـ((إذ)) تنوين التمكين ، والكسرة إعراب المضاف إليه)) انتهى ، وحمله على ذلك أنه جعل بناءها ناشئاً عن إضافتها إلى الجملة ، فلما زالت من اللفظ صارت معربة .

---

(١) الزلزلة ـ ٤ .

(٢) عجز بيت من البسيط بلا نسبة في المغني ١/٨٤ و الهمع ٢/١٢٨ وتمامه :

هـل ترجعنَّ ليالٍ قـد مضين لنـا والعـيشُ منقلـبٌ إذ ذاك أفنانـا

والشاهد قوله :((إذ ذاك)) فقد حذف جزء الجملة وهو خبر ((ذاك)) والذي قدره ابن هشام في المغني ((كذلك)) وتابعه في التقدير السيوطي و المحشي هنا ، وقد قدره الدسوقي : ((إذ ذاك حاصل)) وهو أوضح .

....

....

﴾ وردّ : بملازمتها للبناء . وبأنها كسرت حيث لا شيء يقتضي الجر ، نحو : ((وأنت إذٍ صحيح)) . وبأنه سبق لـ((إذ)) حكم البناء والأصل استصحابه حتى يقوم دليل على إعرابه . وبأنّ العرب بنت الظرف المضاف لـ((إذ)) ولا علة له إلا كونه مضافاً لمبني .

وبأنهم قالوا : ((يومئذٌ)) بفتح الذال منوّناً ، ولو كان معرباً لم يجز فتحه ؛ لأنه مضاف إليه ، فدلّ على أنه بني على الكسر تارة ؛ لأنه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، وعلى الفتح مرة للتخفيف .

وانظر هل يلحق غير ((إذ وكل وبعض وأي)) للعوض عن المفرد ، وما ذكره في ((كل وبعض)) وافق فيه الرضي[1].

وقيل : تنوينهما تنوين تمكين ، ويزول عند الإضافة ويوجد عند عدمها .

وقيل : ((لا مخالفة في الحقيقة ؛ لأنّ تنوينهما عوضٌ عن المضاف إليه بلا مرية ، إلا أنه تنوين صرف ؛ لأنّ مدخوله معرب ، فهو من القسم الأول ، بخلاف تنوين ((حينئذٍ و يومئذٍ)) فإنه تنوين عوض لا غير ؛ لأنّ مدخوله ظرف مبني)) انتهى .

وقوله : ((لأنّ مدخوله ...)) إنما يدل على أنه ليس بتنوين صرف ، لكن ما المانع من كونه للتنكير أيضاً بناءً على أنه لا يختص باسم الفعل والصوت ، إلا إذا كان متمحضاً للتنكير ، فلا يتم قوله : ((لا غير)) على إطلاقه ؛ إلا على المشهور من الاختصاص . إلا أنْ يقال : عوض الإضافة مثلها مانع من التنكير ، هذا .﴿

---

(١) شرح الكافية ـ ١٣/٢ .

وللجمع المتناهي المعتل اللام إذا حذفت ياؤه كـ((جوارٍ وغواشٍ))

فالتنوين فيهما عوضٌ عن الياء المحذوفة على الصحيح .

ويرد على التعليل الأول : إنّ الزوال عند الإضافة الخ خاصة لكل تنوين لا لتنوين الصرف فقط .

قوله [على الصحيح] : هو مذهب سيبويه[1] ومقابله أقوال مذكورة مع ردها في المغني[2] وغيره ، واختلف في تفسير كلام سيبويه :

فقيل : إنّ منع الصرف مقدم على الإعلال ؛ كما يشهد له لغة من أثبت الياء حالة الجر مفتوحة ، فأصل ((جوارٍ)) ((جواريُ)) بالضم بلا تنوين - و إلا لم يكن منع الصرف مقدماً ، وإنْ وقع للرضي[3] ومن تبعه خلافه -[4] استثقلت الضمة على الياء ؛ فحذفت ، ثم وجد في آخره مزيد ثقل ؛ لكونه ياءً مكسوراً ما قبلها وقد أعلّ في الرفع والجر ؛ بتقدير إعرابه استثقالاً ؛ فإذا خلا من ((أل)) والإضافة تطرق إليه التغيير ؛ وأمكن فيه التعويض فخفف بحذف الياء ، وعوض عنها بالتنوين ؛ لئلا يكون في اللفظ إخلال بالصيغة .

وفسره بعضهم[5] : ((بأنّ الإعلال مقدّم على منع الصرف)) . وهو صحيح ؛ لأنّ الإعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف ،

---

(١) الكتاب - ٣٠٨/٣ - (باب ما ينصرف من بنات الياء والواو) .

(٢) المغني - ٣٤١/٢ .

(٣) شرح الكافية - ٥٨/١ .

(٤) هنا سقطت أوراق من المخطوط - أ ، وعند نهاية السقط في بحث المثنى سنشير اليه .

(٥) يعني : السيرافي ، وأكثر عبارات هذا البحث في شرح الكافية ٥٨/١

وأمّا التنوين اللاحق لروي البيت ،وهو الحرف الذي تعزى له القصيدة

الذي هو من أحوال الكلمة بعد تمامها ، فأصله ((جواريٌ)) بالضم والتنوين ، واستثقلت الضمة على الياء فحذفت ، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ، ثم وجد صيغة الجمع الأقصى موجودة تقديراً ؛ إلا أنّ المحذوف لعلة كالثابت ، ولهذا لا يجري الإعراب على الراء فحذف تنوين الصرف ، ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين ، في غير المنصرف المستثقل لفظاً بكونه منقوصاً ومعنى بالفرعية ، فعوّض التنوين من الياء ليقطع طماعية رجوعها .

قوله [لروي البيت] أي : عوضاً عن حرف المد كقوله :

.... وكأنْ قدِنْ [1]

ويسمى تنوين ترنم ، أو عوضاً عن حرفٍ غيره ويسمى الغالي ، كقوله : ((وإنن)) وللأعاريض المقفاة والمصرّعة ؛ فإنْ كان بدلاً عن حرف مد فتنوين ترنم ، نحو :

أقلي اللومَ عاذلَ والعتابَنْ [2]

أو غيره فتنوين غالٍ

---

(١) جزء بيت من الكامل للنابغة في ديوانه ٣٠ والهمع ١/٤٥٧ ، ٢/٥١٨ والمغني ٢/ ٣٤٢ وتمامه :

أفِدَ الترحُلُ غيرَ أنّ ركابنا لما تزلْ برحالنا وكأنْ قدِ

والشاهد في قوله : ((وكأنْ قدِ)) فقد عوض الشاعر بالتنوين عن حرف المد وهو الياء في (قد) الناتجة من إشباع كسرة الدال ، وحذفت هذه الياء لالتقاء الساكنين ((الياء ونون التنوين)) .

(٢) الوافر لجرير في ديوانه ٣٠ ، وأبيات الكتاب ٢/٧٤١ وبلا نسبة في الهمع ٢/٥٨١ وتمامه :

أقلّي اللومَ عاذلَ والعتابَنْ وقولي إنْ أصبتُ لقَدْ أصابَنْ

الشاهد في قوله ((العتابَنْ ، اصابَنْ)) فقد جاء بالتنوين بدلا عن حرف المد ((الألف)) على ما يريد المحشي ، أما كتابة التنوين نونا فللتوضيح .

وللأعاريض المقفاة والمصرّعة ، فتسميته تنويناً مجازٌ لا حقيقة ؛ لعدم اختصاصه بالاسم ، ومجامعته أل ، وثبوته خطاً ووقفاً ، وحذفه في الوصل ، نصّ عليه ابن مالك في التحفة وتبعه ابنه في نكت الحاجبية والمصنف في الأوضح [1]،

نحو :

قالتْ بَنَاتُ العمِّ يا سَلمى وإنن [2]

والعروض : اسم لآخر جزء من النصف الأول من البيت ، والمقفاة : المماثلة للضرب من غير تغيير ، والمصرّعة : التي غيرت لتوازي ضربها عند حذف حرف الإطلاق ، والضرب : اسم لآخر جزء من البيت .

قوله [مجازاً] من باب تسمية الشيء باسم ما يشاكله .

قوله [وثبوته خطاً...] ذكر الزمخشري[3] أنّ تنوين الترنم يقع في إنشاد الشعر مكان حرف الإطلاق إذا وصل المنشد ولم يقف ، وهو نصّ في أنه لا يكون حالة الوقف .

---

(1) الأوضح ١/١٦ .

(2) جزء بيت من الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٦ ، وبلا نسبة في الأوضح ١/١٥ والمغني ٢/٩٤، ٦ وتمامه :

قالتْ بناتُ العم يا سلمى وإنْ كان فقيراً مُعْدماً قالتْ وإنْ

الشاهد في قوله ((وإنن)) فقد لحق التنوين النافية الثقيلة ، وقول المحشي : ((عوضا عن حرف غير حرف المد)) ليس في محله ، وإلا فما هو الحرف المحذوف من ((إن)) الشرطية .

(3) شرح المفصل ٩/١٣٦ ـ بحث (التنوين) .

فلا يرد على إطلاقه هنا .

وقد أنهى ابن الخباز[1] في شرح الجزولية أقسام التنوين إلى عشرة ، وجمعها بعضهم في قوله[2]:

أقسامُ تنوينهم عشرٌ عليك بها   فإنّ تقسيمها من خير ما حرزا

مَكّنْ وعَوّضْ وقَابِلْ والـمُنَكَّرَ زِدْ   رَنِّمْ أو احْكِ اضْطَرِرْ غَالٍ وما هُمِزا

قوله [فلا يرد على إطلاقه هنا] أي : إطلاق التنوين ، أو إطلاق المصنف التنوين ، من إضافة المصدر إلى مفعوله أو إلى فاعله .

وهذا أولى من الجواب بأنّ ((أل)) في التنوين للعهد ؛ إذ لا معهود يصرف اللفظ إليه عند من تذكر له العلامات ، وبأنهما لقلتهما واختصاصهما بالشعر لم يعتبرهما . لكن يرد على جواب الشارح : أنّ ما عداهما من أقسام التنوين غير مختص ؛ بناءً على قوله إنّ المختص الأربعة المتقدمة .

قوله [زد ...] مراده الإشارة إلى تنوين الزيادة ، وهو تنوين المنادى المضموم كقوله :

سـلامُ اللهِ يـا مَطَـرٌ عَلَيْهَـا [3]

وتنوين الترنم قد سبق مثاله ،

---

(١) كلام ابن الخباز نقله السيوطي في الأشباه والنظائر ٢/ ١١٠ (باب التنوين) .

(٢) الأشباه والنظائر ٢/١١٠ (باب التنوين) .

(٣) من الوافر للأحوص في ديوانه ١٨٩ ، شرح أبيات ١/٣٦٦ وبلا نسبة في الهمع ٢/٣٦ ، وتمامه :

سـلامُ اللهِ يـا مطـرٌ عليهـا   ولـيـسَ عليـك يـا مطـرُ

والشاهد في قوله مطرٌ لأنه منادى مبني ونوّن للضرورة ، وقد أجمعوا على جواز تنوين المنادى ضرورة .

[و] يعرف أيضاً [بالحديث عنه]

⇐ وتنوين الحكاية ، وذلك كما إذا سميت بـ((عاقلة لبيبة)) وحكيته على ما كان عليه ، وتنوين الضرورة ، وهو تنوين صرف ما لا ينصرف ، وتنوين الغالي وسبق مثاله ، وتنوين المهموز كقول بعضهم ((هؤلاءٍ قومُك)) حكاه أبو زيد ، وانظر لم لا يكون تنوين المنادى داخلاً في تنوين الضرورة .

قوله [وبالحديث عنه] أي : اللفظ أو [القول ، كما يشهد إليه قول الشارح فيما سيأتي : ((على أنّ جماعة اعتبروا في الإسناد القول ...))] [1] أو الشيء أو مثل هذه العبارة كالمفعول به ؛ لغلبة الاستعمال صار كالعلم فلا يقتضي الضمير مرجعاً ، والمعنى بالحالة التي يعبر عنها بهذه العبارة ، وليس الضمير راجعاً للاسم ليلزم الدور لأنّ معرفة الإسناد إلى الاسم تتوقف على معرفة الاسم .

قال في الفواكه الجنية [2] : ((وإنما اختص الإسناد إليه بالاسم ؛ لأنّ الفعل وضع لأنْ يكون مسنداً فقط ، فلو جعل مسنداً إليه لزم خلاف وضعه)) انتهى .

وقوله : ((لأنّ الفعل وضع مسنداً)) ، أي : لأنه وضع للحدث مع نسبةٍ إلى فاعلٍ معيَّن ، فهو لا يتحقق إلا مسنداً بعضُ معناه إلى الفاعل ، فهو بهذا الاعتبار مسند لإتمام معناه ، والأفعال الناقصة دالة على الحدث في أصل وضعها ضرورة .

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من ـ ب ، وأثبتناه من المطبوعة .

(٢) الفواكه الجنية ـ ١٦

أي : الإسناد إليه ، وهو أنْ تضمّ إليه ما تتم به الفائدة ،[كتاء ضربت] بتثليثها بالحركات فإنها اسم ؛ لأنك قد حدّثت عنها بالضرب وكـ[من وضرب]

قوله [أي : الإسناد إليه] هو أعمّ من الحديث والإخبار عنه على ما علمت فيما سبق ، وفي هذه العلامة خلاف ، فهشام وثعلب ومن وافقهما من الكوفيين على جواز الإسناد إلى الجملة مطلقاً ، وكثير من البصريين على المنع مطلقاً ، والفراء وجماعة على الجواز ، بشرط كون المسند إليها قلبياً ، وباقترانها بمعلق عن العمل .

قوله [أنْ ينضم إليه] أي : اللفظ أو الشيء .

قوله [ما] أي : لفظ ، وقوله : ((تتم به الفائدة)) قاصرٌ ؛ إذ لا يشمل ((زيداً)) ولا اسم ((كان)) ونحو ذلك مما هو واقع في المركبات الناقصة ، فالظاهر أنّ مطلق الإسناد ولو ناقصاً علامة على الاسم .

قوله [كتاء ضربت] أي : كالحديث عنه والإسناد إليه الذي في ((تاء ضربت)) ، ففي ((التاء)) الإسناد إليه ، بمعنى : أنه مسند إليه أي : متصف بذلك وإلا فالإسناد فعل الفاعل وهو ليس في ((التاء)) .

قوله [بتثليثها في الحركات] القرينة على ذلك النظر في المعنى المتبين به مساواة الحركات ، أو التعبير بالعبارة الصالحة للتثليث في نفسها .

قوله [وكـ((من وضرب))] أي : فإنهما اسمان ، والسكون والفتحة فيهما للحكاية ، ويدلُّ على إسميتهما الإخبار عنهما ، وعدم دلالة ((ضرب)) على حدث وزمان محصل ، وخلوها عن الفاعل ، ودخول حرف الجر في نحو : ((مرفوع بضرب)) .

من قولك : [من : حرف جر] و[ضرب : فعل ماض] .

فإنْ قيل : إذا كانا اسمين فكيف أخبرت عن الأول بأنه حرف وعن الثاني بأنه فعل ؟ وهل هذا إلا تناقض ؟

قلت : قال الرضي : ليس المراد أنهما في هذا التركيب حرف وفعل ،

فإنْ قيل : التقدير بكلمة ((ضرب)) لزم كون المضاف إليه غير اسم كما في المغني [1] وعدم ذكر متعلق لـ((من)) .

وإنما أعاد الكاف في قوله : وكـ((من)) ؛ ليكون المثال مقروناً بما يدل على المدّعى من الاسمية وهو دخول حرف الجر عليه ؛ ولأنه نوعٌ من الإسناد غير ما قبله ؛ ولأنّ الكاف الأولى من كلام المصنف .

قوله [من قولك من ...] أي : مقولك ، فالمصدر بمعنى المفعول وما بعده بدل أو بيان .

قوله [وهل هذا إلا تناقض] أي : لغة الإشارة إلى الاسمية وعدمها الذي استلزمه الخبر ، أو اصطلاحاً : فذلك إشارة إلى القضيتين المندرجتين بالقوة في قوله ((من : حرف جر ، ضرب : فعل ماض)) ؛ إذ الأول في قولك : ((من اسم من حرف)) والثاني في قولك : ((ضرب اسم ضرب فعل)) .

قوله [قلت قال الرضي... [2]] نقلٌ لكلامه بالمعنى ، وحاصله : إنّ الإخبار عنهما باعتبار معناهما ، فهو نظير الإخبار في قولك : ((زيدٌ قائمٌ)) ، ألا ترى أنّك أخبرت عن ((زيد)) باعتبار مسماه ،

---

(١) المغني ٢/٦٦٥ ـ ٦٦٦ .

(٢) شرح الكافية ـ ١/٧ .

بل المراد أنهما إذا استعملا فيما وضعا له كـ[**خرجت من الكوفة ، وضربت زيداً**] كان [من] حرفاً و[ضرب] فعلاً ،

قال السيد[1] : ((وما ذكره كلام ظاهري ليس بصحيح ؛ لأنّ دلالة الألفاظ على نفسها إنْ سُلِّمتْ ليست بالوضع قطعاً لثبوتها في الألفاظ المهملة كقولك ((جسق مهمل)) ، ودعوى وضع المهملات للدلالة على أنفسها مما لا يقدم عليه من له أدنى مسكة في مباحث الألفاظ)) .

وذهب إلى أنه لا وجه لاسميتهما على ما فصله ، بل هما لفظاً فعلٌ وحرف أريد بهما مجرد اللفظ ونحو ذلك ، كالاسم يسند إليه ، وما ذكروا من إسمية المبتدأ أو عمل الفعل وذكر متعلق الحرف ، فهي أحوال إذا استعملت في معانيها ، وعلى هذا فقس ((ضرب : فعل ماض)) ؛ لأنه موضوع لمعناه ،

والمراد بالخاصة أنّ الفعل المستعمل في معناه لا يسند إليه متوجها إلى المعنى ، أو معناه لا يسند إليه معبراً عنه بلفظه فقط ، وكذا الحرف ، والحكم في المثالين غير متوجه إلى معنى الفعل والحرف فلا إشكال .

وفي كلام العضد ما يقتضي أنّ دلالة الكلمة على نفسها وضعية .

قال السيد : وليس بوضع قصدي بل ضمني ، ومثله لا يوجب الاشتراك ، وإلا لكان جميع الألفاظ مشتركة ، ولا قائل به ، فكان المعتبر في الاشتراك الوضع القصدي ، والمدلول مغاير للدال .

---

(١) حاشية الشريف الجرجاني على شرح الكافية للرضي ٧/١ .

على أنّ جماعة منهم ابن مالك [1] والخبيصي اعتبروا في الإسناد إلى القول

قوله [على أنّ جماعة ...] لتنظر ما موقع هذه العلاوة ، فإنها تعود على الحكم الذي أصله من اسمية ((من وضرب)) فيما ذكره بالبطلان ؛ لأنّ ابن مالك [2] لا يرى إسميتهما ولعله يحتج إلى ما مال إليه السيد ، فلا يشكل عليه عدم إسمية المبتدأ أو نحو ذلك مما مر .

وأيضاً هذه العلاوة تقتضي أنّ الكلام أولاً مبني على أنّ الإسناد ولو إلى لفظهما من علامات الاسم ، وأنّ من اللفظي ((من وضرب)) في التركيبين ، ولو كان كذلك لزم التناقض المذكور في السؤال ، ولم يكن الجواب المتقدم عن الرضي ملاقياً له ؛ لأنه نصٌ في أنّ الإسناد إلى معناهما فتدبر .

فالأظهر أنْ يمثل الإسناد اللفظي بمثل ((ضرب : ثلاثة أحرف)) و ((من : حرفان)) ، مما لا داعي فيه لاعتبار الإسناد لمعناه ؛ لعدم التناقض فيه ، هذا .

وكون ابن مالك ممن اعتبر ما ذكر إنما هو بالنظر لما جرى عليه في شرح التسهيل ، فلا ينافي أنه في الكافية الشافية [3] وافق الجمهور كما هو ظاهر قوله :

وإنْ نسبتَ لأداةٍ حُكما   فاحكِ أو اعربْ واجعلنّها اسما

وعلى الإعراب فما كان على حرفين ضُعّف ولو كان ثانيهما صحيحاً ، وهذا بخلاف ما لو جعل ذلك علماً لغير اللفظ فإنه لا يُضعّفُ

---

(١) شرح التسهيل ـ ١/ ١٦ .

(٢) شرح التسهيل ١٦/١

(٣) شرح التسهيل ١ / ٤٨ و شرح الكافية الشافية ٢١٠/٢ (باب الحكاية) .

....

....

﴿﴾ إلا إذا كان الثاني صحيحاً ، ((ويجعل من باب ما حذفت لامه نسياً وهي حرف علة)) قاله الرضي[1] وبيّن سر ذلك .

وهذا الأخير هو الذي اقتصر عليه في التسهيل[2] ؛ لأنه لا يرى جعل الكلمة علماً للفظها .

فلا يرد عليه أنه : ترك ذكر التضعيف فيما ثانيه صحيح . ولا أنه كيف يعربه من غير تضعيف والشبه الوضعي موجود فيه ، ووجه دفع هذا أنه على ثلاثةِ أحرف بحسب الأصل .

ثم إذا تحققتَ المقام أشكل دعوى أنّ الخلف لفظي من مولانا شيخ الإسلام ، وغاية التوجيه له أنّ ابن مالك أثبت الإسناد اللفظي في التركيبين ، وجعله غير مختص بالاسم ، وغيره لم يثبته بل جعل الإسناد معنوياً كما علمت .

قولهم : ((كل حكم ورد على اسم فهو على مدلوله إلا لقرينة كـ ((من حرف جر وضرب فعل ماض)) مبنيٌ على كلام ابن مالك والسيد ، وأما عند الرضي وابن هشام[3] ، فالصواب أنْ يقل : إلا لقرينةٍ كـ((زيد ثلاثي)) .

---

(١) شرح الكافية ـ للرضي ٢/ ١٤١ .

(٢) شرح التسهيل ١ /٤٨ .

(٣) شرح قطر الندى ـ ١٢ ، قل عن الإسناد الى الاسم : (علامة معنوية) فصار جليا أنه يرى أن الإسناد معنوي لا لفظي .

إسناد ما لمعناه ؛ ليخرج ما أُسند إليه ما للفظه ، كالمثالين المذكورين .

وأما إسناد [خير] إلى [تسمع] في قولهم : [تسمع بالمعيدي خير من أنْ تراه] [1] فمؤول .

قوله [إسناد ما لمعناه] أي : إسنادُ شيءٍ ثابتٍ لمعناه ، كـ((زيد قائم)) . فـ((قائم)) ثابت لمعنى ((زيد)) ، وهو مسماه ، وقد أُسند إلى لفظ ((زيد)) متصف بالقيام .

فإنْ قلت : الثابت لمسمّى ((زيد)) هو ((القيام)) لا ((قائم)) .

أجيب : بأنّا لا نسلم ؛ لأنّ معنى ((قائم)) متصف بالقيام لأنّ هذا ثابت لمسماه إذ هو شيء متصف بالقيام .

قوله [إلى تسمع] أي : وهو فعل ولم يرد لفظه .

قوله [فمؤول] أي : على حذف ((أن)) وهما في تأويل المصدر ، أي : سماعك ، فالإسناد في الحقيقة إليه وهو اسم .

وقال البيضاوي[2] : ((الفعل إنما يمتنع الإخبار عنه إذا أريد به تمام ما وضع له أما لو أطلق وأريد به اللفظ أو مطلق الحدث المدلول عليه ضمناً على الاتساع فهو كالاسم في الإضافة والإسناد إليه)) انتهى .

وانظر على هذا هل في نحو : ((ينفع)) من ﴿ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ ﴾[3] ضمير مستتر ؟ أو صار حكمه حكم المصدر ؟ فلا يستتر فيه ضميره ،

---

(١) مجمع الأمثال ـ الميداني ـ ١٣٩/١ ـ المثل رقم ٦٥٥ ((يضرب لمن خبره خير من مرآه)) .

(٢) تفسير البيضاوي ـ ١٠ تفسير سورة البقرة/٦ .

(٣) المائدة ـ ١١٩ .

....

....

ﷺ وهل ((ينفع)) وحده في محل جر أو جره مقدر ؟ وإنما أطبقوا على التأويل في أمثل هذا للعلم اليقيني بأنّ المعنى غير مراد ، هذا .

وفي عبارة الشارح مساهلة ؛ لأنّ المؤول المسند إليه لا الإسناد .

وعبارته في الفواكه [1] : و((أمّا تسمع)) الخ فعلى حذف ((أنْ)) أو على تنزيل الفعل منزلة المصدر .

---

(١) الفواكه الجنية ـ ١٦ .

[المعرب والمبني]

[وهو] أي : الاسم بعد التركيب

قوله [بعد التركيب] أما قبله فقسم ثالث : لا معرب ولا مبني ، وهذا مذهب ابن عصفور [1] ، ومذهب ابن مالك [2] أنها مبنية لشبهها بالحروف المهملة في أنها ليست عاملة ولا معمولة .

لا يقال : يحتمل أنّ الشارح يوافق ابن مالك وإنما قيّد بذلك ؛ لأنّ الأسماء المذكورة لا تنقسم إلى معرب ولا مبني ؛ لأنّ انقسام الشيء إلى أقسام لا يقتضي انقسام كل منها إلى تلك الأقسام .

قال شيخنا : وهذا القيد ظاهر في المعرب على القول بأنّ الأسماء قبل التركيب ليست معربة كما سيأتي ، وأما بالنسبة للمبني ؛ ففيه نظر ؛ إذ قضيته أنه لا يتصف بالبناء إلا بعد التركيب ، وأما قبله فلا ، وليس كذلك ؛ فإنّ الاختلاف إنما هو في الأسماء القابلة للإعراب كما سيعلم مما يأتي .

---

(١) المقرب ـ ٤٦ .

(٢) شرح التسهيل ٤٣/١ .

[ضربان] أي : نوعان :

أحدهما : [معرب] وهو الأصل في الأسماء ـ أي : الغالب ـ ولهذا قدمه ،

قوله [ضربان] : الضرب والنوع والقسم بمعنى . قال في الفواكه[1] :

((وتقسيم الاسم إلى معرب ومبني من تقسيم الشيء إلى ما هو أخصّ منه مطلقاً لا من تقسيم الشيء إلى ما هو أعمّ منه كما توهمه بعضهم ؛ إذ التقسيم : ضم مختص إلى مشترك ؛ فوجب كون القسم أخصّ مطلقاً من المقسم)) انتهى ، وستقف أول تعريف المعرب على إيضاحه .

قوله [في الأسماء] متعلق بـ((أصل)) لأنه ((متأصل)) ، أو بمحذوف أي : وجوده ، أي : وجود إعرابه ، على أنّ الضمير يحتمل رجوعه للإعراب المفهوم من قوله : ((معرب)) ، ويدل لذلك قوله : ((وإنما كان الأصل فيه الإعراب)) فحذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه ، فارتفع الضمير وانفصل .

وإنما حكم بأنّ المعرب هو الأصل ، والأصل في الأسماء الأفراد ، وهي في حالة الإفراد غير مستحقة للإعراب بل مبنية فالأصل البناء ؛ لأنّ الواضع لم يضع الأسماء إلا لتستعمل في الكلام مركبة ، فاستعمالها مفردة مخالف لنظر الواضع ، فبناء المفردات وإنْ كانت أصولاً للمركبات عارضٌ لها ؛ لكون استعمالها مفردة عارضاً غير وضعي .

قوله [أي : الغالب] أي : الراجح في نظر الواضع ، فاندفع أنه : لا معنى للأصالة والفرعية في الأنواع ، على أنّ ذلك في الأنواع المنطقية لا مطلقاً ، وصحَ عموم قولهم : ((الأصل في الأسماء الإعراب)) .

---

(١) الفواكه الجنية ـ ٢٩ .

ويسمى : ((متمكناً)) ، وكذا ((**أمكن**)) إنْ انصرف .

وإنما كان الأصل فيه الإعراب ؛ لاختصاصه بتعاقب معانٍ عليه ، لا يميزها إلا الإعراب ، بخلاف الفعل ؛ إذ يمكن تمييزها بغيره .

والمعرب مشتق من الإعراب ، فينبغي الكلام عليه أولاً ؛ إذ معرفة المشتق موقوفة على معرفة المشتق منه .

وسقط ما قيل : أنه يخرج منه صنفان : أسماء الأصوات ؛ لأنّ الواضع لم يضعها إلا لتستعمل مفردة لأنها غير كلمات في الأصل ، والثاني أسماء حروف التهجي ؛ لأنها كالحكاية لحروف التهجي التي ليست بكلم ، ومن ثم كانت أوائلها الحروف المحكية إلا لفظة ((آ)) ـ الألف ـ لعدم إمكان النطق بالألف الساكنة .

قوله [ويسمى متمكناً] أي : في الاسمية ، أو فيها وفي الإعراب .

قوله [أمكن] اعترض أبو حيان تعبيرهم بـ((أمكن)) بأنه اسم تفضيل من ((تمكن)) وبناؤه منه شاذ ، وردّ بأنه سمع من كلامهم ((مَكُنَ مَكَانة)) ، فالبناء قياسي جار على القاعدة .

قوله [بتعاقب معان] أي : تركيبية .

قوله [بخلاف الفعل] يأتي بيان ذلك في بحث إعراب المضارع .

قوله [فينبغي الكلام عليه أولاً] إشارة للاعتراض على المصنف ، حيث تكلم عليه ولم يتكلم على الإعراب أصلاً ، فضلاً عن تأخر الكلام عليه ، فلا ينفعه الجواب بأنه قدم حد المعرب نظراً إلى أنه محل للإعراب ، ولا يقوم العرض دون محله ، فتقديمه بمنزلة تقديم المحل على الحال ، هذا .

وقال شيخنا العلامة الغنيمي : ((لعلّ مراده بقوله : ((إذ معرفة

فالإعراب لغة : البيان والتغيير والتحسين ، يقال : أعرب عن حاجته إذا أبان عنها ، وأعربت معدة البعير إذا تغيرت لفساد ، وجارية عروبة أي : حسناء

المشتق)) الخ في الجملة ، وإلا فالمعرب في الاصطلاح لا تتوقف معرفته على الإعراب عند التأمل الصادق ، ولو سلم فالجهة منفكة ، فتأمل)) .

قوله [البيان] قال في شرح الحدود : ((والمناسب من معانيه الإبانة إذ القصد به إبانة المعاني المختلفة)) انتهى [1]. وقال في الفواكه : ((إنّ التغيير أنسب بالمعنى الاصطلاحي)) ، هذا .

وقد أنهى بعضهم معاني الإعراب اللغوية إلى عشرة منها : التحبب ومناسبة أنّ المتكلم بالإعراب يتحبب إلى السامع ، والتكلم بالعربية لأنّ المتكلم بالإعراب موافق للغة العربية .

قوله [وأعربتْ معدةُ البعير ...] في كلام ابن فلاح [2] وغيره .

وقيل : إنه مشتق من قولهم : ((عربت معدة البعير)) إذا فسدت ، وأعربتها أي : أفسدتها ، والهمزة للسلب كـ((أشكيت الرجل)) إذا أزلت شكايته ، وعليه حمل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا ﴾ [3] أي : أزيل خفاءها حتى تظهر ، والمعنى : إنّ الإعراب أزال عن الكلام التباس معانيه .

وقيل : ((منقول من قولهم : عربت معدة الفصيل إذا فسدت ، وأعربتها : إذا أفسدتها ، والهمزة للتعدية لا للسلب ، والمعنى : إنّ الكلام

---

(١) شرح الحدود النحوية ١٢١ ، الفواكه الجنية ـ ٢٥ .

(٢) المغني في النحو ـ لتقي الدين بن فلاح اليمني ١/ ٢١٢ وما بعدها .

(٣) طه ـ ١٥.

واصطلاحاً ـ على القول بأنه لفظي ـ : أثرٌ ظاهر أو مقدر ، يجلبه العامل

كان فاسداً بالتباس المعاني فلما أعرب فسد بالتغيير الذي لحقه ، فظاهر التغيير فساد وإنْ كان صلاحاً في المعنى)) انتهى.

ولا يخفى أنه غير موافق لكلام الشارح ، نعم إنْ وجد في اللغة : عرب وأعرب من باب فعل وأفعل إتجه ما هنا .

قوله [أثر] أي : حركة أو حرف أو سكون أو حذف ، [وهذا تعريف المصنف وهو معنى قول التسهيل [1] : ((ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو سكون أو حذف))][2] ، لكن ابن مالك فصّل الأثر ، والمصنف أجمله وزاد بيان محله وأنْ يكون ظاهراً أو مقدراً مع الإيجاز فللّه درّه .

قوله [ظاهر] أي : موجود ؛ لأنّ السكون والحذف غير ملفوظ بهما وإنْ تعلقا بملفوظ ، ولو عبّر بموجود كان أولى ؛ لأنّ المتبادر من الظاهر معنى الملفوظ ؛ بقرينة مقابلته بمقدر .

قوله [مقدر] أي : معدوم مفروض الوجود .

قوله [يجلبه العامل] أي : يطلبه ويقتضيه ، لا يحدثه بعد أنْ لم يكن ، فلا يرد إعراب الأسماء الستة ، والمثنى ، وجمع المذكر السالم رفعاً ، واحترز به عن حركة النقل والإتباع والتخلص من الساكنين ، فلا يكون إعراباً ؛ لأنّ العامل لم يجلبها .

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٣٨ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ـ ب ، ونقلناه من المطبوعة .

في آخر الكلمة ، أو ما نزل منزلته ،

قوله [في آخر الكلمة] الظرفية مجازية ، فإنّ المعرب بالحرف الأثر فيه نفس الآخر؛ لأنّ النون في المثنى والجمع بمنزلة التنوين ، فكما أنّ التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن أنْ يكون آخر الحروف فكذا النون .

وقد يقل : الواقع بعد أكثر حروف الكلمة كأنه واقع بعد الكل ، وشملت الكلمة المعرب من الأسماء والأفعال ، ولم يقل ((في آخر المعرب)) فراراً من الدور وإنْ أجيب عنه .

والغرض من هذا القيد ((بيانُ محل الإعراب من الكلمة ، وليس بلحتراز ؛ إذ ليس لنا آثار تجلبها العوامل في غير آخر الكلمة حتى يحترز عنها)) .

قل المصنف في شرح الشذور[1] :

وحركة ما قبل الآخر في نحو : ((أمريء)) إما إعراب عند الكوفيين فلا يحترز عنها ؛ لوجوب دخولها ، أو إتباع عند البصريين فلا تدخل ، وأما نقل الحركة في الوقف ، فلا يريدون أنّ حركة الإعراب صارت إلى ما قبلها ، وإنما يريدون أنـها مثلها ، كما قل أبو البقاء ، أو أنّ هذه حالة عارضة فلا يعتد بها ، وإنما جعل الإعراب في الأخر ؛ لأنّ المعاني المحتاجة له من أحوال ألذات ، وهي متأخرة عن الذات ، والدال على المتأخر متأخر .

قوله [أو ما نزل منزلته] أي : كدال ((يد)) ؛ لأنّ ما بعدها ترك نسياً منسياً ، وكـألف ((اثنا عشر)) ؛ لأنّ ((عشر)) حلّ محل النون ، وهي بمنزلة التنوين .

---

(١) شرح الشذور ـ ٥١ ما ذكره المحشي معنى كلام الشذور .

وعليه المصنف في الأوضح[1] والشذور[2] .

وعلى القول بأنه معنوي :

قوله [وعليه المصنف في الأوضح ...] هو الأصح ؛ لأنّ الاحتياج إلى الإعراب إنما هو لتمييز المعاني ، والتمييز إنما يكون بالأثر ولو مقدراً ، وهو في حكم الملفوظ .

ولا يرد عليه قولهم : حركات الإعراب وعلاماته والمضاف والمضاف إليه متغايران ؛ لأنه يكفي في التغاير كونهما من قبيل إضافة العام الى الخاص .

وأيضاً قد اتفقوا على أنّ أنواع الإعراب رفع ونصب وجر ، ونوع الجنس يستلزم حقيقته ، أي : توجد حقيقة الجنس في النوع ، فوجب كونه لفظياً ، ويحتاج من يقول أنه معنوي إلى أنّ المراد نوعُ ما يدل على الإعراب فعبّر عن المعنوي باللفظي مجازا .

قوله [وعلى القول بأنه معنوي ...] نسب لظاهر كلام سيبويه[3]، وقوّاه الرضي[4] : ((بأنّ البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقاً ، ولا يطلق البناء على الحركات)) انتهى .

وانظر تفسير الضد بالعدم فإنه لا يخلو عن تأمل ، ولا يخفى أنّ ابن مالك [5] يطلق البناء على الحركات .

---

(١) أوضح المسالك ـ ١ / ٢٨ .

(٢) شرح الشذور ـ ٥٠

(٣) الكتاب ٤١/١

(٤) شرح الكافية ـ الرضي ٢٤/١

(٥) شرح التسهيل ـ ٣٨/١ وما بعدها .

تغييرُ أواخرِ الكلمِ أو ما نُزِّل منزلتها ؛

قوله [تغيير] أي : تغير، إطلاقاً للمصدر وإرادة الحاصل به ، أو هو مصدر مبني للمفعول ، أي : كون الأواخر مغيرة ، لكن قال أبو حيان في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ ﴾[1] : ((ثم اعتقاد بناء المصدر للمفعول مختلف فيه ، أجاز ذلك الأخفش ، والصحيح منعه)) .

قوله [أواخر الكلم] أي : ذاتاً ، بأنْ يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة ، كالمثنى والجمع جراً أو نصباً أو حكماً ، [كما فيهما حال الرفع ؛ لأنَّ الألف والواو صارا لشيئين بعدما كانا لشيء واحد ، إذا كان إعرابه بالحروف ، أو صفة بأنْ تتبدل صفة بصفة أخرى حقيقة ، كما في ((زيد)) نصباً أو جراً][2] ، أو حكماً كما في غير المنصرف حالَ جره بعد نصبه ، إذا كان إعرابه بالحركة .

والمراد بالآخر ما يشمل الآخر بحسب الأصل ، فيدخل تغيير آخر الجزء الأول من المركب الإضافي ، على أنّ آخر الجزء الأول منزّل منزلة الآخر ، وصار الحد جامعاً .

و خرج به التغيير في غير الآخر لتصغير أو نحوه وإنْ أمكن خروجه بما بعده ؛ لأنه لم يكن لعامل ، لكن قيد اختلاف العوامل لم يأت إلا بعد .

وإضافة ((أواخر)) لـ((الكلم)) جنسية ، كـ((لام)) ((الكلم)) ببطلان معنى الجمع ، فلا يلزم عدم تحقق الإعراب إلا بتغيير ثلاثة أواخر ، التي هي أقل الجمع لثلاث كلم التي هي اقل الجنس الجمعي .

---

(١) البحر المحيط ـ ٣٢٩/٦ ـ تفسير سورة الأنبياء ـ ٧٣ والنقل بتصرف .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ب ، وأثبتناه من المطبوعة .

لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً ،

قوله [لاختلاف العوامل] أي : تغيّرها ودخول أحدها بعد الآخر ، والمراد باختلافها وجودها وإنْ لم تختلف ؛ لأنَّ الاختلاف يستلزم الوجود ، فدخل إعراب المعرب ابتداءاً . وعبّر بـ((الاختلاف)) لمشاكلة ((تغيير)) . و((أل)) في العوامل للجنس ، فتبطل الجمع .

وخرج بلختلاف العوامل التغيير بنقل وإتباع ، وتغيير نحو ((غلامي)) بالياء فليس بإعراب ، بل الإعراب التقديري وصار الحدّ مطرداً منعكسا .

قوله [الداخلة عليها] أي : الحاصلة والمتحققة معها ، فدخل العامل المتقدم والمتأخر والمعنوي ، أو المسلطة عليها كما يدل عليه كلام الشارح في تعريف المعرب ، فيدخل ما ذكر ، ويخرج العامل الداخل غير المسلط ، كالمؤكد في نحو :

أتاكِ أتاكِ اللاحقونَ .... (1)

فسقط ما قيل : إنّ قيد ((الداخلة)) لبيان الواقع لا للاحتراز ؛ إذ لا يكون التغير بسبب العوامل إلا وهي داخلة ، على أنه لو لم يفسر بالتسلط يمكن أنْ يكون احترازاً عن حركة الحكاية ، فإنها بسبب عامل غير داخل في كلام المتكلم.

قوله [لفظاً أو تقديراً] حالان من ((تغيير)) على أنهما مصدران بمعنى اسم المفعول ، أي : ملفوظاً أثره ؛ لأنّ نفس التغيير ليس ملفوظاً أو مقدراً ،

---

(1) جزء بيت من الطويل غير منسوب في أوضح المسالك ٢٤/٢ و الهمع ٩٩/٣ ، ١٤٤، وتمامه :

فـأينَ إلى أيـنَ النجـاةُ بـبغلتي   أتاكِ أتاكِ اللاحقونَ احبسِ احبسِ

الشاهد في قوله : ((أتاكِ)) الثاني ، فانه لم يسلط على معمول ؛ لأنـه جيء بـه لتوكيـد الفعـل الأول ، فهو خارج من ((العوامل الداخلة)) المغيرة لأواخر الكلم .

....

....

﴿﴾ وذلك نحو : ((عصا)) فإنه استحق الإعراب ولم يظهر لمانع ، فقدر أنه متغير ، بخلاف المبني الواقع في محل المعرب ، فإنه لم يستحق الإعراب ، بل لو كان في محله معرب لتغير آخره ، فظهر الفرق بين الإعراب التقديري والمحلي .

واعلم أنّ عدم استحقاق الإعراب إمّا لأنّ اللفظ لا يقبله أصلاً ، كما في المبني أو لأنّ العامل لا يقتضيه ، كما في نحو : ((مررت بزيد)) كذا قيل ، وفيه نظر ؛ لأنه لا يتناول المجرور بحرف زائد ، مع أنّ إعرابه محليّ .

وفي هذا الإعراب مجيء الحال من الخبر ، ووقوعها مصدراً منكراً ، وهو مع كثرته لا ينقاس .

ويجوز نصبهما على المصدرية ، وهما بمعنى المفعول أيضاً ، أي : تغييراً ملفوظاً أو مقدراً على ما سلف .

وعلى التمييز المحول عن المضاف إليه ، والأصل : تغيير لفظ أواخر الكلم أو تقديرها ، أما تغيير اللفظ فواضح ، وأما تغيير التقدير فالإضافة لأدنى ملابسة ؛ لأنّ الآخر محل التغيير ، فالتقدير متعلق به .

وعلى الخبرية لـ((كان)) المحذوفة مع اسمها أي : سواء كان مذكر لفظاً الخ .

وتجويز أنْ يكون قوله : ((لفظاً أو تقديراً)) تفصيلاً لتغيير الأواخر ، واختلاف العوامل على أنه من باب تنازع المصدرين مبنيٌ على أنّ التنازع يجري في العاملين الجامدين ، وصرح في الأوضح [1] بالمنع .

---

(١) الأوضح ٢٢/٢ ، ٢٣ .

وعليه كثيرٌ من المتأخرين ، وهو ظاهر تعريفه للمعرب بقوله : [وهو ما] أي : الذي أو شيء

قوله [وهو ظاهر تعريفه ...] قال في شرح الحدود (1) : إنه قضيته ، وذكر أنه تعريف بالمفهوم ، وإنّ تعريفه باللازم ما سلم من مشابهة الحرف .

قوله [أي : الذي أو شيء] إشارة إلى أنّ ((ما)) يحتمل أنْ تكون موصولة وأنْ تكون موصوفة ، وهو أولى لفظاً ؛ لأنها خبر لقوله : ((وهو)) شأنه التنكير ، لكنّ التعريف حقيقة للمفهوم ، قيل : ولئلا يلزم الاقتصار على الفصل ؛ لأنّ الموصول مع الصلة بمنزلة شيء واحد ، فلا تكون كلمة ((ما)) جنساً ، فكان ينبغي تقديم هذا الاحتمال .

بقي أنّ ((ما)) على كل تقدير واقعة على الاسم ؛ لأنه قسم الاسم إلى المعرب والمبني ثم عرّف كلاً منهما ؛ فدلّ أنّ التعريف للقسم .

وقسم الشيء هو الشيء مع قيد ؛ فلا يكون أعمّ منه ، وتجويز أعميته مؤول أو خطأ .

وكل من المعرب والمبني أعم ؛ لشموله الفعل ، فليس القسم إلا الاسم المعرب ؛ فدل على أنه أخذ الاسم في التعريف .

[ولا يستلزم تعريف الشيء بنفسه ؛ لأنّ المحتاج إلى التعريف] (2) إنما هو المعرب ؛ إذ الاسم قد علم ، وما كان كذلك يشار في تعريفه إلى المعلوم مجملاً ، ويفصل المجهول اكتفاءً بقدر الحاجة ، كقولهم ((الأنف الأفطس أنف ذو تقصير)) ، فكأنه قال : الاسم المعرب كلمة تقبل ((أل)) والتنوين والإسناد بتغيير آخرها بحسب العوامل الخ .

---

(1) شرح الحدود النحوية ١٣٢ .

(2) ما بين المعقوفين ساقط من ب وأثبتناه من المطبوعة .

[يتغير] هيئة [آخره]

قوله [ما يتغيّر ... آخره] أي : يستحق ما هو آخره التغيير ، ما ذهب إليه ابن الحاجب(١) ، أو ما يصلح لاستحقاق التغير بعد التركيب كما هو مذهب الزمخشري(٢) ، ويوافق ابن الحاجب قول ابن مالك(٣) : أنّ الأسماء قبل التركيب مبنية .

واعلم أنّ المراد بالأفعال في التعاريف مجرّد ثبوت الحدث أو الاستمرار لا الاقتران بزمان ، وعلى كلٍّ فهي مجاز مشهور ، فلا ضرر في وقوعها في الحدّ ، وحينئذٍ لا يتناول التعريف الأسماء حال تركيبها إذا سبق تركيبها فيما مضى إنْ عبّر بـ تغير ماضياً ، أو أريد تركيبها بعد أنْ عبّر بـ((يتغير)) مضارعاً ، ولو دلت تلك الأفعال على الزمان تناول التعريف ذلك ؛ لأنها تغيرت فيما مضى أو تتغير فيما يأتي .

قوله [هيئة آخره] أي : حالة شبيهة بالهيئة والصفة ، لا هيئة وصفة حقيقة ؛ لأنّ الحركة لا تقوم بالحرف ، بل بما يقوم به الحرف ، ولكنها تابعة له ، وتقدير الهيئة ؛ لأنه لا تغير له في ذاته .

لا يقال : هذا واضح في الإعراب بالحركات والسكون ، أمّا الحروف فهو تغيير واقع في ذات الآخر لا في حاله .

لأنّا نقول : لمّا وقع الحرف نائباً عن الحركة صحّ إدراج الحروف في هذا القدر ؛ لأنّ المنوب عنه من الأحوال ، فأطلقنا هذا الاسم على نائبه إعطاءً للنائب حكم المنوب عنه ، أو نظراً للأصول لأنها المقصودة ، والفروع محمولة عليها ،

---

(١) شرح الكافية ١٦/١ .

(٢) شرح المفصل ـ المجلد الأول / ج١ ٩٧ .

(٣) شرح التسهيل ـ ٣٩/١ .

لفظاً أو تقديراً

أو إلى التحقيق من أنّ الإعراب بالحركات مطلقاً ولو تقديراً في مواضع النيابة اعتناءً بمقام التعريف .

ولا يضر ذكر الإعراب بالحروف بعد ذلك ؛ لأنه نظر فيه للشهرة والتسهيل على المتعلمين ؛ فجمع بين الغرضين ، لكن جرى في الفواكه على التعبير في المعرب بالحروف بتغيير الذات ، هذا وفي تقدير ((هيئة)) تغيير لإعراب المتن لغير حركته ، وهو لا يجوز اتفاقا .

قوله [لفظاً أو تقديراً] إنْ قيل : المعنى يتغير آخره تقديراً لاختلاف العوامل .

أجيب بالمنع ؛ لأنّ الإعراب التقديري أنْ يقدر الإعراب على محله ـ وهو الحرف الأخير ـ لمانع من الظهور كالتعذر والاستثقال ، والمبني لا يقدر على أخره ؛ لأنّ المانع في جملته وهو مشابهته للمبني ، وقد يكون في أخره كما في جملته ، نحو : ((هذا)) ولهذا يقال إنّ المبني في محلّ الرفع مثلاً ، أي : في موضع لو كان فيه اسم معرب كان مرفوعا . هذا خلاصة ما حققه الرضي[1] ، وتلقوه بالقبول .

ومن هنا يشكل دعوى أنّ الإعراب المحلي لا يختص بالمبني ، كفاعل المصدر المجرور به ، والظرف إذا وقع خبراً ، نحو : ﴿ وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ﴾[2] .

---

(١) شرح الكافية ـ للرضي ١ /١٧ .

(٢) الأنفال ـ ٤٢ .

[بسبب العوامل] المختلفة المقتضية رفعاً أو نصباً أو جراً [الداخلة عليه] لفظاً أو تقديراً ، وذلك كـ [زيد] وموسى ، فقوله : ((ما يتغير))

قوله [بسبب العوامل] أي : جنسها ؛ لأنّ اللام للجنس ، فتبطل معنى الجمعية .

قوله [المقتضية ...] صفة ((المختلفة)) لبيان أنّ المراد الاختلاف في العمل ، وليس لدفع النقض بمثل ((إنّ زيداً مضروبٌ ، وإنّي ضربت زيداً ، وإني ضارب زيداً)) ، فإنّ العوامل مختلفة بالاسمية والفعلية والحرفية ولم يتغير آخر المعرب ؛ لأنه لا نقض بذلك بعد الاعتراف بأنّ أل للجنس .

وهذا النقض أورده الجامي[1] في قول الكافية : ((وحكمه أنْ يختلف أخره)) ، وليست العبارة هنا كتلك ، ومن ظن الاتحاد وقع في الخلط والفساد .

قوله [لفظاً أو تقديراً] فيه قصور ؛ لأنه يخرج العوامل المعنوية .

قوله [وذلك ((كزيد وموسى))] يعني من نحو قولك : ((جاء زيدٌ وموسى)) ، بأنْ كانا مركبين مع غيرهما على الأصح من اشتراط التركيب في الإعراب ، وأشار إلى أنّ قوله : كـ((زيد)) خبر مبتدأ محذوف .

ثم الكاف إنْ كانت اسماً فهي خبر في محل رفع ، وإنْ كانت حرفاً فالجار والمجرور في موضع الخبر ، ويجوز أنْ يجعل ((كزيد)) مفعولاً بفعلٍ محذوف أي : أعني كزيد .

---

(١) شرح الكافية ـ الجامي ـ ١٩١/١

كالجنس للمعرب ، فدخل فيه التغير الكائن في الأوائل والأواسط .

وخرج بقوله : ((آخره)) تغيير الأوائل والأواسط ، والمراد بالـ((آخر)) : ما كان آخراً حقيقة كدال ((زيد)) أو مجازاً كدال ((يد)) .

قوله [كالجنس] لم يقل جنساً تحاشياً عن إطلاق الجنس على المشترك بين الماهيات الاعتبارية فإنه مجاز ، كإطلاق الفصل على المختص ببعضها ؛ لأنّ الجنس الحقيقي ما تحته ماهياتٌ متحققة في الخارج .

لكن اعترض بأنّ اللفظ : كيفية تعرض للنفس الضرورية . والكيفية قسم من الموجود الخارجي ، ولكل لفظ خاصية وجودية ، يشاركه فيها لفظ دون لفظ ، كالدلالة على المعنى المقترن بزمان ، وخاصية وجودية أخرى ، يشاركه فيها بعض ما يشاركه في الأولى دون البعض الآخر ، كدلالته على خصوص الزمان المعين ، فالماهية المركبة من الكيفية والخاصتين موجودة في الخارج بوجود جزئياتهما فيه ، والمشترك الأعم من أجزائهما جنس ، والمتوسط والأخير فصلان .

قوله [التغيير الكائن ...] أي : ذو التغيير ، أو التغيير بمعنى المتغير ؛ لأنّ الداخل المتغير لا التغيير ، ولو حذف ((الكائن)) كان أظهر ؛ لأنّ الظرف إذا وقع صفة وكان متعلقه كوناً عاماً وجب حذفه ، إلا أنْ يقال : هو بمعنى كون خاص ، أو مبني على رأي من لم يوجب حذفه .

قوله [وخرج بقوله آخره ...] فيه ما علمت ، ثم المراد خروج ذي تغيرهما إذا لم يكن معه تغيير الآخر ، بأنْ لم يكن معرباً أو مطلقاً ، لكن من حيث تغيير الأوائل والأواسط ، أمّا من حيث تغيير الأواخر فداخل ؛ لأنه معرب . ونسب خروج ما ذكر لهذا القيد لسبقه وإنْ كان ما خرج به يخرج بما بعده .

وقولنا : لفظاً أو تقديراً إشارة إلى أنّ المعرب نوعان :

لفظي : وهو ما يظهر فيه الإعراب كـ((زيد)) .

وتقديري : وهو ما يقدر فيه ذلك كـ((الفتى وغلامي)) ، ومنه نحو ((القاضي)) رفعاً وجراً ، وجمع المذكر السالم المضاف إلى ياء المتكلم

قوله [وقولنا : لفظاً ...] منه يعلم أنّ ((أو)) في قوله : ((أو تقديراً)) في الموضعين للتقسيم لا للشك ، فلا ينافي التعريف .

قوله [لفظي ...] لو قال : ((ما يظهر إعرابه وما يقدر)) كان أخصر وأولى ؛ [لأنّ الذي يوصف حقيقة بالظهور والتقدير هو الإعراب][1] .

قوله [وما يظهر فيه الإعراب] أي : نفسه على القول بأنه لفظي ، أو أثره على القول بأنه معنوي .

قوله [كالفتى ...] أي : الموقوف عليه والمحكي والمتبع .

قوله [ومنه نحو القاضي] فصله بـ((منه)) لتقييده بقوله : ((رفعاً وجراً)) وقس عليه ما بعده والأول مطلق .

قوله [وجمع المذكر السالم المضاف إلى ياء المتكلم] والواو مقدرة استثقالاً عند ابن الحاجب[2] وتعذراً عند غيره ، وهو وجيه ، وأما المثنى المضاف إلى ياء المتكلم فإعرابه ظاهر بالحروف في الأحوال الثلاثة ، تقول : ((جاء مسلماي)) فهو مرفوع بالإلف مضاف إلى ياء التكلم ، و((رأيت مسلمَيّ)) منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المدغمة في ياء المتكلم ، و((مررت بمسلمَيّ)) مجرور بالياء المدغمة كذلك .

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ب وأثبتناه من المطبوعة .

(٢) شرح الكافية ـ ١/ ٢٦٤ وقد بين الشارح الرضي رأي ابن الحاجب بيانا جليا فراجع .

رفعاً فقط كـ((مسلمِيّ)) ، وكذا الأسماء الستة ، والجمع المذكر السالم مطلقا ، والمثنى رفعاً إذا أضيفت إلى كلمة أولها ساكن نحو : ((جاء أبو الحسن ، ومسلمو القوم ، وصالحا القوم)) ، نبّه عليه السيد في حاشيته [1] وغيره .

وخرج بقوله ((بسبب العوامل)) ما يتغير آخره لا بسبب العوامل ، بل بسبب غيرها ، كالإتباع والنقل والحكاية والتقاء الساكنين ،

قوله [رفعاً فقط] أما في حالة النصب والجر فإعرابه ظاهر بالياء المدغمة في ياء المتكلم ، وإنما قدرت الواو في الرفع ؛ لأنَّ العامل يقتضي خصوصها ، وهو غير موجود وإنْ وجد بدلها وهو الياء .

قوله [والمثنى رفعاً] أما في حالة النصب والجر فإعرابه ظاهر بالياء الموجودة المحركة بالكسرة ، وإنما لم تحذف ؛ لعدم ما يدل عليها ، بخلاف الألف في حالة الرفع الدال عليها موجود وهو الفتحة .

قوله [ما تغير آخره ... بسبب غيرها] أي : من حيث تغير آخره بسبب غيرها ، أما من حيث تغير آخره تقديراً بسببها فداخل .

قيل : ((والأولى أنْ يقول : ما تغير آخره لا بسببها ؛ ليشمل ما تغير آخره لا بسبب كـ((حيث)) إذا فتحت بعد ضمها ، أو بسبب آخر كالمحرك إتباعاً أو نقلاً أو حكاية أو تخلصاً من سكونين)) انتهى . وفيه نظر : إذ ((حيث)) لم يغير آخرها ؛ إذ فيها لغات متعددة ، وهي من حيث كل لغة على حدة لم تتغير .

---

(١) حاشية السيد الشريف الجرجاني على شرح الكافية للرضي ـ ١ / ٣٤ .

وقوله ((الداخلة عليه)) إشارة إلى أنّ آخر المعرب لا يتغير لأجل العوامل إلا إذا كان العاملُ مسلّطاً عليه ، سواء تقدم كـ((ضربت زيداً)) أو تأخر كـ((زيداً ضربت)) .

ولا فرق في ذلك بين أنْ يكون العامل ملفوظاً به كما هنا ، أو مقدراً كما في ((بكم درهم اشتريت)) ؛ إذ التقدير : بكم من درهم ، ولهذا قلنا ـ ثانياً ـ لفظاً أو تقديرا .

والعوامل : جمع عامل ،

قوله [إشارة إلى أنّ آخر المعرب...] إشارة إلى أنّ الدخول بمعنى التسلط ، فيدخل العامل المتأخر بل والمعنوي ، وليس إشارة أنّ هـذا القيد لبيان الواقع كما ظن .

بقي أنه : يمكن أنْ يكون احترازاً عمّا تغير آخره بسبب عامل مسلط مؤكد بعامل غير مسلط بالنسبة لذلك العامل المؤكد ، وأنْ تكون ((الداخلة)) ـ وإنْ لم تفسر بالمسلطة ـ للاحتراز عما تغير بسبب عامل غير داخل في كلام المتكلم ، كالمحكي من حيث ذلك التغير على ما علم في تعريف الإعراب .

ثم انظر ما وجه الإشارة في كلام المصنف لما قاله ، والظاهر أنْ يقول : والمراد بالداخلة المسلطة ، فتدبر .

قوله [والعوامل جمع عامل] اعترض بأنّ فاعلاً وصفاً لا يجمع على ((فواعل)).

وأجيب : بأنّ العامل بغلبة الاستعمال صار اسماً و((فاعل)) الاسمي يجمع على ((فواعل)) فلا حاجة للقول بأنه جمع عاملة ؛ لأنّ العامل قلما يكون غير كلمة ، على أنه إنما يمتنع جمعه وصفاً عليه إذا كان لمذكر عاقل ، وقد نصّ سيبويه على اطراد طوالع في ((نجم طالع)) .

وهو : ما أثر في آخر الكلمة من اسم أو فعل أو حرف ، والأصل فيه أنْ يكون من الفعل ثم الحرف ثم الاسم .

قوله [وهو ما أثر ...] هو تعريف بالأخص ؛ لأنه لا يتناول العامل المعنوي ؛ لأنه ليس باسم ولا فعل ولا حرف ، ولا العامل إذا كان جاراً ومجروراً ، ولا العامل في المحل ؛ لأنه لا يؤثر في الآخر .

ثم المراد ما أثر فيما ذكر أثراً له تعلق بالمعنى التركيبي .

فخرج مثل التقاء الساكنين المؤثر للحركة نحو : ((من ابنك)) لكونه لا تعلق له بالمعنى الحاصل من تركيب الحرف مع مجروره ، وإنما هو أمر يرجع لمجرد اللفظ .

ودخل العامل الزائد ، نحو : ((ما جاء من رجل)) فإنه أثر كسرة ((رجل)) ، ولها تعلق بالمعنى التركيبي من حيث إنها علامة على أنّ مدخولها محل لما دلّ عليه الحرف من نصوصية الاستغراق .

قوله [والأصل فيه ...] لأنّ العامل إنما يعمل لافتقاره إلى غيره ، والفعل أشد افتقارا ؛ لأنه حدث يقتضي صاحباً ومحلاً وزماناً وعلةً ، فيكون افتقاره من جهة الأحداث والتحقيق ، والحروف المختصة إنما تعمل لاختصاصها بالقبيل الذي تعمل فيه ، والاختصاص موجب للعمل ؛ ليظهر أثر الاختصاص .

والاسم إنما يعمل : في الاسم لشبهه الفعل ، كاسم الفاعل عند الاعتماد ، أو الحرف(١) كالمضاف إذا عمل في المضاف إليه . وفي الفعل(٢) لتضمنه معنى الحرف ، كاسم الشرط الجازم للفعل . ولا يعمل الاسم في الحرف ،

---

(١) أي : والاسم إنما يعمل في الاسم لشبهه للحرف .

(٢) أي : والاسم إنما يعمل في الفعل لتضمنه معنى الحرف .

ولا يؤثر العامل أثرين في محل واحد .

ولا يجتمع عاملان على معمول واحد ،

بل هو المعروض للعوامل فيه . وعبارته لا تفيد أنّ عمل الاسم بطريق الفرعية .

ثم أنّ كون الحرف أصلاً في العمل محل خلاف ، قال في شرح الجمل[1] : ((العمل أصل في الأفعال فرع في الأسماء والحروف ، فما وجد منهما عاملاً ينبغي أنْ يسئل عن الموجب لعمله)) .

قوله [ولا يؤثر العامل أثرين في محلٍّ واحد] أي : من جهة واحدة .

فلا يرد المصدر إذا جَرَّ فاعله أو مفعوله ، فإنَّ جهة الجر غير جهة الرفع أو النصب ، أو المراد أثرين لفظيين ، وفيما ذكر أحد الأثرين محلي إذا كان المضاف للمصدر ظاهراً بناءً على أنّ الإعراب المحلي لا يختص بالمبنيات ، وفيه ما عرفت قريباً ، أو هما محليان إذا كان المضاف اليه ضميرا .

قوله [ولا يجتمع عاملان ...] أي : لا يجوز اجتماعهما عليه ؛ لأنَّ العوامل النحوية وإنْ كانت علامات إلا أنهم نزلوها منزلة المؤثرات الحقيقية .

ومن ثمّ رُدّ على من قال : إنّ المبتدأ أو الابتداء عاملان في الخبر ونحو ذلك ، ولا اجتماع في نحو : ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا ﴾[2] ؛ لأنّ ((لم)) عملت في ((تفعلوا)) لفظاً ، و((إنْ)) في ((لم تفعلوا)) محلا .

وقولهم : ((لا محل للحرف من الإعراب)) محمولٌ على حالة

---

(١) شرح الجمل ٤٢٢/١ (باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر) وفي النقل تصرف .

(٢) البقرة ـ ٢٤ .

....

....

﴿﴾ انفراده وعدم انضمامه لغيره ، أما مع غيره فقد يكون له محل ، وذلك لم يكن زائداً ولا شبيهاً به ؛ لأنه مطلوب لما يعمل فيه ، ألا ترى أنّ معنى ((لم)) فيما ذكر مطلوب لـ((إنْ)) ؛ إذ المعلّق نفي الفعل لا الفعل ، ومعنى البـــاء في نحو : ((مررت بزيد)) مطلوب لـ((مرّ)) لأنه لا يتعدى إلا به .

بخلاف الزائد وشبهه فلا محل له ؛ إذ ليس له معنى يطلبه العامل ، ولا اجتماع أيضاً في نحو : ((زيد عندك)) وإنْ كان ((عندك)) منتصباً بالاستقرار في محل رفع على الخبرية ؛ لأنّ المنصوب لفظاً باستقرار ((عندك)) وحده ، والمرفوع محلاً على الخبر هو مع الضمير، فتدبر .

والمراد أنهما لا يجتمعان عليه من جهة واحدة ، فلا يرد نحـــو : ﴿ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ ﴾[1] فإنه توالى على((بشير)) عاملان ((جاء)) و((من)) ، لكنّ الجهة مختلفة كما هو ظاهر ، ولا يمكن القول بأنّ المعمول لـ((جاء)) مجموع ((من بشير)) ولـ((من)) ((بشير)) وحده ؛ لأنّ الحرف هنا زائد ، فلا مجال لكونه مع مجروره في محل إعراب ، كما أشرنا إليه آنفاً .

وأما ((زيد وعمرو قائمان)) ففي قوة معمولين ، ويستثنى ما إذا تماثل العاملان ، فيجوز اجتماعهما ، نحو : ((جاء زيد وأتى عمرو الظريفان)) ؛ لأنّ تماثلهما نزّلهما منزلة العامل الواحد .

---

(١) المائدة ـ ١٩ .

ولا يمتنع أنْ يكون له معمولات ، والأصل تخالفه مع المعمول في النوع ، فإنْ كانا من نوع واحد فلمشابهة العامل ما لا يكون من نوع المعمول والصحيح في الإعراب أنه زائد على ماهية الكلمة .

قوله [ولا يمتنع أنْ يكون له معمولات] عدم الامتناع يصدق بالوجوب ، فلا ينافي أنّ الفعل المتعدي يجب عمله في مرفوع ومنصوب أو اثنين أو أكثر وإنْ جاز الحذف لبعضها على ما يعلم من محله ، وقد تنتهي المعمولات إلى نحو العشرة إذا ذكرت المفاعيل والحال والتمييز والاستثناء .

قوله [فإنْ كانا من نوع واحد] أي : بأنْ كانا اسمين ، ولا يتصور اتحاد النوع إلا فيهما ؛ لأنّ الفعل لا يعمل في مثله ، والحرف لا يعمل في مثله ، وأما اختلاف النوع فله ثلاث صور ؛ لأنّ الحرف يعمل في الفعل والاسم ، والفعل يعمل في الاسم ، ولا يعمل الفعل في حرف ، ولا الاسم في حرف ، وبه يعلم أنّ الصور العقلية تسعة .

قوله [فلمشابهة العامل ...] أو لتضمين العامل معنىً لا يكون من نوع المعمول ، فالأول : كعمل اسم الفاعل ، والثاني : كعمل المضاف في المضاف إليه .

قال شيخنا العلامة الغنيمي : ((وانظر المبتدأ مع الخبر ، والحال مع المبتدأ عند من جوّزه ، والتمييز من المفرد نحو : عشرين درهما)) .

قوله [والصحيح في الإعراب أنه زائد...] جزم به أبو حيان[1] ، وذكر ابن مالك[2] أنه جزء منها ، ووهّاه أبو حيان[3] ، والظاهر أنّ محلّ الخلاف في الإعراب بالحركات ، أما بالحروف فليس زائداً وأنّ محله أيضاً على القول بأنّ الإعراب لفظي .

---

(١) الهمع ١/ ٥٦ .

(٢) شرح التسهيل ١ /١٣ .

(٣) الهمع ١/ ٥٦ وقول المحشي : (وجزم به أبو حيان الى آخر كلام أبي البقاء) هو نص ما في الهمع .

وقيل : إنه جزء منها ، ومقارن للوضع .

قوله [ومقارنٌ للوضع] أي : والصحيح ذلك .

قال الزجاجي في أسرار النحو[1] : إنّ الكلام سابق الإعراب في المرتبة ، وهل تلفظت به العرب زماناً غير معرب ، ثم رأت اشتباه المعاني فأعربته ، أو نطقت به معرباً في أول تبلبل ألسنتها ، ولا يقدح ذلك في سبق رتبة الكلام كتقديم الجسم الأسود على السواد ، وإنْ لم يزايله خلاف للنحاة .

وفي اللباب لأبي البقاء : ((أنّ النحويين على الثاني ؛ لأنّ واضع اللغة حكيم ، يعلم أنّ الكلام عند التركيب لابد أنْ يعرض فيه لبس ، فحكمته تقتضي أنْ يضع الكلام معرباً)) .

تتمة : الصحيح في الإعراب بالحركات أنه مقارن للحرف الأخير ، وهو مذهب سيبويه ، وقيل : قبله ، وقيل : بعده ، قال الفارسي : وسبب هذا الخلاف لطف الأمر وغموض الحل .

ويشهد لمن قال : ((إنّ الحركة تحدث قبل الحرف)) إجماعُ النحويين على أنّ الواو في نحو : ((يَعِد)) إنما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة ؛ لأنه يدل على أنّ الواو في ((يوعد)) بين الياء التي هي أدنى إليها من فتحتها وكسرة العين التي هي أدنى إليها من العين بعدها، ألا ترى أنه لو كانت الحركة بعد الحرف كانت الواو في ((يوعد)) بين فتحة وعين .

ولمن قال : ((أنها بعده)) أنّ الحركة ثبت أنها بعض الحرف ، وكما أنّ الحرف لا يجامع حرفاً آخر ، فكذا بعضه لا ينشأ مع حرفٍ آخر ؛

---

(١) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٦٧ـ٦٨ وما نقله المحشي هو ملخص لكلامه .

[و] الثاني [مبني : وهو] ما كان [بخلافه] أي : المعرب ، أي : ما لم يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه ،

لأنّ حكم البعض في هذا حكم الكل ، ولا يجوز أنْ يتصور أنّ حرفاً من الحروف حدث بعضه مضافاً لحرف ، وبقيته بعده في غير ذلك الحرف ، لا في زمان واحد ولا في زمانين ، وبأنه لمّا لم يدغم الحرف المتحرك فيما بعده نحو : ((طلل)) دلّ على أنّ بينهما حاجزاً ، وليس إلا الحركة ، والمسألة مبسوطة في الأشباه والنظائر[1] .

قوله [ما كان بخلافه] لو قدر لفظ ((كائن)) كان مع اختصاره وموافقته لقولهم ينبغي تقليل المحذوف ما أمكن أظهر لسلامته مما يلزم على تقديره من حذف الموصول وبعض صلته ؛ لأنّ من تمام الصلة لفظ بخلافه ، هذا .

والظاهر أنّ الباء في قول المصنف : ((بخلافه)) زائدة في الخبر ، ولو قال : وهو خلافه كان أخصر وأظهر ، فلا تتعلق بشيء و مجرورها لفظاً هو الخبر ، وإعرابه مقدراً أو محلي على ما فيه .

قوله [أي : ما لم يتغير آخره] أي : على الوجه المتقدم في تعريف المعرب ، فدخل ما لا يتغير أصلاً ، ومنه : الأسماء قبل التركيب ، وما يتغير لا بسبب العوامل الداخلة عليه كـ((حيث)) .

لكن يدخل فيه ما حُرِّك بحركة إتباع أو نحوها ، ولا يندفع بأنه قد تغير ((قبل)) بسبب العوامل الداخلة عليه لعدم لزوم ذلك ؛ لأنه قد يحرك في أول أحواله بما ذكرنا ، على أنّ الفعل في التعريف لا يدلّ على زمان ، على أنّ ما يمكن فيما هو قابل للإعراب وأما في غيره نحو ((من ابنك)) و((من أوتي)) و((من أكرم)) فلا ، فتأمل .

---

(١) الأشباه والنظائر ـ ٨٨/١ المبحث السادس : لم وقع الإعراب في آخر الاسم .

ولو قال : وهو بضدّه ، لكان أولى ؛ لأنّ الإعراب ضد البناء ، والضدان لا يجتمعان ، والخلافان قد يجتمعان ، كالقعود والضحك .

قوله [لأنّ الإعراب ضد البناء] أي : فيفيد التصريح بعدم الاجتماع ، ولا يحتاج في ذلك الى معونة ، فلا ينافي الأولوية أنّ المراد ملتبس بمخالفته مخالفة بها يتنافيان ولا يجتمعان كما فهم من قوله : ((وهو ضربان)) لأنّ تنافي الأقسام وعدم اجتماعهما هو الأصل في التقسيم ، ومن قوله الآتي : ((في لزوم الكسر ، في لزوم الفتح)) الخ لأنه ظاهر في أنّ المبني يلزم طريقة واحدة .

قيل : والأولى أنْ يقول : وهو نقيضه ؛ لأنّ النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان ، والضدان قد يرتفعان ، فيوهم ارتفاع البناء والإعراب من الاسم وليس كذلك .

وقد يقال : صرّح بعضهم في ((غلامي)) والمتبع والمحكي أنه لا معرب ولا مبني ، فمراعاة هذا القائل لا بأس بها وإنْ لم تكن لازمة .

ثم إنّ تقابل المعرب والمبني ليس تقابل النقيضين : لا لغة ؛ لأنّ نقيض كل شيء رفعه ، ولا اصطلاحاً ؛ لأنه اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب ، فلا يصحّ التعبير بالنقيضين إلا على وجه المسامحة باعتبار أنّ أحدهما مساوٍ للنقيض ؛ لأنّ لا معرب مثلا هو المبني ، فتدبر .

بقي هنا شيء وهو أنّ التضاد إنما يكون بين الأعراض لا الجواهر ، كما صرحوا به ، ولا خفاء أنّ المعرب والمبني ليسا من الأعراض ، وتضادهما باعتبار تضاد وصفيهما ، واليه يشير قول الشرح : ((لأنّ الإعراب ضد البناء)) ولم يقل لأنّ المعرب ضد المبني ، فتفطن .

وهو مشتق من البناء ، وهو لغة : وضعُ شيءٍ على شيءٍ ، على صفة يراد بها الثبوت ، واصطلاحاً ـ على القول بأنه لفظي ـ : ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب من حركةٍ أو حرف أو سكونٍ أو حذفٍ وليس حكايةً ،

قوله [يراد بها الثبوت] احترز به عن الوضع لا على تلك الصفة ، كوضع ثوب على ثوب فإنه لا يسمى بناء لغة .

قوله [لا لبيان مقتضى العامل] خرج به الإعراب .

قوله [من شبه الإعراب] ((من)) فيه لبيان الجنس ، أتى به لرفع الإبهام عن ((ما)) ، و((شبه)) بكسر الشين وسكون الباء وبفتحهما بمعنى المشابهة ، أي : من الأمر المشابه للإعراب في كونه حركة أو حرفاً أو سكوناً أو حذفاً ، وكونه في آخر الكلمة ، لا في أولها ولا في حشوها ، وخرج نحو فتحة لام ((فلس)) وضمة لام ((أفلس)) .

قوله [وليس حكاية ...] أي : وليس هو ، أي : ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل حكاية نحو : ((من زيداً)) فإنّ الحركة المذكورة ليست إعراباً ولا بناء ، وكذا بقية الحركات المذكورة ، ولكن ما هي فيه معرب تقديراً ، وتلك الحركات مانعة من ظهور الإعراب ، فهو مقدر للتعذر إنْ كان اسماً غير مشبه الحرف ، أو فعلاً مضارعاً نحو : ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (1) ، ومبني إنْ كان اسماً مشبهاً للحرف ، أو فعلاً غير مضارع ، أو حرفا .

---

(1) البينة ـ 1 .

أو إتباعاً أو نقلاً ،

ثم إنْ لم يكن مستحقاً لغير تلك الحركة فهي حركة بناء ، نحو : ((كيف وذو ومنذ وأمس)) ، والأقدر ما يستحقه فنحو : ((عض)) مبني على سكون مقدر منع من ظهوره حركة الإتباع ، و((قد)) من ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ﴾ (١) مبنية على سكون مقدر منع من ظهوره حركة النقل ، و((قل)) من ﴿ قُلِ ادْعُوا ﴾ (٢) مبني على سكون مقدر منع منه حركة التخلص من الساكنين .

وبهذا يجمع بين ما هنا وما سيأتي في أسباب البناء على الحركات ، وهذا الصحيح ، وقال الكوفيون : حركة الحكاية إعراب ، والمحكي بـ((من)) خبر في الرفع ، ومفعول فعل مقدر في النصب ، وبدل في الجر ، وقيل : إنه مبنيٌّ لأنَّ الاختلاف ليس بعامل في المعرب في الكلام الذي هو فيه ، وقيل المحكي بـ((من)) واسطة لا معرب ولا مبني .

قوله [أو إتباعاً] كقراءة زيد بن علي : ﴿ الحمدِ لله ﴾ (٣) بكسر الدال إتباعاً لحركة اللام ، وقيل : إنَّ المتبع واسطة ، وقيل : إنه مبني ، والصحيح : إنه إما معرب تقديراً إنْ كان ما فيه الإتباع اسماً غير مشبه للحرف ، أو فعلاً مضارعاً كما مرّ ، وإما مبني إنْ كان غيرهما .

وإتباع الشيء للشيء هو الإتيان به تبعاً ومناسباً له ، وتارة يكون الإتباع لحركة الحرف ، وتارة لذاته كقولهم

---

(١) المؤمنون ـ ١ .

(٢) الأعراف ـ ١٩٥ .

(٣) الفاتحة ـ ١ ، وانظر المحتسب ١/ ١١٠ ، ١١١ .

أو تخلصاً من سكونين .

☜☜ في ((عسَيت)) بفتح السين : ((عسِيت)) بكسرها إتباعاً للياء .

ثم كسرة الإتباع إما لكسرة متأخرة كما تقدم ، أو متقدمة نحو : ﴿ فَلِإِمِّهِ الثُّلُثُ ﴾ [1] بكسر الهمزة ، وأما الياء متأخرة كما في ((غلامي وعسيت)) ، أو الياء متقدمة ، نحو : ﴿ فِي إِمِّ الْكِتَابِ ﴾[2] بكسر الهمزة في قراءة الأخوين .

ثم الكسرة التي تتبع إما لغير الإتباع كما قدمنا وإما للإتباع نحو كسرة عين ((عِصِيّ)) فإنها لإتباع كسرة الصاد التي هي إتباع للياء ، وقولهم : لتسلم الياء ، غير محرر ، بدليل السلامة في ((حيض)) .

ونص البدر ابن مالك[3] على أنّ الكسرة في نحو : ((غلامي)) إتباع للياء ، ولا شك أنّ تفسير الإتباع بما ذكر ليشملهما ، ولا نص ينافيه ، لكن الجمهور يقولون : كسرة ميم نحو : ((غلامي)) لمناسبة الياء ، وعليه فيزاد عدها في تلك الحركات .

قوله [أو تخلصاً من سكونين] نحو : ﴿ مَنْ يَشَإِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ ﴾ [4] ، ولا يشكل عدُهم من أسباب البناء على الكسر حركة التخلص من الساكنين ؛ لأنّ ذاك للفرار من التقاء الساكنين ، والمحترز عنه ما يكون للتخلص من التقاء الساكنين بالفعل ☜☜

---

(١) النساء ١١ ، قرأ حمزة والكسائي بكسر الهمزة إتباعاً لكسرة اللام . البدور الزاهرة ـ ١٣٦

(٢) الزخرف ـ ٤ ، قرأ الأخوان ـ حمزة والكسائي ـ وصلاً بكسر الهمزة إتباعاً للياء البدور الزاهرة ٤٠٠ .

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ـ ٢٩٤ (المضاف الى ياء المتكلم) .

(٤) الأنعام ـ ٣٩ .

وعلى القول بأنه معنوي : لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل

أو أنّ ذاك فيما كان مبنياً وهذا فيما هو معرب ، فتدبر .

وكذا يقال في الإتباع لأنهم عدّوا حركته بناء . هذا غاية ما حاوله بعض الفضلاء ، وأسلفنا من التحقيق ما يغني عن ذلك فتأمل ، فإنّ الأول خلاف الظاهر ، والثاني : منقوضٌ بالإتباع في المبني مع كون الحركة ليست بناء نحو : ((فرّ وعضّ وشدّ)) وكذا التخلص نحو : ﴿ قُلِ ادْعُوا ﴾ [1] .

بقي هنا شيء وهو أنّ هذا التعريف صادق على الضم في ((ضربوا)) ، والسكون في ((ضربت)) على المختار من أنّ الماضي فيهما مبني على فتح مقدر ، ضُمّ ؛ للمناسبة ، والسكون ؛ لكراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، وليسا للبناء .

فكان ينبغي أنْ يزاد في التعريف ؛ لإخراجهما : ((ولا للمناسبة ولا لكراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة)) ، إلا أنْ يقال : هو تعريفٌ بالأعم على القول بجوازه ، فتدبر .

قوله [لزوم آخر ...] لزوم : جنس ، وخرج بإضافته للـ((آخر)) لزومُ ما عداه حركة واحدة فليس بناء كما أنه ليس إعراباً ، وخرج بقوله ((حالة واحدة)) المعرب المختلف الآخر ، وبقوله : ((لغير عامل)) ما لزم حالة واحدة للزومه عاملاً واحداً ، كالظروف الغير المتصرفة ، وما لزم النصب على المصدرية .

---

(1) الأعراف / ١٩٥ .

ولا اعتلال ، وعليه المصنف في شرح الشذور[1] وظاهر عبارة المتن تقتضيه ، وإنما يبنى الاسم إذا أشبه الحرف شبهاً قوياً

وقوله : ((ولا اعتلال)) لا حاجة إليه ؛ لأنّ المعرب المعتل مختلف الآخر تقديراً ، إلا أنْ يقال : آخره لم يختلف من حيث لفظه ، فالاحتراز عنه من هذه الحيثية ، وأورد عليه مالا يلزم حالة واحدة من المبنيات ، كـ((حيث)).

وقد يقال : المراد باللزوم المذكور عدم تغير آخر الكلمة بسبب ما يدخل عليها من العوامل ، أو أنّ تلك الحركات لغات ، وكل لغة فيها من حيث تلك اللغة ، فهي لازمة حالة واحدة من تلك الحيثية .

قوله [وإنما يبنى الاسم إذا أشبه الحرف شبهاً قوياً ...] اقتضى كلامه أمرين :

الأول : حصر سبب البناء في شبه الحرف ، وهو ما قاله ابن مالك[2] ، ولم ينفرد به خلافاً لأبي حيان[3] ، بل صرح به غير واحد كابن جني[4] والزجاجي[5] وابن العطار[6] .

لكن أورد : أنه ذكر في باب الإضافة من أسباب البناء الإضافة لمبني .

---

(١) شرح شذور الذهب ـ ٥٠ .

(٢) شرح التسهيل ١/ ٤٢ .

(٣) منهج السالك ـ ٦ .

(٤) قال ابن جني في الخصائص ١٧٧/١ في((باب حكم المعلول لعلتين)) ما نصه : إن سبب البناء ليس طريقه طريق حديث الصرف ، وترك الصرف ، وإنما سببه مشابهة الاسم للحرف لا غير .

(٥) الجمل ـ ٢٦٤ ، الإيضاح في علل النحو ـ ٧٧ .

(٦) قال السيوطي في الهمع ٦٠/١ : (ثم رأيته في تقييد أكمل الدين العطار وعبارته : وأما ما بني من الأسماء فإنما بني لشبهه بالحرف) .

....

....

﴿ وأجيب : بأنه حذف هنا قيد الغلبة ، أي : لشبه من الحروف غالباً ، بدليل كلامه في باب الإضافة ، أو أنّ الكلام هنا في المبني لزوماً ولا سبب له إلا شبه الحرف ، بخلاف المبني جوازاً فقد يكون سببه نحو الإضافة لمبني ، وحينئذ فالاسم معرب ومبني وجوباً لشبه من الحروف ومبني جوازاً لغير شبه من الحروف ، بدليل باب الإضافة ، وظهر حسن تعبير الألفية بـ((منه)) .

الثاني : حصر البناء لشبه الحرف في واحد من تلك الأنواع ، ويرد عليه : أنّ أسماء الأصوات إنما بنيت لكونها أشبهت الحروف المهملة من حيث إنها لا تقع عاملة ولا معمولة ولذا زاد بعضهم نوعا آخر وهو الشبه الإهمالي .

وأجيب : بأنه يمكن إدخاله في الشبه الاستعمالي فهو قسم منه لا زائد عليه ، و زاد بعضهم أيضاً الشبه الجمودي ، وهو أيضاً يرجع لما ذكر ، وزاد بعضهم الشبه اللفظي .

فقد ذكر ابن مالك [1] : أنّ ((حاشا)) الاسمية بنيت لشبهها بـ((حاشا)) الحرفية في اللفظ ، وأنّ ((عن)) الاسمية بنيت لشبهها بـ((عن)) الحرفية في اللفظ ، وكذا يقال في ((على)) الاسمية ، و((كلا)) بمعنى ((حقاً)) و((قد)) الاسمية ، كما ذكر ابن الحاجب [2] الأولين ، والمصنف الثلاثة في المغني [3] .﴾

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٢٢٧ (الاستثناء) .

(٢) شرح الكافية ٢/ ٣٤١ ، و(الأولين) (عن وعلى) .

(٣) ذكر ((حاشا)) في المغني ١/١٢٢ ، ٢/٦٨١

يدنيه منه في الوضع ،

لكن ما كان على حرفين يمكن إدراجه في الشبه الوضعي ؛ بناءاً على أنه لا يشترط في الثاني كونه حرف لين ؛ وعلى اشتراط ذلك الشبه فيه وفيما كان على ثلاثة أحرف موجباً للبناء بل مجوزاً كما هو صريح كلام المغني في الباب الثامن ، والكلام في أسباب البناء الواجب .

بقي شيء : وهو أنّ هذا الكلام يقتضي وضع الحرف قبل وضع الاسم ؛ لأنه لو لم يتقدم وضعه لم تتحقق علة البناء ؛ لعدم وجوده حتى يقل إنّ الاسم أشبهه ، وهذا بعيد ؛ لأنّ الحرف غير مقصود بالذات كالاسم ، وإنما وضع للربط فكيف يتقدم على ما هو المقصود ، ويجاب : بعدم لزوم ذلك ، ويكفي في تحقق علة البناء تقدمه في التصور وإنْ تأخر في الوجود الخارجي .

قوله [يدنيه منه] أي : يقرب الشبه الاسم من الحرف ، والجملة صفة كاشفة لـ((قوياً)) .

قوله [في الوضع] ضابطه أنْ يكون الاسم موضوعاً على حرف أو حرفين ، إما مطلقاً ، أو بشرط كون الثاني حرف لين كما قاله الشاطبي .

ودلّ كلامهم هنا على أنّ أصل وضع الحرف كونه على حرفين ، ولا ينافي ما في الصرف أنّ الأصل في كلمةٍ أنْ تكون على ثلاثة ؛ لأنّ الأصل مقول بحسب ما هو المناسب للطبع وما هو المحقق من جهة الوجود الخارجي ، أي : الكثرة الخارجية ، فالأول هو المراد في الصرف ، والثاني : هو المراد هنا .

وإنما أعرب نحو : ((أب وأخ ويد ودم)) لأنها على ثلاثة أحرف وضعاً ، وأعلت بحذف حرف العلة اختصاراً ، والظاهر أنه حذف اعتباطي ؛

....

....

إذ قياس ((أب وأخ)) القلب لتحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله ، كمـا في : ((عصى)) ، وقياس ((يد ودم)) الإثبات ؛ لسكون ما قبل حرف العلة كما في ((ظبي ودلو)) ومما هو على ثلاثة أحرف وضعاً ، كما هو مقتضي كلام البدر ابن مالك[1] ، والمختار عند الرضي[2] ،

ولامها المحذوفة الألف المنقلبة عن ياء ، والإعراب مقدر فيها إن أفردت ، وظاهرٌ على ما قبلها إنْ أضيفت .

ويرد أنّ ذلك إنما يكون فيما حذفت لامه نسياً ، ولو كان حذف اللام نسياً لم يقدر الإعراب فيها إنْ أفردت ، وجعله نسياً في حل دون أخرى تحكم .

وقيل : إنما أعربتْ بالنصب على الظرفية مع كونها ثنائية وضعاً ؛ لأنّ أغلب أحوالها الإضافة ، التي هي من خواص الأسماء فأبعدت شبه الحرف .

ثم إنّ الشبه الوضعي ذكره ابن مالك[3] .

وقال أبو حيان[4] : ((لم أقف عليه لغيره)) ،

---

(١) شرح ابن الناظم على الألفية ـ ١٣ .

(٢) شرح الكافية ـ الرضي ٢٢/١ .

(٣) ذكره ابن مالك في الألفية بحث المعرب والمبني بقوله:

كالشبه الوضـعي في اسمي جئتنـا

(٤) قال أبو حيان في منهج السـالك في الكلام على ألفية ابن مالك ما نصه : ((ولم أقف على مراعاة هذا الشبه إلا لهذا الرجل ....)) . انظر ـ منهج السـالك /٦ .

أو المعنى

﴿﴿ واعترضه المصنف بقول سيبويه [1] إذا سميت بباء ((اضرب)) قلت : ((اب)) باجتلاب همزة الوصل وبالإعراب .

وردّ الأول : بأنّ عدم وجدان السابق لا يدل على عدم الوجود ، والشبه الوضعي[2] معتبر في لسان العرب ، كزيادة ((إنْ)) بعد ((ما)) المصدرية ؛ لمشابهة ((ما)) النافية .

والثاني أنّ كلامهم صريح في الفرق بين باب التسمية وغيرها ، فإنهم أعربوا المسمى ولو كان على حرف أو حرفاً نحوياً نحو ((عن)) ، فكأن وضع التسمية لما كان طارئاً مع شرف التسمية ضعف عن تأثير البناء ، ويدل له أنّ ابن مالك قائل بالإعراب بالتسمية .

قوله [أو المعنى] ضابطه أنْ يتضمن الاسم معنىً من معاني الحروف ، سواء وضع لذلك المعنى حرفٌ كالاستفهام أو لا كالإشارة تضمناً لازماً ، بأنْ يتوقف عليه المعنى الذي قصد عند التضمن .

فيخرج الظرف ؛ لأنّ المقصود منه عند التضمن ـ وهو كونه ظرفاً زماناً أو مكاناً لمعنى العامل ـ لا يتوقف على التضمن ؛ لحصوله بدونه بأنْ يصرّح بـ((في))﴾﴾

---

(١) قال المحشي : ((واعترضه المصنف)) أي : واعترض المصنفُ ابنُ هشام على ابن مالك بظاهر كلام سيبويه في باب التسمية والذي نقل المحشي معناه لا نصه ، ولم اعثر على اعتراض ابن هشام في كتبه المشهورة ، وقد نقله السيوطي في الهمع ٦٢/١ ، وانظر الكتاب ٣٢٠/٣ وما بعدها (باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد) .

(٢) ما أثبتناه الصحيح ، وفي ب ((اللفظي)) .

....

....

☜☜ ويدخل المنادى ؛ لأنّ المقصود عند التضمن هو كونه منادى مخاطب غير حاصل بدونه ، واسم ((لا)) ، فإنّ المقصود من التضمن وهو التنصيص على نفي الجنس غير حاصل بدونه ، لكن يرد على هذا أنّ المقصود في اسم ((لا)) يحصل بأنْ يصرح بـ((من)) الاستغراقية ، كما في قوله :

ألا لا مِـنْ سَـبيلٍ إلى هنـدِ [1]

إلا أنْ يراد الحصول بدون التضمن على وجه لا شذوذ فيه ، أو بمعنى أنه خلف حرفاً في معناه أي : أدى به معنى حقه أنْ يؤدّى بالحرف لا بالاسم ، لا بمعنى : أنه حلّ محلاً هو للحرف ، كتضمن الظرف معنى ((في)) والتمييز معنى ((من)).

فإنْ قيل : الألفاظ التي تشبه الحرف في المعنى حروفٌ لا أسماء ، قلت : نعم لو لم توضع لغير هذه المعاني كـ((إنْ)) الشرطية ، لكنها وضعت لغيرها أولاً وبالذات ، ولها ثانياً وبالعرض ، ومن ثم قيل : يتضمن دون وضع .

---

(١) جزء بيت من الطويل ، غير منسوب في الأوضح ٢٨٧/١ والجنى الداني ٢٩٢ والهمع ١/ ٤٦٦ ، وتمامه :

فقامَ يـذودُ النـاسَ عنهـا بسـيفهِ ... وقـالَ ألا لا مـن سـبيلٍ إلى هنـدِ

والشاهد قوله : (لا من سبيل) فاسم (لا) النافية للجنس مبني لتضمنه معنى (من) الاستغراقية ، وظهورها في هذا البيت دليل على صحة هذا الرأي ، ومراد المحشي : أنه لما كان المراد من التضمن هو التنصيص على نفي الجنس ، وقد حصل ـ التنصيص ـ بالتصريح بـ(من) الاستغراقية ، فلا يكون اسم (لا) في هذا البيت متضمنا معنى الحرف ، فهذا البيت ونحوه خارج عن الحد ، فلا يصلح دليلاً على الدعوى المتقدمة .

أو الاستعمال ، فلو عارض شبه الحرف ما يقتضي الإعراب استُصْحِب ؛

قوله [أو الاستعمال] ((ضابطه ـ كما في الأوضح[1] ـ أنْ يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف ، كأنْ ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل فيؤثر فيه ، وكأنْ يفتقر افتقاراً متأصلاً إلى جملة)) .

فدخل فيه الافتقاري والإهمالي بناءً على أنّ الحروف أعمّ من المستعملة أو المهملة ، وقوله ((إلى جملة)) أي : افتقاراً لازماً إلى جملة ، أي : أو عوضٌ منها كالتنوين في ((إذٍ)) ، أو قائم مقامها كالوصف في ((أل)) الموصولة .

ويرد عليه ((ذو)) الطائية و((الذين)) عند من أعربهما ، ويجاب : بأنّ الكلام في الأسباب الموجبة للبناء في المشهور وفي لغة الجمهور، والكلام على هذا الضابط يطلب من الأوضح وشرحه .

قوله [فلو عارض ...] تفريعٌ على قوله ((شبهاً قوياً)) وبيان ؛ لأنّ المراد به ما لم يعارض ، وذلك كالتثنية في ((اللذان واللتان وهذان وهاتان)) ولزوم الإضافة لمفرد في ((أي)) الشرطية والاستفهامية .

فإنْ قيل : كيف صحّ جعْلُ الإضافة دافعة للبناء مع مجيء ((قد زيدٌ درهم)) بالسكون وهي حالتها الغالبة . فالجواب : أنّ ملازمتها للإضافة دافعة لتحتم بنائها ولذا جاز إعرابها ، وهي لغة قيسية .

قيل : ((وأحسن منه أنْ يقل : المعارض لزوم الإضافة ، ولو سلم لزومها فلم يذكروا أنّ الشبه الوضعي يُعارَض ،

---

(١) أوضح المسالك ١/٢٣ ، ٢٤ .

لأنه الأصل في الاسم ، وإنما لم يعرب الحرف عند مشابهته الاسم كما بني الاسم لمشابهته له ؛

ولو سلّم فقد تُمنع المعارضة فيما هو بصورة الحرف ، فإنه أقوى مما هو بغير صورته وإنْ كان على وضعه)) انتهى .

ومنع لزوم إضافتها الذي أشار إليه بقوله : ((ولو سلم لزومها)) غير ظاهر ؛ لأنها لا تستعمل مفردة البتة .

ويرد على قوله : ((لم يذكروا أنّ الشبه الوضعي يعارَض)) ما مرّ من القول بمعارضته في ((مع)) ، وجرى على ذلك القول في الهمع [1] .

وعلى قوله ((إنما هو بصورة الحرف أقوى)) ما أسلفنا من أنّ الشبه الصوري إذا لم يكن من الوضعي مجوِّز للبناء لا موجب فهو ضعيف لا قوي ، ولا حاجة فيه إذا تخلف إلى دعوى أنّه عورض ؛ لأنّ تخلفه جائز ، فتدبر .

قوله [لأنه الأصل في الاسم] أي : دون الفعل فهو فرع فيه لما تقدم ، وعكس بعضهم ، وقال الكوفيون : أصل فيهما ، وقوله : ((في الاسم)) متعلقَ بالأصل ؛ لأنه بمعنى : متأصل ، أو بمحذوف والتقدير : لأنّ وجوده الأصل في الاسم ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب الضمير واتصل .

قوله [وإنما لم يعرب الحرف ...] إشارة إلى سؤال وجواب تقديرهما ظاهر ، وحاصل الجواب : أنّ مطلق المشابهة لا يوجب إعطاءَ حكم أحد المتشابهين للأخر ، بل لا بدّ من المشابهة في علة الحكَم .

لكن يرد على الجواب : أنّ علة بناء الحرف ليست من الأمور التي

---

(١) الهمع ١/ ٦٢ .

لعدم المقتضي لإعرابه ؛ إذ لا تعتوره المعاني حتى يعرب لبيان ما أريد منها .

تنبيه : اختلف في الأسماء قبل التركيب :

ﷺ أشبهه الاسم فيها ، بل لعدم تعاقب المعاني التركيبية عليه ، فكلٌ منهما لم يشبه الآخر في علة حكمه ،

والحق في الجواب : أنّ الحرف لما كان قاراً لم يتزلزل عن وضعه لم يؤثر في المشابهة لكنه لا يدفع قول السائل ((لا بد من المشابهة في علة الحكم)) فتدبر .

قوله [إذ لا تعتوره المعاني] أي : الطارئة بالتركيب ، فلا نقضَ بالمشترك من الحروف كـ من ، والاعتوار : التداول ، يقال : اعتوروا الشيء وتعاوروه إذا تداولوه أي : أخذه جماعة واحداً بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع .

قوله [تنبيه] أي : هذا تنبيه ، فهو معرب لا مبني كما قيل ؛ لعدم ذكر ما يتعلق به فيقرأ ساكناً وهو ممنوع ؛ لأنّ مقتضي البناء ليس إلا عدم التركيب ، والتركيب ممكن بالتقدير ، فلا ضرورة إلى العدول عن الأصل مع إمكانه.

والتنبيه هنا بالمعنى اللغوي : وهو الإيقاظ ، لا بالمعنى الاصطلاحي وهو : عنوان بحث تدل عليه الأبحاث السابقة بطريق الإجمال ؛ بحيث لو لم يذكر لعلم منها بأدنى تأمل ، كما لا يخفى ، فالمشار إليه بـ((هذا)) إما الألفاظ أو المعاني .

ومن ظن أنه بالمعنى الاصطلاحي قال : المناسب هنا الألفاظ لكونها العنوان ، بخلاف المعاني ؛ لأنّ عنوان الشيء ما يدل عليه .

وفي كون معاني الألفاظ بحيث تدل عليها الألفاظ السابقة بطريق الإجمال بحيث لو لم تذكر لعلمت منها بأدنى تأمل نظر .

فقيل مبنية ؛ لوجود الشبه الإهمالي فيها ؛ لأنها لا عاملة ولا معمولة ، واختاره ابن مالك .

وقيل : معربة حكما .

قوله [فقيل : مبنية لوجود الشبه الإهمالي] تقدم أنّ الشبه الإهمالي داخل عند المصنف في الاستعمالي ، وعليه ابن مالك ، وكذا ابن الحاجب ، لكن علله بعدم التركيب

قوله [وقيل : معربة حكماً] بناءً على أنّ عدم التركيب ليس سبباً ، والشبه المذكور ممنوع ؛ لأنها تتأثر بالعوامل لو دخلت عليها ، ومنه يعلم أنّ الكلام في أسماء لم تشبه الحرف شبهاً قوياً مما اتفق على [1] اقتضائه البناء أما هي كالمضمرات وأسماء الإشارة فمبنية اتفاقاً ، فتنبه له ولا تغتر بالإطلاق في الأسماء .

وأما الأفعال قبل التركيب فهل يجري فيها هذا الخلاف ؟ محلُّ تأمل ، وهذا القول اختيار الزمخشري [2] ، وقد صرح في الكشاف بأنّ أسماء السور التي هي من جملة تلك الأسماء معربة وسكونها للوقف لا للبناء ، وبسط الكلام في ذلك فعلم أنه يرجع حاصل الخلاف إلى أنّ السكون في نحو : ((با تا ثا)) هل هو سكون وقف أو سكون بناء ، وانظر هل هناك ثمرة نطقية يتوقف عليها الخلاف ، أو هو مجرد تحرير في الاصطلاح .

---

(١) هذا هو الصحيح وفي ب ((مما اتفق على عدم اقتضائه)) .

(٢) قال الزمخشري في تفسيره الآية الأولى من سورة البقرة من الكشاف ٣٢/١ : (فإن قلت : من أي قبيل هي من الأسماء ؟ أمعربة أم مبنية ؟ قلت : بل معربة وإنما سكنت سكون (زيد) و (عمرو) وغيرها من الأسماء حيث لا يمسها إعراب لفقد مقتضيه وموجبه)

وقيل : موقوفة ؛ لعدم مقتضي الإعراب وسبب البناء ، وهذا هو المثبت للواسطة .

واعلم أنّ المبني على أربعة أقسام :

قوله [لعدم مقتضي ...] أي : ولكون آخرها وصلاً بعد ساكن ، نحو : ((قاف)) ، وليس في الأسماء ما يكون كذلك ، ولو قال : لعدم موجب كل منهما كان أخصر ، وهذا اختيار أبي حيان [1] .

قوله [وهذا هو المثبت للواسطة] أي : التي الكلام فيها ، وهي الأسماء قبل التركيب ، أو أنّ المقصور هو المثبت للواسطة على القول بالوقف ، لا أنّ القول بالوقف مقصور على المثبت للواسطة .

فلا يرد أنّ المثبت للواسطة لا ينحصر فيمن قال بما ذكر ؛ إذ منه من يقول : أنّ المضاف إلى ياء المتكلم لا معرب ؛ لعدم ظهور الإعراب فيه ، ولا مبني ؛ لعدم السبب ، وسماه خصيًا ، ومن قال : المحرك حركة إتباع أو حكاية ليس بمعرب ولا مبني ، نعم لو قال : وهذا من المثبت للواسطة كان أظهر .

قوله [على أربعة أقسام] أي : صادق عليها ، ولو حذف ((على)) كان أخصر وأظهر ، وليس المقصود الحصر ؛ لأنّ العدد لا مفهوم له ، فلا يرد : بناء الأمر والمنادى واسم ((لا)) على ما يذكر في أبوابها ، على أنّ هذه فرعية ، والحصر يعرض قصده للأصول .

---

(١) قال أبو حيان في تفسيره الآية الأولى من سورة البقرة من البحر المحيط ١/ ٣٢ : ((.... ((الم)) أسماء مدلولها حروف المعجم ، ولذلك نطق بها نطق حروف المعجم ، وهي موقوفة الآخر ، لا يقال : إنها معربة ؛ لأنها لم يدخل عليها عامل فتعرب ، ولا يقال : إنها مبنية ؛ لعدم سبب البناء)) .

مبنيٌ على الكسر ، ومبنيٌ على الفتح ، ومبنيُ على الضم ، ومبنيٌ على السكون .

وقدّم ما كان مبنياً على الحركة جرياً على العادة في تقديمها وإنْ كان الأنسب تقديم السكون ؛ لأصالته في البناء .

وخصّ الكسر بالتقديم ؛ لأنه الأصل في تحريك البناء ، واليه أشار في المثال في قوله [كـ((هؤلاءِ)) في لزوم الكسر] في الأحوال الثلاثة ، وهو من أسماء الإشارة ، والهاء فيه للتنبيه .

قوله [جرياً على العادة] العادة تكرر الأمر دائماً أو غالباً على نهج واحد ، وعلل بعضهم التقديم المذكور بشرف الحركة ؛ لكونها وجودية ، ويتوقف فهم السكون عليها ، فإنه عدم الحركة ، والمضاف من حيث هو مضاف يتوقف فهمه على فهم المضاف إليه .

قوله [لأنه الأصل في تحريك البناء] عبارة بعضهم : لأنه أبعد الحركات من الإعراب ، وأقربها إلى أصل البناء ؛ لأنه لا يوهم إعرابا إلا مع التنوين أو ما عاقبه .

قوله [كهؤلاء] أي : والمبني كـ((هؤلاء)) ، أو ذلك كـ((هؤلاء)) فهو وما عطف عليه خبر لمبتدأ محذوف ، ويجوز أنْ يكون مفعولاً لفعل محذوف تقديره : أعني ، وقوله : ((في لزوم الكسر)) أي : بلا تنوين في الأشهر ، فلا ينافي أنه جاء ضمّه كما جاء تنوينه مع الكسر أيضاً ، والظرف متعلق بمعنى الكاف ؛ لبيان وجه الشبه .

قوله [والهاء فيه للتنبيه] ((ها)) المذكور ليس بعد ألفه همزة كما ضبطه الدماميني في باب أسماء الإشارة ، وهو علمٌ على الكلمة نُكّر ودخلت عليه ((أل)) كما تدخل الإضافة في قولهم : ها التنبيه .

وكلها مبنية إلا ((ذين وتين)) على قولٍ ؛ لتضمنها معنى الإشارة فإنه من معاني الحروف وإنْ لم يوضع له حرف يؤدى به ، كما وضع للتمني والترجي .

قوله [لتضمنها معنى الإشارة] علةٌ لبناء أسماء الإشارة ، وأمّا علة إعــــراب ((ذين وتين)) فشبههما بمثنيات الأسماء .

وإنما قال : ((على قولٍ)) لأنّ ابن الحاجب[1] قال ببنائهما ، وإنّ ((ذان وتان)) صيغتان مرتجلتان للرفع ، و((ذين وتين)) للنصب والجر ، والإضافة في ((معنى الإشارة)) للبيان .

قوله [وإنْ لم يوضع له حرف] نوزع فيه : بأنهم قد صرّحوا بأنّ اللام العهدية يشار بها إلى معهود ذهناً وهي حرف ، فقد وضعوا للإشارة حرفاً غاية ما في الباب أنه للإشارة الذهنية ، ولا فرق بينها وبين الخارجية .

وانظر وجه تقييده بـ((ذهناً)) فإنه يشار بها إلى معهود خارجاً ، غير أنّ هذه الإشارة لم يعتبر فيها كونه محسوساً مشاهداً ، كما هو وضع أسماء الإشارة ، ولا يضر ذلك في المنازعة ؛ لأنه لا فرق بين الذهنية والخارجية .

وما ذكره من أنّ أسماء الإشارة بنيت لتضمنها معنى الإشارة هو ما قاله ابن مالك[2] ، واعترضه أبو حيان[3] وقال : الذي ذكره الناس أنها بنيت لشبهها بالحرف في الافتقار إلى مشارٍ إليه ،

---

(١) شرح الكافية ٢/٣٦ (أسماء الإشارة) .

(٢) شرح التسهيل ١/ ٢٤٢ .

(٣) منهج السالك ـ ٦ (المعرب والمبني) .

وإنما كان موجباً للبناء ؛ لأنّ حق الاسم أنْ يدلّ على معنىً في نفسه فقط ، فإذا وجد مع ذلك قد دلّ على معنى في غيره كان مشبهاً للحرف في ذلك ؛

وقال : ((ويمكن أنْ يتمحل لما ذهب إليه ابن مالك أنّ الإشارة من المعاني التي كان حقها أنْ يوضع لها حرف كما وضع لسائر المعاني من الاستفهام ونحوه ، لكنّ العرب لم تضع لها حرفاً)) ، والى هذا أشار الشارح هنا ، ولا يخفى أنه لا يظهر في أسماء الإشارة ضابط الافتقار عند المصنف ؛ لأنه اشترط فيه الافتقار المتأصل إلى جملة .

قوله [وإنما كان] أي : تضمن الحرف .

قوله [لأنّ حق الاسم ...] أي : ما ينبغي أنْ يكون عليه .

قوله [مع ذلك] أي : ما ذكر من الدلالة على معنى في نفسه .

قوله [دل على معنى في غيره] أي : بأنْ تضمّنَ معنىً غير مستقلٍ ملحوظاً تبعاً ، كما هو شأن الحروف ، وإنْ لم يكن ذلك المعنى من معاني الحروف الموجودة ، بجامع أنّ كلاً معنى غير مستقل ملحوظاً تبعاً ؛ لأنّ المقصود وجودُ جامع ، وهو حاصل على هذا الوجه من غير توقف على وضع حرف أو تقدير وضعه لذلك المعنى المتضمن .

وحينئذٍ فلا حاجة إلى ما قاله أبو حيّان من التمحل لكلام ابن مالك ، ولا موقع لنزاع بعضهم ، فتدبر، وبه تعلم ما في كلام الشارح أولاً وثانياً .

قوله [في ذلك] أي : ما ذكر من الدلالة على معنى في غيره .

إذ الدلالة على معنىً في الغير إنما هي من شأن الحروف ، وبني على الكسر للتخلص من التقاء الساكنين بالحركة الأصلية في ذلك .

وأتى بكاف التشبيه مع حرف العطف في قوله [**وكذلك حذام وأمس في لغة الحجاز**] ؛ للإشارة إلى أنّ المبني على الكسر نوعان :

قوله [من شأن الحروف] أي : عادتها .

قوله [وبني على الكسر] أي : وذلك يستلزم البناء على حركة ، وقوله : ((للتخلص من التقاء الساكنين)) علة لبنائه على مطلق حركة ، وقوله : ((بالحركة الأصلية)) علة لكون الحركة خصوص الكسر ، فظهر أنّ كلامه مطابق لقولهم : ((ما بني من الأسماء على حركة يسأل عنه ثلاثة أسئلة)) .

قوله [مع حرف العطف] أي : وحرف العطف يغني عن الإتيان بالكاف ؛ لأنها مقدرة مع العاطف .

قوله [للإشارة إلى أنّ المبني] أي : ولولا الكاف تُوهِّمَ رجوعُ قوله ((في لغة الحجازيين)) لـ((هؤلاء)) ، فلم يفد الكلام أنّ المبني نوعان .

بقي أنه ما الحكمة في الإتيان بلفظة ((ذلك)) ، وهلا قال : وكـ((حذام)) ، ويكون مشاركاً لـ((هؤلاء)) في الخبرية عن المبتدأ المحذوف ، أو في المفعولية للفعل المحذوف ، ويكون من عطف المفردات ، وأما ذكر ((ذلك)) فهو من عطف جملة على مفرد ؛ لأنّ ((كذلك)) خبر مقدم و((حذام)) وما عطف عليه مبتدأ أو تابع له .

متفق على بنائه كـ((هؤلاء)) وقد مرّ الكلام عليه ، ومختلف فيه كـ((حذام وأمس)) .

فأمّا ((حذام)) ونحوه مما هو على وزن ((فعال)) ـ بفتح أوله علماً لمؤنث ـ تشبيهاً بنحو : ((نزال)) في التعريف والتأنيث والزنة كـ((وبار)) : اسم لقبيلة ، و((ظفار)) : اسم لبلدة ، و((سكاب)) : اسم لفرس ، و((سجاح)) ـ بمهملة في آخره ـ اسم للكذابة التي ادّعت النبوة ،

قوله [مما هو على وزن فعال بفتح أوله] أي : معدولاً ، كما قيّد بذلك في التسهيل[1].

وقال شرّاحه : واحترز بقوله : ((معدولاً)) عمّا ليس بمعدول اسماً مفرداً ، نحو : ((جناح)) ، أو مصدرا نحو : ((ذهاب)) ، أو صفة نحو : ((جواد)) أو اسم جنس نحو : ((سحاب)) ، فلو سميت بشيء منها انصرف قولاً واحداً إلا ما كان مؤنثاً كـ((عناق)) فممنوع من الصرف .

وبه يعلم ما في إطلاق الشارح أنّ فعال علماً لمؤنث مبنيٌ عند الحجازيين فإنّ ذلك إنّما هو في المعدول ، وما في إطلاق المحشي أنّ هذه الأربعة معربة منصرفة .

قوله [علماً لمؤنث] أفهم أنه لو سمي به مذكر لم يُبْنَ ، وهو كذلك بل يكون معرباً ممنوعاً من الصرف ؛ للعلمية والنقل عن مؤنث لغيره ، ويجوز صرفه ؛ لأنه إنما كان مؤنثاً لإرادتك به ما علل عنه ، فلما زال العلل زال التأنيث بزواله .

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٢٧٧ (باب أسماء لازمت النداء) .

فأهل الحجاز يبنونه على الكسر مطلقا ، قيل : تشبيهاً له بـ((فعال)) الدال على الأمر ، قال الشاعر :

إذا قالت حذامِ فصدِّقوها فإنّ القولَ ما قالتْ حذامِ [1]

قوله [مطلقاً] أي : سواء ختم بالراء أم لا كما لا يخفى ، لا رفعاً ونصباً وجرا .

قوله [قيل تشبيهاً له بفعال الدال على الأمر] أي : فإنه مبنيٌ باتفاق تميم وأهل الحجاز ، قال في التسهيل : ((واتفقوا على كسر ((فعال)) أمراً أو مصدراً أو حالاً أو صفةً جاريةً مجرى الأعلام أو صفةً ملازمةً للنداء ، وكلها معدولة عن مؤنث ، فإنْ سمي ببعضها مذكر فهو كـ((عناق)) ، وقد يجعل كـ((صباح)) ، وإنْ سمي به مؤنث فهو كـ((رقاش)) على المذهبين)) انتهى .

وبه مع ما سلف تعلم أنّ ((فعال)) بفتح أوله أكثر من ثمانية أقسام ، وأنّ المعدول أكثر من أربعة ، ومثال الأمر ((نزال)) والمصدر ((فجار وحماد)) والحال نحو : ((بداد)) من قوله :

وذكرتُ من لَبَنِ المحلّق شربةً والخيلُ تعدو في الصّعيدِ بَدادِ [2]

والصفة الجارية مجرى الأعلام نحو ((خلاق)) للمنية و((همام)) للداهية ، والملازمة للنداء نحو ((يا فساق)) ،

---

(١) البيت للجيم بن صعب في شرح التصريح ٢٢٥/٢ ، وبلا نسبة في الشذور ١٠٥ ، والمغني ٢٢٠/١ والشاهد فيه : قوله (حذامِ) حيث جاء بها مبنية على الكسر في الموضعين ، وهي لغة أهل الحجاز

(٢) البيت من الكامل للنابغة الجعدي في ديوانه ٢٤١ ، وله أو لعوف بن الخرع في شرح أبيات سيبويه ٢٩٢/٢ ، ونسبه الجوهري في الصحاح مادة (بدد) ٢/ ٣٨٧ لعوف .

والشاهد في قوله (بداد) حيث جاءت هذه الكلمة وصفاً مؤنثاً معدولاً عن متبددة أي : متفرقة .

....

....

وقوله : ((فهو كعناق)) أي : فيمنع الصرف ، وقوله : ((وقد يجعل كصباح)) أي : فينصرف .

هذا ووجه الشبه العدل والتعريف والتأنيث ، ووجه العدل في المشبّه به أنّ نحو ((نزال)) معدول عن مصدر مؤنث معرفة وهو النزلة كما قال المبرد [1] . لا عن ((انزل)) كما قال الجمهور ، ووجه علمية ((نزال)) المؤنث : أنه علم لصيغة ((انزل)) .

وبناء ما ذكر لشبهه بما ذكر لا ينافي ما سبق من حصر سبب البناء بشبه الحرف ؛ لأنّ الشبه بالحرف صادق بالواسطة كما هنا وبدونها .

وقيل : علة بنائه تضمنه معنى ها التأنيث ، واليه ذهب الربعي .

وقيل : توالي العلل واليه ذهب المبرد ، وقال : لأنهم إذا منعوا الصرف لسببين فليمنعوا الثلاثة .

وردّ : بأنّ ((أذربيجان)) فيه خمسة أسباب وهو معرب ، وقد يجاب : بأنهم نبهوا بإعرابه على أنّ اجتماع الأسباب مجوّز للبناء لا موجب .

بقي أنّ الشارح لم يذكر سبب بنائه على حركة ، ولا كون الحركة كسرة ؛ إذ قوله فيما سيأتي ((وبني على الحركة)) الخ خاص بـ((أمس)) بدليل ذكره في أثناء الكلام على بنائها وإعرابها إعراب ما لا ينصرف وإنْ كان ما قاله على ما فيه يمكن إجراؤه في ((فعال)) فتدبر .

---

(١) المقتضب ٣/٣٦٨ـ٣٦٩ .

وأكثر بني تميم يوافقهم في كل ما ختم براء ، فيبنيه على الكسر مطلقاً ، ويعرب غيره إعراب ما لا ينصرف .

وغير الأكثر منهم ذهب إلى الإعراب مطلقاً إعراب ما لا ينصرف ؛ للعلمية والعدل عن ((فاعلة)) عند سيبويه ، وللعلمية والتأنيث المعنوي عند المبرد ، قيل : هو الظاهر ؛ إذ لا يعدل إلى العدل إلا إذا لم يوجد سبب غيره ،

قوله [وأكثرُ بني تميم] وذلك حرصاً على الإمالة التي هي مذهبهم ؛ إذ لو أعربوا إعراب ما لا ينصرف كانت الراء مضمومة أو مفتوحة فلا تتأتى الإمالة ، كذا قالوا ، ولا يخفى ما فيه ؛ لأنّ الإمالة مذهب الجميع لا الجمهور فقط ، ثم إنّ الإمالة لا توجب بناء ما لم يوجد فيه سبب البناء فإنْ كان للبناء سببٌ عندهم فهو المقتضي له وإلا فلا يصح البناء ، فليتدبر .

قوله [قيل وهو الظاهر إذ لا يعدل ...] أي : لأنّ العدل مقدر والتأنيث محقق ، وأجيب تبعاً للمرادي وغيره : بأنّ الغالب على الأعلام أنْ تكون منقولة ، فلذا جعلها سيبويه [1] منقولة عن ((فاعلة)) المنقولة عن الصفة ، وعلى مذهب المبرد تكون مرتجلة .

وبأنّ سيبويه لمّا وجد فيها اعتبار العدل من غير نزاع إذا بنيت ، وذلك فيما ختم بالراء ليحصل سبب البناء ؛ إذ السببان وهما العلمية والتأنيث لا يوجبانه ، فقد وافق المبرد في هذه الحالة على اعتبار العدل فيما لم يختم بالراء ؛

---

(1) الكتاب ٣/ ٢٧٠ .

وقد أمكن اعتبار التأنيث فلا وجه للتكليف إلى غيره ، وقد جمع الأعشى بين اللغتين التميميتين في قوله :

ومرَّ دهرٌ على وَبارِ فهلكتْ جَهرةً وَبارُ [1]

فبنى ((وبار)) الأول على الكسر ، وأعرب الثاني .

للحمل على النظائر ، لا لتحصيل سبب منع الصرف ، وهذا محصّل ما أجاب به الجامي[2] كغيره ، وهو مبني على أنّ سبب البناء في ما ختم بالراء توالي العلل ، وفيه ما عرفت .

قوله [ومرّ دهرٌ على وبارِ ...] قال في شرح الشذور [3] : وقيل : إنّ ((وبار)) الثاني ليس باسم كـ((وبار)) الذي في حشو البيت ، بل الواو عاطفة ، وما بعدها فعل ماض وفاعل ، والجملة معطوفة على قوله ((هلكت)) ، وقال أولاً ((هلكت)) بالتأنيث على معنى القبيلة ، وثانياً ((بارو)) بالتذكير على معنى الحي ، وعلى هذا القول فيكتب ((باروا)) بالواو والإلف كما يكتب (ساروا).

قوله [وأعرب الثاني] ؛ لأنّ قوافي القصيدة مرفوعة ، فالثاني مرفوعٌ على أنه فاعل ((هلكت)) .

---

(١) البيت من مخلع البسيط للأعشى في ديوانه ٢٨١ ، وفي شرح أبيات سيبويه ٥٩٥/٢ ، وفي الهمع ١٠٠/١ ، والشاهد في : (وبار) الثانية ، قال الأعلم : (والمطرد فيما كان في آخره الراء أن يبنى على الكسر في لغة أهل الحجاز ولغة بني تميم) ، ولكن لأنّ القوافي كلها مرفوعة فاضطر الشاعر إلى الرفع ، وإلا فلا يعقل أن يتكلم البدوي باللغتين وفي بيت واحد .

(٢) شرح الكافية الجامي ٢٢١/١ ((الممنوع من الصرف)) .

(٣) شرح الشذور ١٠٦ .

أما ((أمس)) : فأهل الحجاز يبنونه على الكسر مطلقاً إذا أريد به معيّن ، ولم يضف ، ولم يعرف بـ((أل)) ، ولم يكسر ، ولم يصغر ،

قوله [مطلقاً] أي : رفعاً ونصباً وجراً بلا تنوين ، وبه ، كما في الهمع[1] .

قوله [إذا أريد به معين] عبارة الأوضح [2] : ((اليوم الذي يليه يومك)) ، وعبارة البدر ابن مالك [3] : ((اليوم الذي قبل يومك)) ، ثم قابلوا ذلك بما إذا نكر فبقي ما إذا أريد به يوم معين من الأيام الماضية ، ولا يبعد أنْ يكون حكمه حينئذٍ حكم ما إذا أريد به اليوم الذي قبل يومك ، ويكون التقييد بذلك ؛ لأنه الغالب في إرادة المعين ، وهو المناسب ؛ لقول الشرح تبعاً للشذور[4] بما ((إذا أريد به معين)) لكن فسره في شرحه بما قاله ابن مالك .

قوله [ولم يصغر] اقتضى أنّ ((أمس)) يصغر ، ولكن سيبويه وغيره نصوا كما قال أبو حيان[5] على أنه لا يصغر ، وكذا ((غداً)) استغناءً بتصغير ما هو أشد تمكناً ، وهو اليوم والليلة ، وأجيب : بأنّ المبرد [6] ذكر أنها تصغر وكذا ابن برهان في الغرة .

---

(١) الهمع ٢/ ١٣٧ ، ١٣٨ .

(٢) أوضح المسالك ٣/ ١٥٣ .

(٣) شرح ابن الناظم ـ ٤٦٨ .

(٤) قال المحشي : (وهو المناسب ؛ لـ) أي : بسبب (قول الشرح) أي : شرح الشذور (تبعاً للشذور) أي : المتن (إذا أريد به معين ، لكن فسره) ابن هشام (في شرحه) أوضح المسالك (بما قاله ابن مالك) في شرح التسهيل و نصه : (إذا قصد بأمس اليوم الذي وليه اليوم الذي أنت فيه) ، وقد نقل المحشي نص كلام الأوضح انظر شرح الشذور ١٠١ ، ١٠٧ ـ والأوضح ٣/ ١٥٣ ـ شرح التسهيل ٢/ ١٥٠

(٥) الكتاب ـ ٣/ ٤٨٠ ، وكلام أبي حيان في الهمع ٢/ ١٤٠ .

(٦) الهمع ٢/ ١٤٠ ، وفيه ابن الدهان .

وعلة بنائه عندهم تضمنّه معنى لام التعريف .

وبني على الحركة ؛ ليعلم أنّ له أصلاً في الإعراب .

قوله [وعلة بنائه تضمنه ...] ولذا لم يُبْنَ ((غد)) مع كونه معرفة ؛ لأنه لم يتضمنها ؛ لأنه ليس بواقع ، وإنما يتضمنها ما هو حاصل واقع .

وقال ابن كيسان [1] : ((بني ((أمس)) ؛ لأنه في معنى الفعل الماضي ، وأعرب ((غد)) لأنه في معنى الفعل المستقبل ، وهو معرب)) ، واستدل في الأشباه والنظائر [2] على تضمن ((أمس)) لام التعريف بأمرين :

أحدهما : أنه معرفة في المعنى ؛ لدلالته على وقت مخصوص ، وليس هو أحد المعارف ، فدل ذلك على تضمنه لام التعريف . والثاني : أنه يوصف بما فيه الألف واللام كقولهم : ((أمس الدابر)) ، ولولا أنه معرفة بتقدير اللام لما وصف بالمعرفة ؛ لأنه ليس أحد المعارف ، وهذا مما وقعت معرفته قبل نكرته .

قوله [بني على الحركة ...] قد جرى هنا على التعرّض لجواب الأسئلة الثلاث فيما بني على حركة من الأسماء صريحا .

قوله [ليعلم أنّ له أصلا في الإعراب] هذا أوقع في كلام غيره عند الكلام على أسباب البناء على الحركة ، ولم يذكره هو فيما سيأتي ، وفيه : أنّ كل اسم له أصل في الإعراب ، فلو كان من أسباب البناء على الحركة لزم بناء جميع الأسماء على الحركة ، فالأولى أنْ يعلل بأنّ له حالة إعراب ، أو بالفرار من التقاء الساكنين ، وهو المناسب لما علل به كون الحركة كسرة .

---

(١) الهمع ١٣٨/٢ .

(٢) الأشباه والنظائر ١/ ١١٠ .

وكانت كسرة ؛ لأنها الأصل في التخلص من التقاء الساكنين .

وأمّا بنو تميم فمنهم من أعربه إعراب ما لا ينصرف مطلقا ؛ للعلمية والعدل عن ((الأمس)) ، وأكثرهم يخصّ ذلك بحالة الرفع ، ويبنيه على الكسر في غيرها ، فإنْ فقد شرط من الشروط المتقدمة فلا خلاف في إعرابه وصرفه ، وإنْ استعملت المجرد المراد به معين ظرفاً

قوله [مطلقاً] أي : رفعاً ونصباً وجراً ، ونقل في الهمع[1] : أنّ منهم من أعربه منصرفاً مطلقا .

قوله [والعدل عن الأمس] الفرق بين العدل والتضمين ، أنّ العدل يجوز معه إظهار ((أل)) ، بخلاف التضمين ، فلذا أعرب المعدول وبني المتضمن ، وبه يعلم سرّ إعراب ((سحر)) وبناء ((أمس)) عند الحجازيين .

وقيل : العدل : تغيير صفة الكلمة اللفظية مع بقاء معناها ، والتضمين : استعمالها في المعنى الأصلي مزيداً عليه معنى أخر .

قوله [يخص ذلك] أي : إعرابه إعراب ما لا ينصرف بحالة الرفع ، كقوله :

إعتصــمْ بالرجـاءِ إنْ عَـنَّ يـأسُ   وتنـاسَ الـذي تضــمّنَ أمــسُ[2]

قوله [فلا خلاف في إعرابه] فيه نظر : فإنّ من العرب من يُستصحب البناء مع ((أل))

---

(١) الهمع ٢/١٢٧ .

(٢) البيت من الخفيف ، بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٥٥ ، والهمع ٢/ ١٣٩ . والشاهد في قوله (أمس) فهو معرب مرفوع لأنه فاعل ، وهذا دليل على أن بني تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف .

فمبنيٌ إجماعاً ، كذا في الأوضح .

وأشار إلى القسم الثاني بقوله : [وكأحد عشر وأخواته] من ثلاثة عشر

﴿﴾ كقوله :

وإني وقفتُ اليـومَ والأمـسِ قبلَـهُ ﴿﴾ ببابكَ حتى كادتِ الشمسُ تغربُ[1]

بكسر السين ، وهو في موضع نصب عطفاً على ((اليوم)) ،

قالوا : والوجه في تخريجه أنْ تكون ((أل)) زائدة لغير تعريف ، واستصحب معنى المعرّفة فاستديم البناء ، أو تكون هي المعرّفة وجر على إضمار الباء ، فالكسرة إعراب لا بناء .

قوله [فمبنيٌ إجماعاً] كذا في الأوضح[2] ، وقد تبع فيه ابن برهان ، واعترض بنقل الزجاج عن بعضهم أنه كـ((سحر)) ظرفاً ، ونقل الزجاجي[3] : أنّ من العرب من يبنيه وهو ظرف على الفتح ، فتلخص أنّ فيه خمس لغات ، ثلاثٌ حال غير الظرفية ولغتان حالها .

قوله [كأحد عشر وأخواته] أي : نظائره ، شبّه النظائر بالأخوات لما بينهما من التقارب والتماثل ، ثم أطلق اسم المشبّه به على المشبّه على وجه الاستعارة التصريحية .

---

(١) البيت من الطويل لنصيب بن رباح في ديوانه ٦٢ ، والهمع ٢/ ١٤٠ ، والأشباه والنظائر ١/ ٩٢ . الشاهد ذكره المحشي ، وفي قوله : (الأمس) رواية أخرى بالنصب على الإعراب ذكرها السيوطي .

(٢) أوضح المسالك ٣/١٥٦ (ما ينصرف وما لا ينصرف) .

(٣) الهمع ٢/١٣٩ .

إلى تسعة عشر بتذكير العشرة في المذكر وتأنيثها في المؤنث ، وعكس ذلك فيما دونها [في لزوم الفتح] في الأحوال الثلاثة ،

قوله [إلى تسعة عشر] بإدخال الغاية ، وهو بيانٌ لأخواته ، وفيه قصور ؛ لأنه لا يتناول ((إحدى عشرة)) ، فإنه يصير الاستثناء منقطعاً .

وشمل كلامه ((ثماني عشرة)) ، ولا ينافيه أنه يجوز في يائه كل من الفتح والإسكان ، وحذفها مع بقاء كسر النون وفتحها ؛ لأنّ الفتح هـو الأوجه .

قوله [في لزوم الفتح] متعلق بمعنى الكاف من قوله : ((كأحد عشر)) المراد لزوم الفتح لآخر كلٍ من الجزأين في الأحوال الثلاثة في الأفصح باعتبار القياس أو بشرط الإفراد .

فلا يرد : أنّ العدد المركّب إذا أضيف لمستحق المعدود نحو : ((خمسة عشرك)) و((خمسة عشر زيد)) يجوز فيه إعراب العجز مع بقاء الصدر مفتوحاً ، وإعراب الصدر مع جر العجز بالإضافة ؛

لأنّ ذلك ليس بقياس عند سيبويه خلافاً لابن مالك[١] ، والإضـافة لا تخـل بالبنـاء كما لا تخل به الألف واللام اتفاقاً في نحو : ((الأحد عشر)) ، وإنْ كانـت الإضـافة مـن خواصّ الأسماء ، والمبني قد يضاف نحو ((كم رجل عندك)) و﴿ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾[٢] .

وفرّق الأخفش والفراء بين اللام والإضافة ، بأنّ ذا اللام كثيراً ما يكـون مبنيـاً نحو : ((الآن والذي)) وأخواته ، وأمّا المضاف فلا يكون إلا معربـاً إلا ((لـدني)) وأخواتها ،

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٦٥ (بحث العدد) .

(٢) هود ـ ١ .

وكلها مبنية على الفتح صدراً وعجزاً :

أمّا الأول : فلافتقاره إلى الثاني ، وقيل : لتنزيله منزلة صدر الاسم .

ألا ترى إلى إعراب ((أي)) للزوم إضافته مع ثبوت علة البناء فيه ، وإعراب ((قبل وبعد)) وأخواتهما مع الإضافة والبناء عند القطع عنها ، وبناء ((حيث و إذا وإذ)) ، ونحو قوله :

على حينَ عاتبتُ المشيب .... [1]

فعارض .

قوله [فلافتقاره إلى الثاني] أي : فشابه الحرف ، وفيه : إنّ الشبه الافتقاري لا يوجب البناء إلا إذا كان متأصلاً لا يؤثر إلى جملة ، والافتقار إلى مفرد لا يؤثر كـ((سبحان الله)) ، ويجاب : بأنّ ذلك في الشبه الذي هو من أسباب الأصلي ، وما هنا بناء عارض بالتركيب ، وهو يكفي في سببه الشبه في مطلق الافتقار .

وعلل الجامي[2] بناءه بوقوع أخره وسطاً للكلمة الذي ليس محلاً للإعراب ، وهو معنى ما في بعض النسخ من قوله : ((فلتنزيله منزلة صدر الاسم)) .

واستشكل : بأنّ جعل هذا سبباً للبناء يعارَضُ بإعراب المركب الإضافي من الأعلام .

---

(١) جزء من صدر بيت من الطويل للنابغة في ديوانه ٤٤ ، وشرح أبيات الكتاب ٤٣٣/١ ، وبلا نسبة في الأوضح ١٩٨/٢ ، وتمامه :

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصبا   فقلتُ ألَمّا أصحُ والشيبُ وازعُ

والشاهد في قوله (حين عاتبت) فقد بنيت (حين) على الفتح لإضافة جملة (عاتبت) إليها، وقد اكتسبت (حين) البناء من الفعل ، ولكن هذا البناء عارض لا أصلي .

(٢) شرح الكافية الجامي ٢ / ١٢١ ((المركبات)) .

وأما الثاني : فلتضمّنه معنى حرف العطف أي : الـــواو ؛ لأنّ أصل ((أحد عشر)) مثلاً ((أحد وعشرة))، ثم حذفت الواو قصداً لمزج الاسمين وجعلهما اسماً واحداً ، وكان البناء على الحركة لما مرّ ، وكانت فتحة قصداً لتخفيف الثقل الحاصل بالتركيب .

فإنْ قيل : إنما أعرب هذا استصحاباً بالإعراب السابق ، قيل : فهلا أعرب جزء العددي الأول أيضاً لذلك .

فإنْ قيل : العددي صار كلمة واحدة بالمزج بخلاف الإضافي ؛ إذ لا مزج فيه .

قلنا : ممنوع ، بل هو كلمة واحدة وإنْ لم يكن فيه مزج ؛ ولذلك لا يدل شيءٌ من أجزائه على جزء معناه ، هذا وقد علمت أنّ التعليل بذلك للبناء العارض بالتركيب ، فلا يرد : أنّ الوقوع وسط الكلمة لا يصلح علة للبناء الواجب عند من حصره في شبه الحرف ، كما أسلفه الشارح تبعاً لابن مالك .

بقي هنا أمر آخر : وهو أنّ البناء إنما يكونُ في الآخر كالإعراب ، ولا يخلص الجواب بأنّ المراد أنه لم يعرب لما ذكر ، وإذا انتفى الإعراب خلفه البناء ؛ إذ لا واسطة ، أو بأنه لما دل الإعراب على وصف في المعرب وجب بآخره بخلافِ البناء ، كما لا يخفى ، ولا يبعد عندي اخذاً مما يأتي عن شرح اللباب أنْ يقال : إنه بني كالثاني لتضمنه معنى الحرف ، ويدعى تضمن المركب بتمامه لذلك .

قوله [فلتضمنه معنى الحرف] : قال في شرح اللباب : ((وفي عبارتهم إنّ الثاني متضمن للحرف تساهل ، لأنّ المركب يشتمل على معنى اسمين وحرف ، فالمتضمن للحرف هو المركب لا أحد أجزائه ، إلا أنّ الحرف لمّا قدر في الثاني قالوا إنه يتضمن الحرف)) .

قوله [لما مرّ] أي : ليعلم أنّ له أصلاً في الإعراب .

وإنما لم يمزج الاسمان في نحو : ((لا رجل وامرأة)) ؛ لأنّ ((الأحد والعشرة)) عبارة عن عدد واحد كـ((عشرة ومائة)) ، بخلاف ((لا رجل وامرأة)) ، وأمّا ((اثنا عشر واثنتا عشرة)) فلا يبنى الصدر منهما ؛ لوقوع العجز فيهما موقع النون ،

قوله [وإنما لم يُمزَج الاسمان ...] قال الرضي[1] : ((وإنما مزجوا النيّف مع هذا العقد بخلاف سائر العقود ، نحو : ((عشرين)) وإخوانه و((مائة وألف)) ؛ لقرب هذا المركب من مرتبة الآحاد التي ألفاظها مفردة)) انتهى ، وهو أنسب مما في الشرح .

قوله [موقع النون] : بدليل أنه لا يضاف كما يضاف أخواته ، فلا يقال : ((إثنا عشرك)) ؛ لأنه كـ((إثناك)) قال البدر ابن مالك[2] :

((فإنْ قيل : كيف صح وقوع العجز من هذا موقع النون ، فأعرب صدره ، وما صح وقوع العجز من نحو ((خمسة عشر)) موقع التنوين من ((خمسة)) فأعرب صدره .

قلت : صح ذلك في ((اثنى عشر)) ؛ لأنّ ثبوت ((عشر)) بعد الألف منه متأخر عن ثبوت النون في ((اثنان)) ؛ لما علمت أنّ التركيب متأخر عن الإفراد ، والمتأخر لا يمتنع أنْ يقال : وقع موقع المتقدم ، ولم يصح في نحو : ((خمسة عشر)) ؛ لأنّ ثبوت ((عشر)) بعد التاء منه ليس متأخراً عن ثبوت التنوين في ((خمسة)) ، بل متقدماً عليه ؛ لأنّ تركيب المزج من الأوضاع المتقدمة على الإعراب المقارن للتنوين ، والمتقدم لا يمكن أنْ يقال : وقع موقع المتأخر)) انتهى .

---

(١) شرح الكافية ٢/٨٧ (المركبات) .

(٢) شرح ابن الناظم على الألفية ـ ٥٢٢ (العدد) .

....

....

ﻫﻫ ولغموض هذا الكلام ، أشكل على بعضهم فلم يهتد بضيائه للمرام ، وإيضاحه أنّ الأوضاع ثلاثة :

أوضاع المفردات : وهي الأوضاع الأول . وأوضاع المركب المزجي : وهي أوضاع ثوانٍ عن أوضاع المفردات ؛ لأنّ تركيب المزج حقيقته : أنْ تعمد إلى مفردين ، فتمزج منهما واحدا .

وأوضاع المركبات الإسنادية : وهي متأخرة عنهما ؛ ضرورةَ أنَّ مركّب الإسناد أنْ تعمد إلى المفردات والممزوجات فتؤلف منها كلاما .

إذا عرفت هذا فاعلم أنّ التنوين إنما يقع بعد الإعراب ، والإعراب إنما يقع بعد التركيب الإسنادي ، فالتنوين إنما يقع في المرتبة الثالثة ولا كذلك النون ، فإنها تقارن الوضع الإفرادي .

وإذا علمت هذين الأمرين فاعلم أنّ العقل شاهد بصحة دعوى وقوع المتأخر موقع المتقدم ، واستحالة العكس .

وإذا عرفت هذه الأمور الثلاثة استحال عندك دعوى وقوع العقد موقع التنوين ؛ لأنّ التنوين إنما يوجد في المرتبة الثالثة ، والتركيب يوجد في المرتبة الثانية ، ولم يمتنع عندك دعوى وقوع العقد موقع النون ؛ لأنّ النون موجودة في المرتبة الأولى . والعقد موجود في المرتبة الثانية .

وهذا حيث ثبت أنّ التركيب العددي من المزجي عندهم ، وإنْ أشكل عليه ضابط المزجي بأنه :

فكما أنّ الإعراب ثابت مع النون أثبت مع الواقع موقعها ، وترك المصنف استثناءه إحالةً على ما سيأتي من أنه يعرب إعراب المثنى ، وبني العجز فيهما ؛ لتضمنه معنى حرف العطف وهو الواو ،

كلُّ كلمتين نُزِّلتْ ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها ، بجامع أنّ الأول ملازم للفتح والإعراب على الثاني ، إلا أنْ يقال : إنه تعريف للمزجي المعرب .

فينبغي أنْ يكون الجزء الثاني من ((اثني عشر واثنتي عشرة)) لا محلَّ له من الإعراب ؛ لأنّ حق إعراب المزجي أنْ يكون في آخره ؛ لأنه صار كلمة واحدة ، وقد تعذر هنا للبناء ، وإعراب الأول لما تقدم ، فلا يكون للثاني محل من الإعراب . ويؤيده أنه قائم مقام النون التي لا محل لها من الإعراب .

ويحتمل أنْ يقال : محله الرفع الذي كان له قبل التركيب ، لكن قضية كلام ابن هشام أنه في محل جرّ بالإضافة ، كما تعرفه قريبا .

قوله [وبني العجز فيهما لتضمنه حرف العطف] قال المصنف في الحواشي :

((قلت لطالب علمٍ : لِمَ بني ((عشر)) في ((اثني عشر)) ؟ فقال : لوقوعه موقع النون في ((اثنان)) ، فقلت له : يلزمك أنْ تبني الصـــــلاة في ﴿ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ ﴾ [1] ، فقال آخر : لتضمنه معنى الواو ، فقلت : إنما يتضمن معنى الواو إذا لم يكن لها ارتباط إلا من جهة العطف ، كما في حالة التركيب ، وأما إذا كانت مضافاً إليها ، فهي كـ((زيد)) في ((غلام زيد)) فكما لا يصح أنْ يقال أصله ((غلام وزيد)) لا يصح في ((اثنا عشر)) فسكتا .

---

(١) الحج ـ ٣٥ .

وأشار إلى الثالث بقوله : [وكـ((قبل وبعد)) وأخواتهما] كالجهات الست .

﴿ ولك أنْ تقول : الإضافة ضربان : إضافة تحقيقية : وهي التي يلزم فيها ما ذكرت ، وإضافة تشبيهية ولا يلزم فيها ذلك ، نحو : ((معدي كرب)) على لغة من يضف ، وكذلك هذا ، فلا يمتنع أنْ يقال : ببقاء معنى الواو حالة الإضافة .

وعلى هذا فقد يحاجى بهذا الموضع ويقال لنا : إضافة على معنى الواو .

فإنْ قيل : لم خصوا هذا دون بقية أخواته بالإضافة .

فالجواب أنهم لمّا عزموا على إعراب الصدر إما تنبيهاً على الأصل أو كراهة بناء المثنى أو غير ذلك عدلوا عن تركيب المزج لئلا يكون إعرابه مع بقاء التركيب المقتضي للبناء كالترجيح من غير مرجح)) انتهى .

وقد يقال : ما قاله الطالب الأول قضية كلام البدر ابن مالك المتقدم .

قوله [كالجهات الست] أي : كأسمائها ، و((الست)) : نعت للجهات ، وأما أسماؤها فأكثر من ست ، والمراد بعضها ، وإلا فـ((ذات اليمين وذات الشمال)) معربان .

وسميت الجهات الست باعتبار الكائن في المكان ، فإنّ له ست جهات .

قال الرضي[1] : ((واعلم أنّ المسموع من الظروف المقطوعة عن الإضافة : ((قبل و بعد و تحت وفوق وأمام وقدام ووراء وخلف ودون وأول ومن عل)) ولا يقاس عليها ما هو بمعناها نحو : ((يمين وشمال وآخر)) وغير ذلك)) انتهى .

فما شمله أسماء الجهات من ((يمين وشمال)) وغيرهما غير مسموع ، لكن ظاهر الأوضح[2] يقتضي السماع فيها ، لأنه ذكر ((يمين وشمال)) ﴾

---

(١) شرح الكافية ٢/١٠١ ((الظروف))

(٢) الأوضح ٢/ ٥٢ ، ٢/ ٢١٦ .

و((حسب

وأجرى التفصيل فيها ، ولم يتعرض لسماع وعدمه في المقام ، وبظاهر كلامه عارض الشهاب القاسمي في حواشي الجامي كلامه تبعاً للرضي .

قوله [وحسب] أي : بسكون السين ، وأما بفتحها نحو : ((هذا بحسب هذا)) أي : قدره وعدده ، فليست مرادة هنا ، وللساكنة السين استعمالان :

أحدهما : أنْ تكون بمعنى ((كافٍ)) فتستعمل استعمال الصفات ، فتكون نعتاً للنكرة ، وحالاً من المعرفة ؛ لأنها لا تتعرف بالإضافة حملاً على ما هي بمعناه ، واستعمال الأسماء ، فتتأثر بالعوامل المعنوية واللفظية ، وبذلك يُرَدّ على من زعم أنها من أسماء الأفعال

الثاني : أنْ تكون بمعنى ((لا غير)) في المعنى فتستعمل مفردة مبنية على الضم ، نحو : ((رأيتُ رجلاً حسب)) ، كأنك قلت : حسبي أو حسبك ، فأضمرت ذلك ولم تنوّن ، واقتضى كلام الألفية [1] أنها تعرب نصباً إذا نُكّرت كـ((قبل)) ، وكذا كلام الشارح خصوصاً ، وسيقول : ((ومثلهما في جميع ما قدمناه أسماء الجهات وما عطف عليها)) ، قال أبو حيان : ولا وجه لنصبها لأنها غير ظرف إلا أنْ يقال : نقل بعضهم نصبها حالاً إذا كانت نكرة ، هذا ملخص ما في الأوضح[2] .

---

(١) قال ابن مالك في الألفية بحث الإضافة :

((قبلُ)) كـ((غيرُ ، بعدُ ، حسْبُ ، أولُ ... و دونُ)) والجهاتُ أيضاً و ((علُ))

و أعربوا نصباً إذا ما نُكِرا ... ((قبلاً)) و ما من بعدهِ قد ذُكِرا

والبيت الثاني فيه تصريح منه بإعراب ((قبل وبعد وحسب وأول ودون والجهات وعل)) نصباً في حال تنكيرها

(٢) الأوضح ٢١٧/٢ .

وأول ، ودون)) في [لزوم الضم] لا مطلقاً بل بشرط

قوله [وأول] الصحيح أنّ أصله ((أوأل)) بوزن ((أفعل)) ، قلبت الهمزة الثانية واواً ، ثم أدغمت بدليل جمعه ((أوائل)) ، وأنه لا يستلزم ((ثانياً)) وإنّ معناه ابتداء الشيء ، بخلاف ((الأخير)) فيقتضي ((أولاً)) ، وله استعمالان :

أحدهما : أنْ يكون صفة ، أي : أفعل تفضيل بمعنى الأسبق ، فيعطى حكم أفعل التفضيل من منع الصرف ، وعدم تأنيثه بالتاء ، ودخول ((من)) عليه .

والثاني : أنْ يكون اسماً : فيكون مصروفاً نحو : ((لقيته عاماً أولاً)) ، قال أبو حيان : وفي محفوظي أنّ هذا يؤنث بالتاء ، والثاني هو المراد هنا ؛ لأنه يستعمل استعمال الظروف ، كقولك : ((جئتك أول النهار)) فيعطى حكم ((قبل)) من الأحوال الأربعة ، فليراجع الأوضح وشرحه .

قوله [ودون] هو في الأصل ظرف مكان ، اسم لأدنى مكان باعتبار مكان المضاف إليه ، كقولك : ((جلست دون زيد)) ، ثم استعمل في الرتب المتفاوتة كـ((زيد دون عمرو)) ثم في مطلق التجاوز عن حكم إلى آخر نحو : ((فعلت بزيد الأكرم دون الإهانة)) ، أو عن محكوم عليه إلى آخر ، نحو : ((أكرمت زيداً دون عمرو)) .

وقال الرضي [1] : ((و((دون)) بمعنى : ((قدام)) نادرة التصرف ، ويدخلها معنيان آخران : هي في أحدهما منصرفة وذلك معنى أسفل نحو : ((أنت دون زيد)) إذ كان لـ((زيد)) مرتبة عالية وللمخاطب مرتبة تحتها ، فتصل إلى المخاطب قبل الوصول إلى ((زيد)) ، ويتصرف فيها بهذا المعنى نحو : ((هذا شيء دون)) أي : خسيس .

ومعناها الآخر ((غير)) ولا تتصرف بهذا المعنى ، وذلك نحو قوله تعالى

---

(1) شرح الكافية ١/١٨٩ ـ ١٩٠

[إذا حذف] لفظ [المضاف إليه ونوي معناه] دون لفظه ، نحو : ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ [1] بالضم في قراءة السبع ، أي : من قبل الغلب ومن بعده ، فحذف لفظ المضاف إليه ونوى معناه فبنيا لذلك ، بخلاف ما إذا صُرِّحَ بالمضاف إليه كـ ((جئتك قبل زيد وبعده)) أو حُذِفَ ونُوي ثبوت لفظه كقوله :

ومن قبلِ نادى كلُّ مولىً قرابةً

﴿ أَأَتَّخِذُ مِنْ دُونِهِ آلِهَةً ﴾ [2]، كأن المعنى أ إذا وصلت إلى الآلهة أكتفي بهم ، ولا أطلب الله الذي هو خلفهم ووراءهم ، فهم كأنهم قدامه في المكان تعالى الله عنه)).

قوله [حذف المضاف إليه] أي : تُرِك مِنَ اللفظ

قوله [فبنيا لذلك] أي : عنده ، فاللام للتوقيت لا للعلة .

قوله [ومن قبل ...] ، تمامه :

فما عَطَفَتْ مَولىً عليهِ العَواطِفُ [3]

ومحلّ الشاهد معلوم والمراد بـ((المولى)) هنا ابن العم ، و((مولى))

---

(١) الروم ـ ٤ .

(٢) يس ـ ٢٣ .

(٣) البيت من الطويل بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٢١١ ، و الهمع ٢/١٤٣ ، وشرح القطر ٢٠ . وفي مخطوطة شرح الفاكهي البيت تام ، وفي مخطوطة الحاشية المحشي أكمل البيت ، مما يعني أنه في نسخته من الشرح ذكر صدر البيت فقط كما هو في المطبوعة فلاحظ . والشاهد قوله (من قبلِ) فإن الرواية بجر (قبل) بلا تنوين ، وقد جر لإعرابه ، و لم ينوّن لنية ثبوت المضاف إليه .

أو حذف ولم ينو شيء أصلاً كقوله :

فسَاغ ليَ الشَّرابُ وكُنتُ قبلاً   أكادُ أغُصُّ بالماءِ الفُراتِ

الثاني من الضمير في ((عليه)) قُدِّم للضرورة ، والمعنى : نادى كل ابن عم قرابته ليعينوه فيما هو فيه من حزن أو نازلة فما رحمه أحد منهم ولا أجابه لدعائه .

قوله [فساغ لي الشراب [1]] قاله عبد الله بن يعرب ، وكان له ثأر فأدركه ، والشاهد ظاهر . قال الدماميني : ((معنى ((كنتُ قبلاً)) : كنت متقدماً ، ومعنى :

فما شَربوا بَعْداً [2]

: شربوا متأخراً ، ولا ينوي تقدم ولا تأخر على شيء معين ، وإنما المراد في هذه الحالة مطلق التقدم والتأخر من حيث هو ، وأما في حال الإضافة فالنية بهما التقدم والتأخر على شيء بعينه)) انتهى .

((وأغصّ)) من ((غصص)) من باب ((علم يعلم)) ، و((الفرات)) العذب السائغ ، ويروى ((بالماء الحميم)) أي : البارد ، من الأضداد ، والفرات أنسب ؛ لأنّ الحميم يطلق على الحار وليس مرادا .

---

(١) البيت من الوافر ليزيد بن الصعق في الخزانة ١/ ٤٢٦ ، ٤٢٩ ، وقيل : انه لعبد الله بن يعرب وقيل لأمري القيس وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٤١٣ والهمع ٢/١٤٣ . والشاهد فيه قوله : ((قبلاً)) حيث قطعه عن الإضافة ، ولم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه ولذلك أعرب منونا .

(٢) جزء بيت من الطويل بلا نسبة في الأوضح ٢/ ٢١٥ والشذور ١١٣ والهمع٢/ ١٤١ ، وتمامه :

ونحنُ قتلنا الأُسْدَ أُسْدَ خفيةٍ   فما شربوا بَعداً على لذةٍ خمرا

والشاهد فيه نصب ((بعداً)) على الظرفية لانقطاعها عن الإضافة لفظا وتقديرا .

فإنهما في هذه الأحوال الثلاثة يعربان ـ كما يفهم ذلك من كلامه ـ نصباً على الظرفية ، أو خفضاً بـ((من)) ، لكن بترك التنوين في الحالة الثانية ؛ مراعاةً للإضافة فيه ،

☜ قال الشاطبي عند قول ابن مالك: وأعربوا نصباً إذا ما نكرا * قبلاً الخ : ((تخصيص النصب في هذه الأشياء إذا قصد تنكيرها دون الجر والرفع ظاهر التحكم)) انتهى . والشارح لم يخصص بالنصب بل ذكر الجر ، نعم لم يذكر الرفع .

قوله [أو خفضاً بـ((من))] اختصت ((من)) بذلك لكونها أمُّ الباب ولكل باب أمٌّ تختص بخاصة دون أخواتها . قال الرضي[1] :

((... و((من)) الداخلة على الظروف غير المتصرفة أكثرها بمعنى ((في)) نحو : ((جئتك من قبلك ومن بعدك)) ﴿ وَمِنۢ بَيۡنِنَا وَبَيۡنِكَ حِجَابٞ ﴾[2] ، وأما ((جئتك من عندك)) و﴿ هَبۡ لِي مِن لَّدُنكَ ﴾[3] فلابتداء الغاية)) .

وقال ابن مالك[4]: إنْ ((من)) الداخلة على ((قبل وبعد)) وأخواتهما زائدة ، وانظر ذلك مع أنّ مذهبه أنّ ((من)) لا تزاد في الإيجاب .

---

(١) شرح الكافية ١/ ١٨٧ (المفعول فيه) .

(٢) فصلت ـ ٥ .

(٣) آل عمران ـ ٣٨ .

(٤) ابن مالك يرى أن (من) الداخلة على (قبل وبعد) زائدة ، ولكن قول المحشي ((إن مذهبه أن (من) لا تزاد في الإيجاب)) ليس بمرضي ، فقد قال في شرح التسهيل ٣/٨ ما نصه : ((وأجاز أبو الحسن الأخفش وقوعها ـ يعني : من الزائدة ـ في الإيجاب وجرها المعرفة ، وبوقوعه أقول لثبوت السماع بذلك نظما ونثرا)) ، نعم ظاهر عبارة الألفية يحتمل ما ذكره المحشي ، فتنبه .

وبوجوبه في الثالثة ؛ لزوال ما يعارضه في اللفظ والتقدير

قوله [لزوال ما يعارضه في اللفظ والتقدير] إذ هما في هذه الحالة نكرتان والتنوين فيهما للتمكين قال ابن مالك في شرح الكافية[1]:

و((ذهب بعض العلماء إلى أنّ ((قبلاً)) في قوله : ((وكنتُ قبلاً)) معرفةٌ بنية الإضافة ، إلا أنه أعرب ؛ لأنه جعل ما لحقه من التنوين عوضاً من اللفظ بالمضاف إليه فعومل ((قبل)) مع التنوين : لكونه عوضاً من اللفظ بالمضاف إليه بما يعامل مع المضاف إليه ، كما فعل بـ((كل)) حين قطع عن الإضافة لحقه التنوين عوضاً ، وهذا القول عندي حسن)) انتهى .

واختار الرضي[2] ما ذهب إليه ذلك البعض ، وعليه لا فرق في المعنى بين ما أعرب من هذه الظروف المقطوعة وما بني منها ، بخلافه على القول الأول ، فإنه إذا أعرب كان المضاف إليه في حكم الثابت ، وإذا بني كان المضاف إليه في حكم الساقط نسيا .

وقيل : الفرق بين معربها ومبنيها وإنْ كان المضاف إليه في الحالين محذوفاً : أنها مبنية متضمنة لمعنى المضاف إليه المتضمن لمعنى الحرف تضمّن ((أين)) لحرف الاستفهام ، وإذا أعربت كان المضاف إليه محذوفاً في نفسه)) لا أنّ شيئاً يتضمنه ، فهي كالظروف في قولك : ((خرجت يوم الجمعة)) في أنّ الحرف محذوف في نفسه لا متضمّن له .

وقال بعضهم : إنما أعربت ؛ لعدم تضمن معنى الإضافة لأنّ معنى : ((وكنت قبلاً)) أي : قديماً ، و((أبدأ به أولا)) أي : متقدماً ، ومعنى ((من قبل ومن بعد)) متقدماً ومتأخراً ؛ لأنّ ((من)) زائدة ، وكلام الشارح يوافقه .

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣٣/١؛ ((الإضافة)) .

(٢) شرح الكافية ـ الرضي ١٠٢/٢ ((الظروف))

إذ هما في هذه الحالة نكرتان كسائر النكرات ، والتنوين فيهما للتمكين ، وإنما أعربا في الأحوال الثلاثة ؛ لأنه لم يكمل فيهما شبه الحرف فبقيا على مقتضى الأصل وهو الإعراب ، وبنيا عند وجود الشرط المذكور ؛ لمشابهتهما الحرف من حيث تضمنهما معنى الإضافة ، الذي هو معنى الحرف مع ما فيهما من شبه الحرف ،

قوله [إذ هما في هذه الحالة نكرتان] أي : دائماً ، بخلافه في غيرها ، فتارة يكونان معرفتين وتارة نكرتين .

فاندفع ما قيل : إنّ كلامه يفهم أنهما في باقي الأحوال معرفتان . وفيه نظر ؛ لأنّ المضاف إليه الملفوظ أو المقدر قد يكون نكرة كما قد يكون معرفة .

ويؤيد ذلك بل يعينه قول الحوفي : ((إنما بنيا على الضم ، إذا كان المضاف إليه معرفة إما إذا كان نكرة فإنهما معربان ، سواء نويت معناه أولا)) انتهى .

وفي الارتشاف [1] : ((وإذا قطعا عن الإضافة لفظاً ونوي ما أضيفا إليه وكان معرفة بنيا على الضم)) ، وقد يتوقف في تعريفهما بالإضافة إلى معرفة ؛ لأنهما متوغلان في الإبهام كما صرح به الشارح .

قوله [لأنه لم يكمل فيهما شبه الحرف ...] إنما اعتبر في بنائها الشبه الكامل مع أنّ تضمن الاسم معنى الحرف كاف في البناء لعراقتهما بدليل إعرابهما في أكثر الأحوال .

قوله [مع ما فيهما ...] احتاج لذلك ؛ لما في الأول من الخفاء ، على ما يعرف عند استحضار ضابط الشبه المعنوي .

---

(١) الارتشاف ٢ / ٥١٤

بالجمود والافتقار والتوغل في الإبهام .

ثم إنّ ذكره الشبه الجمودي هنا لا يناسب حصر شبه الحرف في الأنواع الثلاثة المتقدمة ، وذكر التوغل لا يناسب حصر البناء في شبه الحرف .

ويجاب عن ذلك كله : بأنّ الكلام هنا في بيان سبب البناء العارض بحذف المضاف إليه ونية معناه ، وما تقدم في بيان سبب البناء الأصلي ، وهو المحصور في شبه الحرف ، وتلك الضوابط له . كما حقق في شروح الألفية عند قولها : ((لشبهٍ من الحروف)) الخ ، وأشرنا إليه فيما مرّ قريباً .

قوله [والافتقار] يوافق قول الرضي[1] :

((وإنما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف إليه لمشابهتها الحرف ؛ لاحتياجها إلى معنى ذلك المحذوف ، قال : فإنْ قلت : فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف إليه ، فهلا بنيت معه ، كالأسماء الموصولة ، مع وجود ما تحتاج إليه من صلتها ، قلت : لأنّ ظهور الإضافة فيها يُرجح جانب إسميتها ؛ لاختصاصها بالأسماء)) انتهى .

وفيه : أنّ الإضافة لم تظهر إذا حذف المضاف ونوي المضاف ونوي لفظه، ولم تبن الظروف حينئذ مع أنّ الاحتياج بذلك المعنى ثابت كما لا يخفى ، إلا أنْ يقال : إذا نوي لفظ المضاف إليه فالإضافة ظاهرة بالقوة .

ثم قال : أما ((حيث وإذا وإذ)) فإنها وإنْ كانت مضافة إلى الجمل الموجودة بعدها إلا أنّ إضافتها ليست بظاهرة ؛ إذ الإضافة في الحقيقة إلى مصادر تلك الجمل فكأن المضاف محذوف ، ولما أبدل في ((بعض وكل)) التنوين

---

(١) شرح الكافية ١٠١/٢ (الظروف) .

وقيل : لشبههما بحرف الجواب في الاستغناء بهما عن لفظ ما بعدهما .

وبنيا على الحركة ؛ لما مرّ ، وكانت ضمّة جبراً بأقوى الحركات لما لحقهما من الوهن ، بحذف المضاف إليه ، مع أنّ معناه مقصود ، وليكمل لهما جميع الحركات ؛ لأنهما في حل الإعراب : إما مجروران بـ((من)) ، أو منصوبان ، أو لتخالف حركة بنائهما حركة إعرابهما .

ومثلهما في جميع ما قدمناه أسماء الجهات ، وما عطف عليها مما مرّ .

وتسمى هذه الظروف غايات ؛ لصيرورتها بعد الحذف غاية في النطق بعد أنْ كانت وسطا .

⇐ من المضاف إليه لم يبنيا ؛ إذ المضاف إليه كأنه ثابت بثبوت بدله ، وإنما اختاروا البناء في هذه الظروف دون التعويض ؛ لأنها ظروف قليلة التصرف أو عادمته ، وعدم التصرف يناسب البناء ؛ إذ معناه عدم التصرف الإعرابي .

قوله [لما مرّ] أي : ليعلم أنّ لهما أصلاً في الإعراب ، ومرّ ما فيه .

قوله [إما مجروران أو منصوبان] أي : في الأغلب .

قوله [لصيرورتها ...] أي : الأصل فيها أنْ تكون مضافة ؛ لتضمنها المعنى النسبي ، وغاية الكلمة المضافة آخر المضاف إليه ؛ لأنه من تتمته إذ هو المنسوب إليه ، وبه تعريفه ، فإذا حذف وتضمنه لفظ المضاف صار آخر المضاف غاية ، ولم يسم ((كل وبعض)) غايتين ؛ لحصول العوض عن المضاف إليه .

تنبيه : ألحق بهذه الظروف في البناء والإعراب لفظة ((غير))

قوله [والإعراب] أي : مطلقه ؛ لأنّ خصوص النصب على الظرفية والجر بـ((من)) لا يجري في ((غير)) . واعلم أنّ ((غيراً)) اسمٌ دال على مخالفة حقيقة ما قبله لحقيقة ما بعده : إمّا بالذات نحو : ((مررتُ برجلٍ غيرك)) ، أو بالصفات كقولك لشخص : ((دخلتَ بوجه غيرَ الذي خرجتَ به)) . وليس المراد بالحقيقة هنا الماهية ، وإلا لانتقض بنحو : ((زيد غير عمرو)) فإنّ ماهيتهما واحدة .

ثم إنّ الشارح لم يمثل لحالة الإعراب ، فتقول إذا ذكرت المضاف إليه ((قبضتُ عشرة ليس غيرها)) برفع ((غير)) على حذف الخبر ، وبنصبها على إضمار الاسم ، وإذا حذفته ونويت ثبوته : ((ليس غيرَ)) بالفتح ، كما في المغني[1] .

والظاهر أنه يجوز في هذه الحالة الرفع أيضاً على حذف الخبر .

قال البدر الدماميني : ((ويجوز أنْ تكون ((غير)) حيث فتحت أضيفت أو قطعت لفظاً هي الاسم ، والفتحة بناء ؛ لما ذكره بعدُ من جواز بناء ((غير)) إنْ أضيفت لمبني ، أي حيث قال [2] : ((ويجوز بناؤها على الفتح إذا أضيفت لمبني كقوله :

لم يمنعِ الشّربَ منها غيرَ أنْ نَطَقَتْ ... حَمَامةٌ في غُصونٍ ذاتِ أوْقـالِ [3]))

قال الدماميني : ((وكان بعض الناس يسأل فقال : كيف يقال أنّ

---

(١) المغني ١/ ١٥٧ (غير) ، وكلام الدماميني الأول في شرح المغني ٢/ ٧١ وكلامه الثاني ٢/ ٧٦ .

(٢) حيث قال : يعني ابن هشام ولا يزال النقل من الدماميني ، وكلام ابن هشام في المغني ١/ ١٥٩ .

(٣) البيت من البسيط لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه ٨٥ ، ولرجل من كنانة في شرح أبيات سيبويه ١/ ٤٣٦ ، وبلا نسـبة في الهمع ٢/ ١٧٣ . والشاهد في قوله : ((غير أنْ)) : بنيت (غير) على الفتح لإضافتها إلى غير متمكن (أن) . واعلم أن أسماء الزمان المبهمة إذا أضيفت إلى مبني مفرد بنيت ، وألحقَ العلماء بأسماء الزمان كل اسم ناقص الدلالة كـ غير و مثل .

....

....

((غيراً)) في البيت أضيفت إلى مبني ، مع أنّ هذا المضاف إليه في تقديره معرب وهو النطق ، فلم تضف في الحقيقة إلا لمعرب ، فقلت : المعرب إنما هو الاسم الذي يؤول به ، وأما الحرف المصدري وصلته فمبني ، ألا تراهم يقولون : المجموع في موضع كذا)) انتهى .

والذي أوقع هذا البعض ظنه أنّ المضاف إليه المبني جملة : ((إنْ نطقت)) ؛ لأنّ عبارة المغني [1] تحتمله ، والذي ذكره الرضي أنه حيث قل [2] : ((وأما إذا أضيفت إلى ((أنْ)) فلا خلاف في جواز بنائها)) وأنشد البيت ، وجعل ((أنْ)) هي المضاف إليه على التوسع ، باعتبار أنها صدر الجملة والجزء الملاقي للمضاف أولاً، فلا ينافي أنّ الحرف لا يكون مضافاً إليه .

وبهذا تعرف ما في قول المحشي : ((ومحلّ إعرابها)) إذ ذكر المضاف إليه إذا لم يكن صدر ما تضاف إليه ((أنْ)) ، وإلا فيجوز فيها الإعراب والبناء كما ذكر الرضي ومثله في المغني ، ومن البناء قول الشاعر :

لم يمنعِ الشربَ منها غير أن نطقتْ   حمامــةٌ في غصــونٍ ذات أوْقــالِ

ففتح ((غير)) مع كونها فاعلاً لـ((يمنع)) .

ولكن ذهب ابن مالك [3] إلى أنه لا يبنى مضاف إلى مبني بسبب

---

(١) العبارة التي نقلها المحشي في المغني ١/١٥٩ ((ويجوز بناؤها على الفتح إذا أضيفت لمبني)) .

(٢) شرح الكافية ١/ ٢٤٦ .

(٣) شرح التسهيل ٣/١٢٨ ، (الإضافة) .

الواقعة بعد ((لا)) أو ((ليس)) ، كما في قولهم : ((قبضتُ عشرة ليس غيرُ)) ـ بالضم ـ أي : ليس المقبوض غيرها ، فأضمر اسم ((ليس)) فيها

⟸ إضافته اليه أصلاً لا ظرف ولا غيره ؛ لأنّ الإضافة من خصائص الأسماء التي تكف سبب البناء وتقلبه في غير ما موضع ، فكيف تكون داعية إليه وأول ما استدلوا به)) انتهى فتأمله .

وانظر ما نقله عن ابن مالك مع ما نقله عنه في المغني في الباب الرابع [1]، وتقول : إذا حذفت المضاف إليه ولم تنو شيئاً ((ليس غيراً)) بالفتح والتنوين ، و((ليس غيرٌ)) بالضم والتنوين ، فالحركة إعرابية ؛ لأنّ التنوين : إما للتمكين ولا يلحق إلا المعربات ، أو للعوض وكان المضاف إليه مذكورا .

قوله [فأضمر اسم ليس ...] يحتمل أنّ ((غير)) اسم ((ليس)) ، وخبرها محذوف ، والتقدير : ((ليس غيرُها مقبوضاً)) ، ولذا قال في الأوضح [2] : ((فهي اسمٌ أو خبر في المعنى و ((ليس غير)) بالضم من غير تنوين .

فقال المبرد والمتأخرون [3] : إنها ضمة بناء لا إعراب وإنّ ((غيراً)) شبهت بالغايات كـ((قبل وبعد)) فعلى هذا يحتمل أنْ تكون اسماً وأنْ تكون خبراً .

وقال الأخفش [4] : ضمة إعراب لا بناء ؛ لأنه ليس باسم زمان ⟸

---

(١) المغني ٥١٦/٢ ، ٥١٧ ، الباب الرابع (الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة) .

(٢) أوضح المسالك ٢١١/٢ (الإضافة) .

(٣) أوضح المسالك ٢١١/٢ (الإضافة) .

(٤) نقله في أوضح المسالك ٢١١/٢ (الإضافة) .

وحذف ما أضيف إليه ((غير)) ونوي معناه ، فبنيت على الضم ؛ لمشاركتها لها في الإبهام .

وتقييد المصنف في الأوضح[1] ((غير)) بالواقعة بعد ((ليس)) يقتضي أنّ الواقعة بعد ((لا)) لا يثبت لها هذا الحكم كما صرح به في شرح الشذور[2] وقال في المغني[3] : ((وقولهم : ((لا غير)) لحن .

⊂⊃ كـ((قبل وبعد)) ولا مكان كـ((فوق وتحت)) ، وإنما هو بمنزلة ((كل وبعض)) وعلى هذا فهو الاسم وحذف الخبر .

وقال ابن خروف [4] يحتمل الوجهين [ويقول : ((ليس غيراً)) بالفتح والتنوين ، و((ليس غيرٌ)) بالضم والتنوين ، والحركة إعرابية ؛ لأنّ التنوين : إما للتمكين ولا يلحق إلا المعربات ، أو للعوض وكأنّ المضاف إليه مذكور))] [5]

قوله [لمشاركتها لها في الإبهام] علة للإلحاق ، ولإبهام ((غير)) لا تتعرف بالإضافة : إمّا مطلقاً أو إذا لم تقع بين ضدين ، وهي أشد إبهاماً من ((مثل)) ؛ لأنها لا تثنى ولا تجمع ، وقولهم : ((غيران وأغيار)) ليس بعربي كما في المغني[6] ولذا لم يبن ((مثل)) على الضم .

---

(١) أوضح المسالك ٢ / ٢١١ ، (الإضافة) .

(٢) شرح الشذور ١١٥ ، (المبني على الضم) .

(٣) المغني ١ /١٥٧

(٤) نقله في أوضح المسالك ٢/٢١١ (الإضافة) .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من ب وأثبتناه من المطبوعة ، وقد تكرر عينه سابقاً نقلا عن المغني .

(٦) المغني ٢/٥١٧ .

والظاهر أنه لا فرق بين المنفية بـ((ليس)) أو بـ((لا)) ؛ إذ الحكم ثابت لها على كلا الأمرين ، كما نص عليه الزمخشري في المفصل[1] وابن الحاجب في الكافية[2] ، وتابعه على ذلك شارحوا كلامه ، ومنهم المحققون .

وقد سمع وقوع ((غير)) بعد ((لا)) ، أنشد ابن مالك في باب القسم في شرح التسهيل[3]

قوله [أو بـ((لا))] أي : التبرئة كما دلّ عليه قول الرضي [4] : لا يحذف منها المضاف إليه إلا مع ((لا)) التبرئة و((ليس)) لكثرة استعمالها بعدهما .

قوله [وابن الحاجب في الكافية] أي : على ما في بعض النسخ .

قوله [وقد سمع وقوع غير بعد ((لا))] منه يستفاد أنّ محل الخلاف هذا المركب لا خصوص الضم ، حتى أنه إذا قيل : ((لا غيرا)) مثلا لم يكن لحنا باتفاق ، والقول ـ بأنّ المراد سمع وقوع ((غير)) بعد ((لا)) مضمومة ـ خلاف الظاهر ؛ لأنه إنما يحتاج إليه إذا ثبت أنّ الممنوع خصوص الضم .

قوله [أنشد ابن مالك...] والظاهر أنه لا يَستشهدُ إلا بما يصح الاستشهاد به .

---

(١) صرح الزمخشري وتبعه ابن يعيش بأنه لا فرق بين (ليس غير) و (لا غير) في حذف المضاف ، وبناء (غير) على الضم . انظر شرح المفصل ـ لابن يعيش المجلد ٢ ـ جـ ٤ / ٢٥١ (الظروف والغايات) .

(٢) صرح ابن الحاجب وتبعه نجم الأئمة الرضي بأنه لا فرق بين (ليس غير) و (لا غير) في حذف المضاف وبناء (غير) على الضم . انظر شرح الكافية ٢ /١٠١ (بحث الظروف) .

(٣) شرح التسهيل ٣ / ٧٥ .

(٤) شرح الكافية ٢/ ١٠٣

قوله :

جَوَابَـاً بــهِ تَنْجُــو اعْتَمِـدْ فَوَرَبِّنـا   لَعَنْ عَمَلٍ أسْلَفْتَ لا غيرُ تُسـألُ[1]

فيعمل به من غير توقف ، فما وقع في المغني وشرح الشذور لا يغتر به .

وأشار إلى الرابع بقوله : [وكـ((من وكم)) في لزوم السكون] في الأحوال الثلاثة .

ولا فرق في ((من)) بين أنْ تكون استفهامية ، أو شرطية ، أو موصولة أو نكرة موصوفة .

ولا في ((كم)) بين أنْ تكون استفهامية بمعنى : أيّ عدد ، أو خبرية بمعنى : عدد كثير .

قوله [في لزوم السكون] أي : لآخرهما بحسب الوضع ، فلا ينافي أنهما قد يحركا لعارضٍ ، كالتقاء الساكنين .

قوله [أو نكرة موصوفة] أي : لا تامة ، فليس قضية كلامه أنّ الشرطية والاستفهامية معرفتان كالموصولة ، وليس كذلك بل هما نكرتان كنظائرهما في ما .

---

(١) البيت من الطويل غير منسوب في شرح التسهيل ٣/ ٧٥ ، والهمع ٢ / ١٤٥ .

والشاهد فيه : (لا غير) فأوقع (غير) بعد (لا) و بناها على الضم .

....

....

تنبيه : تأتي ((من)) أيضاً نكرة تامة ، وذلك عند أبي علي قاله في قوله :

ونِعْـمَ مَـنْ هُـوَ في سِرٍّ وإعـلانِ [(١)]

فزعم أنّ الفاعل مستتر ، و((من)) تمييز ، وقوله ((هو)) مخصوص بالمدح فهو مبتدأ خبره ما قبله ، أو خبر لمبتدأ محذوف ، وقال ابن مالك [(٢)] : ((من)) موصول ، على ما بينه في المغني [(٣)] في مواضع ، وتأتي أيضاً زائدة في ما زعم الكسائي في قوله :

وكفَى بنا فضْلاً على مَـنْ غيرِنـا [(٤)]

وذلك يسهل على قاعدة الكوفيين أنّ الأسماء تزاد ، والحق أنها موصوفة ، أي : قوم غيرنا .

---

(١) من البسيط ، بلا نسبة في شرح التسهيل ٣٤٤/٢ ، والمغني ٣٢٩/١ ، والهمع ٣٠٠/١ ، وتمامه :

فَـنِعْمَ مَزْكـاً مَـنْ ضَـاقَتْ مَذاهبُـهُ ونِعْـمَ مَـنْ هـو في سـرٍ وإعـلانِ

والشاهد على قول أبي علي : مجئ (من) الثانية نكرة تامة بلا صلة ولا صفة ولا تضمن شرط ولا استفهام ، وعنده أن (من) في موضع تمييز . أما الشاهد على قول ابن مالك : (من) الثانية موصولة ، وقعت فاعلا بـ(نعم)، و(هو) مبتدأ وخبره محذوف تقديره : مثله ، والجملة صلة (من) ، والمخصوص بالمدح محذوف.

(٢) شرح التسهيل ٣٤٤/٢ (نعم و بئس) .

(٣) المغني ٣٢٩/١ .

(٤) من الكامل ، لكعب بن مالك في ديوانه ٢٨٩ ، ولحسان بن ثابت في المغني ٣٢٩/١ ، وتمامه :

وكفى بنـا فضـلاً على مَـنْ غيرِنـا حـبُّ الـنبيِّ محمـدٍ إيّانـا

الشاهد في قوله (من غيرنا) حيث جاءت (من) موصوفة بمفرد وهو قوله (غيرنا) ، قال الأعلم : ((الشاهد فيه حمل (غير) على (من) نعتا ؛ لأنها نكرة مبهمة فوصفت بما بعدها وصفا لازما يكون لها كالصلة والتقدير : (على قوم غيرنا) ، و يجوز أيضا رفع (غير) وتكون (من) موصولة ، والعائد محذوف ، والتقدير : على من هو غيرنا ، ومذهب الكسائي واضح .

وبنيت ((من)) في الجميع ؛ لشبهها بالحرف في الوضع أو في المعنى في ما إذا كانت شرطية أو استفهامية ، أو في الافتقار في ما إذا كانت موصولة أو موصوفة .

وبنيت ((كم)) في الحالين ؛ لشبهها بالحرف في الوضع ، أو في المعنى ،

قوله [في الوضع] أي : بناءً على أنه لا يشترط فيه إذا كان على حرفين أنْ يكون الثاني حرف لين ، ونقل الشاطبي [1] : أنَّ ابن جني : اعترض على من اعتل لبناء ((كم ومَنْ)) بذلك ثم قال : وعلى الجملة وضع الحرف المختص به إذا كان ثاني الحرفين حرف لين .

قوله [أو موصوفة] فيه نظر ؛ لأنَّ الموصوفة لا تفتقر إلى جملة ، لأنها توصف بالمفرد أيضا ، نحو : ((مررت بمن معجب لك)) ، والشبه في الافتقار شرطه أنْ يكون إلى جملة .

قوله [لشبهها بالحرف في الوضع أو المعنى] أمّا الأول : ففيه ما علمت .

وأمّا الثاني : ففي الاستفهامية ظاهر ، وأمّا في الخبرية فلأنها تضمنت معنى حرف التكثير وهو ((من)) الجنسية ، أو ((ربّ)) أو حرف مقدر وضعه ، وعن ابن الحاجب والأندلسي تضمنها معنى الإنشاء ، الذي هو بالحرف غالباً ، كهمزة الاستفهام ، وحرف التحضيض ، فأشبهت ما تضمن معنى الحرف .

قال بعض شرّاح الكافية : ((فإنْ قيل : الخبر ينافي الإنشاء ، فكيف

---

(١) شرح الأشموني بحاشية الصبان ٥٢/١ . تجد نقل الشاطبي .

....

....

قال في علة بناء ((كم)) الخبرية : ((أو لتضمنها معنى الإنشاء)) ،

قلت : يعلم جوابه مما ذكره المصنف في أمالي المسائل المتفرقة ، وهو قوله[1] :

((كم رجلٍ عندي)) ، يحتمل الإنشاء والإخبار ، أمّا الإنشاء فمن جهة التكثير ؛ لأنّ المتكلم عبّر عمّا في باطنه من التكثير بقوله ((رجال)) ، والتكثير معنى متحققٌ ثابتٌ في النفس لا وجود له في الخارج حتى يقال باعتباره : إنْ طابق فصدْقٌ وإنْ لم يطابق فكَذِبٌ ، والإخبار باعتبار العندية ، فإنّ كونهم عنده له وجود في الخارج ، فالكلام باعتباره محتملٌ للأمرين بالاعتبارين المذكورين المختلفين)) انتهى .

وذكر الرضي[2] بعد أنْ ذكر أنّ الكلام المصدّر بـ((كم)) يدخله التصديق والتكذيب ، وهو دليل كونها خبرية ما حاصله :

أنّ معنى الإنشاء في((كم)) في الاستكثار ، والمتكلم لا يقصد أنّ له خارجاً بل هو الموجَد بكلامه ، بل يقصد أنّ في الخارج كثرة لا استكثاراً ، فلا يصح أنْ يقال : لمن قال ((كم رجل لقيته)) : ((كذبت)) فإنك ما استكثرت اللقاء وإنْ صحّ أنْ يقال له ((ما لقيت رجلا)) كما لو قال((ما أكثرهم)) يصح أنْ يقال : ((ليسوا بكثيرين)) لا ((ما تعجبت من كثرتهم)) .

---

(١) نقله عن ابن الحاجب والأندلسي في شرح الكافية ٩٤/٢، وكلام ابن الحاجب في أماليه ٨٦٧/٢ .

(٢) شرح الكافية ٩٤/٢ .

ولمّا كان تأخيره للسكون يوهم أنه خلاف الأصل أشار إلى دفع ذلك التوهم بقوله : [**وهو أصل البناء**]

قوله [وهو أصل البناء] أي : أصل أنواعه ، ودعوى أنها ليست أنواعاً لعدم الجنس الشامل لها ممنوعة ، سيما إنْ قلنا : إنّ البناء لفظي أي : الأرجح منها قال المصنف : ((وقولنا الأصل كذا له أحكام :

منها : أنه لا يستعمل إلا فيما ينفك، كقولنا الأصل في الأسماء الإعراب ؛ لأنها قد تخرج عنه ، فأما قول ابن الخباز[1] الأصل في الحروف البناء فغلطٌ في استعمال لفظة الأصل .

ومنها : أنه لا يستعمل في شيء هو ملازم لغيره ، وقول ابن معطي[2] :

الأصلُ في البناءِ للأفعالِ

غلط ؛ لأنه يقتضي أنه في الحروف فرع .

ومنها : أنّا إذا قلناه في شيء امتنع السؤال عمّا جاء على وفقه ، فمن ثَمّ لا يُسأل عن بناء الحروف ، والفعل الماضي ، والأمر ، ولا عن إعراب الاسم ، ولا عن البناء على السكون ، ويسأل عن بناء الاسم ، وبناء المضارع ، والبناء على الحركة وإنما علل بناء المضارع ؛ لأنّ الإعراب قد صار له أصلا .

وقال في محل آخر : ((نعم إذا وُجدَ مُعارض يقتضي الخروج عن الأصل ، ولم يعمل بمقتضاه ساغ السؤال ؛ لأنه راجع إلى الفحص عن علة عدم

---

(١) الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية ٩٤/١ .

(٢) الرجز لابن معطي في ألفيته :

والحرفُ مبنيّ بكلِ حالِ والأصلُ في البناءِ للأفعالِ

لخفته ، وثقل البناء ، واستصحاباً للأصل وهو عدم الحركة ، فلا يعدل عنه إلا لسبب ، كالتقاء الساكنين في نحو : ((أمس))

تأثير ذلك المعارض ، مثل ذلك أن يقل : لم لا بنـــى التميميون نحو : ((حذام)) مع مشابهته لـ((نزال)) ، ولم بني المضارع مع نون التوكيد والإناث مع قيام المشابهة المقتضية للإعراب ، ولم بني على السكون مع نون الإناث مع أنّ كل شيء كان في البناء فيه بعد الإعراب استحق البناء على الحركة)) .

قوله [لخفته وثقل البناء] لعله لأنه يلزم حالة واحدة ، وعُلِلَتْ أصالته أيضاً بأنه ضد الإعراب ، وأصل الإعراب الحركة ، فأصل البناء السكون ، وبأنه أخفّ من الحركة فناســب أصالته .

قوله [كالتقاء الساكنين ...] عبارة الأشموني[1] : ((وأسبابُ البناء على الحركة خمسة)) وذكر ما ذكره الشارح ، وحينئذٍ فالكاف استقصائية ، لكن بعضهم زاد أسباباً يستغنى عنها بما ذكر .

نعم ذكر الشاطبي من أسباب البناء على الحركة قوة الطلب للحـــركة ، نحو : ((ذيت وكيت)) كنايتين عن الحديث بنيا على حركته ؛ لأنّ تاءهما للتأنيث ، وهي تطلب تحريك ما قبلها فأحرى هي .

والفرق بين أداتين نحو ((أنا وأنْ)) وخص أولهما بالحركة ؛ لمزيد الاسمية .

واقتصر في البسيط على أربعة كما في الأشباه والنظائر[2]، وأسقط كونها عرضة الخ ، ولعله ؛ لأنّ ما قبله يغني عنه إنْ لم يكن عينه .

---

(١) شرح الأشموني - مع حاشية الصبان ٦٤/١ (المعرب والمبني) .

(٢) الأشباه والنظائر٢٤/٢ .

وكون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات ، وكونها عرضة لأنْ يبتدأ بها كـ((لام)) الابتداء ، وكونها لها أصلٌ في التمكُّن كـ((أول)) ، وشبهها بالمعرب كـ((ضرب)) ، فإنه شابه المضارع في وقوعه صفةً وصلة وشرطاً وخبراً وحالاً ،

قوله [كونها لها أصل في التمكن] قد يقال : هذا ينافي قولهم : إنّ فائدة تنوين التمكين الدلالة على خفة الاسم ، وتمكنه في باب الإعراب ؛ حيث لم يشبه الحرف فيبنى ، وقولهم : إنّ المبني لا متمكن ولا أمكن ، فإنه يدل على أنّ كلّ مبني غير متمكن .

والظاهر أنْ يقال بدل هذا : وكونه له حالة إعراب ، أو كونه متمكناً في بعض أحواله ، فإنهم لم يمثلوا له إلا بما يعرب تارة ويبنى أخرى .

قوله [وشبهها بالمعرب] عبّر في البسيط [1] عن هذا بقوله : ((وأمّا تفضيلاً له على غيره ، كالماضي بني على حركة تفضيلاً له على فعل الأمر)) .

تنبيه : ذكر الشارح أسباب البناء على مطلق الحركة ، وبقي الكلام على أسباب البناء على خصوص كل من الحركات الثلاث ، ولا بأس بذكره تكميلاً للفائدة .

فأسباب البناء على الكسر :

الأصالة في التخلص من التقاء الساكنين كـ((أمس)) .

ومناسبة العمل كـ باء الجر .

وكونه حركة الأصل ، نحو : ((يا مضار)) ترخيم ((مضارر)) اسم فاعل على لغة من ينتظر ـ ذكره المرادي والأشموني [2] ،

---

(١) الأشباه والنظائر ٢٤/٢ .

(٢) شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٦٤/١ (المعرب والمبني) وأكثر العبارات الآتية هناك فراجع .

....

....

ونظر فيه : بأنّ حركة البناء على هذه اللغة إنما هي في المحذوف ـ .

والفرق بين أداة وأداة كاللام الجارة كسرت فرقاً بينها وبين لام الابتداء ، في نحو : ((لموسى عبد)) .

والإتباع كـ((فِرْ)) أمراً من ((فَرّ)) ، و((ذه)) من أسماء الإشارة .

والإشعار بالتأنيث كـ((أنت)) .

وأسبابُ البناء على الفتح :

التخفيف كـ((أين)) وشبه محلها بما قبل تاء التأنيث كـ((بعلبك)) .

ومجاورة الألف كـ((أيان)).

وكونها حركة الأصل كـ((ياء مضار)) ترخيم اسم المفعول ، وفيه ما مر .

والفرق بين معنى أداة واحدة كـ((يا لزيد لعمرو)).

والإتباع كـ((عِضْ)) أمر من الـ((عَضّ)) ، و((أين وكيف)) عند قوم ، والظاهر صحة كل من القول بالتخفيف والإتباع فيهما .

وتمثيل بعضهم للإتباع بـ((كيف)) وللتخفيف بـ((أين)) ليس لتعيينه ، فاندفع ما يقال : ما الفرق ، وهلا قيل : بالإتباع فيهما ؛ إذ الساكن غير حصين فيهما ، أو بالتخفيف فيهما .

وأسباب الضم : أنْ يكون في الكلمة كالواو ، وفي نظيرتها كـ((نحن)) ، ونظيرها ((همو)) وشبه المبني بما هي فيه كذلك ، نحو : ((اخشوا القوم)) ، قاله المرادي .

ومن أجل أنّ الأصل في البناء السكون دخــــل في الكلم الثلاث كـ((هل وقم وكم)) ، ولّما كان الفتح أقرب الحركات إلى السكون ؛ لحصوله بأدنى فتح الفم دخل أيضاً في الكلم الثلاث كـ((سوف وقام وأين)) .

والظاهر أنّ هذا لالتقاء الساكنين لا للبناء ، كما قاله الشاطبي .

أما الضمة في ((مذُ اليوم)) فليست بحركة بناء ليمثل بها في هذا الموضع . وإنما هي حركة التقاء الساكنين)) انتهى . وقد أسلفنا أنّ حركة التقاء الساكنين قسمان فلا تغفل ، وأنْ لا تكون للكلمة حل الإعراب كـ((قبل وبعد)) .

وشبه المبني : بما لا يكون له حالة الإعراب كـ((يا زيد)) ، وكونه حركة الأصل ، نحو : ((يا تحاج)) ، ترخيم ((تحاج)) مصدر ((تحاج)) إذا سمي به ، وفيه ما علم ، والإتباع كـ((رِدْ)) أمرا من ((رَدّ)) و ((منذ)) .

قوله [في وقوعه صفة ...] لا يخفى أنّ الواقع كذلك هو الجملة ، لكن لّما كان المقصود بالذات من الجملة الفعل اعتبروه ، أو المراد وقوعه كذلك صورة .

قوله [كـ((هل))...] قدّم الحرف ؛ لتوغله في البناء ، وثنّى بالفعل ، لأنه الأغلب فيه .

قوله [ولّما كان الكسر والضم ثقيلين] ثقل الضم ؛ لحصوله سن استعمال عضوين ، وثقل الكسر بالنسبة إلى الفتح .

ولمّا كان الكسر والضم ثقيلين اختصا بالحرف والاسم ؛ لخفتهما ، دون الفعل ؛ لثقله .

قوله [اختصا بالحرف والاسم] في ترتب هذا الجزاء على الشرط قبله نظر ؛ لأنّ ثقل الضم والكسر ليس سبباً لاختصاصهما بالاسم والحرف ودخولهما فيهما ، وإنما هما سببان لعدم دخولهما في الفعل ، لكن يلزم من ذلك اختصاصهما بالاسم والحرف .

هذا ولم يمش الشارح على سنن ؛ لأنه علل دخول الساكن في الكلام في الكلم الثلاث بأصالته في البناء ، والفتح يقربه منه ، فكان المناسب لذلك أنْ يعلل عدم دخول الضم والكسر في الفعل ببعدهما عن السكون ، أو كان يعلل دخول السكون والفتح في الكلم الثلاث بخفتها .

قوله [دون الفعل] أي : فلم يدخلا فيه ، لئلا يجمع بين ثقيلين ، وأمّا ((عِ)) و((شِ)) فمبنيان على الحذف ، و((رَدّ)) بضم الدال فمبني على السكون تقديراً ، والضم في نحو ((ضربوا)) للمناسبة لا للبناء ، والبناء على الفتح تقديراً كما سيأتي ، على أنّ الكلام في نفس الفعل مجرداً عن اللواحق .

قوله [لثقله] أما لفظاً فلأنك لا تجد فعلاً ثلاثياً ساكن الوسط ، وأمّا معنىً فلدلالته على الحدث والزمان ولطلبه المرفوع بطريق الأصالة ، ودلالة اسم الفاعل عند العمل عليهما عارضة بواسطة حمله على الفعل كما حمل عليه في نصب المفعول ونحوه .

[أقسام الفعل]

[وأمّا الفعل] وهـو : مـا دلّ علـى معنـى في نفسـه ، واقـترن بأحـد الأزمنة الثلاثة وضعاً

قوله [وهو ما دل على معنى في نفسه] أي : كلمة دلت على معنى بالتضمن هو الحدث كائن ذلك المعنى في نفسها أي : يفهم منها من غير احتياج إلى ذكر شئ معين معها ، وذلك جزء معنى الفعل ، وأمّا تمام معناه وهو عند المحققين : الحدث والزمان والنسبة المعينة إلى فاعل معين ، فلم يفهم منه وحدة ، فلذا أوجبوا ذكر الفاعل المعين .

وبذلك علمت أنّ من قال هنا : ((أي كلمة دلت ولو بالتضمن)) التبس عليه هذا المقام بمقام تقسيم الكلمة إلى ما يدل على معنى في نفسه الخ ، وذلك يعمّ الاسم والفعل ، فالغاية ظاهرة ، بخلافه هنا ؛ لأنّ ذكر الغاية يُفهمُ أنّ تمام معنى الفعل قد يكون مفهوماً بنفسه ، وهو خلاف التحقيق ، وبهذا القيد خرج الحرف ؛ فإنه لا يفهم منه شئ من معناه الوضعي بلا ضميمة .

فإنْ قلت : الحدث المتعدي يتوقف فهمه على فاعلٍ ومفعول ، فلم يكنْ مفهوماً في الفعل بنفسه .

قلت : المراد أنه لا يجب ذكر شئ معين ليفهم منه ذلك المعنى ،

....

....

---

(١) والحدث إنما يتوقف فهمه على شئ ما يقوم به ، وآخر يقع عليه ، وشئ ما معلوم كل أحد ، فما أوجبوا ذكر متعلق معين ليفهم منه الحدث ، فصح أنه لا يحتاج إلى ذكر متعلق لفهمه ، وإنما أوجبوا ذكر فاعل الفعل ؛ لأخذ النسبة المعينة في مفهومه لا لأجل الحدث ، ولذا جوّزوا حذف فاعل المصدر ومفعوله فافهم ، وقد تقدم في تعريف الاسم ما أغنى عن الإعادة .

واعلم أنّ ما ذكرنا من أنّ دلالة الفعل على الحدث بالتضمّن هو ما شاع عند القوم ، وكذا قالوا دلالته على الزمان بالتضمن ، وأنت خبيرٌ بأنّ دلالة التضمن هي دلالة اللفظ على جزء مسمّاه ، والفعل إنما دلّ على الزمان بصيغته حتى لو جردت الصيغة عن الحروف المخصوصة دل على الزمان ، نحو ((فعل يفعل)) ، وعلى الحدث بمادته ، فقد اجتمع شيئان : الحروف و الصيغة ، كل منهما دال على معنىً لا يدل عليه الآخر ، فيكون كل منهما دالاً على معناه مطابقة لا تضمنا .

وكذا اللفظ المركب منهما ؛ لأنّ دلالة اللفظ على جزء مسماه مشروطة بأنْ تكون نسبة ذلك اللفظ إلى جميع أجزاء المعنى نسبة واحدة ، كلفظ ((العشرة)) مع كل واحد من ((الخمسين)) ، وليس كذلك لفظ الفعل كما علمت .

وكذا لا يدل لفظ الفعل على واحد من الحدث والزمان بالالتزام ؛ لأنها الدلالة على الخارج ، والزمان والحدث داخلان ؛ ولذا قال بعض المحققين : إنّ دلالة الفعل على كل منهما خارجة عن الدلالات .

[فثلاثة أقسام] عند جمهور البصريين ، وقسمان عند الكوفيين والأخفش بإسقاط الأمر ؛ بناءً على أنه مقتطع من المضارع ، فهو عندهم معرب بلام الأمر مقدرة ، وانتصر لهم المصنف في المغني وقوّاه ،

قوله [وانتصر لهم المصنف في المغني وقوّاه [1]] قال فيه : ((لأنّ الأمر معنىً فحقه أنْ يؤدّى بالحرف ؛ ولأنه أخو النهي ، ولم يدل عليه إلا بالحرف ؛ ولأنّ الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه أمراً أو خبراً خارج عن مقصوده ؛ لأنهم قد نطقوا بذلك الأصل ، كقوله :

لتقم أنتَ يا ابنَ خيرِ قريشٍ   فلتقضِ حوائجَ المسلمينا (٢)

وكقراءة جماعة ﴿ فبذلك فلتفرحوا ﴾(٣) ، وفي الحديث (٤) : ((لتأخذوا مصافّكم)) ولأنك تقول ((اغزُ واخشَ وارمِ واضربا واضربوا واضربي)) كما تقول في الجزم ؛ ولأنّ البناء لم يعهد كونه بالحذف ؛ ولأنّ المحققين على أنّ أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان كـ((بعت وأقسمت)) .

وأجابوا مع ذلك عن كونها أفعالاً بأنّ تجردها عارضٌ لها عند نقلها عن الخبر، ولا يمكنهم ادعاء ذلك في نحو : ((قم)) لأنه ليس له حالة غير هذه ،

---

(١) المغني ١/ ٢٢٧ (بحث اللام العاملة للجزم) .

(٢) البيت من الخفيف بلا نسبة في الإنصاف ٢ /٢٢٧ ، وشرح الكافية ٢/ ٢٥٢ . والشاهد في قوله : ((لتقم ، فلتقض)) فقد جاء أمر المخاطب بالفعل المضارع الذي دخلت عليه لام الأمر .

(٣) الآية من سورة يونس ـ ٥٨ ، قرأ رويس وهو محمد بن المتوكل اللؤلؤي البصري ، و رويس : لقبه ت ـ ٢٣٨ هـ بالتاء ، و قرأ المشهور بياء الغيبة ﴿ فليفرحوا ﴾ . البدور الزاهرة ٢٢٤ .

(٤) تخريج الأحاديث والآثار ٢/١٢٧ .

وإنما كانت الأفعال ثلاثة لانحصار الزمان في ذلك ؛ لأنّ الفعل الذي هو الحدث : إمّا متقدم على زمان الإخبار ، أو مقارن له ، أو متأخر عنه ، فالأول : هو الماضي ، والثاني : الحال ، والثالث : الاستقبال .

وقال ابن الخباز :[1] ((الدليل على أنّ الأزمنة ثلاثة

⇐ وحينئذ فتشكل فعليته ، فإذا ادعي أنّ أصله ((لتقم)) كان الدال على الإنشاء اللام لا الفعل)) انتهى

وردّ ما ذهبوا إليه بأنّ إضمار الجازم ضعيف كإضمار الجار ، قيل : وبأنه خلف من القول ؛ بناء على رأي إمامهم الكسائي: أنّ حرف المضارعة هو علة الإعراب وهو منتف فيجب انتفاء الإعراب ، وفيه نظر : لجواز الاعتماد على التقدير .

وفي الهمع[2] : ((ومنشأ الخلاف أنّ الإعراب أصلٌ في الأفعال أيضاً أو لا ، فعلى الأول : هو معرب أيضاً ؛ لأنه أصل فيه ، ولا مقتضى لبنائه ، وعلى الثاني : هو مبني ؛ لأنه الأصل ولا مقتضيَ لإعرابه ، وربما علل الكوفيين ذلك بأنه مقتطع من المضارع فأعرب كأصله ، والبصريون لا يرون ذلك ، بل يقولون : إنه أصل برأسه كما تقدم ، فالخلاف في إعرابه مبنيّ على الخلاف في أصالته)) .

قوله [لأنّ الفعل] أي : وإنما انحصر الزمان في ثلاثة ؛ لأنّ الفعل الخ .

---

(١) الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية ١ /١٤٦ (أزمنة الأفعال) .

(٢) الهمع ٥٩/١ (البناء) .

قوله تعالى : ﴿ لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾[1]، وقول زهير :

وأعْلَمُ عِلْمَ اليـومِ والأمـسِ قبلَـهُ ولكنّني عنْ علمِ ما في غَدٍ عَمي[2]

قوله [علم اليوم والأمس ...] إما أنْ يجعل نصباً على المصدرية أي : أعلم علماً متعلقاً بهذين اليومين ، أو يجعل مفعولاً به ، بأنْ يقل ((أعلم)) بمعنى : أحصل .

قوله [عمي] صفة مشبهة يقل : رجل عمي القلب ، أي : جاهل .

---

(١) مريم ـ ٦٤ ، و ((ما بين أيدينا)) استدل به على المستقبل ، و ((ما خلفنا)) على الماضي ، و ((ما بين ذلك)) استدل به على الحال .

(٢) البيت من الطويل ، لزهير بن أبي سلمى من معلقته في ديوانه ٨٦ ، وشرح الجمل ١/١٢٩، وفي إصلاح الخلل ٣٢ .

قل ابن عصفور : ((ووجه الدليل في هذا البيت أن ((اليوم والأمس وغد)) لا تخلو أن تؤخذ على حقائقها أو كنايات عن الأزمنة ، فإن أخذت على حقائقها اختل معنى البيت ، لأنه لا يَعلمُ مِنْ عِلْمِ اليوم إلا ما هو فيه ، ولا فائدة في اقتصاره على الأمس والغد ؛ لأنه يعلم علم ما قبل الأمس ويجهل علم ما بعد غد ، فإذا بطل أن تؤخذ على حقائقها ، ثبت أنها كنايات عن الأزمنة ، فكنى باليوم عما هو فيه ، وكنى بالأمس عما مضى ، وكنى بالأمس عما ما مضى ، وكنى بـ(غد) عما يستقبل)) . أ . هـ .

[علامات الفعل الماضي]

[ماضٍ] وهو ما دلّ وضعاً على حدث وزمان قد انقضى ، وسمّي ماضياً باعتبار زمانه المستفاد منه ،

قوله [ماضٍ] أصله : ماضي ، استثقلت الضمة على الياء ، فحذفت ، ثمّ الياء ؛ لالتقاء الساكنين .

قوله [ما دلّ وضعاً] أي : فعلٌ دلّ بحسب الوضع بالتضمّن على حدث وزمان ، بأنْ يكون جزء معناه حدثاً وزماناً انقضى ، وهو الزمان الذي قَبل زمانك الذي تتكلم فيه ، أي : قبل زمان الحال ، لا على وجه الحكاية ، نحو : ((يقول زيد خرجت)) فإنّ التلفظ به ليس متأخراً عن الزمان المدلول عليه بـ((خرجت)) عند صدوره قبلية بالذات ، كقبلية ((أمس)) على ((اليوم)) لا بزمان آخر ، فلا يكون للزمان زمان .

فلا يشكل التعريف بلفظ الماضي فإنه ليس بفعل ؛ إذ لا يصدق عليه تعريف الفعل ، أما إذا أريد به الزمان فظاهر ؛ إذ لم يدل على حدث حاصل في الزمان الماضي وإنْ أريد به شئ كان في الماضي ، فلأنّ الفعل ما دلّ على معنىً أي : حدثٍ معين ، وذا لا يدل إلا على شئ من الأشياء غير معين .

وقدمه على فعل الأمر؛ لأنه جاء على الأصل ؛ إذ هو متفق على بنائه ولأنّ علامته مفردة ، وقدمهما على المضارع ؛ لأنهما قد يكونان مجردين ، والمضارع لا يكون إلا بالزيادة ،

ولا بـ((يضرب)) في : ((لم يضرب)) ؛ لأنّ دلالته على الزمان الماضي عارضة ، ولا بالماضي المستعمل في المستقبل ، وبدون الزمان كما في الإنشاء ، وعند الإشارة إلى القطع بالوقوع ، أو عند النفي بـ((لا و إنْ)) في جواب القسم ، وبعد كلم المجازاة غير ((لو)) وبعد ((ما)) النائبة عن الظرف ، نحو : ﴿ مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ ﴾ [1] ، وبعد همزة التسوية ، وبعد ((كلما وحيثما)) وحرف التحضيض الطلبي ، وبعد وقوعه صلة عام أو صفة عام ، نحو : ((كل رجل أتاني)) ، وفي التعاريف أيضاً ؛ لأنه في أصل الوضع للمعنى ، وهذا الاستعمال عارض .

بقي أنّ مقتضى التعريف وجوب اقتران حدث الفعل مطلقاً بزمانه ، وحينئذ ينتقض بما لا يتصور معه زمان نحو : ((أراد الله في الأزل كذا)) و ((خلق الله الزمان)) إذ لا زمان مع الإرادة والخلق ، ويجاب : بأنه يكفي في ذلك توهم الفعل للزمان ، وللناصر اللقاني في حواشي التصريف تحقيق تشيّع به من ليس له ، فراجعه إنْ شئت .

قوله [إذ هو متفق على بنائه] هذا إنما يناسب عند ذكر المبني من الأفعال، إلا أنْ يقال : ما جاء على الأصل له قوة تقتضي تقديمه في كل مقام .

قوله [له إلا بالزيادة] هي حروف المضارعة .

---

(1) هود ـ ١٠٧ .

والمزيد فيه فرعٌ عن المجرد .

وعكس في الأوضح[1] فقدّم المضارع ؛ لأنه لمّا شابه الاسم قوي وشرف ، وأخّر الماضي ؛ لتأخره في الوجود ؛ لأنه مسبوق بالحال والاستقبال ، ولزم على هذا توسط الأمر .

قوله [فرع عن المجرد] لا يشكل ((بالقعود)) من ((قعد)) إذا قيل : باشتقاق ((قعد)) من ((القعود)) ؛ لأنّ المراد الفرعية لمّا كانت الزيادة عليه ، وبالنسبة إليه ؛ لأنه لم يعين ((القعود)) بأنه زِيدَ من ((قعد)) وإنْ كان أزيد ، بمعنى أنّ الحروف فيه أكثر كما أنّ ((استخرج)) أكثر من ((ضرب)) وليس فرعه .

قوله [لمّا شابه الاسم قوي وشَرُفَ] لأنّ مشابهة الأشرف شرف ، ومشبهُهُ أشرف مما لا يشبهه ورجح تقديمه أيضاً بأنه معرب ، وهو أشرف من المبني ، والأشرف حقه التقديم في كل مقام ما لم يمنع منه مانع ، وإنْ لم يكن عنده ذكر المعرب من الأفعال ، على أنّ ذكر الفعل وتقسيمه توطئة للبحث عن إعرابه وبنائه ، وبأنّ معناه إمّا موجود أو مترقب ، وكلاهما خير من المعدوم وإنْ سبق له وجود .

قوله [لتأخره في الوجود] أي : باعتبار الاتصاف بالماضوية والحالية والاستقبالية ، بالنسبة لذات واحدة من الزمان ، لا باعتبار وجود الذات ، فإنّ ذات الزمن الماضي متقدمة ، ولا باعتبار الاتصاف بالنسبة لذوات ، كيوم الخميس مع طرفيه ، إذ لا ترتيب في الاتصاف بالأوصاف الثلاثة ، إذ يوم الخميس متحقق اتصافه بالحالية ، والأربعاء بالماضوية ، والجمعة بالاستقبالية دفعة واحدة .

---

(١) أوضح المسالك ١ / ٢١ .

[ويُعْرَفُ] أي : يتميز عن قسيميه **[بتاء التأنيث الساكنة]** الدالة على تأنيث فاعله .

وتلحقه متصرفاً كــان أو جامداً إلا فعل التعجب ،.و((حبّذا)) في المدح ، وأفعل الاستثناء ،

قوله [بتاء التأنيث] أي : بصحة دخول مسمّى تاء التأنيث أو قبوله ، والمراد بصحة الدخول : استقامة المعنى وعدم الامتناع بحسب اللغة ، ومعرفة ذلك تمكن بدون معرفة أنّ ما دخلت عليه فعل ، فاندفع أنّ معرفة الفعل بصحة دخولها دور ؛ لتوقف كلٌ على الأخر .

قوله [الدالة على تأنيث فاعله] صفة للمقيد بدون القيد ؛ لأنّ ((المتحركة)) اللاحقة للصفات كذلك ، فتاء التأنيث مطلقاً لا تلحق إلا ما له فاعل مؤنث ، كالأفعال والصفات ، لكن سكنت مع الأفعال ، وحُركت مع الصفات ؛ لما ذكر، ولو قال ((مرفوعة)) لكان أولى ليشمل نائب الفاعل .

قوله [إلاّ فعل التعجب] أي : ((وتبارك)) على ما في شــرح الكافية الشافية [1] وإنْ نقل البجائي في شرح الأجرومية [2] : قبولها لتاء التأنيث ، ومثله بنحو ((تباركتْ أسماءُ الله)) ، والظاهر أنّ مثله لا يقال إلا عن سماع .

قوله [وحبّذا] عبارة غيره : و((حبّ)) من ((حبّذا)).

---

(١) شرح الكافية الشافية ١ / ٦٢ .

(٢) ونقله عن البجائي الأشموني في شرحه على الألفية مطبوع مع حاشية الصبان ٤١/١ .

و((كفى)) في قولهم : ((كفى بهذا)) ، ولا يقدح ذلك في كونها أفعالاً ماضية ؛ لأنّ العرب التزمت تذكير فاعلها ،

قوله [في قولهم ((كفى بهذا))] أي : من كل تركيب هي فيه بمعنى الكفاية ؛ ليخرج ما كانت بمعنى الوقاية ؛ فإنها تقبل التاء نحو : ((كفت هند ابنها)) أي : وقته ، ومن استعمالها بهذا المعنى قوله تعالى : ﴿ وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ ﴾ (1) ، فسقط ما قيل : لا يخفى أنهم التزموا تذكير الفاعل في غير ((كفى)) المذكورة .

قوله [ولا يقدح ذلك ...] يعني : لا ترد هذه المذكورات لأنها تقبل التاء في الأصل ، والعبرة بالأصل لا بالعارض ، وأيضاً العلامة لا يجب انعكاسها ، فلا يلزم من عدم قبولها للتاء عدم الفعلية .

وفي قوله : ((لأنّ العرب التزمت تذكير فاعلها)) نظرٌ بالنسبة لـ((كفى)) في ((كفى بهند)) بناء على أنّ ((هنداً)) فاعل ، فالأظهر أنْ يُعلل عدم القدح بالنسبة لـ((كفى)) بأنّ العرب التزمت تجريده من علامة التأنيث وإنْ كان الفاعل مؤنثاً ؛ لغلبة زيادة الباء فيه ، فصار الغالب على فاعلها كونه في صورة الفضلة ، وهي مؤنث لأجلها .

وفي المغني في حرف الباء ما يقتضي أنّ الزجاج قال : إنّ الفاعل ضمير المخاطب حيث قال (2) : ((والغالبة في فاعل ((كفى)) نحو : ﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ (3)، ـــــ

---

(1) الأحزاب ـ 25 .

(2) المغني 106/1 ، وينتهي نقل كلامه عند قوله ((إعماله مطلقاً)) .

(3) النساء ـ 79 .

....

....

ﱡ وقال الزجاج : دخلت لتضمن ((كفى)) معنى ((اكتف)) ، وهو من الحسن بمكان ، ويصححه قولهم : ((اتقى اللهَ امرؤ فعلَ خيراً يثبْ عليه)) أي : ليتق وليفعل ، بدليل جزم ((يثب)) .

ويوجه قولهم : ((كفى بهند)) ، بترك التاء ، فإنْ احتج بالفاصل فهو مجوز لا موجب ، بدليل : ﴿ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ ﴾﴿ وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَاتٍ ﴾ [1] ، فإنْ عورض بقولك : ((أحسِنْ بهند)) ، فالتاء لا تلحق صيغ الأمر وإنْ كان معناها الخبر .

وقال ابن السراج[2] : ((الفاعل ضمير الاكتفاء)) ، وصحة قوله موقوفة على جواز تعلق الجار بضمير المصدر ، وهو قول الفارسي والرماني [3] أجازا : ((مروري بزيدٍ حسنٌ وهو بعمرٍو قبيحٌ)) ، وأجاز الكوفيون إعماله في الظرف ، ومنع جمهور البصريين إعماله مطلقا)) .

ولفعل التعجب إذا كان على صيغة الأمر نحو : ((أكرم بهند)) ، لأنّ الأصح أنّ المجرور فاعل ، فالأظهر أنْ يعلل بنحو ما ذكر في فاعل ((كفى)) ، وفي بعض النسخ إلا ((أفعِل)) في التعجب ، فلا إشكال ؛ لأنّ فاعله مذكر وهو ضمير ((ما)) ، وكذا أفعال الاستثناء ؛ لأنّ فاعلها ضمير مذكر ، في مرجعه خلافٌ مقرر في بابه .

---

(١) الأنعام ـ ٥٩ ، فصلت ـ ٤٧ .

(٢) الأصول ـ ١٠١ (التعجب) .

(٣) معاني الحروف ـ ٣٧ .

وإنما اختصت التاء الساكنة به ؛ للفرق بين تاء الأفعال وتاء الأسماء ، ولم يعكس ؛ لئلا يفضي ثقل الحركة إلى ثقل الفعل ، والمراد بها الساكنة بالذات ، فلا يضرُّ تحريكها لعارض ، كأنْ يلاقيها ساكن فحينئذٍ تكسر ، نحو : ﴿ قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ ﴾ [1] أو تُضَمْ نحو : ﴿ وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ ﴾ [2] ؛ ولهذا قال المرادي[3] :

قوله [وإنما اختصت بالتاء الساكنة به] أي : التاء المتقدمة . والباء داخلة على المقصور عليه . والقصر حقيقي بناء على المراد بها التاء الدالة على تأنيث فاعله . وبمعرفة اختصاص التاء الساكنة بالفعل يعلم وجه جعلها علامة عليه .

قوله [للفرق ...] لو علل بخفتها وثقل الفعل لم يحتج لقوله : ((ولم يعكس)) الخ

قوله [إلى ثقل الفعل] أي : زيادة ثقله .

قوله [الساكنة بالذات] أي : التي وضعت على السكون .

قوله [فحينئذٍ تكسر ...] كان عليه أنْ يزيد ((أو تفتح)) نحو: ﴿ قَالَتَا ﴾ [4].

قوله [ولا بحركة التقاء الساكنين] أي : من كسرة أو ضمة أو فتحة .

قوله [ولهذا قال المرادي ...] كان يحسن أنْ يوطأ لهذا بأنها تحرك للثقل أيضاً لكنه اكتفى بدخوله تحت الكاف .

---

(١) يوسف ـ٥١ .

(٢) يوسف ـ ٣١ .

(٣) توضيح المقاصد ٣٨/١

(٤) القصص ـ ٢٣ .

((ولا اعتداد بحركة النقل ولا بحركة التقاء الساكنين ، لعروضهما)) .

وخرج بـ((الساكنة)) : المتحركة فإنها تدخل على الاسم كـ((قائمة)) ، وعلى الحرف كـ((ربّتْ وثمّت)) ، إلا أنّ حركتها في الاسم حركة إعراب ، وفي الحرف حركة بناء ، وقد تكون في الاسم حركة بناء نحو : ((لا حول ولا قوة))

قوله [بحركة النقل] نحو : ﴿ قَالَتُ أُمَّةٌ ﴾ [1] .

قوله [المتحركة] أي : وضعا .

قوله [وعلى الحرف] فيه : أنّ الكلام في التاء الدالة على تأنيث الفاعل ، والداخلة على الحرف لتأنيث اللفظ كما سيصرح به في الساكنة اللاحقة له ، ولذا صرّح غيره : بأنّ المتحركة مختصة بالاسم ، وهو مقتضى كلامه أولاً وآخراً .

والمراد التاء المتمحضة للدلالة على التأنيث ، فلا يرد : أنّ الدالة عليه وعلى المضارعة تدخل الفعل ، أو الكلام في التاء اللاحقة آخراً .

وعلى كلٍ لا يرد ما قالوا في باب الفاعل : أنّ علامة تأنيثه تاءٌ ساكنة تلحق آخر الماضي ، أو متحركة تلحق أول المضارع .

قوله [أو قد تكون في الاسم حركة بناء] أي : عارض ، وفي التسهيل[2] أنه يقال : ((هنّت)) موضع ((هنّا)) ، وعليه فتدخل المتحركة بحركة بناء أصلي الاسم ، كذا قيل .

---

(١) الأعراف / ١٦٤ .

(٢) شرح التسهيل ٢٤٢/١ (أسماء الإشارة) .

وأما قولهم : ((رُبَّتْ وثمّتْ)) ـ بالسكون ـ على قلة ؛ حيث دخلت على الحرف فلا يردُ على إطلاقه ؛ لعدم دلالتها على تأنيث الفاعل ، بل هي في مثل ذلك لتأنيث اللفظ .

والمصنف وإنْ أطلق التأنيث فالمراد به : تأنيث المعنى كما اشرنا إليه ؛ إذ هو المتبادر عند الإطلاق .

وفيه إنّ ((هنّت)) هذه ساكنة لأنه استدل عليها في الشرح[1] بقوله :

وذكرها هنّتْ ....

((وإنما حركت الثانية للروي ، وقد رأيتها مضبوطة بخط المصنف بالسكون ، وفي بعض تعاليق التسهيل ((هذا من شواذ العرب ؛ لأنه لا يعلم اسم اتصلت به تاء التأنيث الساكنة إلا هذه)) انتهى ، وحينئذٍ المرادُ باختصاص الساكنة بالفعل ما لا شذوذ فيه .

قوله [لتأنيث اللفظ] معناه كما قال الشُمّني مخالفاً للدماميني : ((إنّ دخول التاء في هذه الكلمات ليكون لفظها مؤنثاً مع أنها مراد بها معانيها التي لا تتصف بتأنيث .

قوله [فالمراد به تأنيث المعنى] لكن يرد عليه نحو : ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ ﴾ [2] إذا كان لمذكر ، فإنه يجوز لحاق الفعل التاء ، وليست دالة على تأنيث المعنى خلافاً لمن وهم .

---

(١) قول المحشي (الشرح) يعني : شرح التسهيل ١/ ٢٤٣ ودليل ابن مالك هناك ما نقله المحشي عنه . وهو بيت من مشطور الرجز للعجاج في ديوانه ٢٧٥ وبلا نسبة في الهمع ١/ ٢٥٤ وتمامه :

وكانتِ الحياةُ حيثُ حُبّتْ وذكْرُها هَنّتْ ولاتَ هَنّتِ

(٢) النمل ـ ١٨

ولمّا فرغ من تمييزه شرع في بيان حكمه فقال[وبناؤه على الفتح] لفظاً أو تقديراً ، ثلاثياً كان أو رباعياً أو خماسياً أو سداسياً ، ولا يزيد على ذلك .

قوله [في بيان حكمه] أي : ما يحكم به عليه ، ولو حذف ((بيان)) كان أخصر وأظهر ، وكان وجه إثباته أنّ الحكم حصل من المصنف في الخارج حصولاً مستقراً في النفس بالتصديق به ، ثم قصد بيانه بالكتابة والتلفظ .

و((بيان)) أما مصدر من ((بان)) أي : ظهر ، فإضافته للحكم إضافة إلى الفاعل ، وإما اسم مصدر من ((بين)) أي : أظهر ، فإضافته له إضافة إلى المفعول .

قوله [لفظاً] نحو : ((ضرب وضربك)) ومنه ((ضربا)) على الأصح كما قال الشهاب القاسمي في شرحه لهذا الكتاب ، وقال فيما كتبه على الألفية :

((يبقى النظر في نحو : ((ضربا)) فهل يقال : إنه مبني على فتحة مقدرة على الباء ، وهذه الموجودة لأجل الألف ، فلا تكون هي العلامة ، ونظير ذلك ((مررت بغلامي)) فإنهم يقدرون كسرة للجر ؛ لأنّ الموجودة لأجل المناسبة ، أو يقال : إنه مبني على فتحة ظاهرة ، ويفرق بينه وبين نحو : ((غلامي)) ، محلُّ تأمل)) انتهى .

والفرق ظاهر ؛ لأنّ حركة المناسبة سابقة على دخول العامل ، فلم يكن بدٌّ من التقدير ، ونظيره ((لن يضربا)) على مذهب سيبويه ، بخلاف الفتحة في ((ضربا)) فإنها موجودة قبل وجود الإلف ، ولم توجد لأجل مناسبتها بل اكتفي بها ، فتدبر .

قوله [أو تقديراً] نحو : ((رمى وقضى وغزا)) .

قوله [أو رباعياً] نسبة إلى ((أربعة)) على غير قياس ، وكذا ما بعده .

وبني على الحركة ؛ لمشابهته المضارع فيما مرّ والاسم بوقوعه موقعه.

وخصّ بالفتحة ؛ طلباً للخفة [إلا] إذا كان [مع واو الجماعة فيُضمّ] آخره ضمة بناء [كـ((ضربوا))] لمناسبة الواو .

قوله [لمشابهته المضارع فيما مرّ] أي : في وقوعه صفة وصلة وحالاً وخبراً ، وتتمة التعليل : والمضارع معرب ، والأصل في الإعراب أنْ يكون بالحركة ، فاستحق أنْ يبعد عن السكون الذي هو أصل البناء إلى أصل الإعراب الذي هو الحركة .

قوله [والاسم بوقوعه موقعه] نحو : ((مررت برجل ضرب)) أي : ((ضارب)) فالمضارع لمّا شابه الاسم المشابهة التامة استحق الإعراب ، وهو بمشابهته مشابهة ناقصة استحق البناء على الحركة .

قوله [طلباً للخفة] ولأنه لو بني على الضم اجتمع ضمتان في مثل : ((شرُفَ وظرُفَ)) ، ولو بني على الكسر اجتمع كسرتان في مثل ((علِم وشرِب)) .

قوله [إلا إذا كان ...] مستثنى من اسم عام محذوف ، والتقدير : وبناؤه على الفتح في كل حالة الا حالة كونه مع واو الجماعة ، فهو تفريع في الحال ، كما هو ظاهر .

قوله [للمناسبة (١)] أي : مناسبة الواو ، واعترض : بأنّ كونها للمناسبة ينافي كونها ضمة بناء ، قال شيخنا : ولا منافاة إذ قد صرحوا بأنّ الكسرة في ((أمس)) للبناء ، مع كونها للتخلص من التقاء الساكنين ، فتأمل .

---

(١) كذا في المخطوط ، ونسخة العلامة يس من مجيب الندا غير نسختنا ، فإن عبارة الفاكهي واضحة : ((لمناسبة الواو)) ولا تحتاج الى بيان وتوضيح ، لكن يبدو أن في النسخة التي اعتمدها العلامة اختلافات عن نسختنا من مجيب الندا فلاحظ ، لأنه تقدمتْ و سترد اختلافات أخر حتى في ذكر العلامة بعض أنصاف الأبيات تتمة مع أن البيت في المتن كامل فلاحظ جيدا .

وأما نحو : ((دعوا ، واشتروا)) ففيه إعلال معروف .

[أو] كان مع [الضمير المرفوع المتحرك فيسكّن] آخره تسكين بناءٍ [كضربْتَ] بتثليث التاء ؛ كراهة توالي أربع متحركات ، في ما هو كالكلمة الواحدة ؛

قوله [ففيه إعلال معروف] : وذلك لأنّ الأصل ((دعووا)) و((اشتريوا)) تحرك كل من الواو والياء ، وانفتح ما قبله ، فقلب ألفاً ثم حذفت الإلف ؛ لالتقاء الساكنين ، وصار ما قبل الواو مضموماً تقديرا .

قوله [المتحرك] أراد ما يشمل المتحرك بنفسه ، أو ببعضه المتصل بالفعل ، كـ((نا)) في ((ضَرَبْنا زيداً))؛ لأنّ الحرف المتصل بالفعل من ((نا)) متحرك .

قوله [كراهة توالي أربع متحركات] ضعّف ابن مالك هذه العلة :

بأنها قاصرة ؛ إذ لا يوجد التوالي إلا في الثلاثي الصحيح وبعض الخماسي ، نحو : ((انطلق)) ، والكثير لا توالي فيه ، فمراعاته أولى .

وبأنّ تواليها لم يهمل ، بدليل ((علبط وعرتن وجندل)) ، ولو كان مقصوداً إهماله وضعاً لم يتعرضوا له دون ضرورة ، ولسد باب التأنيث بالتاء نحو((شجرة)) .

قال : إنما سببه تمييز الفاعل من المفعول ، نحو : ((أكرمتا وأكرمنا)) ، ثم حملت التاء والنون على ((نا)) للمساواة في الرفع والاتصال .

وقد يقال : إنما راعوا الأقل لأنه لو حمل الأقلّ على الأكثر لزم التوالي المذكور ولو في بعض الصور ، بخلاف العكس فإنه لا توالي فيه أصلاً فمراعاته أولى ، والتاء طارئة على أصل الكلمة وليست منها ، فكأنه لم يتوال في نحو : ((شجرة)) أربع حركات حقيقة .

إذ الفاعل كجزءٍ من فعله .

وخرج بـ((المرفوع)) : المنصوب ، و بـ((المتحرك)) : السَّاكن ـ غير الواو ـ ففي هاتين الحالتين يبنى على الفتح ، كما إذا تجرد .

فإنْ قلت : التاء معتبرة بدليل قولهم : ((قلنسوة وقمحذوة)) ،فلو لم يعتبر التاء لوجب قلب ((الواو)) ياءً و((الضمة)) ((كسرةً)) ؛ لرفضهم الواو المتطرفة المضموم ما قبلها .

قلت : الأصل في ((قلنسوة وقمحذوة)) وهو المفرد موضوع على التاء ، والحذف طارٍ كما في الجمع ، نحو : ((قلانس و قماحذ)) ، بخلاف نحو : ((شجرة)) فإنّ الأصل بدون التاء ، وأمّا نحو : ((علبط وعرثن وجندل)) فزال غن الأصل ، والأصل ((علابط و عرانس)) مثل : ((قرنفل وجنادل)) .

ثم ما ذكر من منع العلة القاصرة أحد قولين ذكرهما ابن الانباري ، وصحح الجواز ، بقي أنّ السكون حينئذ للبناء ، كما أسلفه ، وبناء الفعل على السكون جارٍ على الأصل فلا يسئل عنه .

قوله [كجزء من الفعل] سيأتي وجهه في باب الفاعل .

قوله [وخرج بالمرفوع : المنصوب] نحو : ((ضَرَبَك)) إذ لا يلزم توالي ما ذكر ؛ لأنّ ضمير النصب في معنى الانفصال .

قوله [وبالمتحرك : الساكن غير الواو] نحو : ((ضربا)) فإنه مبني على الفتحة الظاهرة أو المقدرة على ما مر ، وأما الواو فمبني معها على الضم على ما قدمه .

وقد شمل ذلك كله عموم المستثنى منه .

وذهب بعضهم : إلى بنائه على الفتح مطلقاً ، وأمّا نحو : ((ضربت وضربوا)) فالسكون والضم عارضان أوجبهما ما مرّ، وعليه المصنف في الأوضح [١] ، وعبارة المتن كالشرح [٢] توهم أنّ الماضي مع واو الجماعة مبني على الضم ، وليس كذلك ، فقد صرحوا عند الكلام على ألقاب البناء : أنّ الضمَ لا يدخل الفعل كالكسر ، وقد مرّ ذلك ، فليتأمل .

قوله [قد شمل ذلك كله عموم المستثنى منه] وهو قوله : وبناؤه على الفتح .

قوله [عارضان أوجبهما ما مرّ] أي : المناسبة وكراهة ما ذكروا ، وعلى هذا فهما مبنيان على فتحة مقدرة استثقالاً منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض في ((ضربت)) ، وبحركة المناسبة في ((ضربوا)) كذا قيل ، ولا يخلو عن تأمل .

أمّا تقدير الفتحة استثقالاً في ((ضربت)) فظاهر ، وصرّح به بعضهم ، وأما تقديرها استثقالاً في ((ضربوا)) فهو مشكلٌ ، والمتبادر أنْ يكون التقدير فيه للتعذر ؛ إذ يستحيل تحرك الحرف الواحد بحركتين في آنٍ واحد ، ومما يؤيد أنّها للتعذر ما صرحوا به من أنّ تقدير الحركة في المحكي والمضاف لياء المتكلم للتعذر ؛ لاشتغال المحل بحركة الحكاية والمناسبة .

قوله [توهم أنّ الماضي ...] أي : وأنه مبني على السكون مع الضمير المذكور ، لكن بناؤه عليه حينئذٍ لا يرد عليه شيء بخلاف بنائه على الضم مع الواو ،

---

(١) أوضح المسالك ١ / ٢٧ .

(٢) قول الفاكهي : ((وعبارة المتن كالشرح)) يعني : وعبارة متن القطر مثلها عبارة شرحه لابن هشام في أنها موهمة . شرح القطر ٢٥ ـ ٢٦ .

....

....

﴿ فمن ثَمّ سكت الشارح عن التعرض له ، وعلى ذلك شرح الشارح الكلام ولعلّ الأقرب أنّ مراد المصنف ((وبناؤه على الفتح لفظاً إلا مع)) الخ ، أي : فلا يبنى على الفتح لفظاً بل تقديراً ، ولعـــل هــذا حكمة قول الشارح : ((توهم)) دون ((يقتضي)) ، لكن حمله الكلام على خلاف المرام ، مما لا يليق بالمقام ، خصوصاً قوله [1] : ((فيضم فيسكن)) دون أنْ يقول : ((فمبني على الضم ، فمبني على السكون)) مشعرٌ بموافقة ما في الأوضح [2] .

بما تقرر علم أنّ ما في بعض النسخ من قوله : ((وما ذكرته من أنه مبني على الضم مع واو الجماعة هو مقتضى ما في المتن والشرح ، وبه صرح قريبه في حاشيته على الأوضح عن بعضهم ، لكن صرحوا عند الكلام على ألقاب البناء ، على أنّ الضم لا يدخل الفعل كالكسر فليتأمل)) انتهى .

مع أنه غيرُ ظاهر زائدٌ لا حاجة إليه ، فمن العجب التحشية عليه ، وعدم التعرض لما في إثباته ، فعليك بالتدبر التام .

هذا وقال الراعي في شرح الألفية عند الكلام على موجبات البناء على الضم ، وعدّ منها مجاورة الواو الضمير في الفعل الماضي نحو : ((ضربوا)) ما نصه : ﴾

---

(١) أي : قول ابن هشام في متن القطر .

(٢) قال في أوضح المسالك ٢٧/١ : (وبناؤه على الفتح كـ(ضرب) ، وأما (ضربْتُ) ونحوه فالسكون عارض أوجبه كراهتهم توالي أربع متحركات في ما هو كالكلمة الواحدة ، وكذلك ضمة (اضربُوا) عارضة لمناسبة الواو) .

[ومنه] أي : من الماضي [نعم و بئس] ؛ لقبولهما التاء المذكورة ،

((هكذا قالوا ، والظاهر في الماضي والأمر المسندين إلى الألف والواو أنهما مبنيان على حذف النون فإنهما أخوان ، والأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه من حذف أو سكون ، فكذلك الماضي عند اتصالهما به يبنى على حذف النون ؛ لأنّ سيبويه ((رحمه الله)) قال في باب التسمية بالحروف [1] : ((إنك تعيد إليه النون إذا سميت به ، فتقول : ((يا ضربان يا ضربون)) ...)) ، وهذا دليل على أنه مبني على حذفها .

قوله [ومنه] أي : عند جميع البصريين والكسائي من الكوفيين .

قوله [لقبولهما] أي : عند جميع العرب .

قوله [التاء المذكورة] فيه نظر ؛ لأنّ التاء المذكورة الدالة على تأنيث الفاعل ، والتاء اللاحقة لـ((نعم وبئس)) ليست كذلك ؛ لأنّ مرفوعهما ليس فاعلاً لمعناهما ؛ لأنّ معناهما : إنْ كان ((أمدح أو أذم)) فواضح ، وإنْ كان ((حسن وقبح)) فلأنّ الفاعل هو الجنس الذي هو الماهية والحقيقة ، وهو لا يقبل الوصف بذكورة ولا أنوثة ، أو هو مذكر ، إلا أنْ يقال : المراد تأنيث الفاعل أو فرده المقصود بالحكم .

وقال الرضي [2] : ((ودليلُ فعليتهما لحاق التاء التي لا تنقلب هاء في الوقف بهما ، وهي إنما تلحق الفعل وأربعة أحرف ((لات وثمت وربت و لعلت)) .

---

(١) الكتاب ٢٠٩/٣ (ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلا) .

(٢) من قوله (ودليل ... إلى ... أربعة أحرف) هذا كلام الرضي ، ولم يعدد الأحرف الأربعة ، بل الذي عدد الأحرف السيد الشريف الجرجاني في حاشيته على شرح الكافية فراجع ٣١٢/٢ .

ففي الحديث : ((من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت)) [1]

وفيه أيضاً : ((وأعوذ بك من الخيانة فإنها بئست البطانة)) [2].

قوله [من توضأ يوم الجمعة ...] ((من)) شرطية ، و((توضأ)) : فعل ماض ، والفاء في : ((فيها)) رابطة ، والضمير يرجع الى الرخصة ، والجار متعلق بمحذوف ، أي : فبالرخصة أخذ ، و((نعم)) : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل مستتر مفسر بتمييز محذوف ، وكذا المخصوص بالمدح محذوف ، والتقدير : ونعمت رخصة الوضوء .

لكن قال بعضهم : ((إنّ تميز هذا الباب لا يحذف لبقاء الإبهام وعدم مفسر الضمير حينئذٍ لأنه كالعوض من الفاعل)) ، ولذا شــــرط فيه أنْ يكون مما يقبل ((أل)) فلا يكون ((مثلاً وغيراً)) و ((أفعل من)) ولا كلمة ((ما)) خلافاً للفراء والزمخشري ، ولا يكاد يجمع بينهما .

قال ذلك البعض : وإنما حذف التمييز في الحديث ، لأنه عوض منه التاء ، وفي الرضي [3] :

((واعلم أنّ الضمير المبهم في ((نعم وبئس)) على الأظهر الأغلب لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقاً بين أهل البصرة)) ، وكذا في كلام غيره ، وعلله بعلتين ، لكن في بعض شروح الألفية ما يخالفه في التأنيث وجعل منه الحديث .

---

(١) صحيح البخاري ٤٦ ، الحديث في كتاب الوضوء ، وفي صحيح مسلم ١٢٢٨ كتاب الطهارة .

(٢) سنن النسائي ٤/ ٤٥٢ ــ الحديث رقم ٧٩٠٣ .

(٣) قال الرضي : (اتفاقاً بين أهل المصرين) يعني البصرة والكوفة ، وتأمل ما نقله المحشي مع ما نقلنـــاه ، شرح الكافية ٢ / ٣١٥ .

[و] كذا [عسى وليس] ؛ لقبولهما التاء أيضاً نحو : ((عست هندٌ أنْ تفلح)) و ((ليست مفلحة)) ؛ ولاتصالهما بضمائر الرفع ، نحو : ﴿ لَيۡسُواْ سَوَآءٗ ﴾ [1] ﴿ لَّسۡتُ عَلَيۡكُم بِوَكِيلٖ ﴾ ﴿ فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن تَوَلَّيۡتُمۡ ﴾ ، والحكم على هذه الأربعة بالفعلية إنما هو [في] القول [الأصح] أي : الصحيح .

قوله [لقبولهما التاء ...] فيه ما عرفت ؛ لأنّ مرفوعهما ليس فاعلاً لمعناهما ؛ لأنّ معناهما النفي والرجاء ، ومرفوعهما لم يعمل النفي والرجاء ، إلا أنْ يقال : معنى ((ليس)) الانتفاء ، وهو قائم بمرفوعه ، فهو مثل : ((ماتت هند)) .

ومن قال : معناها النفي ، فمراده به الانتفاء ؛ لأنّ المصدر كثيراً ما يراد به : الحاصل بالمصدر ، أو لجعله مصدر المبني للمفعول ، والمراد بفاعل الفعل : ما يشمل من قام به الفعل .

قوله [﴿ بِوَكِيلٖ ﴾ [2]] الباء زائدة في الخبر .

قوله [﴿ إِن تَوَلَّيۡتُمۡ ﴾ [3]] خبر ((عسى)) وعند الكوفيين بدل اشتمال .

قوله [أي : الصحيح] أشار بذلك إلى أنّ المقابل في غاية الضعف حتى لا صحة له .

---

(١) آل عمران ـ ١١٣ .

(٢) الأنعام ـ ٦٦ .

(٣) محمد ـ ٢٢ .

وقيل : إنّ ((نعم وبئس)) إسمان ؛

قوله [وقيل : إنّ نعم وبئس اسمان] عند جمهور الكوفيين ، لعل وجه بنائهما حينئذٍ تضمنهما الإنشاء بحسب الوضع ، وهو من معاني الحروف ، وفيه : إنّ الإنشاء بالجملة لا بـ((نعم)) ولا بـ((بئس)) وحدها .

هذا واختلف في حكاية الخلاف على طريقين : أحدهما : ما ذكره الشارح .

والطريق الثانية : حررها ابن عصفور فقال : لا خلاف في أنّ ((نعم وبئس)) فعلان ، وإنما الخلاف فيهما بعد الإسناد إلى الفاعل .

فذهب البصريون إلى أنّ ((نعم الرجل)) جملة فعلية ، وكذلك ((بئس)).

وذهب الكسائي إلى أنّ الجملة كلها اسم للمذموم أو الممدوح نقلت عن أصلها وسُمّي بها .

وذهب الفراء إلى أنّ الأصل في : ((نعم الرجل زيد)) : ((رجلٌ نعم الرجلُ زيدٌ)) فحذف الموصوف ، وأقيمت الصفة التي هي الجملة من ((نعم وبئس)) وفاعلها مقامه ، فحكم لها بحكمه ، فـ((نعم الرجل)) و((بئس الرجل)) عندهما رافعان لـ((زيد)) كما لو قلت : ((ممدوحٌ زيدٌ ومذمومٌ عمروٌ)) .

وذهب الرضي[1] إلى طريقة أخرى قال : ((إنها تقرب من دعوى الغيب ، لولا أنّ الأصول تدعوا إليها .

وحاصلها : أنهما صارا مع فاعلهما بتقدير المفرد كصفة مقدمة على موصوفها كـ((جرد قطيفة)) ، فمعنى ((نعم)) : ((جيد)) ، فكأنه صفة مشبهة ، وكأنّ تقدير ((نعم الرجل)) : ((رجل في غاية الجودة)) ،

---

(١) شرح الكافية ٢/٣٦٣ .

....

....

فصارا جزءا جملةٍ بعد أنْ كانا جملة مستقلة ، فيكون ((نعم الرجل)) خبراً مقدماً و((زيد)) مبتدأ مؤخراً أي : ((زيدٌ رجلٌ جيدٌ)) ، قال : ولم يحتج إلى الضمير العائد إلى المبتدأ لأنّ الخبر في تقدير المفرد .

واعلم أنّ الكلام في ((نعم وبئس)) الجامدين ، وذلك إذا استعملا لإنشاء المدح أو الذم ، فإنهما في هذا الاستعمال لا يتصرفان ؛ لخروجهما عن أصل معاني الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان ، فأشبها الحرف لذلك ، أما إذا استعملا استعمال الأفعال المتصرفة ، وبني منها المضارع والأمر وأسماء الفاعل والمفعول ، وذلك إذا كانا للإخبار بالنعمة والبؤس فليسا من محل النزاع .

وإنّ ((عسى)) في لغة تنصب الاسم وترفع الخبر ، وشرط اسمه أنْ يكون ضميراً ، وهو حينئذٍ حرف ، وفاقاً للسيرافي [1] ونقله عن سيبويه ، خلافاً للجمهور في إطلاق القول بالفعلية سواء كان بمعنى ((لعل)) أم لا ، وخلافاً لابن السراج [2] وثعلب في إطلاق القول بالحرفية ، وأنّ محل الخلاف في ((عسى)) الجامدة ، أمّا ((عسى)) المتصرفة ففعل باتفاق ، ومعناها ((اشتد)) .

---

(١) الهمع ١/٤٢٢ ، ٤٢٣ .

(٢) المغني ١/ ١٥١

لدخول حرف الجر عليهما في قولهم : ((ما هي بنعم الولد)) و((نعم السير على بئس العير)) ،

﴿﴿ قال :

لولا الحياءُ وأنّ رَأسِيَ قَدْ عَسَى فيه المشيبُ لَزُرتُ أُمَّ القاسِمِ [1]

أي : قد ((اشتد)) .

قوله [لدخول حرف الجر عليهما] أي : باطراد وكثرة ، كما قال الرضي[2] : بخلاف دخوله على ((نام)) في قوله :

.... بنامَ صاحِبُهْ [3]

أي : لأنه فعل متفق عليه بخلاف ((نعم وبئس)) .

قوله [نعم السير على بئس العير] قاله شخص قد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير ، وقولُ الدماميني في المنهل الصافي [4] : ((إنّ ((السير)) هنا : جلد يوضع في عنق الحمار)) غفلةٌ عن أصل القصة ، ﴾﴾

---

(١) البيت من الكامل لعدي بن الرقاع في ديوانه ٩٩ وأمالي المرتضى ٥١١/١ والمغني ١٧٣/١ وشرح التصريح ٢١٤/١ والشاهد واضح

(٢) شرح الكافية - للرضي ٢/ ٣٦٤ .

(٣) جزء من صدر بيت من الرجز غير منسوب في الإنصاف ١١٢/١ والهمع ٦/١ ، ٢ / ١٢٠ وتمامه :

والله ما ليلي بنامَ صاحبُه ولا مخالط اللّيانِ جانبُه

والشاهد فيه إن ((نام)) فعل باتفاق ، ودخول الباء الجارة عليه لا يصيّر (نام) اسماً ، فمجرد دخول حرف الجر ليس علامة على اسمية الكلمة بناءً على أن علامات الاسمية غير مطردة بخلاف علامات الأفعال فهي مطردة منعكسة .

(٤) المنهل الصافي ٩٧/١ .

وأجيب : بأنّ مدخول حرف الجر محذوفٌ ، أي : بمقولٍ فيه نعم الولد ، وعلى عير مقول فيه بئس العير ، وسيأتي في باب الفاعل الكلام على إعراب مرفوعهما على هذا القول .

((والعير)) بفتح العين المهملة الحمار وحشياً كان أو إنسياً ، ووقع إليّ أنّ بعض الطلبة قرأ على هذا المحل من شرح المصنف وكسر العين ، فقلت له فوراً : ((افتح عينك)) ، ولا يخفى لطف الإضافة .

قوله [أي : بمقول فيه] عبارة التصريح[1] : و((أجيب : بأنّ الأصل ((ما هي بولدٍ مقولٍ فيه نعم الولد)) و((نعم السير على عير مقول فيه بئس العير)) فحذف الموصوف وصفته ، وأقيم معمول الصفة مقامها ، فحرف الجر في الحقيقة إنما دخل على اسم محذوف)) انتهى .

وقد يقال : حذف الموصوف بالجملة إنما يكون في الضرورة أو حيث يكون الاسم بعضاً من متقدم جـــر بـ((من)) أو نحـو ((منّا ضعن)) و((منّا أقام)) و((ما في قومها يفضلها)) أي : ((فريق ظعن)) و((وفريق أقام)) و((واحد يفضلها)) ، وكلا الأمرين منتفٍ في المثالين ، وإنما احتيج إلى تقدير القول ؛ لأنّ الجملة إنشائية لا تقع نعتاً إلا بالتأويل ، بخلاف نحو ((ما ليلي بنام صاحبه)) فالتقدير ((بليلٍ نام صاحبه)) ؛ لأنّ ((نام صاحبه)) جملة خبرية .

وحاصل الجواب : أنّ علامة الفعلية لا تقبل التأويل ؛ لاطرادها ، بخلاف علامة الاسمية ؛ لأنّ حرف الجر قد يدخل على ما ليس اسماً اتفاقاً ، كما في ((بنام صاحبه)) .

وما ذكر من الجواب يمكن أنْ يقال

---

(١) شرح التصريح ٩٤/٢ (نعم و بئس) .

....

....

في قوله :

صبّحكَ اللهُ بخيرٍ باكرِ بنعمَ طيرٌ وشبابٍ فاخرِ [1]

إنْ كان ((طير)) مرفوعاً ، لكن ذكر ابن مالك في شرح التسهيل[2] إنّ البيت محمولٌ على ((جعل ((نعم)) اسماً أضيف إلى ((طير)) وحكي لفظه الذي كان عليه قبل عروض الاسمية كما قل :

بُـثينُ الزمي (لا) إنَّ (لا) إنْ لَزمتِهِ على كَثْـرَةِ الواشـينَ أيَّ مَعُـونِ[3]

فأوقع ((الزمي)) على ((لا)) ، ثم أدخل عليها ((إنّ)) فأجراها مجرى الاسم حين دعت الحاجة إلى أنْ يعامل لفظها معاملة الأسماء ، ولم يلزم من ذلك أن يحكم بإسميتها)) .

---

(١) البيت من الرجز غير منسوب في شرح التسهيل ٣٣٩/٢ والهمع ١٧/٣ .

والشاهد فيه كما يرى المحشي على قراءة ((بنعم طيرٌ)) بالرفع والتنوين : فيكون قد حذف الصفة والموصوف وأقام معمول الصفة مقامها ، والتقدير : ((بطير مقول فيه نعم طير)) . أما على قول ابن مالك بقراءة ((بنعم طيرٍ)) مجروراً منوناً حيث ادخل حرف الجر على ((نعم)) فهو اسم أضيف إلى ((طير)) ، ودخول الحرف عليها لا يدل على اسميتها ، ويأول بأنه نزل ((نعم)) منزلة ((خير)) أي : ((بخير طائر)) ، فجعل ((نعم)) اسما لـ((الخير)) ، وأضافها لـ((طير)) ، ولو كانت ((نعم)) هنا على أصلها لجاء بعدها اسم منصوب .

(٢) شرح التسهيل ٣٣٩/٢ .

(٣) البيت من الطويل لجميل ابن معمر في ديوانه ١٠٥ ، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٢١٣/٢ والشاهد واضح .

وقيل : إنّ ((عسى وليس)) حرفان .

الأول : حرف ترج كـ((لعل)) ، والثاني : حرف نفي كـ((ما)) النافية ؛ لعدم دلالتهما على الحدث والزمان ،

قوله [وقيل : إنّ ((عسى وليس)) حرفان] يحتاج حينئذٍ إلى توجيه لحوق التاء لهما ، واتصال الضمائر بهما ، فنقول :

قال الفارسي : وأمّا لحاقُ الضمير في ((لست ولستما)) فلشبهه بالفعل ؛ لكونه على ثلاثة أحرف وبمعنى : ((كان)) ، وكونه رافعاً وناصباً كما لحق الضمير ((هاتا وهاتوا وهاتي)) مع كونه اسم فعل ؛ لقوة مشابهته الأفعال لفظاً ، كما نقله الرضي[1] .

قال الدماميني : فتلخص من ذلك أنّ أبا علي مخالف في كون الضمير البارز من خواصّ الفعل ، وأنه يرى صحة لحاقه لما هو مشبه للفعل من اسم وحرف ، فلا تظن أنّ هذه العلامة متفق عليها .

قوله [الثاني حرف نفي] في الارتشاف [2] : ((زعم الكوفيون أنها تكون عاطفة في المفردات تقول ((قام القوم ليس زيد ، وضربت القوم ليس زيداً ، ومررت بالقوم ليس زيدٍ)) ولا يجوز عند البصريين)) .

قوله [لعدم دلالتهما على الحدث والزمان] بيّن بعضهم عدم دلالة ((ليس)) على المضي بجواز ((ليس زيدٌ بقائمٍ غداً)) إذ لو دلت على المضي لم يجز ذلك ، كما لا يجوز ((كان زيدٌ قائماً غداً)) ، واستدل على حرفيتهما أيضاً بعدم تصرفهما ، وأجيبَ : بأنّ عدم التصرف لا يقتضي الحرفية .

---

(١) شرح الكافية ٢ / ٧٠ (أسماء الأفعال) .

(٢) الارتشاف ٧٩/٢ ((كان وأخواتها))

ولأنّ إفادة معناهما متوقفة على غيرهما كسائر الحروف .

وأجيب : بمنع الأول ، ولو سلم فعدم دلالتهما على ذلك عارض

قوله [ولأنّ إفادة ...] هذا هو الدليل المثبت للمدّعى ، وهو الحرفية ، وما قبله إنما يفيد عدم الفعلية ، ولا يلزم منه الحرفية .

قوله [بمنع الأول] وهو الدلالة على الحدث والزمان أي : لا نسلم أنهما لا يدلان على الحدث والزمان .

قوله [على ذلك] أي : المذكور ، وإلا فالقياس ((ذينك)) ، قال في الكشاف في تفسير قوله تعالى : ﴿ عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾ [1] : ((فإنْ قلت : كيف جاز أنْ يشار به إلى مؤنثتين ، قلت : جاز ذلك على تأويل ما ذكر)) انتهى .

والتأويل بـ((المذكور)) كالتأويل بـ((ما ذكر)) ؛ بناءً على أنّ ((أل)) في الوصف الصريح موصولة وإنْ أريد به الثبوت .

وما اقتضاه كلامه من أنّ اسم الإشارة إذا كان مفرداً ومرجعه متعدد يؤول بالموصول يخالف ما أشار إليه في سورة الأنعام في تفسير قوله ﴿ مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِ ﴾ حيث قال [2] :

((أي : يأتيكم بذلك ، إجراءً للضمير مجرى اسم الإشارة أو بما أخذ وختم عليه)) انتهى .

فإنه صريحٌ في أنّ اسم الإشارة إذا خالف المشار إليه لا يحتاج إلى التأويل ،

---

(١) الكشاف ١ /٤٩ ، تفسير الآية ٦٨ من سورة البقرة .

(٢) الكشاف ٢ / ٢٤ تفسير الآية ٤٦ من سورة الأنعام . إجراء للضمير ـ وهو الهاء في ((به)) ـ مجرى اسم الإشارة ، يعني قوله تعالى ((ذلك)) .

....

....

وهو الحق ؛ إذ لا معنى للتأويل بما يحتاج إلى تأويل مع إمكان التأويل بالثاني أو لا [1] ، وقد اعترف بما أشار إليه في سورة الأنعام في سورة البقرة بعد ما تقدم نقله عنه بقليل ، كما لا يخفى على من راجع كلامه ، ولم يتنبه الناظرون فيه بما فيه من التناقض .

واعلم أنه إنما لم يحتج اسم الإشارة إلى التأويل ؛ لأنه كالموصول في كون تثنيتهما وجمعهما وتأنيثهما ليس على الحقيقة ، بخلاف الضمائر ؛ لأن احتياج كل واحد مما يعبر عنه من المفرد والمثنى والمجموع تذكيراً وتأنيثاً إنما هو ليتميز عند المخاطب ، وذلك إنما يحتاج إليه فيما هو غائب عن الحس الظاهر ، كضمائر الغيبة التي هي محل هذا الكلام ، بخلاف أسماء الإشارة فإن معها الحس الظاهر [2] ، فإنها إنما تستعمل إذا كان المذكور معهوداً بين المتكلم والمخاطب ، فهما يكفيان في التمييز .

واعلم أنه إذا خالف الضمير مرجعه فالتأويل باسم الإشارة أولى ؛ لأنَّ مميزه أقوى وهو الحس الظاهر ؛ ولأنَّ فيه تقليل التأويل ؛ لأنَّ في تقدير الموصول الاحتياج له ولجملة الصلة ، فلحفظ هذا فانه مهم .

هذا وفي عبارة الشرح [3] حزازة ؛ لأنه لا وجه للمنع المذكور

---

(١) أي : مع عدم إمكان التأويل بالثاني .

(٢) في ب زيادة نثبتها في الهامش لعدم انسجامها مع النص هي ((وبخلاف الموصولات فإنَّ معها الحس الباطن)) .

(٣) الشرح : أي : شرح الفاكهي على القطر .

وبأنّ توقف إفادة معناهما على ذكر المتعلق بعدهما إنما هو لشبههما بالحرف في عدم التصرف ، فلمّا شابهاه أعطيا حكمه في التوقف المذكور ؛ إذ بعض الكلمات قد يُعطى حكم بعض آخر ؛ لمشابهةٍ بينهما كالمضارع .

إلا أنّ عدم دلالتهما على الحدث والزمان عارضه في الاستعمال ، فلا معنى لقوله : ((ولو سلم الخ)) ، وكان الأظهر في الجواب أنْ يقال: إنْ أريد عدمُ دلالتهما على ذلك وضعاً فهو ممنوع ، وإنْ أريد استعمالاً فهو مسلم ، لكنه لا يفيد ؛ لأنّ المعتبر الدلالة الوضعية .

وقوله : و((بأنّ توقف)) الخ لا يناسب سياق الكلام ، والأظهر أنْ يقال : وبتسليم الثاني إلا أنْ يوقف إفادة المعنى على الغير لا يقتضي الحرفية مطلقاً ، بل إذا كانت لذات الكلمة لا لأمرٍ عارض كما هنا ، فإنّ توقف معناهما على ذكر المتعلق بعدهما إنما هو الخ فليتأمل .

[علامات فعل الأمر]

وأشار إلى القسم الثاني من أقسام الفعل بقوله : [وأمر] : وهو مستقبل أبداً ؛

قوله [وأشار إلى القسم الثاني] معطوف على مُتوهَم أي : قال : كذا وأشار ، ومثله شائع ، والإشارة لغة : الإفهام باليد ونحوها ، وفي عُرْفِ البيانيين : الكناية عن الشيء بوسائط قليلة غير خفية ، فقوله : ((أشار)) بمعنى قصد استعارة .

قوله [وهو مستقبل أبداً] أي : مستقبل زمنه لا ينفك عن الاستقبال في وقت من الأوقات ، هذا باعتبار الحدث المأمور بإيقاعه ، وأما باعتبار كون الأمر إنشاء فظاهر قول ابن مالك [1] الإنشاء : هو ((إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود)) ، إنّ كلّ إنشائي له زمنٌ حالي من حيث كونه إنشاء ، وإنّ من الإنشاء ما حدثه مسند إلى المتكلم باللفظ الإنشائي ، نحو : ((بعت واشتريت)) وهذا حالي لا غير ، وليست فعليته بهذا الاعتبار ، ومنها : ما حدثه مسند إلى غير المتكلم باللفظ الإنشائي ، وهو الأمر .

وهذا له زمان حالي من حيث هو إنشاء ، ومستقبل من حيث الحدث المطلوب به ، و فعليته بهذا الاعتبار لا بالأول ، وإثبات الحل للأفعال الإنشائية ليس باعتبار دلالتها عليه في أصل الوضع ، وإنما ثبوته لها من ضرورة الوقوع ،

---

(١) شرح التسهيل ـ ٣٥/١ .

إذ المقصود به حصول ما لم يحصل ، أو دوام ما حصل .

[ويُعْرَفُ] أي : يتميز عن قسيميه [بدلالته على الطلب] أي : بنفسه لا بانضمام غيره إليه ؛ ليخرج نحو : ((لا تضرب))

فلا ينافي هذا نفيُ ابن الحاجب [1] دلالتها على الزمان في حال الإنشاء ، وإنَّ ذلك لا يقدح في فعليتها لعروضه ؛ لأنَّ ذلك بالنظر إلى الزمان الذي كانت دالة عليه في أصل الوضع ، فلم يتوارد النفي والإثبات على محل واحد .

قوله [أو دوام ما حصل] نحو : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ ﴾ [2] .

قال المصنف : ((إلا أنْ يراد به الخبر نحو : ((إرمِ)) ، ولا حرج فإنه بمعنى : ((رميت)) والحالة هذه ، وإلا لكان أمراً له بتجديد الرمي وليس كذلك)) انتهى ، ويجوز أنْ يكون بمعنى : اعتد بالرمي ، أي : اعتقد الاعتداد به فيكون باقياً على الطلب ، وما ذكره من المقصود بالأمر هو الأصل ، وقد يخرج من ذلك لمعان أخر .

قوله [على الطلب] أي : لحدثه .

قوله [لا بانضمام ...] هو كالتفسير لما قبله .

قوله [ليخرج نحو : ((لا تضرب))] ((ولتضربْ)) فإنّ دلالته على الطلب بواسطة اللام ، والتمثيل به أولى ؛ لأنه طلب فعل ، فتوهم دخوله أقرب .

ونحو : ﴿ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [3] ، فإنه وإنْ دلّ على الطلب ـ بدليل جزم المضارع في جوابه ـ وقَبِلَ ياء المخاطبة

---

(1) شرح الكافية ـ للرضي ٢٢٥/٢ بحث (الفعل الماضي) .

(2) الأحزاب / ١ .

(3) الصف ـ ١١ .

فإنَّ الدلالة على الطلب وإنْ فهمت منه فهي بواسطة حرف النهي ، الذي هو طلب الترك .

ولابد [مَعَ] ذلك من [قبوله ياء المخاطبة] نحو : ﴿ فكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْناً ﴾ [1] ، أو نون التوكيد كـ((أقبلنَّ)) .

ليست دلالته على ذلك بنفسه ، بل اللام المقدرة .

ونحوه : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ [2] ، وما أشبهه مما دلالته على الطلب عارضة ، وليست بنفسه بحسب الوضع الأول .

وكان عليه أنْ يقول : وليدخل ما استعمل من صيغة الأمر في نحوه الإباحة بقرينة الدلالة على الطلب بنفسه ، وإنما استفيد الإباحة بقرينة ((أو)) ، وبما تقرر علم أنه لا يحتاج في كون العلامة مفيدة للتعميم مع الاحتراز ـ مع قوله ((بنفسه)) ـ إلى قيد الوضع .

قوله [فإنَّ الدلالة على الطلب وإنْ فهمت ...] الظاهر أنَّ هذا التركيب على حد ((زيدٌ وإنْ كان غنياً فهو بخيلٌ)) .

قوله [ولابد مع ذلك ...] الظاهر أنه حل معنىً ، و لم يرد أنَّ ((مع)) متعلقة باسم ((لا)) المحذوف ؛ لأنَّ ثبوت مثل ذلك محل نظر ، والظاهر أنَّ ((مع)) في موقع الحال من الضمير في ((بدلالته)) أي : حالة كونه مصحوباً مع قبول الخ .

قوله [نحو ﴿ كُلِي ﴾ ...] الأولى التمثيل بالمجرد من الياء ؛ لأنه الذي يقبلها .

---

(1) مريم ـ 26 .

(2) البقرة ـ 228 .

والمراد بياء المخاطبة : ياء الفاعلة ، وهي : اسم مضمرٌ عند سيبويه والجمهور ، فلو دلت كلمة على الطلب ولم تقبل الياء أو النون فهي اسم فعل كـ((نزالِ)) ، أو مصدرٍ كـ((ضرباً زيداً)) ،

قوله [ياء الفاعلة] أي : الموضوعة بطريق الأصالة للفاعلة ، أو المراد ياء الفاعلة الخاصة ، أو اللاحقة للفعل المضارع ، فلا يرد على قوله الآتي : فهي فعل ، نحو : ((ضربي زيداً)) إذا كان المتكلم به مؤنثا .

قوله [عند سيبويه والجمهور] وقيل : إنها حرف ، والفاعل مستتر في الفعل ، وكذا الألف والواو والنون ، وعليه المازني ، وردّ بأنها لو كانت حروفاً لسُكّنت النون ، ولم يسكّن آخر الفعل لها ، ولثبتت الياء في التثنية كتاء التأنيث ، وبأنّ علامة التأنيث لم تلحق آخر المضارع في موضع .

قوله [فهي اسم فعل ...] قال شيخنا العلامة الغنيمي ﷺ : ((ظاهره أنّ ما ذكر يدل على الطلب بنفسه ، وفيه نظر ، فقد صرحوا بأنّ اسم الفعل جميعه منقول ، أمّا عن المصادر الأصلية الكائنة في الأصل أصواتاً أو عن الظرف أو عن الجار والمجرور)) انتهى .

وهذا عجيب ! لما سيأتي في هذا الشرح من أنّ اسم الفعل إما مرتجل : وهو ما وضع من أول الأمر اسماً للفعل ، أو منقول : وهو ما وضع لغيره ثم نقل إليه ، وذلك أمرٌ مشهور ، ومثلوا للمرتجل بـ((نزالِ)) ونحوه مما يدل على الطلب .

أو حرف نحو ((كلا)) بمعنى : ((انتهِ)).

أو قبلتْهُما ولكن لا تدل على الطلب ، فهي فعل مضارع نحو : ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا ﴾ [1] ، أو فعل تعجب نحو : ((أحسِنْ بزيدٍ)) فإنه ليس أمراً على الأصح ، بل على صورته .

وإنما قال : ياء المخاطبة ولم يقل ياء المتكلم ؛ لأنّ هذه تكون في الاسم والفعل والحرف ، نحو : ((مرّ بي أخي فأكرمني)) .

قوله [بمعنى ((انته))] تفسير للمقصود من الردع ، وإلا فمعنى الانتهاء معنى الارتداع لا معنى الردع ، ولا يصح أيضاً تفسير معنى الحرف بمضمون الكلام ، على أنه منع دلالتها على الطلب ، بل معناها الردع والزجر .

قوله [أو فعل تعجب] فيه نظر ؛ إذ لا يقبل ياء المخاطبة ولا نون التوكيد إلا شذوذاً على ما في المغني[2] .

قوله [فإنه ليس أمراً] بل هو فعلٌ ماضٍ جئ به على صورة الأمر ، وعليه فالظاهر أنه مبنيٌ على فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها مجيئه على صورة الأمر ، أو مبني على السكون لكونه على صيغة الأمر وإنْ كان بمعنى الماضي .

---

(١) يوسف ـ ٣٢ .

(٢) المغني ٢/٣٣٩ (حرف النون) .

ولمّا فرغ من تمييزه شرع في بيان حكمه فقال : [وبناؤه على السكون] إذا كان صحيح الآخر ،

قوله [إذا كان صحيح الآخر] أي : لفظاً نحو : ((اضرب)) أو تقديراً نحو : ((اضرب الرجل)) و((عض وهلم)) وقد اجتمعا في قوله :

مِـنْ أبـا قاسـمٍ وأمَّ أبـاهُ   و لِ زيـداً و مِـنْ أبـاهُ الجهـولا [1]

وذلك ؛ لأنّ ((من)) في الموضعين أمر من الـ((مين)) ، و((أبا قاسم)) مفعول به ، أي : كذّبْ أبا قاسم يا فلان ، وإنْ شئت نصبت ((أبا قاسم)) على النداء ، و((أم)) : فعل أمر من ((أمّ يؤمُّ)) ، و((أباه)) : مفعول به منصوب بـ((أمَّ)) ، أي : اقصد أباه .

و((لِ)) : فعل أمر مبني على حذف الياء من ((وليَ يلي)) ، و((زيداً)) : مفعول به ، أي : قاربْهُ ، و((أباه)) الثاني مفعولُ ((مِنْ)) الثاني ، أي : كذّب أباه ، و((الجهولا)) : نعت ((أباه)) ، وألفه للإطلاق .

والذي يظهر أنه ليس المراد بقوله : ((إذا كان)) الخ تقييدُ المتن بذلك حتى يصير الاستثناء الآتي منقطعاً ؛ لأنّ المعتل لا يدخل في الصحيح .

ونحو : ((قوما)) الخ لا يدخل فيما لم يتصل به الضمير المذكور ، وإنما المراد التنبيه من أول الأمر على الاستثناء الآتي ، وأنّ المستثنى ليس داخلاً تحت الحكم وإنْ دخل تحت المحكوم عليه .

---

(١) البيت من الخفيف ، غير منسوب ، وقد فضّ المحشي ختمه ، فلا حاجة إلى التطويل بشرحه ، وعبارات المحشي منقولة من كتاب (توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب) للرماني ـ ٢٢٧ .

ولم يتصل به ضمير تثنية ، ولا ضمير جمع ،

☜ تنبيه : علم مما مر في ((ولِ زيداً)) أنّ فعل الأمر يدخله الحذف فلا يبقى منه إلا حرفٌ واحد ،ومثله :

محمَّـدِ زيـداً يا أخـا الجـودِ والفـضـلِ   وإهملْ ما أرجوهُ منكِ من البسلِ [1]

وذلك لأنّ ((محمد)) : ((محم)) : منادى مرخم ، و((دِ)) فعلُ أمرٍ من ((ودى يدي)) ، و((زيداً)) : مفعول بـه ، و((البسل)) : الحرام في بعض الوجوه .

وقد لا تبقى منه إلا الحركة ، كما أشار إليه الدماميني ملغزاً بقوله :

أقولُ يا أسماءُ قولي ثم يـا زيـدُ قـلِ   و ذاك جملتانِ والثاني ثلاثُ جُمـلِ [2]

وذلك لأنّ الأصل ((قلِ)) أي : بمعنى ((عِدْ)) ثم حذف الياء للبناء ، ونقلت حركة الهمزة للام قبلها وحذفت .

قوله [ضمير تثنية] نحو : ((قوما)) ، فإنه يبنى على حذف النون .

قوله [و لا ضمير جمع] نحو : ((قوموا)) فإنه يبنى على حذف النون .

---

(١) البيت من الطويل غير منسوب في توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب ـ ٢٢٧ وفي الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب ـ ٣٣ .

(٢) البيت للدماميني كما في حاشيته على المغني ٧٥/١ وتوضيحه : أنه يقل ((وأى يئي ، إه)) بمعنـى : ((وعد يعد عد)) فهو مثل ((وقى يقي قِ)) لكن الهاء فيه للسكت في الوقف وتحذف في الوصل لفظاً لا خطاً ، فإن وقع قبله ساكن من كلمة ونقلت حركة الهمزة إليه على قياس تخفيف الهمزة قلت : ((قلِ بالخير يا زيد)) أي : عِدْ بالخير ، فلم يبق من الفعل غير الكسرة في لام ((قل)) ، وتقول على هذا ((يا زيد قلي يا هند)) فبقيت الحركة والياء بعدها إنما هي ضمير الفاعل الذي كان متصلاً بفعل الأمر المحذوف .

ولا ضمير المؤنثة المخاطبة [كـ اضرب] وانطلق واستخرج ؛ إذ مضارعه يجزم بالسكون [إلا المعتل] : وهو ما آخره واو أو ألف أو ياء ، [فعلى حذف آخره] بناؤه ، وهو حرف العلة ،

قوله [ولا ضمير المؤنثة المخاطبة] نحو : ((قومي)) فإنه يبنى على حذف النون ، ومحل بنائه على السكون أيضاً إذا لم تباشر نون التوكيد لفظاً وتقديراً ، وإلا بني على الفتح نحو : ((اضربن واضربن)) ومنه :

يـا رَاكِبـاً بَـلِّغَ إخْوانَنـا ... إنْ كُنتَ مـن كِنْـدَةَ أو وَائـل (١)

لأنَّ أصله ((بَلِّغَنْ)) بالنون الخفيفة ، فحذفت لالتقاء الساكنين ، وبقي الفعل مفتوحا .

قوله [وهو ما آخره ...] تخصيص المعتل بما آخره حرف علة اصطلاح نحوي ، وحينئذٍ إضافة المعتل إلى الأخر لبيان الواقع لا للاحتراز ، وتعميمه إلى ما يشمل ما أوله أو أوسطه حرف علة اصطلاح صرفي .

قوله [بناؤه] أشار إلى أنَّ قول المصنف : ((على حذف آخره)) خبر لمبتدأ محذوف ، والجملة إسمية ؛ لأنه المناسب لقوله أولاً : ((وبناؤه على السكون)) ، ولذا لم يقدّر ((يبني)) ، ولم يقدر المبتدأ بعد الفاء مع كون الأصل تقديم المبتدأ ؛ كراهة الفصل بين الفاء البسيطة ومدخولها في كلام المصنف بما ليس منه ؛ ولأنه ربما يوهم ذلك أنه من كلامه .

---

(١) البيت من السريع لامرئ القيس في الخزانة ٤٧٩/١١ و ليس في ديوانه ، والشاهد واضح .

لكن بشرط أنْ لا يتصل به ما تقدم ، أو نون النسوة [كـ((اغز واخش وارم))] ؛ إذ مضارعه يجزم بحذف آخره ، فـ((اغز)) مبني على حذف الواو ، و ((اخش)) على حذف الألف ، و((ارم)) على حذف الياء ؛ لأنّ مضارعها مثلها .

[و] إلا [نحو قوما] مما هو صحيح الآخر ، واتصل به ضمير تثنية ، [و] نحو : [قوموا] مما اتصل به ضمير الجماعة ، [و] نحو : [قومي] مما اتصل به ضمير المخاطبة ، [فعلى حذف النونْ] بناؤه ؛ إذ مضارعه المتصل به ذلك يجزم بحذفها .

ومثله في البناء المذكور المعتل المتصل به ذلك

قوله [لكن بشرط أنْ لا يتصل به ما تقدم ...] أي : من الضمائر فإنه حينئذٍ يبنى على حذف النون كالصحيح كما يأتي .

وقد يقال : هذا معلوم من قول المصنف ((ونحو : قوما)) إلا أنّ المتبادر من عطفه على ما قبله والتمثيل بالصحيح : أنّ المراد نحوه مما هو صحيح الآخر كما حمل الشارح الكلام عليه بعد .

قوله [أو نون النسوة] أي : أو نون التوكيد المباشرة لفظاً أو تقديراً وإلا بني على الفتح نحو : ((اغزوَنَ واخشيَن وارمين)) .

قوله [ومثله في البناء المذكور] الأنسب أن يقول : فإنْ اتصل بالمعتل ذلك فكالصحيح ، كما صنع في لاحقه ؛ لأنّ كلامه بيانٌ لمفهوم قوله السابق ((لكن بشرط)) الخ فتدبر .

نحو : ((اغزُوَا واغزُوْا واغزي)) .

وإنْ اتصل بالمعتل نون النسوة بُني على السكون نحو : ((اغزونَ وارمينَ واخشينَ)) ، كالصحيح المتصل به النون المذكورة ، نحو : ((قمن واقعدن)) .

واعلم أنّ المصنف لو قال كما في الأوضح : ((وبناؤه على ما يجزم به مضارعه)) لكان أحسن ،

قوله [اغزوْا] أصله ((اغزووا)) بواوين ، الأولى لام الكلمة ، والثانية : واو الضمير ، حذفت حركة اللام ؛ لأنّ الضمة على الواو ثقيلة ، ثم اللام ؛ لالتقاء الساكنين ، فصار ((اغزوا)) على وزن ((افعوا)) .

قوله [اغزي] أصله ((اغزوي)) ، استثقلت الكسرة على الواو فحذفت ، ثم حذفت الواو ؛ لالتقاء الساكنين بينها وبين ياء الضمير ، ثم كسرت الزاي ؛ لمناسبة الياء ؛ لئلا تنقلب الياء واواً ؛ لوقوعها ساكنة بعد ضمة ، وإنْ شئت قلت : نقلت حركة اللام إلى ما قبلها بعد حذف حركته ، ثم حذفت لالتقاء الساكنين .

قوله [كالصحيح] نحو : ((اضربْنَ يا هندات)) ، وظاهر كلامه أنّ الصحيح المتصل به النون المذكورة مبنيٌ على السكون الظاهر لأجلها ، وأنّ السكون الأصلي ذهب ، فليحرر .

قوله [لو قال كما في الأوضح[1] ((وبناؤه)) ...] فيه : أنه لا يظهر في أمر جمع المؤنث صحيحاً كان أو معتلاً ، فإنه مبني على السكون ،

---

(١) الأوضح ٢٧/١ ((أقسام الفعل))

لكن لَمّا ذكر أنّ للماضي ثلاثة أحوالٍ أراد أنْ يذكر بالتنصيص أنّ للأمر كذلك .

[ومنه] أي : من فعل الأمر [هلم في لغة] بني [تميم] الملحقين بها الضمائر بحسب من هي مسندة إليه ، نحو : ((هلمّ يا زيد)) ، و((هلمّي يا هند)) و((هلمّا يا زيدان)) و((هلمّوا يا زيدون)) و((هلممن يا هندات)) .

ومضارعه ليس مجزوماً ببنائه على السكون ، وكونه في محل جزم على السكون بعيدٌ خصوصاً في المعتل ، وملاحظته مجرداً عن نون النسوة مع بعده لا يصح في المعتل ؛ ولهذا زاد بعضهم في القاعدة لإخراج هذا : ((لو كان معرباً)) .

ويرد على القاعدة بعد تلك الزيادة ، الأمر الذي لم يتصل به الضمير المتقدم ، إذا باشرته نون التوكيد ، فإنه يبنى على الفتح صحيحاً أو معتلاً ، ولا يقال : أنّ مضارعه مجزومٌ بالفتح أنها لا تشمل الأمر الذي لا مضارع له كـ((هاتِ)) ، على ما قاله الجوهري [1] ، ولا يعلم منها حكم الأمر الذي مضارعه ليس معرباً على تلك الزيادة ، فدعوى الأحسنية غير حسن .

قوله [ومنه] فصله بـ((منه)) ؛ لأنّ فيه خلافا .

قوله [هلم في لغة تميم] أي : على لغة تميم ؛ لأنهم استعملوه على وجه علم منه أنه فعل أمر لا يتصرف ملتزَمٌ إدغامه ، واستعمل لها مضارعاً مَنْ قيل له ((هلم)) فقال : ((لا أهلم)) .

---

(1) الصحاح ـ للجوهري ١ / ٢٤٠ مادة (هيت) .

وأمّا أهل الحجاز فهي عندهم : اسم فعل لازم طريقة واحدة ، ولا يختلف بحسب من أسند إليه ، وبلغتهم جاء التنزيل نحو : ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ ﴾ ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ [1] .

[و] كذا [هات] بكسر التاء ،

﴿﴾ وقيل : هي في لغة تميم اسمٌ غُلّب فيه جانب الفعلية لالتزام فتح ميمها والإدغام ، ولو كانت فعلاً لجرت مجرى ((رد)) في جواز الضم والكسر والإظهار .

وأجيب : بأنّ التزام أحد الجائزين لا يخرجها عن الفعل ، وحكى الجرمي فتح الميم وكسرها عن بعض بني تميم ، وإذا اتصل بها هاء الغائب نحو : ((هلمه)) لم تُضم بل تفتح أيضاً ، وكذا إذا اتصل بها ساكن نحو : ((هلم الرجل)) ، ولا ينافي إسميتها لحوق الضمائر البارزة لها ؛ لما مرّ في ((عسى وليس)) .

قوله [نحو : ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ ﴾ [2]...] نبّه المصنف[3] في شرحه على أنه تبين من هاتين : أنّ ((هلم)) تستعمل قاصرة ومتعدية ، فإنْ كانت بمعنى ((أقرب وأحضر)) كانت متعدية ، وإنْ كانت بمعنى ((أقبل)) فهي لازمة ، وقد تتعلق باللام نحو ((هلم للثريد)) .

قوله [وكذا هات] أشار بقوله : ((وكذا)) دون أنْ يقول ـ كما يقتضيه صنيع المتن ـ ((ومنه)) إلى أنّ قوله في الأصح عائداً ﴿﴾

---

(١) الأحزاب ـ ١٨ .

(٢) الأنعام ـ ١٥٠ .

(٣) شرح القطر ـ لابن هشام ٣٦ (فعل الأمر) .

....

....

إلى ((هات وتعال)) فقط ، لا إلى ((هلمّ)) ، وقوله الآتي بعد قول المصنف ((على الأصح)) صريحٌ في ذلك ، لكن قد عرف مما مرّ ثبوت الخلاف فيها عند النحويين في لغة تميم ، وحينئذٍ فقول المصنف ((في الأصح)) راجع للجميع ، كما أشرنا إليه عند قوله : ((ومنه)) .

قال الرضي[1] :

((...((هات)) بمعنى : ((أعط)) ، وتتصرف بحسب المأمور إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً ، تقول : ((هاتِ ، هاتيا ، هاتوا ، هاتي ، إلى هاتين)) ، وتصرّفه دليل فعليته ، تقول : ((هات)) لا ((هاتيت)) ، و((هات إنْ كان بك مهاتاة)) و((ما أهاتيك)) كـ((ما أعاطيك)) قال الجوهري : ((لا يقال منه ((هاتيت)) ، ولا ينى منه مضارع)) فهو على ما قال ليس بتام التصرف .

ثم قال[2] : ((ومن قال : هو اسم فعل قال : لحوقُ الضمائر لقوة مشابهته للأفعال ، ويقول في ((مهاتاة وهاتيت)) : إنه مشتق من ((أهاتي)) كـ((أحاشي)) من ((حاشى)) و((بسمل)) من ((بسم الله)) ....)) انتهى .

---

(١) شرح الكافية ٧٠/٢ ، وهناك بعض الخلل في النقل ، فلم ينقل الرضي عن الجوهري قوله (ولا ينى منه مضارع) ودونك شرح الكافية فهذه الجملة غير موجودة فيه وإن كان نسبة معناها للجوهري صحيح ، بل قال الرضي : (قال الجوهري : لا يقال منه : هاتيت ولا ينهى منه) وهو الموافق لما في الصحاح ٢٤٠/١ (ولا يقال منه هاتيت ولا ينهى بها) .

(٢) يعني : نجم الأئمة الرضي (رحمه الله) .

ما لم يتصل به ضمير جماعة المذكّرين فيضم ، نحـو : ((هاتوا)) ، [و((تعال)) بفتح اللام] لا غير [في الأصح] أي : في الصحيح لدلالتهما على الطلب ،

وقال صاحب المفتاح[1] : ((والأصح عندي أنه ليس باسم فعل ، وإنما هو فعل أمر من ((أتى)) الشئ إذا أعطاه ، أبدلت همزته هاء ، وهو مذهب الخليل[2] .

قوله [ما لم يتصل به ضمير جماعة ...] فإنْ اتصل به ضمير الاثنين نحـو : ((هاتيا يا زيدان)) أو ((يا هندان)) استمر على كسر التاء ، وكان مبنياً على حذف النون .

قوله [لا غير] أي : وإنْ اتصل به ضمير الجماعة أو غيره نحو ﴿ قُلْ تَعَالَوْا ﴾[3] ولم يضم مع الواو ، ولخفة الفتحة ، بخلاف ما إذا كان قبل الواو كسرة فتقلب ضمة للنقل ، أو ضمة فتبقى على حالها ، هذا .

وقال الراغب[4] : ((قيل : أصل ((تعال)) أنْ يدعى به الإنسان إلى مكان مرتفع ثم جعل للدعاء إلى كلّ مكان ، وقال بعضهم : أصله من العلو : وهو ارتفاع المنزلة ، فكأنه دعاء إلى ما فيه رفعة ، كقولك : ((غير صاغر)) تشريفاً للمقول له قال تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ﴾ .

---

(١) مفتاح العلوم للسكاكي ـ ٧٧ (القابل أو المعرب) .

(٢) العين ٤/ ٨٠ مادة ((هتا)) .

(٣) الأنعام ـ ١٥١ .

(٤) المفردات ٣٥٩ ـ ٣٦٠ مادة (علا) .

وقبولهما مع ذلك ياء المخاطبة ، كـ((هاتي وتعالي)) .

فإذا أمرتَ بهما مذكراً كان بناؤهما على حذف حرف العلة ، فتقول ((هاتِ وتعالَ)) كـ((ارمِ واخشَ)) .

وإنْ أمرت بهما مؤنثاً كان بناؤهما على حذف النون ،

قوله [وقبولهما مع ذلك ياء المخاطبة ...] لم يقل ((أو نون التوكيد)) لعله لما فيه من التوقف لما قال في التصريح [١] : ((ثم النظر في ((هات وتعال)) هل يقبلان نون التوكيد فيدخلان [٢] في علامة الأمر أو لا فيخالف ما اختاره أولاً فيهما)) .

قوله [وتعالي] أصله ((تعالوي)) قلبت ياءً لوقوعها رابعةً مع عدم انضمام ما قبلها ، فبقي ((تعاليي)) بياءين ، حذفت كسرة الياء الأولى ؛ للاستثقال ، والياء ؛ لالتقاء الساكنين بينها وبين ياء الضمير .

قوله [فإنْ أمرتَ بهما مذكراً] أي : مفرداً .

قوله [كان بناؤهما على حذف حرف العلة] أي : لم تباشرهما نون التوكيد لفظاً وتقديراً وإلا كان بناؤهما على الفتح .

قوله [وإنْ أمرت بهما مؤنثاً] أي : مفرداً ، وأما إذا أمرت بهما جمع مؤنث فإنهما يبنيان على السكون ، نحو ((فتعالين)) و((هاتين يا هندات)) ، ومثل المفرد في البناء على حذف النون إذا أمرت بهما مثنىً مطلقاً أو جمع مذكر ، نحو ((تعاليا ، وهاتيا يا زيدان)) أو ((يا هندان)) في المثنى ، و((هاتوا وتعالوا)) في جمع المذكر ، ولو قال : وحكم بنائهما علم من حكم بناء المعتل كان أولى .

---

(١) شرح التصريح ١ / ٤٦ بحث (علامات الفعل) .

(٢) كذا في شرح التصريح ، وفي ب بدل ((فيدخلان)) : ((فيه خلاف)) ، فلاحظ .

فتقول : ((هاتي وتعالي)) كـ((ارمي واخشي)) ؛ إذ بناء الأمر على ما يجزم به مضارعه .

وقيل : إنهما اسما فعلين .

قوله [وقيل : إنهما اسما فعلين] قاله الزمخشري[1] ؛ للزومهما الأمر ، ولحوق الضمائر بهما لقوة مشابهتهما لفظاً للأفعال فألحقا بها .

واعترض : بأنه يدل على أنّ ((هات)) لا تستعمل إلا على صيغة الأمر وليس كذلك ؛ فإنه يقال : ((هاتي)) للماضي كـ((عاطي)) ، وتصريفه كتصريفه ، ويدخل عليه من علامات الأفعال ما يدخل عليه ، قال :

لله مَـا يُعطـي ومـا يُهـاتي[2]

و((ما يهاتي)) أي : ما يأخذ .

---

(١) شرح المفصل المجلد الثاني جـ ٤ ـ ١٧٢ وما بعدها (بحث أسماء الأفعال) .

(٢) البيت من الرجز بلا نسبة في العين ٨٠/٤ مادة ((هتا)) وشرح المفصل ١٧/٢ واللسان ٣٥٢/١٥ مادة هتا . والشاهد تصرف ((هاتِ)) ودخول الضمائر عليها .

[علامات الفعل المضارع]

وأشار إلى القسم الثالث بقوله : [ومضارعٌ] وهو ما دلّ وضعاً على حدث وزمان غير منقضٍ

قوله [ما دلّ وضعاً ...] أي : فعل فهم منه بحسب الوضع ما ذكر من غير احتياج إلى ذكر شئ معه ، ولا يقتضي ذلك أنه تمام مدلوله ؛ لما عرف أنّ التمام لمطلق الفعل الذي هذا من جزئياته مدلولاً ثالثاً ، وهو النسبة المعيّنة إلى فاعل معيّن ، ولذا أوجبوا ذكر الفاعل المعيّن .

ودخل بقوله ((وضعاً)) : المضارع المنفي بـ((لم)) مثلاً ، فإنه يدل بالوضع على حدث غير منقض وإنْ كانت لم تقلب معناه إلى الحصول فيما مضى ، ومثله المضارع في سياق ((لو)) نحو : ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ﴾[1] .

وخرج نحو : ((نعم وبئس وعسى وحبذا)) ، وساوى الماضي في سياق الشرط ، فإنّ دلالتها على الحال والاستقبال وتجردها عن الماضي أمرٌ عارض ، والعبرة بأصل الوضع ، وبذلك صار التعريف جامعاً مانعاً ، لكن يرد على عموم قوله : ((غير منقضٍ)) الخ الأمرُ ؛ لأنه يصدق أنه دلّ على حدث وزمان غير منقض ، وذلك الزمان مستقبل .

فلو قال بدل قوله : ((غير منقض)) : ((حاضراً كان أو مستقبلاً محتملاً للحال والاستقبال)) كان أظهر، غايته أنه نصٌ في أنّ المضارع مشترك ، وتصحيح التعريف أولى من الإشارة للأقوال ، فتدبر .

---

(١) الحجرات ـ ٧ .

حاضراً كان أو مستقبلاً ،

قوله [حاضراً كان أو مستقبلاً] اسم ((كان)) مستتر فيها يرجع للـزمان ، و((حاضراً)) : خبر مقدم ، ((أو مستقبلاً)) : عاطف ومعطوف .

والمراد بـالـ((حاضر)) : الحال ، وهو : زمان التكلم ، وحقيقته : أجزاءٌ متعاقبة من أواخر الماضي وأوائل المستقبل مع الجزء الحاضر ، وليـس المراد منه عند النحاة ((الآن)) ، وهو : الزمان الفاصل بين الزمانين الماضي والمستقبل ؛

ولهذا تسمعهم يقولون ((يصلي)) ـ من قول القائل ((زيد يصلي))ـ للحال ، مع أنّ بعض أفعل صلاته ماض وبعضها باقٍ ، فجعلوا الصلاة الواقعة في الآنات الكثيرة المتتالية واقعة في الحال .

وظاهر كلامه أنّ المضارع من قبيل المشترك ، وهو ظاهر مذهب سيبويه ، وأيّدوه بأنّ إطلاقه على كل منهما لا يحتاج الى مسوّغ ، بخلاف إطلاقه على الماضي ، فإنه مجاز لتوقفه على مسوّغ .

واختار بعض المحققين : أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال ؛ لأنه إذا تجرد عن القرائن لم يحمل إلا على الحال ، ولم يصرف الى الاستقبال إلا بقرينة ، وهذا شأن الحقيقة والمجاز ، وأيضاً من المناسب أنْ يكون للحال صيغة خاصة ، كما لأخويه .

واختار بعضهم : عكس ذلك وعليه ابن طاهر ؛ لأنّ أصل أحوال الفعل أنْ يكون منتظراً ثم حالاً ثم ماضياً ، فالمستقبل أسبق فهو أحق بالمثال ، ورُدّ بأنه لا يلزم من أسبقية المعنى أسبقية المثال .

وقيل : إنه لا يكون إلا للحال ، وعليه ابن الطراوة ((لأنّ المستقبل غير محقق في الوجود ،

وسُمّي مضارعاً من المضارعة وهي : المشابهة ؛ لمشابهته الاسم في أنّ كلاً منهما يطرأ عليه بعد التركيب

فإذا قلت : ((زيد يقوم)) فمعناه : ينوي أنْ يقوم غدا)) [1] .

وقيل : لا يكون إلا للمستقبل ، وعليه الزجاج[2] ، وأنكر أنْ يكون للحال صيغة لقصره فلا يسع العبارة ؛ لأنك بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل صار ماضياً .

ورُدّ بأنّ المراد بالحال الماضي غير المنقطع لا الآن الفاصل بين الماضي والمستقبل ، فجملة الأقوال فيه خمسة ، والمشهور : المستقبل بفتح الباء اسم مفعول ، والقياس يقتضي كسرها اسم فاعل ؛ لأنه مستقبل كما يقل الماضي ..

قوله [وسميَ مضارعاً ...] عللت التسمية في هذا دون الأمر للخفاء فيه .

قوله [بعد التركيب] : احترز بذلك عن المعاني الإفرادية ؛ فلا يرد أنّ نحو ((من)) يحتمل معاني كبيان الجنس والتبعيض والابتداء ، وأنّ الإلباس يحصل في بعض الحروف كلام الأمر ولام كي ؛ لأنّ صورتهما واحدة والمعنى مختلف ، وكذا ((لا)) في النفي و((لا)) في النهي .

ولا حاجة الى الجواب : بأنّ الفرق يحصل بتقدم العامل على ((لام كي)) ووقوع ((لام الأمر)) ابتداءً ، وأنه يؤتى بغير ((لا)) من أدوات النفي إذا خيف التباسها بـ((لا)) الناهية على أنه لا يفيد في نحو : ((جئتك لتضرب زيداً)) فإنَ اللام تحتمل أنْ تكون للأمر والتركيب جملتان ، وأنْ تكون ((لام كي)) والتركيب جملة ، وعلى أنّ العدول الى شيء آخر لو أفاد لم يعرب المضارع .

---

(١) الهمع ١ / ٣٦ .

(٢) الهمع ١ / ٣٦ .

معانٍ مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة ، وقضية ذلك الاشتراك في الإعراب ،

قوله [معانٍ مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة] وذلك في الاسم نحو : ((ما أحسن زيد)) ، وفي الفعل نحو : ((لا تأكل السمك وتشرب اللبن)) فإنّ كلاً من التركيبين محتمل لمعانٍ تقديرها واضح .

وهذا التعليل مختار ابن مالك[1] وجعله سبباً لإعراب المضارع .

وأُورِدَ عليه : أنّ المتبادر منه قياساً على ما اعترض به على الجمهور كما يعلم قريباً إنّ الاسم أعرب لتوارد التعجب والنفي والاستفهام عليه في تركيبٍ واحد وليس كذلك .

وبأنّ الماضي قد يتعاقب عليه معانٍ نحو : ((ما صام زيد واعتكف)) ، فإنه يحتمل أنّ المعنى : ((ما صام وما اعتكف)) أو ((ولكن اعتكف))((أو معتكفاً)) .

فالحق أنّ الاسم إنّما أعرب لتوارد الفاعلية والمفعولية والإضافة عليه ، ومن جملة الأماكن التي تطرأ فيها المثل المذكور كما لا يخفى ، وهذه لا تتصور في الفعل المضارع ، لكنه لمّا توارد عليه الحال والاستقبال أشبه الاسم مشابهة ما فأعرب .

قوله [وقضية ذلك الاشتراك في الإعراب] إنما تحسن هذه القضية لو ذكَر أنّ ذلك التعاقب سببٌ للإعراب ولم يجر لذلك ذكر ولا بالإشارة ، وإنما ذكر أنه سبب للتسمية بالمضارع ، وذلك مما لا نزاع فيه .

ثم أنّ كلامه هذا يقتضي عدم الاشتراك في الإعراب ، وليس كذلك ، فكان ينبغي أنْ يقول : وقضية ذلك أصالته في الإعراب لكن الخ ،

---

(١) شرح التسهيل ٣٨/١ (إعراب الصحيح الآخر) .

لكنْ لَمّا كانت المعاني المتعاقبة على الاسم لا يميّزها إلا الإعراب وعلى المضارع يميّزها غيره أيضاً كان الاسم أشدّ احتياجاً الى الإعراب من المضارع ، فجعل الإعراب أصلاً فيه فرعاً في المضارع .

وما قيل : من أنّ العلة في التسمية مشابهته للاسم في الإبهام والتخصيص ،

وكأنّ ذلك مراده ،بدليل بقية كلامه ، والمعنى : الاشتراك في الإعراب على وجه الأصالة ، فتدبر .

قوله [لكنْ لَمّا كانت المعاني ...] أورد : أنه يمكن تمييز كلٍ من النفي والاستفهام والتعجب من غيره ، كأنْ يقال : ((ما أحسنَ الى زيدٍ بشيءٍ)) في النفي ، و ((ما أحسنَ زيدٌ عينُهُ أم أنفُهُ)) في الاستفهام ، و((ما أحسنَ زيداً على غيره)) في التعجب ، ولهذا كان الحق أنّ توارد المعاني المقتضية لإعراب الاسم ، إنما هي الفاعلية والمفعولية والإضافة .

قوله [يميزها غيره] : كإظهار العوامل المقدرة من ((أنْ)) في النصب ، و((لا)) الناهية في الجزم والقطع في الرفع .

قوله [فرعاً في المضارع] هذا قول البصريين ، وقال الكوفيون : أصلٌ فيهما ، وقال بعض المتأخرين : أصلٌ في الفعل ؛ لوجوده فيه بغير سبب ، فهو لذاته بخلاف الاسم فهو فرع فيه .

قوله [في الإبهام والتخصيص] لأنّ الاسم يكون مبهماً بالتنكير ، ويتخصص بالتعريف ، والمضارع يحتمل الحال والاستقبال ، ويتخصص للزمان المستقبل بنحو السين وسوف .

وقبول لام الابتداء ، والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته ، فردّه ابنُ مالك في شرح التسهيل .

ولا ينافي هذا قولهم في باب الإضافة : ((إنّ المضاف لا يكون إلا اسماً)) ؛ لأنه يستفيد من المضاف إليه تعريفاً أو تخصيصاً ، وكلاهما لا يكون إلا في الاسم ؛ لأنّ ما هناك حكم على المجموع أي : مجموع الأمرين لا يكون إلا في الاسم ، أو لا يكون أصالة إلا فيه ، لأنه فرق بين التخصيص في الاسم والفعل المضارع ، بناءً على أنه مشترك ، وأمّا على كونه حقيقة في أحدهما فلا إشكال أصلاً .

قوله [وقبول لام الابتداء] لأنّ لام الابتداء تدخل على الاسم نحو : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾[1]، وعلى الفعل نحو : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ ﴾[2].

قوله [والجريان على حركات اسم الفاعل ...] المراد مطلق الحركات لا شخصها ، فيدخل نحو : ((يقتل)) بالنسبة الى اسم فاعله ، والمراد الجريان لفظاً أو تقديراً ؛ ليدخل ((يقوم)) بالنسبة لـ((قائم)) ، لأنّ أصل ((يقوم)) بسكون القاف وضم الواو ، فنقلت الضمة من الواو للساكن الصحيح قبلها .

قوله [فردّه ابن مالك[3]] فيه : أنّ ابن مالك لم يردّه من جهة أنه علة في التسمية ، وإنما ردّه من جهة أنه علة لإعرابه ، فقال : ((أمّا الأول والثاني : فلأنّ الماضي يقبلهما تقول : ((زيد ذهب)) فيحتمل : قُرْبُ الذهاب وبُعْدَه ، فإذا أدخلت ((قد)) فقد تخصص ، وأمّا الثالث : فلأنّ الاسم والماضي

---

(1) آل عمران ـ ١٣ .

(2) النحل ـ ١٢٤ .

(3) شرح التسهيل ١/٣٩ ، ٤٠ ونقل المحشي معنى كلام ابن مالك .

[ويعرف] أي : يتميز عن قسيميه [بـ((لم))] أي : بدخولها عليه نحو : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ [1] ، ومما يميز به أيضاً دخول حرف التنفيس عليه ، كـ((سوف)) ،

يشتركان في قبول اللام)) إذا وقعا جواباً بالواو ، وأمّا الرابع : فليس بمطّرد ، ولو سلم فالماضي يجري أيضاً على الاســـم كـ((فرح)) فهو ((فَرِحٌ)) و((أشِرَ)) فهو ((أشِرٌ)) و((غلب)) ((غلباً)) و((جلب)) ((جلباً)) .

وقال : إنّ المشابهة في تلك الأمور بمعزل عمّا جيء بالإعراب لأجله بخلاف المشابهة في تعاقب المعاني .

وحاصل ما ذكر : أنّ ما قالوه ليس بتام في نفسه ، وبتقدير تمامه لا يفيد ؛ لأنّ تلك الأمور الأربعة ليست هي السبب في إعراب الاسم حتى يترتب على ثبوتها في المضارع إعرابه ؛ لأنّ شرط الجامع أنْ يكون هو سبب الحكم .

ولك أنْ تقول : إنها وإنْ لم تكن سبب الإعراب إلا أنه يصح الإلحاق ، بسبب المشابهة فيها على طريق قياس الشبه ، لكن فيه : أنّ قياس الشبه لا يصار إليه مع إمكان قياس العلة إلا أنْ يجاب : بأنّ قياس العلة متعذر ؛ لأنّ علة إعراب الاسم توارد المعاني التي لا يميزها إلا الإعراب لا مطلقا .

قوله [بـ((لم))] أي : بصحة دخولها عليه ، والمراد استقامة المعنى وعدم الامتناع بحسب اللغة ، ولا خفاء في إمكان معرفة ذلك بدون معرفة أنّ ما دخلت عليه مضارع ، فلا دور في تعريف المضارع بها .

---

(١) الإخلاص ـ ٣ .

وكذا دخول اللام و((لا)) الطلبيتين ، وإنما اقتصر المصنِّف على ((لم)) كابن مالك [1] في ألفيته ؛ لأنّ لها امتزاجاً بالفعل بتغيّر معناه الى الماضي حتى صارت كجزئه ، قاله الرضي [2].

قوله [الطلبيتين] أي : الموضوعتين لطلب الفعل والكفّ ، سواءً استعملا فيه أو في غيره ، وانظر في التثنية هل هي من باب التغليب أو يكفي الاشتراك في مطلق الطلب .

قوله [لأنّ لها امتزاجاً ...] هذا إنما يتجه على قول المبرّد من صرفها معنى المضارع الى الماضي دون لفظه .

وأمّا على قول سيبويه : إنها تصرف لفظ المضارع الى الماضي دون معناه ، كما نقله أبو حيان فلا يتجه هذا التعليل ، وأيضاً إنما يتجه على القول : بأنّ ((لمّا)) مركبة من ((لم وما)) ، وهو قول الأكثرين .

أمّا على القول بالبساطة فيحتاج الى زيادة في التعليل ، كأنْ يقال مثلاً اقتصر على ((لم)) لما ذكر ولأنها أقل حروفاً ، فهي كالأصل لـ((لمّا)) ، أو لأنها أدخل في الجزئية من ((لمّا)) ، بدليل حذف الفعل بعد ((لمّا)) دونها .

وعلل بعضهم الاقتصار عليها : بأنّها أشهر عوامله ، بقي أنّ حرف التنفيس يخصص المضارع بالاستقبال ، ومنزل منزلة الجزء ، ولذا لم يعمل ، ويجاب : بأنه لا تغيير في التخصيص ؛ لبقاء المعنى ، فتدبر .

---

(١) قال ابن مالك في بحث ((الكلام)) من الألفية ، وهو بصدد بيان علامات الفعل المضارع :

فعلٌ مضارعٌ يلي ((لم)) كـ((يَشَمْ))

(٢) شرح الكافية ـ الرضي ٢/ ٢٣٢ (الفعل المضارع) .

[وافتتاحه] بالرفع على الابتداء ، كما هو قضية كلامه في الشرح يكون [بحرف] واحد زائد [من] أحرف [نأيت] أي : ((بعدت)) ، أو ((أنيت)) أي : أدركت ، [نحو] قولك : [نقومُ وأقوم ويقوم] زيـــد ، [و((تقوم] يا عمرو)) .

ولم يذكر هذه الأحرف ، ليعرف بها المضـارع ؛ لوجودها في أول الماضي ، وإنما ذكرها تمهيداً للحكم الذي بعدها ، كما سيأتي .

ومن النحاة من جعل افتتاحه بأحدها من علاماته أيضاً ، وهو ظاهر كلام المصنف(١) .

قوله [بالرفع على الابتداء] وخبرُ المبتدأ قوله : ((بحرف من أحرف نأيت)) ، ولولا كلام الشارح أمكن جره عطفاً على ((لم)) ليكون علامة أخرى .

قوله [من أحرف نأيت] أي : من الأحرف المجموعة في ((نأيت)) .

قوله [لوجودها في أول الماضي] نحو : ((أكرم ونرجس و يرنأ وتعلم)) .

قوله [تمهيداً للحكم ...] هو قوله : ((ويضمّ أوله)) الخ كما يصرّح به الشارح قريباً ، والتمهيد : التوطئة .

قوله [وهو ظاهر كلام المصنف] أي : في المتن .

---

(١) نعم ظاهر كلام ابن هشام في القطر ـ ((ويعرف بـ لم وافتتاحه بحرف من حروف نأيت)) ـ جَعْلُ أحرف المضارعة علامة لمكان العطف . لكن ابن هشام في شرح القطر قال : (وإنما ذكرت هذه الأحرف بساطاً وتمهيداً للحكم الذي بعدها لا لأعرف بها الفعل المضارع ...) شرح قطر الندى ٢٦ ، ٣٣ .

بل قيل : إنّ التمييز بها أولى من التمييز بـ((لم)) لعدم انفكاكها عنه ولاتصالها به ،

قوله [لعدم انفكاكها عنه] هذا ظاهرٌ على كلام سيبويه والبصريين : فيما إذا اجتمع تاءان مفتوحتان في أول مضارع ((تفعّل وتفاعل وتفعلل)) نحو : ﴿ فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى ﴾ [1] و ﴿ نَاراً تَلَظَّى ﴾ [2]، من أنّ المحذوف هو التاء الثانية ، وقيل : الأولى ، وعزي لهشام والكوفيين ، وعدم الانفكاك على هذا القول غير ظاهر .

وقد يفعل ذلك التخفيف بالحذف بما تصدر فيه نونان ، ومن ذلك ما حكاه ابن جني من قراءة بعضهم : ﴿ وَنُزِّلَ الْمَلائِكَةُ تَنْزِيلاً ﴾ [3] ، وفي هذه القراءة دليل على أنّ المحذوف من ((تنزل)) التاء الثانية ؛ لأنّ المحذوف في القراءة المذكورة إنما هي النون الثانية ، ومنه على الأظهر قوله تعالى : ﴿ وكذلكَ نُجّي المؤمنينَ ﴾ [4] في قراءة عاصم أصله ((ننجي)) ، ولذلك سكن آخره .

قوله [لاتصالها به] أي : على أنها كالجزء منه .

---

(١) عبس ـ ٦ .

(٢) الليل ـ ١٤ .

(٣) الفرقان ـ ٢٥ ، قرأ ابن كثير بنونين ، الأولى مضمومة والثانية ساكنة مع تخفيف الزاي ورفع اللام ونصب تاء (الملائكة) : (ونُنْزِلُ الملائكةَ) . وقرأ غيره بنون واحدة مضمومة مع تشديد الزاي وفتح اللام ورفع تاء (الملائكة) : (ونُزِّلَ الملائكةُ) ، قال أبو الفتح : (ينبغي أن يكون محمولاً على أنه أراد (وننزل الملائكة) إلا أنه أراد حذف النون الثانية ...) البدور الزاهرة ـ ٣٠٣ ، المحتسب ٢/ ١٤٦ .

(٤) الأنبياء ـ ٨٨ ، قرأ شعبة عن عاصم بنون واحدة مضمومة وتشديد الجيم ، وكذلك قرأها عبد الله بن عامر الشامي (نُـجّـي) . البدور الزاهرة ـ ٣٠٣ ، المحتسب ٢/ ١٦٤ .

وللتنصيص على جميع أمثلته بخلاف ((لم)) ، وعليها اقتصر ابن مالك[1] في التسهيل ، وعليه فيشترط في الهمزة أنْ تكون للمتكلم وحده ،

قوله [بخلاف ((لم))] فيه نظر .

قوله [وعليه فيشترط في الهمزة ...] لا حاجة للتعرض لذلك في العبارة ؛ لأنّ أحرف ((نأيت)) صارت علماً في الاصطلاح على ذات المعاني المخصوصة حتى لا يفهم منها غيرها ، وإنما قال المصنف ما تقدم ؛ لأنّ الطالب قد يجهل ذلك ويغفل عنه سيما المبتدئ .

قوله [للمتكلم وحده] أي : مذكراً كان أو مؤنثاً ، والمراد لتكلم المتكلم ، فاندفع ما قيل : الصواب أنْ يقول: للمتكلم مع الانفراد ، وقس عليه ما بعده ؛ لأنّ ما ذكره يوجب صدق حدّ الضمير على أحرف المضارعة ، واحترز به عن همزةٍ لا تكون للمتكلم نحو ((أقام وأكرم)) .

فإنْ قيل لك : ما تقول في ((أخفي)) من قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم ﴾[2] فقلْ من سكن الياء ، فهو عنده مضارع ومن فتحها فماض ، وقوله : ((وحده)) حالٌ من المتكلم ؛ لتأويله بالنكرة أي : منفرداً ، أو التعريف فيه للعهد الذهني ، والمعهود ذهناً نكرةٌ في المعنى ، فيعامل معاملتها ، أو مفعولٌ مطلق للحال المقدرة ، أي : يتوحد المتكلم بكون الهمزة له توحداً ، أو نصب على الظرفية بمعنى : في حال وحدته لا مع غيره .

---

(١) قوله (وعليها اقتصر ابن مالك) يعني على أحرف (نأيت) في ذكر علامات المضارع . شرح التسهيل ١ / ٢٣ .

(٢) السجدة - ١٧ .

وفي النون أنْ تكون للمتكلم ومن معه ، أو للمعظم نفسه ولو ادعاءً

قوله [للمتكلم ومن معه] الظاهر من هذه العبارة أنّ الموضوع له مجموع المتكلم ومن معه ، بخلاف من عبّر بقوله : للمتكلم مع غيره ، قال الدماميني :

((والذي يظهر أنّ النون في هذا المقام للمتكلم ومن يشركه في ذلك الفعل ؛ منظوراً فيه للجمع بالأصالة مفرداً كان المشارك أو غيره ، من الذكور أو الإناث أو منهما ، ومقتضى عبارة المصنف ـ يعني ابن مالك ـ ((وكثيرين)) أنّ النون للمتكلم حالة كونه مشاركاً ، فالمشاركة قيد في ثبوتها للمتكلم ، ولا يلزم من ذلك أنْ تكون للمتكلم ومن يشاركه معاً على السواء في القصد و بين المعنيين فرق)) ، فليتأمل .

قوله [أو للمعظم نفسه ولو ادعاء] أي : للمتكلم المعظم نفسه لكونه عظيماً ، أما بحسب الواقع ، أو بحسب الادعاء .

وقيل : إنما يستعمله المعظم لنفسه وحده حيث ينزل نفسه منزلة الجماعة ، أو لأنّ أتباعه يشاركونه في غالب أموره ، فالاستعمال المذكور مجاز من الجمع ؛ لعدّهم المعظم كالجماعة ، ولم يجيء مثله في الغائب والمخاطب في الكلام المعتد به ، كما في المطول لا في الضمير ولا في غيره .

وأما ﴿ فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ ﴾ [1] والمنادي جبريل وحده ؛ فلأنّ الجمع المحلى باللام ينسلخ منه في مثل هذا الموضع معنى الجمعية ، فيكونُ مفرداً في المعنى ، كذا قيل ،

---

(١) آل عمران ـ ٣٩ .

....

....

وفيه نظر : فقد صرح السعد في المطول [1] في بحث أنّ استغراق المفرد أشمل : لا ينتهي بالتخصيص لواحد ، وأنّ قولهم : ((فلان يركب الخيل)) ، وإنما يركب واحداً مجازٌ ، فالأولى الجواب بمثله عن ﴿ فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ ﴾ ، وأنه مجاز .

وأما نحو : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ [2] فمن باب تغليب المخاطب على الغائب أي : إذا طلقت أنت وأمتك ، وإنما خصّ بالنداء ؛ لأنّ الكلام معه ، ولأنه إمام أمته .

وأما تجويز الكشاف ، والقاضي في ﴿ فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ ﴾ [3] : أنْ يكون الجمع لتعظيم رسول الله ﷺ ،

---

(١) قال التفتازاني في المطول في بحث (تعريف المسند إليه باللام) ما نصه : ((والجمع صالح لأن يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه لا إلى الواحد ؛ لأن وزانه في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول الجنسية ، والجمعية في جمل الجنس لا في وحدانه كذا في الكشاف فنحو قولهم : ((فلان يركب الخيل)) وإنما يركب واحداً منها مثل قولهم : ((بنو فلان قتلوا زيداً)) وإنما قتله واحدٌ منهم)) . المطول ـ ٢١٣ .

(٢) الطلاق ـ ١ .

(٣) هود ـ ١٤ ، قال الزمخشري في الكشاف ٢/٣٨٣ ((معناه : فان لم يستجيبوا لك وللمؤمنين ؛ لأنّ رسول الله ﷺ والمؤمنين كانوا يتحدونهم . ويجوز أن يكون لتعظيم رسول الله ﷺ)) . وقال البيضاوي في تفسيره ٢٩٢ : ((وجمع الضمير إما لتعظيم الرسول ﷺ ، أو لأنّ المؤمنين أيضاً كانوا يتحدونهم)) .

وفي الياء أنْ تكون للغائب المذكر مطلقاً ، أو لجمع الغائبات ،

وتجويزُ القاضي في قوله تعالى : ﴿ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ ﴾ (١) : أنّ ضمير ((يسطرون)) راجع إلى ((القلم)) والجمع للتعظيم ، إنْ أريد بالقلم : القلم الذي خط اللوح ، فلا يدل على مجيئه بل على أنّ المجوز يرى ذلك ، هذا .

وقد تستعمل النون للدلالة على أنّ الفعل لفخامته مما يقصر الواحد عن القيام به ، ومنه : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ و((نحمدك اللهم)) .

قوله [للغائب المذكر مطلقاً] أي : مفرداً أو غيره ، ظاهراً أو غيره ، والمراد اللفظ الغائب . فلا يرد : أنّ الياء تستعمل في ((الله)) تعالى كقوله : ﴿ اللَّهِ يَحْكُمُ ﴾ (٢) وهو منزّه عن التذكير والتأنيث ؛ إذ هما من صفات الأجسام ، وعن الغيبة ؛ لاستلزامها الاختصاص بحيز دون آخر ، فيستحيل على من هو في كل مكان .

قوله [ولجمع الغائبات] أي : ظاهراً كان الاسم كـ((يقوم الهندات)) ، أو مضمراً نحو : ((الهندات يقمن)) ، عاقلاً كان المسمّى كما مرّ أو غيره نحو : ﴿ السموات يَتَفَطَّرْنَ ﴾ (٣) جمعاً سالماً كان الاسم كما مرّ أو مكسراً نحو : ((الهنود يقمن)) و((الأعين يدمعن)) ، ومذهب البصريين أنّ نحو : ((تقوم الهندات)) بالتاء الفوقية كمفرده .

---

(١) سورة القلم ١ ، قال البيضاوي : (وما يسطرون) وما يكتبون ، والضمير للقلم بالمعنى الأول على التعظيم ، وبالمعنى الثاني على إرادة الجنس وإسناد الفعل إلى الآلة ، وإجراؤه مجرى أولي العلم ، لإقامته مقامه أو لأصحابه أو للحنظة ، و(ما) مصدرية أو موصولة)) .

(٢) قال تعالى ﴿ ذَلِكُمْ حُكْمُ اللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ (الممتحنة : من الآية١٠) .

(٣) مريم ـ ٩٠

وفي التاء أنْ تكون للمخاطب مطلقا، أو للغائبة، أو للغائبتين.

قوله [أنْ تكون للمخاطب مطلقاً] أي: مفرداً كان أو غيره، مذكراً كان أو غيره، وإذا اجتمع مخاطب وغائب فالقياس تغليب المخاطب لتقدمه، لكون الخطاب معه كقوله تعالى: ﴿ فَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُوراً ﴾ (1)، وإذا اجتمع مذكر ومؤنث فالقياس تغليب المذكر.

قوله [وللغائبة] أي: لفظاً أو بتأويل، فيدخل ظاهرها نحو: ((تقوم هند)) ومضمرها نحو: ((هي تقوم))، والحقيقي كما مثل، والمجازي نحو: ((تنفطر السماء)) و((هي تنفطر))، وما هو للغائبة بالتأويل نحو: ((تجيء الكتاب)) على معنى: ((الصحيفة))، ونحو: ((تقوم الرجل والرجال تقوم)) للتأويل بالجماعة.

قوله [للغائبتين] تثنية: ((غائبة))، وشمل الظاهر نحو: ((تقوم الهندات))، والمضمر نحو: ((الهندان تقومان))، والحقيقي كما تقدم، والمجازي نحو: ((تدمع العينان، والعينان تدمعان)).

لكن لو كانت الغائبتان بلفظ ضمير الغيبة فهل تقول: ((هما تفعلان)) بتاء فوقية تعني: امرأتين؛ حملاً للمضمر على المظهر؛ ورعياً للمعنى، ونظراً إلى أنّ الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها، وهو قول ابن أبي العافية (2)؟

أو تقول: ((هما يفعلان)) بياء تحتية، رعياً للفظ، فإنّ هذا اللفظ يكون للمذكرين، وهو قول ابن الباذش (3)؟

---

(1) الإسراء - 63

(2) نقله السيوطي في الهمع 3/295.

(3) نقله السيوطي في الهمع 3/295.

وبهذا يظهر أنّ التعبير بـ((أنيت)) أنسب بالنسبة للتضعيفية من تعبيره بـ((نأيت)) .

[**ويفتح**] أوله [**في غيره**] أي : غير المضارع الذي ماضيه رباعي ، بأنْ كان ماضيه ثلاثياً [كـ((**يضرب**))] ؛ إذ ماضيه ((ضرب)) ، ولا يكون إلا أصلي الحروف أو خماسياً أو سداسياً كـ((ينطلق)) [**ويستخرج**] ؛ **إذ ماضيهما ((انطلق واستخرج))** ،

والحكم الذي أشرنا إليه فيما مرّ هو قوله : [**ويضم أوله**] أي : المضارع ، أي : الحرف المفتتح به ،[**إنْ كان ماضيه رباعياً**] سواء كان كل حروفه أصولاً ، [كـ((**يدحرج**))] ؛ إذ ماضيه ((دحرج)) ،

والمرجح الأول ، وبه جاء السماع ، قال عمر بن أبي ربيعة :

أقُصُّ على أُخْتيّ بَدْءَ حَديثِنا ... ومَا لَهُمَا أنْ تَعْلَمَا مُتَأخَّرُ
لعلَّهما أنْ تَبْغيا ليَ حَاجَةً ... وأنْ تَرجيا سرّاً بما كُنتُ أحصرُ [1]

قوله [ويفتح أوله في غيره] أي : في اللغة المشهورة ، وهي لغة أهل الحجاز

قوله [هو قوله ((ويضم أوله))] أي : هو ما تضمنه قوله المذكور .

قوله [سواء كان كل حروفه أصولاً] ينحصر في الرباعي المجرد ، كما مثل والملحق به كـ((تجورب وتجلبب)) .

---

(١) البيتان من الطويل لعمر ابن أبي ربيعة في ديوانه ـ ٩٩ ، وفي الدرر ٢/ ١٧١ ، ٦/ ٢٧٣ . والشاهد فيهما : مجئ تاء المضارع للغائبتين في قوله ((أن تعلما)) و ((أن تبغيا)) و ((أن ترجيا)).

أمْ بعضها زائداً كـ((يجيب)) [و يكرم] ؛ إذ ماضيهما ((أجاب وأكرم)) والهمزة فيهما زائدة ؛ لأنّ وزنهما ((أفعل)) .

ولا يكونان إلا مزيداً فيهما ، ومن الخماسي نحو : ((خصّم وقتّل)) بالتشديد ، فإنّ أصلهما ((اختصم واقتتل)) ، أدغمت التاء فيما بعدها ، وحذفت الهمزة .

ولهذا فتح حرف المضارعة فيهما ،

قوله [أم بعضها زائد] هو الثلاثي المزيد فيه ، وهو ثلاثة أبواب : باب الأفعال كـ((يكرم)) ، والتفعيل كـ((يفرح)) ، والمفاعلة كـ((يقاتل)) .

قوله [ولا يكونان إلا مزيداً فيهما] أما حرف واحد نحو ((يدحرج)) وأما حرفان نحو : ((انطلق)) ، أو ثلاثة نحو ((استخرج)) .

قوله [نحو : خصّم وقتّل] يجوز في فائهما الفتح ، بنقل حركة المدغم إليها ، والكسر لالتقاء الساكنين ، وهذا أولى ؛ لأنّ للأول التباساً بماضي التفعيل ، ومن العرب من إذا كسر الفاء يتبعها كسر العين ، فتقول : ((خِصِّم وقِتِّل)) بكسر الخاء والصاد والقاف والتاء .

وقياس المضارع من الأول في ((قتّل)) مثلا ((يُقَتّل)) بفتح القاف ، ومن الأخيرين ((يقِتّل)) بكسرها ، و((يِقِتّل)) بكسر حرف المضارعة أيضاً إتباعاً للقاف . ثم هذا التقدير منقاس في كل فعل أدغم فيه تاء الافتعال .

قوله [أدغمت التاء] أي : بعد نقل حركتها إلى ما قبلها .

قوله [وحذفت الهمزة] أي : همزة الوصل استغناءً عنها بتحريك ما بعدها .

ويستثنى من كلامه نحو : ((إخال)) فإنّ الهمزة منه مكسورة على الأفصح . وكذا نحو : ((أهريق واسطيع)) ، فإنّ الهمزة فيهما مضمومة مع أن ماضيهما وهو ((اهراق واسطاع)) ليس برباعي ، وقد يقال : بأنهما من الشواذ فلا استثناء ،

قوله [فإنّ الهمزة منه مكسورة على الأفصح] قال الجوهري[1] : الكسر أفصح من الفتح ، والفتح لغة بني أسد ، وهو القياس .

قوله [وكذا نحو : ((اهريق واسطيع))] أي : يستثنى ذلك ، و((اهريق)) بسكون الهاء ؛ ليصح التقرير الآتي أما ((اهريق)) بفتحها فهو من ((هراق)) أبدلوا من الهمزة هاء ، ثم صرفوا الفعل بها ؛ لأنهم إنما حذفوها لكونها همزة في ((يريق)) ، فلمّا صارت مثل ((دحرج)) فكما قالوا : ((يدحرج)) فهو ((مدحرج)) قالوا ((يهريق)) فهو ((مهريق)) .

قوله [فإنّ الهمزة فيهما مضمومة] احتراز عن مضارع ((اسطاع)) الموصول الهمزة ؛ لأنه خماسي ، فإنه مفتوحُ حرفِ المضارعة ؛ لأنّ أصل ماضيه ((اسطاع)) ، حذفت تاؤه لمجانسة الطاء ، كما يحذف أحد المثلين نحو : ((ظلت ومست)) . ففتح مضارعه ، كما يفتح ((يسطيع)) .

قوله [ليس برباعي] بل خماسي .

قوله [فلا استثناء] لأنّ الشاذ لا يجب أنْ يدخل في القواعد .

---

(١) قال الجوهري : ((تقول في مستقبله ـ يعني (خلت) ـ (إخال) بكسر الألف ، وهو الأفصح ، وبنو أسد تقول : (أخال) بالفتح ، وهو القياس)) الصحاح ٤ / ١٣٨٥ مادة (خيل) .

أو بأنّ الهاء والسين زائدتان على خلاف القياس ،

قوله [أو بأنّ الهاء والسين زائدتان على خلاف القياس] والأصل أراق وأطاع ، هذا مذهب سيبويه ؛ إذ الأصل ((أطوع)) مثلاً ، نقلت حركة العين ، ثم قلبت ألفاً ؛ لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها في اللفظ ، ثم زيدت السين ؛ عوضاً من ذهاب العين ، أي : من ذهاب حركة العين ، أو من العين وإنْ لم تذهب من الكلمة ؛ لأنّ العين لّما سكنت توهنت وتهيأت للحذف عند سكون اللام ، في نحو : ((لم يطع وأطعت)) ؛ لقول ابن عصفور مؤولاً : أنّ السين زيدت لتكون عوضاً عن العين متى حذفت ، بل لا يصح لقول الخضراوي : ((أنّ كون الحرف عوضاً من شئ في حل دون آخر معدوم النظير)) .

ولا يرد اعتراض المبرد : ((بأنّ الشئ إنما يعوض إذا لم يكن موجوداً ، وحركة العين موجودة لأنها نقلت إلى الفاء)) انتهى .

وإنما حكم بأنّ أصلهما ((أراق وأطاع)) ؛ لأنهما ليسا من أبنية الأفعال ، ومعناهما معنى الرباعي كذا قيل ، ويوافقه في ((اسطاع)) قول سيبويه : ((إنما هي أطاع)) .

لكنه معترض ، كما نقله ابن الزبير من المغـــاربة بأنّ معنى ((اسطاع)) : ((قدر)) ، ومعنى ((أطاع)) : ((انقاد)) ، ولم ينقل أحد من أهل اللغة عن العرب أنّ ((اسطاع)) بمعنى : ((أطاع)) انتهى .

وأجود ما يتمسك به في دفعه ما ذهب إليه ابن الطراوة ومن تبعه من أنه قد ثبت ((طاع الرجل)) بمعنى : ((انقاد وتذلل)) ، فلا يبعد أنْ يكون من كلامهم ((أطاع الرجل)) : صيّره منقاداً نقلاً من ((طاع)) ، وإذا كان كذلك فقد آل معنى ((أطاع)) لمعنى ((اسطاع))

فكأنّهما على أربعة أحرف تقديراً .

[ويسكن آخره] تسكين بناء ، على الأصح إنْ كان [مع نونْ النسوة

من حيث أنّ القائل ((أطعت)) بمعنى : ((صيرتُ غيري منقاداً)) ، كأنه قل : ((قدرت واستطعت)) فيكون سيبويه إنما جعل ((استطاع)) من ((أطاع)) لالتقائهما معنى ، لا أنّ كل لفظة عين الأخرى)) انتهى

وقل الكوفيين : الأصل ((استطاع)) ، حذفت التاء ، وقطعت الهمزة ، وهو ضعيف ؛ لقطع همزة الوصل في الاختيار من غير موجب .

قوله [فكأنهما على أربعة أحرف تقديراً] : ((كأنّ)) للتحقيق ، نحو :

كـأنّ الأرضَ لـيـسَ بهـا هِـشـامُ [١]

فاندفع أنّ في الكلام تسامحاً ؛ لأنّ كلاً منهما في التقدير رباعي قطعا .

قوله [على الأصح] فيه إشارة للقدح في قول ابن مالك في شـرح التسهيل [٢] : بنفي الخلاف في بناء المضارع الذي اتصل به نون الإناث .

ومقابل الأصح ما ذهب إليه ابن طلحة والسهيلي وابن درستويه [٣]وطائفة : من أنه معرب ؛ لبقاء موجب الإعراب فيه يقدر في الحرف

---

(١) عجز بيت من الوافر للحارث بن خالد في ديوانه ٩٣ ، وبلا نسبة في التسهيل ١ / ٣٨٨ والمغني ١/ ١٩٢ ، وتمامه :

فأصبحَ بطـنُ مكـةَ مقشـعراً ۝ كأنّ الأرضَ ليس بها هشـامُ

والشاهد فيه : أن (كأن) أفادت التحقيق عند الكوفيين . وقال ابن مالك : (والأجود أن تجعل الكاف من(كأن) في هذا الموضع كاف التعليل المرادفة للام ...) .

(٢) شرح التسهيل ٤١/١ (باب إعراب الصحيح الآخر) .

(٣) نقلها في الهمع ٦٧/١ .

نحـو] : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ [يَتَرَبَّصْنَ ﴾ ، و﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ ﴾][1]، بُني الفعلُ معها رجوعاً إلى الأصل من بناء الفعل ؛ لفوات شبهه بالاسم المقتضي لإعرابه

الذي كان فيه ظاهر أو منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي ، وإنما قدم حالة البناء على حالة الإعراب ؛ لأنّ البناء هو الأصل في الفعل ، كما سيأتي في كلام الشارح ؛ ولأنّ ضابط الأولى وجودي والثانية عدمي .

قوله [لفوات شبهه بالاسم ...] فيه نظر : إذ الشبه لم يفت ، نعم قد عورض باتصاله بالنون التي لا تلحق الأسماء .

وفي عبارة بعضهم : ((ولا يمنع خروجه عن الإعراب فيه ، كما لم يمنع ذلك الاسم خروجه عن الإعراب لمّا شابه الحرف)) انتهى .

وهذا كالصريح في أنّ سبب الإعراب لم يفت ، لكنه عورض بسبب اتصل النون التي نزلت منزلة الجزء من الفعل ، فصارا كالشيء الواحد ، ومرّ عن المصنف عند قوله ((وهو أصل البناء)) ما يدل لذلك ، وقد يوجّه كلام الشارح بأمرين :

الأول : أنّ الشبه المقتضي لإعرابه مشروطٌ بعدم المعارض ، فإذا وجد المعارض فقد فات الشبه بفوات شرطه ؛ إذ يلزم من عدم الشرط عدم مشروطه .

الثاني : ((سلمنا أنّ الشبه المذكور ليس مشروطاً بشيء ، لكن لا نسلم أنّ الشبه المذكور باقٍ إذ منه الجري على حركات اسم الفاعل وسكناته ، وقد فات هذا ؛ لأنّ النون صارت كالجزء من الفعل ؛ ولهذا سكن آخره كالماضي وإنْ لم يتوال فيه أربع حركات ، فأشبه الماضي ، كما صرحوا به ، والماضي لا يلزم الجري على حركات اسم الفاعل وسكناته ، فكذا ما أشبهه)) .

---

(1) البقرة ـ ٢٢٨ ، البقرة ـ ٢٣٧ .

باتصاله بالنون التي لا تتصل إلا بالفعل وبني على السكون ؛ لأنه الأصل في البناء كما مرّ ؛ وحملاً له على الماضي المتصل بها ،

قال شيخنا الغنيمي : وهو مبني على أنّ الشبه الإبهامُ والتخصيصُ والجريانُ على حركات اسم الفاعل وسكناته ، وليس بمرضي عند الشارح تبعاً لابن مالك[1] ، بل تعاقب المعاني التركيبية ، كما تقدم .

ومرّ عن ابن مالك أنّ الماضي يجري كالمضارع على حركات اسم الفاعل وسكناته ، اللهم إلا أنْ يقال : ما هنا مبني على كلام الجمهور .

قوله [باتصاله بالنون...] أورد عليه : أنه يلزم بنائه إذا اتصل به ألف الاثنين أو واو الجمع أو ياء المخاطبة ،وأجيب : بأنه إنما أعرب والحالة هذه : لشبهه بالمثنى والجمع .

وأورد عليه أيضاً : أنه يلزم بناء المقرون بحرف التنفيس وبنحو ((لم)) الجازمة .

وأجيب : بالفرق بين النون ، وما ذكر بأنّ النون لّما اتصلت بالآخر وصارت كالجزء تعذر الإعراب بالحركة والحرف ، وتقديرهما لا حاجة إليه ولا داعي له ؛ لأنه رجع إلى الأصل .

قوله [وحملاً له على الماضي] الأقرب أنه عطف على قوله ((لأنه)) الخ ، فهو تعليل ثان للبناء على السكون ، وعليه : إنّ البناء على السكون غيرُ محتاج للتعليل لأنه الأصل ، وأيضاً الصحيح أنّ الماضي مع النون مبني على الفتح المقدر لا السكون الظاهر .

ويمكن أنْ يجاب عن الأول : بأنّ الحمل لعدم اجتماع أربع متحركات ،

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٤٠ ـ ٤١ .

....

....

الذي هو السبب في بناء الماضي ، كما يؤخذ من كلام الرضي [1] ، قال شيخنا الغنيمي : ((الظاهر أنه عطف على ((رجوعاً)) فتأمله)) انتهى .

وعليه فهو تعليل ثانٍ لأصل بنائه ، لأنه علل بثلاث علل ذكرها ابن مالك[2]، منها ما مرّ وهذه الثانية ، والثالثة تركيبه معها ؛ لأنها كالجزء ؛ لأنّ الفاعل كالجزء من فعله ، ويُبعدُ هذا بحسب الظاهر تأخير قوله : ((وحملاً)) عن قوله و((على السكون)) فتدبر.

وأورد على هذه العلة أنه إنْ أريد تعليل نفس البناء ، فلا نسلم أنّ بناء الماضي لأجل اتصال النون به ، بدليل أنه مبنيٌ قبلها ومع غيرها .

وحاصله : أنّ شرط الجامع أنْ يكون هو سبب الحكم ، إلا أنْ يجاب : بنظير ما مرّ من الجواب عن اعتراض ابن مالك في وجه شبه المضارع للاسم ، وإنْ أريد تعليل كون البناء على السكون ، ففيه ما سلف .

وأمّا العلة الثالثة فيرد على كون التركيب سبباً للبناء ما ستعرفه في بناء المضارع على الفتح مع نوني التوكيد .

وأمّا لزوم بنائه حينئذٍ مع ضمائر التثنية والجمع والمخاطبة وحرف التنفيس ونحوه فقد عرف جوابه مما سلف .

وإنما علل بناء المضارع وإنْ كان البناء أصلاً في الأفعال ؛ لأنّ الإعراب قد صار له أصلاً ثانياً ، أو لما سلف عن المصنف عند قوله : ((وهو أصل البناء)) فراجعه .

---

(١) شرح الكافية الرضي ـ ٢/ ٢٢٥ (الفعل الماضي) .

(٢) شرح التسهيل ٤٧/١ .

وإذا دخل عليه عامل نحو : ((لم يضربن)) أو ((لن يضربن)) لم يؤثر فيه لفظاً ، والى ذلك أشار بعضهم ملغّزاً حيث قال :

وما ناصبٌ للفعلِ أو جـازمٌ لـه ولا حكمَ للإعراب فيه يُشـاهدُ

ووزن ((يعفون)) : يفعلن ، والواو فيه : لام الكلمة لا ضمير الجماعة ، والنون : ضمير النسوة لا نون الرفع ، بخلاف نحو : ((الرجال يعفون)) فإنّ الواو فيه ضمير الجماعة ، ولام الكلمة : محذوفة ، والنون : علامة الرفع ، والفعل معها معرب .

وأصله ((يعفوون)) بواوين أولاهما : لام الكلمة فاستثقلت الضمة على واو قبلها ضمة ، فحذفت ، فالتقى ساكنان ، فحذفت الواو الأولى ، فبقي ((يعفون)) .

وخصت بالحذف ؛ لأنها جزء كلمة ؛ ولأنها آخر الفعل ؛ ولأنها لا تدل على معنى بخلاف الثانية ،

قوله [لم يؤثر فيه لفظاً] : بل محلاً ، فيكون الفعل في محل جزم بـ ((لم)) ، ونصـب بـ((لن)) ، وعلى هذا مقابل الأصح يكون معربا .

قوله [وخصّت] أي : الواو التي هي لام الكلمة .

قوله [لأنها جزء كلمة] متعلق بـ((حذفوا)) أو هو بدل من قوله ((لذلك)) ، أتى به ؛ لأنه أدلّ على المقصود ، فلا يراد : إنّ الفعل لا يتعدى إلى معمولين من نوع واحدٍ إلا بإتباع ، وهنا قد ذكرت علة الفعل أولاً بقوله ((ولذلك)) الخ .

قوله [بخلاف الثانية] أي : واو الضمير .

ولذلك حذفوا لام الكلمة في نحو : ((قاضٍ)) و((غازٍ)) دون التنوين ؛ لأنه كلمة مستقلة ولا يوصف بأنه آخر، وجيء به لمعنى ، وكما يسكّن مع نون النسوة يسكَّن مع نون الذكور كقوله :

وَيَخْرُجْنَ من دارينَ بُجرَ الحقائبِ

فلو عبّر بنون الجمع لكان أولى ، ولصدق عموم قوله فيما بعدُ ((ويعربُ فيما عدا ذلك)) .

قوله [ويخرجن] قائله : أعشى همدان ، على الصحيح ، وصدره :

يَمرّونَ بالدّهنا خفافاً عيابُهُمْ [(١)]

و((الدهنا)) بالقصر والمد لكنه مقصور هنا : موضع ببلاد تميم .

و((عيابهم)) جمع ((عيبة)) ، وهي ما يجعل فيه الثياب ويحمل خلف الراكب .

و((يخرجن))عطف على ((يمرون)) ، وأنث فاعله بتأويل الجماعة ، ويروى بدله ((ويرجعن)) .

و((دارين)) بكسر الراء : موضع في البحر يؤتى منه بالطيب .

و((بجر الحقائب)) : وهو بضم الباء جمع ((بجرة)) وهي : المتلئة ، و((الحقائب)) جمع ((حقيبة)) : وهي وعاء يجعل الرجل فيه زاده .

قوله [فلو عبر بنون الجمع لكان أولى] ليدخل فيه : نون الذكور ضميراً كما مثل أو علامة

---

(١) البيت من الطويل وقد اختلف في نسبته فهو مشهور في ملحق ديوان الأحوص ٢١٥ ، ولأعشى همدان ديوانه ٣٦٧ وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ١٠٧/١ وفي أوضح المسالك ٣٧/٢ . والشاهد واضح من كلام المحشي .

[ويفتح] آخره فتحة بناءٍ إنْ كان [مع نون التوكيد] خفيفة كانت أو ثقيلة

كقوله :

يَعْصِرنَ السـليطَ أقاربُـه [1]

وأجيب : بأنها فيهما نون الإناث استعيرت للمذكرين ، فالمراد بنون النسوة النون الموضوعة لهن وإنْ لم تستعمل فيهن ، هذا وقد يقل : الأولى نون المؤنث ، ويجاب : بأنّ المصنف له اصطلاح[2] على أنّ النسوة بمعنى المؤنث .

قوله [فتح بناء] أي : على الأصح ، قل الإمام أبو حيان : ((والحركة التي قبل النون ذهب قوم إلى أنها حركة بناء ، وقوم إلى أنها حركة عارضة لالتقاء الساكنين ، وهو نص سيبويه[3] .

---

(١) جزء بيت من الطويل للفرزدق في ديوانه ١/ ٨٢ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٨٦ وبلا نسبة في الهمع ٥١٣/١ وتمامه :

ولكـنْ ديـافيٌّ أبـوهُ وأمّـهُ   بحورانَ يعصرنَ السليطَ أقاربُه

والشاهد فيه : إلحاق النون بالفعل ((يعصرن)) قبل الفاعل ، قل الرماني في توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب : ((فالنون حرف لا ضمير ، لا موضع لها من الإعراب ، هذا مذهب البصريين وبعض الكوفيين)) .

(٢) المغني ـ ٣٤٤٤/٢ ـ حرف النون ـ نون الإناث .

(٣) قل سيبويه : ((اعلم أنّ فعل الواحد إذا كان مجزوماً فلحقته الخفيفة والثقيلة حركت المجزوم ، وهو الحرف الذي أسكنت للجزم ؛ لان الخفيفة ساكنة والثقيلة نونان الأولى منهما ساكنة ، والحركة فتحة ولم يكسروا فيلتبس المذكر بالمؤنث ، ولم يضموا فيلتبس الواحد بالجميع)) الكتاب ٥١٨/٣ باب أحوال الحروف التي قبل النون الخفيفة .

[المباشرة] وهي المتصلة به من غير حاجز [لفظاً أو تقديراً] هذا مذهب الجمهور، وبه جزم ابن مالك[1] وطائفة .

وعلة البناء عندهم تركيبه معها تركيب ((خمسة عشر)) ،

وفي الغرة فتحها قبل نون التوكيد في مثل : ((هل تضربنّ)) عند سيبويه[2] والمبرد وابن السراج والفارسي[3] فتحة بناء وقيل : فتحة التقاء الساكنين ، وهو مقتضى قول السيرافي[4] ، ونسبه الزجاج إلى سيبويه ، والصحيح القول الأول ، بدليل : ((هل تضربنّ)) ولم يلتـق ساكنان)) انتهى .

قوله [لفظاً أو تقديراً] بالواو لا بـ((أو)) كما في بعض النسـخ .

قوله [تركيبه معها تركيب خمسة عشر[5]] أي : ولا إعراب في الوسط ، والنون حرف لاحظّ له في الإعراب ، فبني الجزآن .

---

(١) شرح الكافية الشافية ١/ ٦٥ ـ باب الإعراب والبناء و ٢/ ٥٩ (باب نوني التوكيد) .

(٢) قال سيبويه في الكتاب ((وإذا كان فعل الواحد مرفوعاً ثم لحقته النون صيرت الحرف المرفوع مفتوحاً)) هذا وقد نسب الرضي القول بالبناء إلى سيبويه في الكافية ٢/ ٤٠٥ ، والخلاف في نسبة القول بالبناء أو عدمه منشأه فهم نصوص سيبويه فمن فهم قوله هنا (مفتوحا) بأنه فتحة بناء نسب البناء لسيبويه ، ومن فهم ـ من النص في الهامش السابق ـ أنّ الحركة عارضة قال به ، فتنبه .

(٣) قال المبرد : ((اعلم إن الأفعال ـ مرفوعة كانت أو منصوبة أو مجزومة ـ فإنها تبنى مع دخول النون على الفتحة ؛ وذلك أنها والنون كشيء واحد ، فبنيت مع النون بناء خمسة عشر)) المقتضب ٣/ ١٩ . أما ابن السراج : فنسب له الرضي القول بالبناء في شرح الكافية ٢/ ٤٠٥ . أما الفارسي فانظر هامش صفحة ٢٦٥ الآتية .

(٤) نقل الرضي كلام السيرافي في شرح الكافية ٢/ ٤٠٥ .

(٥) هذا البحث منقول من كلام الرضي في شرح الكافية ٢/ ٢٢٨ .

....

....

ﮐﮐ ولم تعرب الكلمة على النون عند الامتزاج كما أعرب الاسم بالتاء على التاء عنده ، ولا على ما قبل النون كما أعرب الاسم مع امتزاجه بالتنوين على ما قبلها ؛ لأنَّ الاسم لأصالته في الإعراب روعيَ إعرابه بقدر الإمكان ، بخلاف الفعل فإنه يرجع إلى أصله بأدنى سبب ، وبما تقرر ظهر الدليل ، وإلا فمجرد التركيب ليس من أسباب البناء ؛ لأنهم لم يعدوه فيها .

وقد رأيت بخط المصنف ما نصه :

((الذي حصل لي أنَّ التركيب لا يستدعي البناء ، ولا تلازم بينهما ، بدليل ((بعلبك وحضرموت)) ؛ لأنَّ حقيقته جعلُ الكلمتين كلمة واحدة ، ومن أين يقتضي هذا البناء ، إنما يقتضي التخفيف ، فيصح أنْ يجعل علةً في كون البناء على الفتح دون غيره ، لا علة في أصل البناء ، ألا ترى أنَّ بناءَ الاسم دائماً أو غالباً لشبه الحرف ، ولا تركيب في الحروف ، فمن أين اقتضى التركيبُ البناءَ ، وهو لا يوجد في الحرف أصلاً ، ولا يليق به ، فهو بأنْ يضاد البناء أولى منه بأنْ يقتضيه ، ألا ترى أنه من خصائص الأسماء)) انتهى .

والأولى ما في ((المتوسط)) أنه إنما بني لأنه لو أعرب مع نون التوكيد لم يعلم أنه مسند إلى الواحد أو إلى الجمع في مثل ((هل تضربــــن)) ، ولو أعرب على نفس النون لجرى الإعراب على ما يشبه التنوين وهو النون ، وهو غير جائز .

بدليل أنه لو فصل بين الفعل والنون فاصل لم يحكم ببنائه ؛ لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء ويجعلونها كشيء واحد ، ومعنى مباشرتها له تقديراً : أنْ لا ينوى هناك فاصل .

وذهب قومٌ إلى البناء مطلقاً ؛

قوله [بدليل أنه لو فصل ...] يدل على أنه معرب عند عدم اتصال النون به رجوعُ علامة الرفع عند الوقف على المؤكد بالخفيفة تقول ((هل تفعلن يا زيدون))، فإذا وقفت على الفعل حذفت النون ورددت واو الجمع ونون الرفع ، وقلت : ((هل تفعلون)) ، ولو كان مبنياً لم يختلف حاله وصلاً ووقفا .

قوله [لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء] يشكل بنحو ((لا رجل)) بالبناء على الفتح ، وسيأتي ما فيه .

قوله [مطلقاً] سواءٌ اتصل به ألفُ اثنين أو واو جمع أو ياء المخاطبة ، قال في الارتشاف[1] : ((فتحذف نون الرفع عند التجرد ، وهو مذهب الأخفش والزجاج وأبي علي في الإيضاح[2])) .

---

(١) النص هكذا في الارتشاف : ((أنه مبني مطلقاً فتحذف نون الرفع كما تحذف الضمة عند التجريد وهو مذهب ...)) ارتشاف الضرب ١ /٣٠٧ (باب نوني التوكيد) .

(٢) قال أبو علي في الإيضاح ٣٠٧ باب إعراب الأفعال وبنائها : ((ومن ذلك - يعني المبني على الفتح - الفعل المضارع إذا دخل عليه النون الخفيفة أو الشديدة ...) لاحظ إطلاقه للبناء وعدم التقييد بمباشرته النون للفعل ، ثم قال في نفس الكتاب - ٣٦٣ في باب النون الثقيلة والخفيفة : (وتلحق - يعني النون - فعل الاثنين في قولك : (هل تفعلان ذلك) وفي القرآن ((فلا تتبعانٌ)) ، وتلحق فعل الجميع أيضا في نحو (هل تفعلن ذلك) وفعل المؤنث .... ، فتحذف النون في هذه المواضع الثلاثة لأنها علامة رفع)) .

لأنَّ النون لمّا لحقته أكدت فيه الفعلية ، وردت إلى أصله من البناء .

وذهب جمعٌ إلى الإعراب مطلقاً ، والأصح الأول .

ولم يقيد نون النسوة بما قيد به نون التوكيد ؛ لأنها لا تكون إلا مباشرة ، بخلاف المؤكدة فإنها قد تكون مباشرة نحو[﴿ لَيُنْبَذَنَّ ﴾](١)بالبناء للمفعول ، وقد لا تكون كما سيأتي .

قوله [أكدت فيه الفعلية] لأنها من خصائص الفعل ، فإذا أكد بها بَعُدَ عن مشابهة الاسم ونَقَصَتْ شبَهَه ، لأنه تخلص بها للاستقبال ، فلم يبق بها فيه إبهام .

ورده ابن مالك (٢) : بأنه كان يلزم بناء المجزوم ، والمقرون بحرف التنفيس ، والمسند الى ياء المخاطبة ؛ لأنها تختص بالفعل بل هي أليق بالفعل من جهة أنها ناسبت الفعل لفظاً ومعنىً ، والنون ناسبت لفظا ؛ إذ معناها يصلح للاسم ، وهو التأكيد .

قوله [وذهب جمع الى الإعراب.] كحاله قبل أنْ تدخل عليه النون ، قال الشاطبي : ((ومن الناس من يطلق على الفعل هنا أنه لا معرب ولا مبني ، كالمضاف الى ياء المتكلم فله حل بين حالين)) .

قوله [وقد لا تكون] : هذا التركيب يقع كثيراً للمصنفين ، واستعمله المناطقة في سور السالبة الجزئية ، وفيه : إدخال ((قد)) على المضارع المنفي . ونصّ في المغني (٣) على اختصاصها بالفعل المتصرف الخبري المثبت ، ومثله في الهمع(٤) ، فلحفظه .

---

(١) الهمزة ـ ٤ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٩ .

(٣) المغني ١/ ١٧١ (بحث قد) .

(٤) الهمع ٢/٤٩٤ (بحث قد) .

[ويعرب] المضارع [فيما عدا ذلك]المتقدم : وهو ما إذا عري من النونين ، [نحو : ((يقوم زيد))] ، وما إذا لم تباشره نون التوكيد لفظاً أو تقديراً ، وإنْ اتصلت به لفظاً بأنْ فصل بينه وبينها فاصلٌ حسياً كان أو مقدرا .

فالأول : نحو : [﴿ ولا تتبعانِّ ﴾[1]] أصله قبل نون التوكيد والنهي ((تَتَّبعان)) بتخفيف نون الرفع ، فدخل الجازم ، فحذف نون الرفع ، ثم أكد بالنون الثقيلة ، فالتقى ساكنان : الألف والنون المدغمة ، ولم يجز حذف الألف ؛ لئلا يلتبس بفعل الواحد ،

قوله [المتقدم] اعتذار عن إفراد اسم الإشارة مع أنّ المشار إليه جمع .

قوله [بأنْ فصل بينه وبينها فاصل] وهو ألف الاثنين و واو الجمع وياء المخاطبة ، ولا فرق بين أنْ تكون ضمائر ، كما هو الأصح ، أو علامات على مقابله .

قوله [لئلا يلتبس بفعل الواحد] لا يقال : لا التباس ؛ لأنّ النون مع فعل الواحد مفتوحة ، ومع فعل الاثنين مكسورة ؛ لأنا نقول : شرط كسرها مع فعل الاثنين وجود الألف ، على أنّ الكسرة قد يذهل عنها أو تذهب حال الوقف ، فلا يحصل التمييز .

وبهذا التعليل يعلم الجواب عمّا يقل : إنه ينبغي إبقاء الواو في : ((لتضربُن يا قوم)) كما بقيت الألف .

وقيل في الجواب : إنّ الألف فيها زيادة مدّ سوّغ اجتماع الساكنين .

---

(1) يونس ـ ٨٩ .

ولا النون ؛ لفوات المقصود منها ، فحركت النون بالكسر ؛ تشبيهاً بنون التثنية الواقعة بعد الألف .

[﴿ولَتُبْلَوُنَّ﴾][1] مضارع ((بلا يبلو)) مبني للمجهول ، مسند لجماعة الذكور .

أصله قبل التوكيد ((لتبلوون)) بواوين ، أولاهما لام الكلمة ، تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله ، فقلبت الواو ألفاً ، ثم حذف لالتقاء الساكنين ، فصار ((لتبلون)) .

☜ وقيل أيضاً : إنّ حذف الواو مع الخفيفة متفق عليه ، فتحذف مع الثقيلة قياساً على الخفيفة ، والألف لم تحذف مع الخفيفة ليقاس حذفها مع الثقيلة عليها .

ثم إنّ اغتفار الساكنين لما ذكر؛ بناءاً على أنه على غير حدّه لعدم كونهما في كلمة واحدة ، على القول باشتراطه ، وإلا فعلى القول بأنه على حدّه لعدم اشتراط ذلك ، فلا إشكال .

قولِه [فحُرِّكَتِ النونُ بالكسر] : لا يخفى أنّ المحرك بالكسر إنما هو النون المدغم فيها ، لا المدغمة وإنْ أوهم كلامَه خلاف ذلك .

قوله [مضارع ((بلا يبلو))] فهو من البلاء وهو التجربة والاختبار .

قوله [مبنيٌ للمجهول] أي : مبني للإسناد للمفعول المجهول فاعلاً أي : المجهول فاعله .

قوله [لجماعة الذكور] أي : لضمير جماعة الذكور أي : المخاطبين .

---

(١) آل عمران ـ ١٨٦ .

ثم أكد بالثقيلة فاجتمع ثلاث نونات ، فحذفت نون الرفع ؛ لاستثقال توالي الأمثال ، فالتقى ساكنان ؛ الواو التي هي نائب الفاعل ، والنون المدغمة ، وتعذر حذف أحدهما ،

قوله [فحذفت نون الرفع] إنما خصت بالحذف دون نون التوكيد وإنْ كان كلٌّ منهما لمعنى ؛ لأنّ نون الإعراب إذا حذفت دلّ عليها نون التوكيد ، من غير عكس ؛ لأنّ نون التوكيد : إما ثقيلة مفتوحة أو خفيفة ساكنة ، ونون الإعراب : خفيفة مكسورة أو مفتوحة ، فإذا بقيت نون التوكيد والحال إنّ الفعل معرَبٌ لم يدخل عليه ناصب ولا جازم ، فعلم ضرورةً أنّ نون الرفع محذوفة ؛ لأنّ الثابتة لا تصلح أنْ تكون علامة الإعراب .

قوله [لاستثقال توالي ثلاث نونات[1]] أي : زوائد على أصل الكلمة ، الأولى للرفع ، والأخرتان للتوكيد ، بخلاف نحـــو : ((النساء حسننّ)) في الماضي ، و((يحسننّ)) في المضارع ؛ لأنّ منهما نونين من أصل الكلمة وواحدة زائدة .

قوله [وتعذر حذف أحدهما] قيل : ((لو قال : ((وتعذر حذفهما)) لكان أولى ، أما النون ؛ فلفوات المقصود من الإتيان بها ، وأما الواو ؛ فلعدم ما يـــدل عليها)) انتهى .

ولك أنْ تقول : إنه لو قال ما ذكر لتُوُهِمَ أنه لا يتعذر حذف أحدهما فقط ؛ إذ لا يلزم من الحكم على المجموع بالتعذر الحكم على كل فرد ، على أنّ المحكوم عليه بالتعذر إنما هو مفهوم أحدهما وهو أمرٌ كلي متحقق في أفراده ، فتأمل .

---

(١) العبارة في المتن ((توالي الأمثال)) وفي نسخة الحاشية ((توالي ثلاث نونات)) ، فتنبه .

فحركت الواو بحركةٍ مجانسةٍ لها وهي الضمة ؛ لتدل على المحذوف ، فصار ((لتبلون)) على وزن ((تفعون)) .

﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾ [1] : أصله قبل التوكيد ((ترأيين)) ، نقلت حركة الهمزة الى ما قبلها ، ثم حذفت الهمزة ، فصار ((تَرَيين)) بفتح الراء وكسر الياء الأولى وإسكان الثانية ، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفاً ، ثمّ حذفت لالتقاء الساكنين ، فصار ((ترين))

قوله [فحركت الواو ...] ولم تحرك النون محافظةً على الأصل ، ولعروض الضمة لم تقلب الواو ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها .

قوله [لتدل على المحذوف] فيه نظر : لأنّ الضمة إنما تدل على المحذوف بعدها لا على ما حذف قبلها ، والوجه أنها إنما ضمت للدلالة على أصل المحذوف ؛ لأنه كان يضم لو نطق به ، ولمناسبة الضمة لها .

قوله [ثم حذفت الهمزة] أي : التي هي عين الكلمة ، والتزموا ذلك إلا في الضرورة تخفيفاً لكثرة الاستعمال .

قوله [فتحركت الياء] أي : الأولى التي هي لام الكلمة ، ولك أنْ تقول في الجميع : استثقلت الضمة على الواو والكسرة على الياء فحذفت ، ثم حذفت الواو والياء ؛ لالتقاء الساكنين ، وما قاله الشارح أولى ؛ لأنه قياسٌ مطرد لا يلتبس معه عين المحذوف ، ويغني في دفع الثقل عن اعتبار الحذف لأجله مع أنّ القلب تغيير الى بدل ، وهو أولى من الحذف .

---

(1) مريم ـ ٢٦ .

ثم دخل الجازم فحذفت نون الرفع ، ثم أكد بالنون الثقيلة ، فالتقى ساكنان : ياء المخاطبة والنون المدغمة ، فحركت الياء بحركة مجانسة لها لتدلّ على المحذوف ، فصار ((ترين)) على وزن ((تفين)) .

والثاني نحو : [﴿ ولا يصدنّكَ ﴾[1]] أصله قبل التوكيد ((يصدونك)) فدخل الجازم فحذف نون الرفع ، ثم أكد بالنون ، فالتقى ساكنان : الواو والنون المدغمة ، فحذفت الواو ؛ لاعتلالها لوجود الضمّة الدالة عليها .

وقوله في الشرح[2] : ((أصله قبل دخول الجازم ((يصدونَنَّك)) ، فلمّا دخل الجازم حذف نون الرفع)) إنما يأتي على شذوذ وهو تأكيد الفعل الخالي عن الطلب .

وقد تبين مما قررناه أنّ الفعل في هذه الأمثلة ما عدا الثاني منها معرب لفظاً ؛ إذ الإعراب فيها ظاهر إذ هو بحذف النون للجازم .

فما وقع في الأوضح من أنه معرب في الأول والثالث تقديراً كالثاني وهو ((لتبلون)) سهوٌ ، وإنما لم يُبنَ فيها على الأصح ؛ لانتفاء تركبه

قوله [لتدل على المحذوف] فيه نظير ما مرّ .

قوله [فما وقع في الأوضح ...[3]] أي : لما تبين من أنّ كلاً من المثالين المذكورين مجزومٌ بحذف النون لأجل الجازم ، وهو غيرُ الإعراب التقديري .

---

(1) القصص ـ ٨٧ .

(2) شرح قطر الندى ـ ٣٥ .

(3) أوضح المسالك ١٣٦/٣ (في حكم آخر المؤكد) .

لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء فيجعلونها كشيء واحد.

والضابط في ذلك: أنّ ما كان من المضارع رفعه بالضمة إذا أكد بالنون بُني على الفتح، وما كان رفعه بثبوت النون إذا أكد بالنون يبقى على إعرابه لفظاً أو تقديراً لعدم مباشرتها له.

ويوافق ما في الأوضح قوله في الشرح في ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾ وقدر الفعل معرباً.

وأجاب بعضهم: بأنّ كونهما معربين تقديراً مبني على دخول الجازم عليهما مؤكدين بالنون، وهو صحيح في نفسه وإنْ لم يتعين؛ لأنّ الإعراب حينئذٍ مقدر على ما قال الرضي[1] من: ((أنّ الفعل المؤكد المسند الى أحد الأحرف الثلاثة معرب مقدّر الإعراب؛ لاشتغال محله بحركة الفرق)) أي: الحركة الفارقة بينَ المفرد المذكر وجمع الذكور والمؤنثة المخاطبة.

وفيه نظر؛ لأنّ تأكيد الفعل الخالي عن الطلب وما ألحق به نادر لا يليق تخريج التنزيل عليه.

وأجيب: أيضاً بأنه لم يقصد بذكرهما التمثيل لما هو بصدده، بل لّما كان قوله: ((وأما غير المباشرة فإنه معرب معها تقديراً)) ظاهره التعميم وليس كذلك ذكّرهما؛ لينبه بهما على أنّ التعميم ليس مراداً، وإنما هذا، أعني: كونه مع غير المباشرة يعرب تقديراً في بعض الصور كما في ((لتبلون)).

قوله [في ذلك] أي: المذكور فيما سبق.

قوله [إنّ ما كان من المضارع] أي: ما تضمّن ذلك؛ لأنّ الضابط القضية الكلية لا أنّ ما كان ... الخ؛ لأنه مفرد.

---

(١) شرح الكافية الرضي ٢ / ٢٢٨.

وإنما بني مع عدم مباشرتها له في نحـو ((هل تضربنان يا هندات)) ؛ لوجود المقتضي لبنائه وهو ظاهر .

وإنّما قدم المصنف حالة بنائه على إعرابه ؛ لأنه الأصل فيه ، والله أعلم .

قوله [وإنما بني ...] إشارة إلى الجواب عمّا يقل : يستثنى من إعراب المضارع الذي اتصلت به النون ولم تباشره هذه المسالة .

وحاصل الدفع : أنه لا حاجة للاستثناء ؛ لأنّ البناء في ذلك ليس لنون التوكيد بل لنون الإناث .

[الحرف وعلاماته]

[وأمّا الحرف] وهو ما دلّ على معنى في غيره فقط [فيُعرف] أي : فيتميز عن قسيميه [**بأنْ لا يقبل شيئاً**

قوله [وهو ما دلّ على معنىً في غيره فقط] تقدم ما يعلم منه معنى الدلالة على ((معنىً في الغير)) فلا حاجة للتطويل بإعادته .

وزاد قوله : ((فقط)) تبعاً للجزولي وغيره من المحققين ؛ لإخراج الفعل لأنه يدلّ على معنىً في غيره أيضاً ، وهو النسبة على ما علم في تعريفه ؛ ولإخراج ما دلّ من الأسماء على معنىً في نفسه ومعنىً في غيره ، كأسماء الشرط والاستفهام .

فـ((من)) الشرطية مثلاً دالة على شيئين :

أحدهما : الشخص العاقل ، وهذا هو المعنى الذي صارت ((من)) به اسماً ؛ لأنه معنى في نفس الكلمة ، كما في قولك :((إنسان)) ، وهو معناه الوضعي .

والثاني : معنى الشرطية ، أعني : عقد السببية والمسببية بين الجملتين اللتين بعدها ، وهذا معنى عرض لها ؛ لتضمنها معنى ((إنْ)) الشرطية ، ولهذا يقولون : أسماء الشرط بنيت ؛ لتضمنها معنى الحرف .

من علامات الاسم] المتقدمة ولا غيرها [ولا] شيئاً من علامات [الفعل] المتقدمة ولا غيرها ، فحينئذٍ يمتنع كونه واحداً منهما ، فيتعين كونه حرفاً ؛ إذ لا يخرج عن ذلك ، كما دل عليه الاستقراء

قوله [من علامات الاسم المتقدمة ولا غيرها] إشارة إلى أنّ المراد بعلامات الاسم الأعم مما ذكره هنا ، وما لم يذكره .

واعترض : بأنه حوالة على مجهول ، وأيضاً لا يحسن التعريف به ؛ لأنه يقتضي أنّ المبتدئ لا يعرف الحرف حتى يعرف جميع الأمور المنافية له ، ويعلم انتفاء تلك الأمور من الكلمة ، وفيه من العسر ما لا خفاء فيه .

وأجيب : بأنّ المقصودَ بوضع هذه المقدمة المبتدئُ ، وهو لا يستقل بالاستفادة ، والموقّف[1] يبيّن له ما لم يذكره المصنف .

وقيل : المراد العلامات المذكورة ، واعترض : بأنّ من الكلمات ما لا يقبل المذكور هنا وليس بحرف كـ((نزال)) وأخواته ، و((قط)) في قولك : ((ما فعلته قط)) .

وأجيب : بأنّ هذا من التعريف بالأعم ، وقد أجازه المتقدمون ؛ لإفادته التمييز في الجملة .

فإنْ قيل : المخاطب بالكتاب المبتدئ ، والقصر على العلامات ☜

---

(١) قال في العين ٥ /٢٢٣ : (وإذا أوقفت الرجل على كلمة قلت وقفته توقيفاً) ، وقال الجوهري ١١٩٠/٣، ١١٩١ : (وقفته على ذنبه : أطلعته عليه) ، وقال أيضاً : (والتوقيف كالنص) على الشيء ، فيكون معنى الموقف : هو من يطلعك على كلمة أو من ينص على معنى ، فقد يكون اصطلاحاً في المعلم .

....

....

المذكورة مؤذٍ لخطابه ؛ إذ قد يعتقد حرفية بعض الأسماء ؛ لأنّا نقول : الموقّف يبين له ما يستفيد به عدم حرفية تلك الكلمات التي انتفت عنها العلامات المذكورة .

فإنْ قيل : هذا التعريف يصدق على الجملة ، فإنّها لا تقبل شيئاً مما ذكر .

أجيب : بأنّ جنس هذا التعريف هو الكلمة ، فحاصله : أنّ الحرف كلمة لا تقبل ذلك ، فخرجت الجملة .

فإنْ قيل : علامات الاسم والفعل حروفٌ فلا يكون عدمها علامات للحرف ؛ لأنه يلزم منه الدور . وأجيب : بأنّ للحرف جهتين : جهة كونه حرفاً وجهة كونه لفظاً معلوماً ، ومن الثانية يكون عدمه علامة للحرف لا من الأولى فلا دور .

على أنّ هذا الإيراد لا يتوجه على المصنف أصلاً ؛ لأنه لم يعبّر في علامات الاسم والفعل بالحرف ، بل عيّن ألفاظاً مخصوصة يمكن معرفتها بدون معرفة كونها حروفاً وإنْ كانت في الواقع حروفا .

فإنْ قيل : كيف دل انتفاء قبول العلامات على انتفاء الفعلية والاسمية مع أنّ العلامة ملزومة لا لازمة فهي مطردة منعكسة .

أجيب : بأنها مع كونها علامة هي من حيث القبول شرط ولازم ، فلزم من عدم قبولها العدم ، من جهة كونها شرطاً ولازماً لا من جهة كونها علامة ، لكن كون الشيء شرطاً وعلامة بعيدٌ ؛ لتنافي مفهوميهما ، فلا يجتمعان على شيء واحد إلا أنْ يكتفى بالتغاير الاعتباري .

[نحو : ((هل))] من حروف الاستفهام ، وتدخل على الجملتين الاسمية والفعلية حيث لم يكن في حيّزها فعلٌ ، أمّا إذا كان فتختص بالفعل ، ولا منافاة حينئذٍ بين ما ذكروا هنا وبين قولهم في باب الاشتغال من أنه يجب النصب إذا وقع الاسم بعد ما يختص بالفعل كـ((هل)) ، والعلة في ذلك ما قاله الرضي وغيره [1] من أنّ أصلها أنْ تكون بمعنـــى ((قد)) كما في ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنسَانِ ﴾ ،

﴿﴿ والأولى أنْ يجاب : بأنّ اللازم في العلامة عدم لزوم الانعكاس ، ولا ينافي أنّها قد تنعكس ، أو أنّ محل ذلك ما لم تكن شاملة ، وإلا كما هنا حيث أريد العلامات المذكورة وغيرها فتنعكس ، فليحرر .

قوله [أما إذا كان فتختص بالفعل] أي : فلا تدخل إلا عليه ، ولا يجوز أنْ يفصل بينه وبينها بشيء ، فلا يقال : ((هل زيد قام)) إلا في الشعر وفاقاً لسيبويه .

قوله [أنْ تكون بمعنى ((قد)) ...] كذا قاله جماعة ، وأنكره آخرون منهم أبو حيان[2] ، وقال الزمخشري[3] : ((إنّ معناها ((قد)) وإنّ الاستفهام المفهوم منها من همزة مقدرة)) ، وقال ابن مالك[4] : إنه معناها إذا قرنت بالهمزة ﴾﴾

---

(١) شرح الكافية ٢/ ٣٨٨ .

(٢) قال أبو حيان : ((هل)) حرف استفهام فإنْ دخل على الجملة الاسمية لم يمكن تأويله بـ (قد) لأنّ (قد) من خواص الفعل ، وإنْ دخلت على الفعل فالأكثر أنْ تأتي للاستفهام المحض)) . النهر الماد من البحر المحيط ـ مطبوع بهامش البحر المحيط ٨/٣٩٢ .

(٣) شرح المفصل المجلد الرابع/ ج٨ / ص٧٦ .

(٤) شرح التسهيل ٣/ ٤٢٤ .

و((قد)) مختصة بالفعل ، فكذا ((هل)) ، لكنها لما تطفلت على همزة الاستفهام انحطت رتبتها عن ((قد)) في اختصاصها بالفعل ، فاختصت به في ما إذا كان في حيزها ؛ لأنها إذا رأته في حيزها تذكرت عهوداً بالحمى ، وحنَتْ إلى الإلف المألوف ، وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم بينهما ، وإذا لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة)) .

[و((بل))] من حروف العطف ، ومعناها الإضراب ، [و] الحرف [ليس منه((مهما))] ؛

نحو :

أهــلْ عَرَفْـتَ الـدّارَ بـالغرينْ [١]

قوله [لمّا تطفلت على همزة الاستفهام] في عدم الاختصاص كـ((هل)) إلا أنّ الهمزة تدخل على كل جملة إسمية ، سـواء كان الخـبر فيها اسماً أو فعلاً بخلاف ((هل)) فإنها لا تدخل على إسمية خبرها فعل ، نحو : ((هل زيد قام)) إلا على شذوذ ، قاله الرضي[٢] .

قوله [وحنَت] : بالتخفيف ، بمعنى : ((مالت وعطفت)) ، من ((حنَا يحنو حنواً)) وبالتشديد ، بمعنى : اشتاقت من ((حنّ يحنّ حنينا)) .

---

(١) البيت من مشطور الرجز لخطام المجاشعي في الخزانة ١١/ ٢٦١ ، وبلا نسبة في المطول ٤٠٨؛ وفي الصحاح ١٩٤٦/٥ مادة (غرا) . والشاهد فيه إنّ ((هل)) إذا قرنت بالهمزة تكون بمعنى (قد) .

(٢) شرح الكافية ٣٨٨/٢ (حروف الاستفهام) .

لعود الضمير عليه في نحو : ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ ﴾ [1] ، والضمير لا يعود إلا على الأسماء ، وقيل : إنه حرف ، [و] لا [إذما] بل هي ظرفُ زمان بمنزلة ((متى)) .

فإذا قلت : ((إذ ما تقم أقم)) ، فمعناه : متى تقم أقم ، ويدلّ على إسميتها أنها كانت قبل دخول ((ما)) اسماً ، والأصل بقاء الشيء على ما كان عليه .

وقيل : إنها حرف بمنزلة ((إنْ)) الشرطية ، وإنّ المعنى في المثـــال ((إنْ تقم أقم)) ، وهو الأصح ، كما في الأوضح[2] .

قوله [لعود الضمير عليها ...] ظاهر كلامه تبعاً للمصنف : أنّ القائل بالحرفية يزعم أنها ملازمة للحرفية ، ومنع بعضهم ذلك فقال : إنّ زاعم الحرفية لم يدّع الملازمة لها حتى يرد عود الضمير عليها في بعض الصور ، وإنما ادّعى أنها قد تكون حرفاً فلا ينهض الاستدلال عليه .

قوله [والضمير لا يعود إلا على الأسماء] أي : بالاستقـــــراء ، ولا يرد نحو : ﴿ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ [3] حيث عاد الضمير على فعل الأمر ؛ لأنّ الضمير عائدٌ على المصدر المفهوم منه وهو ((العدل)) لا على الفعل نفسه .

---

(١) الأعراف ـ ١٣٢ .

(٢) صحح ابن هشام في الأوضح ١٨٩/٣ حرفية (إذما) ، وفي القطر أخرجها من الحروف .

(٣) المائدة ـ ٨ .

وأجيب عما تقدم : بأنّ ((إذ)) قد سلب منها معناها الأصلي بعد دخول ((ما)) بدليل أنها كانت للماضي فصارت للمستقبل ،

قوله [وأجيب عما تقدم] أي : من القول بالاسمية ، وقد يفهم منه: أنّ الزمان مدلول لازم ، والظاهر أنه غير مراد ؛ إذ الزمان : معنى مستقل يدل عليه اللفظ بنفسه فلا يكون معنى الحرف ، وإنّ المراد : أنها للشرط في الزمان المستقبل ، كما أنّ ((لو)) للشرط في الماضي مع عدم دلالتها على الزمان قطعاً . وفي الارتشاف[1] :

((والفرق بين ((إذا)) و((إنْ)) : أنّ ((إنْ)) لا تدل على الزمان بحسب الوضع ، بل بحسب الالتزام ، لكن قد يقصد بها الزمان مجازاً وعلى ضعف ، نقول : ((إنْ احمرّ البسرُ فأتني)) و((إنْ)) إنما تدخل على المشكوك أو المعلوم المبهم زمانه كقوله تعالى : ﴿ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ ﴾[2])) انتهى .

ولعلك تستفيد منه الجواب عن الشارح .

قوله [معناها الأصلي] وهو الزمان الماضي ، وفيه إشارةً إلى ردّ ما قيل : من أنّ نقلها لا يخرجها عن وضعها فإنها قد تأتي للاستقبال .

قوله [كانت للماضي] أي : موضوعة له .

---

(١) ارتشاف الضرب ٥٤٩/٢ (الفرق بين إنْ الشرطية و إذا) .

(٢) الأنبياء ـ ٣٤ .

واستعملت مع ((ما)) الزائدة استعمال ((إنْ)) ، فكانت حرفاً ،
وفي الشرح [1] : ((وفيه نظر)) .

قوله [واستعملت مع ((ما)) الزائدة ...] أي : على القول بالحرفية ، وأمّا عند المبرد[2] القائل بالاسمية فـ((ما)) كافة لها عن طلب الإضافة مهيئة للشرط والجزم ونظر فيه : بأنّ ((إذا)) فيه معنى الشرط ، وهو للمستقبل ، ولا تعمل عند لحوق ((ما)) لها فكيف تعمل ((إذ)) الموضوعة للماضي ، كذا في شرح اللباب ، وفي الرضي[3] :

((وأما الاعتراض بـ ((إذا)) فلا يلزم ؛ إذ ربما اختص بعض الكلمات ببعض أحكام اختياراً منهم بلا مرجح ، ألا ترى أنّ ((حيث)) مثل ((إذا)) متضمن لمعنى الشرط ، بل ((إذا)) أقْعَدُ فيه ، وتجـزم ((حيث)) مع ((ما)) دون ((إذا))

---

(١) يعني شرح القطر ـ ٣٦ ، قال ابن هشام : ((وفي هذا الجواب نظر لا يحتمله هذا المختصر)) .

(٢) قال المبرد في المقتضب ٤٦/٢ : ((هذا باب المجازاة وحروفها : وهي تدخل للشرط ، ومعنى الشرط : وقوع الشيء لوقوع غيره ، فمن عواملها من الظروف : أين ومتى وأنى وحيثما ، ومن الأسماء : ((ما وأي ومهما)) ، ومن الحروف التي جاءت لمعنى ((إن وإذما)) ...)) .

وقد نسب له ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٧٠/٢ القول باسمية (إذما)، وقد نقل الرضي في شرح الكافية ٢٥٤/٢ قولاً للمبرد في توضيح (إذما) في بيت الكتاب ((إذ ما تريني اليوم أزجي ظعينتي ...)) ونصه : ((إذ ما)) باقية على إسميتها ...)) وهذا دليل على قول المبرد باسمية (إذ ما) ولكن ماذا نفعل بنص المقتضب ؟! فربما كان له قولان تقدم احدهما زماناً على الآخر ، ثم إنّا لم نهتد إلى الكتاب الذي نقل منه الرضي لأنه لم ينقل اسم الكتاب حتى نعرف أيهما المتقدم والمتأخر ونقطع بعدول المبرد عن رأيه ، أما والحال هذي فتبقى القضية معلقة .

(٣) شرح الكافية ـ للرضي ـ ٢٥٤/٢ .

....

....

وأما ((حيثما)) فتقول ((ما)) فيها كافة ((حيث)) عن الإضافة لا زائدة ، كما في ((متى ما)) و((إذا ما)) ، وذلك أنَّ ((حيث)) كانت لازمة للإضافة ، فكانت مختصة بسبب المضاف إليه ، فكفتها ((ما)) عن طلب الإضافة ؛ لتصير مبهمة ، كسائر كلمات الشرط)) .

وفيه أيضاً ما نصه [1] :

((وأمّا ((إذما)) فهي عند سيبويه [2] حرف كـ((إنْ)) ، ولعله نظر إلى أنَّ لفظة ((ما)) تدخل على ((إذا)) مع ((أنَّ فيه معنى الشرط ، وهو للمستقبل وإنْ دخل على الماضي كـ((إنْ)) ، فلا تصير جازمة معها فكيف بـ((إذا)) خالية عن معنى الشرط الموضوعة للماضي ، فـ((إذما)) عنده غير مركبة ، وقال السيرافي : ((ما علمت أحداً من النحاة ذكر ((إذما)) غير سيبويه وأصحابه))...)) انتهى [3] .

فانظر قوله : ((فإذما عنده غير مركبة)) مع قول الشارح : ((واستعملت مع ((ما)) الزائدة استعمل ((إنْ)) وحرِّره .

---

(١) (وفيه) أي : شرح الكافية ـ ٢/٢٥٣ .

(٢) قال سيبويه : ((ولا يكون الجزاء في (حيث) ولا في (إذ) حتى يضم إلى كل واحد منهما ((ما)) فتصير (إذ) مع (ما) بمنزلة (إنما وكأنما) وليست (ما) فيهما بلغو ، ولكن كل واحد منهما مع (ما) بمنزلة حرف واحد)) الكتاب ٣/ ٥٦ ـ ٥٧ .

(٣) ما نقل من شرح الكافية ـ ٢/٢٥٣ .

قلت : ولعل وجه النظر أنه لا يلزم من تغيير زمانها انسلاخها عن الإسمية إلى الحرفية ، بدليل أنّ المضارع موضوع للحال ، أوْ له وللاستقبال ، وإذا دخلت عليه ((لم)) قلبت معناه إلى المضي ، ولم يخرج لفظه عن كونه مضارعاً .

[بل] منه [ما المصدرية] وهي : المسبوكة مع ما بعدها بالمصدر ، نحو : ﴿ وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ ﴾ (1) أي : عنتكم ، وقيل : إنها اسم .

[و((لمّا)) الرابطة] أي : لوجود شيء بشيء ،

قوله [بدليل أنّ المضارع ...] قد يفرق بينهما بأنّ المضارع و((لم)) كلمتان ، و((إذ)) و((ما)) صار كلمة واحدة .

قوله [موضوع للحل أو الاستقبال] أشار إلى الخلاف في زمان المضارع ، وفيه خمسة أقوال مرت .

قوله [وهي المسبوكة ...] الأظهر : وهي المسبوكة هي وما بعدها بالمصدر ، بل لك أنْ تقول : إنّ الذي يسبك بالمصدر هو ما بعدها فقط .

قوله [الرابطة] أي : لتحقق مضمون الجملة الثانية بتحقق مضمون الجملة الأولى ارتباط السببية ، كحرف الشرط ؛ ولذا قال بعضهم : إنّ جوابها قد يقترن بالفاء وقد يحذف لقيام الدليل عليه .

---

(1) آل عمران ـ ١١٨ .

وهي : عند سيبويه حرف وجود لوجود ، وقيل : إنها ظرف ،

قوله [حرف وجود لوجود] ظاهره أنّ سيبويه [1] نص على حرفيتها ، وفي المطول [2] : ((قال سيبويه : ((لمّا)) لوقوع أمر لوقوع غيره ، وإنما تكون مثل ((لو)) فتوهم منه بعضهم إنها حرف شرط كـ((لو)) إلا أنّ ((لو)) لانتفاء الثاني لانتفاء الأول ، و((لمّا)) لثبوت الثاني لثبوت الأول)) انتهى .

وصحح بعضهم : حرفيتها ، ورجح أيضاً بإجماعهم على زيادة ((إنْ)) بعدها ، ولو كانت ظرفاً والجملة بعدها في موضع خفض لزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، بأنْ قال في عروس الأفراح [3] : ((و((لمّا)) التعليلية عند سيبويه تدلّ على ربط جملة بأخرى ربط السببية)) .

وعلى هذا فاللام في قولهم : حرف وجود لوجود ، وقولهم : حرف وجوب لوجوب لام التعليل)) انتهى ، فهي عند سيبويه حرف بمعنى اللام ، فمعنى : ((لمّا جاءَ زيدٌ جاءَ عمروٌ)) : أنّ مجئ زيد لأجل مجئ عمرو .

قوله [وقيل : إنها ظرف ...] ردّ بجواز : ((لمّا أكرمتني أمسِ أكرمتك اليوم)) ؛ لأنها إذا كانت ظرفاً عاملُها جوابُها ، والواقع في ((اليوم)) لا يكون ((أمس)) ، وأجيب : بأنّ المعنى : لمّا ثبت إكرامك لي أمس أكرمتك اليوم .

---

(١) الكتاب ٨/٣ (باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها) .

(٢) المطول ـ ١٠٥ (مقدمة المطول)

(٣) قال السبكي (و (لمّا) التعليقية حرف عند سيبويه يدل على ربط جملة بأخرى ربط السببية ويسمى حرف وجوب لوجوب ، ويقال : حرف وجود لوجود) . عروس الأفراح مطبوع في شروح التلخيص٩١/٢ (تقييد المسند بالشرط (لو) ...) .

وقال ابن جني : بمعنى : ((حين)) ، وقال ابن مالك : بمعنى ((إذ)) وفيه معنى الشرط ، واستظهره المصنف في المغني[1] ، وعلّله بأنّها مختصة بالماضي

قوله [بمعنى حين] يعني : وليس فيها معنى الشرط ؛ لأنك إذا قلت : ((حين قام زيد قمت)) لا دلالة على سببية الأول للثاني .

قوله [وفيه معنى الشرط] نُظِّر فيه : بأنها إنما تدل عند القائل بالاسمية على مجرد الوقت ، والقائل بالحرفية على ارتباط إحدى جملتين بأخرى ، ولم يقتض أنّ وجود الأول سببٌ للثاني بل أنّ الثاني وجد عند الأول ، وهل ذلك لتسببه عنه أو بطريق الاتفاق لا تعرض في اللفظ لذلك ،

وأجيب : بأنّ هذا مجرد دعوى لا تنفي ما قاله ابن مالك [2] .

قوله [مختصة بالماضي] أي : يليها فعل ماض ولو تقديراً ، كما في قوله :

أقولُ لعبدِ اللهِ لمّا سِقاؤنا ... ونحنُ بوادي عبدِ شمسٍ وهاشمِ[3]

فـ((سقاؤنا)) فاعل بفعل محذوف يفسره ، و((وها)) بمعنى : سقط ، والجواب محذوف تقديره : قلت ، بدليل : أقول .

---

(١) المغني ٢٨٠/١ (لمّا) .

(٢) قال ابن مالك في بحث عوامل الجزم من التسهيل ٤١٧/٣ : (إذا ولي (لمّا) فعلٌ ماضٍ لفظاً ومعنىً فهو ظرف بمعنى (إذا) فيه معنى الشرط) .

(٣) البيت من الطويل وهو لتميم بن رافع المخزومي في شرح أبيات المغني ١٥٣/٥ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢٥٩/٢ ، ٧/٤ ، وفي المغني ٢٨١/١ .

والشاهد : قوله (سقاؤنا) فاعل بفعل محذوف يفسره (وها) بمعنى : سقط ، وكتب بهذه الصورة (وها) لأجل الإلغاز ، وإلا فيجب كتابته بالياء (وهى)، و(شم) فعل أمر من قولك : شمت البرق : إذا نظرت إليه ، والمعنى : لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شِمْهُ .

والإضافة إلى الجمل كما هو شأن ((إذ)) وعليه فعاملها جوابها .

قوله [والإضافة إلى الجمل] أي : الفعلية ، فإنها مختصة بها كما في الأوضح[1].

قوله [وعليه] أي : القول بالظرفية .

قوله [فعاملها جوابها] الظاهر أنّ المراد : ما في جوابها من فعل أو شبهه ، وإنما كان هو العامل دون شرطها ؛ لأنّ القائلين بالاسمية يزعمون : أنها مضافة لما يليها ، والمضاف إليه وشبهه وجزؤه لا يعملان في المضاف ، ولا فيما قبله إلا إذا كان المضاف ((غيراً)) وقصد بها النفي فيجوز أنْ يتقدم عليها معمول ما أضيفت إليه ، كما يتقدم معمول المنفي بـ((لا)) ، نحو : ((زيداً غيرُ ضاربٍ)) .

قال شيخنا العلامة الغنيمي : لكن ينظر لو كان الجواب جملة اسمية جامدة الطرفين نحو : ((لمّا جاءني الرجلانِ فزيدٌ أحدهما)) انتهى .

وهو مبني على أنها تجاب بالجملة الاسمية ، وعليه ابن مالك[2] ، لكنه لم يذكر إلا إسمية خبرها فعل ، لا إسمية خبرها وصف مشتق فضلاً عن كونه جامداً ، ولعلّ المثل المذكور غير عربي .

---

(١) أوضح المسالك ٣ / ١٨٨ .

(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣/٤١٧ : (وجوابها ـ أي : (لما) ـ فعل ماض لفظاً ومعنى ، أو جملة إسمية مع (إذا) المفاجأة أو الفاء ، وربما كان ماضياً مقروناً بالفاء ، وقد يكون مضارعا).

وردّ بأنها أجيبت بـ((ما)) النافية و((إذا)) الفجائية ، وما بعدهما لا يعمل فيما قبلها .

ولا خلاف بينهم أنّ ((لمّا)) النافية حرف ، وتختص بالمضارع ، وكذا ((لمّا)) الإيجابية إلا أنها تدخل على الجملة الاسمية وعلى الماضي لفظاً لا معنىً ، كما صرّح به في المغني[1] .

قوله [وردّ بأنها أجيبت ...] فالأول كقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ ﴾ [2] والثاني كقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴾ [3] .

وفي قوله ((ورُدّ)) ـ مع اقتصاره على أنّ العامل الجواب ـ ميلٌ إلى القول بالحرفية ، ولكن هذا منه تبعاً للمصنف مبنيٌ على أنّ شرطها لا يعمل لما مرّ ، وقد يمنع ؛ لأنّ القائلين بإسميتها لا يقولون بإضافتها إلى ما بعدها .

وقد صرح في المغني بذلك في ((إذا) على قول المحققين أنّ العامل فيها شرطها فقال[4] : ((لأنّ ((إذا)) عند هؤلاء غير مضافة كما يقول الجميع إذا جزمت)) .

قوله [ولا خلاف بينهم ...] ظاهره انحصـــار ((لمّا)) في الايجابية التي بمعنى ((إلا)) والنافية والوجودية مع أنّها قد تجيء فعلاً وفاعلاً نحو : ((لَمّ لمّا لَمّوا)) من : لممت الشيء أي : جمعته .

---

(١) المغني ١ / ٢٨١ (لما) .

(٢) سبأ ـ ١٤ .

(٣) العنكبوت ـ ٦٥ .

(٤) المغني ٩١/١ (إذا) .

والحكم على ((مهما وإذما)) بالاسمية ، وعلى ((ما ولمّا)) بالحرفية ، إنما هو [على الأصح] من القولين فيها ، وقد مرّ أنّ الأصح في ((إذما)) أنها حرف .

فقوله : ((على الأصح)) منظورٌ فيه بالنسبة إليها ، وما حكاه من الخلاف في ((ما)) المصدرية حكاه غيره .

وحكى ابن خروف[1] : الاتفاق على حرفيتها ، وردّ على مَنْ نقل فيها خلافاً .

قال في المغني[2] : ((والصواب مع ناقل الخلاف ، فقد صرّح الأخفش وأبو بكر بإسميتها)) .

واعلم أنّ الحروف ستة أنواع :

قوله [واعلم أنّ الحروف ستة أنواع ...] المذكور في عباراتهم : إنّ الحرف ثلاثة أقسام : مشترك ومختص بالأسماء ومختص بالأفعال ، وإنّ حق المشترك الإهمال ، وحق المختص بقبيلٍ أنْ يعمل العمل الخاص بذلك القبيل .

وهو وإنْ لزم منه صيرورة الأقسام ستة بل ثمانية كما ستعلم ، لكن أفاد أنّ الأصل في المشترك الإهمال وفي المختص العمل الخاص لا الإهمال ولا العمل الغير الخاص كالرفع والنصب ، وإنّ ما خالف ذلك خارج عن الأصل .

وما ذكره الشارح لا يفيد ذلك بل يوهم أنّ كل ذلك على الأصل ،

---

(١) المغني ١/ ٣٠٥ بحث (ما) المصدرية .

(٢) المغني ١/ ٣٠٥ بحث (ما) المصدرية .

أحدها : ما لا يختصّ بالأسماء ولا بالأفعال ، بل يدخل على كلٍّ واحدٍ منهما ، ولا يعمل كـ((هل)) .

الثاني : ما لا يختص بهما ، ولكنه يعمل ، كالأحرف المشبهة بـ ليس

فمن العجب التعرض في شرح كلامه لكون حق المختص العمل وحق المشترك عدمه من غير بيان الأصل ، وما هو الحق والواجب في كل قسم ، ونحن نبيّن في كل قسم حكمه الثابت على ترتيب الشارح .

وهنا شبهة سنحت وهي : ما المقتضي لكون حق المشترك الإهمال ، والظاهر أنّ حقه عدم العمل الخاص لا عدم العمل مطلقاً حتى إذا عمل عملاً غير خاص لا يحتاج لنكتة ، لكنهم بينوا نكتة ذلك كما ستعرفه .

قوله [ما لا يختص بالأسماء والأفعال] أي : بواحدٍ منهما وإلا فهو مختصٌّ بهما ولا يدخل على غيرهما ، وكذا يقل في قوله : ((ما لا يختص بهما)) .

قوله [و لا يعمل] أي : على ما هو الأصل والحق الواجب له .

قوله [ولكنه يعمل] أي : على خلاف الأصل .

قوله [كالأحرف المشبهة بـ((ليس))] أفاد أنها إنما عملت لعارض الحمل على ((ليس)) ، قل غيره : ((على أنّ من العرب من يهملهنّ على الأصل)) ، وهذا مبنيٌ على أنّ حق المشترك الإهمال ، وفيه ما عرفت ، وظاهر صنيعهم هنا أنه ليس في المشترك ما يعمل عملاً خاصاً .

وقد يقل : إنّ ((حتى)) حرفٌ مشترك ، وعملت الجر في الأسماء ، وهو عمل خاص ، وأمّا النصب في الأفعال فليس مختصاً ، مع أنّ الصحيح أنه ليس بها بل بـ((أنْ)) مضمرة بعدها .

الثالث : ما يختص بالأسماء ويعمل فيها الجر كـ((في)) ، أو النصب والرفع كـ((إنّ)) وأخواتها .

الرابع : ما يختص بالأسماء ولا يعمل فيها ، كـ لام التعريف .

ويجاب : بأنّ ((حتى)) الجارة ليست مشتركة ، ودخولها على الأفعال إنما هو في الظاهر وفي الحقيقة إنما دخلت على المصدر المؤول .

قوله [الثالث ما يختص بالأسماء ويعمل] أي : على الأصل ، والحق الواجب له ، **قال** ابن النحاس : ((وإنما كان الاختصاص موجباً للعمل ليظهر أثر الاختصاص)) ، وإيضاحه : أنّ اختصاصَ الشئ بالشئ دليلٌ على قوة تأثيره فيه ، فإذا أثّر في المعنى أثّر في اللفظ ؛ ليكون اللفظ على حسب المعنى .

قوله [أو النصب والرفع] هذا ليس على الأصل بخلاف ما قبله ؛ لأنّ الرفع والنصب غير خاصين بالاسم ولذا احتاجوا لتعليله ؛ ولما قال الأشموني[1] : ((إنّ حقَّ المختص أنْ يعمل العمل الخاص بقبيله)) ،

قال : ((وإنما لم تعمل ((إنّ)) وأخواتها ، وأحرف النداء الجرَّ لما يذكر في موضعه ، وإنما عملت ((لن)) وأخواتها النصب دون الجزم حملاً على ((لا)) النافية للجنس لأنها بمعناها ، على أنّ بعضهم جزم بها كما سيأتي)) انتهى .

قوله [ولا يعمل فيها كـ((لام)) التعريف] أي : على خلاف الأصل والواجب ؛ لأنها صارت كجزء من الاسم ؛ لأنها تعيّنُ المسمى تعيّنَ الأوصاف .

---

(١) شرح الأشموني بهامش حاشية الصبان ١/ ٤٤ .

الخامس : ما يختصّ بالأفعال ويعمل فيها الجزم كـ لم ، والنصب كـ لن

السادس : ما يختص بالأفعال ولا يعمل فيها كـ قد والسين وسوف .

[وجميع الحروف مبنية] بإجماع ، لا حَظّ لها في الإعراب ؛

قوله [و يعمل فيها الجزم كـ لم] أي : على ما هو الأصل والحقّ والواجب .

قوله [والنصب كـ لن] فيه : ما علمت ؛ لأنّ النصب لا يختص بالفعل .

قوله [ولا يعمل فيها كـ قد ...] أمّا السين وسوف ؛ فلأنهما كجزءٍ من الفعل ؛ إذْ الفعل كان دالاً على الزمان المحصّل ، وهما يخصصانه حتى يدل على ما وضع له ، فهما معه بمنزلة فعلٍ موضوعٍ دالٍ على الزمان المستقبل من غير اشتراك .

وأمّا ((قد)) فتدخل على الماضي والمستقبل ، ثم أنها تقرب الماضي من الحال ، وهذا تأثير في زمان الفعل ، فصارت كالسين ؛ ولكونها كالجزء من الفعل لم يفصل بينهما فاصل .

قوله [وجميع الحروف مبنية] و((لو وليت)) في نحو :

ألامُ عــلى لــوٍّ [(١)]

و :

وهــل ينفــعُ شــيئاً ليــتُ [(٢)]

إسمان ؛ لأنّ المراد لفظهما ، كما علم مما مر ، ومثلهما ما أشبههما .

---

(١) البيت تقدم تخريجه في صفحة ٨١ من هذا الجزء .

(٢) جزء بيت من مشطور الرجز ، بلا نسبة في المغني ٣٩٣/٢ ، وفي الأوضح ٢٥٦/١ ، وتمامه :

ليتَ وهل ينفعُ شيناً ليتُ ليت شباباً بوعَ فاشتريتُ

والشاهد : واضح مما ذكره المحشي .

لأنها لا تتصرف ولا يتعاقب عليها من المعاني التركيبية ما تحتاج معه إلى الإعراب

ثم منها : ما هو مبنيٌ على السكون ، كـ((قد و لم)) ، وما هو على الفتح كـ((إنَّ وليت)) ، وما هو على الكسر كـ لام الجر وبائه ، وما هو على الضم كـ((منذ)) في لغة من جرَّ بها .

وقد تقدم أنَّ الأصل في البناء السكون ؛ لما مرَّ ، فإذا جاء شيء مما الأصل فيه البناء مبنياً فلا يسأل عن سبب بنائه ؛ لمجيئه على أصله ، ثم إنْ جاء مبنياً على السكون فلا يسأل أيضاً عن سبب بنائه عليه ؛ لذلك .

أو على حركة سئل عنه سؤالان : لِمَ عُدلَ إلى الحركة ؟ ولِمَ كانت الحركة كذا ؟ وإنْ جاء شيء مما الأصل فيه الإعراب مبنياً على السكون سئل عنه سؤال واحد : لِمَ بُني ؟ أو على حركةٍ سئل عنه ثلاثة أسئلة : لم بُني ؟ ولم عُدل إلى الحركة ؟ ولم كانت الحركة فيه كذا ؟

قوله [لا تتصرف] أي : تصــــرّف الأفـعـال ، فـلا يـرد نحو : ((سوْ)) في ((سوف)) .

قوله [ولا يتعاقب عليها ...] هذا كافٍ في البناء من غير حاجة إلى عدم التصرف .

[والكلام] لغة : عبارة عن القول ، وما كان مكتفياً بنفسه ، كذا في القاموس[1] .

قوله [والكلام] ((أل)) فيه للحقيقة لأنّ ((أل)) الداخلة على المعرّفات لها ، كما في المطول[2] ، ويوافقه ما مر في بحث الكلمة ، لكن قال بعضهم : ((أل)) في الكلام للحضور ، أي : هذا اللفظ الحاضر ، لقوله : عبارة ؛ لأنّ المعبّر به اللفظ ، وهذا واضح لو كان لفظ ((عبارة)) في عبارة المصنف ، كما وقع في عبارة من قال الكلام عند اللغويين عبارة الخ ، وحينئذٍ فما مر عن المطول مفروض فيما لم يمنع منه مانع ، فتدبر .

قوله [لغة] بيّن المعنى اللغوي ؛ لتظهر المناسبة بينه وبين المنقول إليه .

قوله [عبارة] أي : معبّر به ، وهي مصدر ((عبّر)) كـ((نصر)) أي : تلفظ بما يدل ، استعملت بمعنى اسم المفعول .

قوله [عن القول] أي : ما يتكلم به قليلاً كان أو كثيرا .

قوله [وما كان مكتفياً بنفسه] أي : وعبارة عمّا كان مكتفياً بنفسه في أداء المراد غير القول من إشارة وكتابة وعقد ونصب ولسان حال .

ففيه : التعرض لإطلاق الكلام على القول ، ولهذا قيل : إنه أشدّ

---

(١) القاموس المحيط ٤/ ١٧٢ مادة (كلم) .

(٢) قال التفتازاني في المطول ـ ٢٠٣ في باب تعريف المسند إليه باللام : ((أو للإشارة إلى نفس الحقيقة ـ بتعريف المسند إليه باللام ـ ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الأفراد كقولك : الرجل خير من المرأة ، ومنه الداخلة على المعرفات نحو : الإنسان حيوان ناطق ، والكلمة لفظ موضوع لمعنى مفرد ، ونحو ذلك لأن التعريف للماهية)) .

واصطلاحاً : [لفظٌ] أي : ملفوظ ، كالخلق بمعنى المخلوق .

وهو في الأصل مصدر بمعنى : الرمي ، ثم خصّ بالرمي من الفم ،

﴾﴾ مناسبة لما اصطلح عليه . فالأولى أنْ يجعل النقل عنه .

وأفاد : أنه لا بدّ من كون الإشارة مفهمة ، وكذا الكتابة ؛ فلو كتب ((زيد)) وحده لم يُسمّ كلاماً ؛ لأنّ الكتابة إنما سميت كلاماً لقيامها مقام الكلام .

قال المصنف : ((وقد يعترض ذلك بأنه ينبغي تسمية ذلك كلاماً ؛ لأنه إطلاقٌ مجازي لا حقيقي ، فلا يشترط فيه ما ذكر)).

قال شيخنا : ((وفيه : إنّ المجاز لا بدّ له من علاقة وقرينة ، وأنْ تكون تلك العلاقة معتبرة ، فما كل علاقة تكفي في المجاز)) .

قوله [لفظ] أي : عربي ؛ لأنّ النحو إنما وضع للبحث عن أحوال اللفظ العربي .

قوله [أي : ملفوظ] أي : لا الرمي ، فإنه فعل الرامي ، والكلمات حاصلة منه ، فهي مرمية ، وفعل الشخص ليس هو الكلام ، بل الكلام متعلقه ، وبما ذكر من أنّ اللفظ معنى الملفوظ اندفع أنّ اللفظ جمع ((لفظة)) فيلزم أنْ لا يكون كلاماً إلا ما وجد فيه ثلاث .

قوله [كالخلق بمعنى المخلوق] في أنه مصدر بمعنى اسم المفعول ، إلا أنّ الأول حقيقة عرفية ، والثاني مجاز مرسل .

قوله [ثم خصّ بالرمي من الفم] اعلم أنه اختلف في ((اللفظ)) في اللغة ، فقيل : إنه بمعنى الرمي مطلقاً ، يقال : ((أكلتُ التمرة ولفظتُ النواة)) إذا طرحتها ولو بدون إدخالها الفم ، كذا في الحواشي العصامية على الجامي ، ﴿﴿

ثم أطلق عليه من باب إطلاق المصدر على اسم المفعول ، وقد مرّ تعريفه ، ولو عبّر بـ القول هنا كما عبّر في ((الكلمة)) لكان أولى لما مرّ .

وخرج به ما ليس بلفظ ، كالخط والإشارة وشبههما وإنْ كان مفيداً ، فإنه لا يسمى كلاماً اصطلاحاً ، وصحّ الإخراج به وإنْ كان جنساً لما مرّ .

وقال في شرحه للعضدية : ((إنه الرمي من الفم لا مطلقاً ، كما يتوهم من : ((لفظتُ الرحى الدقيقَ)) ؛ لأنه مجاز صرح به في الأساس[1])) .

وكلام الشارح موافق للأول ، لكنّ قوله ((ثم خُصّ)) مراده في الاستعمل اللغوي لا في أصل اللغة ؛ لأنّ هذا المعنى يحتمل أنه حقيقة وأنه مجاز ؛ من حيث خصوص كون الرمي من الفم ، أمّا من حيث كونه ((رمياً)) فهو من أفراد الموضوع له .

قوله [ثم أطلق عليه] أي : على ((الملفوظ)) من إطلاق المصدر على اسم المفعول ، أي : على معنى اسم المفعول ، وظاهره في اللغة ، وأنه أعمّ من أنْ يكون الملفوظ الحروف أو غيرها ، كالنواة من الفم ، وقال غيره : إنّ الإطلاق نحوي ، وأنه خاص بكون الملفوظ الحروف الهجائية .

قوله [ما ليس بلفظ] أي : مما تناوله عموم ((مفيد)) ، وبهذا صح قوله : ((خرج)) .

ولا ضرورة إلى قول بعضهم : ((وبتصدير الحدّ بـ((اللفظ)) لم تدخل الدوال الأربع)) ، كما أشرنا إليه في تعريف ((الكلمة)) .

ومنه يظهر : أنه كان الأظهر أنْ يقول : ((مما هو مفيد)) ؛ لإيهام قوله : ((وإنْ كان مفيداً)) : أنه لا فرق بين كون ما خرج مما ليس بلفظ

---

(١) أساس البلاغة ـ ٤١١ مادة (لفظ) .

[مفيدٌ] أي : دالٌّ على معنىً يحسن السكوت من المتكلم عليه ؛ بحيث لا يصير السامع منتظراً لشيء آخر ؛ لأنّ الفائدة حيثُ وقعت قيداً للفظ

مفيداً أو غير مفيد ، مع أنّ الذي أخرج منه ذلك هو المفيد ، لكن يمكن أنْ يوجّه كلامه بأنّ قوله : ((وإنْ كان مفيداً)) : جملة حالية وهو حال لازمة .

قوله [أي : دالٌّ] المراد الدلالة الوضعية بأنْ يدلّ على معنىً عيّنه الواضعُ بإزائه ، فإنْ قيل : يلزم خروج المجاز فإنه غير موضوع ، قلت : ممنوع ، بل هو موضوع بالنوع ، وهو كافٍ بدليل دخول المركب مطلقاً وإنْ كان وضعه نوعيا .

قوله [من المتكلم] هو أرجح الأقوال ؛ لأنّ السكوت خلافُ التكلم ، فكما أنّ التكلم صفة المتكلم ، كذلك السكوت صفته أيضا .

قوله [منتظراً لشيء آخر] أي : انتظاراً تامّاً ، كالذي يبقى مع المسند بدون المسند إليه وبالعكس ، بخلاف الناقص ، كانتظار نحو المفعول .

والحق أنّ الفعل المتعدي إنما يتوقف على تعقل شيء ما ، لا على تعقل المفعول به خلافاً لابن الحاجب[1] والمصنّف ، وشيءٌ ما معلومٌ كلَّ شخص ، فلا ينتظر أنْ يذكر المتكلم المفعول به للتعقل ، وإنما ينتظره ؛ لأجل الربط وبيان الواقع ، وبذكر الفاعل قد علم في الجملة وحصل الربط ، فلا يبقى انتظار تام .

لا يقل : لو ذكر المفعول كان كذلك ، فيكون الفعل معه كلاماً ؛ لأنّا نقول: الاحتياج إلى خصوص الفاعل ؛ لأجل بناء الفعل له ، ولو بني للمفعول كفى المفعول[2].

---

(١) شرح الكافية للرضي ٢٧٢/٢ بحث الفعل المتعدي .

(٢) انظر حاشية الشنواني على شرح الشيخ خالد الأزهري لمقدمة الإعراب لابن هشام ١/ ٤٨ .

أو القول فالمراد بها : الفائدة التامة أي : التركيبية لا الناقصة التي هي الإفرادية ؛ إذ هي غير معتدّ بها في نظرهم .

وخرج به : ما لا فائدة فيه كالمركب الإضافي والمزجي والإسنادي المسمى به كـ((بَرَقَ نحرُه)) .

ودخل فيه : ما لا يجهل معناه ، كـ((السماء فوقنا والأرض تحتنا)) إلا أنْ يراد بالمفيد : المفيد بالفعل ، فلا يسمى كلاماً ، وعليه جرى بعضهم

قوله [فالمراد بها الفائدة التامة] محل توقف .

قوله [أي : التركيبية] يوهم أنّ التركيبية تامة مطلقاً وليس كذلك ، فإنّ المركبات الموقوفة على غيرها غير تامة فهو تفسير بالأعم .

قوله [والإسنادي المسمّى به] أي : ما فيه إسناد في الأصل لا في الحل ؛ لأنه لا يكون إلا مفيداً ، وبقي عليه أنْ يقول : والإسنادي الموقوف على غيره نحو : ((إنْ قام زيد)) ، وإسقاطه مناسب لتفسيره الفائدة التامة بالتركيبية لكنه غير ظاهر كما مرّ .

قوله [ودخل فيه ما لا يجهل معناه] سيأتي عن المصنف أنه حرر أنّ ((المفيد)) لا يشمله .

قوله [المفيد بالفعل] كأنه أراد به المفيد فائدة جديدة بأنْ يفيد المخاطب ما يجهله ، فإنه اختلف هل يشترط في الكلام ذلك أو تكفي الفائدة الوضعية ؟ بأنْ يحسن السكوت بالمعنى السابق ولو فيما لا يجهله أحد ، والوجه الثاني : قل أبو حيان [1] :

---

(١) راجع نص كلام أبي حيان في الهمع ٤٣/١ .

....

....

﴾﴾ ((وإلا لكان الشئ الواحد كلاماً وغير كلام إذا خوطب به من يجهله ، ثم خوطب به ثانياً أو ومن لا يجهله ، وتعدد الزمان والمخاطب به لا يخرجه عن كونه واحداً لغة وعرفاً ، ومحل الخلاف ما إذا ابتلئ به ، فيصح أنْ يقال : ((زيد قائم)) كما أنّ ((النار حارة))...)) انتهى .

وقد يؤخذ من تعليل أبي حيان : أنّ محل الخلاف ما قد يجهل ويفيد بالوضع ، وحينئذٍ فينبغي أنّ ما هو معلوم الثبوت أو الانتفاء بالضرورة غيرُ مفيدٍ اتفاقاً ؛ لأنه لا يجهله أحد ، لكن كلام الشارح وكلامه عام ، بدليل ما مثّلا به من نحو : ((السماء فوقنا والنار حارة)) فليحرر .

ثم إنّ قوله : ((ومحلّ الخلاف ...)) لا يخلو عن إشكال ؛ لأنه إنْ أراد مجموع المشبه والمشبه به فليس الكلام فيه ، أو المشبّه به فقط كما هو الظاهر فهو ليس بكلام ؛ لأنه مفرد تأويلاً فليحرر .

والأوجه أنّ الفائدة المعتبرة في الكلام هي المعتبرة في باب الابتداء ، وأنّ كل ما صح الابتداء به كان كلاماً اصطلاحاً وبالعكس وإنْ تفاوت الحال بالنسبة لاعتبار الفائدة ؛ لأنّ كلامهم هناك صريح في صحة الابتداء بالمعرفة ولو فيما لا يجهل ، ولو اختلف البابان لزم إما وجود كلام اصطلاحي مع عدم صحة الابتداء أو بالعكس ، وكلاهما بعيد .

واقتصاره هنا على ذكر المفيد كما في الأوضح[1] مغنٍ عن ذكر المركب ؛ إذ المفيد بالمعنى المذكور يستلزم التركيب .

واعتبر بعضهم في الكلام : القصد ؛ ليخرج : كلام النائم ونحوه فإنه عارٍ من القصد ، وجرى عليه في المغني[2] والشذور[3]، وأسقطه قوم لعدم اعتباره عندهم ، وصححه أبو حيان[4]، وتبعهم المصنف هنا وفي الأوضْح ،

قوله [مغن عن ذكر التركيب] أي : بناءً على الاكتفاء بدلالة الالتزام في التعاريف عند أهل هذه الفنون .

قوله [يستلزم التركيب] أي : لفظاً أو تقديراً كـ((نعم و بلى)) في الجواب ، وبذلك يبطل زعم ابن طلحة[5] : أنه قد يكون بسيطاً مستدلاً بحصول الإفادة بما ذكر من غير تركيب ، لكن قد يرد : أنّ الإفادة توجد بلا تركيب في الأعداد المسرودة .

---

(١) أوضح المسالك ١١/١ .

(٢) قال ابن هشام في المغني ٣٧٤/٢ (بحث في تفسير الجملة) : ((والكلام : هو القول المفيد بالقصد)).

(٣) قال ابن هشام في شرح الشذور ـ ٤٤ : ((والكلام : قول مفيد مقصود)) .

(٤) نقل عدم اعتبار القصد عن أبي حيان في الهمع ٤٣/١ ، ولكنه في الارتشاف ٤١١/١ اشترط القصد .

(٥) قال في الهمع ١/ ٤٦ : ((وزعم ابن طلحة أنّ الكلمة الواحدة قد تكون كلاماً إذا قامت مقام الكلام كـ((نعم)) و((لا)) في الجواب)) .

وما قيل في الاعتذار عن المصنف في عدم ذكره : من أنّ المفيد يستلزمه ؛ إذ حُسْنُ سكوت المتكلم عليه يستدعي أنْ يكون قاصداً لما تكلم به فغير مسلم .

ولو سلم فيكون قوله في المغني وغيره : ((مقصود)) مستدركاً إلا أنْ يقال : إنه من قبيل التصريح بما علم التزاماً .

قوله [فغير مسلم] نقل في النكت أنّ المصنف قال في تعليقه على الألفية : ((إنّ المتحرر في حد ((المفيد)) إنه ما يحسن السكوت عليه مما هو مقصود ، ولم يعلم بالضرورة ثبوت معناه ولا نفيه)) [1]انتهى .

وحينئذٍ فالاعتذار مسلّم موافق لكلام المصنف ، غاية الأمر أنّ زيادته : ((مقصود)) في المغني والشذور تصريحٌ بما علم التزاماً .

وإذا عرفت ذلك علمت أنّ قيد القصد ثابت في كل التراكيب ، وأنّ ما اقتضاه كلام الشيخ خالد[2] من الخلاف في اشتراط القصد غير ظاهر ؛ لأنه يقتضي أنّ بعضهم يقول : بأنّ ما يتلفظ به المجنون والساهي قد يكون كلاماً مفيداً ، بل وأنّ المصنف في هذا الكتاب يرى ذلك وهو في غاية البعد .

---

(١) النكت ـ للسيوطي ـ ٦٣/١ .

(٢) قال الشيخ خالد في شرح التصريح ٢٠/١ ـ٢١ : (والمراد بالمفيد هنا : ما ـ أي : لفظ ـ دلّ على معنىً يحسن السكوت من المتكلم عليه ـ أي : على ذلك اللفظ ـ بحيث لا يصير السامع منتظراً لشيء آخر ، وعلم من تفسيره المفيد بما ذكر أنه لا يحتاج إلى قولهم (المركب) ؛ لأن المفيد الفائدة المذكورة يستلزم التركيب ، ولا إلى قولهم (المقصود) ؛ لأنّ حسن سكوت المتكلم يستدعي أنْ يكون قاصداً لما تكلم به) .

واعلم أنّ بين اللفظ والإفادة عموماً من وجه ؛ لصدقهما على قام زيد ونحوه ، وانفراد اللفظ بصدقه على المفرد ، والإفادة بصدقها على الإشارة .

والصور التي يتألف منها الكلام ستة :

قوله [بين اللفظ والإفادة] أي : و ذي الإفادة ، أو الإفادة بمعنى: المفيد ؛ لأنّ النسبة المذكورة بين اللفظ والمفيد لا بين اللفظ والإفادة .

قوله [ستة] بقي عليه سابعة وهي تألفه من : اسم وجملة ، وثامنة وهي تألفه من : حرف واسم نحو ((ألا ماءً)) ؛ لأنّ ((ألا)) التي للتمني لا خبر لها عند سيبويه لا لفظاً ولا تقديراً ، وتم الكلام حملاً على المعنى وهو ((أتمنى ماءً)) .

وقد يقل : هذه ترجع للتركيب من فعل واسم ، كما قالوا في الجـــواب عن نحو : ((يا زيد)) وإنْ أمكن الفرق بأنّ ((يا)) نائبة عن ((أدعو)) ، و((ألا)) ليست نائبة عن ((أتمنى)) بل بمعناه ، هذا .

والذي في أكثر النسخ ((ستة)) بالتاء ، وفيه نـــــظر : لأنّ المعدود مؤنث لأنّ ((صور)) جمع ((صورة)) ، فيجب تذكير العدد ، ويجاب : بأنّ محل تذكير العدد مع المؤنث وتأنيثه مع المذكر إذا كان المميز وهو المعدود مذكوراً بعد اسم العدد ، أمّا إذا قدم فيجوز في اسم العدد إلحاق التاء وعدمه مع كل من المذكر والمؤنث ، على ما قاله الأستاذ الصفوي عن النووي ، وسيأتي ما فيه في باب العدد .

وبما عرفت من أنّ المميز هنا مذكور لكنه مقدم عرفت أنه لا يصح الجواب : بأنّ المميز هنا محذوف ، وعند حذفه يجوز التذكير والتأنيث مع تذكير المميز ، نحو : ((وأتبعه بستٍ من شوال)) [1] أي : ستة أيام ، على أنّ للسبكي فيه كلام يأتي .

---

(١) سنن ابن ماجة ٥٤٧/١ باب في صيام يوم في سبيل الله الحديث ١٧١٦ ، والترمذي ١٣٠/٢ .

اسمان ، فعل واسم ، فعل واسمان ، فعل وثلاثة أسماء ، فعل وأربعة أسماء ، جملة الشرط وجوابه أو القسم وجوابه .

قوله [اسمان] قال المصنف في شرحه [1] : ((وله أربع صور)) وذَكَرَهَا .

قال شيخنا العلامة الغنيمي : ((وانظر المبتدأ الذي لا خبر له نحو : ((أقلُّ رجلٍ يقولُ ذلك)) فإنه خارج عن الأربعة ؛ لأنه في الحقيقة من تركيب اسم هو المبتدأ وجملة هي الصفة والمضاف إلى المبتدأ خارج)) .

ثم إنَّ أبا حيان حين عدَّد الصور قال ما نصه : ((واسمان مع حرف نحـــــو : ((أقائمٌ الزيدان)) ، وهما دون حرف على مذهب أبي الحسن فتأمله .

قوله [جملةُ الشرطِ وجوابه أو القسم وجوابه] تبع فيه المصنف [2].

والذي في الرضي [3] : ((إنَّ جزاء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية)) ؛

لأنه قيّد الإسناد المعتبر في الكلام بالـ((مقصود لذاته)) ، وأخرج الذي في الجملة القسمية لأنها لتوكيد جواب القسم ، والذي في الشرطية لأنها قيد الجزاء .

وقال السيد [4] : ((جوابُ القسم كلامٌ بلا نزاع ، وأمّا جواب الشرط ففيه بحث ، والحق أنّ الكلام هو المجموع المركب من الشرط والجزاء ، لا الجزاء وحده ؛ لأنّ الصدق والكذب إنما تعلقا بالنسبة التي بينهما

---

(١) شرح القطر ـ ٤٣ .

(٢) شرح القطر ـ ٤٣ .

(٣) شرح الكافية ١/ ٨ .

(٤) حاشية السيد الشريف الجرجاني بهامش شرح الكافية ١/٨ .

وهو خبرٌ إنْ احتمل الصدق والكذب ، وإلا فإنشاء .
والأصح انحصاره فيهما

﴿ لا بالنسبة التي بين طرفي الجزاء ،يظهر ذلك بالتأمل في قولك : ((إنْ ضربتني ضربتك)) فإنه قد لا يوجد منك ضرب المخاطب أصلاً ، ويكون هذا الكلام صادقاً مع انتفاء مدلوله في الواقع بالكلية)) . وتحقيق البحث يعلم من المطول وحاشية السيد[1] في بحث تقييد المسند بالشرط .

قوله [وهو خبر إنْ احتمل الصدق والكذب] أي : جوز العقل صدق مضمونه وكذبه لو لم يعلم تحقق مضمونه أو عدمه ، أو بحسب لغة العرب ، بمعنى : أنّ الوصف بأيٍّ منهما لا يكون خطأ بحسبها ، فلا نقض بالأخبار التي يجوز العقل صدقها أو كذبها كـ((الأرض فوقنا)) و((النار حارة)) .

والمراد في التعريف : الكلام المطابق أو المعنى البديهي الذي يعرفه كلّ أحد وإنْ لم يعرف معنى الخبر ، لا الخبر المطابق للواقع ، فلا دور .

قوله [والأصح انحصاره فيهما] مقابله أنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام ؛ لأنّ مالا يحتمل الصدق والكذب إنْ تأخر وجود معناه عن وجود لفظه كـ((اضرب)) فطلب ، وإنْ قارنه فإنشاء .

قال الشمس البرماوي : ((ويظهر ترجيحه ؛ لأنه إما اصطلاحٌ فلا مشاحة فيه أو لا ، فقائله قد ميز بين الطلب والإنشاء)) .

وقال شيخ الإسلام : ((الخلاف لفظي فمن ثنّى القسمة جعل لفظ الطلب أو الإنشاء بمعنى واحد متفاوتة أفراده ، ﴾

---

(١) المطول ومعه حاشية السيد الشريف الجرجاني ـ ٣٠٣ وما بعدها .

....

....

﴾ ومن ثلثها جعل كلاً منهما لفردٍ من ذلك المعنى)) انتهى.

ولك أنْ تقول : كلامُ المصنف في شرح الشذور [1] يدل على عدم صحة التمييز والتفاوت بين الأفراد لأنّ نحو : ((اضرب)) مدلوله طلب الضرب ، وهو مقارن للفظه ، وإنما يتأخر الامتثال فتدبر .

واعلم : أنّ قولهم : إنّ اللفظ في الكلام الإنشائي لإنشاء المعنى يتم في الاصطلاحات كـ((بعت)) فإنه ينشئ معناها الذي هو التمليك ويوجده ، فلا يتحقق بدونه ، إلا في نحو : ((اضرب)) و((ما أحسن زيداً)) فلابدّ من تأويل قولهم بالنسبة له :

إما على أنّ المراد في نحو : ((اضرب)) أنه لإنشاء الطلب اللفظي ، وهو النطق بهذا اللفظ الموضوع للطلب ، فيكون في قولهم ((إنه لإنشاء المعنى)) على المسامحة ، وليس المراد المعنى الموضوع له اللفظ ؛ لثبوته وإنْ لم يوجد اللفظ ؛ لأنّ الطلب ميلُ النفس ، وهو متحقق وجد اللفظ أو لا .

وكذا التعجب الذي هو : انفعال النفس عند إدراك ما لا يتحقق سببه ، وهو متحقق سواء وجد اللفظ بـ((ما أحسن زيداً)) أم لا .

وإمّا على أنّ المراد بإنشاء المعنى وإيجاده : فهمُ ذات المعنى منه ، وإنّ اللفظ وضع للمعنى لا لحكايته وبيان ثبوته كما في الخبر .

---

(١) شرح الشذور ـ ٤٩ (أقسام الكلام و أنواعه) .

وإنّ الجملة أعمّ منه .

[وأقلُّ ائتلافه] عند النحاة ـ خبراً كان أو إنشاءً ـ [من اسمين] حقيقـة كـ((هذا زيد)) ، أو حكماً [كـ((زيدٌ قائمٌ))] .

قوله [وإنّ الجملة أعم منه] أي : والأصح أنّ الجملة أعمّ من الكلام عموماً مطلقاً ؛ إذ شرطه الإفادة بخلافها ؛ ولهذا تسمعهم يقولون : جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة ، والأصل في الإطلاق الحقيقة ، وكل ذلك ليس مفيداً فليس كلاماً .

ومقابل الأصح : القولُ بترادفهما ، وهو ظاهر كلام الزمخشري [1] ، وإطلاق الجملة على ما تقدم مجازيٌ باعتبار ما كان ؛ لأنّ كلاًّ منهما كان جملة .

قال في شرح الحدود [2] : ((والأعمّ هنا بمعنى العام فـ((من)) لمجرد الابتداء ، هذا بالنظر إلى المفهوم ، وأمّا بالنظر إلى الاستعمال فهو باقٍ على بابه)) انتهى .

قوله [وأقل ائتلافه] يردُ عليه : ((ألا ماءً)) ، على ما مرّ .

قوله [كـ((هذا زيد))] لو أسقط ((ها)) التنبيه كان أولى ، وأولى من ذلك لو مثل بدل بـ((زيد)) بـ((عمرو)) ونحوه بما لا ينصرف ، فلا يكون فيه تنوين ؛ لأنّ التنوين حرف .

قوله [أو حكماً] منه نحو : ((جسقٌ مهمل)) ؛ لأنّ اللفظ إذا أريد به نفسه تجري عليه أحكام الاسم وإنْ كان مهملاً ، وأمّا القول بأنّ تقديره : ((لفظُ جسقٍ)) فليس بحاسم للشبهة ؛ لأنه يبقى الإشكال في أنه مضاف إليه ، والمضاف إليه لا يكون إلا اسما .

---

(١) شرح المفصل المجلد الأول ـ جـ ١ / ٤٥

(٢) شرح الحدود النحوية ٥٣ .

فإنّ الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد ،

قوله [مع مرفوعه المستتر] كذا قيّد في التصريح[1] ، وقضيته أنّ الوصف مع مرفوعه الظاهر جملة ، وليس في حكم المفرد ، وهو ما اقتضاه كلام المغني في تقسيم الجملة إلى جملة صغرى وكبرى[2] وفي المختصر للسعد في بحث تقديم المسند إليه[3] : أنه كالوصف مع مرفوعه المستتر في باب المبتدأ والخبر .

وعلله في المطول[4] : ((بأنه جُعل تابعاً للمسند إلى الضمير ، وحُمل عليه)) ، قل : ((وهذا معنى قول السكاكي[5] وأتبعه في حكم الإفراد ، نحو : ((زيد عارف أبوه)) أي : جعل تابعاً لـ((عارف)) المسند إلى الضمير ((عارف)) المسند إلى الظاهر فحكم بأنه مفرد)) انتهى .

وقضية كلام الشارح كالتصريح أنّ الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم المفرد مطلقاً .

وفي المطول بعد قوله : ((ولهذا لم يحكم بأنه مع الضمير جملة)) ما نصه[6] : ((وأما صلة الموصول فإنما حكم بذلك ؛ لكونه فيها فعلاً عدل به إلى صورة الاسم ؛ كراهة دخول ما هو في صورة لام التعريف على صريح الفعل)) انتهى .

وفيه : إنّ المقرر : أنه شبه الجملة كالظرف لا جملة .

---

(١) شرح التصريح ٢٣/١ (صور ائتلاف الكلام) .

(٢) المغني ٣٨٠/٢

(٣) مختصر المعاني ـ ٦٩ (تقديم المسند إليه) ، وما ذكره المحشي معنى كلام التفتازاني .

(٤) المطول ـ ٢٥٩ (تقديم المسند إليه) .

(٥) مفتاح العلوم ـ ٢٢٢ (تقديم المسند) ، انظر هامش صفحة ٣١١ الاتية .

(٦) المطول ـ ٢٥٨ ، ٢٥٩ (تقديم المسند إليه) .

....

....

وما ذكره من أنّ الوصف مع مرفوعه الظاهر ليس جملة ذكره في باب الفصل والوصل وسنذكر كلامه .

لكن قال السيد في حواشيه هناك (١) : ((و أما نحو : ((أقائم الزيدان)) فكلام وجملة ؛ لأنه مؤول بالفعل ، فإسناده أصلي ، وأيضاً مقصودٌ بالذات ، والصفة الواقعة صلة مع فاعلها جملة ؛ لكون إسنادها أصلياً ؛ لتأويلها بالفعل ، وليست بكلام ؛ إذ ليس إسنادها مقصوداً لذاته)) انتهى ، وذكر نحوه في حواشي شرح المفتاح .

وعموم قوله : ((والصفة الواقعة صلة ...)) يشمل الفاعل المضمر ، فيكون موافقاً لما مرّ عن المطول .

وقوله ((وأما نحو : أقائم ...)) مأخوذ من الرضي (٢) .

والمراد به : ما كان الوصف فيه معتمداً ، ويدخل فيه المعتمد على المبتدأ وغيره . مما قرر في باب إعمال الصفات ، وحينئذٍ فالوصف مع مرفوعه في نحو : ((قائم أبوه)) جملة ، وهذا يخالف ما ذكره السعد والسكاكي في بحث تقديم المسند إليه .

ورأيت بخط المصنف في هوامش ابن الناظم في باب المبتدأ والخبر :

((إنْ قلت : إذا قلنا : ((زيدٌ قائمٌ أبوه)) هلا كان الوصف مع مرفوعه جملة ، فهذه مسألة كثيراً ما يسأل عنها ، وفيها جوابان :

أحدهما : إنّ جريان الوصف مجرى الفعل في العمل ،

---

(١) حاشية السيد الشريف الجرجاني على المطول ـ ٤٣٣ (بحث الفصل والوصل) .

(٢) شرح الكافية ٨/١ .

....

....

﴿إنما نشأ من جهة اعتماد الوصف على المبتدأ ، فيكون المبتدأ شرطاً في كون الوصف وفاعله جملة ، فما صدق أنّا جئنا للمبتدأ بخبر هو جملة .

اعترض بأنه يلزم منه أنْ لا يكون ((قام)) في : ((زيد قام)) جملة ؛ لأنّ الفاعل إنما جاء بعد المبتدأ ولو قدر أصله ((قام)) كان لا مرجع له .

والجواب : إنّ ((قام)) مع فاعله جملة قطعاً ، جاء المبتدأ أو لم يجئ ، ولا يتوقف فاعله على أنْ يجئ مبتدأ بدليل ((قام زيد)) ، وإنما توقف على المبتدأ هنا هذا الفاعل الخاص وهو : الضمير ، بخلاف الوصف من حيث هو وصف ، فيتوقف على المبتدأ أو ما يكون بمنزلته .

والجواب الثاني : إنّ الوصف وفاعله لمسمى واحد ، فهما كشيء واحد ، والشئ الواحد ليس جملة ، فكذا ما نزل منزلة الشئ الواحد ، ولا كذلك الفعل والفاعل ، فإنّ الفعل عرَضٌ والفاعل جوهر ، وهما غيران ، فلا يمكن أنْ ينزّلا منزلة الشئ الواحد .

وهذا الجواب قد يعترض : بأنّ المبتدأ والخبر جملة مع أنهما بمنزلة الشئ الواحد ؛ لأنهما لمسمى واحد .

وقد يجاب : بالفرق ، وهو أنّ مشابهة الوصف ومرفوعه للشئ الواحد من ثلاثة أوجه : كونهما لمسمّىً واحد ، وهذا يشاركه فيه المبتدأ والخبر ، وأنّ الفعل أبداً مع رافعه كالشئ الواحد ، وهذا يشاركه فيه فاعل الفعل ، وفاعل الوصف في بعض الأحيان يكون كالشئ الواحد الذي لا وجود له ، ﴾

....

....

﴿ وذلك لأنه إذا كان ضميراً لم يكن له لفظ إذا لم ينفصل سواء كان لغائب أو غيره ، تقول ((زيد قائم)) و((أنت قائم)) ، وإنما يستتر في الفعل ضمير الغائب فقط ، فدلّ على شدة اشتباك الوصف به ؛ للزوم استتاره فيه .

فإنْ قلت : هلا قيّدت كلامك بالألف والواو .

قلت : ليست الألف والواو في ((قائمان وقائمون)) مثلهما في ((يقوم ويقومون)) بدليل انقلابهما للعوامل ، وإنما هما بمنزلة ((رجلان وزيدون)) ...)) انتهى[1] .

وهو صريح في أنّ الوصف مع مرفوعه الظاهر ليس جملة وإنْ اعتمد على المبتدأ ، ولا فرق بين الاعتماد على المبتدأ أو غيره من نفي أو استفهام ، فنحو : ((أقائمٌ الزيدان)) و ((ما قائم العمران)) ليس جملة ، ويحتمل الفرق[2] بين الوصف المعتمد على المبتدأ الواقع خبراً ومثله المعتمد على موصوف الواقع صفة نحو : ((مررت برجل قائم أبوه)) وبين غيره فتدبر .

وبانَ بهذا أنّ بين الجملة والكلام من النسب العموم والخصوص الوجهي ؛ إذ لا شبهة أنّ الوصف مع مرفوعه الظاهر كلامٌ إذا اعتمد اتفاقاً ، وإنْ لم يعتمد عند الأخفش وابن مالك[3] ومن تبعهما ؛ لأنه يشترط في الكلام الإسناد الأصلي ﴾

---

(١) كلام ابن هشام في حواشيه على شرح ابن الناظم وهي غير مطبوعة .

(٢) ما أثبتناه من المطبوعة ، وفي ب : ((ولا فرق بين الوصف ...)) .

(٣) قال ابن مالك : (أساه أنت) أصله : (ساه أنت) فضمت الهمزة لحاجة المتكلم إلى معناها ؛ وهو الاستفهام ، وكذلك أصل (أم ذكرت) : (ذكرت) ، ثم جئ بـ(أم) للعطف على الجملة الأولى ، فلو حذفت الهمزة و (أم) لم يخل ذلك بكون الكلام تاما) . شرح الكافية الشافية ٥٨/١ .

....

....

☜ نعم من اعتمد يشترطه كالرضي [1] لا يجعل المصدر والصفات المسندة إلى فاعلها كلاماً ، وتبعه في المطول فقال في أول باب الفصل والوصل [2] :

((الاصطلاح المشهور على أنّ الجملة أعمّ من الكلام ؛ لأنّ :

الكلام : ما تضمّن الإسناد الأصلي ، وكان مقصوداً لذاته ،

والجملة : ما تضمّن الإسناد الأصلي سواء كان مقصوداً لذاته أو لا .

فالمصدر والصفات المسندة إلى فاعلها ليست جملة ولا كلاماً ؛ لأنّ إسنادها ليس أصلياً .

والجملة الواقعة خبراً أو وصفاً أو شرطاً أو حالاً جملة وليست بكلام ؛ لأنّ إسنادها ليس مقصوداً لذاته)) انتهى .

وهذا غير معهود ، فإنّ القوم لم يذكروا في النسبة بينهما إلا التساوي أو العموم والخصوص المطلق .

نعم أورد بعضهم على ذلك : أنّ ((ألا ماءً)) كلامٌ لا جملة .

ويجاب : بأنّ ذلك ليس متفقاً عليه ، وأيضاً فهو فردٌ نادر نظر فيه لجانب المعنى ، وبملاحظته يكون جملة ، ولولا ملاحظة المعنى لزم وجود الكلام بلا إسناد كما لا يخفى .

---

(١) شرح الكافية ٨/١ .

(٢) المطول ـ ٤٣٣ .(أول باب الفصل والوصل) .

بدليل أنه لا يبرز مع التثنية أو الجمع ، بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر ، فسقط ما قيل : إنّ ((زيدٌ قائم)) ثلاثة أسماء لا إسمان فقط ، كذا قيل ، فليتأمل .

[أو من فعل واسم كـ((قام زيد))]

قوله [بدليل أنه لا يبرز في تثنية ولا جمع] أي : والألف في ((قائمان)) ، والواو في ((قائمون)) علامة إعراب ، بدليل انقلابهما للعوامل ، كما مر عن المصنف ، لا ضمير كما في : ((يقومان و يقومون)) ،

واستدل السكاكي[1] بعدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة ، نحو : ((أنا قائم وأنت وهو قائم)) ، كما لا يتغير الخالي عن الضمير نحو : ((أنا رجل وأنت رجل وهو رجل)) .

قوله [فليتأمل] لعل وجه الأمر بالتأمل : أنّ كونَ الاسمين في حكمِ اسمٍ واحد لا يخرجهما عن كونهما اسمين .

قوله [أو من فعل واسم] قدّم الفعل على الاسم ؛ لأنّ المؤلّف من فعل واسم يلزم فيه تقديم الفعل ، فقدّمه في الذكر .

---

(١) قال السكاكي : ((إنما قلت (يقرب) دون أن أقول (نظيره) ؛ لأنه لما لم يفوت في الحكاية والخطاب والغيبة في : (أنا عارف ، وأنت عارف ، وهو عارف) أشبه الخالي عن الضمير ، ولذلك لم يحكم على (عارف) بأنه جملة ، ولا عومل معاملتها في البناء حيث أعرب في نحو (رجل عارفٌ ، رجلاً عارفاً ، رجلٍ عارفٍ) كما عرف من علم النحو ، واتبعه في حكم الإفراد ، نحو : (زيد عارف أبوه) ...)) مفتاح العلوم ـ ٢٢٢ (بحث تقديم المسند) .

و ﴿ نِعْمَ الْعَبْدُ ﴾ .

ولا يشترط في جزأي الكلام أنْ يلفظ بهما معاً كما مثّل ، بل قد يلفظ بأحدهما دون الآخر كـ((استقم)) ، وقد لا يلفظ بهما معاً ، كالمقدر بعد ((نَعَم)) في جواب من قال : ((أقام زيد)) ؛ إذ الكلام هو المقدر بعدها ، على الصحيح .

قوله [و﴿ نِعْمَ الْعَبْدُ ﴾ [1]] : أشار به إلى أنه لا فرق في الفعل بين المتصرّف وغيره ، لكن قال شيخنا العلامة الغنيمي : ((لا يظهر التمثيل به بناءً على كون المخصوص بالمدح مبتدأ مؤخراً والجملة قبله خبره فتأمل)) .

أي : لأنه حينئذٍ يكون من المتألف من اسم وجملة ، بخلاف إذا جعل المخصوص خبراً لمبتدأ محذوف ، أو مبتدأ خبره محذوف ؛ لأنه يكون من جملة أخرى ، والجملة قبله تمت بالفعل والاسم ، لكن أنت خبير بأنّ المخصوص في المثال غير مذكور ، فلا يعدّ من أجزاء الكلام .

قوله [أنْ يتلفظ بهما معاً] معية لفظ لآخر بمعنى مجيئه بعد لفظ آخر أو ((مع)) لا تقتضي الاتحاد في الزمن ، كما صرح به بعضهم .

قوله [على الصحيح] مقابله ما ذهب إليه ابن طلحة[2] ومرّ بما فيه .

---

(١) ص ـ ٣٠ ، ٤٤ .

(٢) انظر الهامش رقم ٥ ص ٢٩٩ السابقة .

والتّأليف : وقوع الألفة بين الجزأين ، فهو أخصّ من التّركيب ؛ إذ هو : ضم كلمة إلى أخرى ، فأكثر ، فكلّ مؤلّف مركّب ، ولا عكس بالمعنى اللغوي .

قوله [وقوع الألفة] الظاهر أنّ المراد بالألفة : المناسبة والارتباط بين الكلمتين ، بإسناد إحداهما إلى الأخرى ، أو إضافتها إليها أو وصفها بها أو نحو ذلك ، بخلاف ضمّها إليها بدون شيء من ذلك كـ((جاء)) .

قوله [فهو أخص من التركيب] أي : مطلقا .

[أنواع الإعراب وعلاماته]

[فصلٌ] عقده لأنواع الإعراب وعلاماته ، وقد تقدم معنى الإعراب لغة واصطلاحاً ، [أنواع الإعراب] الذي هو جنس لها عند النحاة

قوله [فصل] هو كغيره من التراجم ، عبارةٌ عن الألفاظ المعينة الدالة على تلك المعاني المخصوصة فاصلة ما بعدها عمّا قبلها ؛ لتمييزها عنها ، أو مفصولة عنها ، وتقدّم عند قول الشارح ((تنبيهٌ)) من جهة الإعراب ما يجري نظيره هنا .

قوله [وعلاماته] أي : علامات أنواعه ، وكان الظاهر : وعلاماتها ؛ لذكر الأنواع قبل الضمير التي العلامات لها في الحقيقة .

قوله [وأنواع الإعراب] أي : من حيث هو ، من غير نظر إلى كونه إعراب اسم أو فعل ، فلا يرد : أنه إنْ أراد أنواع إعراب الاسم أو الفعل فهي ثلاثة فقط ، وإنْ أراد أنواع إعرابها فهي ستة .

والواو في قوله : ((وأنواع ...)) إستئنافية ، وهو قليل جداً ، والمعهود مجئ الجملة للاستئناف بدون الواو ، كما قالها الشهاب القاسمي في حواشي الحفيد على المختصر .

و((النوع والضرب والصنف والقسم)) ألفاظ متقاربة المعنى أو متحدته ، يعني : إنّ بعض أفراده مسمى بالرفع وهكذا ، فلا حاجة إلى إثبات كونها أنواعاً منطقية ؛ لأنّ كونها كذلك يتوقف على إثبات اتحاد حقيقة أفراد كل نوع ، كالضمة والواو والألف والنون للرفع ، وهو مشكل ؛ إذ القدر المشترك بين هذه الأربعة مثلاً وهو مطلق اللفظ ليس تمام حقيقتها ،

[أربعة] بالاستقراء وهي : [رفع] بحركة أو حرف ، [ونصب] بذلك

ﻫ وإلا كان جميع أفراد الأنواع الأربعة نوعاً واحداً ، وقـــول الشارح : ((الذي هو جنس لها عند النحاة)) يشير إلى ذلك .

قوله [أربعة] ذكره ولم يقتصر على التفصيل ؛ محافظة على فوائد الإجمال والتفصيل ؛ ولأنه يحتمل الزيادة والنقص ، وبذكر العدد يضعف أو يندفع ذلك الاحتمال ؛ وللإشارة إلى أنّ الخبر مجموع ((رفع)) وما عطف عليه ، كما مرت الإشارة لنظيره .

قوله [بالاستقراء] أي : لا العقل .

قوله [وهي رفع] جعل قوله : ((رفع)) وما عطف عليه خبراً لمبتدأ محذوف ، والظاهر أنه بدل مفصل من مجمل ، وعلى كلٍ يحتاج لجعل العطف سابقاً على الإخبار أو البدلية على ما علم مما مرّ في نظائره ، ثم الأولى ((وهو)) بالتذكير مراعاة للخبر .

قوله [بحركة أو حرف] أي : يتحقق ويتصور بهما ، فلا ينافي أنّ الرفع هو الحركة و الحرف ، على الأصح من أنّ الإعراب لفظي ، فكان الظاهر : أنْ يقول : وهو الحركة والحرف على وجه مخصوص ، وقس عليه ما بعده .

و((أو)) للتنويع ، فاندفع ما قيل : أنّ الرفع ليس أحد الأمـــرين من غير تعيين ، ومثله ما بعده .

قوله [بذلك] أي : المذكور ، وليس إفراد الإشارة لأنـــــها بعد العطف بـ((أو)) ؛ لأنّ ((أو)) التي يفرد بعدها نحو الإشارة التي للشك لا التي للتنويع كما هنا .

أو بحذف ، وكلاهما يوجد في المعرب [من اسم وفعل] .

فالرفع فيهما نحو [زيدٌ يقوم] ، والنصب فيهما نحو [إنّ زيداً لن يقوم] .

قوله [أو بحذف] أي : للنون .

قوله [وكلاهما يوجد] ظاهره أنه جعل قوله : ((في اسم وفعل)) خبر مبتدأ محذوف ، وهو غير متعيّن ؛ لجواز صفة لـ((رفع ونصب)) ، والمزج لا يصيّر المجموع كلاماً واحداً حقيقة ، بل يصيره كالكلام الواحد ، فلا يضرّ التصريح بمتعلق الخبر مع كونه كوناً عاماً في المزج ، على أنّ ما ذكره بمنزلة أنْ يقول : الخبر متعلق بمحذوف وجوباً تقديره : يوجد .

هذا وقدر في التصريح هنا : يشتركان ، وفيما بعده مختص ، فقال[1] : ((رفع ونصب يشتركان في اسم وفعل ، وجر مختص بمعنىً في اسم وجزم مختص بمعنى في فعل)) انتهى .

وذلك هو المناسب ؛ لأنه إنما يقدر المتعلق عاماً حيث لم تقم قرينة على الخصوص ، وكأنّ الشارح عدل عنه ؛ لأنّ الرفع والنصب لا يشتركان في الاسم والفعل ، بل الأمر بالعكس .

ثم إنه قدر أولاً الفعل ، وثانياً الاسم إشارةً لجواز الأمرين ، وأما تقديره : ثانياً بمعنى فلأن الاختصاص لا يتعدى بـ((في)) بل بالباء .

قوله [نحو : زيد يقوم] أي : نحو الرفع في ذلك ، وقس عليه ما بعده .

---

(١) شرح التصريح ٦٠/١ ((فصل في الإعراب)) .

[وجرٌّ] بحركة أو حرف ، ولا يوجد إلا [في اسم] ؛ لخفته ؛ ولأنّ كل مجرورٍ مُخبَر عنه في المعنى ، والمخبر عنه لا يكون إلا اسماً ، [نحو] : مررت [بزيدٍ] ، فـ((زيد)) في المعنى مخبر عنه بأنه ممرور به .

[وجزمٌ] بسكون أو حذف ، ولا يوجد إلا [في فعل] ، وذلك [نحو لم يقم] لثقله ؛ وليكون الجزم فيه كالعوض من الجر في الاسم ؛ لما فاته من المشاركة فيه ، فيحصل لكلٍ من صنفي المعرب ثلاثة أوجه من الإعراب .

وقيل : إنما اختصّ به ؛ لأنه لو دخل الاسم لأدّى وجوده إلى عدمه ، وما أدّى وجوده إلى عدمه كان باطلاً ،

قوله [ولأنّ كل مجرور] أي : بحرف أو بالمضاف ، فلا حاجة إلى زيادة أنّ المضاف إليه في الإضافة المعنوية الغرض منه تعريف المضاف إليه أو تخصيصه ، وهما من خواص الاسم ، والإضافة اللفظية فرع المعنوية ومحمولة عليها .

قوله [بسكون] وهو حذف الحركة .

قوله [أو حذف] لحرف العلة من المعتل ، أو النون من الأفعال الخمسة ، ولو قال ((وجزم بحذف)) كان أخصر .

قوله [وقيل : إنما اختص ...] نقله ابن مالك وذكر قبله ما نصه[1] : إنما اختص الجر بالاسم ؛ لامتناع دخول عامله على الفعل ، وإنما اختص الجزم بالفعل ؛ لامتناع دخول عامله على الاسم ، وقيل : الى آخر ما هنا ،

---

(١) ما نص عليه المحشي ونسبه لابن مالك هو معنى كلامه في شرح الكافية الشافية ١/ ٦٦ .

وذلك أنَّ المنوّن من الأسماء إنْ جُزِمْ التقى فيه ساكنان : الحرف والجزوم والتنوين ، فيحرك الساكن الأول ، فيؤدي وجود الجزم إلى عدمه ، وغيرُ المنوّن محمولٌ عليه .

وقدّم الرفع ؛ لعدم استغناء الكلام عنه ، كـ((جاء زيدٌ)) ،

ﷺ ولعلَّ وجه التمريض أنا لا نسلم : أنه لو دخل الاسم ؛ لأدى وجوده إلى عدمه ، وذلك لأنَّ التقاء الساكنين يندفع بتحريك التنوين ، فلا يؤدي وجوده إلى عدمه ، وأيضاً فتحريكه يؤدي إلى عدمه في اللفظ لا في التقدير ، نحو : ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾[1] .

وقال شيخنا الغنيمي : يمكن أنْ يوجّه : بأنه يجوز دخوله حيث لا يؤدي إلى محذور بأنْ يدخل الأسماء التي لا تنوين فيها ، كما أنَّ الجر بالكسرة لا يدخل كل الأسماء وإنما يدخل المنصرف منها ؛ لوجود المانع من الدخول فتأمله .

قوله [فيُحرَّك الساكن الأول] يعني : كما هو الغالب .

قوله [لعدم استغناء الكلام عنه] أي : بالنسبة إلى النصب والجر ، أو دائماً في جميع الأوقات ، بخلاف النصب والجر ، فيستغنى منهما دائماً .

فاندفع ما قيل : إنَّ الكلام قد يتألف من كلمتين[2] مبنيتين وإنْ أجيب عنه : بأنَّ المراد بالرفع ولو حكماً .

واندفع أيضاً إيراد نحو : ((ألا ماءً)) فإنه كلام ولا رفع فيه .

---

(١) البينة ـ ١ .

(٢) ما أثبتناه من المطبوعة ، وفي ب [من كلمتين إحداهما مبنية] .

ثم النصب ؛ لاشتراك الاسم والفعل فيه ؛ ولأنّ عامله قد يكون فعلاً ، والعمل له بالأصالة ، فيكون معموله أصلاً بالنسبة للمجرور ، ثم الجر ؛ لاختصاصه بالأشرف .

وكونُ الحركات أنواعُ الإعراب جارٍ على مذهب المصنف

قوله [لاشتراك الاسم والفعل فيه] أي : فهو أعمّ ، والأعمّ أقدم وأسبق إلى البال ، فناسب أنْ يقدّم في الذكر ، لكنْ فيه : أنّ المشترك كالمركب ، والمختص كالبسيط ، والمركب من شيئين يؤخر عنهما ، ويجاب : بأنّ النكات لا تتزاحم .

قوله [وكونُ الحركات] أي : والحروف والحذف .

لا يقال : إذا كانت الحركات والحروف أنواع إعراب ، وقد تقرر أيضاً أنها أنواع البناء لزم اجتماع الإعراب والبناء على ذاتٍ واحدة ، وهو مستحيل ؛ لأنهما ضدان .

لأنا نقول : ليست المذكورات بمجردها إعراباً ولا بناءً حتى يلزم ما ذكر ، بل كانت مجلوبة للعامل فهي إعراب ، وإلا فإنْ لزمت الآخر فهي بناء ، وإلا فهي أعمّ من الإعراب والبناء . والرفع والنصب والجر والجزم ، مخصوصة عند البصري بالإعراب ، والضم والكسر بالبناء . وأما الضمة والفتحة والكسرة فتعمّ الحركات الإعرابية والبنائية وغيرهما ، كضمة قاف ((قُفل)) ، وعند الكوفي يطلق كلٌّ على كل .

فإنْ قيل : جعلُ المذكورات أنواعاً ينافي جعل بعضها أصولاً وبعضها فروعاً ؛ لأنّ الأصالة والفرعية لا تعقل في الأنواع ، بخلاف العلامات .

قلت : الأنواع التي لا يعقل فيها ذلك المنطقية ، وليست مرادة

من أنّ الإعراب : ما اختلف به آخر المعرب ،

﴿ ولو سُلّم إرادتها فالممتنع تفرُّعُ بعض أفراد النوع على بعض ؛ من حيث كونها أفراداً لذلك النوع ، والمراد بالأصالة هنا أنْ يكون بعض الأفراد أكثر استعمالاً أو أغلب أو أرجح في نظر الواضع ، ومثل هذا معقول في الأنواع ، أو دائماً في جميع الأوقات بخلاف النصب والجر ، فيستغنى عنهما دائماً.

قوله [ما اختلف به آخر المعرب] ((ما)) عبارةٌ عن حركة أو حرف أو سكون أو حذف .

فاندفع النقض بالعامل والمقتضي والإسناد والمتكلم والسكون المقدّم أو اللاحق والمركب منها ومن الحركة . فإنّ كلاً منها وإنْ كان سبباً للاختلاف لكن ليس بحركة ولا حرف .

وبقي النقض بما إذا كان العامل حرفاً واحداً كحرف الجر ، فلو أريد بحرفٍ حرف المباني ، وهو المتبادر حين مقارنته بالحركة ، أو أريد حرفٌ آخر لم يتجه ورود ذلك .

ولو جعلت ((ما)) على عمومها : خرج العامل وما بعده بالسببية القريبة المفهومة من الباء وإنْ نوزع فيه بالنسبة للمركب منها ومن الحركة ؛ لأنه سبب قريب .

وخرج بقيد ((الآخر)) ما به يختلف وسط المعرب ، نحو : ((جاءني امرؤٌ)) فإنّ ما قبل الآخِر تابع للآخِر ، وبإضافة الآخر إلى المعرب ما به يختلف آخر الاسم المبني ، نحو : ((مِـن ابنك ومِـن أبوك)) ، وآخر الحروف نحو : ((مِـن أبيك ومِـن البصرة ومِـن زيد)) . ﴾

لا أنه اختلاف آخر المعرب ، على ما هو مذهب الكوفيين .

وخرج ما به اختلاف آخر ((غلامي وبصري وضاربه)) بما خرج به اختلاف آخر الاسم المبني ؛ لأنّ كسر آخر ((الغلام)) وراء ((بصري)) وفتح آخر ((ضارب)) كان قبل التركيب ، فلختلف به آخر المبني .

ومن قل : لابدّ من تقييد الاختلاف بالحيثية أي : اختلف آخر المعرب من حيث أنه معرب ؛ لإخراج ((هؤلاء)) لم يتنبه لذلك .

فإنْ قلت : لا يصدق التعريف على حرفِ الإعراب لأنه آخرِ الكلمة ، ولا يكونُ الشيءُ سبباً لاختلاف نفسه .

قلت : الآخر أعمّ من كل حرف مخصوص ، فالألف سبب لتبديل آخر الاسم من كونه ياء إلى كونه ألفاً لولاها لكان بحاله .

فإنْ قيل : لا يحصل الاختلاف إلا بحركتين أو حرفين ، فلا يصدق على كلٍ منهما ، ولا على إعراب المعرب ابتداءً ؛ إذ لا اختلاف فيه .

أجيب : بأنّ المراد بالسببية : أنْ يكون له دخل في الاختلاف أو ما يحصل بحصوله ، بلا احتياج إلى شيء بعده ، وكلّ حركة كذلك في نفس الأمر ولو في بعض المواضع ، لا بالفعل ؛ لأنه انتقل إليها من إعراب وسكون .

قوله [لا أنه] أيْ : الإعراب نفسه .

قوله [اختلاف آخر المعرب] أي : تغيّره ذاتاً أو صفة حقيقة أو حكماً .

وبقي من التعريف : ((لاختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً)) ، وشرحه يعلم مما مرّ .

وعبّر بالأنواع دون الألقاب المعبِّر بها بعضهم ؛ لأنَّ الإعراب عنده لفظي ، ولأنَّ من حق اللقب أنْ يصدق على ما لُقِّب به ، كأنْ يقال : الإعراب الرفع ، وكذا البواقي ، وهو ممتنع ؛ لاستلزامه حمل الأخص على الأعم .

قوله [لأنَّ الإعراب عنده لفظي] قال شيخنا الغنيمي :

((يعني فيكونُ الرفع نفسه ، وكذا ما بعده هو الإعراب لا لقب على الإعراب)) هذا معنى كلامه .

ولك فيه نظر : وهو أنه يجوز أنْ يكون لفظ الرفع وما بعده لقباً على الإعراب ، يعني : على أنواعه ، وهي الآثار المخصوصة ، وذلك غير منافٍ لكون الإعراب لفظياً ، خلافاً لما فهمه الشارح ، وبتأمل ما قررناه يندفع قوله : ((ولأنَّ من حق اللقب ...)) ، فإنَّ المراد بقوله : ((وألقابُ الإعرابِ ألقابُ أنواعه)) فكلامه على حذف مضاف ، كما هو واضح .

وبعبارة أخرى من قال إنَّ الإعراب لفظيٌّ فسَّرَ الرفع وما بعده بأنه : أثرٌ مخصوص ، ومن قال إنه معنوي فسّره بأنه : تغييرٌ مخصوص ، وحينئذٍ فلا فرق بين التعبير بـ((أنواع الإعراب)) و((ألقاب الإعراب)) ؛ إذ من البيِّن أنه ليس المراد بالأنواع لفظُ الرفع وما بعده بل معناه .

نعم من عبّر بألقاب الإعراب أراد أنّ لفظ الرفع مثلاً لقبٌ على النوع ، وتفسيره حينئذٍ تابع لتفسير الإعراب ، فإنْ فُسِّرَ بأنه لفظي فُسِّرَ مسمى اللقب وهو الرفع مثلاً بأنه : أثر مخصوص ، وإنْ فسر بأنه معنوي فسر بأنه تعبير مخصوص ، فتأمله)) انتهى .

ولهذه الأنواع الأربعة علاماتُ أصول وعلاماتُ فروع نائبة عنها وأشار إلى الأول بقوله : [فيرفع] أي : المرفوع من اسم وفعل [بضمة ، وينصب] أي : المنصوب منهما [بفتحة ، ويجر] أي : المجرور من اسم [بكسرة ، ويجزم] أي : المجزوم من فعل [بحذف حركة] ، فالضمة علمٌ ومسمّاه الرفع ، وكذا الباقي ، وقد مرّ أمثلتها ،

قوله [أي : المرفوع] إشارةٌ إلى أنّ نائب الفاعل ضميرٌ يعود على المرفوع الذي استلزمه ((برفع)) . وأراد بـ((المرفوع)) : ما يصحّ رفعه ، لا المرفوع بالفعل حتى يلزم تحصيل الحاصل ، أو أراد بـ((يرفع)) معنى : يوجد و يتحقق .

ويصح أنْ يكون نائب الفاعل ضميراً عائداً على ((اسم وفعل)) بتأويلهما بما ذكروه ، ويجوز أنْ يكون نائب الفاعل قوله : ((بضمة)) أي : يوجد الرفع ويتحقق بوجود الضمة من تحقق الكلي في جزئيه ، لكنه لا يناسب الاستثناء الآتي .

ويحتمل أنْ يقرأ ((فتَرفع)) بالبناء للفاعل ، على أنه مسند لضمير المخاطب ، وقس على ذلك جميع نظائره بعده .

قوله [فالضمة علم ومسمّاه الرفع] أشار إلى دفع الاعتراض على قوله تبعاً للقوم : ((ولهذه الأنواع الأربعة علامات)) الخ ، بأنه إنما يتجه على القول بأنّ الإعراب معنويّ لا لفظي .

وهذا الدفع مأخوذ من قول الشيخ خالد[1] : ((العلامات جمعُ : علامة ، بمعنى : علم أو جمع((علم)) كـ((إصطبلات جمع اصطبل ، فالضمة علم))الخ . ﷺ

---

(١) شرح التصريح ١/ ٦٠ (فصل الإعراب) .

....

....

ورِدّ بما حاصله : إنه إنْ أراد علم الجنس لزم منع لفظ الضمة من الصرف للعلمية والتأنيث ، مع أنه مصروف قطعاً، أو علم الشخص فكذلك مع عدم تناولها لسائر أفراد الرفع .

وأجيب أيضاً عن الاعتراض :

بأنه لا منافلة بين جعل هذه الأشياء إعراباً وجعلها علامات إعراب ، من حيث عموم كونها أثراً جلبه العامل ، وعلامات إعراب من حيث الخصوص .

وبأنّ العلامات هي الحركات والسكنات البنائية ، وهي الضم والفتح والكسر والسكون ، وذو العلامات هي الحركات والجزمات الإعرابية ، وهي الرفع والنصب والجر والجزم وإنْ اتحدا في الخارج ، كما في الحد والمحدود .

وهذا إنْ ردّ إلى ما قبله فذاك وإلا فالحركات البنائية يعتبر فيها أنْ لا تكون مجلوبة للعامل ، والحركات الأعرابية يعتبر فيها أنْ تكون مجلوبة له ، وشئ واحد لا يكون مجلوباً وغير مجلوب ، فكيف يتصور اتحادهما في الخارج ؟ .

وأيضاً فالإعراب هو : الأثر الخارجي ، والقصد من وضع العلامة تميّزه والدلالة عليه ، ومع الاتحاد في الخارج لا يتصور تميز ولا دليل ولا مدلول .

واختار بعضهم في الجواب أنّ هذه عبارة المتقدمين القائلين : بأنّ الإعراب معنويٌ جرت على ألسنة المتأخرين المخالفين لهم في ذلك من غير قصد .

هذا هو الأصل ؛ لأنّ الإعراب بالحركات والسكون أصل للإعراب بالحروف والحذف ؛ إذ لا يعدل عنهما إلا عند تعذرهما .

وخرج عن ذلك الأصل باعتبار المحل لا النائب سبعةُ أبواب ، أعربت بغير ما ذكروا ، وتسمّى أبواب النيابة ؛ لأنّ الإعراب الواقع فيها نائب عن الأصل .

ووجهُ انحصارها في سبعة أبواب : أنّ النائب فيها إمّا حرفٌ عن حركة وهو باب الأسماء الستة ، وباب المثنى ، وباب جمع المذكر السالم ، أو حركة عن حركة ، وهو باب الجمع بألف وتاء ، وباب ما لا ينصرف ، أو حرف عن حركة ، وحذف عن حركة أو سكون ، وهو باب الأمثلة الخمسة ، أو حذف حرف فقط عن سكون وهو : باب الفعل المعتل .

قوله [لأنّ الإعراب ...] هذا لا يفيد أصالة الفتحة بالنسبة للكسرة في الجمع بألف وتاء ، ولا أصالة الكسرة بالنسبة للفتحة فيما لا ينصرف ، ولا أصالة الفتحة بالنسبة لحذف النون في الأفعال الخمسة .

قوله [إلا عند تعذرهما] قد يقال : ما أعرب بالحروف لا يتعذر فيه الإعراب بالحركات ؛ لجواز تقدير الحركات ؛ ولهذا ذهب بعضهم إلى تقدير الإعراب بالحركات فيه ، وقد صرّح في الأسماء الستة بأنّ إعرابها بالحركات ممكن .

قوله [باعتبار المحل] أي : المواضع التي تقع فيها النيابة .

قوله [لا النائب] إمّا باعتباره فعشرة : ثلاثة تنوب عن الضمة ، وأربعة تنوب عن الفتحة ، واثنان عن الكسرة ، وواحد عن السكون .

وقدَّم الأسماء الستة ؛ لكونها مفردة ، والمفرد سابق على المثنى والمجموع .

وأتبعه بالمثنى ؛ لكونه يليه .

ثم أتى بجمع المذكر السالم قبل جمع المؤنث السالم ؛ لشرف المذكر .

ثم بما لا ينصرف ، لشبهه بالفعل .

ثم بالأمثلة الخمسة قبل الفعل المعتل ؛ لصحة آخرها في غالب الأحوال .

لكن كان الأولى أنْ يبدأ بما ناب فيه حركة عن حركة كما في التسهيل[1] والشذور[2] ؛ لأنّ ذلك أقرب إلى الأصل .

وحيث بدأ بالأسماء الستة فكان ينبغي أنْ يُثَنِّي بما لا ينصرف ، لكونه مفرداً

قوله [لشبهه بالفعل] يفيد تأخيره عمّا قبله ، وأمّا تقديمه على الأمثلة الخمسة ؛ فلأنه أشرف منها ؛ لأنه اسم .

قوله [فكان ينبغي ...] فيه : إنّ النكات لا تتزاحم ، وقد أسلف أنّ تأخيره ؛ لشبهه بالفعل .

---

(١) شرح التسهيل ـ ١/ ٤٥ .

(٢) شرح الشذور ـ ٥٤ .

وإنْ لزم منه الفصل بين ما يعرب بالحروف بما يعرب بالحركة .

إذا تقرر هذا :

قوله [وإنْ لزم منه الفصل ...] به يُعلم أنّ الشارح لم يبال بقطع النظير عن نظيره ، فسقط ما قيل : إنّ المصنف ذكر المثنى وجمع المذكر السالم إلى جانب الأسماء الستة ؛ لأنهما شريكاها في الإعراب بالحروف ، فتأخيرهما عنها قطع للنظير عن نظيره .

ثم أن المصنف لم يذكر شيئاً من أحكام ما ناب فيه حركة عن حركة غير جهة النيابة ، فلا معنى للقول بأنه : يلزم على ما قاله الشارح القطع في الأحكام ، وإنما كان يظهر لو تكلم المصنف على شيء من أحكامها ، كضابط ما يجمع بالألف والتاء ، وذكر أحكام ما لا ينصرف الآتية .

هذا وليس في كلام الشارح ما يقتضي أنه كان المناسب تقديم ما لا ينصرف فقط ، ثم يذكر بعده المثنى ؛ ليلزم عليه الفصل بين ما لا ينصرف وجمع المؤنث ، وهما نظيران في الإعراب بالحركات ، وبتسليم أنه أراد ذلك ، فهو لا يبالي بالفصل بين النظائر .

[الأسماء الستة]

فقوله : [إلا الأسماء الستة] وما عطف عليها من المثنى وغيره مما سيأتي منصوب على الاستثناء مما قبله ، وهذا هو الباب الأول مما خرج عن الأصل .

قوله [إلا الأسماء الستة] أي : في إحدى لغاتها .

قوله [وما عطف عليه] أي : القول .

قوله [منصوب على الاستثناء] : لا يخفى أنّ المنصوب عليه الأسماء الستة لا ((إلاّ الأسماء الستة)) ، و((منصوب)) خبر عن المبتدأ هو ((قوله)) بمعنى : مقوله ، وما بعده وهو قوله : ((إلا الأسماء الستة)) بدلٌ أو بيان ـ وهو قوله[1] : ((اسم وفعل)) ـ مراد بكل منهما العموم بقرينة الاستثناء ؛ لأنّ النكرة في الإثبات قد تعمّ نحو : ﴿ عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ ﴾[2] ،

أي : الرفع بالضمة والنصب بالفتحة ثابتٌ في كل اسم ، والجزم بحذف حركة ثابت في كل فعل إلا الأسماء الستة وما عطف عليها .

---

(١) (قوله) أي : قول ابن هشام فيما سبق (أنواع الإعراب أربعة : رفع ونصب في اسم وفعل)

(٢) الانفطار ـ ٥ .

[وهي أبوه وأخوه وحموها وفوه وهنوه وذو مال] أي : صاحبه ، وبعضهم عدّها خمسة بنقص الـ((هن)) منكراً جواز إتمامه كما سيأتي .

والأسماء الستة عَلَمٌ بالغلبة على هذه الأمثلة كلفظي ((العبادلة)) و((العشرة)) بالنسبة إلى الصحابة ﷺ ، وإنْ أطلقت على غيرها فتوسع .

والـ((حم)) أقارب الزوج أباً كان أو أخاً أو غيرهما ؛ فلهذا أنّث الضمير ، وقد يطلق على أقارب الزوجة .

والـ((هن)) اسم يكنى به عن أسماء الأجناس ،

قوله [بنقص الهن] قال شيخنا الغنيمي : ((لم يقل بـ((إسقاط الهن)) لما في التعبير بما ذكره من التورية الظريفة والمقابلة اللطيفة)) .

قوله [جواز إتمامه] أي : إثبات لامه ، وإعرابه بالحروف .

قوله [على هذه الأمثلة] أي : على كلماتها .

قوله [وإنْ أطلقت على غيرها ...] هل الضمير يرجع إلى ((العشرة)) أو ((العبادلة)) أو ((الأسماء الستة)) كأنْ أطلقت على ما يشمل ((ذو الطائية)) .

قوله [على أقارب الزوجة] وعليه فيضاف للذكر ، ويقال : ((حموه)) أي : أقارب زوجته .

قوله [يكنى به عن أسماء الأجناس] فإذا لم يضف كان كناية عن النكرات ، وإذا أضيف كان كناية عن المعارف المضافة ، وقد زعم بعضهم : أنه إذا لم يضف يكنى به عن العلم ،

وقيل : مختص بما يستقبح التصريح به ، وقيل : عن الفرج خاصة .

ومثل ((ذو مال)) أي : المضافة إلى اسم جنس ظاهر ((ذو)) المضافة إلى علم نحو : ((أنا الله ذو بكة)) [1]

بدليل قول ابن هرمة يخاطب حسن بن زيد :

اللهُ أعطاكَ فضلاً من عطيّتهِ على هَنٍ وهَنٍ فيما مَضى وهَنِ [2]

يعني : حسناً وعبد الله وإبراهيم بن حسن ، وقيل : المراد بالهن في كلامه : الحقير .

وظاهر كلام الشارح كالمصنف في الشرح [3] : ((إنها كناية عن الألفاظ الدالة على الأجناس)) ، وهو ظاهر قول بعضهم : أنها تكون كناية عن العلم ، لكن في الصحاح : ((إنها كناية عن نفس الشئ لا عن لفظه)) [4] ، ويمكن إرجاع القولين لمعنى .

قوله [بما يستقبح التصريح به] أي : من العورة ، والأفعال القبيحة .

قوله [ومثل ((ذو)) المضافة إلى اسم جنس ظاهر ...] أي : المضافة لزوماً ؛ لأنها ملازمة للإضافة لغير الياء ، كما في الأوضح [5] ، و((مثل)) مبتدأ خبره قوله ((ذو المضافة))

---

(١) قال الطبري في تفسيره سورة البقرة آية ١٢٧ : ((حدثنا ابن حميد قال حدثنا يعقوب عن هارون بن عنترة عن عطاء بن أبي رباح قال : وجدوا بمكة حجراً مكتوباً عليه : ((إني أنا الله ذو بكة بنيته يوم صنعت الشمس والقمر ، وحففته بسبعة أملاك حنفاء)) .

(٢) البيت من البسيط لإبراهيم بن هرمة في ديوانه ٢٣٣ يمدح الحسن بن زيد العلوي الذي ولاه المنصور على المدينة عام ١٥٠ هـ ثم سخط عليه ومات في السجن ، وبلا نسبة في الهمع ٢٤٢/١ .

(٣) شرح القطر ـ ٤٦ .

(٤) الصحاح ٥/ ٢٠١٠ مادة (هنو) .

(٥) أوضح المسالك ٢٩/١ .

أو وصف نحو : ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ ، أو جملة

وقوله : ((أو وصف)) عطف على ((علم)) ، وقوله : ((أو جملة)) عطف على ((علم)) أيضا .

ومراده بالوصف : المعنى القائم بالغير ، لا الوصف النحوي ، ومراده أيضاً غير المشتق ، كما مثله بقوله تعالى : ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ [1] ، لا المشتق فإنها لا تضاف إليه ؛ لأنه أتى بها وصلة لما لا يصح الوصف فيه ، نحو : ((العلم والحسن والمال والذهب والفضة)) .

وجوز بعضهم : إضافتها للمشتق ، وخرج عليها قراءة ابن مسعود [2] : ((وفوق كل ذي عالم عليم)) ، وأجاب الأكثرون عنها : بأنّ ((العالم)) هنا مصدر كالباطل ، أو بأنّ ((ذي)) زائدة .

والمراد باسم الجنس ما يقابل الصفة كما قاله الفهّامة الدماميني في شرح التسهيل فإنّ عبارة المتن ((ولا يضفن)) أي : ((ذو)) وفروعه إلا إلى اسم جنس ظاهر قال في الشرح :

((أي يشترط في الاسم الذي يضفن إليه أنْ يكون ظاهراً احترازاً من أنْ يكون مضمراً وهذا فيه خلاف)) ، وذكره ، ثم قال : ((واعلم أنّ المراد باسم الجنس : ما يقابل الصفة أي : المشتق ؛ ولهذا صح قوله بعد ذلك ((ظاهر)) ، فلا يقال : ((ذو عاقل)) .

---

(١) يوسف ـ ٧٦ .

(٢) يوسف / ٧٦ ، والقراءة نقلها ابن جني في المحتسب ١٨/٢ .

....

....

﴿ وعلل ذلك ثم قال : ((وقد توهم بعض الأغبياء أنّ المراد باسم الجنس : النكرة ، واستشكل بسبب هذا الوهم الفاسد ما وقع في الحديث : ((أنْ تصل ذا رحمك)) [1] ، وغاب عنه مواضع في التنزيل : ﴿ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴾ ﴿ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴾ ﴿ ذِي الطَّوْلِ ﴾ ﴿ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾ [2])) .

انتهى كلامه مفرّقا وتتعين مراجعته ؛ ليعلم منه ما وقع للشارح هنا من الاختصار المخل .

فإنّ قوله : ((ومثل ((ذو)) المضافة إلى اسم جنس ظاهر ((ذو)) المضافة...)) :

إنْ أراد أنها مثلها في مطلق الإعراب بتلك الحروف فهو مسلم ، ولكن يرد عليه أنّ قوله ((أو وصف)) نحو : ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ يقتضي أنه ليس باسم جنس ظاهر .

وقد علمت من كلام الدماميني أنّ المراد باسم الجنس : ما يقابل الصفة ، وحينئذٍ فيدخل فيه نحو : ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ ، وقد مثّل في شرحه لاسم الجنس بقوله : ((ذو علم ، وذات حسن)) ، وحينئذٍ فلا حاجة إلى قوله هنا ((أو وصف)) المقتضي للمغايرة ، أو تشبيه الشيء بنفسه أي : ما يصدق عليه فتأمله .

وإنْ أراد بقوله : ((ومثل ذو المضافة إلى اسم جنس ظاهر ذو المضافة ﴾

---

(١) جامع البيان ـ تفسير الطبري ٩٢/١٥ تفسير سورة الإسراء آية ـ ١٧ .

(٢) البقرة ـ ١٠٥ البروج ـ ١٥ . غافر ـ ٣ . الرحمن ـ ٧٨ .

نحو : اذهب بذي تسلم .

إلى العلم ...)) إنّ المثلية فيها باطّراد ، كما أنّ إضافتها إلى اسم جنس باطّراد فهو مع اقتضائه ذلك ممنوع ، فإنّ الإضافة إلى المذكورات ليست قياسية مطّردة كما صرح به أيضاً الدماميني راداً على أبي حيان[1] ومن تبعه .

هذا ما حرره شيخنا العلامة الغنيمي ، قال : ((وما كشف عني غمّة هذا المحل إلا البدر الدماميني)) .

وذكر الرضي[2] إنه : ((إنما جازت الإضافة إلى العلم في ((ذو زيد)) و((ذوي آل محمد)) ؛ لتأويل العلم بالجنس أي صاحب هذا الاسم)) .

قوله [اذهب بذي تسلم] أي : في وقت صاحب سلامة ؛ فالباء ظرفية و((ذي)) صفة لزمن محذوف نكرة ، وهي بمعنى : صاحب ، وقيل بمعنى : الذي ، والموصوف معرفة والجملة صلته ، والأصل : ((اذهب في الوقت الذي تسلم فيه)) ، ورده في الباب الثاني من المغني[3] .

وقيل الباء للمصاحبة أي : ((اذهب مقروناً بسلامتك)) ، كما تقول : ((افعله مقروناً بسعادتك)) ، وقيل : للقسم ، وهو خبر في معنى الدعاء ، أي : ((والله يسلمك)) .

---

(١) قال أبو حيان : ((ومن أحكام (ذي بمعنى صاحب أنها تلزم إضافتها إلى اسم جنس ظاهر غير صفة فلا يجوز ((ذو هذا)) ولا ((ذو غنى)) ولا ((ذو زيد)) وإذا سمع ((ذو زيد)) فإنما هو من الإضافة إلى اللفظ لا إلى مدلوله)) . منهج السالك ـ ٨ .

(٢) شرح الكافية ٢٩٧/١ .

(٣) المغني ٤٢١/٢ .

فلو قال كما في العملة[1] : و((ذو)) المعرب ؛ لكان أحسن .

والتقييد بـ((المعرب)) ؛ لإخراج ((ذو)) الطائية ، فإنّ المشهور بناؤها ،

قوله [لكان أحسن] لشموله للمضافة للعلم وما بعده .

قال شيخنا : ((وفيه أنّ المصنف كغيره اكتفى بالنطق بها كذلك ، عن ذكر الشروط ، على أنّ الكلام في الأسماء المعربة التي خرجت عن الأصل فتأمل)).

أقول : تأملناه فوجدناه غير ظاهر ؛ لأنّ المصنف نطق ((بذي)) مضافة لاسم الجنس ، وإعرابها المذكور لا يتقيد بذلك ، وقوله : ((على أنّ الكلام في الأسماء)) الخ لم يظهر معناه .

قوله [والتقييد بالمعرب ...] قال شيخنا : ((لا حاجة للمصنف بهذا القيد ، فإنه نطق بها مضافة ، وتلك غير مضافة)) ، وأقول : هو لم يدّع الاحتياج للإخراج بل للشمول ، وبعد ذلك حصل الإخراج .

قوله [ذو الطائية] فإنها موصولة بمعنى : ((الذي)) وأخواته ، والفرق بينها وبين ((ذو)) بمعنى صاحب ، إنّ التي بمعنى ((الذي)) لا تقع صفة إلا لمعرفة ؛ لأنها معرّفة بالصلة ، والتي بمعنى صاحب يوصف بها النكرة إنْ أضيفت لنكرة والمعرفة إنْ أضيفت لمعرفة .

قوله [فإنّ المشهور بناؤها] أي : على السكون ، كما في الشذور[2] ، وسيأتي في الشرح في الموصولات ، ولزوم الواو في الأحوال كلها غالباً .

---

(١) شرح عمدة الحافظ ـ ١٢١ .

(٢) شرح الشذور ـ ٥٨ (الأسماء الستة) .

وقد تعرب فتجري مجرى ((ذي)) المعرب كما قال ابن مالك [1]،

فالأسماء حينئذٍ سبعة .

وفي الهمع [2] : ((إنها مبنية على الواو)) ، وقيل : مبنية على الضم ، قال الشارح في الموصولات : و((هو وهم وليست حرفاً واحداً بل حرفان)) .

قوله [وقد تعرب ...] أي : فتكون مرفوعة بالواو ، ومنصوبة بالألف ومجرورة بالياء .

ولا يشكل إعرابها على كون الشبه الافتقاري موجباً للبناء : أما لأنّ ذلك في المشهور ولغة الجمهور ، أو لأنّ افتقارها ليس متأصلاً .

ولا على حصر أبواب النيابة في سبع ؛ لأنّ من أعربهـا أدرجها في تلك الأبواب ، كما يؤخذ من قول الشارح : ((فالأسماء حينئذٍ سبعة)) .

ويجري ما ذكر في إعراب اللذين رفعاً عند بعضهم .

قوله [فالأسماء ...] أي : التي تعرب الإعراب المذكور ، لا الأسماء الستة .

قال شيخنا الغنيمي : ((ويمكن أنْ يقال : إنّ الأسماء الستة حيثُ كانت علماً بالغلبة على ما أعرب بهذه الحروف صحّ أنْ يكون مراده الأسماء الستة ، غاية الأمر أنها ستة بحسب اللفظ وإنْ كانت معانيها أكثر)) ، وقريب من ذلك ما قيل في الأفعال الخمسة .

---

(١) شرح التسهيل ١/١٩٤ (الموصولات) .

(٢) الهمع ١/٢٧٢ الموصولات .

[فترفع بالواو] نيابةً عن الضمّة نحو: ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾[(١)].

[وتنصب بالألف] نيابة عن الفتحة نحو: ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾[(٢)].

[وتجرّ بالياء] نيابة عن الكسرة نحو: ﴿ارْجِعُوا إِلَى أَبِيكُمْ﴾[(٣)].

ولإعرابها بهذه الأحرف شروطٌ أربعة:

أنْ تكون مفردة، فلو ثُنّيت أو جُمعت أعربت إعراب المثنى، وكذلك المجموع، فإنْ كانت جمع تكسير أعربت بحركات ظاهرة كـ((آبائك))،

قوله [فترفع بالواو] علة لكون باب الأسماء الستة من أبواب النيابة، ولو قال: فإنْ رفعها بالواو كان أولى.

قوله [فلو ثنيت] نحو: ((أبوان وأخوان وحموان))، و به استدل على أنّ لامه واو، وقيل: ياء من الحماية؛ لأنّ أحماء المرأة يحمونها، وذوا مال، وهنوان، وفوا الزيدين.

قوله [وكذلك المجموع ...] ظاهر كلامه أنها تجمع بالألف والتاء، وفي الحاشية ((وإنْ جمعت بالألف والتاء بأنْ أريد بالأب وما ذكر معه مما يجمع بالواو والنون من لا يعقل أعربت إعراب الجمع بالألف والتاء)) انتهى.

قال شيخنا الغنيمي: ((وعموم كلامه شامل للحم والهن)) فليحرر.

---

(١) القصص ـ ٢٣.

(٢) يوسف ـ ٨.

(٣) يوسف ـ ٨١.

وإنْ كان جمع تصحيح لمذكر أعربت بالحروف ، ولا يجمع هذا الجمع إلا الأب والأخ والحم .

وأنْ تكون مكبرة فلو صغرت أعربت بحركات ظاهرة .

وأنْ تكون مضافة لغير ياء المتكلم

☜وقل المصنف في شرحه[1] : ((لم يجمع منها جمع تصحيح إلا الأب والأخ والحم)) انتهى ، وظاهره سماع هذا الجمع في الحم .

وقل ابن مالك : ((ولو قيل : في ((حم)) : ((حمو)) لم يمتنع ، لكن لا أعلم أنه سمع)) ، قل أبو حيان : ((ينبغي أنْ يمتنع ؛ لأنّ القياس يأباه)) ، و حكى بعضهم : سماع ((هنون وذوون)) ، وعن ثعلب : أنه يقل في((فم)) : ((فون وفين)) ، قل أبو حيان : ((وهذا في غاية الغرابة)) .

قوله [لغير ياء المتكلم] التقييد بالمتكلم إيضاح ؛ لأنّ الياء المضاف إليها لا تكون لغيره .

ودخل في كلامه : ((لا أبا لزيد)) فإنه جائز بدون شك ؛ لأنه مضاف ، واللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه عند سيبويه والخليل ، والجمهور غير معتد بها ، ولهذا أعرب ما قبلها ، بدليل ثبوت الألف ، وإنما يعرب اسم ((لا)) إذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف .

ويشكل عليهم ((لا أبا لي)) ، وإنما تعرب الأسماء الستة بالأحرف إذا كانت مضافة لا الياء ، ولكنها معتد بها من جهة أنّ اسم لا التبرئة لا يضاف لمعرفة .

---

(١) شرح القطر ـ ٤٥ (الأسماء الستة) .

ولو تقديراً ، كقوله :

خالطَ منْ سَلمى خياشيمَ وفا [1]

أي : خياشيمها وفاها ، فلو أضيفت إلى الياء أعربت ـ على الأصح ـ بحركاتٍ مقدرة .

قوله [ولو تقديراً] هو ما جوزه ابن مالك [2] تبعاً للكوفيين والأخفش ، وخصه البصريون بالضرورة .

قوله [كقوله] أي : العجاج ، وجاز الإضمار بناءً على شهرة الكلام المحكي له .

قوله [على الأصحّ بحركات مقدرة] أي : كسائر الأسماء المضافة إلى الياء ، وقال المبرد والكوفيون وابن مالك : يجوز ردُّ ما حذف منها وإدغامه ، فيقال : ((أبيّ)) بالتشديد ، قال :

فـلا وأبـيَّ لا أنسـاكِ حتّـى ... ينسى الـوالـهُ الصبُّ الحنـينا [3]

وهو مخصوصٌ عند البصريين بالشعر ، ولا دليل في البيت ؛ لاحتمال أنْ يكون جمع ((أبا)) جمع سلامة .

وذكر ابن مالك أنّ المبرد جوز ذلك حتى في ((الحم والهن)) قطعاً ، فلا عبرة بما ذكره

---

(١) الرجز للعجاج في ديوانه ٤٩٢ ، وفي الهمع ١٣٢/١ ، والمقاصد النحوية ١٥٢/١ .
والشاهد فيه : إضافة (فا) إلى غير الياء تقديراً ، أي : خياشيمها وفاها .

(٢) شرح التسهيل ١/ ٥٤ .

(٣) البيت من الوافر بلا نسبة في منهج السالك ـ ٩ ، والخزانة ٤٢٦/٤ . والشاهد فيه واضح .

....

....

ابن الحاجب كالزمخشري[1] من أنه لا يجوز الردّ في ((الحم والهن)) قطعا ؛ لأنّ الإثبات في كلام الثقات مقدم على النفي .

ويقال في ((فم)) : ((فيّ)) في الأكثر ، ويجوز ((فمي)) وأصله ((فوه)) بالفتح والسكون ، حذفت الهاء ، وانقلبت الواو ميما ؛ لأنهما شفويتان ؛ حذراً من سقوطها وبقاء الاسم على حرف ، وإذا أضيفت ردت الواو وقلبت ياء وكسر ما قبلها ، قال الشهاب ابن قاسم في حواشي ابن الناظم :

((والثاني - يعني : من الأمرين - أنّ هذه يعني ((أخيّ وأبيّ وفيّ)) بالإدغام ، ورد المحذوف إذا وقعت مرفوعة ، هل يكون رفعها بالواو المقدرة لانقلاب واوها ياءً ، والياء لا تصلح للرفع ، كما قالوا في جمع المذكر السالم إذا أضيف للياء نحو : ((مسلمِيّ)) فيه نظر ، ولا يبعد أنه كذلك ، ولا ينافيه قول المصنف[2] أول الكتاب

وشرطُ ذا الإعرابِ أنْ يُضَفْنَ لا   للیا ....

؛ لأنه مبني على عدم ردّ هذه الأسماء عند الإضافة إلى الياء)) انتهى .

واعلم أنّ كلامه مفروض على مذهب المبرد ومن وافقه ،

---

(١) شرح الكافية ٢٩٥/١ (المضاف الى ياء المتكلم) . شرح المفصل المجلد الأول جـ ٣ /٥٨٠ (إضافة الأسماء الستة الى ياء المتكلم) .

(٢) قول المصنف يعني : ابن مالك لأن الكلام لازال للشهاب بن قاسم في حاشيته على شرح ابن الناظم ، وتمام البيت في الألفية :

وشرطُ ذا الإعرابِ أنْ يُضَفْنَ لا   لليا كجا اخو أبيك ذا اعتلا

....

....

﴿ وإنما اقتصر على الثلاثة ؛ لأنها محل وفاق ، وإلا فما قاله يجري في ((الحم والهن)) على ما نقله ابن مالك ، والذي لم يستبعده كلامهم يصرح به ، كيف وقد جعل ذلك مقابلا للصحيح من أنّ الإعراب بحركات مقدرة .

فقوله ((على الأصح)) متعلق بقوله ((بحركات مقدرة)) أو بـ((أعربت)) باعتبار تعلق الظرف به ، لا بـ((أعربت)) بقطع النظر عن ذلك ؛ ليكون إشارة إلى القول بأنها مبنية أولاً ؛ ولأنّ ذلك معلوم من الخلاف في مطلق المضاف للياء الذي من أفراد ما هنا .

بقي هنا شيء وهو أنّ ((الفم)) إذا أضيف إلى الياء ، ردّت له الواو ، وقلبت ياء عند الجمهور أيضاً ، فهل يقال : أنه معرب بالحروف المقدرة رفعاً ونصباً للثقل ، والظاهرة جراً ، أو معرب بحركات مقدرة كما هو الظاهر من إطلاقهم أنها إذا أضيفت إلى ياء المتكلم أعربت بالحركات المقدرة ، قال العصام :

((القول بأنّ الإعراب بالحركة لا يظهر ، إذ الفرق بينه وبين ((مسلمي)) تحكم ، إلا أنْ يقال : لو قيل في حال النصب ((فايْ)) لوجب الحكم بأنّ الياء في ((فيّ)) إعراب ، فلما قيل ((في)) مطلقاً علم أنّ الياء المدغمة في الأحوال الثلاثة على نحو واحد ، وأنّ إعرابه ما كان عليه في حال إفراده دون إضافته)) انتهى .

وحاصله : أنه لو كان معرباً بالحروف لظهرت الألف حال النصب ، ولم تقلب ياء لعدم المقتضي لقلبها ، كما لم تقلب ألف التثنية ، ﴾

وكلها تضاف إلى الياء ، إلا ((ذو)) .

وأنْ تكون غير منسوب إليها ، فلو نسب إليها كانت معربة بالحركات ، نبّه عليه ابن الصائغ والهواري وغيرهما ، وهو مستغنى عنه باشتراط الإضافة ، فإذا توفرت هذه الشروط أعربت بالحروف .

واستغنى عن التصريح بذكرها فيها ؛ لنطقه بها كذلك ،

لكن نقل في الأشباه والنظائر عن ابن يعيش[1] الفرق بين الألفين ؛ لأنه وجد في ألف التثنية سبب واحد يقتضي قلبها ، وعارضه الإخلال بالإعراب ، وهنا وجد سببان لقلبها ياء وهو : وقوعها موقع مكسور ، وانكسار ما قبلها في التقدير ، من حيث أن الألف[2] تكون تابعة لما بعدها فقوي سبب قلبه ، ولم يعتد بالمعارض .

قوله [إلا ذو] فإنها لا تضاف للضمير مطلقاً بل تلزم الإضافة إلى اسم جنس غير صفة فلا ينافي كلام الشارح السابق ، وذهب بعضهم إلى جواز إضافتها إلى المضمر ، واحتج بكثرة ما جاء من ذلك ، ويدل على شذوذه أنه لم يستعمل مضافاً إلى مضمر لا جمعاً ولا مفردا .

قوله [باشتراط الإضافة] إذ لا توجد الإضافة مع النسبة وأمّا ((أبويك)) فالمضاف فيه الشخص المنسوب إلى الأب ، لا الأب الذي هو من الأسماء الخمسة .

قوله [واستغنى التصريح بذكرها ...] يقال عليه : الاستغناء ظاهر في ما عدا كونها مضافة لغير ياء المتكلم ، فإنّ المفهوم من النطق بها مضافة :

---

(١) الأشباه والنظائر ٢/٢٣٨ ، (إضافة الفم الى ياء المتكلم ، و شرح المفصل مج ١ جـ ٣ / ٥٨٣ .

(٢) الألف : كذا في المخطوط ، وفي الأشباه وشرح المفصل : الفاء .

كما استغنى عن تقييد ((ذو)) بمعنى صاحب ، و((فو)) بالخلو من الميم ، فإنْ لم تخل منها أعربت بحركاتٍ ظاهرة مع تضعيف ميمه ودونه منقوصاً ، وبحركات مقدرة مقصوراً كـ((عصى)) .

ولك تثليث فائه قصراً ونقصاً ،

إما خصوص ما أضيفت إليه ، وحينئذٍ فيلزم أنْ يختص إعرابها بالحروف فيما إذا كان المضاف إليه ضمير غيبة ؛ لأنه المنطوق به .

وأما عمومه فيشمل ما إذا أضيفت إلى ياء المتكلم ، وقد تقرر عدم إعرابها بالحروف في تلك الحالة ، ولهذا نصّ بعضهم على اشتراط إضافتها لغير ياء المتكلم ، وأحال بقية الشروط على النطق بها كذلك .

قوله [كما استغنى ...] وذلك لأنه نطق بـ((فو)) خالياً من الميم ، وبـ((ذو)) مضافاً و((ذو)) لا بمعنى صاحب لا يضاف ، واعلم أنّ صاحباً أعمّ من ((ذو)) فإنه يضاف إلى اسم الجنس وغيره .

قوله [ودونه] أي : التضعيف ، وقوله : ((منقوصاً)) أي : محذوف الأخر ، حال من ضمير ((ميمه)) وإنْ كان مضافاً إليه ؛ لأنّ المضاف جزءه .

قوله [وبحركات] عطف على ((بحركات)) السابق .

قوله [قصراً ونقصاً] قيل : كان ينبغي أنْ يقول : ((وتضعيفاً)) فإنّ من اللغات العشر تثليث الفاء مع التضعيف . وهو وهم سرى من قول التسهيل[1] : ((ويضعّف مفتوح الفاء أو مضمومها)) بعد قوله : ((بتثليث فاء

---

(١) شرح التسهيل ٥١/١ .

وإتباعها لميمه ، فهذه عشر لغات ، أفصحها : فتح فائه منقوصاً .

واقتصر في التسهيل على تسع ، وإنما أعربت بالحروف ؛ لأنّ الحروف وإنْ كانت فروعاً عن الحركات إلا أنها أقوى منها ؛ لأنّ كل حرف علة لحركتين فكره استبداد المثنى والمجموع الفرعين عن المفرد بالإعراب بالأقوى ،

الفم مقصوراً أو منقوصاً)) ، فتوهم منه أنّ المضعّف ليس منقوصاً ، وليس كذلك .

وعذر ابن مالك في إفراد المضعف عن المقصور والمنقوص أنه لم يذكر في المضعف اللغات الثلاث في المنقوص والمقصور والشارح ذكرها في المضعف ، قاله شيخنا .

قوله [وإتباعها لميمه] لم يقل : لحركة إعرابه ؛ ليدخل مثل : ((هذا فمي)) بكسر الفاء تبعاً لحرف الإعراب باعتبار حركته التي ليست إعرابية .

قوله [أفصحها] أي : الفصيحة من بينها .

قوله [واقتصر في التسهيل [1] ...] لأنه أسقط الكسر مع التضعيف ، وهي أضعف اللغات ، وحكاها صاحب اليواقيت .

قوله [لأنّ الحروف وإنْ كانت ...] مثل هذا التركيب كثير الوقوع ، وقد يقع ((لكن)) موقع ((إلا)) ، و((إلا ولكن)) ليسا بخبرين ، بل هما للاستدراك ، لكنهما واقعان موقع الخبر ، والخبر مقدر حسب ما يقتضيه المقام .

---

(١) شرح التسهيل ٥١/١ .

فالختاروا هذه الأسماء وجعلوها مُعربة بالحروف ؛ ليكون في المفردات الإعراب : بالأصل وهو الحركة ، وبالأقوى وهو الحروف .

وخصّوا هذه الأسماء ؛ لمشابهتها المثنى والمجموع في أنّ آخرها حرف علة يصلح للإعراب ، وفي استلزام كلّ منها ذاتاً أخرى كالأخ للأخ والأب للابن .

قوله [فالختاروا هذه الأسماء] لو قال : ((أسماء)) لكان أولى لقوله بعد : ((وخصوا هذه الأسماء)) الخ .

قوله [في أنّ آخرها حرف علة يصلح للإعراب] أي : سماعاً ، بخلاف سائر الأسماء المحذوفة الأعجاز كـ((يد)) ، فإنه لم يسمع فيها إعادة المحذوف عند الإعراب ، والمراد أنّ في آخرها ذلك في الجملة ، ونظراً إلى المجموع فلا يرد : أنّ ((الفم)) ليس لامه حرف علة وإنما هي ياء حذفت اعتباطاً ، أو أنّ المراد آخرها حرف علة ، أي : الموجود المنطوق به وإنْ لم يكن لاما .

وعبارة بعضهم : و((خصوها من بين المفردات المشابهة للمثنى ؛ لصلاحية لام بعضها وعين الأخر)) انتهى ، وهي أحسن من عبارة الشارح .

قوله [وفي استلزام كل منها ...] أي : معاني كل منها ؛ لأنّ كلاً من المثنى والمجموع لفظ لا معنى ، والاستلزام المذكور فيما سوى ((الفم والهن)) ظاهر ، وأما فيهما ففيه خفاء .

ثم إنّ ظاهر كلامه جعْل كلٍ وجهاً للشبه .

وفيه : إنّ الولد والوالد والقريب إلى غير ذلك مستلزمة لذات أخرى ، فالأولى ((واستلزام)) بدون إعادة ((في)) .

وخصوا ما ذكر بحال إضافتها ؛ لتظهر تلك اللام الزائدة فتقوى المشابهة ، وفضلت على المثنى والمجموع باستيفاء الحروف الثلاثة ؛ لأصالتها بالأفراد .

ولا يرد : أنّ مجموعهما يوجد في ((ابن)) ؛ لأنّ همزة الوصل فيه بدل من اللام ، فكأنها ليست حرف علة ، ثم الأولى أنْ يجعل وجه الشبه أنّ فيها حرفاً بعده ما يتم به الاسم ، فإنّ تمام الاسم بنون التثنية والجمع المضاف إليه والتنوين واللام .

هذا وقد بين الجامي[1] وجه الشبه بغير ما ذكره الشارح وذكر وجه اختيار كونها ستة فليراجع .

وقال العصام : ((الأقرب أنْ يقال: المعرب بالحروف في الفروع والملحق به ستة المثنى وكلا واثنان والجمع وأولو وعشرون فجعلوا في مقابلة كل فرع أصلاً)) انتهى . وفيه : إنّ الفروع أزيد كما يعلم من الأوضح[2] وغيره .

قوله [لتظهر تلك اللام الزائدة] : فيه أمران :

الأول : ليس المراد بالزائد هنا الزائد على الحروف الأصول ، بل المراد به الزائد على الكلمة في حال إفرادها وعدم إضافتها ، بدليل جعل الزائدة وصفاً للام .

والثاني : أنّ كون الظاهر اللام لا يأتي في ((فوك ذو مال)) فإنّ الظاهر إنما هو العين ، ولام الكلمة محذوفة .

أما ((فوك)) فأصله ((فوه)) على وزن ((فوز)) يدل على

---

(١) شرح الكافية ـ الجامي ٢٠١/١ الأسماء الستة .

(٢) أوضح المسالك ٢٨/١ .

....

....

ذلك قولهم في الجمع ((أفواه)) ، وفي التصغير ((فويه)) ، و ((تفوه فلان بكذا)) و((هذا أفوه من هذا)) .

و((أفواه)) لا تدل على تحريك عينه ؛ لأنّ ((فعلاً)) إذا كان عينه حرف علة ساكنة جُمع على ((أفعال)) نحو : ((حوض)) و((أحواض)) ، فحذفُ الهاء اعتباطاً غير مطرد ، وقلبت الواو ميماً ؛ لأنها لو لم تقلب لانقلبت ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وحينئذٍ يلتقي ساكنان : الألف والتنوين ، فتحذف الألف لذلك ، فيتبقى الاسم المتمكن على حرف واحد ، وذلك غير جائز .

وحكاية الكوفيين : ((شربت ما)) شاذة فلا يعتد بها ، وكان القلب إلى الميم ؛ لأنها من أحرف الزيادة ، وهي من مخرج الواو ، وفيها غنة كما في الواو ومدّ ، فكانت أولى من غيرها من الحروف ، كذا بخط شيخنا العلامة الغنيمي والأمران في الحاشية .

وأقول : في الرضي[1] ما نصه : ((وخصوا ذلك بحال الإضافة ؛ ليظهر ذلك اللازم ، فتقوى المشابهة)) انتهى المقصود منه .

وحينئذٍ فما في الشرح[2] تحريف ، وصوابه : لتظهر تلك الذات اللازمة ، فيسقط الأمران ، وأمّا ما فرّعه عليه بقوله : ((فتقوى المشابهة)) فيجري على كلامه ؛ لأنّ قوة المشابهة بظهور اللام التي هي حرف علة ، وبظهور اللازم الذي هو الذات الأخرى .

---

(١) شرح الكافية ١/٢٨ .

(٢) ((فما في الشرح)) يعني : شرح الفاكهي على القطر الذي هو بصدد التعليق عليه .

وما تقدم من أنها معربة بالحروف هو المشهور من أقوال عَشَرَة .

ورُدَّ بأنَّ الإعراب زائد على الكلمة ، فيؤدي إلى بقاء ((فيك وذي مال)) على حرفٍ واحدٍ ولا نظير لذلك .

بقي هنا شيء وهو أنه على ما في نسخ الشرح يقتضي أنها لو لم تضف لم تظهر اللام الزائدة ، بل تقدر مع الإعراب بالحروف .

ووجه ذلك ما قاله بعضهم في توجيه إعرابها بالحروف حين الإضافة : أنه يلزم اجتماع الساكنين في المنكر مطلقاً ، وفي المعرّف حال كونه موصوفاً نحو : ((الأبو الكريم والأبا الكريم والأبي الكريم)) ، وأما في حال الإضافة وإنْ كان يلزم اجتماعهما في مثل ((أبو العلاء)) إلا أنه قليل بالنسبة إلى ما يلزم في حال غير الإضافة .

قوله [هو المشهور من أقوال عشرة] نصره ابن مالك [1] بـ((أنّ الإعراب إنما جئ به لبيان مقتضى العامل ، ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلاً وإلغاءُ ظاهرٍ وافٍ بالدلالة المطلوبة)) .

هذا وفي الهمع [2] إنّ الأقوال في إعراب هذه الأسماء اثنا عشر فراجعه .

قوله [وردّ بأن الإعراب ...] ردّ أيضاً بثبوت الواو قبل العامل ، وأجيب : بأنّ ذلك لا يمنع من كونها إعرابا .

---

(١) شرح التسهيل ٤٧/١ .

(٢) الهمع ١/ ١٢٥ ـ ١٢٨ .

وأجيب : بأنه لا محذور في جعل الإعراب حرفاً من نفس الكلمة إذا صلح له ، كما جعلوه في المثنى والمجموع من نفسهما ، وهو علامة التثنية والجمع .

وقيل : إنها معربة بحركات مقدرة على أحرف العلة كما في المقصور وأتبع فيها ما قبل الآخر للآخر رفعاً وجراً ، وهو مذهب الجمهور ،

قوله [بأنه لا محذور ...] أي : فلم تبق الكلمة على حرف واحد ، و زيادة الإعراب هنا بالاعتبار لا تقتضي بقاء الكلمة على حرف واحد ، فقول الرادّ : ((الإعرابُ زيد على الكلمة)) إنْ أراد به زيادته تحقيقاً دائماً فممنوع ، وإنْ أراد ولو اعتباراً فمسلم ، لكنه لا يستلزم ما ذكر من البقاء على حرف واحد .

قوله [وأتبع فيها ما قبل الآخر رفعاً وجراً] أي : ثم سكن الآخر ؛ لأنه بعد الإتباع استثقلت الضمة والكسرة على الواو فحذفت ، ثم قلبت الواو في حالة الجر ياء ؛ لسكونها بعد كسرة .

وقيّد به بقوله : ((رفعاً وجراً)) لأنه قيل في حالة النصب : إنّ الواو تحركت وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً ، وقيل : ذهبت حركة الياء ، ثم حركت إتباعاً لحركة الواو ، ثم انقلبت الواو ألفاً ، قيل : وهذا أولى ؛ لتوافق الحالات كلها في الإتباع .

فإنْ قلت : حركة الياء عارضة فلا تنهض موجبة لقلب الواو المتحركة ألفاً .

قلت : حركة الياء في الأصل غير عارضة ؛ لبناء الكلمة عليها ، غير أنهم قدروا حذفها والإتيان بحركة الإتباع ؛ ليجري الباب كله على سنن واحد ، فعوملت هذه الحركة مع عروضها معاملة الأصلية في إيجابها لقلب حرف العلة المتحرك بعدها ، فخلطت فيها جهة العروض ؛ من حيث الإتباع ، وجهة الأصالة من حيث نيابتها عن الحركة الأصلية .

وصححه جماعة منهم المصنف[1] وابن مالك ، ورجحه : بأنّ الأصل في الإعراب أنْ يكون بحركاتٍ ظاهرة أو مقدرة ، فإذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يُعدل عنه ، وقد أمكن في هذه ، ورجحه بغير ذلك مما يطول إيراده ثم تعقبه .

قوله [وصححه المصنف] أي : في غير هذا الكتاب وأما فيه : فظاهر كلامه بل صريحه ، موافقة القول المشهور ، ويحتمل أنه تسامح في جعله للإعراب بالأحرف ؛ لكون الحركات لا تظهر ، والحروف تفيد ما تفيده الحركات لو ظهرت .

قوله [ورجحه ...] بغير ذلك[2] حيث قال : ((ولهذا القول مرجح آخر وهو أنّ من الأسماء الستة ما يعرض استعماله دون عامل ، فيكون بالواو كقوله : ((أبو جاد هواز)) فلو كانت الواو من الأسماء المذكورة قائمة مقام ضمة الإعراب لساوتها في التوقف على عامل ، وفي عدم ذلك دليل على أنّ الأمر بخلاف ذلك .

وهذا الرد أيضاً واردٌ على ادعاء أنّ إعراب الأسماء المذكورة هو الحروف مع الحركات ، أو الحركات دون الحروف ؛ لأنّ ذلك كله غير متوقف على عامل في المثل المذكور وما أشبهه ، وإذا بطلت الأقوال صحَ ما اختاره سيبويه ، وتعيّن المصير إليه ، ولعل الشارح أراد : بما تعقبه به ما نصر به القول المشهور ، وابن مالك قدم ذكره قبل ذلك ، فـ((ثم)) في كلام الشارح للترتيب في الإخبار .

---

(١) نقله عن ابن هشام في الهمع ١٢٦/١ .

(٢) قوله : ((ورجحه بغير ذلك حيث قال)) : يعني ابن مالك في شرح التسهيل ٥٣/١ ، ثم نقل كلامه نصا .

[**والأفصح استعمال هن**] مضافاً [**كغد**] أي : منقوصاً معرباً بحركات ظاهرة ، كإعراب ((غد)) ونحوه ؛ مما حُذفت لامه اعتباطاً ، وجُعِل الإعراب على عينه ، فـ((هذا هنُك)) مثلاً أفصح من ((هذا هنوك)) ، ومنه الحديث :

قوله [مضافاً] أي : لغير الياء ، كما عُلم مما مرّ ، و((مضافاً)) حال من ((هن)) ؛ لأنّ المضاف عامل في المضاف إليه ؛ لكونه مصدراً ، وقيّد بذلك ؛ لأنه إذا كان مفرداً كان النقص واجباً لا أفصح .

قوله [أي : منقوص معرب] الظاهر ما في بعض النسخ أي : منقوصاً معرباً الخ ؛ لأنّ المراد اللفظ فهو معرفة وما بعد ((أي)) عطفُ على ما قبلها ، والشرط فيه موافقة متبوعه في التعريف والتنكير ، كالنعت ، كذا بخط شيخنا الغنيمي .

وفيه نظر ظاهر ؛ لأنه لا موافقة فيما ذكر على النسختين ؛ نعم الأولى ما في بعض النسخ لأنّ التفسير لمجموع الجار والمجرور لا للمجرور فقط ، والمجموع في محل نصب على أنه مفعولٌ ثان لـ((استعمل)) .

فإنْ قيل : فكيف تخالف البيان والمبين تعريفاً وتنكيراً .

قلنا : يعرب ما بعد ((أي)) هنا بدلاً بياناً لأنهم جوّزوا فيه الأمرين ، والبدل يجوز تخالفه مع المبدل منه في ذلك .

قوله [مما حذفت لامه] ((من)) فيه للبيان ، لكن على تقدير مضاف ، أي : من باقي ما حذفت لامه ، فلا يقال يلزم عليه أنّ البيان أعمّ من المبيّن .

قوله [اعتباطاً] أي : لا لعلة موجبة للحذف .

((من تعزّى بعزاء الجاهلية فأعضّوه بهنِ أبيه ولا تَكْنوا))[1] .

واعلم أنّ لغة النقص ـ مع كونها أكثر استعمالاً ـ هي أفصح قياساً ؛

قوله [من تعزّى ...] عطفُ بيانٍ أو بدلُ كلٍ من الحديث ، ومعنى ((تعزّى)) : انتسب وانتمى ، وهو الذي يقول : يا لفلان ليخرج الناس معه إلى القتال الباطل .

وقوله : ((فأعضّوه)) بهمزة مفتوحة ، وعين مهملة مكسورة ، وضاد مشددة معجمة ، أي : قولوا له أُعضض استهزاءاً به ، ولا تجيبـــوه إلى القتال الذي أراده . و((تكنوا)) بفتح التاء وسكون الكاف ، ومعنى ((لا تكنوا)) : لا تذكروا كناية الذكَر وهو الهن بل اذكروا له صريح اسم الذكر .

قوله [واعلم أنّ لغة النقص ...] جوابٌ عما يقال : لغة النقص وإنْ كان أفصح بمعنى : أكثر استعمالاً إلا أنها ليست أفصح بمعنى : أنها غير مخالفة للقياس ؛ لأنّ القياس يقتضي ردّ اللام المحذوفة عند الإضافة ؛ لأنّ الإضافة ترد الكلمة إلى أصلها .

وحاصل الجواب : أنّ الإضافة لا ترد كلّ أصل بل التي حذف لعلة ، والذي لم يحذف لعلة كـ((يد)) حقه أنْ يبقى على نقصه حل الإضافة .

لكن بقي أنها مخالفة للقياس من وجه آخر وذلك : عدمُ انقلاب الواو مع تحركها وانفتاح ما قبلها ، وهذا يشارك لغة النقص فيه لغة الإتمام في ((هن)) ، وفي باقي الأسماء الستة ، وبه يعلم أنّ القصر في ((أب وأخ وحم)) جاء

---

(١) رواه النسائي في الكبرى ٢٧٢/٥ كتاب السير : باب إعضاض من تعزى .... الحديث رقم ٨٨٦٤ . ورواه النســائي أيضا في الكبرى ٢٤٢/٦ كتاب عمل اليوم والليلة : باب عزاء الجاهلية ..... الحديث رقم ١٠٨١٠ .

لأنّ ما كان ناقصاً في الإفراد فحقه أنْ يبقى على نقصه في الإضافة ، كما في ((يد)) لما حذفت لامها في الإفراد وجعل الإعراب على ما قبل اللام استصحبوا ذلك حال الإضافة ، فأعربت بالحركات قاله في شرح الشذور[1] .

على وفق هذا القياس ، وإنّ الإتمام في ((هن)) مخالف لقياسين ، هذا والمذكور في الشرح : ((وللاستعمال الكثير)) فتدبر .

هذا الكلام من الشارح ، وقوله الآتي : ((وفي كلامه إشارة)) الخ يدل على تفسير الفصاحة بكثرة الاستعمال ، وهو اصطلاح نحوي ، وإلا لم يكن لهذا الكلام موقع ولم تصح الإشارة ، إذ لولا ذلك لم يشر كلامه إلا إلى أنّ إعرابه بالحروف غير فصيح لا قليل .

ومن ثم صحّ قول المصنف ((والأفصح)) الخ الدال على أنه في الحالين فصيح ، مع أنّ حدّ الفصاحة باصطلاح المعاني لا ينطبق على المنقوص ؛ لمخالفته للقياس : وهو قلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها لا حذفها ، ولا على التام ؛ لمخالفته للقياس المذكور في الشرح .

وقد يقال مخالفة القياس المخرج عن الفصاحة عند أهل المعاني : ما لا يكون على وفق ما ثبت عن الواضع ، وما ثبت عنه فصيح نحوي كما في المختصر والمطول ، ولا حاجة لدعوى ثبوت اصطلاح للفصاحة نحوي .

قوله [فحقه أنْ يبقى] أي : ما ينبغي أنْ يكون عليه .

---

(١) شرح الشذور ـ ٦١ .

وفي كلامه هذا إشارة إلى أنّ إعرابه بالحروف لغة قليلة ، وهو كذلك ، ولقلتها ولكونها غير مشهورة لم يطلع عليها الفراء ولا الزجاجي[1] فادعيا أنّ المعرب بالحروف خمسة أسماء لا ستة ، وكثير من النحاة يذكرونه ((مع هذه الأسماء ، ولم ينبهوا على قلة إعرابه بالحروف ، فيوهم ذلك مساواته لهنَّ)) .

قال ابن مالك[2] : ((ومن لم ينبه على قلته فليس بمصيب وإنْ حظي من الفضل بأوفر نصيب)) .

ولا يخفى أنّ المراد بالنقص هنا النقص اللغوي ، أي : حذف الآخر ، وجعل ما قبله آخراً ، ولا يختص بـالـ((هن)) ، بل يجوز نقلــــه في : ((الأب والأخ والحم)) ،

قوله [إلى أنّ إعرابه بالحروف] لو قال : إلى أنّ إتمامه لغة قليلة ، يعني سواء كان معرباً بالحروف ، أو بحركات مقدرة عليها ، أو غير ذلك من الأقوال ، لكان أولى .

قوله [النقص اللغوي] أي : أحد ما صدقات النقص اللغوي ، وقد يقال : يدخل فيه ((فوك وذو مال)) ؛ لأنّ الآخر فيهما محذوف ، والموجود إنما هو العين ، كما صرح به الرضي[3] واحترز بـ((اللغوي)) عن الاصطلاحي كـقاض .

---

(١) الهمع ١ / ١٢٥ .

(٢) شرح التسهيل ١/ ٤٨ .

(٣) شرح الكافية ـ ١/ ٢٧ الأسماء الستة و١/ ٢٩٥ (الأسماء الستة وإضافتها إلى ياء المتكلم) .

ومنه قوله :

بأبِهِ اقتدى عديٌّ في الكَرَمْ   ومَنْ يُشابِه أبَهُ فما ظَلَمْ

وحكى أبو زيد : ((جاءني أخُك)) [1] ، والفراء : ((هذا حمُك)) ، فدلّ ذلك على أنه لغة لا ضرورة .

قوله [ومنه قوله بأبه ...[2]] أي : ومن النقص في الثلاثة المذكورة النقص في ((أبه وأخك وحمك)) في قول رؤبة يمدح عدي بن حاتم الطائي وما عطف عليه .

واختلف في معنى : ((نفي الظلم)) ، فقيل : ((ما ظلم)) في وضع الشبه موضعه ، وقيل : ((فما ظلم)) أبوه حيث وضع زرعه حيث أدّى إليه الشبه ، وقيل : ما ظلمت أمه حيث لم تزن بدليل مشابهة الولد لأبيه .

ردّ هذان القولان بأنّ اسم الشرط عليهما لم يعد إليه ضمير من خبره .

قوله [فدلّ ذلك على أنه لغة لا ضرورة] فيه ردّ لقول بعضهم : أنه حذف في البيت الأول الياء من الأول ، والألف من الثاني للضرورة ، فإنْ نقل أحد من الأئمة إنه لغة فذاك ، وإلا لم يثبت نقص ((أب)) بهذا الشاهد ، ومعلوم أنه لا قائل بالتفرقة بين ((أب وأخ وحم)) في أنّ النقص فيهنّ لغة .

وقد يجاب أيضاً : بأنّ المسألة ظنية ، ولاشك أنّ الظاهر النقص .

---

(١) الهمع ١/١٣٠ .

(٢) البيت من الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه /١٨٢ ، وبلا نسبة في الأوضح ١/٣٦ ، وفي الهمع ١/١٢٩ . والشاهد فيه : إعراب (أب) مرتين بالحركات الظاهرة فجر الأولى بالكسرة ، ونصب الثانية بالفتحة مع أنهما مضافتان إلى ضمير الغائب .

ويجوز في ((الأب وتالييه)) القصر أيضاً ، وهو التزام الألف مطلقاً في آخرها ، وهو أشهر فيها من النقص كقوله :

إنّ أباهـــا وأبـــا أباهـــا

قوله [وهو التزام الألف مطلقاً] أي : المنقلبة عن لامهنّ في الأحوال الثلاثة . فتعرب بحركات مقدرة .

قوله [إنّ أباها ...] صدرُ بيتٍ قاله أبو النجم ، عجزه :

قـــد بلغـــا في المجـــدِ غايتاهـــا(١)

والشاهد في ((أبا)) في المواضع الثلاثة ؛ لأنه لمّا ثبت القصر في الثالث قطعاً علم أنه قَصَرَ فيما قبله ، وإنْ كانت ((إنّ)) بمعنى : ((نعم)) ، فالقصر قطعاً في الجميـع .

وألف ((غايتاها)) للإشباع إذ لا معنى للتثنية ، والضمير المتصل بـــــــه ((للمجد)) ، وأنثه حملاً على معنى الرفعة ، ويحتمل أنها للتثنية ، وجاء على لغة من يعرب المثنى بالحركات المقدرة على الألف .

وضمير ((غايتاها)) لسلمى في قوله : ((واهاً لسلمى)) وأراد غاية المجد من جهة أبيها وغايته من جهة أمها .

---

(١) البيت من مشطور الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٦٨، وله أو لأبي النجم في المقاصد النحوية ١٣٣/١ ، وبلا نسبة في الأوضح ٣٣/١ ، والشاهد ذكره المحشي .

وقول بعضهم ((مكرهٌ أخاك لا بَطل)) ، وحكى الأصمعي : أنه يقال للمرأة : ((حماة)) .

قوله [مكرهٌ أخاك لا بطل] ((مكره)) خبر مقدم ، و((أخاك)) مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الألف . وذكَر ((الأخ)) للاستعطاف ، ويجوز أنْ يكون ((مكره)) مبتدأ ، و((أخاك)) نائب فاعل سد مسد الخبر ؛ لعدم اعتماده ، و((بطل)) معطوف بـ((لا)) على ((مكره)) كما يعربه غير واحد .

قال شيخنا : وهل يشكل عليه قولهم : شرط العطف بـ((لا)) أنْ لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر ، وهل يجاب بعد التسليم أنّ ((مكره)) في قوة قولك : ((جبان)) فلم يصدق أحد متعاطفيها على الأخر .

قوله [إنه يقال للمرأة ((حماة))] استدلال على القصر في ((الحم)) ، ووجهه أنه إذا قيل للمرأة ما ذكر : استدعى أنْ يقال للرجل ((حمى)) ؛ لأنّ صيغة المؤنث هي صيغة المذكر بزيادة تاء التأنيث ، فلمّا اتصلت التاء نقل الإعراب من الألف إليها ، وظهر حرف صحيح والمذكر على أصله فيقدر الإعراب فيه ونظير قوله : ((فتى وفتاة)) .

[المثنى وجمع المذكر السالم]

[و] إلا [المثنى] وهو: ما دلّ على اثنين ، وأغنى عن المتعاطفين ، كـ((الزيدان)) أصله : ((زيد وزيد)) ،

قوله [وإلا المثنى] أي : في إحدى لغاته ، لما سيأتي أنه في بعض لغاته معرب بالحركات .

قوله [وهو ما دلّ ...] أي : اسم دلّ وضعاً على شيئين اثنين مذكّرين أو مؤنثين أو مذكراً ومؤنثاً ، وأغنى عن المتعاطفين .

فـ((ما دل)) جنس ، و((على اثنين)) فصل أول ، مخرج لما دلّ على أقل كـ((رجلان و جملان)) أو أكثر كـ((صنوان)) ، ومنه ﴿ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾ [1] ؛ لأنّ المعنى : كرات كثيرة ، إذ البصر لا ينقلب خاسئاً وهو حسير من كرتين ، بل من كرات كثيرة ، فليس مثنى ، وإنما هو ملحق به كـ((لبيك وسعديك)) .

ولا دلالة للفعل في التعريف على زمان ، فلا نقض بما سمي به من المثنى .

وقوله : ((وأغنى عن المتعاطفين)) فصلٌ ثانٍ مخرج لنحو ((كلا وكلتا))

---

(١) الملك ـ ٤ .

....

....

وأما قوله :

في كلتَ رجليها سُلامى زائـدة [1]

فـ((الألف)) محذوفة للضرورة ، و((شفع وزكاً)) بالتنوين اسم للشيئين بناء على قول البدر ابن مالك [2] أنهما يدلان على اثنين ، وفيه نظر ؛ لأنهما يصدقان على اثنين ، لا يدلان عليهما ؛ لأنّ ((شفعاً)) مقابل الفرد ، وهذا أعمّ من اثنين ، والأعم يصدق على الأخص ولا يدل عليه ، فخرجا بالفصل بالأول وإنْ أجيب بأنه يدل عليه عموماً لا خصوصا .

وأورد على التعريف : إنه صادق على الضمير في ((أنتما قائمان)) ، وعلى اثنين واثنتين إذ هي مغنية عن ((أنت وأنت)) و((رجل ورجل)) و ((امرأة وامرأة)) .
ويجاب عن الأول : بأنّ المراد متعاطفين معربين ، أخذاً من الشروط ، كما أجاب الشارح بنظيره عن باب التغليب ، أو المراد بـ((ما)) في

---

(١) الرجز بلا نسبة في الإنصاف ٤٣٩/٢ ، و شرح الأشموني ٧٧/١ ، وتمامه :

في كلتَ رجليها سُلامى زائـدة كلتاهمـــا مقرونـــةٌ بواحـــدة

وقد أطنب الأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد في تحقيق الإنصاف بشرح هذا البيت ، وتوضيحه ملخصاً : أنّ الفراء والبغداديين زعموا أنّ (كلت) هاهنا مفرد ، وزعموا أنّ (كلا) و(كلتا) مثنيان لفظاً ومعنى والألف فيهما زائدة للدلالة على التثنية ، وسيبويه وجمهور أهل البصرة لا يرتضون هذا الكلام ، وعندهم أنّ (كلا) و (كلتا) مفردان لفظاً مثنيان معنى ، والألف فيهما لام الكلمة .

(٢) شرح الألفية لابن الناظم ـ ٢١ (المثنى) .

فعدلوا عنه كراهية التطويل والتكرار ،

قوله : ((ما دلّ)) اسمٌ معرب بقرينة أنّ الكلام في باب المعربات .

وعن الثاني : بأنّ المراد كما هو ظاهر ((متعاطفين)) من لفظه لا من معناه .

قوله [فعدلوا عنه كراهية التطويل والتكرار] أي : عدلوا عن أصله لذلك ، ومثله الجمع ، ولا يجوز الرجوع إليه ؛ لأنه الرجوع إلى أصل مرفوض ممنوع ، إلاّ في الضرورة كقوله :

كـأنَّ بـينَ فَكِّهـا والفـكِّ [1]

وربما جاء في الشعر شذوذاً أو لقصد التكثير كقوله :

لو عُدَّ قبرٌ وقبرٌ كان أكرمَهُمْ   مَيْتاً .... [2]

أو فصلٌ : ظاهر نحو : ((جاءني رجلٌ طويل ورجل قصير)) ، أو مقدر كقول الحـجّاج : ((إنّا لله محمد ومحمد في يوم واحد ، محمد ابني ومحمد أخي)) .

قال الرضي[3] : ((وقد تكرر للتكثير بدون عطف

---

(١) الرجز لمنظور بن مرثد في الخزانة ٤٦٢/٧ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٣٨/١ وشرح الكافية ١٧٣/٢ وهو مع ما بعده :

كأنَّ بينَ فكها والـفـكِّ   فأرةُ مسكٍ ذُبِحت في سكِّ

والشاهد في قوله : (بين فكها والفك) يعني : بين فكيها ، لكنه أفرد المتعاطفين للضرورة .

(٢) جزء بيت من البسيط لعصام بن عبيد الزماني في شرح ديوان الحماسة المرزوقي ١١٢٢/٣ وبلا نسبة في شرح التسهيل ٦٧/١ وشرح الكافية ١٧٣/٢ ، وتمامه :

لو عُدَّ قبرٌ وقبرٌ كـان أكـرمهُمْ   مَيْتاً وأبعدَهم عن منـزلِ الـذام

(٣) شرح الكافية ١٧٣/٢ (المثنى)

والمراد بـ((المتعاطفين)) : المتفقان في اللفظ ، بدليل اشتراطهم في التثنية اتفاق اللفظ ، فسقط ما قيل : من أنّ هذا الحد غير مانع ، لشموله نحو : العمرين .

ويشترط في كلّ ما يُثنّى ثمانيةُ شروط وهي :

نحو : ﴿ صَفًّا صَفًّا ﴾ و ﴿ دَكًّا دَكًّا ﴾ [1])) .

و((كراهية)) بياء مخففة .

قوله [لشموله نحو العمرين] فإنه لا يغني عن المتعاطفين المتفقين في اللفظ ، بل يقال : ((أبو بكر وعمر)) ، هذا .

والشمول عند المصنف غير مضر ؛ لأنّ باب التغليب عنده مثنى حقيقة . نعم في أصله تجوز . ولينظر كلامه مع قوله بعدم تثنية الحقيقة والمجاز ؛ لعدم الاتحاد في المعنى إلا إنْ كان لا يشترط ذلك الاتحاد كما هو مختار ابن مالك[2] كما يأتي ، بل في كلام السعد [3] ما يقتضي وجود ذلك الاتحاد عند التجوز فليراجع مع التأمل .

قوله [ثمانية شروط] قيل بقي شرطان آخران :

أحدهما : أنْ يكون فيه فائدة ، فلا يثنى ((كلّ)) ولا يجمع ؛ لعدم الفائدة فيهما ، وكذا الأسماء المختصة بالنفي ، كـ((أحد وعريب)) ؛ لإفادتها العموم ، وكذا اسم الشرط وإنْ كان معرباً ؛ لإفادته ذلك .

---

(١) الفجر ـ ٢٢ و الفجر ـ ٢١

(٢) شرح التسهيل ١/ ٦٢ ـ ٦٣ .

(٣) المطول ـ ٣٦٣ (أحوال المسند ـ التغليب ـ) .

الإفراد ،

ثانيهما : أنْ لا يشبه الفعل ، فلا يثني ولا يجمع ((أفعل من)) ؛ لأنه جارٍ مجرى التعجب ، ولا ((قائم)) من : ((أقائم الزيدان أو الزيدون)) إلا على لغـــــة ((أكلوني البراغيث)) .

قال شيخنا الغنيمي : ((يمكن أنْ يقـــال : اشتراط الفائدة معلوم من قوله : ((واتفاق المعنى)) فإنه يقتضي تعـــدده ، وفي تثنية ((كل)) المعنى واحد لا تعدد فيه ، بل هو في التثنية والإفراد سواء .

فإنْ قلت : قد يكون متعدداً ، وذلك فيما إذا أريد بـ((كل)) مثلاً مجموع الرجال ، وبـ((كلٍ)) أخرى مجموع النساء ، فتقول في التثنية ((كلّانِ عندي من الرجال والنساء)) .

قلت : الذي يظهر لي الآن صحة التثنية ؛ لوجود الفائدة ، كما رأيت ، ويؤيد ذلك قولهم في اسم الجنس : لا يثنى إلا إذا تجوز به فأطلق على بعضه ، نحـــــو : ((لَبَنَيْن ، وماءَين)) أي : ضربين منهما ، وأما الاشتراط الثاني فالمانع فيه عارض نشأ من التركيب فلا يعتد به إذ هو في حد ذاته يصح أنْ يثنّى .

قوله [الإفراد] فلا تجوز تثنية المثنى ، ولا الجمع السالم ؛ لاستلزام ذلك اجتماع إعرابين في كلمة واحدة ، ومنهما ما يسمى به منهما [1] إذا أعرب إعرابهما ؛ للزوم المحذور فيه ، فإنْ أعرب بالحركات جاز تثنيته وجمعه ما لم يتجاوز خمسة أحرف ، فتقول في ((رجلان ويدان)) : ((رجلانان ويدانان)) ؛ لأنه لا يخرج بذلك عن نهاية

---

(١) قول المحشي : (ومنهما ما يسمى به منهما إذ أعرب إعرابهما) أي : ومن المثنى والجمع السالم في عدم جواز تثنيتهما ما كان مثنى أو جمعاً سالماً وقد جعل اسماً وأعرب بالحروف .

....

زيادة الاسم وهي سبعة أحرف)) وإنْ اجتمع في آخره أربع زوائد .

بخلاف ما تجاوز خمسة أحرف ، فانه يخرج عن منهاج كلامهم مع اجتماع ما ذكره ، نحو : ((مستخرجان)) وإنْ جاوز الأصول لم يجتمع في آخره ذلك ،

ولا المكسر المتناهي ؛ لعدم شبه الواحد اتفاقاً ، ولا غيره من جموع التكسير ، ولا اسم الجمع ، ولا اسم الجنس ، إلا إذا تجوز به فأطلق على بعضه ، نحو : ((لَبَنَيْن ، وماءَين)) أي : ضربين منهما .

وندر قولهم في الجمع : ((لقاحان سوداوان)) ، وقولهم :

عند التفرُّقِ في الهَيْجا جِمَالِين [1]

وفي اسمه قوله :

.... قوماهما أخوان [2]

وجوّز ابنُ مالك تثنية اسم الجمع قال : ((ومنها :

---

(١) عجز بيت من البسيط لعمرو بن العداء في الخزانة ٥٧٩/٨ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/٣ ، والمقرب ٣٩٦ وتمامه :

لأصبح القوم أوباداً ولم يجدوا　　　عند التفرق في الهيجا جمالين

والشاهد في قوله : (جمالين) حيث ثنى الجمع المكسر (جمال) أي : قطيعين من الجمال .

(٢) جزء بيت من الطويل للفرزدق في ديوانه ٥٩١/٢ والمغني ١٩٦/١ وبلا نسبة في الهمع ١٤٠/١ ، وتمامه :

وكلُّ رفيقَيْ كلِّ رحلٍ ـ وإنْ هما　　　تعاطى القنا قوماهُما ـ أخَوانِ

الشاهد قوله : (قوماهما) حيث ثنى اسم الجمع (قوم) .

والإعراب ،

ـــــــ ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ﴾ [1] ﴿ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ ﴾ [2] واسم الجمع والجمع المكسّر ما لم يمنع عن ذلك عدمُ شبه الواحد ، كمساجد ومصابيح)) [3] .

قال : ((ومقتضى الدليل أنْ لا يثنى ما دل على جمع ؛ لأنّ الجمع يتضمن التثنية ، إلا أنّ الحاجة داعية إلى عطف واحد على واحد ، فاستُغني عن العطف بالتثنية حيث لا محذور)) .

قوله [والإعراب] فلا يثنى ولا يجمع المبني ، خلافاً للمبرد [4] . ومنه أسماء الشرط ، والاستفهام ، وأسماء الأفعال ، والزيادة في ((منان ومنون)) للحكاية لا للتثنية والجمع ، بدليل حذفها وصلاً ، وكلٌّ من التثنية والجمع في بابي ((لا)) والنداء سابقٌ على البناء ، ونحو ((ذان واللذان)) وضع للمثنى ، وليس منه . أو لمّا ثُنّي أُعرب ، و((اللذون)) وضع للجمع اتفاقا .

---

(1) آل عمران ـ ١٣ .

(2) آل عمران ١٥٥ ، ١٦٦، الأنفال ٤١ .

(3) شرح التسهيل ١/١٠٥ . (باب كيفية التثنية) .

(4) قال المبرد في المقتضب ٤/٣٦ : ((وأما قولهم (عمرويه) وما كان مثله .... وتثنى وتجمع ، فتقول (عمرويهان ، وعمرويهون)....)) . وقول المحشي (ومنه أسماء الشروط ..... اخ) أي من المبني ولا يتبادر إلى الذهن أن المبرد أجاز تثنية كل المبنيات .

وعدم التركيب ،

قوله [عدم التركيب] فلا يثنى المركب تركيب إسناد نحو : ((تأبط شراً)) ، ولا يجمع اتفاقاً ، ولا المزجي خلافاً للكوفيين ومن تبعهم ، ولا المختوم بـ((ويه)) خلافاً لبعضهم ، واختاره السيوطي [1] .

فإنْ ثنيت أو جمعت المزجي ؛ على من جعل الإعـــــراب في الآخر ، قلت : ((حضرموتان ، وحضرموتون)) ، أو على من أعربه إعـــراب المتضايفين قلنا : ((حضراموت وحضروموت)) .

والمختوم بـ((ويه)) تلحقه العلامة بلا حذف ، وقيل : يحذف عجزه .

وأمّا الأعلام المضافة فيستغنى بتثنية المضاف وجمعه ، وجوّز الكوفيون تثنيتهما وجمعهما ، فيقولون : ((أبو البكرين ، وآباء البكرين)) ، وتوصل إلى تثنية ما منع منه وجمعه بـ((ذو)) أو ((ذوو)) . قال الرضي [2] : ((وإضافة ((ذو)) هاهنا ومتصرفاته من إضافة المسمى إلى الاسم كما في ((ذات مرة)) .

واستشكل بما تقرر من أنّ ((ذو)) لا تضاف إلا إلى اسم جنس ، فينبغي التوصل لتثنية ((صاحب)) وجمعه ، وذكر الجـــــوهري : أنه يتوصل إلى التثنية بـ((كلا)) والى الجمع بـ((كل)) .

هذا ولم يستغن عن هذا باشتراط الإفراد بأنْ يراد به ما ليس مثنىً ولا مجموعاً ولا مركباً ؛ لأنّ المفرد يطلق على ما يقابل كلاً من المثنى والمجموع ، والأسماء الخمسة ، ومن المركب ، إلى غير ذلك من إطلاقاته ، وليس له إطلاق على ما يشمل الأعم .

---

(١) الهمع ١٤١/١ .

(٢) شرح الكافية ١٨٦/٢ (المجموع ـ بحث جمع المركب المزجي وتثنيته) .

والتنكير ، واتفاق اللفظ ،

قوله [والتنكير] فلا يثنى العلم ولا يجمع باقياً على علميته ، بل إذا أريد ذلك قُدّر تنكيره ، لهذا كان الأجود أنْ يحلّى بـ((أل)) عوضاً عمّا سُلب من تعريف العلمية وإنْ اختلف التعريفان ؛ لأنه غاية المجهود في الخلاص من التنكير الشنيع .

وطريق تنكيره : أنْ يؤول بواحد من الأمة المسماة به ، ويكون صاحبه قد اشتهر بمعنىً من المعاني ، فيجعل بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى ، نحو قولهم : ((لكلِّ فرعونٍ موسى)) .

والطريقُ الثاني : لا يجري في أعلامِ الأجناسِ ؛ لأنّ من شرطه : أنْ يوجد اشتراك في التسمية ، والمسمّى بعلم الجنس واحد لا تعدد فيه ، إلا أنْ يوجد اسمٌ مشتركٌ أُطلق بحسب الاشتراك على نوعين مختلفين ، ثم ورد الاستعمال فيه مراداً به واحد من المسميين به .

ولا يثنى ولا يجمع ما لا يقبل التنكير ، كالكنايات عن الأعلام ، نحو ((فلان وفلانة)) ، وأسماء الإشارة والموصولات ؛ لملازمتها للتعريف ، ونوزع فيه ، ويستثنى من سلب التثنية والجمع العلمية ، نحو : ((جماديين)) اسما الشهرين ، و((عمانين)) اسما جبلين ، و((اذرعات وعرفات)) ، فلا تسلب العلمية ، ولذا لم تدخلها ((أل)) ولم تضف ، وقضية الاستثناء أنّ اشتراط التنكير لا يختص بالمثنى وجمع المذكر فافهم .

قوله [واتفاق اللفظ] فلا يثنى ولا يجمع الأسماء الواقعة على ما لا ثاني له في الوجود ، كشمس وقمر والثريا ، إذا قصدت الحقيقة ، وأما قولهم : شموس وأقمار ؛ فلتكاثر مطالعها جعلوها متكاثرة ، وأما قولهم ((قمران)) للشمس والقمر فتغليب ، وسرّ ما فيه ، والكلام على تعريفه وشروطه ومجازيته يطلب من رسالتنا الموضوعة لذلك .

واتفاق المعنى ، ووجود ثانٍ له في الخارج ، وأنْ لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته .

قوله [واتفاقُ المعنى] هذا أحد أقوال ثلاثة ، وعليه فيمتنع تثنية المجاز والمشترك و جمعهما ؛ باعتبار مدلولاتهما المختلفة .

والثاني : عدم اشتراطه ، فيجوز قياساً على العطف ، ولوروده في ﴿ وَإِلَٰهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ ﴾[1] ، و((الأيدي ثلاثة))[2] و((القلم أحد اللسانين)) .

والثالث : الجواز إنْ اتفقا في المعنى الموجب للتسمية نحو : ((الأحمران)) للذهب والزعفران ، وإلا فالمنع .

قوله [ووجود ثانٍ له في الخارج] فلا يثنى ولا يجمع نحو : ((شمس وقمر)) ، وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتفاق اللفظ .

قوله [وأنْ لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته] الأوْلى أنْ يقال : وأنْ لا يستغنى بغيره عن تثنيته ، فلا يثنى : ((بعض وسواء وضبعان)) اسم الذكر ؛ للاستغناء بـ((جزآن)) تثنية ((جزء)) و((سيان)) تثنيـة ((سيّ)) و((ضبعان)) تثنية ((ضبع)) اسم المؤنث ، على أنه حُكي : ((ضبعانان وسواءان)) .

ولا يثنى ولا يجمع أسماء العدد ، خلافاً للأخفش[3] غير ((مائة وألف)) ؛ لأنه لا يغني عن تثنية ((ثلاثة)) وجمعها ((ستة وتسعة)) ، ولمّا لم يكنْ لفظ يغني عن تثنية ((مائة وألف)) وجمعهما ثُنّيا وجُمِعا .

---

(١) البقرة ـ ١٣٣ .

(٢) الحديث في مسند أحمد ٤٤٦/١ ، وكنز العمال الحديث رقم / ١٦٠٤٧ .

(٣) الهمع ١/ ١٤٤ .

فإذا توفرت هذه الشروط [فيرفع] حينئذٍ [بالألف] نيابةً عن الضمّة ، كـ((جاء الزيدان)) ، ويقال فيه مثنى حقيقة .

[و] إلا [جمع المذكر السالم] بنصبِ الميم ، وعطَفَهُ على ما قبله قبل إنهاء الكلام على المثنى ؛ ليجمعهما في حالتي الجر والنصب ؛ لاشتراكهما فيهما ؛ محافظةً على الاختصار وتفنناً في العبارة .

وهو : ما دل على أكثر من اثنين

ولا يثنّى ((أجمع وجمعاء)) على رأي البصـــريين ؛ للاستغناء عنهما بـ((كلا وكلتا)) ، ولم يجمع ((يسار)) استغناء عنه بجمع ((شمال)) .

قوله [فإذا توفرت] لو قال : فإذا ثني ما توفرت فيه هذه الشروط كان أظهر .

قوله [بنصبِ الميم] فيه تسامح ؛ لأنّ الميم حرفٌ مبني ليس بكلمة فضلاً عن كونه منصوباً ، وإنما هو محلٌ يظهر فيه النصب ، وفي نسخة ((بنصب : السالم)) أي على أنه صفة ((جمع)) أي : السالم مفرده عن التغيير ، ولا يتعين ذلك ، بل يجوز جره على أنه صفة لـ((المذكر)) ، بل هو أولى ؛ لأنه الموصوف بالسلامة حقيقة .

قوله [عطفه على ما قبله] أي : الستة على الراجح ، والمثنى على غيره .

قوله [ليجمعهما ...] علة في الحقيقة لعدم إنهاء الكلام فتأمل .

قوله [على أكثر من اثنين] خرج به : جمع المؤنث ، فإنه إنما دلّ على أكثر من اثنتين .

مع سلامة بناء مفرده . ويشترط فيه ما اشترط في المثنى ، وزيادة على ذلك : أنْ يكون مفرده علماً

قوله [مع سلامة واحده (١)] أي : لفظاً أو تقديراً ، فخرج به جمع التكسير المتغير واحده لفظاً كـ((رجل)) ، وتقديراً كـ((صنوان)) ، والمراد مع سلامة ما ذكر : لغير إعلال ؛ لئلا يخرج منه ما تغيّر فيه بناء واحده للإعلال نحو : ((قاضون والأعلون)).

قوله [ما اشترط في المثنى] قد نبهنا فيما تقدم على ذلك ، ومن جملة ما اشترط في المثنى التنكير ، وحينئذٍ فلا بد من اشتراط تنكير العلم إذا جمع ، مع أنهم اشترطوا لمفرد الجمع إذا لم يكن معه صفة أنْ يكون علماً ، كما ذكره الشارح ومن هنا اتضح قول الدماميني :

فيسأل ما أمْرٌ شرطتمْ وجودَه لأمرٍ فلم تقضِ النحاةُ بردِّهِ
فلمّا وجدتم ذلك الأمرَ حاصلاً أبيتم حصولَ الحكمِ إلا بفقدِهِ

والجواب : أنّ العلمية شرط للإقدام على جمعه ، والتنكير شرط لثبوت الجمع بالفعل .

قوله [علماً] أي : غير معدول عند المازني[٢] ، فإنه منع تثنية ((عمرو)) وجمعه تصحيحاً وتكسيراً ، وقال : ((أقول : جاءني رجلان كلاهما عمرو ، ورجل كلهم عمرو)) . وقال أبو حيان[٣] : ((لا أعلم أحداً وافقه ، مع قول العرب : عَمْران ...)) ، وكالعلم : المصغر وإنْ لم يكن علماً كـ((رجيل وغليم وسكيران)).

---

(١) كذا في ب ، وفي ج كما أثبتناه في المتن ((بناء مفرده)) .

(٢) الهمع ١/١٤٣ .

(٣) الهمع ١/١٤٣ .

لمذكر عاقل ،

قوله [لمذكر عاقل] أي : فلا اعتبار باللفظ ؛ إذ لا خلاف أنك لو سميت رجلاً بـ((زينب أو سلمى)) جمعته بالواو والنون ، وإذا اجتمع :

مذكر ومؤنث ، غلب المذكر إلا ما شذ من ((ضبعان)) والقياس ((ضبعانان)) ،

أو عاقل وغيره غلب العاقل ، فيقال : ((زيد والهندان مقبلون)) و((زيد والحمير منطلقون)) ، فالشرط أنْ يكون بعض الآحاد مذكراً عاقلاً .

والتعبير بالعاقل أولى من التعبير بـ((عالم)) ؛ لأنه أدلّ على المقصود ، ولا يرد: جمع أسمائه تعالى ؛ لأنّ أسماءه توقيفية ، وما جمع منها مقصور على السماع ، وليس لأحدٍ غيره أنْ يجمع شيئاً منها .

وكذا لا يرد جمع صفاته تعالى على قوله بعدُ ((أو صفة لمذكر عاقل)) ؛ لأنّ الجمع فيها أيضاً لا ينقاس . ولا يرد على التعبير بهما جمع صفات من لا يعقل ولا يعلم نحو : ﴿ أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ [1] ؛ لأنّ ذلك لتشبيه غير أولي العلم بهم في الصفات ؛ لكون مصدر تلك الصفات من أفعال العلماء ، ومثله في الفعل : ﴿ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ [2] هذا تحرير المقام .

وخصّ أولي العلم بالجمع المصحح الواو والنون ؛ لأنهم أشرف من غيرهم ، والصحة في الجمع أشرف من التكسير .

---

(١) فصلت ـ ١١ .

(٢) يس ـ ٤٠ .

خالٍ من تاء التأنيث ،

قوله [خالٍ] صوابه خالياً ؛ لأنه صفة لـ((علماً)) ، ويمكن أنْ يقال : إنه نعت مقطوع ، ونعت النكرة يقطع إذا كان قبله نعت ، والأمر هنا كذلك ، فهو مرفوع ، ويمكن أنْ يكون مجروراً على الجوار .

قوله [من تاء التأنيث] احترز به عن ألف التأنيث ، فيجوز جمع ((حبلى وسلمى وأسماء وحمرا)) أعلاماً لرجال .

عبر بـ((تاء)) التأنيث دون هائه ، ليشمل نحو : ((أخت وبنت ومسلمات)) أعلام رجال ، ثم العلة فيما ذكر أنه لا يخلو : إما أنْ يحذف له التاء أو لا ، ويلزم على الثاني : الجمع بين علامتين متضادتين ، وعلى الأول : إخلال لأنها حرف معنى وقد صارت لازمة بالعلمية ؛ لأنّ الأعلام تصان عن التغيير .

وخالف الكوفيون في هذا الشرط فجوزوا جمع ذي التاء هذا الجمع ، فقالوا : ((طلحون)) ؛ لأنه سمع ((علانون وربعون)) في جمع ((علانية)) للرجل المشهور و((ربعة)) لمعتدل القامة ، وقياساً على ما ورد من جمعه جمع تكسير وإنْ أدى إلى حذف التاء كقوله :

وعُقَبةُ الأعقابِ في الشهرِ الأصمّ (١)

وأجيب : عن السماع بشذوذه ، وعن القياس : بأنّ جمع التكسير يعقب تأنيثه التاء المحذوفة ، ولا تأنيث في جمع السلامة يعقبها ، على أنّ جمعه تكسيراً غير

---

(١) الرجز بلا نسبة في الإنصاف ٤٠/١ وشرح الجمل ١٤٧/١ والهمع ٨٤/١ . والشاهد في قوله : (عقبة الأعقاب) حيث جمع (عقبة) بعد تقدير سقوط التاء ، فيصير مثل (فعل) وهو يجمع على (أفعال) ، قال ابن عصفور : (وهذا عندنا من القلة بحيث لا يقاس عليه) .

المغايرة لتاء ((علة وثبة)) علمين ، أو صفة مذكر عاقل خالية من تاء التأنيت ، قابلة لها ،

☜ مسلم ؛ لأنه لم يرد منه سوى البيت ، فلا يقاس عليه ، مع إمكان أنْ يجعل ((الأعقاب)) جمع ((عقبة)) بمعنى : الاعتقاب لا العَلَم .

قوله [المغايرة لتاء ((علة وثبة))] أي : ونحوهما من كلِّ علمٍ ثلاثي عوّض من فائه تاء التأنيث ، فإنه يجمع هذا الجمع ، وترك بعضهم هذا القيد ؛ لأنَّ جمع ذلك ليس بجمع تصحيح ، بل ملحق به كما سيأتي .

قوله [أو صفة ...] عطف على ((عَلَماً)) ، وإنما خَصَّ من بين العقلاء العلم والوصف دون غيرهما نحو : ((رجل وإنسان)) ؛

جبراً للعلم بالتصحيح لما فاته من زوال التعريف العلمي ،

وصوناً له عن جمع الكسر ، الذي يكثر فيه التغيير المنافي لمنصب العلمية ؛

ولتكون العلامة الدالة على صاحب الوصف الذي يجري عليه في الجمع كعلامة الفعل الذي وضع الوصف مشابهاً له مؤدياً معناه معلاً بإعلاله مصححاً بتصحيحه ، وهي في الفعل ((واو)) ، فكذا في الوصف وإنْ كانت ((واو)) الاسم حرفاً و ((واو)) الفعل اسماً .

قوله [قابلة لها] أي : لتاء التأنيث ، والأَوْلى أنْ يجعل الضمير للمضاف بدون المضاف إليه ، أي : قابلة للتاء وإنْ لم تكن للتأنيث ، فلا يجمع هذا الجمع : صفة لا تقبل التاء ، ولا صفة تقبلها لا لمعنى التأنيث ، بأنْ تكون للمبالغة .

وقضية الضبط بقبول التاء دخول نحو : ((رحيم)) ؛ لأنه يقال : ((امرأة رحيمة)) كما صرحوا به . ☜

أو دالة على التفضيل ،

وأما ((رحمن)) فينبغي امتناع جمعه ؛ لأنه مختص بالله تعالى ، وأسماؤه توقيفية .

لكن صرحوا بأنه لا يقل : ((الرحيمون)) ولا ((الحليمون)) لما ذكروا ، ويؤخذ من ذلك الجواز في ((الرحيم)) إذا أريد به غيره تعالى ، ويبقى النظر فيما إذا أطلق على الله وعلى فردين آخرين .

قال أبو حيان : ((نعم بقي صفة لا تقبل التاء ، وتجمع كذلك بلا خلاف ، وهو ما كان خاصاً بالمذكر كـ((حصى)) .

قال المرادي : ((إذ لا يقصد به معنى التأنيث ، ولا بد أن يكون قبول التاء مطرداً احترازاً من نحو : ((مسكين)) فإنهم قالوا : ((مسكينة)) على غير قياس ، فلا يقل ((مسكينون)) بقياس .

قوله [أو دالة على التفضيل] أي : أو لم تقبلها ، لكن تدل على التفضيل يعني : وهي معرفة بـ((أل)) أو مضافة إلى نكرة نحو : ((الأفضلون وأفضلوا بني فلان)) ، بخلاف اسم التفضيل الذي ليس كذلك ، فلا يجمع بل يلزم التوحيد ، وهذا معلوم من باب أفعل التفضيل ، فلا اعتراض على إطلاق قوله : ((أو دالة على التفضيل)) .

فإنْ قيل : الشرطان منقوضان بجمع ((ذو)) ، قلت : جمع ((ذو)) شاذ ؛ لأنه ليس بعلم ولا صفة ، فهو من الملحق فتأمل ، وإنما اعتبر في الصفات قبول التاء ؛ لأنّ القابلة للتاء شبيهة بالفعل ، فإنه يقبل التاء عند قصد التأنيث نحو : ((قامت)) ، ويعرى منها عند التذكير نحو : ((قام)) .

فلا يجمع هذا الجمع نحو : ((رجل ، وزينب ، وواشق ،

وإنما يجمع هذا الجمع ما أشبه الفعل إلحاقاً به في أنه إذا وصف به المذكر لحقه بعد سلامة لفظه الواو نحو ((قاموا ويقومون)) ؛ ولذا لم يجمع الاسم الجامد ، وإنما جمع ((الأفضل)) ؛ لالتزام التعريف فيه وهو فرع التنكير ،

فأشبه الفعل في الفرعية فحمل عليه ، وجوز الكوفيون أنْ يجمع هذا الجمع من الصفات ما لا يقبل التاء واستدلوا بقوله :

منّا الذي ما إنْ طرّ شاربُه ... والعانسونَ ومنّا المُردُ والشيبُ [1]

فجمع ((عانساً)) وهو من الصفات التي تقع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد ، وذلك عند البصريين من النادر الذي لا يقاس عليه .

قوله [نحو رجل] أي : مما ليس بعلم ولا صفة ، فإنْ جُعل علماً لمذكر عاقل جمع هذا الجمع .

قوله [وزينب] أي : ونحو ((زينب)) مما كان علماً لمؤنث ، فإنْ جعل علماً لمذكّر جمع هذا الجمع ، قال البدر الدماميني : وانظر لأي شيء قيل ((زُيَيْنب)) فلم ترد التاء في التصغير ؛ تنزيلاً للحرف الزائد منزلة تاء التأنيث ، ولم يقل في زينب منقولاً إلى المذكر ((زينبات)) ، تنزيلاً له منزلة ((طلحة)) .

قوله [وواشق] أي : نحو : ((واشق)) مما كان علماً لغير عاقل ، فإنْ جُعل علماً لعاقل جمع هذا الجمع .

---

(١) البيت من البسيط ، واختلفوا في نسبته بين أبي قيس بن رفاعة في إصلاح المنطق ٣٤١ ، وورد في الدرر ١/ ١٣١ بينه وبين أبي قيس بن الأسلت ، وبلا نسبه في شرح الكافية الشافية ١/ ٧٦ . والشاهد ذكره المحشي .

وطلحة ، وسيبويه ، وبَرَقَ نَحْرُه)) ، ولا نحو : ((حائض ، وسابق ، وعلامة ،

قوله [وطلحة] أي : من كل علم فيه تاء التأنيث ، قال الدماميني : ((وانظر لأي شيء امتنع نحو : ((طلحون)) ، وقيل : ((طلحات)) فأعطي حكم المؤنث اعتباراً بلفظه ، وقيل في العدد : ((ثلاثة طلحات)) بإلحاق عدده حرف التاء ، فدلّ على إعطائه حكم المذكر اعتباراً بمعناه)) انتهى .

قال بعض الأفاضل : المراعى المعتبر عندهم أولاً وبالذات إنما هو المعنى . فإذا وجد ما يمنع من مراعاته روعي اللفظ ثانياً وبالعرض ، ففي باب العدد ليس هناك ما يمنع من مراعاة المعنى في ((طلحات)) فراعوه ، وفي باب جمع المذكر السالم هناك ما يمنع من مراعاة المعنى في((طلحة)) ، وهو تاء التأنيث ، فلم يقولوا ((طلحون)) ، وراعوا اللفظ وجمعوه جمع المؤنث ، لئلا يفوته الأمران .

قوله [وسيبويه وبرق نحره] لا وجه لذكر ذلك هنا ؛ لأنه بصدد بيان ما زاد من الشروط على ما سبق في المثنى ، وإلا ذكر بقية محرزات الشروط السابقة ، و((بَرَقَ)) بفتح الراء بمعنى : ((لَمع)) .

قوله [ولا نحو: حائض] أي : مما كان صفة لمؤنث ، فهذا شروع في محترزات قوله : ((أو صفة)) ، وما ذكر قبله محترز قوله : ((أنْ يكون مفرده عَلمَاً))

قوله [وسابق] أي : ونحو ((سابق)) مما كان صفة لغير عاقل .

قوله [وعلامة] أي : ونحو((علامة)) من كلٍّ ما فيه التاء وليست للتأنيث ، بل للمبالغة نحو : ((ملول وملولة ، وفروق وفروقة ، وراوٍ وراوية)) .

وجريح ، وصبور ، وسكران ، وأحمر)).

فإذا توفرت هذه الشروط [فيرفع] حينئذٍ كلٌ من الاسم وتلك الصفة [بالواو] المضموم ما قبلها ولو تقديراً ؛ نيابةً عن الضمّة كـ((جاء الزيدون والعاقلون)) .

قوله [وجريح ...] أي : ونحو : ((جريح)) وما عطف عليه من كلّ ما لا يقبل التاء ولا يدل على التفضيل ؛ لكونه على وزن : ((فعيل)) بمعنى : ((مفعول)) . فإنه يستوي فيه المذكر والمؤنث إذا ذكّر الموصوف ؛ فرقاً بينه وبين ما هو بمعنى فاعل . ولم يعكس ؛ لأنّ الفاعل أصل بالنسبة إلى للمفعول ، والتمييز بين المذكر والمؤنث أصل ، فأعطي الأصل للأصل ، والفرع للفرع ، والحكمان المذكوران غالباً .

ويؤخذ مما تقرر أنّ محل منع جمع ما ذكر إذا ذكر الموصوف ؛ لأنه إنما يستوي المذكر والمؤنث حينئذٍ ، أمّا إذا لم يذكّر فينبغي أنْ يجمع هذا الجمع فليحرر .

أو ((فعول)) بمعنى : ((فاعل)) فإنْ كان بمعنى ((مفعول)) لحقته التاء نحو : ((ناقة ركوبة)) ، أو صفة مؤنثها على ((فعلى)) فإنها لا تقبل إلا عند بني أسد أو مؤنثها على ((فعلاء)) .

قوله [فإذا توفرت هذه الشروط] الأوْلى : فإذا جمع ما توفرت فيه هذه الشروط

قوله [كل من الاسم وتلك الصفة] أي : من جمعهما .

قوله [ولو تقديراً] نحو : ((جاء مصطفون)) بفتحة قبل الواو ، وأصله : ((مصطفيون)) ، استثقلت الضمة فحذفت ، ثم الياء للساكنين . ويبعد أنْ يرجع قوله : ((ولو تقديراً)) إلى الرفع بالواو ، وأيضاً لأنه لم يذكره في المثنى .

وأشار إلى ما اشتركا فيه بقوله [ويجرّان وينصبان باليه] المكسور ما قبلها ولو تقديراً ،المفتوح ما بعدها في الجمع ، وفي المثنى بالعكس ؛ نيابةً عن الكسرة والفتحة .

وجعلت الياء علامة لهما ؛ حَمْلاً للنصب على الجر دون الرفع ؛ لاشتراكهما في كون كلٍّ منهما فضلة مستغنىً عنه ،

قوله [ويجران] قدم الجر لما سيأتي من أنّ النصب محمولٌ عليه .

قوله [ولو تقديراً] نحو : ((مررتُ ورأيتُ المصطفَين)) ، وأصله ((مصطفيين)) استثقلت الكسرة على الياء فحذفت ، ثم الياء للساكنين ، وهل التقدير يجري في المثنى أم لا ؟ فليحرر .

قوله [وفي المثنى بالعكس] أي : والنون في المثنى ملتبسة بالعكس ، أو ما ذكر في المثنى كائن بالعكس ، فيفتح ما قبل الياء وتكسر النون .

قوله [حملاً للنصب على الجر] ولم يعكس ، لما سيأتي في قوله : ((وإنما))الخ .

قوله [في كون كلّ منهما فضلة] أي : إعراب فضله ، كالمفعول ، والمراد أنهما كذلك في الجملة ، وبحسب الأصل ، فلا يرد خبر((كان)) واسم ((إنّ)) ومفعولا ((ظن)) ، ولا يخالفه قول ابن مالك في التسهيل :

((إنّ النصب للفضلة ، والجر لما بين العمدة والفضلة ؛ لأنه تارة يكمل العمدة نحو : ((جاء غلام زيد)) وتارة يكمل الفضلة نحو : ((رأيت غلام زيد)) ، ويقع في موضع العمدة نحو : ((يعجبني قيام زيد)) ، وفي موضع الفضلة نحو : ((هذا ضارب عمرو)) .

وإنما كان النصب للفضلة ؛ لأنّ علامته الأصلية الفتحة ،

بخلاف الرفع فإنه عمدة الكلام .

وإنما حملوا النصب على الجر ؛ لأنَّ حَقّ الياء أنْ تكون للجر ؛ إذْ علامته الأصلية الكسرة ، وهي بعض الياء .

واختصّ المثنى في الرفع بالألف ، والمجموع فيه بالواو ؛ لأنّ المثنى أكثر دوراناً في الكلام من الجمع ، والألف خفيفة ، والواو ثقيلة بالنسبة إليها ، فجعلوا الخفيف في الكثير والثقيل في القليل ؛ ليكثر في كلامهم ما يستخفّون ، ويقلّ ما يستثقلون ، قاله ابنُ إيّاز في شرح الفصول .

وحُرك ما بعد علامة التثنية المزيد ؛ لدفع توهم إضافة أو إفراد ؛

وهي أخف الحركات ، والفضلة أكثر دوراً ، فناسب أنْ يجعل لها النصب ؛ لخفة علامته ، والجر لما بينهما ؛ لأنّ علامته الأصلية الكسرة ، وهي متوسطة بين الخفة والثقل ، فناسب جعلها للمتوسط بين المرتبتين ، وهو المضاف بواسطة حرف جر ملفوظ به أو مقدر .

قوله [فإنه عمدة] أي : إعراب ما هو عمدة كالفاعل .

قوله [بالنسبة إليها] وكذا بالنسبة للياء ؛ لأنّ الياء أخف من الواو .

قوله [وحُرّك ما بعد علامة التثنية] ((ما)) نائبُ فاعل ((حُرّك)) ، وهي عبارة عن النون .

قوله [المزيد لدفع توهم ...] برفع ((المزيد)) على أنه صفة لـ((ما)) .

أمّا توهم الإضافة ففي نحو : ((جاء خليلان موسى وعيسى)) إذ لولا النون لتوهمت الإضافة .

فراراً من التقاء الساكنين بالحركة الأصلية في ذلك وربما فتح مع الياء

وأما توهم الإفراد ففي نحو : ((جاءني هذان)) ؛ إذ لولا النون لتوهم الإفراد كذا مثل المرادي ، وليس بجيد ؛ لأنّ ((هذان)) ليس مثنى حقيقة ، فالأولى التمثيل بنحو : ((الخوزلان)) تثنية ((الخوزلى)) في قلةٍ ، وإلا فالكثير قلب الألف إذا كانت زائدة على ثلاث ياء .

ثم حمل ما لم يوجد فيه هذا التوهم على ما وجد فيه ؛ ليجري الباب على سنن واحد ، وقوله ((لدفع)) الخ علة لقوله ((المزيد)) ، وقوله ((فراراً)) علة لقوله ((وحرك)) .

قوله [بالحركة الأصلية] يعني : أنّ أصل هذه النون أنْ تكون ساكنة ؛ لأنها حرفٌ مبنيٌ ، إلا أنها حركت لالتقاء الساكنين ، والأصل في تحريك الساكن الكسر ، وكونها حركت لذلك لا ينافي أنها حركت لكونها على حرف واحد ، وقوله : ((في ذلك)) ، أي : في الفرار من التقاء الساكنين .

قوله [وربما فتح] أي : ما بعد علامة التثنية وهو النون .

قوله [مع الياء] هو لغة لبني أسد ، كقوله :

على أحوذيينَ استقلّتْ عشيةً [(١)]

الرواية بفتح النون .

---

(١) صدر بيت من الطويل لحُمَيْد بن ثور الهلالي في ديوانه ٥٥ ، وبلا نسبة في الأوضح ٤٦/١ وفي شرح ابن عقيل ٦٩/١ ، وتمامه :

على أحوذيينَ استقلّتْ عشيةً فمـا هـي إلا لمحـةً وتغيـبْ

والشاهد فيه : ((أحوذيين)) فإن الرواية فيه بفتح النون وهي لغة بني أسد في فتح نون المثنى بعد الياء نقلها الفراء .

....

....

وقيل : لا يختص فتح النون بمصاحبة الياء بل يكون معها ومع الألف في لغة من يلزم المثنى الألف ، ويعربه بحركاتٍ مقدرة عليها كالمقصور ، كما قيّد بذلك ابن عصفور[1]، لكن المصنف أطلق في الأوضح[2] .

ولا يخفى أنّ الشارح لم يتعرض للفتح مع الألف فقولُ المحشي : ((إنّ ظاهر كلامه كالأوضح إنّ الفتح يجري مع الألف إذا كانت علامة للرفع)) ـ انتهى ـ أمرٌ عجيب ، مع أنهم استشهدوا على الفتح مع الألف بقوله :

أعرفُ منها الجيدَ والعينانا ومنخـرينَ أشـبها ظبيانـا [3]

ورووه هكذا ((ومنخرين)) [4] بالياء ، وهو يدل على عدم اختصاص الفتح بلغة من يلزمه الألف ، فتدبر .

---

(١) شرح الجمل ١/ ١٥٠ (باب التثنية والجمع) .

(٢) أوضح المسالك ١/ ٤٦ .

(٣) البيت من مشطور الرجز ، نسبه النحاة إلى رؤبة وهو في زيادات الديوان ١٨٧ ، و في النوادر ١٥ نسب لرجل من بني ضبة ، وبلا نسبة في الأوضح ١/ ٤٧ والهمع ١/ ١٦٠ .

وقوله : ((العينانا وظبيانا)) جاء به منصوباً بفتحة مقدرة على الألف ، ورواية (منخرين) على النصب بالياء ، وهو جمع بين اللغتين لغة من يلزم المثنى الألف في جميع حالاته ، ولغة من يعمله بالياء في جره ونصبه ، والجمع بين اللغتين غريب عند الأعراب لأنهم يتكلمون بلغات قبائلهم . ولذلك قال ابن هشام في الأوضح ((وقيل البيت مصنوع)) وفي شرح اللمحة قال : ((ولا حجة فيه ، وهو مصنوع)) .

ولكن ما أراده المحشي هو فتح نون المثنى مطلقاً سواء أعرب بالياء نصباً وجراً أو بحركات مقدرة فعليه يكون ((منخرين)) مفتوح النون ، وهي غرابة أخرى تضم إلى البيت .

(٤) هنا انتهى سقط المخطوطة ـ أ ـ وقد بدأ في ص ٩٣ السابقة .

وضم مع الألف ، وفتح ما قبلها ؛ لأنّ الألف لا يكــون قبلها إلا فتحة ، والياء محمولة عليها .

وضمّ ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء في الجمع ؛ ليكون ذلك دليلاً على شدة الامتزاج وليسلما من التغير والانقلاب .

قوله [وضم مع الألف] هو كما قال الشيباني[1] : ((لغة)) ؛ لأنها شبيهة بألــف ((غضبان)) ، ومنه قوله :

يا أبتي أرّقــني القــذانُ فالنومُ لا تألفُهُ العينانُ [2]

قوله [وفتح ما قبلها] عطف على ((حرّك)) لا ((فتح)) ، كما قد يتوهم .

قوله [دليلاً على شدة الامتزاج] يقتضي بظاهره أنّ أصل الامتزاج حاصلٌ مع غير الضمّ والكسر ، وقد يوجّه ذلك بأنّ أصل الإعراب بالحركات ، ثم تفرّع عليها الحروف المجانسة لها المأخوذة منها ، فإذا وجدت تلك الحروف كان هناك امتزاج في الجملة ، فإذا كان قبلها ما يجانسها من الحركات حصل شدة الامتزاج ، فتأمله ، كذا بخط شيخنا الغنيمي .

قوله [وليسلما] أي : الواو والياء من التغير كما هو المناسب لها ، وقولــه : ((والانقلاب)) من عطف الأخص على الأعم ، وذلك لأنه لو كسر ما قبل الواو لانقلبت ياءً ؛ لأنّ كل واوٍ وقعت ساكنة بعد كسرة تقلب ياءً ، ولو ضم ما قبــل الياء ؛ لانقلبت واواً ؛ لأنّ كل ياءٍ وقعت ساكنة بعد ضمة تقلب واوا .

---

(١) الهمع ١٦١/١ .

(٢) البيت من مشطور الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٦ والخزانة ٩٢/١ وبلا نسبة في الهمع ١٦٢/١ والشاهد في قوله : (القذان والعينان) فقد ضم نون المثنى مع الألف وهي لغة .

وحُرِّكت نون الجمع المزيدة أيضاً ؛ لدفع توهم إضافة أو إفراد ؛

قوله [وحركت نون الجمع المزيدة] أمّا توهم الإضافة ففي نحو : ((مررت ببنين كرام أو كرماء)) ؛ إذ لولا النون لتوهمت الإضافة .

وأمّا توهم الإفراد ففي نحو : ((مررت بالمهتدين وبالفاضلين وبالمتقين)) ؛ إذ لولا النون لتوهم الإفراد ، ثم حمل ما لم يوجد فيه هذا التوهم على ما وجد فيه ؛ ليجري الباب على سنن واحد ، وما ذكَر منْ أنّ النون في المثنى والجمع زيدت لما ذكر ، هو ما اختاره ابن مالك [1] .

وأُورد : أنه لو اعتبر توهم الإفراد لامتنعت إضافة الجمع المنقوص المنصوب أو المجرور كـ((رأيت قاضيك ومررت بقاضيك)) لالتباسه بالمفرد .

وأجيب : بأنّ ما هنا يمكن دفع الالتباس فيه بالوقف على المضاف دون المضاف اليه ؛ لأنه يوقف عليه حينئذٍ برد النون ، ولا كذلك فيما نحن فيه على ذلك التقدير ؛ لأنه لو لم ترد النون لم يمكن دفع الالتباس ؛ لاستواء حالتي وصله ووقفه على هذا التقدير .

والحاصل : أنّ سقوط النون الذي به الالتباس عارض يمكن زواله بالوقف ، ولا كذلك ما نحن فيه على ذلك التقدير ، وقال سيبويه : النون عوضٌ عن حركة الواحد وتنوينه أي : لفظاً كـ((الزيدين)) أو تقديراً كـ((الأحمرين)) ، والحركة وإنْ كانت مقدرة على الحرف ، لكن لمّا لم تظهر كانت كالعدم .

ثم إنه رجح جانب الحركة مع اللام ، فثبتت النون معها ثبات الحركة ، وجانب التنوين مع الإضافة فحذفت معها ،ولم يعكس ؛ لئلا يلزم الفصل

---

(١) شرح التسهيل ٧٧/١ .

هرباً من التقاء الساكنين ، وفتحت تخفيفاً في اللفظ ؛ لأنّ قبلها في الرفع واواً قبلها ضمة .

بين المضاف والمضاف اليه ، وهو قليل ، بل منعه بعضهم بغير الظرف .

لا يقال في القول بأنّ الأحرف قائمة مقام الحركات : جمع بين عوضين ، وهو غير جائز ؛ لأنّا نقول : الأحرف عوضٌ عمّا فات من الإعراب بالحركات ، والنون عوض عنه ، وعن دخول التنوين معا .

قوله [هرباً ...] علة لقوله : ((وحُركت)) ، والتعبير هنا بـ((هرباً)) وفيما تقدم بـ((فراراً)) الظاهر أنه تفنن ، كقوله هنا : ((وحركت نون الجمع)) وفيما تقدم ((وحرك ما بعد علامة التثنية)) .

قوله [وفتحت تخفيفاً في اللفظ] علله بعضهم بطلب الفرق ، ثم قال : ((وإنما لم يكتف بحركة ما قبل الياء فارقاً لتخلفه في نحو : ((المصطفين)) ...)) انتهى .

وفيه نظر إذ لقائل أنْ يقول : هذا التخلف لا يضر ؛ لحصول التمييز في نحو : ((المصطفين)) بين المثنى والجمـع بغير حركة ما قبل الآخر ؛ لأنّ الألف في نحو : ((المصطفى)) تحذف في الجمع ، وتقلب ياءً في المثنى ، ففي الجمع يقال : ((جاء المصطفون)) ، وفي المثنى ((المصطفيان)) كما سيأتي .

وحينئذٍ فيقال في النصب والجر في الجمـع ((المصطفين)) بياء بين الفاء والنون ، وفي المثنى ((المصطفيين)) بياءين بينهما ؛ لأنّ ألف المثنى تقلب ياءً ، فلا اشتباه فيهما ؛ على أنه إذا كان الفرق بحركة النون لتخلف الفرق بحركة ما قبل الآخـر في نحو : ((المصطفين)) ، ورد عليه حال إضافة ((المصطفين)) لسقوط النون الذي فرق بحركتها ، وكان يكفي أنْ يقال : لم يكتف بما ذكر مبالغة في الفرق .

وفي الجرّ والنصب ياءً قبلها كسرة ، فلو ضُمت أو كُسرت ؛ لثقل اللفظ جداً ، وربما كُسرت بعد الياء ضرورة .

وأعربا بالحروف ؛ طلباً للتناسب من حيث أنهما كالفرع بالنسبة للمفرد ؛ لكونهما بزيادةٍ عليه ، والإعراب بالحروف فرعٌ بالنسبة إلى الإعراب بالحركات .

ثم الاسم إذا ثُنّي وكان صحيحاً ،

قوله [لثقل اللفظ جداً] أي : ثقلاً بليغاً ، فـ((جداً)) منصوبٌ على أنه مفعول مطلق .

قوله [ضرورة] أي : وليس بلغة خلافاً لابن مالك[1] ، وذلك كقوله :

عَرَفنا جعفَراً وبني أبيهِ وأنْكَرْنا زعانفَ آخرينِ [2]

قوله [ثم الاسم] أي : المتقدم المستوفي للشروط ، وقوله ((إذا ثني)) أي : إذا أريد به تثنيته .

قوله [وكان صحيحاً] وهو : ما ليس آخره حرف علة ، كـ((زيد ورجل)) ، هذا هو المصطلح عليه ، لكن عطف قوله : ((أو مهموزاً)) الخ يقتضي تخصيصه بغير المهموز .

---

(١) قال ابن مالك في شرحه على الكافية الشافية ١/٨٠ ما نصه : (ونون الجمع الذي على حد المثنى والمحمول عليه مفتوحة ، وكسرها لغة) .

(٢) البيت من الوافر لجرير في ديوانه ٤٧٥ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/٤٩ والهمع ١/١٦١ .
والشاهد فيه قوله : (آخرينِ) فقد كسر نون الجمع .

أو معتلاً جارياً مجراه ، أو منقوصاً ،

قوله [أو معتلاً جارياً مجراه] وهو : ما كان آخره واواً أو ياء قبلهما ساكن ، كـ((ظبي و دلو وعلي ومرمي ومقري)) .

قوله [أو منقوصاً] قيل : المراد به النقص اللغوي حتى يشمل ((أبوان)) ، وفيه نظر ظاهر ؛ لأنّ قوله بعد ذلك : ((وردّ ياء المنقوص)) يعني : أنّ المراد به المنقوص اصطلاحاً ، لكن يصير المعنى : وردُها إنْ كانت محذوفة كـ((قاضٍ)) منكرا .

وعلى العموم فشذ ((أبان وأخان)) ، وفي شرح الكافية لابن مالك : ((وإذا ثني ما ليس مقصوراً ولا ممدوداً رد اليه ما حذف منه إنْ كان يردُّ في الإضافة وإلا فلا ، فيُردَّ نحو : ((قاضٍ و أبٍ وأخٍ و حمٍ)) و((هن)) لا إسم ، و((ابن ويد ودم وحر وغد)) وشذ : ((فميان وفموان)) ، وقوله :

يـديانِ بيضـاوانِ عنـدَ مُحلَّـمٍ [1]

ضرورة)) انتهى .

وقيل : إنه على لغة من قال في المفرد ((يدي)) كما جاء : ((دميان ودموان)) على لغة من قال : ((دمي)) .

---

(1) صدر بيت من الكامل بلا نسبة في الخزانة ٤٧٧/٧ وشرح الأشموني ٦٦٨/٣ ، وتمامه :

يديانِ بيضـاوانِ عنـدَ محلَّـمٍ قد تنفعانـك منهمـا أن تهضـما

وفي العجز روايات أخرى منها : ((قد تمنعانك أن تضام وتضهدا)) . والشاهد فيه : ((يـديان)) مثنى ((يد)) ، والقياس ((يدان)) بدون رد اللام المحذوفة ؛ لأن هذه اللام لا ترد عند الإضافة .

أو مهموزاً غير ممدود ، أو ممدوداً همزته أصلية

قوله [أو مهموزاً غير ممدود] كـ((رشأ)) ، ودخل فيه نحو : ((ماء)) فإنّ أصله : ((موه)) قلبت الواو ألفاً والهاء همزة ، فلا يسمّى ممدوداً ، كما نصّ عليه الفارسي ؛ لعروض المدّ فيه ؛ إذ ألفه واو في الأصل .

قوله [أو ممدوداً همزته أصلية] كـ((قراء و وضاء)) والـ((قراء)) : الناسك والـ((وضاء)) : الوضيء .

وخرج ما إذا كانت الهمزة غير أصلية ، فإنْ كانت عوضاً من ألف التأنيث كـ((حمراء)) قلبت واواً ؛ لكونها زائدة محضة ، فهي بالإبدال الذي يناسب الحذف أولى من غيره ، وإنما لم تقلب ياءً ؛ لما بين الهمزة والواو من التقارب في الثقل ؛ وحملاً على النسب .

وإنْ كانت بدلاً من أصل كـ((كساء)) فإنّ أصله ((كساو)) قلبت الواو همزة ؛ لتطرفها إثر ألف زائدة ترجح إقرار الهمزة على قلبها واواً ، نظراً للصورة الأصلية ، وإنْ كانت بدلاً من حرف الإلحاق كـ((علباء)) وأصله ((علباي)) بياء زائدة للإلحاق بـ((قرطاس)) .

ثم أبدلت الياء همزة ترجح الإعلال : وهو قلب الهمزة واواً على الصحيح تشبيهاً بهمزة ((حمراء)) ، من جهة أنّ كلاً بدلٌ من حرفٍ زائدٍ غيرَ أصلي ، وكلُّ ذلك باعتبار الأصل المطرد .

لحقته العلامة من غير تغيير ، سوى فتح ما قبلها و ردُّ ياء المنقوص .
و أمّا المقصور فألفه إنْ كانت زائدة على ثلاثة ، أو بدلاً عن ياءٍ

قوله [من غير تغيير ...] وشذَّ في ((ألية وخصية)) : ((أليان وخصيان)) ، والقياس : ((أليتان وخصيتان)) ، وقيل هما تثنية ((إلى وخصى)) المذكرين ، وشذ : ((قراوان)) بقلب الهمزة الأصلية واواً ، وفي كلام بعضهم ما يقتضي أنه لم يسمع .

وأما قولهم : ((قائمان)) في ((قائم وقائمة)) ؛ فلأن العـــلامة إنما لحقت ((قائماً)) لأنه المغلّب .

قوله [وأمّا المقصور] لم يأت لـ((أمّا)) بمعادل ، والظاهر : وإنْ كان مقصورا .

قوله [فألفه إنْ كانت زائدة ...] أي : بأنْ تكون رابعة كـ((حبلى وملهى)) ، أو خامسة كـ((معطى)) ، أو سادسة كـ((مستدعى)) ، فتقلب الألف ياء ، فتقول ((حبليان و ملهيان ومعطيان ومستدعيان)) .

وشذ قولهم : ((مذروان)) : لطرفي الألية ، والأصل : ((مذريان)) ؛ لأنه تثنية ((مذرى)) في التقدير ، لكن علة تصحيحه أنه لم يستعمل إلا مثنى ، فلم تثبت ألف قط في مفرده حتى تقلب .

قوله [أو بدلاً] يعني : أو لم تكن زائدة لكن كانت بدلاً عن ياء كـ((فتى)) ، فترجع إلى أصلها في التثنية قال الله تعالى : ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانِ ﴾ [1] .

وشذ في تثنية ((حمى)) بكسر الحاء المهملة : ((حموان)) حكاه الفراء ، فإنَّ ألفه مبدلة من ياء ، تقول : ((حميت المكان حماية)) ، والقياس ((حميان)) .

---

(١) يوسف ـ ٣٦ .

أو مجهولة الأصل ، أو أصلية وأميلت قلبت ياءً وإلا فواو ،

وقد يكون للألف أصلان باعتبار لغتين ، فيجوز فيها وجهان كـ((رحى)) ؛ فإنها يائية في لغة من قال ((رحيت)) ، واوية في لغة من قال ((رحوت)) ، فيجوز : ((رحيان و رحوان)) والياء أكثر .

قوله [أو مجهولة الأصل أو أصلية وأميلت] أي : أو ثالثة مجهولة الأصل وأميلت ، أو ثالثة أصلية وأميلت ، فقوله : ((وأميلت)) راجع للأصلية والمجهولة .

قال الرضي[1] : ((وإنْ كانت الألف الثالثة أصلاً غير منقلبة عن شيء كـ((متى وعلى وإذا)) أعلاماً فإنّ الألف في الأسماء العريقة البناء أصلٌ أو كانت مجهولة الأصل ، وذلك بأنْ تقع في متمكن الأصل ولم يعرف أصلها ، فإنْ سمع فيها الإمالة ، ولم يكن هناك سبب للإمالة غير انقلاب الألف عن الياء وجب قلبها ياء ، وإنْ لم يسمع قالوا وأولى ؛ لأنه أكثر ، وقال بعضهم : بل الياء في النوعين أولى سمعت الإمالة أو لا ؛ لكونه أخف من الواو))انتهى .

وصرح الدماميني برجوع القيد لهما ، لكنه لم يمثل للمجهولة الممالة فلينظر .

قوله [وإلا فواو] أي : وإنْ لم يكن كذلك تقلب واواً ، وذلك بأنْ كانت ثالثة بدلاً عن واو نحو : ((قفا وعصا)) فتقول : ((قفوان وعصوان)) ، أو كانت مجهولة الأصل ولم تمل نحو : ((ددا)) وهو : ((اللهو)) .

فإنه استعمل منقوصاً كما في الحديث[2] : ((لست من الدد ولا الدد مني)) ، ومتمماً بالنون ((ددن)) ، ومقصوراً فلا يدرى هل ألفه عن واو أو عن ياء ؛

---

(١) شرح الكافية ١٧٤/٢ (بحث المثنى) .

(٢) مجمع الزوائد ٢٢٥/٨ـ٢٢٦ .

وحكمه إذا جُمع كما إذا ثنّي من لحوق العلامة من غير تغيير ، ولا يستثنى إلا المقصور والمنقوص ،

لأنّ الألف في الثلاثي المعرب لا بد أنْ تكون عن أحدهما ، والثاني أكثر ، فتقول : ((ددوان)) حملاً على الأكثر .

أو كانت أصلية ولم تمل نحو : ((على و إذا)) إذا سميت بهما فتقول : ((علوان وأذوان)) ، وهذا مذهب سيبويه ، وهناك أقوال أخر منها : أنّ الألف الأصلية والمجهولة تقلب ياءً مطلقاً .

قوله [وحكمه] أي : حكم الاسم .

قوله [من غير تغيير] أي : زائد على المثنى ، فلا يرد : أنّ الممدود الذي همزته غير أصلية يغير .

قوله [ولا يستثنى إلا المقصور والمنقوص] قال في التسهيل[1] : ((إلا أنّ آخر المقصور والمنقوص يحذف في جمع التذكير ، وتلي علامتاه فتحة المقصور مطلقا)) ، قال الدماميني :

((أي سواء كانت منقلبة عن أصل نحو : ((ملهى)) أو زائدة كألف ((أرطى وحبلى)) إذا سمي بهما ، وعلم من قوله : ((في جمع التذكير)) إنّ آخر المقصور والمنقوص لا يحذف في جمع التأنيث ،

ووجه الفرق : أنّ علامة جمع التذكير ثقيلة ، وهي الواو والياء ، فلا تجامع ياء المنقوص ، ولا الياء والواو المنقلبة عن ألف المقصور ، وعلامة التثنية وعلامة جمع المؤنث حقيقة ، فجاز أنّ تجامعهن ،

---

(١) شرح التسهيل ٩٥/١ (باب كينية التثنية وجمعي التصحيح) .

فإنّ آخرهما يحذف لالتقاء الساكنين ، ثم يفتح ما قبل آخر المقصور ؛ دلالةً على ما حذف ، ويضمّ ما قبل آخر المنقوص في الرفع ، ويكسر في غيره مناسبة للحرف .

أمّا علامة جمع تصحيح المؤنث فالألف مطلقاً ، ولا حرف أخف منها ، وأمّا علامة التثنية : فالألف رفعاً والياء المفتوح ما قبلها جراً ونصباً ، بخلاف ياء الجمع فإنها مكسور ما قبلها)) انتهى .

وقيل : إنما قلبت في المثنى ولم تحذف مع التقاء الساكنين فيه ؛ لئلا يلتبس في الرفع إذا أضيف بالمفرد نحو : ((جاءني أعلى إخوتك)) ، بخلاف الجمع فإنك تقول ((أعلوا إخوتك ، وأعليهم)) فلا يلتبس به .

قوله [فإنّ آخرهما] وهو الألف في المقصور والياء في المنقوص .

قوله [يحذف لالتقاء الساكنين] كما في : ﴿ وَأَنتُمُ الأَعْلَوْنَ ﴾[1] في المقصور ، فإنّ أصله ((الأعليون)) تحركت الياء المبدلة من ((واو)) في الأصل ؛ لأنه من ((العلو)) ، وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً ، ثم حذفت للساكنين ، وبقيت الفتحة ؛ دليلاً عليها .

وهذا بخلاف المثنى من ذلك لا حذف فيه ،بل فيه قلب في المقصور ، وردّ ياء المنقوص إنْ كانت محذوفة نحو : ((قاض)) .

قوله [ويضم ما قبل آخر المنقوص] فتقول في جمع ((القاضي)) ، مما ياؤه أصلية ، و((الداعي)) مما ياؤه منقلبة عن واو : ((القاضون والداعون)) .

---

(١) آل عمران ـ ١٣٩ ، محمد ـ ٣٥ .

....

....

---

(٥) والأصل فيهما : ((القاضيون والداعيون)) ، حذفت ضمة الياء ؛ للاستثقال ، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ، وحذفت الكسرة التي كانت قبل الياء ؛ لئلا يلزم قلب الواو ياءً ؛ لوقوعها ساكنة إثر كسرة ، ثم عوّض من الكسرة الضمة ؛ لمناسبة الواو ، وإنْ شئت قلت : استثقلت الضمة على الياء فيهما ، فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركته ، ثم حذفت الياء ؛ لالتقاء الساكنين .

[الملحقات بالمثنى والجمع]

وقد ألحق بكلٍّ من المثنى والمجموع في الإعراب ألفاظٌ شابهتهما في الدلالة على معناهما وإنْ لم تكن منهما ؛ لفقد ما اعتبر فيهما من الشروط منها ، فالملحق بالمثنى هنا أربعة ألفاظ :

قوله [وإنْ لم تكن منهما] حالٌ أي : والحال أنها لم تكن منهما .

قوله [منها] متعلق بـ ((فقد)) .

قوله [هنا] أي : في هذا الكتاب ، وإنما قيد به ؛ لأنّ ما ألحق لا ينحصر في الأربعة المذكورة ، بل منه ما سُمي به ، كما سيأتي في الشرح وغير ذلك ، فانظر النكت(1) وغيرها .

وما ذكره في ((كلا وكلتا)) هو اللغة المشهورة ، وكنانة يعربونهما مضافين الى المظهر أيضاً إعراب المثنى ، ومن العرب من يلزمهما الألف في الأحوال كلها ، أضيفا الى مضمر أو مظهر ، ونقله صاحب العين(2) قال الرضي ((ولا أدري ما صحته)) .

---

(1) النكت ـ السيوطي ـ 1/ 130 ـ 132

(2) لم ينقل المحقق الرضي عن صاحب ((العين)) بل نقل في شــرح الكافية 36/1 عن صاحب ((المغني)) وهو تقي الدين منصور بن فلاح اليمني ، أما كلام ابن فلاح فنصه ((وان أضيفا ـ يعني كلا وكلتا ـ الى مضمر ففيهما لغتان ، افلهما استعمالا وهي القوية قياسا ثبوت الألف) ثم قال في مقام آخر ((إنها ـ يعني كلا وكلتا ـ مع المظهر بالألف في كل لغة)) فما ذكره المحشي هو مجموع كلامي ابن فلاح . المغني في النحو لابن فلاح 274/1 وما بعدها .

لفظان بشرط [و] هما [كلا وكلتا]،

قوله [وهما كلا وكلتا] فيه : تغيير لإعراب المتن . فإنّ ((كلا وكلتا)) مبتدأ ومعطوف عليه ، والخبر ((كالمثنى)) ، وكذا جعله ((مع المضمر)) خبراً لـ((كان)) المحذوفة مع اسمها ، وإنما هو حال من ضمير ((كلا وكلتا)) المستتر في الخبر ، مع أنّ حذف ((كان)) هنا غير مشهور ، وتقدم ما فيه .

وألف ((كلا)) أصل ؛ إذ لا ينقص الاسم عن ثلاثة عن ياء عند سيبويه ؛ لأنه الغالب في المتطرفة ؛ ولأنها أميلت ، وقيل : عن واو ؛ لئلا يختلف مع ((كلتا)) ، فإنّ لامها عن ((واو)) مثل ((نجاة وبنت وأخت)) ، لاعن ياء كـ((ليان)) ، إذ لا ثاني له ، وأما الإمالة فللكسرة أو للرجوع الى الياء جرا ونصبا .

وألف ((كلتا)) عند سيبويه للتأنيث ، والتاء عن الواو ، وقال الجرمي[(١)] : الألف لام والتاء للتأنيث ، فلو سمي به ثم نكر لم ينصرف عند سيبويه وانصرف عند الجرمي ، ويرد عليه : أنه لا يعرف وزن ((فعتل)) ، وإنّ التاء لا تقع حشواً ولا بعد ساكن صحيح .

وقال أبو علي : إنما أبدلوا لام ((كلتا)) ؛ لأنها وقعت قبل ألف التأنيث ، ولابد من اختلاف لفظ المذكر والمؤنث فيما عدا العلامة إذا كانت ألفا ، ألا ترى أنهم قالوا : ((أحد وإحدى)) ، وأمّا اللذان لا يكون بينهما اختلاف في غير العلامة فهما المذكر والمؤنث الذي علامة تأنيثه التاء .

---

(١) نقله الرضي في شرح الكافية ٣٦/١ .

ولا ينفكان عن الإضافة الى ظاهر أو مضمر ،

قوله [ولا ينفكان عن الإضافة ...] قال الرضي[1] :

((واعلم أنّ ((كلا وكلتا)) لا يضافان إلا الى المعارف كما يجيء في بابه ، والمضاف اليه يجب أن يكون مثنىً إما لفظاً ومعنىً ، نحو : ((كلا الرجلين)) أو معنىً نحو : ((كلانا)) ، ولا يجوز تفريق المثنى إلا في الشعر نحو : ((كلا زيدٍ وعمرو)) ، وإلحاق التاء بـ((كلا)) مضافاً الى المؤنث أفصح من تجـــريده نحو : ((كلا المرأتين)) ...)) . انتهى

وفي المغني[2] نحوه مع بسط ، ونقل في المغني[3] أنّ ابن الأنباري : أجاز ((إضافة ((كلا)) الى المفرد بشرط تكررها نحو : ((كلاي وكلاك محسنان)) ، وأجاز الكوفيون : إضافتها الى النكرة نحو : ((كلا رجلين عندك محسنان)) ، فـــــإنّ ((رجلين)) قد تخصصا بوصفهما بالظرف ، وحكوا ((كلتا جاريتين عندك مقطوع يدها)) أي : تاركة للغزل)) .

وبه يعلم ما في إطلاق الشارح حيث لم يقيّد الظاهر بكونه معرفة ، ولا هو والضمير بالدلالة على اثنين .

---

(١) شرح الكافية ٣٢/١ ، ٣٣ .

(٢) المغني ٢٠٣/١ .

(٣) المغني ٢٠٣/١ ، ٢٠٤ .

والشرط في إلحاقهما كونهما [مع المضمر] ، فحينئذٍ يرفعان بالألف ، ويجران وينصبان بالياء [كالمثنى] ؛ لأنهما في الأغلب إذا أضيفا الى ضمير غائب كانا تابعين للمثنى ؛ تأكيداً له كـ((جاء الزيدان كلاهما)) ، فجعلا موافقين لمتبوعهما في الإعراب .

ثم طرد ذلك فيما إذا أضيفا الى ضمير متكلم أو مخاطب ،

قوله [مع المضمر] قال الرضي[1] : ((وهو ثلاثة أشياء ((كلاهما وكلاكما وكلانا)) انتهى .

وهو ظاهر كما في المغني[2] أيضاً في امتناع ((كلاكم)) ؛ لأنه جمع ، اللهم إلا إذا تُجُوِّزَ به عن الاثنين .

قوله [لأنهما في الأغلب] ومن غير الغالب أنْ تقول : ((كلاهما جاءني)) بعد ذكر شخصين ، فلا يكون تأكيداً ، وكذا ((كلاكما جئتما وكلانا جئنا)) ، وهل يقال : إنّ من غير الأغلب أيضاً ((زيد وعمرو كلاهما)) .

قوله [ثم طرد ذلك فيما إذا أضيفا إلى ضمير متكلم أو مخاطب] نحو : ((جئنا كلانا ، وجئتما كلاكما)) ، فإنهما والحال ما ذكر وإنْ كانا تابعين للضمير ـ وهو مثنى من حيث المعنى ـ إلا أنه لا يسمى مثنى في الاصطلاح ؛ لأنّ شرطه كما تقدم : أن يكون مفرده معرباً ، فلا يصح ذلك أنْ تكون ((كلانا)) تابعة لإعراب ما قبلها ؛ إذ هو مبنيٌ فقيل بالطرد ، هذا معنى كلامه .

---

(١) شرح الكافية ٣٢/١ .

(٢) المغني ٢٠٣/١ .

بخلاف ما إذا أضيفا الى ظاهر فإنهما لا يجريان على المثنى أصلاً ، فلذا لم يلحقا به ، وجعل إعرابهما بحركات مقدرة على الآخر كالمقصور ؛ نظراً الى إفراد اللفظ كقوله تعالى : ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾ [(١)] .

ولمّا كان الإعراب بالحروف فرعاً عن الإعراب بالحركات والإضافة الى المضمر فرعاً عن الإضافة الى المظهر جُعِلَ الفرع للفرع ، والأصل للأصل .

وحينئذٍ فلا يخالف قول الرضي[(٢)] : ((أنهما في هذه الحالة جاريان على المثنى)) لأنه أراد بالمثنى ما دلّ على اثنين ، لا المثنى في الاصطلاح .

قال شيخنا الغنيمي : لكن قضيته وقضية كلام الرضي أنه إذا أضيفا الى ضمير المخاطب لا يكونان تابعين للمثنى المعرب .

وأقول : قد صرحوا في باب النداء أنه يقال : ((يا تميم كلهم وكلكم)) ، ومثله : ((يا غلاما زيدٍ كلاكما أو كلاهما)) على الأصل ، وحينئذٍ ففي هذه الصورة قد تبع المثنى المعرب مع الإضافة الى ضمير المخاطب .

اللهم إلا أن يقال : إن ذلك عارض وخلاف الأصل فلم ينظر اليه .

قوله [فإنهما لا يجريان على المثنى أصلاً] قال الرضي [(٣)] : ((لا يقال : جاءني أخواك كلا أخويك)) انتهى .

---

(١) الكهف ـ ٣٣ .

(٢) شرح الكافية ٣٢/١ .

(٣) افية ٣٢/١ .

ولفظان بلا شرط وإليهما أشار بقوله : [وكذا اثنان واثنتان مطلقاً] ، أي : سواء أضيفا الى ظاهر أو الى مضمر أم لم يضافا ؛

قوله [وكذا اثنان واثنتان] أي : ومثل المذكور من ((كلا وكلتا)) في أنهما كالمثنى ، ((اثنان)) بالمثلثة للمذكرين والمذكر والمؤنث ، و((اثنتان)) بالمثلثة للمؤنثتين ، ومثله ((ثنتان)) في لغة تميم ، وهما من أسماء التثنية ، وقيل : إنهما مثنيان حقيقة .

قوله [مطلقاً] أي : حال كون كل منهما غير مقيّد بكونه مع الضمير فيشمل ما قاله الشارح .

قوله [الى ظاهر] أي : غير مثنى ، قال في التوضيح [1] في باب العدد :

((ولا يجمع بينهما ، أي : بين الواحد والاثنين ، وبين المعـــدود ، لا تقول : ((واحدُ رجل)) ولا ((إثنا رجلين)) ؛ لأنّ قولك ((رجل)) يفيد الجنسية والوحدة ، وقولك : ((رجلين)) يفيد الجنسية وشفع الواحد ، فلا حاجة الى الجمع بينهما)) انتهى .

وقضية كلامه أنه إذا لم يكن ((رجلين)) معدوداً ، بل كان المراد من ((اثنين)) شخصين مضافين الى شخصين آخرين ، وهو المعبر عنهما بـ((رجلين)) جازت الإضافة ؛ لانتفاء إضافة الشيء الى نفسه ، وهو ظاهر المعنى ، وكذلك في إضافتهما الى ضمير المثنى ، ويتعين ذلك في الإضافة الى المفرد .

وهذا معنى قول بعضهم : ((يؤخذ من كلام الأوضح أنّ محل الامتناع إذا أضيفا الى المعدود ، وأما إذا أضيفا الى صاحبه فلا منع ، نحو : ((جاء إثناهما)) أي : غلاماهما .

---

(١) أوضح المسالك ٢١٣/٣ (العدد) .

لأنّ وضعهما وضع المثنى وإنْ لم يكونا مثنيين حقيقة ؛ إذ لم يثبت لهما مفرد فيعربان إعرابه ، [وإنْ ركّبا] مع العشرة كـ((جاءني اثنا عشر واثنتا عشرة)) .

وكلامه يوهم جواز إضافتهما الى كل مضمر ، وليس كذلك ، فإنّ إضافتهما الى ضمير التثنية ممنوعة ، فلا يقل : ((جاءَ الرجلان اثناهما)) ولا ((المرأتان اثنتاهما)) أو((ثنتاهما)) ؛

قوله [فيعربان إعرابه] الفاء للسببية . والمعنى : لأنّ وضعهما وضع المثنى فبسبب ذلك يعربان إعراب المثنى ، وليست هي الفاء التي ينصب المضارع بعدها إذا تقدم نفي ، كما يقع في الوهم ؛ لفساده .

قوله [وكلامه يوهم ...] يقل عليه : هذا الإيهام بعينه لازم ذلك ، حيث أطلقت الإضافة الى الظاهر ، وليس كذلك ، فإنّ إضافتهما الى المثنى ممتنعة ، كما تقدم .

قوله [فإنّ إضافتهما الى ضمير التثنية ممتنعة] قضية ذلك : صحة إضافتهما الى ضمير المفرد والى ضمير الجمع ، فيقل مثلا : ((اثناه وإثناهم)) ، وهو ظاهر إنْ كان المراد بالمضاف اليه غير المضاف ، وحينئذٍ فنقول : وكذا القول في الإضافة الى ضمير التثنية ، فلا معنى لاستثنائه .

والذي تحرر عندي في تحرير المسألة ولم أره منقولاً : أنه إنْ أريد بالمضاف غير المضاف اليه صحت الإضافة مطلقاً ، لا فرق بين المثنى وغيره من ضميره وغيره ، وإنْ أريد بالمضاف والمضاف اليه شيء واحد امتنعت الإضافة مطلقاً : أمّا المثنى فلما فيه من إضافة الشيء الى نفسه ، وأما الى غيره فلعدم التطابق ، واتحاد المضاف مع المضاف اليه ، كما هو الفرض ، قاله شيخنا الغنيمي .

لأنّ ضمير التثنية نصّ في الاثنين ، فإضافة الاثنين اليه من إضافة الشيء الى نفسه)) ، نبّه عليه في شرح اللمحة [1] .

تنبيـــه : لم يذكـر فيما ألحــق بالمثنى في الإعراب ما سمي به منــه كـ((زيدان)) علماً ، فكان الأولى ذكره ، كما ذكر في ما ألحق بالجمع الآتي ما سمّي به منه ، فيرفع بالألف ويجر وينصب بالياء .

قوله [نصّ في الاثنين فإضافة الاثنين اليه من إضافة الشئ الى نفسه] يؤخذ منه امتناع إضافتهما الى ما دلّ على اثنين بالنص .

قوله [فكان الأولى ذكره كما ذكر ...] قد يقال : بل ذَكَرَهُ ؛ لأنه أراد بالمثنى ما سمي مثنى ولو فيما مضى ، فلا حاجة الى ذكره فيما ألحق بالمثنى ، كذا قيل ، ولا يخفى أنه لا يدفع الأولوية الموجهة بالقياس على الجمع .

قوله [فيرفع بالألف ...] هذا واضح إذا سمي بصورته حال الرفع ، فهل كذلك إذا سمي بصورته حال النصب أو الجر حتى يجوز حينئذٍ أنْ يرفع بالألف ، كلامهم يشمل ذلك ، ويؤيده أنهم إذا جوزوا مع التسمية بصورة المرفوع أن ينصب ويجر ، فكذا إذا سمي بغير المرفوع يجوز أنْ يرفع بالألف .

وهل يجوز أيضاً مع التسمية بصورة المنصوب أنْ يُعرب إعــراب ما لا ينصرف ، بأنْ يحوّل الى صورة المرفوع ، ويعرب بالحركات على النون ، فيه نظر ، والجواز بعيد .

---

(١) شرح اللمحة ١/ ٢٧٤ (المثنى) .

ويجوز فيه أنْ يجري مجرى ((سلمان)) فيعرب إعراب ما لا ينصرف ؛ للعلمية وزيادة الألف والنون ، وإذا دخل عليه ((أل)) جُرّ بالكسرة كقوله :

ألا يا ديارَ الحيِّ بالسَّبُعانِ

قوله [فيعرب إعراب ما لا ينصرف] قيّده في التسهيل[1] بأنْ لا يجاوز سبعة أحرف ، فإنْ جاوزها كـ((اشهيبابان)) لم يجز إعرابه بالحركات .

قوله [وإذا دخل عليه أل] كذا في التصريح[2] ، وهل يؤخذ منه أنه إذا سمي به مقروناً بـ((أل)) يمنع من الصرف لأنّ ((أل)) جزء كلمة محل نظر .

قوله [ألا يا ديار الحي بالسبعان] صدر بيت عجزه :

أبكي عليها بالبلى الملوانِ[3]

قاله تميم بن أبي مقبل ، والشاهد في ((السبعان)) ، فإنه في الأصل تثنية ((سبع)) ، فأجراه مجرى ((سلمان)) إذ لو أجراه مجرى التثنية لقال ((بالسبعين)) وهو اسم موضع .

---

(١) ما ذكره المحشي معنى كلام ابن مالك ، ولا يوجد تصريح بعدم تجاوز سبعة أحرف في التسهيل ، نعم هذا القيد موجود في الهمع ١/١٦٥ بدون نسبة الى ابن مالك .

(٢) شرح التصريح ١/٦٧ (المثنى) .

(٣) البيت من الطويل لتميم بن مقبل في ديوانه ٣٣٥ ونسب خطأ لابن أحمر في ديوانه ١٨٨ ، وقد أشار المحقق الى خطأ النسبة ، وفي شرح أبيات سيبويه ٢/٧٦٠ ، وبلا نسبة في الأوضح ٣/٢٧٧ .

والشاهد فيه ((السبعان)) مثنى ((سبع)) فسمي به ، فصار علماً لمكان ، ومجيئه بالألف هنا مع كونه مثنى مجرور دليل على معاملته معاملة المفردات نظراً الى هذا العارض وهو العلمية .

[و] الملحق بالجمع المذكر السالم في إعرابه أربعة أنواع :

أحدها : أسماء جموع : وهي ما لا واحد لها من لفظها ، فمنها :

[أولو] بمعنى أصحاب ، اسم جمع لا واحد له من لفظه ، بل من معناه وهو ((ذو)) ، نحو : ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنكُمْ وَالسَّعَةِ أَن يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَىٰ ﴾ (1) ، ونحو : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ ﴾ (2) .

[وعشرون] اسم جمع ، وليس مفرده ((عشرة)) ، وإلا جاز إطلاقه على ((ثلاثين)) ؛ لوجوب إطلاق الجمع على ثلاثة مقادير الواحد ، ووجب أنْ يقال : ((عشرون)) بفتح العين والشين [وأخواته] وهي من ((ثلاثين الى تسعين)) بإدخال الغاية .

قوله [وهي ما لا واحد له من لفظها] أي : غالباً ، فلا يرد أنّ ((العالمين)) اسم جمع لعالم .

قوله [لا واحد من لفظه] ؛ لأنه لم يأت ((أول)) في المفرد ، بخلاف ((ذوو)) فإنه جمع ((ذو)) حقيقة .

قوله [بفتح العين والشين] فإنْ قيل : إنّ شين ((عشرة)) ساكنة في لغة الحجاز ، وتكسر في لغة تميم أو تفتح .

---

(1) النور ـ ٢٢ .

(2) آل عمران ـ ١٣ .

[**وعالمون**] بفتح اللام ، اسم جمع لـ((عالم)) لا جمعاً له ؛ لاختصاصه بمن يعقل ، و((العالم)) عامٌ فيه وفي غيره ، والجمع لا يكون أخص من مفرده ،

قلت : هذا في التركيب نحو : ﴿ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً ﴾ [1] قرئ بالسكون والكسر ، وأما في غير التركيب فمفتوح الشين والعين ، كما ذكره الشارح ، فالقياس في جمعه كذلك .

قوله [لاختصاصه بمن يعقل] منع بعضهم ذلك ، ونقل عن الراغب[2] أنه يشمل غيرهم أيضاً ، وإنما غلبوا في جمعهم بالواو والنون ؛ لشرفهم ، ويؤيده ما سلف إنّ كون العقل لبعض المجموع كاف ، وبتقدير الاختصاص فهو جمع لـ((عالم)) مراداً به العاقل ، وعلى التقديرين لا يكون الجمع أخص من مفرده ، بل إما مساوٍ أو أوسع دائرة ؛ لأنّ عمومه شمولي ، وعموم المفرد بدلي .

لكن هذا لا يقتضي كونه جمعاً حقيقة وإنْ وقع ذلك في شرح التوضيح [3] ؛ لأنّ المفرد ليس علماً ولا صفة ، بل اسم جنس ، فهو من الجموع التي لم تستوف الشروط كما قاله الشارح ، إلا أنْ يقال : إنه اسم جرى مجرى الصفة ، فيكون جمعاً مستوفياً للشروط ، لكن بملاحظة أنّ الذي جمع إنما هو المراد به العاقل ، وأنه المغلب ؛ إذ الصفة لا بدّ أنْ تكون للعاقل كما لا يخفى .

---

(١) البقرة ـ ٦٠ ، الأعراف ـ١٦٠ ، قرأ يحيى والأعمش وطلحة بن سليمان بكسر الشين ، وقرا الأعمش بفتح الشين أيضا . المحتسب ١/١٦٧ ، ٣٧٤ .

(٢) المفردات ـ ٣٥٨ مادة (علم) .

(٣) شرح التصريح ١/ ٧٢ .

ولذلك أبى سيبويه أنْ يجعل ((الأعراب)) جمع ((عرب)) ؛ لأنّ العرب يعم الحاضرين والبادين ، والأعراب خاص بالبادين ، هذا قول ابن مالك [1] ومن تبعه ، وعلى ما قاله غيره يكون جمع تصحيح لم يستوف الشروط ؛ لأنّ ((عالم)) اسم جنس وليس بعلم ولا صفة .

هذا وقل بعضهم : إنّ الجمع قد يكون أخص من المفرد . إذ ((قائمون)) أخصّ من ((قائم)) يطلق على غير العاقل بحسب مفهومه .

قوله [أبى سيبويه] أي : امتنع .

قوله [يعم الحاضرين والبادين] الحاضرون : سكان الحاضرة ، وهي : المدن والقرى والريف : وهي أرض فيها زرع وخصب ، والبادون : سكان البادية : وهي خلاف الحاضرة .

قوله [والأعراب خاص بالبادين] إنْ كان المراد : البادون من العرب فالأمر ظاهر ، وإنْ كان المراد إنّ الأعراب خاص بالبادين سواء كانوا من العرب أو العجم ، كما قيل به ، فيكون بين الأعراب والعرب عموم وخصوص من وجه .

قوله [يكون جمع تصحيح ...] وذلك بأحد الطريقين المتقدمين ، إما منع اختصاص الجمع بالعقلاء ، وسوّغه التغليب ، أو ادعاء أنّ المراد بالمفرد العقلاء فقط ، فتدبر .

---

(١) قوله : ((هذا قول ابن مالك)) ، يعني : جعل عالمون اسم جمع في شرح التسهيل ٨٣/١ وتبعه ابن هشام في الأوضح ٣٧/١ .

[و] الثاني : جموع تصحيح لم تستوف الشروط ، منها :

[أهلون] : جمع أهل .

[ووابلون] جمع وابل : وهو المطر الغزير؛ لأنهما ليسا علمين ولا صفتين .

[و] الثالث : جموع تكسير : وهي ما لم يسلم فيها بناء واحدها ،

قوله [ليسا علمين ولا صفتين] اعترض : بأنَّ الأول صفة ؛ لقولهم ((الحمد لله أهل الحمد)) .

وأجيب : بأنَّ الكلام في الأهل بمعنى : ذي القرابة ، لا بمعنى المستحق للشيء ، ولو سلم أنَّ الكلام فيه فهو لا يقبل الياء المقصود بها التأنيث ، ولا يدلّ على التفضيل .

قوله [وهي ما لم يسلم فيها بناءُ واحدها] أي : لغير إعلال ، فلا نقض بنحو : ((الأعلون)) من جمع التصحيح المتغير للإعلال .

والمراد : عدمُ السلامة إما لفظاً أو تقديراً ؛ ليدخل نحو : ((صنوان)) جمع ((صنو)) مما تغير تقديراً ، بأنْ تقدر حركة ((صنو)) وسكونه مثلهما في ((سلم)) ، وحركة ((صنوان)) وسكونه مثلهما في ((غلمان)) .

وأمّا دعوى التغير بالزيادة فيه دون جمع التصحيح فتحكم ، إلا أنْ يفرّق بأنَّ تلك زائدة على حقيقة الجمع لمعنى بخلافها في التكسير .

والقول بأنَّ نحو : ((صنوان)) جمع تصحيح ، لكن ليس كل جمع تصحيح يعرب بالحروف ؛ لتخلف ذلك فيما لم يستوف الشروط ولا يخفى ما فيه .

منها : [أرضون] بفتح الراء ، جمع أرض بسكونها ، وجُمع هذا الجَمع ؛ لأنه ربما يورد في مقام الاستعظام كقوله :

لقد ضجّتِ الأرْضونَ إذْ قامَ من بني هـداذَ خطيـبٌ فـوقَ أعـوادِ منـبرِ [1]

قوله [منه أرضون] إعلم أنّ ((أرضون)) مما شذ من باب ((سنين)) ؛ لأنّ مفرده ((أرض)) وهي لفظ ثلاثي لم يحذف منه شيء ، فكان ينبغي تأخير ((أرضين)) عن ((سنين)) وذكره مع ((بنين)) ؛ لينبه على شذوذهما .

قوله [بفتح الراء] إنما فتحت ؛ لأنه ناب عن ((أرضات)) .

قال المصنف[2] : ((ويجوز إسكانها في الشعر)) ، وعبارة الدماميني ((وحُكي إسكانها)) ، وإنما كان الأصل ((أرضات)) ؛ لأنّ الأرض مؤنثة ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ﴾ [3] ، وقولهم في تصغيرها : ((أريضة)) .

---

(١) البيت من الطويل لكعب بن معدان في الدرر ١ /١٣٣ ، وبلا نسبة في شرح الشذور ٧٣ ، والهمع ١/١٥٤ . والشاهد في ((أرْضون)) حيث سكّن الراء للضرورة الشعرية . والأصل أن تفتح .

(٢) ما نقله المحشي ليس تمام كلام ابن هشام في شرح القطر ٤٨ ، وعبارته : ((ويجوز إسكانها في ضرورة الشعر)) وهو ما ذكره أيضاً في شرح الشذور ٧٣ ، وعبارة المحشي توهم الإطلاق بأنه يجوز إسكان راء ((أرضون)) في الشعر مطلقاً ـ في الضرورة وغيرها ـ وليس بمراد لابن هشام .

(٣) الأعراف ـ ١٢٨ .

[وسنون] بكسر السين ، جمع ((سنة)) بفتحها ، ولامها واو أو هاء ؛ لقولهم في الجمع : ((سنوات أو سنهات)) ؛ ولمجيء الفعـــل على ((سانيت وسانهت)) ، وأصل ((سانيت)) : ((سانوت)) ، فقلبت الواو ياءً ؛ لتجاوزها متطرفة ثلاثة أحرف .

قوله [ولامها واو أو هاء] ((أو)) فيه للشك العارض من الجمع ومن مجيء الفعل على ما ذكر .

قوله [لقولهم في الجمع ...] أي : لأنّ الجمع يردُّ الأشياء الى أصولها .

واعترض : بأنّ فيه دور ؛ لأنّ الجمع فرعُ الإفراد ، وقد توقف العلم بأصالة ذلك الحرف في المفرد على أصالته في الجمع .

وأجيب : بمنع الدور ؛ لأنّ توقف الفرعية على ما ذكر توقف وجود لا توقف علم ، وتوقف أصالة الحرف على ما ذكر توقف علم لا توقف وجود ، فلم تتحد جهة التوقف .

قوله [ولمجيء الفعل ...] أي : والفعل المسند الى ضمير متكلم أو مخاطب يردّ الأشياء الى أصولها ، وإنما حذفوا الواو والهاء ، وعوّضوا عنه التاء في محل المعوض منه على القياس ؛ كراهة تعاقب حركات الإعراب على الواو ؛ لاعتلالها ، وعلى الهاء ؛ لخفائها .

وقد يقال : لا دلالة في الجمع ، ومجيء الفعل على ما ذكر على تعيين أحدهما ، كما هو المشهور ؛ لجواز أنْ يكون له أصلان باعتبارهما اختلافُ الجمع ومجيء الفعل على ما ذكر .

[وبابه] وهو : كل ما كان جمعاً لثلاثي حذفت لامه وعوض عنه ((ها)) التأنيث ولم يكسر كـ((عزة وعزين

قوله [جمعاً لثلاثي] عبارة ابن الناظم[1] : ((ثلاثي في الأصل)) ، وفي بعض النسخ ((ثلاثي الأصول)) ، وقضيتها أنّ منه مزيداً لثلاثي ؛ لأنه لم يتعرض لسلب الزيادة .

وحاصل ما ذكره من هذا النوع الذي هو محذوف اللام ثلاثة أنواع : مفتوح الفاء كـ((سنة)) فتكسر في الجمع ، وقد تضم ، حكى ابن مالك[2] : ((سُنون)) بالضم ، ومكسورها كـ((عضة)) فتسلم في جمعه غالباً ، وقد تضم نقله الصغاني[3] في ((عزين)) ، ومضمومها كـ((ثُبة)) فيجوز في الجمع ضمها وكسرها .

قوله [ولم يكسر] أي : تكسيراً يعرب فيه بالحركات ، فلا ينافي قوله أولاً : والثالث جموع التكسير .

قوله [كـ((عزة))] ـ بكسر العين المهملة وفتح الزاي ـ الفرقة من الناس ، وأصلها ((عزي)) ، فالهاء عوض من الياء التي هي لامها ، وتجمع على ((عُزى وعزين)) والـ((عزين)) الفرق من الناس المختلفة ؛ لأنّ كلّ فرقة تعزى الى غير من تعزى اليه الأخرى .

---

(١) شرح الألفية لابن الناظم ـ ٢٦ (جمع المذكر السالم) .

(٢) شرح التسهيل ٧٤/١ (إعراب المثنى والمجموع على حده) .

(٣) الهمع ١٥٦/١ .

وعضة وعضين)) ، بخلاف نحو : ((تمرة)) ؛ لعدم الحذف ، ونحو : ((عِدَة وزِنَة)) ؛ لأنّ المحذوف الفاء ، ونحو : ((يد ودم)) ؛ لعدم التعويض .

قوله [وعضة] أصله ((عضه)) بالهاء من الـ((عضه)) وهو الكذب والبهتان ، وفي الحديث[1] : ((لا يعضه بعضكم بعضا)) ، فلامها هاء .

وقيل : أصلها ((عضو)) من قولهم : ((عضيته تعضية)) إذا فرقته ، فلامها واو ، ويدل للأول تصغيرها على ((عضية)) ، والثاني : جمعها على ((عضوات)) ؛ لأنّ كلاً من التصغير والجمع يرد الشئ الى أصله .

قوله [بخلاف نحو تمرة] أي : وبخلاف الرباعي .

قوله [ونحو ((عدة رزنة))] أي : من كل ما كانت الهاء فيه عوضاً عن الفاء ، وأصلهما ((وعد)) و((وزن)) بكسر أولهما وسكون ثانيهما ، فاستثقلت الكسرة على الفاء ، فنقلت الى ما بعدها ، ثم حذفت الواو ، وعوض منها الهاء ، وشذ ((لدون)) جمع ((لدة)) وهي : المساوي في السن .

ومحل ما ذكر إذا لم يكونا علمين لمذكر ، فإنْ كانا علمين له جُمعا هذا الجمع ، فيقال : ((عدون و زنون)) ، وهذا بخلاف ((شفة وشفاه)) إذا جعلا علمين ، فلا يجمعا هذا الجمع ؛ لما شَرَطَه بعضهم : من كون الكلمة لا تكسير لها قبل العلمية كما صرّح به الدماميني ، وكان ينبغي للشارح أنْ يذكر محذوف العين في المحترز عنه .

قوله [ونحو : يد ودم] أي : مما حذفت لامه ولم يعوض منها شئ ، وأصلهما : ((يديٌ ودميٌ)) بسكون الدال والميم ، وذهب الكوفيون : الى فتح الدال ، والمبرد الى فتح الميم .

---

(١) مسند أبي داود الطيالسي ـ ٧٩ ، غريب الحديث للحربي ٩٢٣/٣ .

وشذ ((أبون وأخون)) ونحو : ((اسم وبنت)) ؛ لأنّ العوض غير الهاء ، ونحو : ((شاة وشفة)) لتكسيرهما على ((شياه وشفاه)) .

قوله [وشذ ((أبون))] أي : لعدم التعويض ، ولو قال: ((فشذ)) بالفاء لكان أولى ، وكـ((أبين)) ما جمع بالواو والنون من الأسماء الستة على ما مر .

قوله [لأنّ العوض غير الهاء] هو همزة الوصل في ((اسم)) ، وتاء التأنيث في ((بنت)) ، والفرق بين التاء والهاء : أنّ تاء التأنيث لا تبدل في الوقف هاءً ، وتكتب مجرورة ، و((ها)) التأنيث يوقف عليها ، وتكتب مربوطة .

وقيل : إنّ التاء في ((بنت وأخت)) ليست للتأنيث ؛ لأنّ ما قبلها ساكن صحيح ، والصيغة كلها للتأنيث ، وقيل : للإلحاق بـ((جذع)) أو للثنائي بالثلاثي ، ولو سمي بـ((أخت وبنت)) مذكر لم يُجمعا هذا الجمع ، خلافاً للفراء فإنه أجاز حذف الفاء ، وجمعهما بالواو والنون .

قوله [ونحو : شاة وشفة] أصل ((شاة)) : ((شوهة)) بسكون الواو ، فلمّا لقيت الواو الهاء لزم انفتاحها ، فانقلبت ألفاً ، فصار ((شاهة)) ، فحذفت لامها وهي الهاء ، وعوّض منها ((ها)) التأنيث ، وأصل ((شيه)) : ((شواه)) قلبت الواو ياءً ؛ لانكسار ما قبلها .

وأصل ((شفه)) : ((شفهة)) حذفت لامها وهي الهاء أيضاً ، وعوض منها ((ها)) التأنيث ، والدليل على أنّ اللام هاء : التصغير والتكسير .

وإنما لم يجمعا بالحروف ؛ لأنّ العرب استغنت بتكسيرهما عن تصحيحهما ، وشذ نحو : ((ظبين)) جمع ((ظبية)) ، مع أنهم كسروها على ((ظباء)) ، ولام ((ظبية)) المحذوفة واو ، وقالوا : ((ظبوته)) إذا أصبته بالـ((ظُبة)) وهي طرف السيف .

[وبنون] جمع ((ابن)) ، وقياس جمعه جمع السلامة ((إبنون)) ، كما يقال في التثنية :((ابنان)) ، ولكن خالف تصحيحه تثنيته ؛ لعلة تصريفية أدّتْ الى حذف الهمزة .

قوله [وبنون] لم يذكر الشارح غرض المصنف من هذه الكلمة ، وهي ليست من الأنواع الأربعة ، ولعله قصد بها الإشارة إلى أنها خالفت باب ((سنين)) ، ولو جعلهما الشارح مما خرج بقيد ((ها التأنيث)) وقال بعد ((اسم)) : وشذ ((بنون)) أجاد .

قوله [لعلة تصريفية ...] قيل : هي خفة التثنية وثقل الجمع ، وقال الشهاب القاسمي في شرحه : ((...((وبنون)) جمع ((ابن)) وقياسه ((إبنون)) ، لكنه جمع على أصل ((ابن)) وهو ((بنو)) ، بحذف اللام نسياً منسياً في الجمع ، كما حذفت في الواحد ، وإنْ جاءت تثنيته على القياس ، حيث قيل : ((ابنان)) كأنهم أرادوا أنْ ينبهوا على أنّ الفاء في الأصل مفتوحة)) انتهى .

وهو مأخوذ من كلام الدماميني في شرح التسهيل ، وكتبَ شيخنا الغنيمي :

((قد يقال : ولم أره منقولاً أنّ صورة المعوض عنه وهي الواو موجودة في الجمع ، ولا كذلك في التثنية ، أو يقال لم تحذف في التثنية ويقال : ((بنان)) لوجود اللبس بالـ((بنان)) وهي الأصابع)) انتهى .

وكتب شيخنا عبد الله الدنوشري بهامش نسخة شرح التوضيح ما نصه :

((وذلك لأنّ ((ابناً)) أصله ((بنو))، حذفت لامه للتخفيف ، وعوض عنها همزة الوصل ، والجمع يرد الأشياء الى أصولها ، فلمّا جُمع رجعت الواو ، فذهبت الهمزة ، ثم حذفت الواو لعلة ، والمحذوف لعلة كالثابت ، فلم تأت الهمزة . اهـ

[و] الرابع : ما سُمِّي به منه ، أو مما ألحق به ، فمنه : [عليّون] اسم لأعلى الجنة ،

﴿﴾ وأما في التثنية فلو رجعت الواو لم يكن هناك ما يقتضي حذفها ؛ لأنها متحركة بالفتح ، والفتح خفيف ، وقد حذفت أولاً لغرض التخفيف ، فلو رجعت لزال ذلك الغرض ، والمانع من حذفها لو رجعت ومن قلبها ألفاً سكونُ ما بعدها ، ولو حذفت لصار اللفظ ((بنان)) ، فيحصل اللبس بـ((بنان الكف)) ، بخلاف ((بنون)) .

قوله [فمنه عليون] أي : مما سمي بالملحق ، وانظر حكمة التمثيل به دون أنْ يمثل بما سمي به من الجمع .

قوله [اسم لأعلى الجنة] استدل على ذلك في التصريح [1] بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ ﴾ [2].

وفيه : إنّ بقية الآية تدل على أنّ ((علّيين)) اسمٌ للكتاب المرقوم ، إلا أنْ يصار الى إضمار ، والتقدير : محلُ كتاب .

وفي الرضي : ((وهو اسم لديوان الخير على ما فسره الله تعالى في قوله : ﴿ كِتَابٌ مَرْقُومٌ ۝ يَشْهَدُهُ الْمُقَرَّبُونَ ﴾ [3] ، فعلى هذا ليس فيه شذوذ ؛ لأنه يكون علماً منقولاً من جمع المنسوب الى ((عِلّيّة)) وهي الغرفة ، والقياس أنْ يقال في المنسوب إليها ((عِلّيّ)) كـ((كرسيّ)) في المنسوب الى ((كرسي)) . ﴿﴾

---

(١) شرح التصريح ٧٥/١ (جمع المذكر) .

(٢) المطففين ـ ١٨ .

(٣) المطففين ٢٠ ـ ٢١

وهو في الأصل جمعُ ((عِلِّي)) بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء ، وزنه ((فِعِّيل)) من العلو ، [وشبهه] مما سمي به كـ((زيدون)) علماً .

وإنْ [قلنا أنَّ] ((عليون)) غير علم بل هو جمع ((عِلِّيَّة)) ، وليس بمنسوب إليها [وهو] بمعنى : الأماكن المرتفعة ، على أنَّ معنى قوله : ((كتاب مرقوم)) : مواضع كتاب مرقوم ، فهو شاذ ؛ لعدم [التذكير و] العقل))[1] .

قوله [جمع عِلِّي] لم يستوف الشروط ، فهو ملحق قبل أنْ يُجعل علماً .

فإنْ قيل : ما سند الشارح في أنَّ المصنف أراد ((عليون)) المسمى به ؛ إذ يحتمل أنه من جموع التصحيح التي لم تستوف الشروط ؛ لأنه مفرد وليس بعلم ولا صفة .

قلت : لو أراد ذلك ذكره : مع ((أهلين)) ، ولم يفصل بينهما بـ((سنون)) وبابه ، ومعلوم أنه ليس من باب ((سنين)) ؛ لعدم تغيير واحده .

قوله [وشبهه] معطوفٌ على الأول ، وهو قوله ((أولو)) ، والضمير يرجع للجمع ، وهل يصح أنْ يرجع الضمير الى ((عليين)) مع العطف عليه أو على ((أولو)) تأمل .

---

(1) شرح الكافية ١٨٤/٢ (جمع المذكر) . وما بين المعقوفين تصحيح من شرح الكافية وفي المخطوط : وإن كان .

فهذا وما قبله من الأنواع [كالجمع] المذكر السالم في إعرابه بالحروف .

ويجوز في هذا أنْ يجريَ مجرى ((غِسلين)) في لزوم الياء والإعراب بالحركات الظاهرة على النون منوّنة إنْ لم يكن أعجمياً ، فإنْ كان كـ((قنسرين)) امتنع التنوين ، وأعرب إعراب ما لا ينصرف .

وما تقدم من أنّ المثنى والجمع معربان بالحروف هو المشهور من أربعة مذاهب فيهما ، وكلها مشكلة .

قوله [فهذا وما قبله ...] إشارة الى أنّ قوله ((كالجمع)) خبر عن قوله ((أولو)) وما عطف عليه .

قوله [ويجوز في هذا أنْ يجري مجرى ((غسلين))] أي : يجوز في هذا النوع الرابع أنْ يجري مجرى ((غسلين)) ، و((الغسلين)) هو ما يسيل من جلود أهل النار وصديدهم .

وبعضهم : يطرد هذه اللغة في الجمع نفسه ، كالملحق به ، والشرط في الإجراء المذكور أنْ لا يتجاوز سبعة أحرف كـ((اشهيبابين)) فإنْ تجاوزها أعرب بالحروف .

قوله [من أربعة مذاهب ...] : فالأول : إعرابها بالحروف ، ومما استشكل : أنّ أصل الإعراب بالحركة ، فيمكن تقديرها من غير خروج عن الأصل .

الثاني : أنّ الإعراب مقدر فيما قبلها وهو الدال ، وهو رأي الأخفش[1] ، ومن جملة ما ردّ به :

---

(١) نقل المبرد رأي الأخفش في المقتضب ٢/١٥٤ .

....

....

أنه تقدير في غير الآخر ، والإعراب لا يكون إلا آخراً ، وبأنه لم يحتج الى تغييرهما ، كما لم يحتج الى تغيير بعد الإعراب المقدر قبل ياء المتكلم .

الثالث : أنّ الحروف دلائل الإعراب ، بمعنى : أنك إذا رأيتها فكأنك رأيت الإعراب ، وبه فسر أبو علي[1] مذهبَ الأخفش ، واستشكل : بأنه يؤدي الى أنْ تكون الكلمة معربة وليس لها حرف إعراب ، وذلك غير موجود في الأسماء .

الرابع : أنّ الإعراب ببقاء الألف والواو رفعاً ، وانقلابهما نصباً وجراً ، وعليه المازني[2] وطائفة ، وهو مبني على أنّ الإعراب معنوي .

قال ابن عصفور[3] : كأنّ الأصل قبل دخول العامل ((زيدان وزيدون)) فلمّا دخل العامل لم يحدث شيئاً ، فكان تركُ العلامة يقوم مقام العلامةَ ، فلما دخل عامل النصب والجر قلب الألف والواو ، فكان التغيير والانقلاب وعدمه هو الإعراب ، ولا إعراب ظاهر ولا مقدر .

ورده ابن مالك[4] : باستلزامه مخالفة النظائر ؛ إذ ليس في المعربات ما تَرْكُ العلامة له علامة .

---

(١) الهمع ١٥٨/١ .

(٢) الهمع ١٥٨/١ .

(٣) هذا ملخص كلام ابن عصفور في شرح الجمل ١٢٤/١ باب معرفة علامات الإعراب .

(٤) ما ذكره المحشي هو الثاني من الردود الأربعة التي ذكرها ابن مالك رداً على ابن عصفور في شرح التسهيل ٧٦/١ .

ومذهب الخليل وسيبويه [1] : أنّ هذه الأحرف محلٌ للإعراب ، كالدال من ((زيد)) ، والحركات مقدرة فيها ، واختاره الأعلم [2] ، وهو أقوى المذاهب ، ومع ذلك فقد رُدّ بما هو مذكور مع جوابه في المطولات .

ححـ وبهذا التقرير تعلم أنّ قول الشارح[3] : ((ومذهب الخليل وسيبويه)) الخ : خارجٌ عن المذاهب الأربعة خلافاً لمن خلط وخبط ، قاله شيخنا .

قوله [فقد ردّ بما هو مذكور ...] قال الرضي[4] : ((وفَهْمُ الإعراب من هذه الحروف يضعف هذا القول)) ، وردّه ابن مالك[5] أيضاً بلزوم ظهور النصب في الياء ، وبلزوم تثنية المنصوب والمجرور بالألف ؛ لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها .

وأجاب أبو حيان [6] عن الأول : ((بأنهم لّما حملوا النصب على حالة الجر أجروا الحكم على الياء حكماً واحداً ، فكما قدروا الكسرة قدروا الفتحة ؛ تخفيفاً للحمل)) ، وعن الثاني : ((بأنّ المانع من قلبها قصد الفرق بين المثنى المذكور وغيره ، وإنْ كان القياس ما ذكر من القلب ححـ

---

(١) الكتاب ٤/١ والهمع ١٥٨/١ .

(٢) قال الأعلم في النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ١٢٠ـ ١٢١ : ((واعلم أن الألف والياء في التثنية والياء والواو في الجمع عند أكثر شارحي كتاب سيبويه من حروف الإعراب بمنزلة الدال من زيد)) ثم قال : ((فإن قال قائل : هل في هذه الحروف حركة في النية ، فالجواب أن فيها حركة مقدرة وإن لم ينطق بها استثقالاً لها)).

(٣) يعني الفاكهي في صدر هذه الصفحة .

(٤) شرح الكافية ١ /٣٠ .

(٥) شرح التسهيل ١ /٧٦ .

(٦) نقل كلام أبي حيان في الهمع ١٥٨/١ .

وذهب الزجاج[1] الى أنهما مبنيان ؛ لتضمنهما معنى واو العطف ، كخمسة عشر ، وليس الاختلاف إعراباً عنده ، بل كل واحدة صيغة مستأنفة ، كما قيل في ((هذان واللذان)) عند غيره ، وردّه الرضي ،

ولذلك لاحظه من العرب من يجري المثنى بالألف مطلقاً)) انتهى .

وأجيب أيضاً : بأنه ليس للمقدر حكم الملفوظ .

وأوردوا على جواب أبي حيان الأول : أنّ الكلام على تقدير الإعراب بالحركات مقدرة ، ولا حمل على ذلك التقدير ؛ لأنّ النصب بفتحةٍ مقدرة على الياء ، والجر بكسرة مقدرة على الياء ، فما معنى ذلك الجواب .

ويمكن أنْ يجاب : بأنّ المراد بأنهم قلبوا الألف ياءً في حالة الجر ، وإنْ يكن إعراباً لبقاء صورة الكلمة في أحوالها ، ولما كانت الياء أنسب بحالة الجر ؛ لمناسبتها الكسرة التي هي الجر حملوا النصب على الجر ؛ لمناسبته له في أنّ كلاً فضلة ، ولمّا حملوه عليه ناسب أنْ يوافقه في تقدير إعرابه وأنْ تقلب الياء موافقة بين المحمول والمحمول عليه .

قوله [ورده الرضي][2] بأنه :

((لم يحذف المعطوف في خمسة عشر ، بل حذف حرف العطف فبني ، أما المثنى والمجموع فقد حذف المعطوف مع حرف العطف لو سُلّم أنه كان مكرراً بحرف العطف ، فلم يبق المتضمن لمعنى حرف العطف .

فإنْ قيل : بل المفرد الذي لحقه علامتا التثنية والجمع تضمّن

---

(١) نقل الرضي رأي الزجاج في شرح الكافية ٢/ ١٧٣ .

(٢) شرح الكافية ١٧٣/٢ (بحث المثنى) .

ومن العرب من يلزم المثنى الألف مطلقاً ويعربه بحركات مقدرة على الألف كالمقصور .

معنى حرف العطف لوقوعه على الشيئين أو الأشياء ، وعلامة التثنية دليلٌ تضمّن ذلك المفرد واواً واحدة وعلامة الجمع دليل تضمنه أكثر من واو .

قلنا : بل أهدر معنى العطف لو سلمنا أنّ أصله كان كذلك ، وجعل المفرد في المثنى واقعاً على شيئين بلفظ واحد لا على وجه العطف ، كلفظة ((كلا)) إلا أنّ ((كلا)) لّما لم تقع على المفرد لم تحتج الى علامة المثنى ؛ لعدم اللبس ، بخلاف ((زيد)) .

وكذا جعل المفرد في الجمع واقعاً على أشياء ، كلفظ ((كل)) إلا أنّ ((كل)) لم يحتج الى علامة الجمع ؛ إذ لا تلتبس بالمفرد ؛ لأنها لم توضع له ، وليس كل لفظٍ مفردٍ يطلق على ذي أجزاء متضمناً لواو العطف ، وإلا وجب بناء ألفاظ العدد ، كخمسة ، ونحو ((كل)) و((رجل)) بل إذا لم توضع كلمة واحدة للمجموع .

ويبطل مذهب الزجاج إعراب نحو : ((مسلمات ورجل)) إتفاقاً مع اطراد ما ذكره فيهما)) انتهى ملخصا .

قوله [كالمقصور] وأما نونه في هذه الحالة فظاهرُ كلامه أنها مكسورة ، وقال ابن عصفور[1] : بجواز فتحها على هذه اللغة .

---

(١) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/١٥٠ : ((وأجاز بعضهم فتحها ـ يعني نون المثنى ـ مع الألف واستدل على ذلك بقوله : أعرف منها الجيد والعينانا ....)) ثم قال : ((وهذا البيت لا حجة فيه ؛ لأنه لا يعرف قائله)) فليت شعري كيف فهم المحشي من هذا الكلام إجازة ابن عصفور فتح نون المثنى على لغة القصر ، نعم ربما عدل ابن عصفور عن رأيه في كتاب آخر لم نطلع عليه .

ومنهم من يلزمه الألف دائماً ويعربه بحركات ظاهرة على النون ؛ إجراءً له مجرى المفرد .

[و] إلا [أولات] بمعنى ((ذوات)) ، وهو اسمُ جمعٍ لا واحدَ له من لفظه ، بل من معناها وهو ((ذات)) ونظيره ((أولو)) في كونه اسم جمع ، إلا أنّ ((أولو)) مختص بالعاقل .

قوله [ويعربه بحركات ظاهرة ...] حكى الشيباني[1] : ((هذان خليلان)) .

قوله [وإلا أولات] قيل : إنما قدّمه مع كونه ملحقاً ؛ لعله لنطقهم بإعرابه كذلك ، ولا يخفى ما فيه ؛ إذ في جمع المذكر السالم نطق بكثير من الملحقات ، ومع ذلك أخّرها ، إلا أنْ يقال : هذا أمرٌ مناسب بعد الوقوع فلا ينبغي نقضه ، وقال بعض الأفاضل : إنما قدّمه ، ليتصل بالملحقات قبله وإنْ لم يكن من جنسها .

ويمكن أنْ يقال : إنما قدمه على قوله : ((وما جمع)) ؛ لئلا يقع في الوهم أنّ قوله ((وما جمع)) الخ عطفٌ على مدخول الكاف في قوله ((كالجمع)) ، فيتوهم أنه من الملحق بجمع المذكر ، وإنّ قوله ((فينصب بالكسرة)) يختص بـ((أولات)) .

قال شيخنا : وأصل ((أولات)) : ((أوليات)) ، بضم الهمزة وفتح اللام ، قلبت الياء ألفا ، ثم حذفت لاجتماعها مع الألف والتاء المزيدتين ، ووزنه ((فعات)) ، وهو كـ((ذو)) يلزم الإضافة الى اسم جنس ظاهر .

---

(١) نقل كلام الشيباني في الهمع ١/١٥٧ .

ولم يذكر هنا مما حمل على جمع المؤنث السالم غيره ، ومثله ما سُمّي به منه كـ((أذرعات)) و((عرفات))

قوله [ولم يذكر ...] أي : بناء على ما في بعض النسخ ، والذي في غالبها ذكر وما سمي به منهما ، أي : من ((أولات)) وما جمع بألف وتاء مزيدتين .

قوله [كأذرعات وعرفات] قيل : في التمثيل بذلك نظر إذ لا واحد لكلٍّ منهما ، فإنه لم يوجد ((أذرعه وعرفة)) ، وقولُ الناس ((عرفة)) شبيهٌ بمولّد ، وليس بعربي محض ، كما في الصحاح[1] عن الفراء .

ويجاب : بأنّ ما في الصحاح عجيب ، فقد ثبت في الحديث ((الحج عرفة)) و((عرفة كلها موقف))[2] .

لكنه يبقى النظر بالنسبة لـ((أذرعات)) ، ويمكن الجواب على بعد : بأنّ الضمير في قول الشارح : ((منه)) راجع الى ((ما)) في قوله ((مما حمل عليه)) ، أو راجع الى ((جمع المؤنث السالم)) بناء على أنه علم أو كالعلم ، على ما أعرب بالإعراب المخصوص وإنْ لم يكن جمعاً ، ويكون في الكلام شبه استخدام .

وقد يقال : إنه مثال لغير ((أولات)) ، وجملة : ((ومثله ما سمي به منه)) معترضة ، والضمير للجمع ، وغاية الأمر أنه لم يمثّل له لظهوره .

---

(١) قال في الصحاح : (قال الفراء : ولا واحد له ـ يعني عرفات ـ بصحة ، وقول الناس : نزلنا عرفة شبيه بمولد وليس بعربي محض) الصحاح ١١٥٨/٣ مادة (عرف) .

(٢) الحديث الأول : في الترمذي ١٨٨/٢ باب ما جاء في الجمع بين المغرب والعشاء في مزدلفة ، و٤١٦/٥ باب مناقب ثقيف وبني حنيفة ، والحديث الثاني : مسند أحمد ٣٢٦/٣ ((مسند جابر بن عبد الله)) ، والنسائي ٢٥٦/٥ ((فرض الوقوف بعرفة)) .

بالتنوين فيهما ، وبعضهم : يحذفه ؛ مراعاة للعلمية والتأنيث .

وبعضهم : يعرب هذا النوع إعراب ما لا ينصرف ؛ مراعاة للتسمية

وقد روي بالأوجه الثلاثة قول امرئ القيس :

تنوَّرْتُها من أذرعـاتٍ وأهلُهـا

قوله [بالتنوين فيهما] وهو للمقابلة فلا يرد : أنّ حقهما منع الصرف .

قوله [مراعاة للعلمية والتأنيث] أي : مع إعرابه بما كان يعرب به قبل التسمية ، ففي ذلك مراعاة الجمع في الإعراب ،

وما لا ينصرف في حذف التنوين وإنْ لم يكن للصرف لكونه مشبهاً له في الصورة ، قال الأشموني في شرح التوضيح : ((وتكون الكسرة في حال الجر نائبة عن الفتحة ؛ لأنه عند هؤلاء غير منصرف ؛ للعلمية والتأنيث)) انتهى .

وقضية ذلك أنه لو سمي به مذكر كان مصروفاً ، ووجهه أنّ التأنيث اللفظي هنا غير معتبر ؛ لأنهم صرّحوا بأنّ مثل هذه التاء ليست للتأنيث .

وبأنّ تاء التأنيث التي تمنع الصرف هي التي تقلب في الوقف هاءً ، فما اقتضاه كلامُ ابن عقيل في شرح التسهيل من أنه لا فرق ، حيث مثل له بـ((هندات)) علمُ رجل أو امرأة محلُّ نظر إلا على قول غير الجمهور إنها كهاء التأنيث .

قوله [تنوّرتها من أذرعات وأهلها] صدر بيت لامرئ القيس الكندي في محبوبته عجزه :

....

....

بيثربَ أدنى دارها نظرٌ عـالي[1]

ومعنى ((تنورتها)) : نظرت الى نارها بقلبي ،و((أدنى)) : أقرب . الى الأرض ، وهو مبتدأ خبره ((نظر)) أي : منظور ، أو ذو نظر .

قال شيخنا عبد الله الدنوشري : ((المراد : المكان الذي يقرب من دارها صاحب نظر عالي أي : الرائي إذا أراد أن ينظر الى دارها فلابدّ أنْ ينظر في محلٍ عالٍ فكيف بمن هو بـ((أذرعات)) ، فالإخبار بالمصدر عن ((أدنى)) علىٰ حذف مضاف تقديره : ((ذو نظر عال)) .

---

(١) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ١٦١ ، وبلا نسبة في الأوضح ٥١/١ ، وشرح ابن عقيل ٧٦/١ .

والشاهد فيه قوله ((أذرعات)) ـ وهي بلد في أطراف الشام ـ يجوز فيها الكسر مع التنوين مراعاة لحالها قبل التسمية لأنها جمع مؤنث سالم ، والكسر بلا تنوين لأنه جمع مؤنث بالأصل ، ونقل الى العلمية فيجر بالكسرة لأنه جمع بالأصل ويمنع من التنوين لأنه علم مؤنث ، ويجوز فيه الفتح بلا تنوين لأنه علم مؤنث ممنوع من الصرف .

[ما جمع بألف وتاء]

[وما جُمِع بألفٍ وتاء مزيدتين] على مفرده ، وعَدَلَ عن تعبير غالبهم بـ((جمع المؤنث السالم)) وإنْ كان جرياً على الغالب ـ كما قاله الخبيصي ـ الى ما قاله تبعاً لأبي حيان[1] ؛

قوله [بألف وتاء مزيدتين على مفرده] أي : بأنْ لا يكونا في المفرد أصلاً ، أو يكونا لكن لا يقابلان بالفاء والعين واللام كـ((فاطمة وبنت وأخت)) ، كما نبّه عليه الدماميني في شرح لامية العجم رداً على الصفدي .

وإنما أوجب له علامتان ؛ ليكونا كزيادتي جمع المذكر .

وخصت الزيادة بالألف والتاء ؛ لأنه عرض فيه الجمعية وتأنيث غير حقيقي ، وكل واحد من الحرفين يدل على كلٍّ من المعنيين كـ((رجال وسلمى والحمالة وضاربة)) .

لكن قال الراعي في شرح الألفية : دلالة الألف والتاء على التأنيث مسلمة دون الجمعية ، وإنما تفهم الجمعية من أبنية الجموع .

قوله [وإنْ كان جرياً على الغالب] وقد يقال : إنه صار في الاصطلاح اسماً لما جُمع بألف وتاء مزيدتين ، ومع ذلك فتعبير المصنف أولى ؛ لأنه لا إبهام فيه .

---

(١) قال أبو حيان في اللمحة البدرية : ((وما جمع بألف وتاء مزيدتين ...)) ثم قال ابن هشام في شرحه : ((هذا الباب الأول من البابين اللذين نابت فيهما حركة عن حركة ، وهو ما نابت فيه الكسرة عن الفتحة ، وهو ما جمع بألف وتاء مزيدتين)) شرح اللمحة البدرية ١/٢٤٤ .

ليشمل : ما كان مفرده مذكّراً كـ((حمّامات)) ، وما سلم فيه بناء الواحد كما ذكر ، وما تغير فيه ذلك كـ((سجدات)) .

لكن يرد عليه : أنّ الذي جُمع بألف وتاء مزيدتين هو المفرد وهو : لا يُنصب بالكسرة . ويجاب : بما قاله ابن الصائغ : إنّ الذي جمع بهما معناه الذي وقع عليه ما يجمع بهما ، وهو المجموع بهما ، فهو المفرد بوصف

قوله [كحمّامات] لو قل : ((طلحات)) كان أولى ، لأنّ جمع ((حمّام)) على ((حمّامات)) غير مطرد على ما سيأتي .

قوله [كما ذكر] أي : في قوله : ﴿ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ ﴾ [1]، وهذا بناءً على أنّ ((ذَكَرَ)) بصيغة الماضي المبني للمعلوم فإنْ كان بصيغة المبني للمجهول فالمراد كما ذكر في قول الشارح ((حمّام وحمّامات)) .

قوله [كسجَدات] بفتح الجيم ، جمع ((سجْدة)) بسكونها ، وكـ((حبلى وحبليات)) و((صحراء وصحراوات)) ، ألا ترى أنّ الألف قلبت ياء ، والهمزة قلبت واواً ، وكـ((غرفة وغرفات)) بضم الراء وفتحها ، و((سدرة وسدرات)) بكسر الدال وفتحها .

قوله [فهو المفرد ....] أنت خبير بأنّ المفرد بوصف الضم ليس هو المعرب هذا الإعراب ، بل المعرب هذا الإعراب مجموع المضموم والمضموم اليه ، فالأولى الجواب : بأنّ المراد الجمع الذي جمع بهما ، أي : الذي آلة جمعيته إلحاقهما .

---

(١) العنكبوت ـ ٤٤ .

ضمّ غيره اليه لا المفرد قبل ضم غيره اليه .

واشترط كغيره أنْ تكون الألف والتاء مزيدتين ؛ احترازاً عن نحو : ((قضاة وأبيات)) ؛ إذ الألف في الأول والتاء في الثاني أصليتان ، قال جدّي ﷺ في شرحه على الأجرومية : ولا حاجة الى هذه الزيادة ؛

قوله [ضم غيره] وهو الألف والتاء .

قوله [لا المفرد قبل ضم غيره] إذ لا يصدق عليه والحال ما ذكر أنه جَمْعٌ لهما ، بخلافه مع اعتبار الضم اليه ، ومآله أنّ الذي يعرب هذا الإعراب هو المسمى بالجمع بهما ، يعني : ما يطلق عليه ذلك ، تأمل .

قوله [أصليتان] وهي الياء في الأول ، والواو في الثاني ؛ لانقلاب ألف ((قضاة وغزات)) عن أصل ، فإنّ أصلهما ((قضية وغزوة)) بفتح القاف والغين كـ((ساحر وسحرة)) فضموها بعد قلب اللام ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ فرقاً بينهما وبين المفرد كـ((فتاة)) .

وإنما قدروا كذلك ؛ لأنهم لم يروا جمعاً على هذا الوزن في الصحيح والمعتل إذا أشكل أمره يحمل على الصحيح ، وهذا عند غير ابن مالك ، وأمّا هو فقال[1] : ((إنّ فاعل المعتل اللام يجمع على ((فُعَلَه)) ...)) .

قوله [قال جدّي ...] أي : تبعاً لغيره من شرّاح الألفية وغيرها ، وهو مبنيٌ على أنّ الباء صلة ((جمع)) وذلك لأنه يؤخذ من باء الآلة المتعلقة بـ((جمع)) زيادة الألف والتاء ، فلا حاجة للتقييد بزيادتهما ،

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/٢٦٧ ، (باب جمع التكسير) ، وما ذكره المحشي معنى كلام ابن مالك .

لأنَّ ذلك غير داخل تحت قولنا : ما جمع بألف وتاء ؛ إذ المتبادر من ذلك أنْ تكون الألف والتاء مستحدثتين ؛ لأجل الجمع ، ولهذا اقتصر ابن مالك على قوله :

وما بـ((تا)) وألفٍ قد جُمِعا [1]

والذي يجمع بألفٍ وتاء قياساً مطرداً خمسة أنواع :

وما هنا تبعاً للتسهيل[2] مبنيٌّ على أنَّ الباء للملابسة ، وهي مع مجرورها في موضع الحال من فاعل ((جمع)) أي : ما جمع ملتبساً بذلك ، فقيد ((مزيدتين)) لابدَّ منه ، فكلا الأمرين صحيح .

وينقدح من هذا أنَّ تحقق الاحتراز يتوقف على تلك الزيادة ؛ لأنَّ خروج المحترز عنه بدونها مبنيٌّ على أمر غير متعيّن ؛ لاحتمال غيره ، على أنه يمنع أنَّ ((المخرجات)) لم يدل على جمعيتها بالألف والتاء ، وأصالة أحدهما لا تنافي ذلك .

قوله [لأنَّ ذلك] أي : قضاة وأبيات .

قوله [قياساً مطرداً] أي : جمعاً مقيساً أو ذا قياس ، وقوله ((مطّرداً)) وصفٌ مفيد للتأكيد .

قوله [خمسة أنواع] أي : وما سواها مقصورٌ على السماع وذلك كـ((أرضات وسجلات وحمّامات وسرادقات)) وهو ما قاله ابن مالك[3] .

---

(١) البيت من الألفية وهو وما بعده :

وما بـ((تا)) وألفٍ قد جمعا   يكسرُ في الجرِ وفي النصب معا

(٢) شرح التسهيل ١/١١١ .

(٣) شرح التسهيل ١/١١١ .

ذو التاء مطلقاً ، وعلم المؤنث كذلك ، إلا ما استُثني منهما ،

وقضية كلام الجامع أنه مطرد فيما لم يكسر من نحو : ((سرادق وحمام)) وهو ما نقله الرضي[1] عن الفراء في كل خماسي أصلي الحروف لاستكراه تكسيره .

قوله [ذو التاء مطلقاً] أي : تاء التأنيث المبدلة في الوقف هاءً كـ((تمرة)) ، والساكن ما قبلها كـ((بنت وأخت)) ، وكذا ((كيت وذيت)) لو سُمّي بهما ولو مذكراً ، وشمل قوله : ((مطلقاً)) العلم ، واسم الجنس ، والمدلول فيه بالتاء على تأنيث أو مبالغة كـ((نسّابات)) .

قوله [وعلم المؤنث كذلك] أي : مطلقاً ، سواء كانت العلامة ظاهرة كـ((عزة وسلمى وخنساء)) أو مقدرة كـ((زينب وهند)) ، وسواء كان لعاقلٍ أو غيره ، وقول ابن أبي الربيع[2] : ((شرطه أنّ يكون لعاقل)) لا يعرف لغيره .

قوله [إلا ما استثني منهما] أمّا الأول : فاستثنى منه المرادي : ((شفة وشاة وأمة وامرأة)) و((فله)) في النداء ، فلا يجمع هذا الجمع استغناءً بتكسيرها ، ونازعه الدماميني ، فنقل ما يصرّح بجمع ((شفة)) على ((شفهات)) لا ((شفات)) ، بردّ ما ذهب في الواحد ، كما فعل في التكسير .

وفي الصحاح[3] : ((أنّ الناقص من ((شفة)) الواو ؛ لأنه يقال : ((شفوات)) وحكى في المحكم لجمع ((أمة)) أمثلة منها ((أَمَوات)) .

---

(١) شرح الكافية ١٨٧/٢ (جمع المؤنث) .

(٢) الممتع ٧٩/١ .

(٣) قال الجوهري : ((وزعم قوم أن الناقص من الشفه الواو ؛ لأنه يقال في الجمع : شفوات ، ورجل أشفى : إذا كان لا تنضم شفتاه كالأَرْوَقْ ، ولا دليل عليه)) . الصحاح ٥ / ١٧٩٠ مادة ((شفه)) .

وصفة مذكّر لا يعقل ، ومصغّره ،

ﷺ وأما الثاني : فيستثنى منه ما تقدم إذا كانت أعلاماً ، وباب ((قطام)) في لغة أهل الحجاز .

قوله [وصفة مذكر لا يعقل] كـ((جبال راسيات)) و ﴿ أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ ﴾ [1] .

فلا حاجة لقول أبي البقاء[2] :

((إنه أجرى ((معدودات)) على لفظ ((أيام)) ، وقابل الجمع بالجمع مجازاً ، والأصل ((معدودة)) كما قاله سبحانه : ﴿ إِلَّا أَيَّاماً مَعْدُودَةً ﴾ [3] أو جاء الجمع على معنى : ساعات الأيام ؛ لأنّ الأيام تشتمل على الساعات)) ؛

لأنه بناه على أنّ ((معدودات)) واحدها ((معدودة)) و((اليوم)) الذي هو واحد الأيام لا يوصف بـ((معدودة)) ، وأنت قد علمت أنّ واحدَ ((معدودات)) : ((معدود)) ، وأنّ صفة مالا يعقل تجمع بالألف والتاء ، بخلاف صفة المؤنث كـ((حائض)) والعاقل كـ((عالم)) نعم إنْ كانت صفة المؤنث خماسية الأصول جُمعت هذا الجمع كما في نصّ الرضي .

قوله [ومصغره] أي : مصغر المذكر الذي لا يعقل نحو : ((فليسات ودريهمات ودنينيرات)) وخرج بذلك مصغر المؤنث نحو : ((أرينب وخنيصر)) تصغير ((أرنب وخنصر)) وهما مؤنثان .

---

(١) البقرة ـ ٢٠٣ .

(٢) إملاء ما من به الرحمن ٨٧/١ .

(٣) البقرة ـ ٨٠ .

واسم جنس مؤنث بالألف إلا ما استثني منه ، وتحذف له التاء ، فإنْ كان ما قبلها ألف أو همزة فكالتثنية ،

قوله [واسم جنس مؤنث بالألف] أي : المقصورة أو الممدودة ، اسماً أو صفة ، وخرج بـ((اسم جنس)) : العلم كـ((موسى وزكريا)) ، و((بمؤنث)) : اسم جنس لمذكر لم يجمع جمع تكسير ، فالجمهور على عدم اطراده كـ((حمّامات وسرادقات)) ، خلافاً للفراء [1] في اطراده .

وقوله : ((بالألف)) أخرج المؤنث بالتاء ، فقد تقدم أنه يجوز مطلقاً ، والمؤنث بغير علامة فإنه لا يجوز مطلقا كـ((عين وسن)) ، فلا يجمع بالألف والتاء ، وشذ من ذلك : ((أمّ)) حيث جمعت بهما .

قوله [إلا ما استثني منه] وذلك ((فعلى فعلان)) كـ((سكرى)) مؤنث ((سكران)) ، و((فعلاءُ أفعل)) نحو : ((حمراء)) مؤنث ((أحمر)) ، كما لا يجمع مذكرهما بالواو والنون .

نعم إنْ جُعل ((سكرى وحمراء)) علمين جُمعا هذا الجمع ولو كانت العلمية حكماً ، نحو ((بطحاء)) فإنه في الأصل صفة مقابلة لـ((أبطح)) ، إلا أنها غلب استعمالها بدون موصوف ، فأشبهت الأسماء ، فجمعت جمعها ، فقيل : بطحاوات .

قوله [وتحذف له التاء] أي : وجوباً استغناءً بـ((تاء)) الجمع ، ولئلا يجمع بين علامتي تأنيث .

قوله [فإنْ كان قبلها ألف] أي : قبل ((التاء)) المحذوفة ، ولا يختص الحكم بذلك ، بل حكمُ المقصور والممدود تقدمه تاء أو لا حكمُ التنبيه ،

---

(١) خلافا للفراء : الخلاف السابق الذي نقله الرضي عنه في ص ٤٢٥ السابقة .

فإنْ كان قبلها ألف أو همزة قلبت الألف ياءً في نحو : ((فتاة)) ، وواواً في نحو : ((قناة)) ، وأقرّت الهمزة في نحو : ((سقاءة)) ، أو قلبت واواً فتقول : ((فتيات وفتوات وسقاءات وسقاوات)) .

وتقول في ((حبلى)) : ((حبليات)) ، وفي ((متى)) مسمى به أنثى ((متيات)) بالياء ، وفي ((عصا)) و((إذا)) مسمى بهما أنثى : ((عصوات وإذوات)) بالواو .

والهمزة التي تلي الفاء زائدة تصحّ إنْ كانت أصليةِ نحو : ((قراءة وقراءات)) ، ويجوز فيها القلب والتصحيح إنْ كانت بدلاً من أصل نحو : ((بناءة وبناءات وبناوات)) ، وإنما قيّد الحكم بما ذكر ؛ لئلا يفهم أنه مخالف للتثنية ؛ لأنه لم يبينه في التثنية .

قوله [وتجمع حروف المعجم] أي : أسماء حروف الخط المعجم ، أي : التي وقع عليها الإعجام ، فالمعجم كالمدخل والمخرج ، وهو النقط ، وإطلاقه عليها تغليب ؛ لأنّ النقط في بعضها ، أوالمعنى حروف الإعجام أي : إزالة العجمة ، وذلك بالنقط ، وإنما يتم هذا إذا جعل الهمزة مقيساً أو مسموعاً في هذه الكلمة . .

وعلل في الهمع [1] جمعها : بأنها أعلام ، وفيه نظر ، فقد صرّح الرضي [2] وغيره بأنها نكرات ، بدليل وصفها بالنكرات نحو : ((هذه ((ياءٌ)) حسنةٌ)) ، ودخولُ الألف واللام عليها كالباء والتاء .

(١) الهمع ١ / ٨٢ (إعراب ما جمع بألف وتاء) .

(٢) شرح الكافية ٢/ ١٤١ (العلم) .

فما كان فيه ألف جاز قصره ومدّه بالإجماع .

[فينصب بالكسرة] وجوباً حَمْلاً للنصب على الجر ؛ قياساً على أصله : وهو جمع المذكر السالم .

وقضية إطلاقه أنه ينصب بها وإنْ كان محذوف اللام كـ ثبة ولغة ، وهو مذهب البصريين .

وذهب بعض النحاة الى أنّ محذوف اللام إذا لم ترد اليه لامه في حال الجمع يكون نصبه بالفتحة ، وفي التسهيل [1] إنّ ذلك لغة ،

قوله [فما كان فيه ألف] أي : فما كان آخره ألفاً ، فخرج نحو : ((دال ذال صاد ضاد)) .

قوله [جاز قصره ومده] فيقل على القصر ((يايات)) بقلب الألف المقصورة ياء ، وعلى المد ((ياءات)) بالإقرار للهمزة .

قوله [فينصب ...] صريحٌ في إعرابه ، وزعم الأخفش أنه مبني في حالة النصب ، وهو فاسد ؛ إذ لا موجب لبنائه .

قوله [وذهب بعض النحاة] هو هشام من الكوفيين ، وأجاز غيره منهم : نصب هذا الجمع بالفتحة مطلقا .

قوله [اذا لم ترد اليه لامه ...] فإنْ ردّت في الجمع كـ((سنوات أو سنهات)) نصب بالكسرة نحو : ((اعتكفت سنوات أو سنهات)) ، وسمع : ((رأيت بناتك)) بفتح التاء حكاها ابن سيده .

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٨٦ .

وجرى عليه في الأوضح [1] ، وسكت عن رفعه وجرّه ؛ لمجيئهما على الأصل ، وحينئذٍ يعلم استواء جرِّه ونصبه في الإعراب بالكسرة .

وإنما تخلف الفرع عن الأصل في الإعراب بالحروف لعلّةٍ مفقودة في الفرع ، وهي : أنه ليس في آخره حرف يصلح للإعراب [كـ﴿ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ ﴾ [2]] .

فـ((السموات)) منصوبٌ بالكسرة على المفعول به عند الجمهور ، وعلى المفعول المطلق عند الجرجاني والزمخشري وابن الحاجب [3] .

ورجحه في المغني [4] : بأنّ المفعول به ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلاً ،

قوله [وإنما تخلف الفرع ...] جوابٌ عمّا يقال : قد كملت مزية كون جمع المؤنث السالم معرباً بالحركات ، فهلا كملت مزية نصبه بالفتحة أيضا .

قوله [ليس في آخره] لو قال : ليس آخره كان أخصر وأظهر ، ولعلّ وجه ما قاله أنّ المراد في موضع آخره حروف تصلح للإعراب ، وآخره أعمّ من الحروف المذكورة ، والعامُّ يصلح أنْ يكون ظرفاً للخاص .

قوله [ما كان موجود قبل فعل الفاعل ...] أي : فإيقاع الخلق

---

(١) أوضح المسالك ١/٥٠ (المجموع بألف وتاء) .

(٢) العنكبوت ـ ٤٤ .

(٣) أمالي ابن الحاجب ٢/ ٧٠٢ ـ ٧٠٣ .

(٤) المغني ٢/٦٦٠ ـ ٦٦١ (الباب السادس ، الأمر السابع عشر) وهو معنى كلامه فراجع .

والمفعول المطلق : ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده وإنْ كان ذاتاً ؛ لأنَّ الله تعالى موجد للأفعال والذوات جميعاً .

ومثله في هذا الخلاف : ((خلق الله العالم))[و﴿ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ ﴾[1]]

أفاد بذكر المثالين أنَّ هذا الجمـــــع بعضُهُ مقيسٌ كـ((بنات)) في جمع ((بنت)) ، وبعضه مسموع كـ((سموات)) جمع ((سماء)) ،

ـ أي : الإيجاد عليه ـ مستحيل ؛ إذ فيه تحصيل الحاصل ، وفيه نظر : ؛ إذ إيقاعه عليه إنما يقتضي وجود الموقع عليه حال الإيقاع ، وذلك تحصيل الحاصل بحصولٍ مقارنٍ للتحصيل ، ولا استحالة فيه ، إنما المستحيل تحصيله بحصول سابق عليه ، وذلك غير لازم .

وقال الأصفهاني في شرح الحاجبية :

((المفعول به بالنسبة الى فعل غير الإيجاد يقتضي أنْ يكون موجوداً ، ثم أوجد الفاعل فيه شيئاً آخر ، فإنَّ إثبات صفة غير الوجود يستدعي ثبوت الموصوف أولاً ، وأما المفعول به بالنسبة الى الإيجاد فلا يقتضي أنْ يكون موجوداً ثم أوجد الفاعل فيه الوجود ، بل يقتضي أنْ لا يكون موجوداً ، وإلا كان تحصيلاً للحاصل)) .

قوله [وبعضه مسموع] كـ((سموات)) ؛ لأنَّ مفرده ليس واحداً من الأنواع الخمسة المتقدمة ، فإنه وإنْ كان اسم جنس لكنه ليس مؤنثاً بالألف الممدودة ، ولذا صُرِف كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَوْحَى فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا ﴾[2] ؛

---

(١) الصافات ـ ١٥٣ .

(٢) فصلت ـ ١٢ .

وإنّ ما فيه تاء التأنيث إذا أريد جمعه هذا الجمع تحذف تاؤه ؛ هرباً من اجتماع علامتي تأنيث في كلمة واحدة .

لأنّ ألفه زائدة ، وهمزته بدل من واو أصلية ؛ لأنها لام الكلمة قلبت همزة ؛ لتطرفها بعد ألف زائدة ، كما في ((كساء)) ، وليست الهمزة بدلاً من ألف التأنيث ؛ لأنّ ألف التأنيث لابدّ أنْ تصحب أكثر من أصلين ؛ لأنها من أقسام الألف الزائدة.

قوله [وإنّ ما فيه تاء التأنيث ...] أي : كـ((بنت وأخت)) ، وهذا بناءً على أن التاء فيهما للتأنيث ، وتفصيل الكلام في ذلك باب النسب من التوضيح .

[ما لا ينصرف]

[و] إلا [ما لا ينصرف] وهو : الاسم المعرب الفاقد للصرف

قوله [وإلا ما لا ينصرف] أي : ما يصدق عليه مالا ينصرف ، أي : الاسم الفاقد للصرف : وهو الفضل والزيادة على علامة الإعراب ، وهي التنوين ، أو غير ذلك .

قوله [وهو الاسم المعرب] أي : بالحركات ، قال الرضي[1] :

((وإنما لم يظهر أثر منع الصرف في المثنى وجمع المذكر السالم مع اجتماع السببين في نحو : ((أحمران ومسلمون)) علمين للمؤنث ؛ لأنّ النون فيهما ليست للتمكين كما ذكرنا حتى يحذف فيتبعه الكسر ، وأيضاً فإنّ النصب فيهما تابع للجر ، فلم يتبع الجرُّ النصبَ ، بل إنْ سمي بهما وأعربا إعراب المفرد ، أي : جعل النون معتقب الإعراب وجب منع صرفها للعلتين ؛ لأنّ فيهما تنوين التمكين ، ولا يتبع نصبهما الجر)) .

---

(١) شرح الكافية ٣٦/١ .

الذي هو التنوين وحده ؛ لوجود علتين فرعيتين فيه من علل تسع أو واحدة تقوم مقامهما ، كما سيأتي آخر الكتاب

قوله [الذي هو التنوين] أي : المعهود ، وهو تنوين التمكين الدال على معنى يكون الاسم به أمكن . وذلك المعنى هو عدم مشابهته للحرف والفعل ، فدخل ((جوارٍ وأعيمٍ)) تصغير أعمى .

قوله [وحده] أي : دون الجر بالكسرة عند المحققين لوجوه :

منها : أنه مطابق للاشتقاق من الصريف الذي بمعنى التصويت ؛ إذ لا صوت في آخر الاسم إلا التنوين .

ومنها : أنّ الشاعر متى اضطر الى صرف المرفوع أو المنصوب نوّنه ، وقيل : صرفه للضرورة مع أنه لا جرّ فيه ، ومنها غير ذلك .

وقال بعضهم : الصرفُ عبارة عن الجر والتنوين ، بدليل صحة الاشتقاق من الصرف ، الذي بمعنى التصرف والتقلب في الجهات ، والجرُّ زيادة تقلب وتصرّف ، ولذلك قيل : إنه أمكن ، أي : أشد تصرفاً في حركات الإعراب من غير المتصرف .

ونوزع فيه بأنه متى سُلِّم أنه مشتق من التصرف في الجهات مع إمكان منعه ، لكن يلزم منه أنْ لا يكون التنوين من جملة الصرف ؛ لأنه لا يزداد تصرفه في الحركات .

قوله [لوجود علتين ...] أي : شيئين مسميين بعلتي منع الصرف معتبرين ، فلا يشكل بهذا إذا صرف .

والعلة في اللغة : عارضٌ غير طبيعي يستدعي حالة غير طبيعية ، وفي اصطلاح النحاة : ليست بمعنى الموجب ، بل بمعنى ما ينبغي أنْ يختار المتكلم

....

....

﴾﴿عند حصوله أمراً يناسبه ، وذلك الأمر المناسب يسمّى بالحكم ، فعلى هذا يكون إطلاقه العلة على كل واحد مجازاً ؛ لأنّ كل واحد جزء علة لا علة تامة ؛ إذ الحكم إنما يحصل باجتماع اثنين أو ما يقوم مقامهما ، وادعى العصام : أنّ إطلاق العلة على المجموع هو المجاز ، وأنّ كل واحد يطلق عليه علة حقيقية .

ويدخل في التعريف المذكور ما دخله الكسر والتنوين للضرورة أو التناسب ، وما جمع بألف وتاء مزيدتين علماً كـ((أذرعات)) ، وما جمع بواو ونون علماً لمؤنث كـ((مسلمون)) وإنْ لم يحذف منهما الكسر والتنوين ؛ لثبوت العلتين في جميع ذلك .

ولم يبيّن الاسم لمشابهته للفعل في علتين مما ذكر ؛ لضعفهما إذ لم يشبه الفعل لفظاً ، مع ضعف الفعل في البناء ، ولم يعط بها عمل الفعل ؛ لأنه لم يتضمن معنى الفعل الطالب للفاعل والمفعول .

وإنما لم يقتنع في هذا الحكم بكون الاسم فرعاً من جهة واحدة ؛ لأنّ المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قويّة ؛ إذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة ، بل يحتاج إثباتها الى تكلف ، وكذا إثبات الفرعية في هذه الأسماء بسبب هذه العلل غير ظاهرة كما يجئ ، فلم يكف واحدة منها إلا إذا قامت مقام اثنين .

وكان إعطاء الاسم حكم الفعل أولى من العكس ، مع أنّ الاسم لمّا شابه الفعل تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل ، وليس ذلك لمطلق المناسبة ، وحصر العلل في التسع استقرائي .

وأما الجر فليس داخلاً في مسمّاه ، بدليل أنّ الشاعر متى اضطر الى صرف الممنوع نوّنه ، وإنما حُذف تبعاً لحذف التنوين ، ولأنه لو جر بعد حذف التنوين ؛ لالتبس بالمبني على الكسر كـ((نزال ودراك)) ،

قوله [بدليل أنّ الشاعر ...] قيل في توجيه ذلك : إنّ الجر بالكسرة عاد في حالة منع الضرورة ، مع أنه لا حاجة داعية الى إعادته ؛ إذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده ، فلو كان الكسر حذف أيضاً لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليه ، إذ مع الضرورة لا يرتكب إلا قدر الحاجة .

قوله [وإنما حذف ...] عطف على قوله : ((فليس داخلاً)) الخ ، وضمير ((حذف)) للجر بالكسرة .

قال الرضي [1] : ((وقوّوا هذا القول بأنه لمّا لم يكن مع اللام والإضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف ، فلم يسقط الكسر ، فظهر أنّ سقوطه لتبعية التنوين لا بالأصالة)) انتهى .

وقال بعضهم : الصرف هو الجرّ والتنوين معاً ، فحذفهما للعلتين أو ما يقوم مقامهما هو منع الصرف ، وعلى الجملة : فلا كلام أنّ غير المنصرف لا يدخله التنوين المذكور ولا الكسر ، لكن هل هما ممنوعان منه معاً بطريق الأصالة ، أو الممنوع إنما هو التنوين ، والكسر بطريق التبع .

قوله [لالتبس بالمبني على الكسر] لأنّ الكسرة لا تكون إعراباً إلا مع التنوين أو الألف واللام أو الإضافة ، وقيل : لئلا يتوهم أنه مضاف الى ياء المتكلم ، وإنما حذفت واجتزئ بالكسرة كما في : ((هذا غلامِ)) بالكسر من غير ياء ،

---

(١) شرح الكافية ٣٥/١، ٣٦ .

فيُجرّ بالفتحة نيابةً عن الكسرة ؛ حَمْلاً للجر على النصب دون غيره ؛ لأنّ الفتحة الى الكسرة أقرب منها الى الضمة ، فحملت على الأقرب ، نحو : ((مررت بأفضل منه و بمساجد وصحراء)) .

وهذا الحكم مستمر فيه [إلا مع أل] أو بدلها ،

⇐ فقد حكى أبو عثمان : أنها لغة غير النداء ، وعليه أنشد :

شرقتْ دموعٍ بهنّ فهي سجومُ [1]

أراد : ((دموعي)) ، وقيل ؛ لأنّ التنوين خاصٌ بالاسم ، والجر خاص به أيضاً فتبع الخاص الخاص .

قوله [فيجر بالفتحة] لا نقض بما سمي به مؤنث من الجمع بألف وتاء ، وما ألحق به ، بناءً على أنه معرب إعراب أصله ؛

لأنا لا نسلم أنه غير منصرف كما ذهب اليه الزمخشري ، أو لا يوصف بالانصراف وعدمه ،

سلّمنا ولكن ما سبق يخصص ما هنا ، فإنه يفيد أنه على اللغة الفصحى يعرب بإعراب جمع المؤنث السالم .

قوله [إلا مع أل] استثناء من محذوف ، والتقدير : فيجر بالفتحة في سائر أحواله إلا حالة كونه مع أل أو مع الإضافة .

قوله [أو بدلها] كـ((أم)) في لغة حمير .

---

(١) جزء بيت من الكامل لم أعثر له على نسبة ولا تتمة ، نقله في الأشباه والنظائر ١ / ٢٩٣ والشاهد واضح .

سواء كانت أل موصولة أم معرّفة أم زائدة [نحو] : ((مررت [بالأفضل] ،

قوله [موصولة] كقوله :

وهنَّ الشافياتُ الحوائم[1]

بخفض ((الحوائم)) بالكسرة لدخول أل الموصولة عليه ، وهي جمع ((حائمة)) .

قوله [بالأفضل] مثال لما فيه أل المعرّفة ، فإنّ أل الداخلة على أفعل التفضيل معرفة ، وكذا الداخلة على الصفة المشبهة كـ((الأعمى والأصم واليقظان)) على الأصح ، كما في المغني وغيره[2] .

---

(١) جزء بيت من الطويل ، للفرزدق في ديوانه ٥٦٢/٢ وبلا نسبة في الأوضح ١٧٢/٢ ، وتمامه :

أبأنا بهم قتلى وما في دمائهم شفاءٌ وهنَّ الشافياتُ الحوائمِ

والشاهد فيه جر ((الحوائم)) بالإضافة مع أن المضاف ((الشافيات)) معرف بأل والمسوغ لذلك دخول أل الموصولة على الوصف .

(٢) نعم في المغني ذكر ابن هشام أن أل الداخلة على أفعل التفضيل ليست موصولة باتفاق ، وفي شرحه على القطر صرح بأنها للتعريف ، لكنه اضطرب في الداخلة على الصفات المشبهة ففي المغني منع أن تكون موصولة ، ومعنى كلامه أنها حرف تعريف ، وفي شرحه على قطر الندى جعل أل الداخلة على الصفة المشبهة موصولة . انظر : المغني ٤٩/١ ، وشرح القطر ٩٩ ـ ١٠٠

وباليزيد))، ونحو قوله :

تبيتُ بليلِ امْ أرمدَ اعتادَ أوْلَقــا

قوله [وباليزيد] مثالٌ للزائدة وهو كلمة من بيت وهو :

رأيتُ الوليدَ بـنَ اليزيـدِ مباركـاً   شديداً بأعباءِ الخلافـةِ كاهلُـه [١]

بخفض ((يزيد)) لدخول أل الزائدة عليه ، بناءً على أنه باقٍ على علميته ، ويحتمل أنه قُدِّر فيه الشيوع فصار نكرة ، ثم أدخل أل عليه للتعريف ، كما قاله المصنف في شرحه [٢] ، وعليه فلا شاهد .

قوله [تبيت بليل ... [٣]] مثالٌ لما معه بدل ، أي : يبيت بليل الأرمد ، والولوق شبه الجنون .

---

(١) البيت من الطويل لابن ميادة في ديوانه ٨١ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٣١٧/١ والهمع ٨٦/١ . الشاهد في قوله ((ابن اليزيد)) حيث أدخل أل الزائدة على ((يزيد)) وهو علم موازن للفعل ، وهما علتان مانعتان من صرف الاسم لكنه جره بالكسرة لإضافته ، فعلم أن الاسم الممنوع من الصرف إذا دخلت عليه أل بكل أنواعها صرف .

(٢) شرح القطر - ٥٣ .

(٣) عجز بيت من الطويل لبعض الطائيين في المقاصد ٢٢٢/١ وفي الهمع ٨٦/١ ، وتمامه :

أإنْ شِمْتَ من نجدٍ بريقـاً تألقـا   تبيتُ بليلِ امْ أرمدَ اعتادَ أولقـا

والشاهد في قوله : ((ام أرمد)) أي : الأرمد ، وجاء بـ((أم)) بدلاً عن أل وهي لغة حمير ، فانصرف الاسم لدخول حرف التعريف عليه .

[أو] مع [الإضافة] ولو تقديراً [نحو] : ((مررتُ [بأفضلكم]))

وقوله : ((إبدأ بذا من أولِ)) في رواية الكسر ، بلا تنوين على نيّة المضاف اليه فإنه يجر حينئذٍ بالكسرة لفظاً أو تقديراً على الأصل ؛ لأنّ الكسرة إنما حُذفت تبعاً لحذف التنوين ، والمضاف وما فيه أل لا يقبلان التنوين ، فلا يقل : إنه محذوف منهما ليستتبع حذفه حذف الجر .

وظاهرُ كلامه أنّه في ذلك باقٍ على منع صرفه ، لكنه يجر بالكسرة ، وفي المسألة ثلاثة أقوال :

الصرفُ مطلقاً ؛ بناءً على أنّ الصرف هو الجر .

قوله [نحو بأفضلكم] التمثيل به أولى من : ((بعثماننا)) ؛ لأنّ الأعلام لا تضاف حتى تنكر ، وإذا صار نحو : ((عثمان)) نكرة زالت منه إحدى العلتين ، ودخل في باب ما ينصرف ، وليس الكلام فيه . ولم يذكر المصنف جواز الصرف للضرورة والتناسب ؛ لقلته ، وإنما يتعرض في المختصرات للأمور المشهورات .

قوله [وظاهر كلامه] فإنّ الحكم الثابت للمستثنى نقيضُ ما قبله ، وما قبله هو الجر بالفتحة ، فيكون الثابت لما بعد ((إلا)) هو عدم الجر بالفتحة ، والظاهر بقاء ما كان على ما كان من كونه غير منصرف .

قوله [ثلاثة أقوال] قل بعضهم : لا ثمرة لهذا الخلاف ، وبعد هذا البناء الذي ذكره الشارح يضمحل الخلاف بالكلية .

قوله [الصرف مطلقاً] وذلك ؛ لأنّ عدم انصرافه ، إنما كان لمشابهة الفعل ، فلمّا ضعفت هذه المشابهة بدخول ما ذكر قويت جهة الإسمية ، فرجع الى أصله الذي هو الصرف ، فدخله الكسر دون التنوين ؛ لأنه لا يجامع أل ولا الإضافة .

والمنع مطلقاً ؛ لفقد التنوين .

والتفصيل : إنْ زالت منه إحدى العلتين بالإضافة أو بـ((أل)) صُرف ،

قوله [لفقد التنوين] لم يقل كسابقه بناء على أنّ الصرف والتنوين لعلة ؛ لأنّ القول بالمنع مطلقاً يتمشى على القول بأنّ الصرف هو التنوين وحده ، أو مع الجر ، وذلك لأنّ الممنوع بالأصالة هو التنوين ، وسقوط الكسر إنما هو بتبعية التنوين .

وحيث ضعفت مشابهته للفعل التي هي سبب منع الصرف بدخول ما هو من خواص الاسم لم يؤثر إلا في سقوط التنوين دون تابعه ، الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله ، وسقط التنوين لمنع الصرف .

لا يقال : حرف الجر أيضاً من خصائص الأسماء ؛ لأنّا نقول : هو ليس من الخصائص الممتزجة بالاسم الصائرة معه كلمة واحدة ، بخلاف ما ذكر ألا ترى أنّ العامل يتخطى أل ويعمل فيما هو مدخولها ، وأنّ المضاف يكتسب من المضاف اليه التعريف وغيره ، ويصيّر المضاف اليه علامة تمامه .

قوله [والتفصيل إنْ زالت ...] قال الأستاذ الصفوي :

((وفي وجه الخلاف إشكال ؛ لأنّ الظاهر منه أنّ منهم من قال إنه غيرُ منصرفٍ سواء بقي العلتان أو لا ، وإذا لم تبقَ العلتان فما وجه القول بمنع الصرف ؛ إذ لابد في منع الصرف من العلتين ، ولو اكتفوا بالعلتين قبل اللام والإضافة لزمهم الاكتفاء بالعلل الأصلية كالعلمية والعجمة والتأنيث وإنْ زالت)) انتهى .

وقوله : ((وإنْ زالت)) كأن يقال في ((إبراهيم)) إذا نكر إنه غير منصرف ؛ لأنّ العلتين فيه قبل التنكير ، وقد يلتزم ذلك القائل هذا المقدار ☜☜

كالعلم فإنه تزول منه العلمية بالإضافة أو بدخول أل عليه ، وإلا فلا ، كالوصف ، وهو المختار .

وسكت عن رفعه ونصبه ؛ لأنهما على الأصل ، وحينئذٍ يعلم استواء جرِّه ونصبه في الإعراب بالفتحة ، ويظهر الفرق بينهما ، كما قال ابن مالك بالعامل والتابع .

بالنسبة للتسمية لا لإجراء حكم ما لا ينصرف عليه فتأمله ، وقال ابن جماعة : ((الحق أنه لا خلاف)) ، وتخريج القولين المطلقين على هذين الحالين .

قوله [بدخول أل] أي : المعرفة ؛ إذ الزائدة لا تزول بها العلمية .

[الأمثلة الخمسة]

[و] إلا [الأمثلة الخمسة] ، سميت بذلك ؛ لأنها ليست أفعالاً بأعيانها كما أنّ الأسماءَ الستة أسماءً بأعيانها ، وإنما هي أمثلة يكنى بها عن كلّ فعلٍ كان بمنزلتها فإنّ ((يفعلان)) كناية عن : ((يذهبان أو يستخرجان)) ونحوهما ، وكذلك الباقي ،

قوله [وإلا الأمثلة الخمسة] أي : ما يصدق عليه الأمثلة الخمسة لا نفسها .

قوله [سميت بذلك] أي : بالأمثلة الخمسة ، كما هو الظاهر المتبادر من رجوع الضمير الى الموصوف مع صفته ، وإنْ كان التعليل وهو قوله : ((لأنها ليست)) الخ ناظراً للموصوف فقط ؛ لأنه إنما يتعلق به لأنّ ذلك لا يقتضي رجوع الضمير الى الموصوف فقط المخالف للظاهر ، إذ اعتبار الصفة لا ينافي التعليل .

قوله [لأنها ليست ...] انظر هل هذا يقتضي منع أنْ يقال لها الأفعال الخمسة ، مع أنه يقال لها ذلك ، وعبر به كثير .

قوله [وإنما هي أمثلة يكنى بها] أي : يعبَّر بها ، فالمرادُ الكناية اللغوية لا الاصطلاحية ؛ لأنها لا تظهر هنا كما لا يخفى .

وسميت خمسة على إدراج المخاطبتين تحت المخاطبين ، والأحسن أنْ تعدّ ستة ، قاله المصنف في شرح اللمحة .

[وهي] : كلّ فعل مضارع اتصل به ألف اثنين

قوله [وسمّيت خمسة] الظاهر أنْ يقول: وعُدّتْ خمسة ؛ لأنه المطابق للمراد والموافق لقوله بعد : ((والأحسن أنْ تُعدّ ستة)) .

قوله [والأحسن أنْ تعد ستة] قال الشهاب القاسمي : ((وأقول على قياسه تكون سبعة لا ستة نظراً للغائبتين)) ، كما ستعرفه .

قوله [قاله المصنف ...[1]] أي : ما ذكر من قوله : ((سميت بذلك)) الى هنا .

قوله [وهي كلُّ فعل مضارع ...] اعترض إدخال ((كلّ)) في التعريف بوجهين : الأول : أنّ التعريف للماهية ، و((كلّ)) للأفراد ، والتعريف بالأفراد غير جائز ، والثاني : أنه يفهم أنّ كل واحد منها هو الأمثلة الخمسة ، فيخل بصدق الحدّ على المحدود .

وأجيب : بأنّ التعريف بما بعد ((كل)) ، وإنما جيء بها لبيان الاطراد ، وبأنّ المحدود في الحقيقة إيجاد الأمثلة الخمسة .

قوله [ألف اثنين] أي : شخصين اثنين : مخاطبين كانا نحو : ((أنتما تفعلان)) ، أو مخاطبتين نحو : ((أنتما يا هندان تفعلان)) ، أو غائبين أو غائبتين نحو : ((الزيدان يفعلان ، والهندان تفعلان)) ، وتعبيره بـ((ألف إثنين)) أحسنُ من التعبير بـ((ألف المثنى)) لشموله لنحو : ((زيد وعمرو يقومان)) .

---

(١) شرح اللمحة ٢٨٥/١ (الأمثلة الخمسة) .

أو واو جماعة أو ياء مخاطبة نحو : [يفعلان] بالياء التحتية للغائبين [ويفعلون] بالياء كذلك للغائبين ، [وتفعلان] بالتاء الفوقية للمخاطبين [وتفعلون] بالتاء كذلك للمخاطبين ، [وتفعلين] بالتاء كذلك للمخاطبة

قوله [أو واو جماعة] أي : جماعة الذكور حاضرة نحو : ((أنتم تقومون)) ، أو غائبة نحو : ((الزيدون يقومون)) ، والتعبير بـ((الجماعة)) أحسنُ من التعبير بـ((جمع)) لشموله لنحو : ((زيد وعمرو وبكر يقومون)) .

قوله [للغائبين] أي : المذكرين نحو : ((الزيدان يفعلان)) .

قوله [للغائبين] أي : المذكرين نحو : ((الزيدون يقومون)) ، والمراد بالغائب غير المخاطب .

قوله [للمخاطبين] أي : المذكّرين نحو : ((أنتما يا زيدان تقومان)) ، وكذلك المؤنثتان نحو : ((أنتما يا هندان تقومان)) المخاطبتان ، وكذلك الغائبتان المؤنثتان نحو : ((الهندان تقومان)) فإنه مغاير لما قبله ؛ لأنّ التاء فيه للتأنيث دون الخطاب ؛ لأنّ الفاعل غائب ، وفي الأول للخطاب ؛ لأنّ الفاعل مخاطب .

بقي لو كانت الغائبتان بلفظ ضمير الغيبة فهل يقال :

((هما تفعلان)) بالفوقية ؛ حَمْلاً للمضمر على المظهر ؛ ورعياً للمعنى ؛ ونظراً الى أنّ الضمائر تردُّ الأشياء الى أصولها .

أو ((يفعلان)) بالتحتية ؛ رعياً للفظ فهذا اللفظ يكون للمذكرين ؟

ذهب الى الأول ابن أبي العافية وهو المرجح ، وبه جاء السماع ، والى الثاني ابن الباذش ، كما قد تقدم في بحث الفعل المضارع ، فظهر أنّ المعاني سبعة والألفاظ خمسة .

ولا فرق بين أنْ تكون الألف والواو ضميرين نحو : ((الزيدان يفعلان والزيدون يفعلون)) ، أو علامتين في لغة طيئ نحو : ((يفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون)) ، وأمّا ياء المخاطبة فلا تكون إلاّ ضميرا .

وإذاْ بسطت هذه الأمثلة كانت ثمانية ، كما قاله المكّودي[1]، وكلها خرجت عن الأصل في جميع الأحوال .

قوله [ولا فرق بين أنْ تكون الألف ...] ولهـذا كـان تعبيره فيما سلف بـ((ألف اثنين)) الخ أولى من تعبير غيره بـ((ضمير)) الخ .

قوله [أو علامة [2]] أي : حرفاً دالاً على التثنية والجمع ، وذلك في فعل الاثنين الغائبين ، والثنتين الغائبتين ، والجمع المذكر الغائب .

وقد مثل الشارح للاثنين الغائبين ولجمع الغائبين ، وبقي عليه المؤنثتان الغائبتان ، نحو : ((تقومان الهندان)) ، وكان ينبغي ذكر ذلك ؛ لخفائه وشهرة ما ذكره ؛ ولكونه توطئة لما يأتي عن المكودي .

قوله [فلا تكون إلا ضميراً] على الأصح ، وقيل : إنها حرفُ خطاب عند المازني والأخفش[3] .

قوله [وإذا بسطت] من حيث كون الألف والواو علامة وضميرا .

قوله [كانت ثمانية] ؛ لأنّ الواو تكون علامة في جمع المذكر ، والألف تكون علامة في مثنى الغائب المذكر، وفي مثنى الغائبتين ،

---

(١) شرح المكودي على الألفية ـ ٢٠ .

(٢) كذا في ـ أ ، وفي ج كما أثبتناه ، علامتين .

(٣) الهمع ١/ ١٩١ .

[فترفع بثبوت النون]

فهذه ثلاثة مع الخمسة المجموع ثمانية ، وعلى ما قاله المصنف وابن قاسم ، فهي عشرة كاملة .

ولا يخفى أنها قد تزيد بالنظر الى أنه قد يغلب مذكّر على مؤنث وإنْ كان المؤنث أكثر ، ومخاطب على غائب ، نحو : ((أنت والزيدان تفعلون)) بالتاء الفوقية ، وانظر لو كان المخاطب مؤنثاً ، نحو : ((أنتما ياهندان والزيدان)) .

فهل يقل : ((تفعلون)) بالفوقية ، تغليباً للمخاطبين على الغائبين وإنْ كانا مذكرين ؟

أو محل الكلام فيما إذا اتحدا تذكيراً وتأنيثاً ، وحينئذٍ فيقل في المثال المذكور ((يفعلون)) بالتحتية ؛ تغليباً للذكور ، أو غير ذلك ؟

والى انقسام المؤنث الى حقيقي التأنيث ومجازيه ، وما تأنيثه باعتبار اللفظ ، وما تأنيثه بالتأويل ، نحو : ((الكتابان تجيبان)) على تأويلهما بـ((الصحيفتين)) .

وقد يقل : أنّ العدد باعتبار النظر الى مجرد الألفاظ لا الى معانيها ، فليتأمل .

قوله [بثبوت النون] أي : بالنون الثابتة ، وإنما أعربت هذا الإعراب ؛ لأنهم أرادوا أنْ يعربوها بالحروف ، كما أعربوا نظيرها من الأسماء ؛ لأنها مثل ((ضاربون ، وضاربان ، وضاربين)) في مطلق الحركات والسكنات .

ولا يمكنهم جعل الواو والألف والياء علامة فيها ؛ لأدائه الى اجتماع مثلين ، فجعلوا النون علامة ؛ لأنها شديدة الشبه بحروف العلة ، ولذا تدغم في الواو والياء وزيدت ساكنة في نحو ((جحفل)) ، كما زيدت واو ((فدوكس)) ، وياء ((سميدع)) وألف ((عذافر))، وأبدلت منها الألف في نحو : ((رأيت زيداً)) ،

المكسورة بعد الألف غالباً ،

☜ وحذفت في نحـو : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾ .

ثم حذفوها لأجل الجازم ، ثم حملوا النصب عليه ، كما حملوه على الجر في نظيره من الأسماء ؛ لأنّ الجزم نظير الجر في الاختصاص ، وإنما جاز وقوع علامة الرفع بعد الفاعل ؛ لأنّ الضمير المرفوع المتصل كالجز خصوصاً إذا كان على حرف من حروف المد واللين ، فالكلمة معها كـ((منصور ومسكين وعماد)) ، وإعرابها بما ذكر هو المشهور .

وقيل : إنها معربة بالألف والواو والياء ، كما أنها في المثنى كذلك ، وعليه : فهي حروف ، والفاعل مستتر ، فليحرر ، وقيل : الإعراب مقدر قبل هذه الأحرف .

قوله [المكسورة بعد الألف] أي على التخلص من التقاء الساكنين ، وقيل : تشبيهاً بالمثنى .

قوله [غالباً] وقد تفتح بعد الألف قرئ : ﴿ أَتَعِدَانَنِي أَنْ أُخْرَجَ ﴾ [1] ، وقد تُضمّ معها ، كما ذكره ابن فلاح[2] في تفسيره ، واستدل بما قـرئ شاذاً : ((طعامٌ ترزقانُـه)) [3] بضم النون .

---

(١) الأحقاف ـ ١٧ ، ذكر القراءة أبو حيان في البحر المحيط ٦٢/٨ عن وسام عن هشام ، وقال أبو حاتم : فتح النون باطل غلط ، ولم ينسبها الزمخشري في تفسيره لأحد ، وعدها الرضي شاذة .

(٢) قال في المغني في النحو ٦٣/٢ : ((وروى الحلواني عن هشام عن ابن عامر فتحها ـ يعني فتح نون المثنى ـ في : ((أتعدانني أن أخرج)) ، واللغة الثانية ضمها ، وروي في الشواذ : ((طعامٌ ترزقانُه)) بضم النون)) .

(٣) يوسف ـ ٣٧ .

المفتوحة بعد أختيها ؛ نيابةً عن الضمة نحو : ((أنتم تفعلون)) ؛ لأنها شبيهة بالواو ؛ من حيثُ الغنة ؛ ومن حيث أنها تحذف للجازم .

[وتجزم وتنصب بحذفها] نيابة عن السكون والفتحة [نحو : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾] .

ولا فرق فيما ذكر بين أنْ يكون الفعل المتصل به ما تقدم صحيح الآخر أو معتله ،

قوله [المفتوحة بعد أختيها] أي : الواو والياء للخفة ، وقيل : تشبيهاً بالجمع .

قوله [لأنها شبيهة بالواو] وهذا إنما يظهر في ما كان متصلاً بالواو ، ويحتاج قياس ما كان متصلاً بالألف والياء إلى علةٍ ، وما ذكرناه فيما سلف في وجه الشبه بين النون وحروف العلة العامة لا يحوج الى القياس ، فهو أظهر وإنْ اقتصر الرضي[1] على التخصيص .

قوله [﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا ﴾[2]] ((تفعلوا)) مجزوم بـ((لم)) و((لم تفعلوا)) في محل جزم بـ((إنْ)) ، وعدم إعراب الحرف إنما هو حيث لم ينضم لغيره ، فليس أحد الحرفين غير عامل كما قيل ، ولا كلاهما عامل في ((تفعلوا)) على جهة التنازع ؛ إذ لا تنازع في الحرف ، إلا على قول ابن العلج .

---

(١) شرح الكافية ٢٢٩/٢ (بحث المضارع) .

(٢) البقرة ـ ٢٤ .

وإنْ لحقه شيء من الحذف والتغيير كما في نحو : ((أنت تدعين)) فلعلة تصريفية .

وقدم الجزم على النصب ؛ لأنّ النصب محمولٌ على الجزم ، كما حمل النصب على الجر في المثنى والمجموع على حدّه ؛ لأن الجزم نظيرُ الجرّ في الاختصاص .

وأمّا نحو : ﴿ أَتُحَاجُونِّي ﴾ فالمحذوف منه نونُ الوقاية على الأصح ،

قوله [أنت تدعين] أصله ((تدعوين)) حذفت حركة اللام التي هي الواو ، ثم حذفت لالتقاء الساكنين ، وقلبت الضمة التي كانت قبل الواو كسرة لمناسبتها الياء ؛ ولئلا تنقلب الواو ياء ، فصار وزنه ((تفعين)) بعد أنْ كان ((تفعلين)) .

قوله [وأما نحو : ﴿ أَتُحَاجُونِّي ﴾ [1]] جوابُ سؤال مقدّر نشأ من أنّ الأفعال الخمسة ترفع بثبوت النون ، فمالها حذفت ؟ فأجاب : بأنّ المحذوف إنما هو نون الوقاية ، والموجود نون الرفع .

واعلم أنه إذا اجتمع نون الوقاية مع نون الرفع جاز الحذف ، والإثبات مع الإدغام والفك ،

---

(1) الأنعام ـ ٨٠ .

لا نون الرفع ؛ لفقد الناصب والجازم .

وما قيل : من أنَّ حذف نون الوقاية مُفوِّتٌ للغرض الذي جيء بها لأجله منظورٌ فيه ؛ إذ هو حاصلٌ بـ((نون)) الرفع .

هذا ما جرى عليه في الشذور [1]، وعكس في الأوضح [2]،

وقرأ نافع بالحذف في ((تأمرونِيَ اعبدُ أيّها الجاهلون)) [3] ، وقرأ ابن عامر : ((تأمرونني)) بالفك ، وقرأ الباقون بالإدغام .

وأراد بنحو : ((أتحاجوني)) : ما اجتمع فيه نون الإعراب مع نون الوقاية .

واحترز بـ((نون الإعراب)) عن نون الضمير ونوني التوكيد ، فإنها لا يجوز حذفها مع أحدهما وإقامتها مقامها ؛ لأنَّ نون الإعراب كنون الوقاية في أنَّ كل واحد منهما لأمر لفظي ، بخلاف نون الضمير ونون التوكيد .

قوله [لا نون الرفع ...] ولأنَّ نون الرفع علامة الإعراب ، فينبغي المحافظة عليها ، ولأن نون الوقاية هي التي حصل بها الثقل والتكرار فكانت أولى بالحذف .

---

(١) شرح الشذور ـ ٧٦ (الأفعال الخمسة) .

(٢) أوضح المسالك ٧٩/١ (الضمير) .

(٣) الزمر ـ ٦٤ ، قرأ نافع وأبو جعفر بنون واحدة مخففة مكسورة وفتح الياء بعدها ((تأمرونيَ)) ، وقرأ ابن عامر بنونين الأولى مفتوحة والثانية مكسورة مخففتين مع إسكان الياء ((تأمرونَنِيْ)) ، وقرأ ابن كثير بنون واحدة مكسورة مشددة مع المد المشبع للساكنين ومع فتح الياء كذلك ((تأمرو~نّيَ)) ، أما أبو عمرو ويعقوب البصريان وعاصم وحمزة والكسائي الكوفيون فقد قرؤا جميعاً كابن كثير إلا أنهم يسكنون الياء ((تأمرو~ نّيْ)) . البدور الزاهرة ـ ٣٨٥ .

فصحح أنّ المحذوف نونُ الرفع تبعاً لابن مالك [1]، وقد تقدم أنها تحذف أيضاً لتوالي الأمثال ، وأما حذفها لغير ذلك فشاذ نثراً

قوله [فصحح أنّ المحذوف نون الرفع] لأمور : منها : أنّ نون الرفع قد تحذف بلا سبب ، ولم يعهد ذلك في نون الوقاية ، وحذف ما عهد حذفه أولى ، وعلى هذا إذا دخل الجازم عليه فإعرابه مقدر .

قوله [وقد تقدم ...] أي : في نحو : ﴿ لَتُسْمَعُنَّ ﴾ [2] بضم العين ، والحذف لتوالي الأمثال واجب ، ولتوالي المثلين كما هنا جائز .

قوله [فشاذ] فلا يقاس عليه في الاختيار .

قوله [نثراً] كقوله تعالى في قراءة : ((سِحْرَانِ تَظَّاهَرَا)) [3] ، أي : أنتما سلحران تظاهران ، فحذف المبتدأ ، وأدغم التاء في الظاء .

وفي الصحيح : ((لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا)) [4] ، فحذفت من ((لا تدخلوا ولا تؤمنوا)) .

---

(١) شرح التسهيل ٥٥/١ (إعراب الصحيح الآخر) .

(٢) آل عمران ـ ١٨٦ .

(٣) القصص ـ ٤٨ . نسبت القراءة للكوفيين في الدر المصون ٣٤٧/٥ .

(٤) مسند أحمد ـ ١٦٧/١ .

ونظماً كقوله :

أبيتُ أسْري وتبيتي تدلُكي وجهَكِ بالعنبرِ والمسْكِ الذكي

قوله [كقوله : أبيت أسري [1]] ((أبيتُ)) مضارع ((بات)) الناقصة ، واسمها مستتر وجوباً ، وجملة ((أسري)) في محل نصب خبر .

والشاهد في ((تبيتي)) و((تدلكي)) إنْ كان المقصود مجرّد الإخبار ، وإنْ كان المقصود إنكار حالها أو التعجب ، وهمزة الاستفهام محذوفة ، فيكون قوله : ((تبيتي)) منصوباً بـ((أنْ)) مضمرة بعد واو المعية في جواب الاستفهام ، والتقدير : أبيت أسري وتبيتي تدلكين ، أنكر قضية الجمع بين الحالين أو التعجب منها .

فالشاهد إذن في ((تدلكي)) فقط ؛ إذ هو مرفوعٌ قطعاً ، قاله الدماميني .

قال شيخنا الغنيمي : ((لم لا يجوز أنْ يكون بدلاً من الفعل المنصوب ، فلا شاهد فيه قطعاً)) فتأمل بلطف .

---

(١) البيت من الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤٣/١ ، والهمع ١٧٢/١ ، والخزانة (٣٣٩/٨ ، ٣٤٠ ، ٤٢٥) ، والشاهد واضح .

[الفعل المضارع]

[و] إلا [الفعل المضارع المعتل الآخر] ، وهو ما آخره ألفٌ أو واوٌ أو ياء ، وسميت أحرف علة ؛ لأنّ من شأنها أنْ ينقلب بعضها الى بعض .

وحقيقة العلة : تغيير الشيء عن حاله .

وتقييده الفعل بالمضارع ـ كغيره ـ لبيان الواقع لا للاحتراز ؛ إذ لا يعرب من الأفعال سواه .

[فيجزم بحذف آخره] وهو حرف العلة ؛ نيابةً عن السكون ؛ لأنّ أحرف العلة لضعفها بسكونها صارت كالحركات ، فتسلط عليها العامل

قوله [المعتل الآخر] بإضافة ((المعتل)) الى ((الآخر)) إضافة لفظية ، أي : الذي اعتل آخره ، فهو من إضافة الوصف الى فاعله ، والدليل على أنّ إضافته لفظية وقوعه صفة للنكرة ، نحو : ((هذا فعلٌ معتل الآخر)) ، فقوله : ((المعتل الآخر)) بدل أو نعت مقطوع ، ولا يصح كونه عطف بيان ، أو نعتاً غير مقطوع ؛ لأنه تابع لمعرفة .

قوله [وهو ما آخره] أي : فعل آخره في اللفظ ما ذكر إنْ كان الضمير راجعاً للفعل المعتل ، لا بقيد كونه مضارعاً ، ويصح رجوعه ((للمعتل الآخر)) ، لا بقيد كونه فعلاً مضارعاً ، فيدخل فيه الاسم والفعل بأقسامه ، ومثل للمضارع فقط لأنه المقصود .

كتسلطه على الحركات ، [نحو] : زيد [لم يغز و لم يخش و لم يرم] بحذف آخرهن ، والحركات أدلة عليهن ، وأما نحو قوله :

ألم يأتيكَ والأنباءُ تنمى　　بما لاقتْ لبونُ بني زيادِ

فضرورة عند الجمهور ،

قوله [الم يأتيك ...[1]] البيت لقيس بن زهير ، و((الأنباء)) جمع ((نبأ)) وهو الخبر ، و((تنمى)) بفتح التاء الفوقية : تنتشر في الأطراف ، وفاعل ((يأتي)) : ((ما لاقت)) ، والياء زائدة فيه ، وجملة ((والأنباء تنمى)) معترضة بين الفعل وفاعله ، أو ضمير يعود على ((ما)) بناءً على أنّ ((يأتي وتنمي)) تنازعا ((ما)) ، فأعمل الثاني ، وأضمر الفاعل في الأول ، فلا اعتراض ولا زيادة .

والمعنى على الأول أوجه ؛ إذ ((الأنباء)) من شأنها أن ((تنمى)) بهذا وبغيره ، و((اللبون)) جماعة الإبل ذات اللبن . والشاهد في ((يأتي)) حيث أثبت الياء مقدراً جزمها ، ونحوه :

.... لم تهجو ....[2]

---

(١) البيت من الوافر لقيس بن زهير في شرح أبيات سيبويه ٤٧/١ ، ٦١١/٢ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٥٦/١ والهمع ١٧٥/١ . والشاهد فيه: ((الم يأتيك)) فقد اثبت ياء (يأتي) مع كونها حرف علة يجب حذفه للجزم بـ (لم) ضرورة .

(٢) جزء بيت من البسيط وهو لزبان بن العلاء في معجم الأدباء ١٥٨/١١ . وبلا نسبة في الإنصاف ٢٤/١ وفي الهمع ١٧٥/١ . وتمامه :

هجوتَ زبّان ثم جئتَ معتذراً　　من هجو زبّانَ لم تهجو ولم تدعِ

والشاهد في قوله ((لم تهجو)) حيث اثبت (الواو) مع جزم الفعل بـ(لم) ضرورة .

....

....

ولا ترضّاها ....[1]

فأثبت الواو والألف مقدراً جزمها .

ومنع بعضهم ذلك في الألف محتجاً بأنّ الواو والياء يحركان نصباً في النثر ورفعاً في الشعر، قياساً للرفع على النصب عند الضرورة ، فإذا دخل الجازم أسقط تلك الضمة وسلم الحرف المعتل من الحذف ، ولا يتأتى ذلك في الألف ؛ لأنها لا تحرك ، وسبب الخلاف اختلافهم فيما حذفه الجازم ، فقيل : الضمة الظاهرة ، فعلى هذا لا يجوز إقرار الألف ؛ لأنه لا ضمة فيها ظاهرة ، وقيل : المقدرة .

وعليه فيجوز إقرار الألف ، ويشهد له قوله :

ولا ترضّاها ....

والأولى تأويله على الحال أو الاستئناف ، وربما يتوهم من تعبير الشارح كالدماميني أنّ السكون مقدراً على أحرف العلة ، ويكون فيها سكونان ، وخصوصاً في الألف ظاهرٌ ومقدّر لأجل الإعراب ، والظاهر خلافه .

وعبارة الرضي[2] : ((فتقدر أنها كانت متحركة فحذفت حركتها للجزم)) .

---

(١) جزء بيت من الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٩ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٠٩/١ وفي الهمع ١٧٥/١ ، وتمامه مع ما قبله :

إذا العجوزُ غضبتْ فطلّقِ ولا ترضّاها ولا تَملّقِ

والشاهد في قوله : (ولا ترضاها) : حيث اثبت الألف وهي حرف علة مع دخول الجازم .

(٢) شرح الكافية ٢٣٠/٢ (الفعل المضارع) .

ولغةً عند ابن مالك ، والجزم مقدّر على حرف العلة ؛ لأنه آخر الكلمة ، وهو محل الإعراب ظاهراً أو مقدراً .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ ﴾ [1] على قراءة قنبل مؤول ،

قوله [ولغةً عند ابن مالك[2]] لعله في غير التسهيل ، أما فيه فقال : ((فيقدّر لأجلها أي : الضرورة جزمها)) ، وقيل : إنّ الجازم حذف الحروف التي هي اللامات ، والحروف الموجودة حروف إشباع تولدت عن الحركات .

قوله [وهو محل الإعراب] أي : آخر الكلمة المطلقة ، ويحتمل آخر الكلمة المعتلة ؛ لأنّ الكلام فيها ، وقوله : ((ظاهر أو مقدر)) المتبـــــادر رجوعه الى ((الإعراب)) ويحتمل رجوعه لـ((محل)) أيضاً فليتأمل .

قوله [مؤول] بما قاله في شرح التسهيل [3] : من أنّ ((من)) موصولة لا شرطية فإثبات ياء ((يتقي)) جائز ، بل هو الواجب ، وإسكان الراء ليس جزماً ، وإنما هو تخفيف لحركة الرفع مثل ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ ﴾ [4] بإسكان الراء ،

---

(١) يوسف ـ ٩٠ ، قرأ قنبل ـ محمد بن عبد الرحمن بن خالد بن محمد بن سعيد المخزومي ١٩٥ ـ ٢٩١ هـ ـ بإثبات ياء بعد القاف وصلاً ووقفاً ، والباقون بحذفها . البدور الزاهرة ـ ٢٤٧ .

(٢) قال المحشي (لعله في غير التسهيل) : وفي غير شرح الكافية الشافية فقد صرح ابن مالك فيه بأن عدم حذف حروف العلة ضرورة ، ولم يصرح بغيره ، ولم يتعرض للبحث في شرح العمدة أصلا ، وكذلك في شواهد التوضيح ، لم يذكر إجراء المعتل مجرى الصحيح لغة او ضرورة ؟ والكلام الذي نقله المحشي عن التسهيل ١/ ٥٨ باب (إعراب المعتل الآخر) .

(٣) هذا معنى ما في شرح التسهيل للمرادي ١٠٤ .

(٤) الأنعام ـ ١٠٩ .

وقد يحذف حرف العلة لغير جازم ، نحو : ﴿ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ ﴾ ﴿ سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ ﴾[1] .

وهو فصيح وإنْ كان قليلاً ، والظاهر تخريج التنزيل عليه)) انتهى .

ودخلت الفاء في الخبر ؛ لأنّ المبتدأ أشبه الشرط في العموم . وقيل : إنه جاز على القول بأنّ الإثبات مع الجازم لغة ، وعليه خرّج ﴿ لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى ﴾[2] .

قوله [نحو : ﴿ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ ﴾[3]] أي : بناءً على أنّ ((يمحُ)) مرفوع ، وليس مجزوماً بالعطف على ((يختم)) .

قل المصنف في حواشي الألفية : ((يدل عندي على رفعه أمران :

أحدهما : استئناف الظاهر معه ، وهو اسم الله تعالى مع تقدم ذكره ، وعدم التصريح به في ((ويحق)).

والثاني : رفع ((ويحق)) ، وهذا عديله فليكن مثله)) انتهى .

ولا يلزم على الرفع أنْ لا يوجد باطل لإخبار الله تعالى بمحوه ، وبعض الباطل واقع لأنّ المراد هنا باطل معين فـ((أل)) للعهد ، وهو الذي قالوه .

---

(١) العلق ـ ١٨ .

(٢) طه ـ ٧٧ .

(٣) الشورى ـ ٢٤ .

تنبيه : محل حذف حرف العلة للجازم إذا كان أصلياً ، وأمّا العارض فلا يحذف عند الأكثر ، وأجازه ابنُ عصفور فيما إذا كان الإبدال قبل دخول الجازم ، وجرى عليه في الأوضح ،

قوله [إذا كان أصلياً] أي : ليس مبدلاً من همزة ، فلا يرد : أنّ ألف ((يخشى)) ليس أصلياً ، بل هو مبدل من ياء ، ويقابله العارض وهو ما يكون مبدلاً من همزة مفتوح ما قبلها أو مكسور أو مضموم .

قوله [وأجازه ابن عصفور ...] اعلم أنّ الإبدال قبل دخول الجازم شاذ ؛ لكون الهمزة متحركة ، فهي متعاصية بالحركة عن الإبدال ، وإبدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ .

وقد قال ابن عصفور[1] وتبعه المصنف في الأوضح[2] في هذه الحالة يجوز الحذف والإثبات بناءً على الاعتداد بالعارض ، وهو الإبدال ، وعدم الاعتداد بالعارض .

فعلى الأول : يحذف حرف العلة للجازم ؛ لأنه كالأصلي .

وعلى الثاني : يثبت حرف العلة ؛ لأنه لا يحذف إلا الحرف الأصلي .

وعدم الاعتداد هو الأكثر في كلامهم وعليه الأكثرون .

وأما إذا كان الإبدال بعد دخول الجازم فهو إبدال قياسي ؛ لكون الهمزة ساكنة ؛ لحذف حركتها بالجازم ، وإبدال الهمز الساكن من جنس حركة ما قبله قياسي ، وحينئذٍ فيمتنع الحذف ؛ لاستيفاء الجازم مقتضاه ، وهو حذف الحركة التي كانت

---

(١) قال ابن عصفور : ((ولا يقيد بالعارض منه فيجزم بحذف آخره كما يجزم المعتل)) وعبارته مطلقة من جهة كون الإبدال قبل دخول الجازم أو بعده . شرح الجمل ٢ـ ١٨٩ .

(٢) أوضح المسالك ٥٩/١ (الفعل المضارع المعتل الآخر) .

وما ذهب إليه من أنّ علامة الجزم فيها حذف حرف العلة إنما يتمشى على قول ابن السراج من أنّ هذه : ((الأفعال لا يقدّر فيها الإعراب في حالتي الرفع والنصب ؛ لأنّا إنما قدرنا الإعراب في الاسم ؛ لأنه فيه أصل فتجب المحافظة عليه ،

موجودة قبل الإبدال ، فلا يحذف شيئاً آخر ، هذا ما في الأوضح وشرحه .

قال شيخنا : ((وبتأمله يظهر ما في كلام الشارح من الإيجاز المخلّ ، فإنّ ظاهره أنه لا يحذف عند الأكثر فيما إذا كان الإبدال بعد دخول الجازم)) .

وليس كذلك فإنّ الخلاف إنما هو فيما إذا كان الإبدال قبل دخول الجازم ، ويمكن على بعد أنْ يكون قوله : ((فيما إذا كان الإبدال)) الخ متعلقاً بقوله : ((فلا يحذف عند الأكثر)) فتأمل)) ، وإذا أثبت حرف العلة المبدل قبل الجازم شذوذاً مع الجازم يكون الجزم بسكون مقدر ، كما قالوه ، لكن هل يقدر على الألف مثلاً أو على ما قبلها ، وهل تقديره للثقل أو للتعذر .

قوله [إنما يتمشى على قول ابن السراج ...[1]] كلام الرضي[2] يدل على أنه يتمشى على غير قوله ؛ لأنه ذكر في تعليل حذف الآخر للجزم ، وليس علامة للرفع ما نصه : ((لأنّ الجازم عندهم يحذف الرفع في الآخر ، والرفع في المعتل محذوف للاستثقال ـ أي : أو التعذر ـ فلما دخل لم يجد في آخر الكلمة إلا حرف علة مشابهاً للحركة فحذفه)) انتهى .

---

(١) الأصول في النحو ٤٨/١ ، والموجز ١١٥ وكلاهما لابن السراج ، وقد نقل ابن هشام كلامه نصاً في شرح اللمحة ٢٩٠/١ فراجع .

(٢) شرح الكافية ٢٣٠/٢ (الفعل المضارع) .

وفي الفعل فرع فلا حاجة لتقديره ، وجعل الجازم كالدواء المسهل والحركة كالفضلة في الجسم ، فالجازم إنْ وَجَدَ فضلة أزالها ، وإلا أخذ من قوى البدن)) .

وذهب سيبويه الى تقدير الإعراب فيها ،

لكنه لا يأتي في كلام المصنف لتصريحه في شرح اللمحة بأنّ الجازم : ((على قول سيبويه لّما دخل حذف الضمة المقدرة ، واكتفى بها ، ثم لّما صارت الخ)) .

وأورد على ما قاله الرضي : أنه هلا حذف الحركة المقدرة التي هي علامة الرفع .

قوله [فلا حاجة لتقديره] يعني : مع كون الفعل معرباً ، وهو مشكل ، كذا بخط شيخنا الغنيمي ، أي : لأنه إذا لم يقدر الإعراب فما الإعراب ، ولهذا قيل : إنها عنده مبنية ، وقيل : معربة ولا إعراب لها .

والذي يلوح في المقام أخذاً من تحقيق أبي حيان [1] أنها عند ابن السراج مرفوعة بنفس الأحرف ، لكن يبقى النظر فيها عنده في حالة النصب .

قوله [وذهب سيبويه[2] ...] أيّده أبو حيان [3] : ((بأنّ الجازم لا يحذف إلا ما كان علامة للرفع ، وهذه الحروف ليست علامة له ، بل العلامة ضمة مقدرة ، ولأنّ الإعراب زائد على ماهية الكلمة ، وهذه الحروف منها ؛ لأنها أصلية أو منقلبة عن أصل ، والجازم لا يحذفها ؛ فالقياس إنه حذف الضمة المقدرة ، ثم حذف الحروف للفرق المذكور)) .

---

(١) منهج السالك ـ ١٤ .

(٢) الكتاب ٣٨٢/٤ ـ ٣٨٣ .

(٣) منهج السالك ـ ١٤ ، وعبارات المحشي ملتقطة من كلامه .

((فعلى قوله لمّا دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ، ثم لمّا صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرّقوا بينهما بحذف حرف العلة ، فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به ، وعلى قول ابن السراج الجازم حذف حرف العلة نفسه)) .

فقد ظهر أنّ من يقول بعدم التقدير يقول : إنّ الجزم بحذف حرف العلة ، ومن يقول بالتقدير يقول : إنّ الجزم ليس بحذف الآخر بل بحذف الحركة ، وحذف الآخر للفرق ، نبّه عليه المصنف[1] وغيره .

فقوله هنا : ((إنّ الجزم بحذف الآخر)) لا يناسب ما سيأتي قريباً من أنّ الفعل المضارع يقدر فيه الإعراب .

ومنع الشهاب القاسمي ما قاله ؛ إذ ما المانع أنْ يحذف الجازم ما ليس علامة للرفع ، ولا يجب أنْ يتفرع الجزم على الرفع ، ولأنّ الإعراب قد لا يكون زائداً كما في الأسماء الستة ، ولا مانع من حذف الأصلي كما جاز جعله إعراباً كما في الأسماء الستة .

ومما يدل على أنّ الحذف ليس للتمييز أنهم : لو اعتبروا التمييز لميّزوا المنصوب عنه أيضاً ، ولو اعتبروا التمييز بالعامل لم يحتاجوا لتمييز المرفوع عن المجزوم ؛ لأنّ عامل أحدهما لفظي والآخر معنوي ، إلا أنْ يقال : قد يظن حذف العامل .

---

(١) في شرح اللمحة ٢٩٠/١ وقد نقل الشارح الفاكهي كلام ابن هشام نصاً من : ((فعلى قوله ـ يعني سيبويه ـ الى قوله ((نفسه)) .

[فصل في الإعراب التقديري]

[فصل] في الإعراب التقديري ، وهو جارٍ في الأسماء والأفعال ، وهو في كل منهما قسمان ؛ لأنّ المقدر في المعرب : إمّا جميعُ حركاته أو بعضها .

فالقسم الأول من الأسماء وهو ما يقدر فيه جميع حركاته شيئان هما : المضاف الى ياء المتكلم ، والمقصور ، وقد أشار إليهما بقوله : [وتقدر جميع الحركات] الثلاث [في نحو : غلامي]

فصل في الإعراب التقديري .

قوله [إما جميع حركاته] لم يقل جميع الحركات ، بل أتى به مضافاً ؛ لما سيأتي أنّ نحو : ((يخشى)) يقدر فيه حركتان فقط ؛ لأنّ الجر لا يدخل الأفعال كما هو ظاهر ، فالمقدر فيه جميع حركاته الممكنة فيه ، لا جميع الحركات الثلاث .

قوله [شيئان هما ...] في نسخة بدل ((هما)) : ((هنا)) ، وهي حسنة ، لما فيها من الإشارة الى أنّ الذي يقدر فيه الحركات غير منحصر فيما ذكر .

قوله [نحو : غلامي] دخل فيه ما يشبه الصحيح نحو : ((دلو و ظبي وكرسي)) فيقدر فيه الحركات الثلاث عند إضافته الى ياء المتكلم ، وهو كذلك .

من كلّ ما أضيف الى ياء المتكلم ، وليس مثنى ولا مجموعاً جمع سلامة لمذكر ،

قوله [الى ياء المتكلم] أي : ملفوظة كانت أو مقدرة ؛ نحو : ((يا غلام)) ، ولبدل الياء حكم الياء ، نحو : ((يا غلاماً)) بقلب الياء ألفاً ، و((يا أبت ، ويا أمت)) بالتاء ، و((يا أبتا و يا أمتا)) ، والتعليل الآتي وافٍ ؛ لأنّ مراده بحركة المناسبة : ما يعم الكسرة والفتحة .

نعم من قل بكسرة المناسبة كلامه قاصر ، وكأنّ التعبير بذلك وقع في بعض نسخ الشرح ، فاعترضه المحشي بالقصور .

قوله [وليس مثنى] ولو مقصوراً أو منقوصاً :

أما المثنى فيعرب بالألف رفعاً وبالياء جراً ونصباً من غير تقدير ، تقول : ((جاء مسلماي ورأيت مسلمي ومررت بمسلمي)) ، وقوله : ((ولا مجموعاً)) الخ ولو مقصوراً أو منقوصاً أيضاً .

أمّا الجمع فيقدر فيه الواو حالة الرفع ؛ للاستثقال ، فتقول : ((جاء مسلمي)) ، وتظهر الياء جراً ونصباً ، نحو : ((رأيت مسلمي ومررت بمسلمي)) .

وخرج بقوله : ((جمع سلامة)) : التكسير ، فظاهره : أنّ الحركات الثلاث تقدر فيه عند إضافته الى ياء المتكلم مطلقاً ؛ لاشتغال المحل ، وليس كذلك .

فإنّ جمع التكسير المنقوص ، نحو : ((جوارٍ وغواشٍ وليلٍ)) إذا أضيف الى ياء المتكلم ، كذلك جمع التكسير المقصور ، نحو : ((حبالى)) جمع ((حبلى)) يقدر فيه الحركات الثلاث ، لكن للتعذر في الأول لأجل الإدغام ، وفي الثاني كذلك ، لأجل أنّ ذات الألف لا تقبل الحركة ، فتقول فيه : ((حبالاي)).

ولا منقوصاً ولا مقصوراً ؛

﴿﴾ والحاصل : أنّ جمع التكسير فيه تفصيل فمنه : ما يقدر فيه الحركات الثلاث لأجل اشتغال محله بحركة المناسبة ، نحـــو : ((رجالي وغلماني)) ، ومنه : ما يقدر لغير ذلك كما تقدم .

وأما جمع المؤنث السالم ، فهو خارج بقوله : ((جمع سلامة لمذكر)) ، وداخل في المستثنى منه ، فيقدر فيه الحركات الثلاث ؛ لاشتغال محله بحركة المناســـــــبة ، كـ((غلامي)) ، فنقول فيه : ((مسلماتي وهنداتي)) في الأحوال الثلاث ، ولا تفصيل فيه لصحة آخره ، بخلاف جمع التكسير ففيه التفصيل كما سبق .

وحينئذٍ فقوله : ((ولا منقوصاً ولا مقصوراً)) يمكن أنْ يكون مقيداً لمفهوم قوله : ((ولا مجموعاً جمع سلامة لمذكر)) في الجملة ؛ لما علمت من التفصيل في جمع التكسير

وقوله : ((ولا منقوصاً)) أمّا لو كان منقوصاً فإنه يقدر فيه الحركات الثلاث للتعذر ، فنقول : ((جاء قاضيّ)) بإدغام الياء في ياء المتكلم ، وكذا ((رأيت قاضيّ ، ومررت بقاضيّ)) ، ووجه استثنائه ظاهر ؛ لأنّ التقدير فيه ليس لاشتغال محل الإعراب بالحركة المناسبة للياء ، بل المحذوف منه حركة الكسرة التي اقتضتها الياء ، لا حركة الإعراب .

وأيضاً المصنف جعل المضاف الى ياء المتكلم قسماً مقابلاً لكلٍّ من المقصور والمنقوص ، فوجب أنْ لا يكون شاملاً لهما ؛ لأنّ الأصل تباين الأقسام ، وأمّا المقصور ، ونحو : ((جاء فتاي ورأيت فتاي ومررت بفتاي)) فيقدر فيه الإعراب قبل الإضافة ، وبقي معها على ما كان ، فلم تكن الإضافة سبباً لتقدير الإعراب فيه باشتغال محل الإعراب بحركة المناسبة ، والظاهر عدم تقدير حركة المناسبة على ألف ((فتاي)) ، وعلى ياء المنقوص نحو ((داعي)) .

لاشتغال المحل بكسرة المناسبة ، والمحلّ الواحد لا يقبل حركتين في آنٍ واحد .

ومذهب ابن مالك [1] : أنّ المقدر فيه إنما هو الضمة والفتحة ، وأمّا الكسرة فهي ظاهرة فيه ،

قوله [لاشتغال المحل بحركة[2] المناسبة] المتقدمة على العامل ؛ لوجود مقتضيها ، وهو الإضافة الى الياء ، والعامل إنما يدخل على الاسم بثبوته في نفسه ، ولا يمكن أنْ تكون هذه الكسرة أثراً للعامل ، وإلا لزم تحصيل الحاصل .

وإنما جاز جعل علامة التثنية والجمع إعراباً ؛ لأنهما أحد الأمرين وهما : الألف أو الياء في التثنية ، والواو أو الياء في الجمع ، ومعنى التثنية والجمع لتحصيل أحدهما لا على التعيين ، والعامل لتحصيل خصوصية أحدهما .

قيل : المراد : لاشتغال محله بحركة المناسبة ؛ حيث يقبل الحركة ليخرج نحو : ((فتاي وداعي)) فيكون التقدير فيهما للتعذر ؛ لسكون ما قبل الآخر فيهما ، والظاهر أنه لا تقدر الكسرة فيهما لمناسبة الياء .

وفيه : أنه إنما يحتاج للحيثية لو كان المقصور والمنقوص يختلف إعرابهما عند الإضافة لياء المتكلم ، وأدخلا في الاسم المضاف إليها في بيان نحو : ((غلامي)) ، لكن الشارح أخرجهما كما ترى ، فلا حاجة لقيدها .

---

(١) شرح التسهيل ١٤٣/٣ ـ ١٤٤ (الإضافة) .

(٢) في المخطوط ج ((بكسرة المناسبة)) ، وفي مخطوطتي الحاشية ((بحركة المناسبة)) فلا حظ .

وردّ بأنها مستحقة قبل التركيب ، وإنما دخل عامل الجر بعد استقرارها .

[و] يقدر جميعها أيضاً في نحو : [الفتى] من كل اسم معرب آخره ألف لازمة قبلها فتحة ؛

قوله [وردّ بأنها مستحقة قبل التركيب] قال شيخنا : ((وقد يشكل بأنّ الألف في المثنى والواو في الجمع مستحقان قبل التركيب ، فكان القياس فيهما تقدير ألف وواو)) انتهى . ومرّ جوابه ،

فإنْ قيل : لم لا يجوز في حال الجر زوال الأولى بعروض الثانية ، قلت : لا وجه لزوالها مع بقاء سببها ، مع أنّ الأصل بقاءُ الشيء على ما كان وإنّ الغالب العناية بكسرة المناسبة أكثر ، خصوصاً إذا لم يفت جانب الإعراب بالكلية ؛ لجواز تقديره .

قوله [من كل اسم معرب] خرج بـ((الاسم)) الفعل نحو ((يخشى)) ، والحرف نحو : ((على والى)) ، و بـ((المعرب)) المبني نحو : إذا ، وهذا ، ومتى .

قوله [آخره] أي : في اللفظ .

قوله [لازمة] المراد باللزوم في الألف والياء لزوم الوجود في أحوال الإعراب كلها لفظاً كـ((الفتى)) و((القاضي)) أو تقديراً كـ((فتى وقاضي)) .

لكنه يشكل بخروج ما فيه الألف والياء العارضتان بسبب انقلابهما عن همزة ، كـ((المقرى والمقري)) اسما مفعول وفاعل من ((يقري)) مضارع ((أقرى)) ، فإنّ التقدير المذكور موجود فيه مع عدم اللزوم ؛ لجواز النطق بالهمزة التي هي الأصل .

وقد يقال : إبدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ ، والنقض بالشاذ شاذ .

لتعذر تحريك الألف مع بقاء كونها ألفاً ، [ويسمى] هذا [مقصوراً] لامتناع مدّه ، أو لأنه قصر عن ظهور الحركات فيه ، أي : منع منها .

ومثله المدغم ،

قوله [لتعذر تحريك الألف ...] لأنها هوائية تجري مع النفس ، لا اعتماد لها في الفم ، والحركة تمنع الحرف من الجري وتقطعه عن الاستطالة ؛ فلم يجتمعا ، ولهذا إذا حركت الألف انقلبت همزة .

قوله [لامتناع مدّه] لأنه مُنع المدّ ؛ لأنّ صوت الألف بغير همزة بعدها أقصر من صوتها إذا كانت الهمزة بعدها ، ومقابله الممدود وهو : ما حرف إعرابه همزة قبلها ألف زائدة ، ولذلك لا يسمى نحو : ((دعا)) مقصوراً ؛ إذ ليس في الفعل ممدود ، وأما نحو : ((شاء ويشاء)) فلا يسمى عند الأكثرين ممدوداً ؛ لأنّ الألف التي قبل الهمزة أصلية منقلبة عن العين .

قوله [أو لأنه قصر...] قال في شرح الحدود (١) : ((فإنْ قلت : ((مقتضى هذا التعليل أنّ نحو : ((يخشى)) يسمى مقصوراً ، قلت : لا يلزم ذلك ؛ لأنّ المناسبة لا يلزم اطرادها كـ((القارورة)) : للزجاجة المعروفة ، سميت بذلك لتقري الماء فيها أي : اجتماعه ، ولا يلزم منه تسمية ((الزير)) ونحوه : ((قارورة)) ...)) انتهى .

ولو ذكر بدل ((نحو : يخشى)) المضاف للياء كان أولى ؛ لأنه اسم ، وبالجملة فالتعليل الأول أولى .

قوله [ومثله المدغم] أي : المدغم آخره فيما بعده نحو : ﴿ وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ ﴾ ، ﴿ وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى ﴾ ﴿ وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحاً ﴾(٢) والمتبادر أنّ مثلية المدغم

---

(١) شرح الحدود النحوية ٩٥ .

(٢) البقرة ـ ٢٥١ . الحج ـ ٢ . العاديات ـ ١ .

....

....

---

(٤) والمحكي للمقصور في تقدير الحركات الثلاث ، أما في المدغم فاتفاقاً .

وأما في المحكي بـ((من)) فعلى الأصح ، فيما إذا كان المحكي مرفوعاً ؛ وعلى هذا فالشارح ساكت عن سبب التقدير .

ويحتمل أنّ المثلية في ذلك ، وفي كونه للتعذر ، وكون السبب التعذر صرّح به المحشي في حواشي الأزهرية في المدغم ، وقياس قوله الآتي : ((في المسكّن للتخفيف)) ، وقول الرضـي : ((في الموقوف عليه أنْ يكون السبب في المدغم الاستثقال)) .

والحاصل : أنّ سبب التقدير : إما التعذر أو الاستثقال ، وإنما الكلام في تعيين واحد منهما في كل موضع .

ومعلوم أنّ التعذر في المقصور ذاتي ، وفيما اشتغل آخره بحركة المناسبة عرضي ، وفي المنقوص لا تعذر أصلاً ، وما عدا ذلك هل يلاحظ أنه مع عروض المانع يقبل المحل غيره ، والعارض أخف من غيره ، فالسبب الاستثقال ، أو يلاحظ خصوص العارض للمحل مع قطع النظر عن قبوله لغيره ، فالسبب التعذر ؟ هكذا ينبغي تحقيق المقام .

وينبغي أنْ يعلم أنّ الجاري على ألسنة المعربين فيما عدا المقصور والمنقوص ، من قولهم : منع من ظهور الإعراب حركة كذا أو السكون العارض لكذا محتمل للأمرين ، وظاهر في أنّ التقدير في تلك الأحوال واسطة بين التعذر والثقل ، فليتفطن الى ذلك .

والمحكي بـ((من)) ،

قوله [والمحكي بـ((من))] الوجه ترك التقييد بـ((من)) ؛ لأنّ مما يقدر فيه الإعراب الجملة إذا جعلت علماً نحو : ((تأبط شراً)) ، فإنّ الذي رجحه السيد أنه معرب تقديراً ، والمحكي في نحو قولك في الإعراب : ((زيداً : مفعول به)) .

قال في جمع الجوامع[1] كالتسهيل : ((ويحكى المفرد المنسوب للفظه حكمٌ أو يجري معرباً بوجوه الإعراب اسماً للكلمة أو للفظ)) انتهى .

فاندفع أنّ في الأوضح وشرحه[2] : ((أنّ حكاية المفرد في غير الاستفهام شاذة)) وحينئذٍ فهو مقصور على ما سمع ، ومعلوم أنّ مثل ذلك الإعراب الواقع في كلام المصنفين لم يقع منه ، وإنْ فرض وقوع جزء منه من كلام من يوثق بعربيته فالأمر مقصور على ذلك الجزء ، فلا يقاس عليه غيره .

تتمة : اقتصار الشارح على ما ذكر مما يقدر فيه الحركات من غير إشارة لعدم الحصر تقصير ، فمما تقدر فيه حركات أيضاً ما سكّن آخره وقفاً ، والتقدير فيه للثقل لا للتعذر ، كما صرح به الرضي وإنْ وقع لبعض الفضلاء خلافه .

فإنْ قيل : إذا وُقِفَ بالسكون تعذر ظهور الحركة معه ؛ لأنهما نقيضان .

قلت : الوقف بالسكون ليس متعيناً ؛ لأنه قد يروم الحركة

---

(١) الهمع ٢٣١/٣ (الحكاية) ، هذا وفي التسهيل معنى ما ذكره المحشي نقلاً عن السيوطي ، وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية : (وإذا نسب الى حرف أو غيره حكمٌ هو للفظه دون معناه جاز أن يحكى وجاز أن يعرب بما تقتضيه العوامل) . انظر شرح التسهيل ٢٥/٢ (فصل الحكاية) ، وشرح الكافية الشافية ٢١٣/٢ الحكاية .

(٢) أوضح المسالك ٢٣٠/٣ (الحكاية) .

....

....

فيقف بالروم ، وهو : الإتيان ببعض الحركة ، لكن الإتيان بالحركة ولو ببعضها فيه ثقل بالنسبة الى السكون ، وما اشتغل آخره بحركة الإتباع ، وما سكن آخره للتخفيف ، فالتقدير فيه للاستثقال ، كما صرح به المحشي في حواشي الأزهرية وإنْ وقع لذلك البعض أنه للتعذر .

ثم إنّ الحركات كما تقدر في الفعل المعتل تقدر في غيره ، وكذا السكون يقدر في الفعل في مواضع خلافاً لما يوهمه اقتصار المصنف والشارح .

فتقدر الحركة في الفعل الصحيح إذا سكـن آخره للإدغام نحو : ((يضرب بكر)) ، وأما ((لم يضرب بكر)) فلا يقدر فيه سكون الجزم ؛ لأنّ الجازم قد استوفى مقتضاه فلا حاجة الى تقديره ، وانظر إذا دخل الجازم عليه وهو مدغم .

وما سكن آخره للتخفيف نحو : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرْكُمْ ﴾ [1] بسكون آخره ، وهو كقراءة ﴿ وَبُعُولَتْهُنَّ ﴾ [2] بسكون التاء يدل على جواز حذف الحركة الظاهرة من الأسماء والأفعال في النثر كالشعر ، كما ذهب اليه ابن مالك [3] وقال : ((إنّ أبا عمرو حكاه عن لغة تميم))

---

(١) البقرة ـ ٦٧ .

(٢) البقرة ـ ٢٢٨ ، وهي قراءة مسلمة بن محارب كما في المحتسب ٢١٣/١ .

(٣) شرح التسهيل ٦١/١ ، قال ابن مالك : ((وحكى أبو عمرو أن لغة بني تميم تسكين المرفوع من ((يعلمْهُمْ)) ، وقد ذكره السيوطي في الهمع ١٨٣/١ ـ ١٨٤ ، وعبارة المحشي هي نص ما في الهمع .

....

....

☜ خلافاً لمن منعه مطلقاً ، ولمن منعه في النثر [١] .

ويقدر السكون فيما كسر آخره لالتقاء الساكنين ، نحو ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [٢]، وفي المهموز إذا أبدل ليناً محضاً على اللغة الضعيفة .

وفي نحو : ﴿ لَمْ يَلِدْ ﴾ [٣] مضارع ((ولد)) إذا سكن لامه وفتحت الدال لالتقاء الساكنين ، أو وصل بضمير ، وفتحت الدال أو كسرت ، نحو :

.... لم يَلْدَهُ أبوان[٤]

وفيما كان الحرف الأخير منه مدغماً فيه نحو : ((لم يشدو)) ، هل التقدير في ذلك للتعذر أو للثقل ؟ وما حرك في الوقف من القوافي ، وتقدم أنه يقدر فيما ثبت فيه حرف العلة للضرورة .

---

(١) ملخص ما ذكره المحشي : أنهم اختلفوا في جواز حذف الحركة الظاهرة من الأسماء والأفعال الصحيحة على أقوال : الجواز مطلقاً ، وعليه ابن مالك ، ودليله ما نقل عن أبي عمرو ، والثاني : المنع مطلقاً في الشعر وغيره ، وعليه المبرد ، والثالث : الجواز في الشعر والمنع في غيره ، وعليه الجمهور .

(٢) البينة ـ ١ .

(٣) الإخلاص ـ ٣ .

(٤) جزء بيت من الطويل ، اختلف في نسبته ، فهو لرجل من الأزد في شرح التصريح ١٨/٢ ، ولعمرو الجبني في الخزانة ٣٨١/٢ ، وبلا نسبة في الدرر ١١٩/٤ ، وتمامه :

ألا ربَّ مولودٍ وليسَ له أبٌ ... وذي وَلَدٍ لم يَلْدَهُ أبوانِ

يعني : عيسى وآدم (على نبينا وآله وعليهما السلام) ، والشاهد فيه : (لم يلده أبوان) فقد سكن اللام ، فالتقى ساكنان اللام والدال ، فحرك الثاني لأنه أخف .

وإعرابه بالحركات الثلاث مخصوص بالمنصرف منه ، أمّا غير المنصرف كـ((موسى)) فالمقدر فيه الضمة والفتحة فقط ، دون الكسرة ؛ لعدم دخولها فيه ، هذا مذهب الجمهور .

وذهب ابن فلاح اليمني(1) الى تقديرها فيه ؛ لأنها إنما امتنعت فيما لا ينصرف كـ((أحمد)) للثقل ، ولا ثقل مع التقدير .

قوله [ولا ثقل مع التقدير] قال المحشي : ((رُدَّ بأنّ الفتحة ثُقِّلَتْ لنيابتها عن ثقيل)) انتهى ، وهذا مما يتعجب منه ، وكأنه التباس ؛ لأنّ هذا قالوه في بيان تقدير الفتحة في نحو : ((مررت بجوارٍ)) .

ولا يصح القول به هنا ؛ لأنه لا يصلح جواباً عمّا قاله ابن فلاح ؛ لأنه إذا لم تقدر الفتحة في نحو : ((مررت بموسى)) لنيابتها عن الكسرة فمعلوم أنّ الكسرة لا تقدر فماذا تقدر ؟

ومن الغريب أنّ شيخنا العلامة الغنيمي لم يتعرض لهذا المحل بشيئ في هامش الحاشية ولا الشارح .

---

(1) قال ابن فلاح : (لا يخلو المقصور : إما أن يكون منوناً أو غير منون ، فإن لم يكن منوناً : إما للألف واللام نحو : (العصا) ، أو للإضافة نحو (عصا زيد) ، أو لكونه لا ينصرف نحو : (حبلى وبشرى) فإنه يقدر عليه الإعراب مطلقاً مع ثبوت الألف نحو : أعجبني العصا ورأيت العصا ومررت بالعصا ، خلافاً لمن منع التقدير ...) المغني في النحو ٢٦٢/١ .

والقسم الثاني من الأسماء : وهو ما يقدر فيه بعض حركاته ، وهو الاسم المنقوص ، وهو المشار اليه بقوله : [**والضمة والكسرة في نحو: القاضي**] ؛ من كل اسمٍ معربٍ آخره ياء لازمة قبلها كسرة ؛ لثقلهما على الياء ، هذا ما لم يكن على صيغة الجمع المتناهي ،

قوله [من كل اسم] خرج بالـ((اسم)) : الفعل والحرف نحـــو : ((يرمي وفي)) ، وبالـ((معرب)) : المبني نحو : ((اللذي وذي)) ، وبالـ((لازمة)) : غيرها ، كياء المثنى جراً ونصباً ، وبـ((قلبها كسرة)) : نحو : ((ظبي)) .

قوله [لثقلها على الياء] أي : الياء المذكورة ، وهي المكسور ما قبلها ، وذلك محسوس لضعف الياء ، وثقل الحركتين ، مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة ، فإنْ سُكّن ما قبلها لم تستثقل الحركات كـ((ظبي وكرسي)) .

قوله [هذا إذا لم يكن] أما لو كان على صيغة منتهى الجموع فلا تقدر الكسرة بل الفتحة ، نحو : ((مررت بجوارٍ)) بالتنوين للعوض ، وهو مجرور ، وعلامة جره فتحة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين ، والمعوض عنها التنوين .

ولا يختص هذا بصيغة الجمع ، بل كل منقوص مستحق لمنع الصرف كذلك ، نحـو : ((أعيم)) تصغير ((أعمى)) ، فإنّ مانعه من الصرف الوصف ووزن الفعل .

وكذا نحـو : ((قاضٍ)) علم امرأة فإن مانعه من الصرف العلمية والتأنيث ، وكذا نحو : ((يرمي)) علماً ، فإنّ مانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل .

فتقول : ((جاءني جوارٍ وأعيمٍ و قاضٍ)) ، و((مررت بجوارٍ وأعيمٍ وقاضٍ ويرمٍ)) بالتنوين وحذف الياء في الجميع ، في حالة الرفع والجر ، وتظهر الفتحة في حالة النصب ، هذا هو الصحيح ، ولو قال : هذا إذا كان منصرفاً لكان أشمل .

فإنْ كان فالمقدر فيه حينئذٍ الضمة والفتحة ، كـ((جوارٍ)) كما مرّ في المقصور ، وإنما لم تظهر الفتحة فيه حالة الجر ؛ لنيابتها عن حركة ثقيلة ، فعوملت معاملتها .

[ويسمى] هذا [منقوصاً] ؛ لأنه نقص منه بعض الحركات ، أو لأنه تحذف لامه لأجل التنوين ، كذا قيل ، هذا ما يقدر في الأسماء .

وأما ما يقدر في الأفعال ، فأشار الى :

القسم الأول منها ـ وهو ما يقدر فيه جميع حركاته ـ بقوله :[والضمة والفتحة في نحو] : ((زيدٌ [يخشى ولن يخشى])) ؛ من كل فعل معتل بالألف ؛ لتعذر تحريكها .

ﻫ ﻫ وربما أشار الشارح بقوله : ((كما مرّ في المقصور)) ـ يعني : من كونه مخصوصاً بالمنصرف ـ الى هذا التعميم .

ويمكن حمل كلام المصنف على المنصرف بتخصيص كلامه هنا بما تقدم له فيما لا ينصرف .

قوله [كذا قيل] يرجع لكل ما سبق ، قال في التصريح [1] : ((وكلا التعليلين لا يخلو عن نظر : أمّا الأول : فلأنّ نحو : ((يدعو ويرمي)) نقص منه بعض الحركات ، وهو لا يسمى منقوصاً ، وأما الثاني : فلأنّ نحو : ((فتى)) حذف لامه ؛ لأجل التنوين ، ولا يسمى منقوصاً)) انتهى .

ومرّ ما يؤخذ منه الجواب ، وهو أنّ وجه التسمية لا يلزم اطراده .

---

(١) شرح التصريح ٩٠/١ (الإعراب والبناء) .

والى الثاني منهما بقوله : [والضمة في نحو] : ((زيدٌ [يدعو ويقضي])) ؛ من كل فعل معتل بالواو والياء ؛ لثقلها عليهما .

[وتظهر الفتحة في] المنقوص حالة النصب ، وفي المعتل بالواو والياء [نحو : إنّ القاضي لن يقضيَ ولن يدعوَ] ؛ لخفتها .

تنبيه : قد مرّ[1] أنّ من يقول بتقدير الحركات في المعتل يرى أنّ جزمه بحذف الحركة ، ومن يقول بعدم تقديرها فيه يرى أنّ جزمه بحذف آخره ، والمصنف جمع بين دعوى تقدير الحركة وحذف الحرف للجازم ، وهو في ذلك مخالفٌ للقولين جميعاً .

ثم اقتصاره على الحركات يوهم اختصاص التقدير بها ، وليس كذلك ، بل الحروف أيضاً قد تقدر

قوله [وتظهر الفتحة في المنقوص] يستثنى منه المركب المزجي إذا أعرب إعراب المتضايفين ، وكان آخر الجزء الأول ((ياء)) كـ((معدي كرب)) ، فلا يظهر في آخر الأول الفتحة ، بلا خلاف استصحاباً لحكمها حالتي البناء ومنع الصرف ، قاله أبو حيان[2] ، ونقل الدماميني عن البسيط وشرح الصفار : جواز فتح الياء وإسكانها حالة النصب .

لطيفة : أنشد شيخ الشيوخ شرف الدين عبد العزيز الحموي ، مع بلاغة المعنى ولطف المبنى :

---

(١) راجع ص ٤٥٩ السابقة وما بعدها .

(٢) منهج السالك ـ ١٣ (المعرب والمبني) .

كالواو في جمع المذكر السالم المضاف إلى الياء نحو ((مسلمي)) كما مرّ ،

النـــزلُ مـفروضٌ لـهُ رزقُـهُ والحــرُ بـالإقــتارِ مرفــوضُ

لذلك المنقوصُ لم يـنحفضْ وأشــرفُ الأسمــاء مخفــوضُ

قوله [كالواو في جمع المذكر السالم ...] وكالواو والياء فيه إذا كان الإعراب مَدّة ولاقى ساكناً ، سواء كان مضافاً أوْ لا ، نحو : ﴿ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةَ ﴾ [1] بنصب ((الصلاة)) ، فخرج نحو : ((مصطفو الناس)) فإنّ إعرابه بالواو الواقعة بعد فتحة الفاء ، وحذفت نونه للإضافة ، وإعرابه ليس مدة ؛ لفتح ما قبلها ؛ ولأجل ذلك لم يحذف حرف إعرابه بل يحرك .

والألف في المثنى إذا لاقى ساكناً بخلاف الياء ، فلا تقدر ؛ لأنها لا تحذف ؛ لعدم ما يدل عليها ، بل تبقى وتحرّك بالكسر ، والأحرف الثلاثة في الأسماء الستة إذا أضفن الى كلمة أولها ساكن ، والتقدير : في كل ذلك للاستثقال ، كما صرح به ابن الحاجب [2].

واعترض عليه : بأنّ التلفظ بإعراب ((مسلمي)) قبل الإعلال مستثقل ، وبعده متعذر ، فلم جعل إعراب نحو : ((الفتى)) من المتعذر ، ونحو : ((مسلمي)) من المستثقل .

وأجيب : بأنّ إعراب نحو : ((الفتى)) قبل الإعلال بالحركة ، وثقلها يوجب إبدال حرف بآخر ، فلمّا قلبت الياء أو الواو ألفاً تعذر الإعراب ؛

---

(١) الحج ـ ٣٥ .

(٢) شرح الكافية ٢٣/١ (الإعراب التقديري) .

....

....

ﻫ لعدم قبول الألف شيئاً من الحركات ، فالتقدير في نحو : ((الفتى)) للتعذر لا لاستثقال الحركة ؛ لأنّ ثقلها لا يوجب تقديرها ، بل إبدال حرفها بحرف آخر ، فجعل مما تعذر ، وأما ((مسلمي)) فإعرابه قبل الإعلال بالحرف وثقله يوجب تقديره ، فالتقدير في مثله للاستثقال لا للتعذر .

فإنْ قيل : ثقل الحركة في نحو : ((قاضٍ)) يوجب الإسكان وتقدير الحركة ، فلا يصح قولك ((وثقلها يوجب)) إبدال الحرف لا الإسكان .

أجيب : بأنّ المراد الثقل المعهود ، وهو الثقل الحاصل بتجريك حرف العلة وانفتاح ما قبله .

ويجري كل من الاعتراض والجواب في تقدير إعراب المقصور للتعذر ، والمنقوص للاستثقال ، مع أنه فيهما قبل الإعلال مستثقل ، وبعده متعذر .

وكالمثنى والجمع حال الحكاية ، فإنه يقدر إعرابهما للتعذر ، كقولهم : ((دعنا من تمرتان)) في جواب : ((ألك تمرتان)) ، أو نحو ذلك ، ومعناه دعني من هذا الحديث ، ولو قيل : ((من تمرتين)) لم يؤد هذا المعنى ، وقولك : ((من الزيدين)) لمن قال : ((ضربت الزيدين)) .

وأمّا الأسماء ففيها تفصيل ، فتارة تكون علماً نحو : ((أبو بكر)) فتحكى بـ((من)) ، وتارة تكون مضافة الى معرفة نحو : ((أبو زيد)) ، وفي حكايتها خلاف ، وتارة مضافة الى نكرة ، فراجع باب الحكاية .

والنون في ((ليضربانّ وليضربُنّ ولتضرِبِنّ)) مطلقاً ، و((لتضربن ولتضربن)) وصلاً ، نبّه عليه في الجامع[1] .

قوله [والنون في نحو : ليضربان] أي : من كل مضارع اتصل به ألف الاثنين ، أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة ، وأكد بالنون الثقيلة ، أو ما عدا ألف الاثنين ، وأكد بالخفيفة ، وإنما حذفت النون في الأول ؛ لتوالي الأمثل ، والثاني ؛ حملاً للخفيفة على الثقيلة .

قوله [مطلقاً] أي : وصلاً ووقفاً .

قوله [وصلاً] خرج ((الوقف)) ؛ لأنّ نون التوكيد الخفيفة لا تقدر فيه ؛ لأنها إذا وقعت بعد ضمة أو كسرة يجب حذفها في الوقف ، وردّ ما كان حذف لأجلها .

فتقول في ((اضربُن يا قوم)) و((اضرِبن يا هند)) إذا وقفت عليهما : ((ضربوا و اضربي)) برد واو الضمير و يائه ، وتقول في : ((هل تضربُن و هل تضربِن)) إذا وقفت عليهما : ((هل تضربون و هل تضربين)) برد الواو والياء والنون ، هذا .

وقال أبو حيان[2] : ((الذي يظهر لي أنّ دخولها في الوقف خطأً ؛ لأنها لا تدخل لمعنى التوكيد ثم تحذف ولا يبقى دليل على مقصودها الذي جاءت له)) انتهى .

---

(١) الجامع الصغير تحقيق ((المرسل)) ١٦ ـ ١٧ ، وكل ما انقله عنه فبواسطة مجيب النداط ابراهيم .

(٢) الهمع ٢/٥١٦ .

ومن ذهب الى أنّ الإعراب في الأسماء الستة والمثنى والجمع بحركات مقدرة فيحتاج الى عدها في القسم التقديري .

ﮧﮧ وأما إذا وقعت بعد فتحة ، فإنه يجب إبدالها ألفاً ، كما تقـــــــول في ((قفن)) إذا وقفت عليه : ((قفا)) .

[إعراب الفعل المضارع]

[فصل] في الكلام على الفعل المضارع باعتبار رفعه ونصبه وجزمه .

[يرفع] الفعل [المضارع] إذا سلم من : نوني التوكيد والإناث ، وكان مع ذلك [خالياً]

قوله [يرفع المضارع] إنْ قلت : قضية صنيعـــه حيث قال في المنصوب : ((ينصب بكذا)) وفي المجزوم ((يجزم بكذا)) ، ولم يقــل في المضارع ((يرفع بخلوه)) مثلاً أنّ الرافع له ليس هو التجرد .

قلت : لعلّ وجه عدوله ليكون جارياً على كل المذاهب ، مع ما فيـه من الإيماء الى ما اختاره من أنّ رافعه التجرد ، على ما في الأوضح [1] ؛ لأنّ تعليق الحكم على الوصف يشعر بالعلية .

قوله [إذا سلم ...] لم يقيّد المصنف بذلك اكتفاءً بما أسلفه ، أو أراد بيان رفعه ولو محلاً ، وقدم الرفع ؛ لكونه أقوى الحركات ، والأنسب بتوقفه على معرفة الناصب والجازم تأخيره عن النصب والجزم .

قوله [وكان مع ذلك خالياً] أشار الى أنّ ((خالياً)) خبر لـ((كان)) محذوفة ، وفيه : أنه من غير الأشهر ، والأولى جعله حالاً من ((المضارع)) .

---

(١) أوضح المسالك ١٦٢/٣ .

من ناصب ينصبه [وجازم] يجزمه ،[نحو : يقوم زيدٌ] ، بإجماعٍ من النحاة ،

قوله [عن ناصب ينصبه ، وجازم يجزمه] احترز بقوله : ((ينصبه ويجزمه)) عن الناصب والجازم المهملين نحو :

أنْ تقـــرآنِ .... [1]

و :

.... لم يوفـــونَ .... [2]

والمصنف لم يحتج للتقييد ؛ لأنّ الوصف حقيقة في المتلبس بالفعل .

---

(١) جزء بيت من البسيط غير منسوب في أوضح المسالك ١٦٦/٣ والإنصاف ٥٦٣/٢ والأشباه والنظائر ١٤٢/١ ، وتمامه :

أنْ تقرآنِ على أسماءَ ويحكُما ... مـني السـلامَ وأنْ لا تُشـعِرا أحـدا

والشاهد فيه : (أن تقرآن) حيث اثبت نون الرفع مع تقدم (أن) وهي لغة قوم من العرب يهملون (أن) المصدرية أو يحملوها على (ما) أختها ، ولكنه أعمل (أن) المصدرية في (تشعرا) فحذف النون ، وهذا من الجمع بين اللغات

(٢) جزء بيت من البسيط ، غير منسوب في الخزانة ٢٠٥/١ ، وشرح التسهيل ٣٣/١ ، وفي الهمع ٤٤٧/٢ ، وتمامه :

لولا فوارسَ مـن نُعْـم وأُسـرتهم ... يـومَ الصُـليفاءَ لم يوفـونَ بالجـارِ

والشاهد فيه : (لم يوفون) : فقد أثبت نون الرفع مع وجود الجازم ، وهذا دليل على إهمال (لم) وإعطائها حكـــم (ما) النافية ، كما اختاره ابن عصفور في الضرائر ـ ٣١٠ ، أو كما قال ابن مالك في شرح التسهيل : (فرفع الفعل بعد (لم) ، وهي لغة القوم) .

وأمّا قولُ عليّ ﷺ :

مُحَمّدُ تفْدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ

فالجازم فيه مقدر ، أي : لتفد ،

قوله [محمد تفد ...[1]]((محمّد)) : منادى حذف منه حرف النـــــداء ، و((نفسك)) : مفعول لـ((تفد)) ، و((كل)) : فاعل مضاف ، و((نفس)) مضاف اليه ، و((التبال)) : الوبال أبدلت واوه تاء كما في ((تجاه وتراث)) ، وقال العيني[2] : ((الفساد ، وقيل : الحقد والعداوة)) .

قوله [فالجازم فيه مقدر] أي : فلا يرد على قول المصنف : أنّ المضارع يرفع إذا خلا عن الناصب والجازم ؛ لأنّ المراد إذا خلا لفظاً وتقديراً ، و((تفد)) لم يخل من الجازم تقديرا .

---

(١) صدر بيت من الوافر ، اختلف في نسبته ففي الخزانة ١١/٩ لأبي طالب أو للأعشى ، وفي الدرر ٦١/٥ للأعشى أو لحسان أو لمجهول ، وفي شرح شذور الذهب ـ ١٩٦ لأبي طالب ، و هنا لعلي ، وتمامه :

محمّد تفدِ نفسَكَ كلّ نفسٍ إذا ما خفتَ من شيءٍ تبالا

والمحشي لم يذكر تمام البيت ربما لتمام البيت في نسخته من الشرح خلافاً لنسختنا ، والشاهد : ذكره المحشي .

(٢) شرح شواهد الأشموني بهامش حاشية الصبان ٥/٤ .

وقول بعضهم :

فاليوم أشربْ غيرَ مستحقبٍ

فضرورة .

قوله [فاليوم أشرب .... [1]]صدر بيت ، وعجزه :

إثماً من اللهِ ولا واغلِ

قوله [فضرورة] أي : والضرورة لا ترد نقضاً ، وقضيته أنه مجزومٌ مع خلوه مما ذكر ، والذي قاله المصنف وغيره : ((أنه مرفوع ، ولكن حذفت الضمة للضرورة ، أو على تنزيل : ((ربُغ)) منزلة ((عضُد)) ؛ لأنهم قد يجرون المنفصل مجرى المتصل ، كما في شرح الشذور[2] ،

---

(١) البيت من السريع لامرئ القيس في ديوانه ١٧٣ وشرح القصائد السبع الطوال ٤١ ، وشرح شذور الذهب ١٩٧ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٦/١ ، ١٦٥ ، والهمع ١٨٤/١ . والشاهد فيه : ((أشرب)) فهو فعل مضارع مجزوم بلا جازم ، فانتقضت القاعدة : ((يرفع المضارع إذا تجرد من ناصب أو جازم)) ، فهذا فعل مجزوم مجرد ، ويندفع بأنّ الجزم للضرورة كما قلنا .

(٢) قال ابن هشام في الشذور ١٩٨ : ((فليس قوله : ((أشرب)) مجزوماً ، وإنما هو مرفوع ، لكن حذفت الضمة للضرورة ، أو على تنزيل ((ربغ)) بالضم من قوله : ((أشرب غير)) منزلة ((عضُد)) بالضم ، فإنهم قد يجرون المنفصل مجرى المتصل ، فكما يقال في ((عَضُد)) بالضم : ((عَضْد)) بالسكون ، كذلك قيل في ((رَبُغ)) بالضم : ((رَبْغ)) بالإسكان)) . و ((ربغ)) لفظة لا معنى لها ، وقد لفقها ابن هشام من الراء والباء من ((أشرب)) ومن الغين من ((غير)) .

وقول المحشي : ((وغيره)) إشارة الى ما ذكره ابن عصفور في المقرب ٥٦٥ حيث قال : ((ونقص حركة نحو حذف حركة الباء من ((أشرب)) ـ ثم نقل البيت ـ تشبيهاً للمنفصل بالمتصل ، ألا ترى أن ((ربغ)) بمنزلة ((عضُد)) ، فكما تسكن الضاد من ((عضد)) فكذلك سكنت الباء)) .

ورافعه تجرده من الناصب والجازم عند الفراء[1] وموافقيه ، وهو الأصح .

وما قيل : من أنَّ التجرد أمرٌ عدمي ، والرفع وجودي ، والعدمي لا يكون علة للوجودي ، ممنوع ، بل هو الإتيان بالمضارع على أول أحواله

☜ والقول بأنَّ الحذف للضرورة أحدُ أقوالٍ ثلاثة أصحها الجواز في السعة ، كما اختاره ابن مالك[2] .

قوله [وهو الأصح] أيّد بأنَّ رفعه يدور مع ذلك التجرد وجوداً وعدماً والدوران يشعر بالعلية .

قوله [بل هو الإتيان ...] هو أولى من قول البدر بن مالك[3] : ((أنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله ، مخلصاً عن لفظ يقتضي تغييره)) ؛ إذ الوجودي لـه معنيان : أحدهما الموجود ، وثانيهما : ما ليس في مفهومه سلب .

والعدمي يقابله فيهما ، والتجرّد بالمعنى الذي ذكره ليس وجودياً بواحدٍ من المعنيين ، أمّا لأول فظاهر ، وأمّا الثاني : فلأنَّ في مفهومه سلباً ؛ لأنَّ ((التخلص)) فيه معنى النفي .

ونحوه ما في التصريح من أنه : كون المضارع خالياً من ناصب وجازم ؛ لأنَّ ((الخلو)) فيه معنى النفي ، ولو سلم أنَّ التجرد بالمعنى الذي قالاه وجودي بالمعنى الثاني لكان الجواب حينئذٍ يتوقف على صحة تعليل الوجودي ☜

---

(١) نقل كلام الفراء في الهمع ٥٢٦/١ ، ووافقه ابن مالك في التسهيل ٣٢٨/٣ باب إعراب الفعل .

(٢) انظر الهامش رقم ٣ في ص٤٧١ فيه مختار ابن مالك ، ورقم ١ ص٤٧٢ وفيه تعداد الأقوال الثلاثة .

(٣) شرح ابن الناظم على الألفية ـ ٤٧٤ (إعراب الفعل) .

وهذا ليس بعدمي ، ولو سلم فلا نسلم أنه لا يعمل في الوجودي ، بل يعمل ؛ لأنه هنا علامة لا مؤثر .

وقيل : رافعه حلوله محل الاسم ،

﴾﴾ بالمعنى الأول بالوجودي بالمعنى الثاني ، فإنه موجود ؛ لأنه عبارة عن الضمة أو النون على وجه مخصوص ، وكلّ منهما أمرٌ موجود .

قوله [لأنه هنا علامة لا مؤثر] أي : حقيقة ، فلا يرد أنّ الرضي[1] صـــرّح : ((بأنّ عوامل النحو عندهم بمنزلة المؤثرات الحقيقية ، ولهذا منعوا من اجتماع عاملين على معمول واحد)) .

قوله [وقيل : رافعه حلوله محل الاسم] هو قول البصريين[2] ، سواء وقع موقع اسم مرفوع ، كما في ((زيد يضرب)) ، أو مجـــرور كما في ((مررت برجل يضرب)) ، أو منصوب نحو : ((رأيت رجلاً يضرب)) ؛ لأنه ارتفع لوقوعه موقع الاسم من حيث هو اسم ، لا من حيث هو مرفوع ، وإنما ارتفع ؛ لحلوله محل الاسم ؛ لأنه يكون إذن كالاسم فأعطي أسبق إعرابه وأقواه وهو الرفع ، ولم يؤثر ذلك في الماضي وإنْ وجد فيه ؛ لأنه مبني الأصل ، فلا يؤثر فيه العامل .

واعترض على هذا القول : بأنّ المضارع يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم ، كما في الصلة نحو : ((الذي يضرب)) ، ونحو : ((سيقوم)) ، وفي نحو خبر ((كاد)) ، نحو : ((كاد زيد يقوم)) ، وفي نحو : ((يقوم الزيدان)) ، ﴿﴿

---

(١) شرح الكافية ١/١٨١ .

(٢) وهو قول سيبويه أيضاً ، الكتاب٣/ ١٠((باب وجه دخول الرفع في الأفعال المضارعة)) ، والإنصاف٢/٥٥٠ ـ ٥٥٥ ، والموجز لابن السراج ١١٩

وقيل غير ذلك .

⇐ وفي نحو : ((هلا تضرب)) ، فإنّ الاسم لا يقع بعد التحضيض .

ويمكن الجواب عنها كلها ما عدا ((يقوم الزيدان)) : بأنّ الرفع استقر قبل دخول تلك الأمور فلم تغيره ؛ إذ أثر العامل لا يغيره إلا عامل آخر .

وأما ((يقوم الزيدان)) فأجاب عنه الرضي بما فيه تكلف [1] ، وأجاب في المفصل بأنه [2] : ((من مظان صحة وقوع الأسماء ؛ لأنّ مَن ابتدأ كلاماً منتقلاً الى النطق عن الصمت لم يلزمه أنْ تكون أول كلمة يفوه بها اسماً أو فعلاً بل مبتدأ كلامه موضع خبره في أي قبيل شاء)) .

قوله [وقيل : غير ذلك] من الغير قول الكسائي [3] : إنّ رافعه حروف المضارعـة ، وردّ بأنّ جزء الشئ لا يعمل فيه ، وبأنه : يلزم أنْ يكون مرفوعاً أبداً .

وردّ : بأنّ عامل النصب والجزم أقوى ، فعزله عن عمله ، قال أبو حيان [4] : ((ولا فائدة لهذا الخلاف ، ولا ينشأ عنه حكم تطبيقي)) .

---

(١) قال الرضي في شرح الكافية ٢٣٦/٢ ما نصه : ((ويمكن الجواب عن نحو : الذي يضرب ونحو : يقوم الزيدان ، بأن يقال : هو واقع موقعه ؛ لأنك تقول : الذي ضارب هو ، على أن ((ضارب)) خبر مبتدأ مقدم عليه ، وكذا ((قائمان الزيدان)) ، ويكفينا وقوعه موقع الاسم وإن كان الإعراب مع تقديره اسماً غير الإعراب مع تقديره فعلاً)) .

(٢) شرح المفصل المجلد الثالث جـ٧ ص ٢٢٧ (المضارع المرفوع) .

(٣) نقل عن الكسائي في شرح الرضي على الكافية ٢٣٦/٢ ، وانظر الإنصاف ٥٥١/٢ .

(٤) الهمع ٥٢٧/١ .

وإنما رجح عامل النصب والجزم على عامل الرفع إذا دخل على الفعل ؛ لكونه قوياً ؛ إذ هو عامل لفظي ، وعامل الرفع معنوي .

قوله [وعامل الرفع معنوي] فيه قصور بالنسبة لقول الكسائي إنّ العامل أحرف المضارعة ؛ لأنها ليست من العامل المعنوي ، فلو اقتصر على قوله : ((لكونه قوياً)) كان أولى .

إلا أنْ يقل : لم يعتد بمذهبه ، لكنه لا ينبغي ؛ لأنّ الرضي [1] قوّاه على مذهب البصريين ، فذكر ما حاصله : ((أنّ الرفع لّما حَدَث مع حدوث الحروف ، فإحالته عليها أولى من إحالته على المعنى الخفي ، كما هو مذهب البصريين)) .

بقي هنا شبهة سنحت بالبل ، وهي أنّ الترجيح إنما يظهر عند اجتماع العاملين ، وهما لا يجتمعان على القول بأنّ الرافع التجرد ، ولا الحلول محل الاسم ؛ إذ بدخول عامل النصب والجزم انتفى كل منهما كما لا يخفى ، ودخول العامل بعد العامل لا ترجيح فيه ، كدخول عامل الجزم بعد عامل النصب .

---

(١) شرح الكافية ٢٣٦/٢ .

[نواصب الفعل المضارع]

[ويُنصب] المضارع بحرفٍ واحدٍ من أربعة ، بدأ منها [بـ((لن))] لملازمتها النصب ، وهي حرفُ نفي ، ونصب ، واستقبال ، ولا دلالة لها على تأبيد النفي ، ولا تأكيده خلافاً للزمخشري في ذلك ،

قوله [لملازمتها النصب] أي : في الأكثر المشهور ولغة الجمهور ، وإلا فقد حكى الكسائي : أنّ الجزم بها لغة لبعض العرب ، كما قاله ابن مالك [1] ، وخرّج عليه ما وقع في صحيح البخاري من قول الملك في النوم لعبد الله بن عمر : ((لن ترَع)) بحذف الألف [2] .

وقضية كلام الشارح أنّ الثلاثة الباقية غير ملازمة للنصب ، وفيه : أنه قيّد ((كي)) بكونها مصدرية ، وهي لا تكون إلا ناصبة ، فالأولى تقديمها ؛ لمشاركتها ((لن)) في ذلك ، وتميزها بالاتفاق على بساطتها ، بخلاف ((لن)) فقيل : بأنها مركبة .

قوله [وهي حرف نفي ...] أي : انتفاء الحدث في الزمان المستقبل ، فالمراد بالنفي الحاصل بالمصدر ، أو هو مصدر المبني للمفعول ، ولا يخفى أنّ النصب ليس معنى لها ، بل حكم من أحكامها ، وليس المراد أنّ كلاً من هذه الثلاثة داخل في معناها ، كما يتوهم من هذه العبارة .

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح ـ ٢١٧ .

(٢) فتح الباري ٦/٣ باب ترك القيام للمريض وعمدة القاري ٢٣٥/١٦ باب مناقب عبد الله بن عمر .

قال في المفصّل [1] : هي لتأكيد نفي المستقبل ، وفي الأنموذج : ((لنفي المستقبل على التأبيد)) .

قوله [وهي لتأكيد ...] أراد بالتأكيد : ما يشمل التأبيد الذي هو نهاية التأكيد ، ولا ينبغي أنْ يحمل على تأكيدٍ لا يشمل التأبيد .

قوله [وفي الأنموذج] أي : في بعض نسخه ، وفي بعضها على ((التأكيد)) ، وانتصر الحفيد للزمخشري فقال :

((واعلم أنّ قول النحويين ((لن)) ليست لتأبيد النفي ، مع أنها لنفي ((سيفعل)) متناقض ؛ وذلك لأنّ ((سيفعل)) مطلق ، ونقيضه ((لن يفعل)) الدائمة ، فلو لم تكن لتأبيد النفي لم يكن قولنا : ((لن يفعل)) نقيضاً لقولهم ((سيفعل)) ؛ لأنه على ما قالوه من عدم التأبيد يجوز أنْ يكون النفي على حالةٍ ، والإثبات على أخرى ، فالحق أنها لتأبيد النفي ، كما ذكره الزمخشري ، لاسيّما ومدلولات الألفاظ ليست راجعة الى اعتقاد أحد وهو عدل ، وقد نقله)) انتهى .

واعترض : بأنا لا نسلّم الملازمة ، ولا نسلم بطلان التالي ،

---

(١) قال الزمخشري : ((لن لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفي المستقبل)) ، وكلامه في الأنموذج مغاير لما نقله الفاكهي ، ونصه : ((لن نظيرة (لا) في نفي المستقبل لكن على التأكيد)) .

وقول المحشي ((في الأنموذج أي : في بعض نسخه)) لا ينفع ؛ لأنه تشكيك في إطلاق كلام الفاكهي ، ويحتمل أنّ هذا البعض من النسخ منحول ، لأن كلمتي (التأكيد) و (التأبيد) متقاربتان خطاً فيحتمل سقوط بعض الكاف فصارت (تأبيد) ، سيما وأن كلام الزمخشري في الكشاف موافق لكلامه في المفصل ، قال في الكشاف في تفسير سورة الأعراف ـ ١٤٣ : ((فإن قلت ما معنى (لن) ؟ قلت : تأكيد النفي الذي تعطيه (لا) ، وذلك أن (لا) تنفي المستقبل)) انظر شرح المفصل مج ٤ جـ ٨ ص ١٦ ، الأنموذج ١٠٢ (حروف النفي) ، الكشاف ١٥٤/٢ .

ومحلّ الخلاف في أنها هل تقتضي التأبيد أم لا ، فيما إذا أطلق النفي ، أو قيد بالتأبيد ، أما إذا قُيِّد بغيره ، نحو : ﴿ فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴾ (١)، فلا خلاف بينهم في أنها لا تفيده ،

ومن أين وجب أنْ يكون ((لن يفعل)) نقيضاً لـ((سيفعل)) حتى يلزم أنْ تكون ((لن)) لتأبيد النفي ، بل نقيضه ((لن يفعل أبداً)) وكأنه ظن أنّ نقيض الموجبة سالبتها مطلقاً وليس كذلك ، بل نقيضها السالبة على وجه مخصوص ، ولو صح ما ظنه كان ((ليس بعضُ الإنسان جماداً)) نقيضاً لـ((بعض الإنسان جماد)) ، فبطل قوله ((فالحق)) .

وأما قوله : ((وهو عدل)) الخ فجوابه : أنه نقل بحسب ما فهمه ، وغيره عدل نقل خلافه ، مع أنّ ما نقله لا ينافي نقل غيره ؛ لجواز أن يكون استعمالهم لها في التأبيد ؛ لكونه من أفراد معناها الذي هو النفي على الإطلاق ، قاله الشهاب القاسمي .

قوله [فلا خلاف بينهم ...] قال شيخنا الغنيمي : ((لم يظهر لي وجه هذا الكلام ؛ إذ الخلاف بين الزمخشري وغيره إنما هو في موضوع ((لن)) لغة ، فالزمخشري فهم عن اللغة أنّ معناها الحقيقي هو التأبيد ، فإذا استعملت في غيره - كما في الآية - كانت من باب المجاز ، وغير الزمخشري فهم أنها موضوعة لمطلق النفي ، فاستعمالها في الآية المذكورة ونحوها من استعمل الشئ في بعض ما صدقاته .

فيرجع الخلاف بينهم في تعيين معنى ((لن)) في اللغة حقيقة ،

---

(١) مريم - ٢٦ .

فقد ظهر أنّ من ردّ على الزمخشري في قوله بتأبيد النفي بهذه الآية وشبهها مما قُيِّد فيه منفيها بغير التأبيد ليس على تحقيقٍ في المسألة .

☜ فلا يحسن تقييد محل الخلاف أصلاً بما ذكره المصنف ، اللهم إلا أنْ يثبت عن الزمخشري أنه يقول إنّ لها في حالة الإطلاق وضعاً وفي حالة التقييد وضعاً آخر ، فيتجه تقييد الخلاف حينئذٍ ، لكن لم يرد عن الزمخشري ، والظاهر خلافه فراراً من دعوى الاشتراك في الحرف)) .

قوله [من رد ...] كمكي في حاشية الأوضح ، وقل : ((لو كانت ((لن)) للتأبيد كان ذكر الأبد في نحو : ﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَداً ﴾ تكرار)) انتهى .

قل الشمني [1] :

((ولقائلٍ أنْ يقول : ليس هذا تكراراً باللفظ وهو ظاهر ، ولا بالمرادف ؛ لأنّ ((أبداً)) لا يرادف ((لن)) ؛ لأنّ الاسم لا يرادف الحرف ؛ ولأنّ التأبيد نفس معنى ((أبداً)) وجزء معنى ((لن)) ، وإنما هو تصريح ودلالة بالمطابقة على ما يفهم بالتضمن ، وله هنا فائدة وهي : رفع ما يتوهم من أنّ ((لن)) لمجرد النفي ؛ بناءً على استبعاد نفي تمني الموت منهم على جزئية التأبيد)) .

---

(١) المنصف ـ ١٥٨ حرف اللام ـ بحث (لما) .

ورُدّ ما ذهب اليه الزمخشري : بأنه لا دليل عليه .

قال ابن مالك [1] : والحامل له على أنّ ((لن)) لتأبيد النفي اعتقادُه الباطل من أنّ الله تعالى لا يرى في الآخرة ، جعلنا الله من أهل الرؤية .

وأمّا استفادة التأبيد في نحو : ﴿ لَن يَخْلُقُوا ذُبَاباً ﴾ [2]

قوله [اعتقاده الباطل ...] نظر فيه بعضهم : بأنّ الاعتقاديات لا دخل لها في الأوضاع اللغوية ؛ إذ هو ثقة في النقل ، هذا وقد يقال : المنفي على التأبيد هو الرؤية على وجه اتصال شعاعٍ من الباصرة متعلق بالمرئي في محل أو نحو ذلك مما يستحيل ، فليتأمل [3].

---

(١) شرح الكافية الشافية ١١٥/٢ (إعراب الفعل) .

(٢) الحج ـ ٧٣

(٣) اختلف المسلمون حول رؤية الله تعالى في يوم القيامة ، فالأشاعرة أجازوا بناءً على حديث رواه البخاري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، أما المعتزلة والإمامية فمنعوا الرؤية مطلقاً ، والآية الشريفة ﴿ لَنْ تَرَانِي ﴾ هي أحد الأدلة النقلية في المسألة .

ولزوم الدور على الزمخشري لاستدلاله بالآية لا ينفع في دفع قوله بعدم الرؤية مطلقاً ؛ لأن الآية أحد الأدلة ، فيندفع كلام ابن مالك ؛ لأنه ليست الآية دليله الوحيد حتى يضطر الى حملها هذا الحمل ، مع ما ذكرناه في الهامش رقم ١ ص ٤٩٠ من عدم الدليل على أن الزمخشري يقول بالتأبيد .

وتوضيح الدور : إنّ منع الرؤية مؤبداً بالآية موقوفٌ على أن (لن) لتأبيد النفي ، وكون (لن) لتأبيد النفي موقوف على امتناع الرؤية مؤبدا .

ودفعُ المحشي بأنّ الاعتقاديات لا دخل لها في الأوضاع حسنٌ ، وقوله بأن الرؤية اتصل شعاع ... هذه نظرية قدماء اليونانيين في عملية الإبصار وقد ردها علم البصريات الحديث فلا تنفع في الدفع .

ونحو : ﴿ وَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ ﴾(١) فمن خارج ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَداً ﴾ (٢) .

وكونُ ((أبداً)) فيه للتأكيد ـ كما قيل ـ خلاف الظاهر .

وهل تأتي للدعاء أم لا ؟ فيه خلاف ، اختار في المغْني [٣] الأول ، قال فيه : ((وتأتي ((لن)) للدعاء ؛ وفاقاً لجماعة ،

قوله [كما قيل خلاف الظاهر] القائل مكي كما علمت ، إلا أنه عبر بقوله ((للتكرير)) ، ووجه كونه خلاف الظاهر ما عرفت .

قوله [وهل تأتي للدعاء] أي : لكون الفعل الذي بعدها للدعاء ، وليس المراد أنها موضوعة للدعاء ، وليس في كلامه ما يدل على اختصاصها بهذا المعنى ، واعترض عليه : بأنّ هذا ليس خاصاً بها ، بل جميع أدوات النفي كذلك نحو : ((لا زلت منصوراً على الأعداء)) ، على أنّ دعواه العموم غير صحيحة ، فلم يأت لذلك غير ((لا)) .

---

(١) الحج ٤٧ .

(٢) البقرة ـ ٩٥ .

(٣) قال ابن هشام : (وتأتي للدعاء كما أتت (لا) لذلك ، وفاقا لجماعة منهم ابن عصفور والحجة في قوله : لن تزالوا ......) المغني ٢٨٤/١ .

والحجة في قوله :

لنْ تزالوا كذلكُم ثُمَّ لا زلـ ... ـتُ لكُم خالِداً خُلُودَ الجِبالِ

لكنه صرح في الشرح[1] وفي الأوضح بخلافه ،

قوله [والحجة في قوله : ((لن تزالوا)) ....[2]] أي : لأنّ المعطوف بـ((ثم)) في البيت دعاء لا خبر ، وعطف الإنشاء على الخبر الإنشائي هو اللائق للمناسبة وإنْ لم يعين كون المعطوف عليه دعاء ، والمسألة ظنية ، فاندفع ما للدماميني .

وقول بعضهم : إنّ الفراء قائل بجواز الاستئناف بـ((ثم)) ، فيمكن الحمل هنا على مذهبه ، وأيضاً كون المعطوف عليه دعاء يغني عن التأويل إن قيل بامتناع عطف الإنشاء على الخبر ، بأنْ يقدر القول بعد ((ثم)) أي : ((ثم أقول لازلت لكم)) أي : ((ثم اسأل الله ذلك)) ؛ فيرجع لعطف الخبر على مثله .

أو أولاً[3] أي : ((أقول لن تزالوا)) ، فيكون للمعطوف عليه محل على ما فيه فيجوز عطف الإنشاء عليه ؛ لأنّ محلّ المنع فيما لا محل له .

قال الشمني[4] : ((وأيضاً قوله : ((لن تزالوا)) لو كان خبراً

---

(١) شرح القطر ٥٦ ـ ٥٧ ، قال في الأوضح ١٦٢/٣ (ولا تقع ـ لن ـ دعائية خلافا لابن السراج).

(٢) البيت من الخفيف للأعشى في ديوانه١٣ وبلا نسبة في المغني ٢٨٤/١ والهمع ٣٥٤/١ ، ٢/ ٢٨٨ . والشاهد فيه قوله : ((لن تزالوا)) فقد جاءت (لن) للدعاء ، والدليل عليه العطف فإنْ المعطوف (ثم لازلت) دعاء قطعا ، وهل يعطف الدعاء على الخبر ؟

(٣) قوله : ((أو أولا)) عطف على ((القول)) ، والمعنى : بأنْ يقدر القول بعد (ثم) أو يقدر القول أولا .

(٤) المنصف ـ ١٥٦ (حرف اللام ـ مبحث لمّا) .

والأصح أنها بسيطة

لكان المنفي في الاستقبال ، ولا معنى له هنا)) .

ويجاب : بأنْ معناه : الإخبار ببقائهم على هذه الحال التي هم عليها الآن ؛ بناء على ما في عرفهم من القرائن المقتضية للبقاء عادة ، أي : أنتم لا تزول عنكم في المستقبل هذه الحال الموجودة الآن ، بل تستمر معكم في المستقبل ، وهذا معنى صحيح .

قوله [والأصح أنها بسيطة] ؛ لأنّ الأصل عدم التركيب ، وإنما يصار اليه لدليل ظاهر ، ولا دليل على ذلك .

واستدل سيبويه على بساطتها بجواز تقديم معمول معمولها ، نحو : ((زيداً لن أضربه)) وظاهر أنّ الكلام في غير الفاعل ، ومنه : التمييز فيجوز تقديمه عليها بقلة وإنْ قال أبو حيان : كان ينبغي استثناؤه من الجواز ، هذا .

ووجه الاستدلال أنه يمتنع تقديم معمول ((لن)) عليها ، ونوقش في الدليل : بأنه يجوز أنْ يتغير حكم الشيء بالتركيب ، ومنع الأخفش [1] جواز التقديم ؛ لأنّ النفي له صدر الكلام .

وقيل : مركبة : من ((لا)) النافية ، نظراً لمعناها ومن ((أنْ)) المصدرية ؛ نظراً لعملها ، فحذفت الهمزة تخفيفاً ، والألف للساكنين .

وردّ بأمور أقواها : أنه إنما يصح التركيب إذا كان الحرفان ظاهرين كـ((لولا)) وقد لا يظهر أحدهما كما قاله الشلوبين .

---

(١) يعني الأخفش الأصغر أبو الحسن علي بن سليمان البغدادي ذكر ذلك السيوطي في الهمع ٢٨٨/٢ .

على وضعها الأصلي ، ولا يفصل بينها وبين معمولها إلا في ضرورة ، كقوله :

لَمَا رأيتُ أبا يَزيـد مُقـاتلاً   أدعَ القتالَ وأشهدَ الهيجاء

قوله [على وضعها الأصلي] وقال الفراء[1] : أصلها ((لا)) النافية ، فأبدلت الألف نوناً ، ورُدَّ : بأنّ الإبدال لا يغير حكم المهمل فيجعله مُعملا ، وبأنّ المعهود إبدال النون ألفاً كـ﴿ نَسْفَعاً ﴾[2] لا العكس .

قوله [ولا يفصل ...] أي : والأصح أنها لا تفصل ؛ لأنها محمولة على ((سيفعل)) ، ولذلك لم يجز ((لن تفعل ، ولا تضرب زيداً)) بنصب ((تضرب)) ؛ لأنّ الواو كالعامل ، فلا يفصل بينها وبين الفعل بـ((لا)) ، كما لا يقال : ((لن لا تضرب زيداً)) ، هذا مذهب البصريين وهشام[3] .

وجوّز الكسائي الفصل بالقسم[4] ، ومعمول الفعل ، والفراء بالأول والظن والشرط .

قوله [لَمَا رأيت[5]] أصله ((لن ما)) ادغمت النون في الميم

---

(١) نقل في الهمع ٢٨٦/٢ .

(٢) العلق ـ ١٥ .

(٣) الهمع ٢٨٧/٢ .

(٤) الهمع ٢٨٧/٢ .

(٥) البيت من الكامل ، بلا نسبة في الخصائص ٤١٢/٢ والمقرب ٢٨٧ والمغني ٢٨٣/١ ، والشاهد واضح من كلام المحشي ، وجاء في الضرائر ٢٠١ : ((يريد : لن أدع القتال وأشهد الهيجاء ما رأيت أبا يزيد مقاتلاً ، فصل بين (لن) والفعل المتصل بها) . وكلام المحشي معنى ما في المغني فراجع .

[و] أتبعها [بكي المصدرية] ؛ لمشاركتها لها في العمل من غير شرط ،

☜ للتقارب ، ووُصـلا خطأً للإلغاز ، وإنما حقهما أنْ يكتبا منفصلين ، والإلغاز فيه أنْ يقال أين جواب ((لمّا)) ، وبم انتصب ((ادع)) وجوابه علم .

وقوله : ((ادع)) منصوب بـ((لن)) المدغم نونها في ((ما)) ، وفصل بينها وبين معمــولها بـ ((ما)) الظرفية وصلتها للضـرورة ، فإنّ ((أدع)) عاملٌ في ((ما)) وصلتها . والتقدير : ((لن أدع القتال مدة رؤيتي أبا يزيد مقاتلا)) .

وحينئذٍ كيف يجتمع قوله ((لن أدع)) مع قوله ((لن أشهد الهيجاء)) .

وجوابه : أنّ ((أشهد)) بالنصب ليس عطفاً على ((أدع)) ، بل منصوب بـ((أنْ)) مضمرة بعد حرف العطف ، و((أنْ)) والفعل عطف على ((القتال)) أي : ((لن أدع القتال وشهود الهيجاء)) على حد :

ولبسُ عباءةٍ وتقـرَّ عـيني [1]

قوله [وأتبعها] عطفٌ على ((بدأ)) .

قوله [بـ ((كي)) المصدرية] يعني التي بمعنى ((أنْ)) .

---

(١) صدر بيت من الوافر لميسون بنت بحدل الكلابية في الخزانة ٧/٥٠٣ ، ٥٠٤ ، وفي المغني ١/٢٦٧ ، وتمامه :

ولبسُ عباءةٍ وتقرّ عيني أحبُّ إليّ من لبس الشفوفِ

والشاهد فيه : نصب الفعل المضارع (تقر) بـ(أن) المضمرة بعد واو المعية العاطفة له على اسم صريــح (لبس) ، وهو مثل البيت السابق فقد حذف (أن) وأبقى الفعل (اشهد) منصوباً ، وعطفه على (القتل) وهو اسم صريح .

وعلامة المصدرية تقدم اللام عليها [نحو : ﴿ لِكَيْلا تَأْسَوْا ﴾] إذ لا يجوز حينئذٍ كونها جارة ؛ لأنّ حرف الجر لا يباشر مثله .

والتقييد بـ((المصدرية)) مخرج لـ((كي)) التعليلية الجارة ، وعلامتها ظهور ((أنْ)) المفتوحة بعدها ،

قوله [تقدم اللام عليها] لفظاً أو تقديرا .

قوله [نحو : ﴿ لِكَيْلا تَأْسَوْا ﴾ [1]] أي : تحزنوا فالتقدير : ((لعدم أساكم)) .

قال في المصباح[2] : ((واسى أسا من باب تعب : حزن فهو أسى مثل حزين)) انتهى ، وبه تعرف أنّ قول بعضهم : التقدير ((لعدم تأسيـــكم)) اشتباه ؛ لأنّ : ((تأسيت به وإتسيت)) بمعنى : ((اقتديت)) ، وليس المعنى في الآية عليه كما لا يخفى .

قوله [لأنّ حرف الجر لا يباشر مثله] لعل المراد في الفصيح : أو مع إمكان الاحتراز عنه بدليل ما يأتي .

قوله [مخرج لـ((كي)) التعليلية] فإنّ النصب بـ((أنْ)) مضمرة وجوباً بعدها عند البصريين ، ولا تظهر إلا ضرورة ، ويجوز عند الكوفيين .

قوله [علامتها ظهور ((أنْ)) ...] أي : مع عدم اللام قبلها لما سيأتي .

---

(١) الحديد ـ ٢٣ .

(٢) المصباح المنير ـ ٢٩١ .

نحو : ((جئتك كي أنْ تكرمني)) ، أو اللام نحو : ((جئتك كي لتكرمني)) ؛ إذ لايجوز حينئذٍ جعلها مصدرية :

أما في الأول : فلوجود ((أنْ)) المصدرية بعدها ، والحرف المصدري لا يباشر مثله .

قوله [كي أنْ تكرمني] قال أبو حيان [1] : ((والمحفـوظ إظهار ((أنْ)) بعد ((كي)) الموصولة بـ ((ما)) ، كقوله :

كيمـا أنْ تغـرّ وتخـدعا [2]

ولا يحفظ من كلامهم : ((جئت كي أنْ تكرمني)) .

قوله [أو اللام] مجيء ((كي)) قبل اللام نادر .

قوله [أما في الأول] وهو ما إذا ظهرت ((أنْ)) بعدها .

قوله [والحرف المصدري لا يباشر مثله] أي : مع إمكان الاحتراز عنه ، بدليل ما سيأتي .

---

(١) الهمع ٢/ ٢٩١ .

(٢) جزء بيت من الطويل لجميل بن معمر في ديوانه ٧٤ وقد نسبه في الضرائر ٦٠ لحسان وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ١٢١ ، والهمع ٢/ ٢٩١ / وتمامه :

فقالت أكلّ الناس أصبحتَ   لسانك كيما أنْ تغرّ وتخدعا

والشاهد فيه قوله : (كيما أنْ) أعني : إظهار (أنْ) المصدرية بعد (كي) ، وفيه دلالة على أنّ (كي) تعليلية جارة وليست بمصدرية ؛ للزوم الجمع بين حرفين بمعنى واحد لا لتأكيد وهو ممنوع .

وأمّا في الثاني : فلئلا يلزم الفصل بين الحرف المصدري وصلته باللام

قوله [وأما في الثانية (١)] وهي ما إذا ظهرت اللام بعد ((كي)) ، فلا يجوز كون ((كي)) مصدرية ؛ لما ذكره الشارح ، فتعيّن أنها جارة ، وهي داخلة على اللام الجارة للتوكيد ، وحينئذ فيشكل هذا على قول الشارح السابق : ((لأنّ حرف الجر لا يباشر مثله)) .

وأقول : لعلّ السر والله أعلم في جواز دخول الجار على الجار هنا ، وعدم جوازه فيما إذا تأخرت ((كي)) : ((أنّ ((كي)) عند التأخير يصح أنْ تكون ناصبة بنفسها مصدرية ، فلا ضرورة الى جعلها جارة مؤكدة ، وأما في صورة تأخر اللام عنها اضطررنا الى جعلها حرف جر ؛ إذ لا يصح أنْ تكون ناصبة ؛ للفصل باللام ، ولا يصح أنْ تكون اللام ناصبة مؤكدة ؛ لأنّ اللام ليست ناصبة ؛ فتعين أنها جارة ، واللام مؤكدة لها ، فتأمل)) . كذا بخط شيخنا .

وهو شرح لقولهم المراد ((لا يباشر مثله)) مع إمكان الاحتراز عنه المقصود به الجواب عما أجازوه هنا وفيما يأتي ، فيما إذا ظهرت اللام قبلها و((أنْ)) بعدها مما أوضحه شيخنا ، وأشاروا لجوابٍ آخر بالنسبة لما هنا ، وهو أنّ المراد نفيُ المباشرة في الفصيح ، ومجيء اللام بعد ((كي)) نادر كما عرفت .

قوله [فلئلا يلزم ...] ودعوى زيادة ((كي)) مردودة ، بأنه لم تعهد زيادتها في غير هذا الموضع ، فيحمل هذا عليه .

---

(١) كذا في ـ أ ـ وفي ج ((الثاني)) بالتذكير ، فنسخة العلامة يس من مجيب الندا مخالفة لنسختنا .

فإنْ لم تظهر اللام قبلها ولا (أنْ) بعدها نحو : ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ (١)

أو ظهرتا معاً كقوله :

أردتَ لكيمــا أنْ تطـيرَ بقِـربَتي   فتتركَهــا شَــنّاً ببَيْـداءَ بَلْقَــعِ

جاز الأمران أي : كونها مصدرية ، وكونها جارة ،

قوله [أردت لكيما ...] صدر بيت عجزه :

فتتركهـا شـناً ببيـداءَ بلقـعِ (٢)

يقال : ((طار به)) إذا ذهب سريعاً ، و((تتركها)) بالنصب عطـفٌ على ((تطير)) و((الشن)) بفتح الشـين المعجمـة القربة الخلـق : مفعولٌ ثان لـ((تترك)) وقيل : حال من مفعوله ، و((البيداء)) الأرض القفراء التي تبيد ، أي تهلك من يدخل فيها ، و((البلقع)) : الأرض التي لاشيء فيها .

قوله [جاز الأمران] جوابُ المسألتين : أما جواز الأمرين في الأولى فظاهر ، ولا محذور فيه ، فإنْ جعلت ((كي)) مصدرية قدرت اللام قبلها ، وإنْ جعلتها تعليلية قدرت ((أنْ)) بعدها عند البصريين

---

(١) الحشر ـ ٧ .

(٢) البيت من الطويل بلا نسبة في الإنصاف ٥٨٠/٢ وفي الأوضح ١٦٥/٣، شرح الكافية الشافية ١١٧/٢ ، وذكر المحشي العجز في الحاشية دليل على عدم وجوده في نسخته من الشرح وهو موجود في نسختنا . والشاهد فيه : جواز كون (كي) مصدرية فتكون (أن) مؤكدة لها ؛ لتقدم اللام الدالة على التعليل المشروط وجودها او تقديرها قبل (كي) المصدرية ، وكونها تعليلية مؤكدة للام فيكون السابك هو (ان) وحدها .

والثاني أرجح عند بعضهم بالنسبة لظهورهما معاً .

قل أبو حيان : ((وينبني على هذا فرعٌ ، وهو أنه إنْ قدرناها الجارة فلا يجوز دخولها على ((لا)) ، وإنْ قدرناها الناصبة جاز)) .

وأما جواز الأمرين في الثانية : فيلزمه ارتكاب أحد محذورين : أما دخول حرف مصدري على مثله ، وأما دخول حرف الجر على مثله ، لكن اغتفر ذلك ؛ لعدم إمكان الاحتراز عنه ، كما علم مما مرّ ، فإنْ جعلتها مصدرية فإنها مؤكلة لمعنى السبك أو تعليلية فهي مؤكلة للام قبلها .

قوله [والثاني أرجح ...] ((إنما ترجح كون ((أنْ)) ناصبة في هذه الحالة ؛ لأنها أمُّ الباب فاعتني بشأنها ؛ ولأنّ ما كان أصلاً لا ينبغي أنْ يجعل تأكيداً لغيره ؛ ولأنّ ((أنْ)) وليت الفعل فكانت أحق بالعمل ؛ لمجاورتها ، بخلاف البعيد)) ، قاله المصنف في الحواشي ؛ ولأنّ توكيد الجار بجارٍ أسهلُ من توكيد حرف مصدري بمثله .

وسكت الشارح عن الترجيح في المسألة الأولى ، ونقل في التصريح[1] عن المصنف [2] في باب حروف الجر أنّ الأولى أنْ تكون مصدرية ناصبة ، بتقدير اللام قبلها ؛ لأنّ تقدير اللام قبلها أكثر من ظهور ((أنْ)) بعدها ، والحمل على الغالب عند التردد أولى .

---

(١) شرح التصريح ٣/٢ (حروف الجر) .

(٢) أوضح المسالك ١٢٣/٢ (حروف الجر) .

وقد تكون مختصرة من ((كيف))كقوله :

كي تجنحونَ الى سِلمٍ وما ثُئِرَتْ   قتلاكُمُ ولَظى الهيجاءِ تَضْطَرِمُ

أي : كيف تجنحون .

[و] أتى [بإذن] قبل ((أنْ)) لطول الكلام عليها ، وهي : حرف جواب وجزاء ، فإذا قلت لمن قال : ((أزورك غداً)) : ((إذنْ أكرمك)) ، فقد أجبته ، وجعلت إكرامك جزاء زيارته .

قوله [كي تجنحون [1]] أي : كيف تجنحون ، أي : تميلون ، و((السلم)) بالكسر والفتح الصلح ، و((ثئرن)) مبني للمجهول ، من ثأرتُ القتيل : قتلت قاتله ، و((لظى)) مبتدأ ، وجملة ((تضطرم)) الخبر ، وهي مع المبتدأ حال .

قوله [لطول الكلام عليها] فيه : أنّ هذا إنما يناسب أنْ تكون علة لتأخير ((أنْ)) لا لما ذكره ، وقد يقال : إنه علة باعتبار ما تضمنه من تأخير ((أنْ)) .

قوله [وهي حرف جواب وجزاء] أي : معناها الجواب والجزاء ، ومعنى كونها جواباً : أنها لا تقع إلا في كلام يجاب به من تكلم بكلام آخر : أمّا تحقيقاً وأما تقديراً ؛ فلا تقع في كلام مقتضبٍ ابتداءً من غير أنْ يكون هناك ما يقتضي الجواب لا لفظاً ولا تقديراً . والجوابُ في الحقيقة هو : الجملة التي وقعت ((إذن)) فيها لا ((إذن)) وحدها ، ومعنى كونها جزاءً : أنّ مضمون الكلام التي هي فيه جزاء لمضمون كلامٍ آخر ، كما قاله الدماميني ، رداً على ما تردد به المصنف في حواشي التسهيل .

---

(1) البيت من البسيط بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ١١٧/٢ ، المغني ١٨٢/١ ، الهمع ١٥٩/٢ . والشاهد واضح ، نال ابن مالك : ((وإن ولي (كي) اسم أو فعل ماض أو مضارع مرفوع علم أن أصلها (كيف) حذفت ياؤها)) .

ومجيئها لهما هو نص سيبويه [1] ، واختلف فيه :

فحمله الشلوبين [2] على ظاهره ، وقال : إنها لهما في كل موضع وتكلف تخريج ما خفي فيه ذلك .

وحمله الفارسي[3] على الغالب ، وقد تتمحض عنده للجواب .

فإذا قلت لمن قال ((أُحبُّك)) : ((إذنْ أصدقك)) فقد أجبته ، ولا يتصور هنا الجزاء .

قوله [وتكلف تخريج ...] فتقل في المثال الآتي : ((إنْ كنت قلت ذلك حقيقـــة صدقتك)) .

قوله [أحبك] أي : أنا متصف الآن بمحبتي لك .

قوله [إذن أصدقك] أي : أو أظنك صادقاً ، ومدخول ((إذن)) فيه مرفوع ؛ لانتفاء استقباله المشروط في نصبها.

قوله [ولا يتصور هنا الجزاء] لضرورة أنّ التصديق أو ظن الصدق مثلاً واقـع في الحال ، ولا يصلح أنْ يكون جزاء لذلك الفعل ؛ إذ الشرط والجزاء كما قال الرضي[4] : إما في المستقبل أو في الماضي ، ولا مدخل للجزاء في الحال .

---

(١) كتاب سيبويه ٤/ ٢٣٤ .

(٢) الهمع ٢/٢٩٤ .

(٣) الهمع ٢/٢٩٤ .

(٤) شرح الكافية ٢/٢٣٦ ((نواصب المضارع)) .

والأصح أنها حرف ، وعليه فالأصح أنّها بسيطة ، وأنها الناصبة بنفسها ،

قوله [والأصح أنها حرف] هو مذهب الجمهور .

وقال بعض الكوفيين : إنها اسم ، والأصـــل في ((إذن أكرمك إذا جئتني)) : ((أكرمُك)) برفع ((أكرم)) ؛ ثم حذفت الجملة التي أضيفت ((إذا)) إليها ، وعوّض عنها التنوين ، كما في ((حينئذٍ)) ، وأضمرت ((أنْ)) ، فانتصب الفعل الواقع صدراً للجملة الجوابية ، ولعل المفرد المؤول بـ((أنْ)) عنـده فاعل ــ أي : ((إذا جئتني وقع إكرامك)) ــ لا مبتدأ وخبره محذوف أي : حاصل ، وإلا وجبت الفاء الرابطة الواجبة مع الجملة الإسمية ، كما لو قلت : إذا جئتني فإكرامك حاصل .

قوله [وعليه فالأصح أنها بسيطة] أي : لا مركبة من ((إذ وأنْ)) ثم خففت الهمزة ، ونقلت حركتها الى الذال الساكنة قبلها ، وحذفت ، خلافاً للخليل في أحد أقواله[1].

قوله [أنها الناصبة بنفسها] أي : لا بـ((أنْ)) مضمرة بعدها ؛ خلافاً للخليل[2] ، فيما رواه عنه جماعة منهم الفارسي .

ولّما جرت عادتهم بأنْ يقولوا : ((ناصب بـ((أنْ)) مضمرة بعده))

---

(١) الهمع ٢/٢٩٤ .

(٢) قال بدر الدين بن مالك في ما أكمله بعد أبيه من شرح التسهيل : ((وما عزاه ــ يعني والده ابن مالك ــ الى الخليل من أنّ الفعل بعد (إذن) منصوب بـ(أن) مضمرة ، إنما مستنده فيه قول السيرافي في أول شرح الكتاب : روى أبو عبيدة عن الخليل أنه قال : لا ينصب شيء من الأفعال إلا بـ(أن) مظهرة أو مضمرة في : كي ولن وإذن وغير ذلك)) . شرح التسهيل ٣/٣٤٢ .

وكان القياس إلغاءها ؛ لعدم اختصاصها ، ولكن أعملوها حملاً لها على ((ظنّ)) ؛ لأنها مثلها في جواز تقدّمها على الجملة وتأخرها عنها ، وتوسّطها بين جزأيها ، كما حُمِلت ((ما)) على ((ليس)) وإنْ كانت غير مختصة .

وشرط إعمالها ثلاثة أمور :

وإنْ كان كلاماً غير محقق ؛ لأنّ الذي أضمرت ((أنْ)) بعده ليس الناصب ، وإنما الناصب ((أنْ)) صرّحوا بقولهم ((بنفسها)) ؛ دفعاً لهذا .

قوله [لعدم اختصاصها] قال المصنِّف في بعض تعاليقه : ((ووجه الضعف اللاحق لـ((إذن)) أنها غير مختصة ، كذا قال الناظم [1] ، ولا أعرفه لغيره ، وكأنه نظر الى نحو : ﴿ وَلَنْ تُفْلِحُوا إِذاً أَبَداً ﴾ [2] فرأى لفظة ((إذن)) دخلت على الاسم فحكم بعدم الاختصاص ، وفيه نظر)) انتهى ومن خطه نقلت .

قوله [وشرط إعمالها ...] وإلغاؤها مع استيفاء الشروط لغة حكاها عيسى بن عمرو [3] ، وتلقاها البصريون بالقبول ، إلا أنها نادرة جداً ، ولذلك أنكرها الكسائي والفراء .

---

(١) يعني : ابن مالك ، فقد قال في شرح الكافية الشافية ١٠٨/٢ ((وأما مباينتها لها ـ يعني مباينة (إذن) لـ(أن) ـ فبعدم اختصاصها بالأفعال ؛ إذ قد يليها اسم كقوله تعالى : ﴿ وَلَنْ تُفْلِحُوا إِذاً أَبَداً ﴾)) .

(٢) الكهف ـ ٢٠ .

(٣) ما ذكره المحشي ملخص كلام السيوطي في الهمع ٢٩٦/٢ (نواصب الفعل المضارع) .

الأول : أنْ تكون [مصدّرة] في أول الكلام ، فإنْ وقعت حشواً فيه بأنْ كان ما بعدها معتمداً على ما قبلها أهملت .

قوله [بأنْ كان ما بعدها ...] سيأتي قريباً أنّ الإهمال لا ينحصر في هذه الصور الثلاثة . كما هو ظاهر عبارته كغيره ، وذلك لأنه يكون فيما إذا تقدمها العاطف .

اللهم إلا أنْ يقال : إنّ المراد أنه في هذه الصور يتعيّن الإهمال ولا يجوز غيره ، وفيما سيأتي يجوز الوجهان ، وإنْ كان بالنظر الى الاعتبار يتعين الإهمال أو الإعمال .

وقضية الحصر في هذه الصور الثلاثة العمل في نحو : ((يا زيد إذنْ أكرمك)) ، بل وقضيته أيضاً الإعمال فيما إذا تقدم المعمول ، نحو : ((زيداً إذاً أكرم)) ، وفي المسألة خلاف ، فذهب الفراء الى أنه يبطل عملها ، وأجاز الكسائي [1] إذ ذاك الرفع والنصب .

قال أبو حيان [2] : ((ولا نصَّ أحفظه عن البصريين في ذلك ، ومقتضى اشتراطهم التصدير في عملها أنْ لا تعمل ، ويحتمل أنْ يقال : تعمل ؛ لأنها مصدرة في النية لأنّ النية في المفعول التأخير)) انتهى ، ويؤخذ من تعليله الثاني عدم العمل قطعاً عند البصريين في نحو : ((يا زيد إذن أكرمك)) .

قوله [أهملت] لضعفها بسبب وقوعها حشواً .

---

(١) كل البحث في الهمع ٢/٢٩٥ .

(٢) هذا نص ما نقله في الهمع ٢/٢٩٥ عن أبي حيان وهو قريب مما في الارتشاف ٢/٣٩٧ .

قال الرضي[1] : ((وذلك في ثلاثة مواضع :

الأول : أنْ يكون ما بعدها خبراً لما قبلها نحو : ((أنا إذنْ أكرمك ، وإنّي إذنْ أكرمك)) .

الثاني : أنْ يكون جزاءً للشرط الذي قبلها ، نحو : ((إنْ تأتني إذنْ أكرمك)) .

الثالث : أنْ يكون جواباً للقسم الذي قبلها ، نحو : ((والله إذنْ لأخرجنّ)) وقوله :

لئنْ عادَ لي عبدُ العزيـزِ لمثلـها وأمْكَـنَني مـنها إذنْ لا أُقيلُـها

قوله [خبر لما قبلها] أي : في الأصل أو في الحال ، كما أشار اليه بالمثالين .

قوله [أنْ يكون جزاء للشرط الذي قبلها] أي : صناعة لا معنىً ، فلا يرد : أنّ ((إذن أكرمك)) جواباً لمن قال : ((أزورك غداً)) جزاء لشرط مقدر ، أي : ((إنْ تزرني غداً إذن أكرمك)) ؛ لأنه إنما هو جواب لشرط مقدر من حيث المعنى .

قوله [لئن عاد لي[2]] اللام موطئة لمجئ الجواب للقسم السابق في البيت قبله وهو :

حَلَفْتُ بربِّ الرّاقصاتِ الى مِنى يَغـولُ الفيـافي نَصُّـها وذميلُها

((نصها)) أي : سيرها السريع ،

---

(١) شرح الكافية ٢/٢٣٨ـ ٢٣٩ (وما ذكره المحشي ملخص كلام الرضي)

(٢) البيت من الطويل لكثير في ديوانه ٣٠٥ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٦٩ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/١٦٩ . والشاهد في قوله : (إذن لا أقيلها) فقد وقع الفعل المضارع جواباً للقسم .

ولا يقع المضارع بعدها في غير هذه المواضع الثلاثة معتمداً على ما قبلها بالاستقراء ، بل تقع متوسطة في غيرها ، نحـو : ((يقتل إذن زيدٌ عمراً)) و((ولبئس الرجل إذن زيد))...)) انتهى .

☜ والضمير في ((مثلها ومنها)) يعود للمقـــــالة الأولى ، وذلـك أنَّ ((كُثيْراً)) مدح عبد العزيز بقصيدة ، فأعجب بها ، فقال : تمنَ عليَّ أعطك ، فقال أكون كاتباً لك ، فلم يجبه الى ذلك ، وأعطاه جائزة ، كذا قال غير واحد ، ولكنه لا يناسب قوله في هذه القصيدة :

عَجبتُ لِتَرْكي حَظَّهُ المجدَ بعـدما   بدا ليَ من عبدِ العزيـز قبولُهـا

فإنه يدل أنَّ ((كثيراً)) لم يرضَ مع إجابة عبد العزيز ، وجمـلة ((إذنْ لا أقيلها)) جواب القسم السابق ، وجوابُ الشرط محذوف ، وجعل في المغني[1] الجملة جواب الشرط ، وجواب القسم محذوفاً ، وهو مخالف للقاعدة المشهورة : أنه إذا توالى شرط وقسم فالجواب للأسبق ، لكن ما قاله جائز أيضاً ، ولم يجزم الجواب ؛ لأنَّ الشرط ماض .

قوله [ولا يقع المضارع بعدها ....] صادقٌ بأنْ لا يقع المضارع بعدها أصلاً ، وبأنْ يقع غير معتمدٍ على ما قبلها ، والذي ذكره في قوله : ((بل يقع)) الخ هو الأول ، فالنفي في قوله : ((ولا يقع)) الخ متوجه الى القيد والمقيَّد معاً .

هذا وكون ((إذن)) فيما ذكره من نحو : ((من يقعد إذنْ زيد)) هي التي الكلام فيها محل نظر ، يقوى بما مرّ عن ابن هشام فتدبر .

---

(١) المغني ٢١/١ (إذن) .

نعم إنْ تقدمها واو أو فاء جاز النصب بها على قلة .

قوله [نعم إنْ تقدمها واو أو فاء] أطلق السيوطي[1] وغيره العاطف ، ولم يقيّدوه بالفاء والواو ، وصرّح بعضهم بجواز الفصل بين ((أو)) المضمرةِ ((أنْ)) بعدها وجوباً وبين المنصوب بـ((إذن)) ، نحو ((لألزمنك أو تقضيني حقي)) .

قوله [جاز النصب بها على قلة] أي : وجاز الرفع والجزم إنْ اقتضاه الحال ، وإنما اقتصر الشارح على النصب ؛ لأنّ الكلام فيه ، قال في المغني[2] :

((والتحقيق أنه إذا قيل : ((إنْ تزرني أزرك وإذنْ أحسن إليك)) ، فإنْ قدّرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل ((إذنْ)) لوقوعها حشواً أو على الجملتين معاً جاز الرفع والنصب ؛ لتقدم العاطف ، وقيل : يتعين النصب ؛ لأنّ ما بعدها مستأنف ، أو لأنّ المعطوف على الأول أول)) انتهى .

ووجه جواز الأمرين عند تقدم العاطف النظر الى أمــــرين ، فمن حيــث أنّ ((إذن)) في أول الجملة مستقلة هي متصدرة ، فينتصب الفعل ، ومن حيث كون ما بعدها من تمام ما قبلها بسبب ربط العاطف بعض الكلام ببعض هي متوسطة ، فيرتفع لفقد الشرط ، ومثل ذلك : ((زيد يقوم وإذنْ أحسن اليه)) إنْ عطفت على الفعلية رفعت قولاً واحداً ، أو على الإسمية جاز الرفع والنصب باعتبارين ، كما صرح به في المغني أيضاً .

---

(١) قال السيوطي في الهمع ٢٩٦/٢ : (وإن وليت ـ إذن ـ عاطفاً قلّ النصب) .

(٢) المغني ٢٢/١ (إذن) .

الشرط الثاني : وإليه أشار بقوله [وهو] أي : المضارع الذي يليها [مستقبل] ، فإنْ كان حالاً أهملتْ ، كما إذا كان إنسان يحدّثك ، فقلت له : ((إذن أصدقك)) ؛ لأنّ نواصب الفعل تخلّصه للاستقبال ، فلا تعمل في الحال للتدافع ، وما أوهم خلاف ذلك فضرورة أو مؤول .

قوله [مستقبل] انظر استقباليته بالنظر الى ما قبلها ، كما إذا قال شخص : ((جاءني زيدٌ أمس)) فقلت : ((وإذن أكرمه)) ، وكان الإكرام وقع عقيب مجيئه في الأمس ، والتكلم بذلك حالاً ، وحرره .

قوله [لأنّ نواصب الفعل ...] فيه شيء ؛ إذ لا يكفي ذلك في اشتراط الاستقبال في ((إذن)) .

قوله [وما أوهم خلاف ذلك ...] كان ينبغي أنْ يذكره قبل الشرط الثاني ؛ فإنه مذكور في كلامهم بعد الشرط الأول فمن ذلك قوله :

لا تتركنّي فيهمُ شطيرا   إنّي إذنْ أهلكَ أو أطيرا [1]

بنصب ((أهلك)) بـ((إذن)) مع أنها وقعت حشواً بين اسم ((إنّ)) وخبرها ، فهو : إما ضرورة أو مؤول على حذف خبر ((إنّ)) ، أي : إنّي لا أستطيع ذلك أو نحوه ، ثم استأنف ما بعده بالنصب ؛ لتحقق شرطه .

---

(١) البيت من مشطور الرجز بلا نسبة في شرح الكافية ٢ / ٢٣٨ والمقرب ٢٨٧ والأوضح ٣ /١٧٠ والشاهد فيه واضح مما ذكر المحشي ، أما الضرورة أعني : جعل (أهلك) خبراً لـ(أني) فمختار ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١١٩/٢ وتابعه ابنه في متممات شرح التسهيل ٣٤٤/٣ وفي شرح الألفية ٤٤٧ ، وأما التأويل فهو مختار ابن عصفور في المقرب وابن هشام في الأوضح ، وحاصله : جعل خبر (إن) محذوف و(إذن) واقعة في صدر جملة مستأنفة .

الشرط الثالث : واليه أشار بقوله [متصل] ذلك المضارع بها [أو منفصل] عنها إما [بقسم] أو بـ((لا)) النافية ، كما في المغني والشذور [1] .

وأشار الى مثالي الاتصال والانفصال بالقسم بقوله : [نحو : إذن أكرمك ، و :

إذنْ واللهِ نــرميَهُمْ بحــربٍ]

على طريق اللف والنشر المرتب ، ومثال الانفصال بـ لا النافية نحو: ((إذن لا أفعل)) .

قوله [بقسم] قال في الارتشاف [2] : ((إلا إذا كان بقسم محذوف الجواب)) .

قوله [أو بـ لا النافية] أو بهما معاً ، كما يؤخذ من كلامهم ، والصحيح منعه بغير ((لا)) إذ لم يسمع وإنْ كان التعليل الآتي يفيد جواز الفصل بكل ناف .

قوله [نرميَهم [3]] جوابُ ((إذن)) ، وجواب القسم محذوف ، على ما هو القاعدة من اجتماع شرط وقسم ، و((إذن)) هنا كسائر أدوات الجزاء .

---

(1) المغني ٢١/١ (إذن) . شذور الذهب ـ ٢٥٩ (المنصوبات) .

(2) ارتشاف الضرب ٣٩٧/٢ (مسائل يجوز فيها الفصل بين إذن ومنصوبها) .

(3) صدر بيت من الوافر منسوب لحسان في ملحق ديوانه ٣٧١ وفي الدرر ٧٠/٤ ، وبلا نسبة في الأوضح ١٧١/٣ ، وتمامه :

إذن واللهِ نرميَهـُم بحـــربٍ ... تشيبُ الطفلَ من قبل المشيبِ

والشاهد : نصب الفعل المضارع (نرميهم) بـ(إذن) مع أنه قد فصل بينهما بالقسم ، وهو مغتفر لكثرة ورود القسم في الكلام .

واغتفر الفصل :

بالقسم ؛ لأنه زائد جئ به للتأكيد ، فلا يمنع النصب ، كما لا يمنع الجر في قولهم : ((إنّ الشـــاة لتجترّ فتسمع صوتَ ـ واللهِ ـ ربِّها)) .

وبـ((لا)) النافية ؛ لأنّ النافي كالجزء من المنفي ، فكأنه لا فاصل .

واغتفر ابن بابشاذ الفصل بالنداء ، وابن عصفور الفصل بالظرف وشبهه ،

قوله [ابن بابشاذ] هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ بالشين والذال المعجمتين ، معناه الفرح والسرور ، كذا صحح السيوطي ، والظاهر أنّ باءه الثانية مفتوحة كالأولى على ما هو قاعدة المركبات المزجية .

قوله [بالنداء] نحو : ((إذن يا عبد الله أكرمك)) ، وزاد أبو حيان نقلاً عن ابن بابشاذ الفصل بينها بالدعاء نحو : ((إذن يغفر الله لك يدخلك الجنة)) .

قوله [بالظرف وشبهه[1]] المراد بشبهـه : الجار والمجرور ، نحو ((إذن يوم الجمعة)) أو ((في الدار أكرمك)) ، وأما الفصل بمعمول الفعل نحو : ((إذن زيداً أكرم)) فالأرجح عند الكسائي[2] النصب ، وهشام الرفع ؛ لضعف عملها بوجود الفاصل .

وكان القياس بطلان العمل فلا أقل من أنْ يكون مرجوحاً ، وتقدم عن الكسائي بطلان العمل في الفصل بين ((كي)) والفعل بمعموله ، ويمكن الفرق بشدة اقتضاء ((كي)) المصدرية الاتصال بالفعل ؛ لأنهما اسم واحد .

---

(١) هذا قول ابن عصفور في المقرب ٢٨٧ (نواصب الأفعال) .

(٢) الهمع ٢/٢٩٥ .

والى ذلك أشار بعضهم حيث قل وفيه أيضاً ذكر الشروط الثلاثة :

أعْمِلْ ((إذن)) إذا أتتكَ أولا   وسُقْتَ فعلاً بعدَها مستقبلا

واحْذَرْ إذا أعمَلْتها أنْ تفصلا   إلا بحلْفٍ أو نداءٍ أو بـ((لا))

وافصلْ بظرفٍ أو بمجرورٍ على   رأيِ ابنِ عصفورٍ رئيسِ النبلا

[و] ينصب المضارع [بـ((أنْ)) المصدرية] أي : المنسبكة مع مدخولها بالمصدر ،

قل أبو حيان : ((والصحيح أنه لا يجوز الفصل بالظرف وشبهه)) .

وقيل في توجيهه : فإنه جزء من الجملة فلا يقوى ((إذنْ)) معه على العمل فيما بعدها ، وانظر هل صورة المسألة أنْ يكون الظرف معمولاً لفعل ((إذنْ)) ، أي : ولو كان معمولاً لمعمولها ، في الرضي ما يقتضي الأول فليراجع [1] .

قوله [أعمل إذن ...] ذيّل بعضهم هذه الأبيات ببيتٍ ذكر فيه مسألة تقدم العاطف فقل :

وإنْ تجئْ بحرفِ عطفٍ أوّلا   فأحسنُ الوجهينِ أنْ لا تُعملا

قولهِ [المنسبكة مع مدخولها] لا يخفى أنّ كلمة ((مع)) تدل على المتبوعية والأصالة ، ألا ترى أنهم يقولون : ((جاء الوزير مع السلطان)) ،

---

(١) قل الرضي في شرح الكافية ٢٢٧/٢ : (ولا يفصل بين (إذن) ومنصوبه بالظرف وشبهه ، فلا يقل : (إذن عندك يفصل الأمر) ، ولا بالحل نحو : (إذن قائماً أضربك) ؛ لأن الظرف والحل إذن يكونان معمولين للفعل الذي هو صلة (إذن) ، ولا يتقدم على الموصول ما في خبر صلته ، بخلاف القسم والدعاء والنداء) .

وهي أمُّ الباب ؛ لعملها [ظاهرةً نحو] ﴿ وَالَّذِي أَطْمَعُ [أَنْ يَغْفِرَ لِي] ﴾ (١) ، ومضمرة كما سيأتي .

والتقييد بـ((المصدرية)) مخرجٌ للمفسرة والزائدة .

فالأولى : هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه ،

ولا يقولون : ((جاء السلطان مع الوزير)) فلا توهم العبارة أنّ المنسبك هو ((أنْ)) وحدها خلافاً لمن وهم فيه ، بل تفيد أنّ المنسبك هو المجموع ، والأصل ما بعدها ، وهو الموافق للواقع .

قوله [مخرج للمفسرة ...] إخراجه لما ذكر لا ينافي إخراجه لغيره أيضاً ، فإنه مخرج لـ((إنْ)) الاسمية ، فإنها ترد ضميراً للمتكلم في قول بعض العرب : ((إنْ فعلت)) ، وضميراً للمخاطب في نحو : ((أنتَ وأنتِ)) الخ .

قوله [وهي المسبوقة بجملة ...] خرج بقوله : ((المسبوقة بجملة)) نحو قوله تعالى : ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (٢) ، فـ((آخر)) : مبتدأ ، و((دعواهم)) : مضاف اليه ، و((أنْ)) مخففة من الثقيلة وهي عاملة في ضمير شأن مقدر ، وجملة ((الحمد لله)) من المبتدأ والخبر : خبر ((أنْ)) ، وهي وخبرها : خبر ((آخر دعواهم)) .

وبقوله : ((فيها معنى القول)) نحو : ((قلت له أنْ افعل)) لوجود حروف القول .

---

(١) الشعراء ـ ٨٢ .

(٢) يونس ـ ١٠ .

المتأخرة عنها جملة ، ولم تقترن بجار

فلا يقال : لعدم وجوده في كلامهم ، وبتقدير وجوده لا تتعين ((أنْ)) فيه للتفسير ؛ لجواز أنْ تكون زائدة .

وفي شرح الجمل [1] أنها تكون مفسّرة بعد صريح القول ، قال الدماميني : ((ولم أقف على العلة المقتضية لاشتراط عدم القول الصريح)) .

قال شيخنا الغنيمي : ((قال السيد في شرح اللباب عند قول المتن ((وتختص ـ أي : ((أنْ)) التفسيرية ـ بما فيه معنى القول دون صريحه)) ما نصه :

((أي : صريح القول ؛ لأنَّ صريح القول لا يحتاج الى تفسير ؛ لأن الجملة تقع مفعولاً لصريح القول)) [2] .

وبقوله : ((المتأخرة عنها جملة)) نحو : ((ذكرت عسجداً أنْ ذهبا)) لعدم تأخر الجملة ، بل يجب الإتيان بـ((أي)) ، أو ترك حرف التفسير .

وبقوله : ((ولم تقترن بجار)) نحـو : ((كتبت اليه بأنِ افعل)) و((كتبت اليه أنِ افعل)) ، إذا قدرت معها الجار ـ وهو الباء ـ وهي مصدرية في الموضعين ؛ لأنَّ حرف الجر لا يدخل إلا على اسم صريح أو مؤول .

---

(١) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١٧٣/٢ (باب مسائل (أن) الخفيفة الناصبة للفعل) ما نصه (والتي هي حرف عبارةٍ وتفسير وهي الواقعة بعد القول أو ما يرجع معناه الى معنى القول ، ويكون ما بعدها تفسيراً لما قبلها ، ولا موضع لها من الإعراب) . ومخالفته لما نقل المحشي ظاهرة ، ولكن قال ابن هشام في المغنـي ٣٢١/١ بأنَّ ابن عصفور ذكره في شرح الجمل الصغير ، فإن لابن عصفور شرحين على الجمل والمشهور هو الكبير الذي نقلنا منه ، أما الصغير فمفقود .

(٢) اللباب كتاب لأبي البقاء عليه شرح للسيد الشريف لم أعثر عليهما ، وقول المتن أي : اللباب .

نحو: ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ ﴾ . والثانية : قال في أوضحه[1] : ((هي التالية لـ لمّا نحو ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾[2]، والواقعة بين الكاف ومجرورها ، كقوله :

كـأنْ ظبيـةٍ تعطـو الى وارقِ السَّـلَمْ

قوله [﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ ﴾[3]] الجملة مفسرة فلا محل لها من الإعـــراب ، لكن قال المصنف : ((إنها مفسرة للفعل)) ، وخالف غيره فقال : إنها مفسرة لمفعول محذوف أو مذكور ، قال الكافيجي : ((والظاهر أنّ الإيحاء متعلق بها هاهنا تعلق مفعولية ، فتكون منصوبة المحل)) انتهى فتأمله .

قوله [التالية لـ((لمّا))] أي : التوقيتية ، كما في المغني[4] ؛ احترازاً عن النافية وهي الجازمة ، والموجبة وهي التي بمعنى ((إلا)) .

قوله [كأنْ ظبيةٍ] صدرُه :

ويوماً توافينا بوَجهٍ مُقسّمٍ[5]

والبيت لأرقم اليشكري ، و((تعطو)) : تتطاول إلى الشجر لتتـــناول منه ، والـ((وارق)) : إسم فاعل من : ورق الشجر يرق مثل أورق أي : صـــار ذا ورق ، و((السلم)) بفتحتين : شجر .

---

(١) أوضح المسالك ـ ١٦٧/٣ ـ ١٦٨ (إعراب الفعل) ، وكلامه لغاية البيت ((فأقسم ...)) .

(٢) يوسف ـ ٩٦ .

(٣) المؤمنون ـ ٢٧ .

(٤) المغني ٣٣/١ .

(٥) البيت من الطويل ، مختلف في نسبته ، ففي الأصمعيات ١٥٧ والدرر ٢٠٠/٢ لعلباء بن أرقم ، وفي شرح أبيات سيبويه ٣٢٩/١ لباغث بن صريم اليشكري وفي الإنصاف ٢٠٢/١ لزيد بن أرقم .

أو بين القسم و((لو)) كقوله :

فأقسمُ أنْ لو التقينا وأنـتمُ))

والشاهد في : ((كأنْ ظبيةٍ)) بجرّ ((ظبية)) و((أنْ)) : زائدة بين الجار ومجروره ، وروي نصب ((ظبية)) على أنها اسـم ((كأنْ)) المخففة من ((كأنّ)) ، ورفعها على أنها مهملة ، أو عاملة في ضمير محذوف ، أي : كأنها ظبية .

قوله [فأقسم أنْ لو ... [1]] تمامه :

لكانَ لكمْ يـومٌ مـن الشـرِّ مُظلـمُ

والشاهد فيه واضح .

وقوله : ((لكان)) الخ : جوابُ القسم على ما هو القاعدة المعروفة من أنه إذا توالى شرط وقسم ، وليس هناك إلا جواب واحد ، فهو للسابق منهما ، لا فرق في ذلك بين الشرط الامتناعي وغيره عند جماعة .

واضطرب كلام ابن مالك في التسهيل في الشرط الامتناعي ، فدلّ كلامه في الجوازم : على أنّ جواب القسم محذوف أغنى عنه جواب ((لو)) ، وفي باب القسم : أنّ الجواب لـ((لو)) ، وأنها مع جوابها جواب القسم [2] .

---

(١) البيت من الطويل للمسيب بن علس في الخزانة ١٤٥/٤ ، وشرح أبيات سيبويه ٥١٩/٢ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣٧٢/٣ .

(٢) هذا معنى كلام لأبي حيان نقله عنه السيوطي في الهمع ٤٠٣/٢ . أما ما ذكره عن الجوازم فيفهم بصعوبة من طيّات كلام ابن مالك في التسهيل ٣٩٢/٣ فقد قال : ((وكلها ـ يعني الجوازم ـ تقتضي جملتين)) ومعنى الاقتضاء اللزوم ، فيكون الجواب لـ(لو) لأنها تقتضيه ، بخلاف القسم ؛ لأنه للتوكيد وسقوط جوابه لا يخل به ، أما سقوط جواب الشرط فمخل بلا ريب ،

زاد في المغني [1] : والواقعة بعد ((إذا)) كقوله :

فأمْهَلَـهُ حتـى إذا أنْ كأنَّـهُ معَاطي يَدٍ في لُـجَّةِ الماءِ غـامرُ

قوله [فأمهله [2]] ((المعاطة)) : المناولة ، والـ((لجة)) بضم اللام وبالجيم : معظم الماء ، و((غامر)) : اسم فاعل بمعنى المفعول كـ﴿ عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴾ [3] من غمره الماء : إذا غطاه ، و((معاطي)) : خبر ((كأنّ)) و((في لجة)) متعلق بـ((غامر)) ، و((غامر)) صفة لـ((معاطي)) .

والمعنى : أنه ترك هذا الرجل وتمهل في إنقاذه مما كان فيه الى أنْ وصل الى حالة أشبَهَ فيها مَنْ هو مغمور في اللجة يخرج يده ليتناوله من ينقذه ، وهذه حالة الغريق ، والشاهد في البيت ظاهر .

⇐ وقد صرح ابن مالك في شرح الكافية الشافية في باب القسم بجعل الجواب لـ(لو) ويستغني القسم عن الجواب :

و بجوابِ (لو) و (لولا) استُغنيا حتمـاً إذا مـا تـلَوَا أو تُليـا

أي : يستغنى بجواب (لو و لولا) عن جواب القسم تقدمتا عليه أو تأخرتا عنه .

أما كلامه في باب القسم من التسهيل ٧١/٣ قال : (المقسم عليه جملة مؤكدة ... وتصدر في الشرط الامتناعي بـ(لو و لولا) . فيظهر من كلامه جعل جملة (لو أو لولا) جواباً للقسم ، ولازمه كون الجواب الموجود جواباً لـ(لو أو لولا) ، والاضطراب مدفوع بأنه لما صرح في التسهيل ٧١/٣ بأن الجواب لـ(لو) وهي وجوابها جواب القسم لم يعد بحاجة الى تكرار البحث في الجوازم .

(١) المغني ٣٤/١ (إن) .

(٢) البيت من الطويل لأوس بن حجر في ديوانه ٧١ ، وبلا نسبة في المغني ٣٤/١ ، والهمع ٣٦٦/٢ . والشاهد فيه زيادة (أن) بعد (إذا) .

(٣) الحاقة ـ ٢١ ، القارعة ـ ٧ .

ومحل النصب بـ((أنْ)) المصدرية [ما لم تسبق بعِلم] أي : بلفظ دالٍ على اليقين وإنْ لم يكن بلفظ العلم ، فإنْ سبقت به أهملت

قوله [وإنْ لم يكن بلفظ العلم] نحو : ((رأى ، وتحقّق ، وتيقن ، وظنّ)) مستعملاً في العلم ، وخرج بتفسير العلم بما ذكر ما إذا أوّل العلم بغيره ، فإنه يجوز وقوع الناصبة بعده .

ولذلك أجاز سيبويه : ((ما علمت إلا أنْ تقومَ)) بالنصب ، قال : ((لأنه كلام خرج مخرج الإشارة فجرى مجرى قولك : ((أشير عليك أنْ تقومَ)) ، وكان بمعنى الظن كقراءة بعضهم : ((أفَلا يَرَوْنَ ألّا يَرْجِعَ)) [1] بالنصب .

قوله [أهملت] أي : لم تعمل النصب في المضارع ، ولو عبّر به كان أولى ؛ إذ هي لم تهمل بالكلية بل اسمها ضميرُ شأنٍ محذوف غالباً فيهما ، والجملة خبرها .

والظاهر أنّ الضمير في قوله : ((ما لم تسبق)) يرجع الى ((أنْ)) المصدرية لا بقيد كونها الناصبة للمضارع فإنّ تلك ثنائية الوضع ، والمسبوقة بعلم ثلاثية الوضع ؛ لأنها مخففة ، كذا حرره شيخنا العلامة الغنيمي .

وبهذا يندفع : أنّ كلامه يوهم أنها بعد العلم هي ((أنْ)) الناصبة وأهملت ، وليس كذلك ، و إنما هي المخففة من الثقيلة ، وإنما أهملت ؛ لأنّ الناصبة تدخل على ما ليس بمستقر ولا ثابت ؛ لأنّ بابها أنْ تدخل للاستقبال ، فلذلك لا تقع بعد أفعال التحقق ، بخلاف المخففة فإنها تقتضي تأكيد الشئ وثبوته .

---

(١) طه ـ ٨٩ ، وقراءة النصب منسوبة لأبي حيوة والشافعي و أبان . الدر المصون ٥/ ٤٨ .

وتسمى حينئذٍ مخففة من الثقيلة [نحو : ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ ﴾ [1]]
﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ ﴾ [2].

[فإنْ سُبقت بظن] أي : بلفظ دالٍ عليه وإنْ لم يكن بلفظ الظن [فوجهان] الرفع والنصب ،

وقال في المتوسط : ((وليست ـ يعني المخففة الواقعة بعد العلم ـ هي الناصبة للفعل المضارع ؛ لامتناع اجتماع الناصبة مع العلم ؛ لكون الناصبة للرجاء والطمع الدالين على أنّ ما بعدها غير معلوم التحقق)) انتهى ، يعني : فيلزم التنافي .

قوله [وتسمى حينئذٍ مخففةً من الثقيلة] وهي ثلاثية الوضع ؛ إذ هي مخففة من الثقيلة ، وهي مصدرية أيضاً ، كما صرح به الشارح حيث قال : ((ومحل النصب بـ((أنْ)) المصدرية ما لم تسبق)) ، كما أنّ أصلها المخففة هي منه كذلك ، وكما أنّ الثنائية الوضع التي تنصب المضارع وتوصل به وبالماضي والأمر مصدرية .

قوله [فإنْ سبقت بظن ...] أي : ولم يكنْ هناك فاصل غير ((لا)) ، فإنْ كان هناك فاصل غير ((لا)) نحو : ((خلتُ أنْ ستكونَ أو خلت أنْ لن تقوم)) لم يجز النصب ؛ للفصل وتعين المخففة .

قوله [وإنْ لم يكن بلفظ الظن] كأنْ كان بلفظ العلم مثلاً ، لكن استعمل في معنى الظن الغالب القريب من العلم ، أو جرى مجرى الإشارة كما علم مما مرّ .

---

(1) المزمل ـ ٢٠ .
(2) طه ـ ٨٩ .

[نحو : ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونُ ﴾[1]] قرئ بالرفع ؛ إجراءً للظن مجرى العلم ، وبالنصب إجراءً له على أصله من غير تأويل ، وهو أرجح ، ولهذا أجمعوا عليه في : ﴿ الٓمٓ ۞ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ ﴾[2].

ومن العرب من يجزم بـ((أنْ))

قوله [إجراءً للظن مجرى العلم] أي : لتأويله به بأنْ يحمل الظنّ على الغالب القريب من العلم ولو بطريق الادعاء والمبالغة .

قوله [وهو أرجح] أي : في القياس ؛ لأنه الأصل ، والأكثر في كلامهم .

تتمة : أفهم كلامُ المصنفِ تعيّنَ النصب إذا كان الفعل السابق على ((أنْ)) عارياً من كونه فعل علم أو ظن ، ومثله في كلام ابن الحاجب .

واعترض عليه : بأنه إذا كان عارياً عنهما يكون على وجهين ؛ لأنّ الفعل في هذا القسم : إمّا أنْ يكونَ صالحاً للمخففة كأفعل الرجاء والطمع ، أو لا يكون ، فإنْ كان منافياً تكون ((أنْ)) ناصبة ، وإنْ لم يكن منافياً يجوز الوجهان ، قاله النجم سعيد ، وبجواز الوجهين فيه صرّح أبو حيان .

قوله [ومن العرب من يجزم ...] قال في المغني[3] : ((نقله اللحياني عن بعض بني صباح)) .

---

(١) المائدة ـ ٧١ قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر بالنصب ، وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي بالرفع .

(٢) العنكبوت ١ ـ ٢ .

(٣) المغني ٣٠/١ .

كقوله :

إذا مـا غـدَونا قـالَ ولـدانُ أهلِنـا　　تعالَوا الى أنْ يأتِنا الصيدُ نَحْطِبِ

ومنهم : من أهملها حملاً على ((ما)) أختها ، أي : المصدرية ، كقوله :

أنْ تقـرآنِ علـى أسمـاءَ ويحكُمـا　　منّي السلامَ وأنْ لا تُشعِرا أحـدا

قوله [إذا ما غدونا [1]] البيت لامـــرئ القيس ، و((غدونا)) : بكرنا ، و((نحطب)) بكسر الطاء المهملة مضارع حطب : جمع الحطب .

قوله [حملاً على ((ما)) أختها] أي : المصدرية ، بجامع أنّ كلاً منهما حرفٌ مصدريٌ ثنائي ، وظاهر كلامه اختصاص الإهمال بها ، وعليه فيقال : لمَ اختصت بهذا الحكم دون ((كي)) مع أنّ الأخرى مصدرية .

قوله [أنْ تقرآن[2]] إمّا في محل نصب بدلاً من ((تحمّلا)) أو من ((حاجةٍ)) في قوله قبله :

وتحمّلا حاجـةً لـي خَـفَّ محملُهـا　　تستوجبا نعمةً عنـدي بهـا ويـدا

وأمّا في محل رفع خبر مبتدإٍ محذوف عائد الى ((حاجة)) ، أي : هي أنْ تقرآن .

قال المصنف في المغني[3] : ((والشاهد في ((أنْ)) الأولى ، وليست مخففة من الثقيلة ، بدليل ((أنْ)) المعطوفة عليها)) .

---

(١) البيت من الطويل لامرئ القيس في الخزانة ٢٩٢/٤ وبلا نسبة في المغني ٣٠/١ والجنى الداني ٢٢٧ والشاهد فيه ((أن يأتنا)) حيث جزم الفعل بـ((أن)) فحذف يائه ، ووجهه ابن عصفور في الضرائر ٩١ بأنه سكن الياء من ((يأتينا)) تخفيفاً ثم حذفها اجتزاءً بالكسرة عنها .

(٢) تقدم تخريجه في الصفحة ٤٨٢ السابقة بحث إعراب الفعل المضارع .

(٣) المغني ٦٩٧/٢ الباب الثامن ـ القاعدة الحادية عشرة .

كما أعملت ((ما)) المصدرية به قليلاً حملاً عليها نحو ما روي في الحديث : ((كما تكونوا يولّى عليكم)) .

[ومضمرة] وإضمارها إمّا جوازاً أو جوباً ،

واعتُرض : بأنه لا مانع من عطف ((أنْ)) الناصبة وصلتها على ((أنْ)) المخففة وصلتها ؛ إذ هو عطف مصدر على مصدر .

قوله [نحو ما روي في الحديث [1]] كذا في المغني [2] .

قال الدماميني : ((ولا حاجة الى أنْ تجعل ((ما)) هنا ناصبة ، فإنّ في ذلك إثباتُ حكم لها لم يثبت في غير هذا المحل ، بل الفعل مرفوع ، ونون الرفع محذوفة ، وقد سمع نظماً ونثراً)) ، الى أنْ قال : ((ولا داعي الى ارتكاب أمرٍ لم يثبت)) ، قال في المغني : ((والمعروف في الرواية : كما تكونون)) .

وفي الرضي [3] : ((وتجيء ((ما)) الكافة بعد الكاف ، فيكون لها ثلاثة معانٍ : أحدها تشبيه مضمون جملة بمضمون أخرى ، فلا تقتضي الكاف ما تتعلق به لأنّ الجار إنما يطلب ذلك لكون المجرور مفعولاً، والمفعول لابدّ له من فعل أو معناه)) .

الى أنْ قال : ((ومنه قوله ﷺ : ((كما تكونون يولّى عليكم)) شبّه التولية عليهم المكروهة بكونهم المكروه ، أي : بحالهم المكروهة)) .

ثم ذكر أنه يجوز أنْ تكون نافية ، و((ما أشبهه)) مصدرية .

قوله [إما جوازاً أو وجوباً] أي : جائزاً أو واجباً ، أو ذا جوازٍ أو ذا وجوب .

---

(١) الحديث في كنز العمال ٨٩/٦ الفرع الخامس في لواحق الإمارة والخلافة .

(٢) المغني ٦٩٧/٢ الباب الثامن ـ القاعدة الحادية عشرة .

(٣) شرح الكافية ٣٤٤/٢ ومدلول قوله ((ثم ذكر)) ليس في الكافية ، ولا يخفى اضطراب العبارة .

أمّا [جوازاً] ففي موضعين :

أحدهما : [بعد عاطفٍ] وهو هنا الواو والفاء و((ثمّ)) و((أو)) [مسبوقٍ] ذلك العاطف [باسمٍ خالصٍ] من تأويله بالفعل .

مثاله بعد الواو [نحو] قول ميسون زوج معاوية ﷺ :

[ولُبْسُ عباءَةٍ وتقرَّ عيني] أحبُّ إليَّ من لبسِ الشفوفِ [1]

قوله [وهو هنا ...] أي : لأنه لم يسمع النصب إلا مع الأربعة ، قال أبو حيان : ((ولا يجوز في غيرها)) .

قوله [باسم خالص ...] أي : سواء كان ذلك الاسم مصدراً كما مثل ، أو غير مصدر كقوله :

ولولا رجالٌ من رزامٍ أعزةٌ وآلَ سبيع أو أسوءَك علقما [2]

فـ((أسوءك)) معطوف على ((رجال)) ، وهو ليس في تأويل الفعل .

قوله [الشفوف] بضم المعجمة وفاءين ، في الأصل مصدر ، والمراد: الثوب الرقيق الذي لا يحجب عن إدراك ما وراءه .

---

(1) البيت تقدم تخريجه في صفحة ٤٩٨ السابقة .

(2) البيت من الطويل للحصين بن الحمام في الخزانة ٣/ ٣٢٤ وبلا نسبة في الهمع ٢/ ٣٠٤ ، ٣٦٣ ، والشاهد : في قوله (وأسوءك) فانه منصوب بـ (أن) مضمرة جوازا بعد (او) العاطفة ، والمعطوف عليه (رجال) وهو اسم خالص من التقدير بالفعل .

فـ((تقرّ)) : منصوب بـ((أنْ)) مضمرة جوازاً بعد عاطف وهو الواو ، و((أنْ)) والفعل في تأويل مصدر مرفوع بالعطف على ((لبس)) الخالص من التأويل بالفعل ، والتقدير : ولبس عباءة وقرة عيني .

وربما وقع في بعض النسخ : ((للبس)) باللام مكان الواو العاطفة

قوله [فـ((تقر)) منصوب] ((يجوز رفعه تنزيلاً منزلة المصدر نحو : ((تسمع بالمُعيديّ خيرٌ من أنْ تراه)) ، كذا قاله المحشي تبعاً للعيني[1] وغيره .

وقال المصنف في الحواشي :

((لا يجوز الرفع ؛ لأنّ المعنى يفسد به ؛ إذ يصير المعنى : ولبس عباءةٍ أحب إلي من لبس الشفوف ، ثم يقول : وتقرّ عيني ، وليس المراد ذلك ، وأنّ لبس العباءة مطلقاً أحبُّ اليه من لبس الشفوف ، بل المراد أنّ اجتماع هذين الشيئين أحبّ ، والواو لعطف المصدر المنسبك على الاسم المتقدم ، وفيها معنى ((مع)) فقد رأيت أنّ الرفع يخل بالمقصود ، والنصب لازم ، نبّه عليه عبد القاهر)) انتهى .

والظاهر أنّ هذا لا يخالف ما قاله العيني والمحشي ؛ لأنهما لم يجيزا الرفع على الاستئناف ، بل على أنْ يكون الفعل معطوفاً على المبتدأ قبله لتنزيله منزلة المصدر ، و((أحب)) خبراً عنهما ؛ لأنه اسم تفضيل مجرد من ((أل)) والإضافة ، وهذا يؤدي معنى النصب ، كما لا يخفى فتأمل .

---

(١) شرح شواهد الأشموني للعيني ـ مطبوع بهامش حاشية الصبان ٣/٣١٣ .

على قولها قبله :

لَبَيْتٌ تخْفقُ الأرياحُ فيه]أحبُّ اليَّ من قصرٍ منيفِ

وهو تحريف نبه عليه المصنف في ((شرح بانت سعاد)) [١] .

ومثاله بعد الفاء قول الشاعر :

لولا توقُّعُ مُعْتَرٍ فأُرْضِيَهُ ما كُنتُ أوثرُ أتْراباً على تربِ

قوله [لولا توقع معترٌ ...] صدرُ بيتٍ عجزه :

ما كنتُ أوثر أترابـاً علـى تَـرَبِ[٢]

((المعترّ)) بالعين المهملة ، والتاء المثناة فوق : السائل أو المعترض للسؤال ، و((أرضي)) منصوب بـ((أنْ)) مضمرة جوازاً بعد الفاء ، و((أنْ أرضي)) في تأويل مصدر معطوف على ((توقع)) ،

والتقدير : ((لولا توقع معترٌ فإرضائي إياه)) ، و((توقع)) ليس في تأويل الفعل ، و((الأتراب)) جمع ((تِرب)) بكسر التاء المثناة فوق ، وسكون الراء ، وتِربُ الرجل : لِدَته ، وهو الذي يولد في الوقت الذي ولد فيه .

---

(١) قال ابن هشام في شرح قصيدة بانت سعاد ٦٢ : ((وهذا البيت شاهد على نصب المضارع بـ(أنْ) مضمرة لعطفه على اسم متقدم ، وحرّف أكثرهم أوله فأنشده (للبس) وإنما هو بالواو عطفاً على قولها (لبيت تخفق الأرواح فيه ....) .

(٢) البيت من البسيط بلا نسبة في أوضح المسالك ١٨٢/٣ وشرح ابن عقيل ٢٢/٤ والهمع ٣٦٢/٢ . والشاهد من قوله : (فأرضيه) فقد نصب الفعل المضارع بـ (أنْ) مضمرة جوازاً بعد الفاء العاطفة التي تقدمها اسم صريح ليس في تأويل الفعل وهو (توقع) . وذكر المحشي العجز مع وجوده في المتن من اختلاف نسختنا مع نسخته .

وبعد ((ثم)) قوله :

إني وقتلي سليكاً ثم أعْقِلَهُ   كالثور يُضْرَبُ لَمّا عافتِ البَقَرُ

وبعد ((أو)) قوله سبحانه وتعالى : ﴿ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً ﴾ بالنصب في قراءة غير نافع ؛ عطفاً على ((وحياً))

قوله [إني وقتلي سليكا] صدر بيت لأنس بن مدركة الخثعمي ، عجزه :

كالثور يُضْرَبُ لَمّا عافتِ البَقَرُ [1]

و((سليكاً)) اسم رجل : مفعول ((قتل)) المضاف الى فاعله ، و((أعقل)) : مضارع عقل القتيل : أعطى ديته ، منصوب بـ((أنْ)) مضمرة جوازاً بعد ((ثم)) و((أنْ أعقل)) في تأويل مصدر معطوف على ((قتل)) ، وهو ليس في تأويل الفعل ، وكونه عاملاً ،

وشرط العمل أنْ يصح حلول ((أنْ)) أو ((ما)) والفعل محله لا يقتضي تأويله بالفعل كما لا يخفى ، و((كالثور)) خبر ((إنّ)) والمراد بالثور ثور البقر ، وقيل : ثور الطحلب وهو الذي يعلو الماء .

قوله [عطفاً على وحياً] أي : من قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ﴾ ، كأنه قيل : وما صحّ له أنْ يكلمه الله إلا مُوحياً

---

(١) البيت من البسيط لأنس بن مدركة في الدرر ٩٣/٤ وبلا نسبة في الأوضح ١٨٣/٣ .

والشاهد فيه ((ثم أعقله)) فقد نصب المضارع ((أعقل)) بـ((أن)) مضمرة جوازاً بعد ((ثم)) العاطفة على ((قتلي)) وهو اسم صريح ليس في تأويل الفعل . وتنبه لوجود العجز في متن الشرح وذكر المحشي له .

....

....

أو مُسمعاً من وراء حجاب أو مرسلاً رسولاً ، فيكون الكل مصادر وقعت أحوالاً من الفاعل :

أمّا الوحي والإرسال فأمرهما هيّن ، وأما من وراء حجاب : فهو متعلق بمصدر محذوف ، كأنه قيل : أو إسماعاً من وراء حجاب ، أو قيل : وما كان لبشرٍ أنْ يكلمه الله إلا وحياً أو إسماعاً من وراء حجاب أو إرسالاً ، فيكون كلّ واحدٍ منها مفعولاً مطلقاً على هذا التقدير .

ويجوز أيضاً أنْ يكون المعنى : وما كان لبشرٍ أنْ يكلّمه الله إلا بأنْ يوحي أو بأنْ يسمع من وراء حجاب أو بأنْ يرسل رسولاً ، فيكون كلٌّ منها مفعولاً به بواسطة حرف الجر ، وأما المستثنى فهو مستثنى مفرغ على كل تقدير .

وأمّا قول من قال : ((الاستثناء هاهنا منقطعٌ نظراً الى ظاهر القول)) فليس بقوي ؛ لعدم اعتماده على تحقيق مضمون الكلام ، وظاهر كلام المصنف وجوب النصب بعد العاطف المذكور ، ويشكل عليه القراءة بالرفع في ﴿ أوْ يُرْسِلُ ﴾ [1] .

والجواب : أنه حينئذٍ مستأنف ، والفعل خبرٌ لمبتدأ محذوف لا معطوف على الاسم ، ويلزمه أنْ تكون ((أو)) للاستئناف ، والاستئناف بعد الواو والفاء جزم في الإخبار ، وأما بعد ((أو)) ففيه نوع ما من الإضراب ؛ لأنك إذا قلت

---

(١) قال تعالى ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ ﴾ . الشورى ـ ٥١ . قرأ نافع برفع اللام من ((يرسلُ)) ، وبإسكان الياء بعد الحاء من ((يوحي)) ، وقرأ الباقون بنصب اللام والياء . البدور الزاهرة ـ ٣٩٩ .

وخرج بقوله : ((خالص)) غيره فلا يُنصب الفعل المعطوف عليه ،

((ألزم زيداً أو يقضيك حقك)) وجعلته مستأنفاً ، فالمعنى أو هو يقضيك حقك ، أي : يقضيكه على كلِّ حالٍ سواء ألزمته أم لم تلزمه ، فكأنه قال : بل يقضيك .

قوله [وخرج بقوله خالص ...] لم يذكر ما خرج بقوله : ((اسم)) وذلك أنْ يكون معطوفاً على فعل ، كقوله تعالى : ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذْكِرَ ﴾ [1] في قراءة من نصب ، وقوله تعالى : ﴿ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ ﴾ [2] وقولهم : ((إما تنطق بالحق أو تسكت)) فإنّ النصب فيما ذكر ليس بـ((أنْ)) مضمرة جوازاً ، وإنما هو بالعطف على ما قبله .

ولعل الشارح لم يذكر هذا ؛ لأنه معلوم من باب العطف كما هو ظاهر ؛ ولأنّ خروج العطف على مصدر متوهم من الكلام السابق بقوله : ((خالص)) كما صنع المرادي فإنه يجب فيه إضمار ((أنْ)) بخلاف مسألتنا ، فإنّ الإضمار جائز بل نصّ في شرح العمدة [3] على أنّ الإظهار أحسن ؛ لأنّ هذا إنما يخرج بتقييد الاسم بكونه صريحاً ، ولذا قيّد في الشذور [4] بكونه صريحاً لإخراج ذلك .

---

(1) قال تعالى ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾ البقرة /٢٨٢ ، قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب بإسكان الذال وتخفيف الكاف مع نصب الراء ((فَتُذْكِرَ)) ، والباقون بفتح الذال وتشديد الكاف مع نصب الراء إلا حمزة برفعها)) . البدور الزاهرة/١١٣ .

(2) النساء ـ ٢٦ .

(3) قال مالك في شرح عمدة الحافظ / ٣٤٤ : (والإظهار في حينها أكثر وأشهر والله اعلم) .

(4) قال في شرح الشذور /٢٨١ : ((وينصب الفعل المضارع بـ(أن) مضمرة جوازاً لا وجوباً ، بعد أربعة أحرف وهي الفاء و((ثم)) والواو و((أو)) ، وذلك إذا عطفت على اسم صريح)) .

كقولهم : ((الطائرُ فيغضب زيدٌ الذبابُ)) برفع ((يغضب)) وجوباً ؛ لأنّ الاسم المعطوف عليه مؤولٌ بالفعل ؛ لوقوعه صلة لـ((أل)) أي : الذي يطير .

قوله [الطائر فيغضب ...] ((أل)) اسمٌ موصول مبتدأ ، نقل إعرابها الى ما بعدها ؛ لكونها بصورة الحرف ، و((يغضب زيد)) جملة معطوفة على صلة ((أل)) ، ولعطفها بالفاء لم تحتج الى رابط ، و((الذباب)) خبر المبتدأ ، كذا في التصريح[1] قال شيخنا : ((إذا كان من عطف الجمل ففي إخراجه حينئذ نظراً ؛ لأنّ المحترز عنه إنما هو الفعل المعطوف على اسم غير خالص لا الجملة فتأمله .

هذا وقال الشاطبي : ((وأمّا اسم الفاعل فله جهتان :

جهة الاسمية الخالصة إذا قدرتها فيه ؛ بحيث يكون نحو ((قائم)) في حكم ((كاهل وغارب)) ، فلا شكّ على هذا التقدير في نصب الفعل بعده نحو : ((يعجبني فاضلٌ ويتكرم)) ، وعلى هذا التقدير يصحّ قولك : ((عجبت من رجل ضارب ويشتمَ)) بالنصب .

والأخرى : جهة معنى الفعل ، والعطف فيها في المعنى من باب عطف الفعل على الفعل ، وقد تقدم أنّ الفعل يعطف على الاسم الذي يعطي معنى الفعل إعمالاً لمعناه وإهمالاً للفظه ، فكأنه ليس باسم صريح بذلك الاعتبار ، فخرج به عن الحكم بالنصب)) انتهى .

وبه يعلم جوابُ قول المحشي تبعاً للشهاب القاسمي في حواشي ابن الناظم : ((هلا أمكن أنْ ينصب ، وتجعل ((أنْ)) والفعل في تأويل مصدر

---

(١) شرح التصريح ٢/٢٤٥ .

[و] الثاني : بعد [اللام] الجارة ، سواء كانت :

للتعليل كما [في نحو] : ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحاً مُبِيناً ۝ [لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ] مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴾ .

أم للعاقبة ، المسمّاة بلام الصيرورة ولام المآل ،

معطوف على مصدر متأول من اسم الفاعل فإنه كالفعل في دلالته على الحدث)) .

وسيأتي أنّ الفعل يتأول منه المصدر معمولاً لـ((كون)) محذوف ، والتقدير هنا : الذي يكون منه طيرانٌ فيغضب زيد الذباب .

قوله [﴿ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ ﴾(1)] علة لاجتماع الأمور الأربعة في الآية للنبي ﷺ وذلك حين فتح الله له مكة .

قوله [أم للعاقبة ...] قال أبو حيان في شرح التسهيل :

((وهذا الذي ذكره المصنف ليس مذهب البصريين ، وإنما هو مذهب الكوفيين ، وقد عزاه بعضهم الى الأخفش ، وتأوّل البصريون ذلك على أنها لام السبب على جهة المجاز ؛ لأنه لمّا كان ناشئاً عن التقاطه كونه صار عدواً كأنه التقط لذلك وإنْ كان التقاطه في الحقيقة إنمّا كان لأنْ يكون لهم حبيباً وابنا ، وهذا أحسن ؛ لأنه إذا تعارض المجاز ووضع الحرف لمعنى متحدٍ كان المجاز أولى ؛ لأنّ الوضع يؤول فيه الحرف الى الاشتراك ، والمجاز ليس كذلك)) .

---

(1) الفتح ١ـ٢ .

وهي التي يكون ما بعدها نقيضاً لمقتضى ما قبلها نحو : ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ (١) ، فالتقاطهم إنما كان لرأفتهم عليه ؛ لِما ألقى الله عليه من المحبة ، فلا يراه أحد إلا أحبه ، فقصدوا أنْ يصير قرّة عينٍ لهم فآل بهم الأمر الى أنْ صار لهم عدواً وحزنا .

أمْ للتأكيد وهي الآتية بعد فعلٍ متعدٍّ نحو ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (٢) فـ((أنْ)) مضمرة جوازاً : إلا إذا اقترن الفعل بعدها بـ((لا))

قوله [أم للتأكيد] وهي الزائدة وبعضهم أدخلها في لام التعليل .

قوله [فـ((أنْ)) مضمرة جوازاً] وأجاز ابن كيسان والسيرافي أنْ يكون النصب بعد اللام بإضمار ((كي)) ؛ لأنه يصح النطق بها بعدها ، نحو : ((جئت لكي أكرمك)) ، ومذهب الجمهور أنّ ((كي)) لا تضمر ؛ لأنه لم يثبت إضمارها في غير هذا الموضع .

قوله [بعدها] أي : اللام .

قوله [بـ((لا))] ولا يجوز الفصل بين اللام والفعل إلا بـ((لا)) ، وإنما ساغ ذلك ؛ لأنّ اللام حرف جر، و((لا)) قد يفصل بينها وبين الجار والمجرور في فصيح الكلام ، نحو : ((غضبت من لا شئ ، ورجعت بلا زاذ)) ، ويجب إدغامُ النون في ((لا)) نافية أو زائدة ؛ لتقارب مخرجيهما .

---

(١) القصص ـ ٨ .

(٢) الأنعام ـ ٧١ .

سواء كانت مؤكدة كالتي [في نحو ﴿ لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾[1]]، أم نافية نحو [﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ ﴾ [2] فتظهر] ((أنْ)) وجوباً [لا غير] ؛ كراهة اجتماع لامين .

[و] إلا في [نحـو : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾[3]] مما هو مسبوق بكونٍ ماضٍ

قوله [كراهة اجتماع لامين] فإنّ التلفظ به ثقيل جدا .

قوله [بـ((كون))] أي : ناقص ، كما هو المتبادر ، ويعلم من كلامه الآتي اختصاصه بذلك دون بقية أخواته كـ((أصبح)) ودون غيرها كـ((باب ظن)) ؛ لأنه لم يسمع وإنْ أجاز كلاً بعضٌ ، وأجازه بعضهم في كل فعلٍ منفي تقدمه فعلٌ ، نحو : ((ما جئتني لتكرمني)) ، وهو فاسد لأنّ هذه لام ((كي)) .

قوله [ماضٍ] فلا يجوز : ((أن يكون ليفعل)) ، بخلاف لام ((كي)) ، فتقول ((سأتوب ليغفر الله لي)) .

قال أبو حيان : ((إنّ الفعل المنفي لا يكون مقيداً بظرف ، فلا يجوز : ((ما كان زيدٌ أمسِ ليضرب عمراً)) بخلاف لام ((كي)) ....)) ، وظاهره ولو كان غير ظرف زمان نحو : ((ما كان زيدٌ في الدار ليقومَ)) فانظر علته وحرره .

---

(١) الحديد ـ ٢٩ .

(٢) النساء ـ ١٦٥ .

(٣) الأنفال ـ ٣٣ .

ـ ولو معنىً ـ منفيٌ بـ((ما)) أو((لم)) فقط ،

قوله [ولو معنىً] هو المضارع المنفي بـ((لم)) .

قوله [منفي بـ((ما أو لم))] يعني : ما لم ينتقض ، فلا يجوز : ((ما كان زيد إلا ليضرب عمراً)) ، ويجوز ذلك مع لام ((كي)) نحو : ((ما جاء زيدٌ إلا ليضرب عمراً)) ، كما قاله أبو حيان ، قال :

((والفرق أنّ النفي مسلّط مع لام الجحود على ما قبلها ، وهو المحذوف الذي تتعلق به اللام ، فيلزم من نفيه نفيُ ما بعدها ، وذلك على مذهب البصريين ، وفي لام ((كي)) تسلط على ما بعدها نحو : ((ما جاء زيدٌ ليضرب)) فينتفي الضرب خاصة ، ولا ينتفي المجيء إلا بقرينةٍ تدل على انتفائه)) .

وخرج بالتقييد بـ((فقط)) : ((لن)) ؛ لأنها تختص بالمستقبل ، ولا كذلك ((ما ولم)) إذ نفي غيرها بها قليل ، و((لمّا)) ؛ لأنها نفت الماضي لكنها تدل على اتصال نفيه بالحال ، بخلاف ((لم)) ،وأمّا ((إنْ)) ففيها خلاف قوي .

واستدل المرادي [1] على وقوع لام الجحود بعد المنفي بها بقراءة غير الكسائي ﴿ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾ [2]، ونظر فيه في المغني واستظهر أنّها لام ((كي)) و((إنْ)) شرطية .

---

(١) الجنى الداني ـ ١١٧ .

(٢) الأنفال ٣٣ ، ٤٦ ، قرأ الكسائي بفتح اللام الأولى ورفع الثانية ((لَتَزولُ)) ، وقرأ الباقون بكسر الأولى ونصب الثانية ((لِتَزولَ)) وهي القراءة المستشهد بها . وانظر المغني ٢١١/١ ـ ٢١٢ .

مسندٌ لِما أُسندَ اليه الفعل المقرون باللام ، كما في المغني[1] [فتضمر] وجوباً [لا غير] ، وتسمّى هذه اللام لام الجحود من تسمية العام بالخاص

قوله [لِما أسند إليه ...] فلو لم يكن مسنداً إليه على ذلك الوجه لم تكن لام الجحود ، نحو : ((ما كان زيدٌ ليذهب عمرو)) ، ويجوز ذلك في لام ((كي)) نحو ((قام زيد ليذهب عمرو)) .

قوله [فيضمر وجوباً] علل بأنّ : ((ما كان زيدٌ ليفعل)) نفي ((كان زيدٌ سيفعل أو سوف)) ، والموجَب ليس معه ((أنْ)) لا ظاهرة ولا مقدرة ، فأرادوا المطابقة لفظاً بينهما ، فكما لا يجمع بين ((أنْ)) والسين وسوف لا يجمع بين ((أنْ)) واللام .

وأجاز بعض النحويين حذف اللام وإظهار ((أنْ)) نحو : ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَىٰ ﴾[2] أي : ليفترى .

وأجيب : بأنه لا حجة في الآية ؛ لأنّ ((أنْ)) وما بعدها في تأويل المصدر ، و((القرآن)) أيضاً مصدر ، فلْخبر عن المصدر بمصدر ، وهو بمعنى المفترى ، وإلا فالقرآن هنا بمعنى المقروء ، فلا داعي لتقدير اللام .

قوله [بالخاص] أي : باسم الخاص ؛ فإنّ الجحد في اللغة إنكارُ ما تعرفه ، لا مطلق الإنكار ، وبهذا يندفع قول ابن النحاس[3] : ((الصواب تسميتها لام النفي)).

---

(١) المغني ٢١١/١ ، ٢١٢ .

(٢) يونس ـ ٣٧ .

(٣) المغني ١/ ٢١١ .

واختلف في الفعل الواقع جواباً بعدها ، فذهب الكوفي الى أنه خبر ((كان)) واللام للتوكيد .

قوله [الى أنه خبر كان] كما تقول : ((ما كان زيد يقوم)) ، فالنفي مسلط على المنصوب .

قوله [واللام للتوكيد] أي : زائدة فلا تتعلق بشيء ؛ لأنَّ الزائد لو كان جارًا لا يتعلق ، فكيف وهي عندهم غير جارّة ، بل هي ناصبة بنفسها عندهم .

ووجهُ التوكيد فيها عندهم : أنَّ أصل ((ما كان ليفعل)) : ((ما كان يفعل)) ، ثم أدخلت اللام زائدة لتقوية النفي ، كما أدخلت الباء في ((ما زيد بقائم)) ، فهي عندهم حرفٌ زائد مؤكد ناصب بنفسه .

واعترض قولهم : بأنَّ اللام الزائدة تعمل الجر في الأسماء ، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال .

وأجيب : بأنهم لعلهم لا يسلمون هذه الكلية .

وتظهر فائدة الخلاف بين البصري والكوفي في قولك : ((ما كان محمدٌ طعامَك ليأكل)) :

فإنه لا يجوز على رأي البصري ؛ لأنَّ ما في حيز ((أنْ)) لا يعمل فيما قبلها .

ويجوز على رأي الكوفي ؛ لأنَّ اللام لا تمنع العمل فيما قبلها .

ويشهد للكوفيين

وجرى عليه ابن مالك في التسهيل ،

قوله :

لَقَدْ عـذلَتني أمُّ عمـروٍ ولم أكـنْ مَقَالَتَها ما كنتُ حيّـاً لِأسْـمعَا [1]

قوله [وجرى عليه ابن مالك [2]] أي : على كون الفعل خبر ((كان)) واللام للتوكيد .

---

(١) البيت من الطويل بلا نسبة في الخزانة ٥٧٨/٨ وفي الإنصاف ٥٩٣/٢ وفي شرح الكافية ٢٥٠/٢ .
الشاهد فيه قوله ((مقالتها)) : فقد اتفق البصريون والكوفيون على نصبها ، والخلاف في تخريجها بين أهل البلدين .
قال الكوفيون : ((مقالتها)) مفعول به مقدم على عامله المقترن بلام الجحود وهو ((لأسمعا)) ، وهذا البيت دليلهم على جواز تقدم معمول المضارع المنصوب بلام الجحود .
ومنع البصريون التقدم وقالوا ((مقالتها)) مفعول به مقدم لفعـــل مضارع محذوف يدل عليه ((لأسمعا)) .
وأصل الخلاف أنّ الكوفيين قالوا بأنّ الناصب للمضارع هو نفس لام الجحود ، أما البصريون فالناصب عندهم (أن) مضمرة بعد اللام ، والمضارع صلة (أن) المصدرية ، ومعمـــول الصلة (مقالتها) لا يتقدم على الموصول .

(٢) قال ابن مالك في التسهيل ٣٤٥/٣ : ((ينصب الفعل بـ(أن) لازمة الإضمار بعد اللام المؤكدة لنفي خبر (كان) ماضية لفظاً أو معنى)) .

لكنه يقول بوجوب إضمار ((أنْ)) تبعاً للبصري ، فهو قولٌ مركّب من قولين .

قوله [لكنه يقول ...] أي : فيلزم أنْ تكون اللام جارة زائدة ، كما يقتضيه قوله : إنها مؤكدة ، وبه صرّح ولده [1] ، لكنه قال في شرحه على التسهيل : ((سمّيت مؤكدة لصحة الكلام بدونها ، لا لأنها زائدة ، إذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح ، وإنّما هي لام الاختصاص دخلت على الفعل ؛ لقصد : ما كان زيد مقدراً أوهامّاً لأنْ يفعل)) انتهى ، وحينئذٍ فقد يقال : ما قاله لا يخالف قول البصريين ، فليتأمل .

فإنْ قلت : إذا كانت ((أنْ)) مقدّرة بعد اللام يلزمه الإخبار بالمصدر عن الجثة ، وهو لا يجوز .

أجيب : بأنّ الإخبار بالفعل المقدر بالمصدر عن الجثة جائز وإنْ لم يجز الإخبار بالمصدر عنها ؛ لدلالة الفعل بصيغته على الفاعل والزمان ، بخلاف المصدر ، لاسيما وقد التزم إضمار ((أنْ)) ، فصار منخرطاً في سلك الفعل ، على أنه يحتمل أنْ يكون في الكلام حذف ، كما لا يخفى على عارف نحو هذا .

وقال المصنف في الحواشي : ((قد يكون ما ذهب اليه ابنُ مالك كقولنا في الظروف والمجرور : ((إنه خبرٌ)) تجوّزاً لا تحقيقا)) .

---

(١) قوله ((وبه صرح ولده)) يعني في شرح ابن الناظم على الألفية ـ بحث إعراب الفعل ٤٧٨ حيث قال : ((أما لام الجر فلـ(أنْ) بعدها ثلاثة أحوال : وجوب الإظهار ...)) ثم قال : ((ويجب مع الفعل إذا كانت اللام زائدة لتوكيد نفي (كان) ....)) هذا التصريح منه بأنّ لام الجر زائدة مؤكدة)) . وقول المحشي : ((ولكنه في شرحه على التسهيل)) : يعني ولكن ابن الناظم في تتمة شرح التسهيل ، ثم نقل كلامه في شرح التسهيل ٣/ ٣٤٥ . وكل هذا البحث منقول في الجنى الداني ١١٩ ـ ١٢٠ فراجع ثمّة .

وذهب البصري الى أنّ خبر ((كان)) محذوف ، وأنّ هذه اللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف ، وأنّ الفعل ليس بخبر ، بل المصدر المنسبك من ((أنْ)) المضمرة والفعل المنصوب بها ـ على الأصح ـ في موضع جر ، والتقدير في نحو : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ : ما كان الله مريداً لتعذيبهم ، ويقدّر في كلّ موضع ما يليق به على حسب سياق الكلام .

والدليل على هذا التقدير أنه قد جاء مصرّحاً به في بعض كلام العرب قال :

قوله [إنّ هذه اللام متعلقة ...] أي : فهي عندهم حرف جرٍّ معدٍّ لمتعلّق الخبر ، قال المرادي[1] : ((قولهم إنها متعلقة بالخبر يقتضي أنها ليست بزائدة ، وتقديرهم ((مريداً)) يقتضي أنها زائدة مقوية للعامل)) انتهى .

وفي المغني[2] : ((أنّ المقوية ليست زائدة محضة ، ولا معدّية محضة ، بل هي بينهما)) ، وفيه وجهُ كونها للتأكيد عند البصريين أنّ الأصل ما كان قاصداً للفعل ، ونفيُ قصد الفعل أبلغ من نفيه ، واستشكله الدماميني بأنّ التوكيد لم يستفد من اللام ، وإنما استفيد من نفي السبب ، وإرادة نفي المسبب .

---

(١) الجنى الداني ١١٧ . وقوله ((مريداً)) يعني في قوله تعالى : ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ .

(٢) المغني ٤٤٠/٢ الباب الثالث ـ ما لا يتعلق من حروف الجر .

سَموتَ ولم تكـنْ أهـلاً لتسـمو

فصرح بالخبر الذي هو قوله : ((أهلاً)) مع وجود اللام والفعل بعدها .

وفي كلامه استعمال ((لا غير)) ، وقد صرح في المغني[1] بأنّ قولهم : ((لا غير)) لحن ، وفي الشذور[2] بأنه لم تتكلم به العرب ، وقد مرّ ما فيه

وأما إضمار((أنْ)) وجوباً ففي خمسة مواضع :

أحدها هذا .

قوله [ولم تكنْ أهلاً لتسمو [3]] هل للكوفيين أنْ يقولوا ، إنّ ذلك ضرورة أو شاذ أو أنهم لا يدّعون أنّ الفعل خبر إلا حيث لم يوجد خبر ، فحرره .

قوله [ففي خمسة مواضع] مثل ذلك في التوضيح [4] ، وقرره شارحه ، ولم يذكر من الإضمار الواجب إضمار ((أنْ)) بعد ((كي)) التعليلية .

قوله [أحدها هذا] وهو الإضمار بعد لام الجحود المتقدمة .

---

(١) المغني ١/١٥٧ (غير) ، وهذا إيراد من الشارح على المصنف فإنه وقع في ما حذر منه ، وقد مرّ ذكر هذا البحث في ص ١٧٧ السابقة .

(٢) قال في شرح الشذور ١١٥ : (وأما ما يقع من عبارات العلماء من قولهم (لا غير) فلم تتكلم به العرب) .

(٣) صدر بيت من الوافر بلا نسبة في الجنى الداني ١١٩ والهمع ٢/ ٢٩٨ وتمامه :

سموتَ ولم تكـن أهـلاً لتسـمو ولكـن المضـيع قـد يصـابُ

والشاهد ذكره الشارح .

(٤) أوضح المسالك ٣/ ١٨١ .

والثاني : أشار اليه بقوله : [كإضمارها] أي : ((أنْ)) وجوباً [بعد ((حتى))] الجارة نظماً ونثراً ، ومجرورها إنْ كان اسماً صريحاً فهي فيه بمعنى ((الى)) نحو : ﴿ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ﴾ ، وإنْ كان مؤولاً من ((أنْ)) والفعل :

فتارة تكون بمعنى ((الى)) وذلك إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها نحو ((لأسيرنّ حتى تطلع الشمس)) .

قوله [﴿ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ﴾ [(1)]] أي : الى مطلع الفجر ، والجار والمجرور متعلق بـ((سلام)) ويجوز أنْ يتعلق بـ((تنزل)) ، وجملة ((سلام هي)) ليست أجنبية ؛ لأنها متصلة بالكلام ومسلدة له ، فلذا فصلت بين العامل والمعمول ، إذ هي في موضع الحال من الضمير في ((تنزل)) .

و((هي)) مبتدأ ، و((سلام)) خبره ، قدم عليه للتخصيص ، أو ((حتى مطلع الفجر)) خبر ؛ لأنه لمّا اختصت ليلة القدر من بين الليالي بفضائل كانت مظنة لتغاير حال سائرها ، فأخبر عنها بأنها على حال غيرها ، فحصلت الفائدة ، ويجوز أنْ ترتفع : ((هي)) على الفاعلية بـ((سلام)) ؛ لكونه مصدراً ، كما تقول ((ضربٌ زيدٌ)) .

قوله [لأسيرنّ حتى تطلع الشمس] أي : الى أنْ تطلع الشمس ، وظاهره أنه لا يصح في هذا المثال أنْ يكون ((حتى)) فيه بمعنى ((كي)) ؛ لأنّ السير لا يكون سبباً لطلوع الشمس .

---

(1) القدر ـ ٥ .

وتارة تكون بمعنى ((كي)) ، وذلك إذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو : ((أسْلِمْ حتى تدخل الجنة)) ،

قوله [وتارة بمعنى ((كي))] وذلك عند بعضهم مجاز ، وعند المتأخرين حقيقة ، وضُعّف .

واختلف في علاقة المجاز فقيل : انتهاء الحكم بما بعدها ؛ لأنّ الفعل الذي هو السبب ينتهي بوجود الجزاء المسبب ، كما ينتهي بوجود الغاية .

وتعقبه السعد بأنه لو صحّ ذلك لكان ((حتى)) للغاية حقيقة ، حيث احتمل الصدر[1] الامتداد : وهو السبب والجزاء ، أعني : المسببُ الانتهاءُ اليه ، واختار أنّ العلاقة مقصوديته ، أي : كونُ ما بعدها مقصوداً مما قبله ، بمنزلة الغاية من المغيا .

ونوقش فيه : بأنّ الغاية لا تستلزمه ، بدليل : ((أكلت السمكة حتى رأسها)) ونحوه ، فإنّ الرأس ليس مقصوداً بالأكل واستوجه الكمال ابن همام الأول .

قوله [علة لما بعدها] أي : مفضياً الى المقصود في الجملة ، وإنْ لم يكن مستلزماً له ، وذلك بأنْ لا يصلح المصدر قبلها الى الامتداد الى ما بعدها ، ولا يصلح ما بعدها دليلاً على امتداد ذلك الأمر الممتد وانقطاعه عنده <

نعم إنْ أريد بالإسلام الثبات عليه واستمراره في الدنيا يكون الدخول منتهاه ، و((حتى)) حينئذٍ للغاية .

قوله [((أسلم حتى تدخل الجنة))] فالأمر سبب الإسلام ، والإسلام سبب دخول الجنة .

---

(١) يعني : صدر الأفاضل في شرح المفتاح ، ولم نعثر عليه .

وتحتملهما في نحو : ﴿ حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِ ﴾ ، هذا مذهب الجمهور .
وأثبتَ ابنُ مالك لها معنىً ثالثاً وهو أنْ تكون بمعنى ((إلا أنْ))

قوله [﴿ حَتَّىٰ تَفِيٓءَ ﴾[1]] فـ((حتى)) : حرف جر ، و((أنْ)) والفعل في محل جر بها متعلق بـ((قاتلو ا)) ، أمّا تعلق الغاية أي : الى أنْ تفيء ، وهو الظاهر المناسب لسياق الآية ، وأما تعلق التعليل أي : كي تفيء فتكون للتعليل .

قوله [بمعنى : إلا أنْ] كذا في النسخ ، والصواب حذف ((أنْ)) ؛ لأنّ ((حتى)) بمعنى : ((إلا)) الاستثنائية استثناءً منقطعاً ، كما ذكر ابن مالك[2] وابن هشام الخضراوي ، و((أنْ)) مضمرة بعدها .

وقال الدماميني[3] : ((سواء كان الاستثناء متصلاً أو منقطعاً)) ، وجعل الاستثناء في ((والله لا أفعل إلا أنْ تفعل)) : ((متصلاً مفرغاً بالنسبة الى الظرف ؛ إذ المعنى : لا أفعل وقتاً من الأوقات إلا وقت فعلك)) ، وفي البيت الآتي منقطعاً ، كما ستعرفه ، ولا يضرّ كونها جارة مع أنها بمعنى ((إلا)) ؛ لأنّ عمل الجر يثبت مع إفادة الاستثناء كـ((حاشا و خلا)) عند الجر بهما .

---

(١) الحجرات ـ ٩ .

(٢) قال ابن مالك في شرح عمدة الحافظ ٣٢٤ : (وينصب المضارع بـ(أن) مضمرة .... بعد (حتى) بمعنى : (إلا) أو (كي) ...) ، أما الخضراوي فنقله عنه السيوطي في الهمع ٢/٣٠ .

(٣) شرح المغني ١/٤٦١ ((حتى)) .

واستظهره المصنف في قوله :

ليسَ العطاءُ مِن الفضولِ سماحةً حتى تجودَ وما لديكَ قليلُ

مع أنّ احتمال الغاية متأتٍ ، وكذا التعليل ،

قوله [في قوله : ليس العطاء [1]] ، ((العطاء)) ـ اسم بمعنى الإعطاء ، وهو المراد هنا ، وقد يجيء بمعنى ((العطية)) ـ إسمُ ((ليس)) ، و((من الفضول)) : متعلق بالعطاء ، و((الفضول)) : جمع فضل وهو الزيادة ، والمراد زيادات المال وهي ما لا يحتاج اليه منه ، و((سماحة)) : خبر ((ليس)) ، و((السماحة)) : الجود ، و((أنْ)) والفعل : إسمٌ تأويلاً في محل جرٍ بـ((حتى)) متعلق بـ((ليس)) .

والمعنى : إنّ إعطاءك من زيادات مالك لا يُعدّ سماحةً إلا أنْ تعطي في حالة قلة المال ، والاستثناء على هذا منقطع .

والواو في ((وما لديك)) للحال ، و((ما)) : مبتدأ موصولة ، أو موصوفة ، و((لديك)) : صلته أو صفته ، و((قليل)) خبر ((ما)) ، والجملة : حال من مفعول ((تجود)) المحذوف ، أي : حتى تجود بشيء حالَ كونه قليلاً عندك ، ويجوز أنْ يكون حالاً عن المفعول والفاعل ، أو عن الفاعل .

وزعم بعضهم : أنّ ((حتى تجود)) : بدل من ((سماحة)) في محلّ نصب ، أو مستثنىً منها ، وردّ بأنه : خارج عن موارد استعمالها وعن قانونها .

قوله [مع أنّ احتمال...] هذا لا ينافي استظهار المصنف ؛ لأنه احتمال مرجوح ، وإنما ينافي الاستظهارُ الاحتمالَ إذا كانَ راجحاً .

---

(1) البيت من الكامل للمقنع الكندي في الخزانة ٣/٣٧٠ وبلا نسبة في المغني ١/١٢٥ والهمع ٢/٣٠١ .

والشاهد واضح من كلام المحشي ، وقد استظهر هذا المعنى ابن هشام في المغني فراجع .

والأصح أنّ النصب بعدها بـ((أنْ)) مضمرة ، لا بها ؛ لأنه قد ثبت جرُّها للأسماء ، فوجب نسبةُ العمل هنا لـ((أنْ)) لما تقرّر من أنّ عوامل الأسماء لا تكون عوامل في الأفعال ؛ لأنّ ذلك ينفي الاختصاص .

وإنما لم تكن مثل ((كي)) جارة وناصبة بنفسها ، قـــال أبو حيان : ((لأنّ النصب بـ((كي)) أكثر من الجر ولم يمكن تأويل الجر ، فحكم به ، و((حتى)) ثبتَ جرُّ الأسماء بها)) .

☜ وقولُ المحشي : ((وإنما ينافيه القطع)) يوهم أنّ الاحتمال ولو راجحاً لا ينافي الاستظهار ، وفساده لا يخفى على ذوي الأبصار .

والمعنى على الغاية أنّ انتفاء كون إعطائك معدوداً من السماحة ممتداً الى زمن إعطائك في حالة قلة مالك ، فإذا أعطيت في تلك الحالة ثبتت سماحتك ، والمعنى على التعليل : إني أحكم بأنّ إعطاءك من فضول المال ليس سماحة ؛ لأجل أنْ أبعثك على الإعطاء حالة الإقلال من المال .

قوله [لا بها] أي : نفسها سواء كانت جارة بإضمار((إلى)) كما ذهب اليه الكسائي[1] ، عكس مذهب البصريين أم بنفسها ، كما ذهب اليه بعض الكوفيين ؛ لشبهها بـ((الى)) .

قوله [لا تكون عواملُ الأفعال] أي : من جهة واحدة ، فلا يردُ : ((أيَّ رجل تضرب أضرب)) فإنّ الجهة في ((أيّ)) مختلفة ، فإنّ جزمها من جهة تضمنها معنى الشرط ، وجرها من جهة الإضافة ، ومع اتحاد المعنى فلا ترد اللام ؛ لأنّ الجازمة طلبية ، بخلاف الجارة ، وتقدّم قريباً في لام الجحود أنّ الكوفي لا يرى كلية هذه القاعدة .

---

(١) الهمع ٢/ ٣٠٠ .

وأمكن حملُ ما انتصب بعدها على ذلك بما قدمنا من الإضمار ، والاشتراك خلاف الأصل ؛ ولأنها بمعنى واحد في الفعل والاسم ، بخلاف ((كي)) فإنها سبكت في الفعل وخلّصته للاستقبال .

ولا ينصب المضارع بـ((أنْ)) بعدها إلا [إنْ كان مستقبلاً] بالنظر الى ما قبلها ، سواء أكان مستقبلاً ـ أيضاً ـ بالنظر الى زمن التكلم [نحو] ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ [حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ] ﴾ ،

قوله [والاشتراك خلاف الأصل] كأنه جوابُ سؤالٍ تقديره : إنّ الأصل عدمُ الإضمار ، وهلا كانت ناصبة بنفسها ، فتكون مشتركة بين الأسماء والأفعال ، فأجاب : بأنّ الاشتراك خلاف الأصل .

قوله [ولأنها بمعنى واحد] تعليلٌ ثانٍ يستفاد منه الفرق ، وحاصله : أنه لم يمكن أنْ تكون ناصبة للفعل وجارة للاسم ؛ لأنّ معناها مع الأسماء غير معناها مع الأفعال ، فلا يلزم أنّ عوامل الأسماء تكون عوامل الأفعال .

قوله [إلا إنْ كان مستقبلاً] لأنّ نصبه بإضمار ((أنْ)) ، وهي تخلص الفعل للاستقبال .

قوله [نحو ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ ﴾ (1)] مثل به تبعاً لغيره لِما كان مستقبلاً باعتبار زمن التكلم أيضاً ، وقد يقال : إنّ هذا من القسم الثاني ، فإنّ العكوف عليه ورجوع موسى ماضيان بالنسبة الى زمن النزول ، والرجوعُ مستقبلٌ بالنسبة للعكوف فهو على حد الزلزال وقول الرسول في الآية الآتية .

---

(1) طه ـ 91 .

أم لا نحو : ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ بالنصب في قراءة غير نافع ، فإنّ قول الرسول ـ وإنْ كان ماضياً بالنظر الى زمن التكلم ـ مستقبلٌ بالنظر الى زلزالهم .

☜ وأجيب : بأنّ قوله : ﴿ قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ ﴾ فيه حكايةٌ لكلامهم وعبارتهم الصادرة منهم ، فالمنظور فيه حكاية كلامهم إذ ذاك الآن ، ولاشك أنّ رجوع موسى مستقبل بالنسبة الى زمن قص ذلك على وجه الحكاية ، بخلاف آية الزلزال فليس فيها حكاية لقول آخر ، وإنما هو إخبار من الله سبحانه أو أمر منه ، فالمنظور فيه إنما هو زمن النزول لا زمن التكلم بالنسبة اليه فتأمل .

و((حَتَّى يَرْجِعَ)) متعلق بـ((نبرح)) على تقدير مضاف أي : زمان رجوع موسى .

قوله [﴿ وَزُلْزِلُوا ﴾ [1]] أي أزعجوا إزعاجاً شديداً مشبهاً بالزلزلة لما أصابهم من الأهوال .

قوله [في قراءة غير نافع] وأما في قراءة نافع بالرفع ، فالجملة مستأنفة لا تتعلق من حيث الإعراب بما قبلها ، والفعل مؤول بالحال أي : حتى حالة الرسول والذين معه أنهم يقولون ذلك .

قوله [بالنظر الى زمن التكلم] أي : قص ذلك علينا ، والمراد بزمن التكلم في الآية السابقة ليس زمن القصص ، بل زمن التكلم المحكي عنهم .

قوله [بالنظر الى زلزالهم] أي : الماضي الذي أخبر الله عنه الآن .

---

(١) البقرة ـ ٢١٤ ، قرأ نافع برفع اللام ((الرسولُ)) وقرأ الباقون بنصبها . البدور الزاهرة ١٠٣ .

وقد تظهر ((أنْ)) مع المعطوف على منصوبها كقوله :

حتى يكـونَ عزيـزاً مـن نفوسـهُمُ   أو أنْ يـبينَ جميعـاً وهـو مختـارُ

قال أبو حيان : ((وفي هذا دليـل على دعـوى البصريين من أنّ ((أنْ)) مضمرة بعد ((حتى)) ، ولذلك ظهرت في المعطوف ؛

قوله [كقوله : حتى يكون ...[1]] قبله :

ومَنْ يكلمُهُم في المَحْلِ إنهُـمُ   لا يعْلَمُ الجارُ مـنهم إنـه جـارُ

وقوله : ((حتى)) متعلق بالمعنى الذي دلّ عليه قوله : ((لا يعلم الجار)) الخ ، أي : يعاملونه هذه المعاملة الى أنْ يكون عزيزاً بمثابة واحد من أنفسهم ، أو يختار مفارقتهم ، وقوله ((أو أنْ يبين جميعاً)) ، أي : يفارق وهو مجتمع الحال غير منتشرها مختاراً لذلك غير مضطر .

قوله [قال أبو حيان ...] قال شيخنا : ((وقفتُ عليه في شرح التسهيل ، ورأيتُ فيه أيضاً قبل هذا الكلام بيسير ما نصه :

((ومع قول الكوفيين : إنها الناصبة بنفسها أجازوا إظهار ((أنْ)) بعدها ، قالوا : لو قلت : ((لأسيرنّ حتى أنْ أصبح القادسية)) جاز ، وكان النصـب بـ((حتى)) ، و((أنْ)) توكيداً)) ، كما أجازوا ذلك في لام الجحود)) انتهى .

فهل يصير بعد ذلك فيه دليل على ما ادعاه فتأمله .

---

(١) البيت من البسيط ليزيد بن حمار ((أو حمّان)) السكوني في الدرر ٧٤/٤ وبلا نسبة في المغني ٦٩٢/٢ والهمع ٣٠٠/٢ . والشاهد فيه : (أن يبينَ) فهو معطوف على (يكون) المنصوب ، وظهور (أنْ) في المعطوف دليل على إضمارها في المعطوف عليه ؛ لأن الثواني تحتمل ما لا تحتمله الأوائل كما في الهمع .

لأنّ الثواني تحتملُ ما لا تحتمله الأوائل)) .

والتقييد بالجارّة مخرج :

للعاطفة وهي : التي تعطف بعضاً على كلٍّ ، كما سيأتي .

والابتدائية وهي : الداخلة على جملةٍ مضمونُها غايةٌ لشيء قبلها ،

ثم أقول أيضاً : ما المانع من أنْ يكون الناصب والمنصوب ، وهو ((أنْ يبينَ)) عطفٌ على الناصب والمنصوب ، وهو ((حتى يكونَ)) على طريق البصريين أنها ناصبة بنفسها ، وذلك كما تقول : ((جئت لكي تكرمني وأنْ تحسنَ إليّ)) فهل يمتنع عطف ((أنْ تحسن إليّ)) على ((كي تكرمني)) . فحرره .

قوله [لأنّ الثواني تحتمل ...] ادعى بعضهم أنّ ((أنْ)) في البيت زائدة فيكون النصب بالعطف لا بـ((أنْ)) ، وجوّز بعضهم أنْ تكون مصدرية ، لكن ليس العطف على ما بعد ((حتى)) ، بل على خبر ((يكون)) وهو ((عزيزاً)) على تأويل المصدر باسم الفاعل ، أي : كي يكون عزيزاً أو بائناً .

قوله [والابتدائية] أي : التي تبتدأ الجمل أي : تستأنف بعدها ، لا التي يلزم وقوع المبتدأ والخبر بعدها ؛ لأنها تدخل على الجملة الإسمية والفعلية التي فعلها مضارع ، كما يعلم من كلام الشارح .

ولكون ما بعدها جملة لفظاً ومعنىً امتنع كونها حرف جر ؛ لأنه لا يدخل إلا على المفردات أو ما في تأويلها ، خلافاً للزجاج [1] وابن درستويه ، حيث زعما أنها جارة ، وأنّ الجملة في محل جر بها ، ومما يبطل ما زعماه أنهم إذا أوقعوا ((أنْ)) بعدها كسروا همزتها .

---

(١) الهمع ٢٥/٨/٢ .

كقوله :

حتّـى مـاءُ دجلـةَ أشـكلُ

وقولهم : ((شربتْ الإبلُ حتى يجيء البعيرُ يجرُّ بطنه)) .

ولا يكون الفعل الذي بعدها إلا حالاً أو مؤولاً به ،

قوله [حتى ماءُ دجلة أشكلُ] عجز بيت لجرير صدره :

فما زالـت القتلـى تمـجُّ دماءَهـا [1]

والأشكل الذي فيه بياض وحمرة مختلطاً .

قوله [أو مؤولاً به] قال المصنف[2] :

((إلا أنّ الحال تارة يكون تحقيقاً ، وتارة يكون تقديراً . فالأول : كقـــولك : ((سرتُ حتى أدخلها)) ، إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول ، والثاني : كالمثال المذكور إذا كان السير والدخول قد مضيا ولكنك أردت حكاية الحال)) .

---

(١) جزء من عجز بيت من الطويل لجرير في ديوانه والمغني ١٢٨/١ وبلا نسبة في الهمع ٢٥٨/٢ ثم نسبه لجرير في الهمع ٣٤٣/٢ ، وتمامه :

فما زالت القتلـى تمـجُّ دماءَهـا ... بدجلةَ حتـى مـاءُ دجلـةَ أشـكلُ

والمعنى ظلت القتلى تمج الدماء الى أن صار ماء دجلة أشكل ، فالجملة بعد (حتى) غاية لما قبـل (حتى) .

(٢) شرح قطر الندى ـ لابن هشام ـ ٦٦ .

بخلاف الجارّة فإنه يتعين أنْ يكون الفعل مستقبلاً كما تقدم .

وقد علم من كلامه أنّ الاستقبال شرطٌ في وجوب النصب ، فإنْ انتفى وجَبَ الرفع ،

قوله [فإنه يتعين أنْ يكون مستقبلا] لِما ذكرنا آنفاً من أنّ النصب بعدها بإضمار ((أنْ)) وهي تخلص الفعل للاستقبال ، لكن حيث الأمر كان كذلك فهلا شرطوا أنْ يكون الفعل مستقبلاً في كلِّ ما ينصب بعده بإضمار ((أنْ)) ، وما الخصوصية لـ((حتى)) الجارة فليتأمل .

قوله [فإنْ انتفى وجب الرفع] ظاهر كلام المصنف بل صريحه [1] : إنّ الفعل الحالي لا يكون إلا مرفوعاً ، وإنه لا يدخله التأويل بالمستقبل حتى ينتصب ، ويوافقه كلام الدماميني : حيث قال :

((وتلخيص مسألة ((حتى)) بأسهل طريق أنْ يقال : إنْ صلح المضارع بعدها لوقوع الماضي موقعه جاز فيه الرفع والنصب نحو : ﴿ حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾[2] ، وإلا فإنْ كان حاضراً فالرفع أو مستقبلاً فالنصب)) انتهى .

يعني : بالنسبة الى زمن التكلم فإنه الذي يجب نصبه ، كما صرّح به في المغني[3] وأما إنْ كان استقباله بالنظر الى ما قبلها فالوجهان .

وإذا تقرر هذا فقول الشارح : ((وقد علم من كلامه)) الخ مشكل ؛ لأنه إنْ أراد أنّ الاستقبال بقسميه الذي قدمه في شرح قوله : ((مستقبلا))

---

(1) المغني ١٢٦/١ (حتى) .

(2) البقرة - ٢١٤ .

(3) المغني ١/ ١٢٦ .

لكن يجب مع ذلك أنْ يكون الفعل بعدها مسبباً عمّا قبلها

☜☜شرط في وجوب النصب ، فيخالفه كلام المغني ، أو أراد أنّ الاستقبال الذي هو شرط للوجوب إنما هو الاستقبال بالنظر الى زمن التكلم ، فخصوص هذا لم يعلم من كلامه . ويشكل عليه أيضاً قوله : ((فإنْ انتفى وجب الرفع)) ؛ إذْ وجوب الرفع مخصوص بصورة واحدة .

قوله [مسبباً عمّا قبلها] لأنه لمّا بطل الاتصال اللفظي بينهما لمانع وجب الاتصال المعنوي جبراً لما فات ، ولتحقق الغاية التي هي مدلولها نحو : ((أيهم سار حتى يدخلها)) ؛ لأنّ الاستفهام عن السائر لا عن السير فإنه محقق ، وأما ((قلما سرتُ حتى أدخلها)) فإنْ أردت نفي السير وهو الأغلب في كلامهم وجب النصب وإنْ أردت الحكم بوقوع سير قليل جاز الرفع على ضعف ، فراجع الرضي[1] .

ولو لم يكن الفعل مسبباً عمّا قبلها نحو (لأسيرنّ حتى تطلع الشمس ، وما سرت من البلد حتى أدخلها ، وأسرت حتى تدخلها) وجب النصب ؛ إذ طلوع الشمس لا يتسبب عن السير في الأول ودخول البلد لا يتسبب عن عدم السير في الثاني .

وأما الثالث : فلأنّ السير لم يتحقق وجوده فلو رفع لزم أنْ يكون مستأنفاً مقطوعاً بوقوعه وما قبلها سبب له وذلك لا يصلح ؛ لأنّ ما قبلها غير سبب فيلزم وقوع المسبب ، أو الشك فيه ، وأجاز الأخفش[2] الرفع بعد النفي على أنْ يكون الكلام إيجاباً ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره ، لا على ما قبل ((حتى)) خاصة ، ولو عرضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها ،☜☜

---

(١) شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٤٢ الفعل المضارع .

(٢) الهمع ٢/ ٣٠٢ ، وأكثر عبارات المحشي منقولة من الهمع .

فضلة نحو :

﴿ وإنما منعه إذا كان النفي مسلطاً على السبب خاصة وكل أحد يمنع ذلك قال بعضهم : ويجري مثل ذلك في الاستفهام . قال الرضي[1] :

((ويجوز : ((ما سرت إلا يوماً حتى أدخلُها)) بالرفع و((ما سرت إلا قليلاً)) ؛ لأنّ النفي انتقض بـ((إلا))...)) .

((وأما نحو : ((إنما سرت حتى أدخلها)) فلفظ ((إنما)) يستعمل بمعنيين : إما لحصر الشيء كقولك : ((إنما سرت أو قعدت)) إذا حصرت سيره ، فيجوز الرفع على قبح ؛ لأنّ الحصر كالنفي ، وأمّا الاقتصار على الشيء ، كقولك لمن ادعى الشجاعة والكرم : ((إنما أنت شجاع)) أي : فيك هذه الخصلة فقط ، فيجوز الرفع بلا قبح)) .

قوله [فضلة] فلو لم يكن فضلة وجب النصب نحو : ((سيري حتى أدخلها)) ، فإنّ ((سيري)) : مبتدأ ، و((حتى أدخلها)) : خبر ، ولو رفع الفعل لصار المبتدأ بلا خبر ؛ لأنّ ((حتى)) حينئذٍ حرف ابتداء ، والجملة بعدها مستأنفة ، فيخلو المبتدأ عن الخبر لفظاً ، وهو ظاهر ، وتقديراً ؛ لأنه لا دليل عليه ، فسقط ما قيل : إنه يمكن تقدير الخبر أي : ((سيري حاصل)) .

وكذلك : ((كان سيري أمسِ حتى أدخلها)) إنْ قدرت ((كان)) ناقصة و((حتى أدخلها)) : الخبر ، ولم تقدر الظرف وهو ((أمس)) خبراً لـ((كان)) ، فإنْ قدّرت ((كان)) تامة و((أمس)) متعلقاً بـ((سيري)) ، ﴾

---

(١) من قوله ((ويجوز .... الى قوله انتقض بإلا)) شرح الكافية٢/ ٢٤٣ ، وقوله ((وأما نحو .. الى قوله بلا قبح)) شرح الكافية ٢/ ٢٤٢ .

((مرضَ زيدٌ حتى أنّهم لا يرجونه)) .

[و] الموضع الثالث مما يجب فيه إضمار ((أنْ)) أشار اليه بقوله :

[بعد ((أو))] العاطفة

أو ناقصة و((أمس)) متعلقاً بمحذوف على أنه خبر ((كان)) رفعت ؛ لأنّ ما بعد ((حتى)) حينئذٍ حال مسبب فضلة و((حتى)) فيه ابتدائية ، وعلامة كونه حالاً أو مؤولاً به صلاحية جعل الفاء في موضع ((حتى)) .

قوله [مرض زيدٌ حتى أنهم لا يرجونه] فـ((لا يرجونه)) : حال ؛ لأنه في قوة قولك : ((فهو الآن لا يرجى)) ومسبب عمّا قبلها ؛ لأنّ عدم الرجاء مسبب عن المرض ، و((فضلة)) ؛ لأنّ الكلام تمّ قبله بالجملة الفعلية ، ويُحتمل أنه مثل للحال التأويلي على معنى : إنه بحيث لم يرجوه في الماضي ، والتعبير بالمضارع كأنك قلت : ((حتى قلنا لا يرجونه)) .

قوله [العاطفة] أي : لمصدر مؤول من ((أنْ)) والفعل بعدها على مصدر متصيد مما قبلها ، كما أشار اليه الشارح فيما سيأتي ، وكونُ النصب بـ((أنْ)) مضمرة هو الصحيح ؛ لأنّ ((أو)) حرف عطف لا عمل لها ، ولذلك لا يتقدم معمول الفعل عليها ولا يفصل بينه وبين الفعل . لكن انظر الفصل بالقسم ، وما قيل بجواز الفصل به في ((إذن)) ، ونقل ابن مالك[1] عن الأخفش : أنه يجوز الفصل بالشرط

---

(١) لم أعثر في ما بين يدي من مؤلفات لابن مالك وابنه على هذا النقل ، ولكن السيوطي نقل عن ابن مالك تلك الإجازة في الهمع ٣٠٤/٢ ، ويظهر أن المحشي اعتمد على السيوطي في النقل لشدة تقارب عباراتهما ، ونقل عن السيوطي الصبان في حاشيته في باب إعراب الفعل ، نعم نقل الرضي جواز الفصل بالشرط ونسبه الى الأخفش في شرح الكافية ٢٤٣/٢ ، ٢٤٤ .

الصالح في موضعها ((الى)) أو ((إلا)) .

فالأول : [نحو] قولك : [**لألزمنّك أو تقضيني حقي**] ، أي : الى أنْ تقضيني حقي ،

وذهب الكسائي[1] الى أنّ ((أو)) ناصبة بنفسها ، والفراء الى أنّ النصب بالمخالفة .

قوله [الصالح في موضعها ((إلى أو إلا))] أجود من قول بعضهم : التي بمعنى : ((الى أو إلا)) ، كما وقع في بعض نسخ المتن ، فإنه يوهم أنّ ((أو)) ترادف الحرفين ، وليس كذلك ، بل هي العاطفة ، وأحسن منه قول الخلاصة : إذا يصلح في موضعها ((حتى)) أو((إلا)) ؛ لأنّ لـ((حتى)) معنيين كلاهما يصح هنا ، الأول : الغاية مثل ((الى)) ، والثاني : التعليل مثل ((كي)) .

فشمل كلامه نحو : ((لأرضينَّ الله أو يغفر لي)) ، ولا يناسب هنا معنى ((إلى)) ولا معنى ((إلا)) ؛ لأنه يوهم انقطاع الإرضاء إذا حصل الغفران ، فيتعين هنا التعليل ، وتتعين الغاية في: ((لأنتظرنه أو يجيء)) ، والاستثناء في ((لأقتلنّ الكافر أو يسلم)) .

ويصلح للتقديرات الثلاث : ((لألزمنك أو تقضيني حقي)) ، وخرج بقوله ((الصالح)) الخ : التي لا يصلح في موضعها واحدة منهما ، فإنّ الفعل بعدها منصوب بـ((أنْ)) مضمرة جوازاً كما تقدم ، لكن يرد عليه : الصالح في موضعها ((كي)) كما عرفت .

---

(١) كلام الكسائي وبعده كلام الفراء كله في الهمع ٢/ ٣٠٤ .

وكقوله :

لأستَسْهلنَّ الصعبَ أو أدركَ المُنى

قوله [لأستسهلنّ ...] صدرُ بيت عجزه :

فما انقادتِ الآمالُ إلا لصابرِ [(١)]

وجوّز أبو حيان : كونها في هذا البيت بمعنى ((إلا)) ، قال الدماميني : ((وليس بشيء)) ، وفيه نظر : لأنّ كون ((أو)) بمعنى ((إلا)) مجمع عليه كما في شرح العمدة [(٢)] وهو الذي اقتصر عليه سيبويه .

قال الرضي [(٣)] : ((...((أو)) في الأصل لأحد الشيئين فإذا قصد مع إفادتها هذا المعنى الذي هو لزوم أحد الأمرين التنصيص على حصول أحدهما عقب الآخر ، وأنّ الأول امتد الى حصول الثاني نصبتَ ما بعد ((أو)) ، فسيبويه يقدر بـ((إلا)) وغيره بـ((الى)) ، والمعنيان يرجعان الى شيء واحد .

فإنْ فسّرته بـ((إلا)) فالمضاف بعده محذوف وهو الظرف ، أي : لألزمنك إلا وقت أن تعطيني ، فهو في محل النصب على أنه ظرف لما قبل ((أو)) ، وعند من فسره بـ((الى)) ما بعده بتأويل مصدر مجرور بـ((أو)) التي بمعنى ((الى))...))

انتهى . ومع هذا لا يقال إنّ كلام أبي حيان ليس بشيء .

وقولُ الرضي ((إنّ الجر بـ أو)) خلافُ ما عليه الجماعة ،

---

(١) البيت من الطويل بلا نسبة في الأوضح ١٧٣/٣ وشرح التسهيل ٣٤٧/٣ و الهمع ٣٠٤/٢ .

والشاهد واضح ، فقوله (أو أدرك) معناه : إلى أن أدرك .

(٢) قال ابن مالك في شرح عمدة الحافظ ـ ٣٣٦ : (وكون (او) بمعنى (إلا) مجمع عليه ...) .

(٣) شرح الكافية ٢٤٩/٢ (إعراب الفعل) .

[و] الثاني : [نحو] قوله :

وكنْــتُ إذا غَمــزْتُ قنـــاةَ قـــومٍ [كسرْتُ كُعُوبَها أو تستقيما] [1]

أي : إلا أنْ تستقيم ، والفعل في هذه الأمثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف على مصدر متصيّد من الفعل المتقدم ، أي : ليكونَنّ لزومٌ مني أو قضاءٌ منك ، وليكونن منّي كسرٌ لكعوبها أو استقامة منها .

[و] أشار الى الرابع والخامس بقوله : [بعد فاء السببية]

من أنها عاطفة ، فكأنه جعل تقديرها بـ((الأولى)) تقدير معنى وإعراب ، ونصّ ابن مالك [2] في شرح الكافية على أنه : ((تقدير لحظ فيه المعنى دون الإعراب ، والتقدير الإعرابي المرتب على اللفظ أنْ يقدر قبل ((أو)) مصدر ، وبعدها ((أنْ)) ناصبة للفعل ، وهما في تأويل مصدر معطوف بـ((أو)) على المقدر قبلها)) .

قوله [متصيّد من الفعل السابق] ليس المراد به الفعل الاصطلاحي بل ما يشمل الجار والمجرور ، مما يؤول منه المصدر .

قوله [بعد فاء السببية أو واو المعية] أي : العاطفتين ، كما يعلم من متن التوضيح وغيره .

---

(١) البيت من الوافر لزياد الأعجم في ديوانه ١٠١ وبلا نسبة في الأوضح ١٧٣/٢ وشرح الشذور ٢٦٩ والشاهد فيه : (او تستقيما) فنصبت الفعل المضارع بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد (أو) بمعنى (إلا) ، والمعنى : إلا أن تستقيم فلا أكسرها .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/ ١٢١ (إعراب الفعل) .

وهي التي قُصد بها الجزاء ، [أو واو المعية]

﴿ وألحق الكوفيون بذلك لفظة ((ثم)) في قوله ﷺ [1] : ((لا يبولنّ أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه)) .

وجوّز ابن مالك [2] فيه الرفع والنصب ، ورُدّ بأنه يصير المعنى النهي عن الجمع بين البول والاغتسال ، وليس الحكم خاصاً به ، بل لو بال في الماء فقط كان داخلاً تحت النهي ، ويجوز فيه الجزم أيضا .

قوله [وهي التي قصد ...] أي : التي قصد بها سببية ما قبلها لما بعدها ؛ لأنّ العدول عن العطف الى النصب للتنصيص على السببية حتى يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى ، فإذا لم تقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها .

قال المصنف في بعض تعاليقه : ((إنما نصبوا بعد الفاء في تلك المواطن ؛ لأنهم لمّا قالوا : ((لا تنقطع عنا فنجفوك)) لم يكن عطـــف ((نجفوك)) على ((تنقطع)) وإلا لجزم ، فيصير المعنى ((ولا نجفك)) .

والمراد أنْ ينبهوا على أنّ الانقطاع سبب الجفاء ، فنزلوا ((لا تنقطع)) منزلة مصدر ، وعطفوا الفعل بتقدير ((أنْ)) عليه ، فصار عطف اسم على اسم ، أي : ((لا يكن منك انقطاع فجفاء منا)) ، فهذا يدل على السببية ، وهكذا الكلام في أخواتها ، لمّا شاركوا الثاني مع الأول في إعرابه علم أنه داخل في معناه ، ولمّا عُدل به عن إعرابه عُلم أنه غير داخل .

وبهذا علم أنه لا يغني عن أنْ يأتوا بالفعل إتيانهم بالمصدر ؛ ﴾

---

(١) صحيح مسلم ١٦٢/١ ، كتاب الطهارة ـ باب النهي عن البول في الماء الدائم .

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح ـ ٢٢٠ .

وهي المفيلة معنى ((مع)) ،

☜☜لأنهم لو قالوا : ((لا يكن منك إتيان فإعطاء منا)) جاز أنْ يظن أنك تنفي كلا المصدرين ، بخلاف ما إذا أتيت بالفعلين ، وخالفت بين إعرابهما .

وعلى هذا إذا كان الفعل موجباً نحو : ((يطيرُ الذبابُ فيغضبُ زيدٌ)) لا يحتاج الى إضمار ((أنْ)) ؛ لأنّ دخول الثاني في إعراب الأول لا يغيِّر معناه ، فإذا صح المراد لم يكن للعدول عن الأصل وجه ، فأمّا :

وألحَقُ بالحجازِ فأستريحا[1]

فضرورة ، وإذا كان الفعل الثاني موافقاً للأول في المعنى لا يجوز النصب ، نحو : ((ما أقوم فأحدثك)) إذا أردت نفي الفعلين ، وإنما ينتصب إذا كان مخالفاً له في معناه ، ولا يصح عطفه عليه .

قوله [وهي المفيلة معنى((مع))] أي : التي قصد مصاحبة ما قبلها لما بعدها في زمان واحد ، وعُلم بذلك أنّ النصب بعد الواو ليس على معنى النصب بعد الفاء .

وقولهم : تقع الواو في جواب كذا وكذا تجوّز ظاهر ، فإنّ الكلام بالعطف جملة واحدة كسائر المعطوفات ، لكنّ الثاني يترتب على حصول الأول كالجزاء .

---

(١) عجز بيت من الوافر للمغيرة بن حبناء في الخزانة ٥٢٢/٨ وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣٦٧/٣ وشرح شذور الذهب ٢٧١ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٩/٢ ، وتمامه :

سأتركُ منزلي لبني تميمٍ والحقُ بالحجاز فاستريحا

والشاهد ((فاستريحا)) : فالفعل منصوب بـ((ان)) مضمرة بعد فاء السبب من دون سبقها بنفي او طلب ، وهو ضرورة .

حال كونهما [مسبوقين بنفيٍ محض] أي : خالص من معنى الإثبات ، فخرج نحو : ((ألم تأتنا فنكرمك ،

قوله [فخرج نحو : ألم تأتنا فنكرمك] أي : من كل نفي دخل عليه أداة استفهام ، وأريد التقرير لا الاستفهام الحقيقي ، فإنّ الاستفهام التقريري لا يجاب .

ولهذا لم ينصب جوابه في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ (١) ، وهذا ما في التوضيح(٢) ، لكن صرح بعضهم في هذا بجواز النصب بل والجزم أيضاً ، ويوافقه أنهم استشهدوا على النصب في جواب الاستفهام بقوله :

أَلَمْ أكُ جارَكُمْ ويكونَ بيني وبينَكُمُ المودّةُ والإخاءُ (٣)

ولاشك أنّ المراد بالاستفهام فيه التقرير ، ومثله قوله تعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ ﴾ (٤) .

وتوجيهه : إنّ هذا الاستفهام له لفظ وهو غير الإيجاب ، ومعنى هو الإيجاب ، فيجوز أنْ يراعى لفظه فينصب ، وأنْ يراعي معناه فلا ينصب .

وقيل : إنّ عدم النصب في : ((فتصبح)) أولى ؛ لعدم السببية ؛ لأنّ

---

(١) الحج ـ ٦٣ .

(٢) أوضح المسالك ١٧٨/٣ (إعراب الفعل) .

(٣) البيت من الوافر للحطيئة في ديوانه ٥٤ وشرح الشذور ٢٨١ والهمع ٣٦٢/٢ ، وللأخطل في شرح التسهيل ٣٥٩/٣ . والشاهد فيه : (يكون) فالفعل منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد واو المصاحبة في جواب الاستفهام .

(٤) الحج ـ ٤٦ .

وما تزال تأتينا فتحدثنا ، وما تأتينا إلا فتحدثنا)) .

الرؤية ليست سبباً لإصباح الأرض مخضرة ، وإنما السبب نزول المطر .

فإنْ قلت : فعل الرؤية عندهم في مثل هذا ملغى ، ولذا أجازوا البدل في : ((ما رأيت أحداً يقولُ ذلك إلا زيداً)) دون ((ما جاءني أحدٌ إلا زيد)) ، فـ((لم تر)) في معنى : ((ألم ينزل الله)) .

قلت : ذلك وإنْ صح في فعل الرؤية ؛ إلا أنه ليس على سبيل الوجوب ، والمراد صحة الرفع في الآية ، وهو يحصل بالوجه المذكور ، ولا يخفى أنّ هذا كله يؤدي الى أنّ المحكوم بالنصب في جوابه ، أو بأنه لا يجاب الاستفهام نفسه .

وأصل المسألة مفروض في جواب النفي ، وأنه هل يجاب إذا تقدمه الاستفهام المذكور أم لا ، فليحرر .

ثم هل يمكن أنْ يقل : إنْ قُصد جواب الاستفهام المذكور لمْ ينصب أو النفي ، أجيب : فالوجهان بالاعتبارين ، فليحرر .

قوله [وما تزال تأتينا فتحدثنا] فإنه بمعنى الإيجاب ، وكذا ما يجري مجراه في الاستعمال نحو : ((قلما تلقاني فأكرمك)) .

قوله [وما تأتينا إلا فتحدثنا] أي : مما انتقض النفي فيه بـ((إلا)) قبل الفعل ، بخلاف المنتقض بـ((إلا)) بعده نحو : ((ما تأتينا فتحدثنا إلا في الدار)) ، كما يأتي في كلام الشارح فيجوز فيه الرفع والنصب ؛ خلافاً لابن مالك وولده [1] ، حيث أوجبا الرفع .

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٢٤/٢ ، وتتمات شرح التسهيل لابن الناظم ٣٥٤/٣ و شرح الألفية ٤٨٤ .

[أو طلب بالفعل] لا غير ؛ لأصالته في ذلك .

فخرج الطلب :

بلفظ الخبر نحو : ((حسبك الحديث فينام الناس)) .

وبالمصدر نحو : ((سقياً فيرويك)) ،

ويتفرع على ذلك ما لو قلت : ((ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ فأكرمه)) فإنْ جعلت الهاء لـ((أحد)) نصبت لتقدم الفعل على انتقاض النفي ، وإنْ جعلتها لـ((زيد)) رفعت ؛ لتأخره عنه .

قوله [أو طلب بالفعل] لا يخفى أنه ليس المراد بالطلب بالفعل الطلب بصيغة الفعل ؛ لأنّ بعض أنواع الطلب ليس بصيغته .

قوله [حسبك فينام الناس] الجمهور على أنّ ضمة ((حسْبُ)) ضمة إعراب ، وأنه مبتدأ خبره محذوف أي : ((حسبك السكوت)) وهو لا يظهر .

وقيل : إنه مبتدأ لا خبر له ؛ لأنه في معنى ما لا يخبر عنه وهو ((اكتفِ)) .

وقيل : إنّ الضمة ضمة بناء ، وهو اسم سمي به الفعل ، وبني على الضم ؛ لأنه كان معرباً ، وأجاز الكسائي [1] النصب بعد الطلب بلفظ الخبر .

قوله [وبالمصدر] قال المصنف في التعليقة : ((الحق أنّ المصدر الصريح إذا كان للطلب ينصب ما بعده)) قال : ((وينبغي أنْ لا نقيد الخلاف باسم الفعل خاصة ما لم يظهر نقل بخلافه)) .

---

(١) إجازة الكسائي ثم مخالفته بعد نقلها ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٣٠/٢ .

وباسم الفعل نحو : ((صه فنكرمك)) ، فلا يجوز النصب بعد شيء منها .

وخرج بقيد ((السببية والمعية)) : العاطفتان على صريح الفعل ، والمستأنفتان .

قوله [وباسم الفعل] هذا قول الجمهور ؛ لأنّ اسم الفعل لا يدل على مصدر يعطف عليه ؛ لكونه غير مشتق .

وخالفهم الكسائي فأجاز النصب مطلقاً ، وفصّل ابن جنيّ وابن عصفور[1] ، فأجازاه إذا كان اسم الفعل من لفظ الفعل نحو : ((نزال فنحدثك)) ، ولا من معناه إذا لم يكن من لفظه نحو : ((صه فنكرمك)) ، قال في شرح الشذور [2] : ((وما أجدر هذا القول بأنْ يكون صواباً)) .

قوله [على صريح الفعل] فإنّ الفاء لمجرد العطف من غير سببية نحو : ((ما تأتينا فتحدثنا)) فيجب الرفع ، أي : ((فما تحدثنا)) ، وكذا الواو نحو : ((لا تأكل السمك وتشربْ اللبن)) إذا جزمت ((تشرب)) .

قوله [والمستأنفتان] فإنّ الفاء لمجرد السببية حينئذٍ لا للعطف نحو : ((ما تأتيني فأكرمك)) ، بمعنى : فأنا أكرمك لكونك لم تأتني ، وذلك إذا كنت كارهاً لإتيانه .

والواو لمجرد الاستئناف لا للعطف نحو : ((لا تأكل السمكَ وتشربُ اللبن)) إنْ رفعت ((تشرب)) ، وظاهر هذا أنه إذا نصب ((تشرب)) تكون الواو عاطفة .

---

(١) الهمع ٣٠٧/٢ .

(٢) شرح الشذور ـ ٢٧٥ .

وشمل قوله ((بنفي محض)) :

النفي بالحرف [نحو ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾] و((ما تأتينا فتحدثنا إلا في الدار)) .

وبالفعل نحو : ((ليس زيداً حاضراً فيكلمك)) .

ويوافقه ما صرح به في شرح اللمحة [1] أنه لا يصح كونه مفعولاً معه ؛ لأنه لا يكفي فيه الاسم تأويلاً ، لكن قال حفيد الموضّح كغيره : إنه مفعول معه ، وحينئذٍ فالواو ليست للعطف ، فكيف تضمر ((أنْ)) بعدها ، وإنما تضمر بعد العاطفة ، كما صرّحوا به هنا ، فليحرر .

قوله [نحو : ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ [2]] على معنى : لا يقضى عليهم فكيف يموتون ، لا على معنى : لا يقضى عليهم ميتين بل غير ميتين ؛ إذ يمتنع أنْ يقضى عليهم ولا يموتون ، أي : ولا يكن قضاء عليهم فموتهم .

وإنما قدروا هذا التقدير فيه وفيما يأتي ؛ لأنّ ((أنْ)) تجعل ما بعدها في حكم المصدر ، فيكون مفرداً فيجب أنْ يكون المعطوف عليه وهو ما قبل الفاء في تأويل المفرد ؛ لعدم جواز عطف المفرد على الجملة التي لا محل لها من الإعراب .

قوله [وبالفعل] هل يشترط في ذلك أنْ لا يكون الخبر جامداً كما سيأتي في الاستفهام .

---

(١) ما ذكره معنى كلام ابن هشام ، والجملة الأخيرة التي ساقها المحشي مشعراً أنها من الشرح غير موجودة فيه ، أعني : قوله : (لأنه لا يكفي فيه الاسم تأويلاً) ، فهذا التعليل غير موجود . شرح اللمحة ٢/ ١٥٥.

(٢) فاطر ـ ٣٦ .

وبالاسم نحو : ((أنت غير آتٍ فتحدثنا)) .

والنفي مع الواو كذلك نحو : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ [وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ] ﴾ ، وقس الباقي .

قوله [وبالاسم نحو : ((أنت غير آتٍ فتحدثنا))] بالنصب ؛ نظراً الى أنّ ((غير)) قائم مقام النفي في المعنى ، وهذا مذهب الكوفيين ، واختاره ابن مالك[1].

والأكثرون على المنع نظراً الى أنه لا يجري مجراه في الاستعمال بخلاف نحو : ((قلما تلقاني فتكرمني)) ، وكذا ((قلّ رجل ، وأقل رجل)) ؛ لأنّ هذه الكلمات تجري مجرى النفي الصرف في الاستعمال .

قوله [﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ ﴾ ... [2]] قال في شرح الشذور [3] :

((والمعنى والله اعلم : إنكم تجاهدون ولا تصبرون وتطمعون أنْ تدخلوا الجنة ، وإنما ينبغي لكم الطمع في ذلك إذا اجتمع مع جهادكم الصبر على ما يصيبكم فيه ، فيعلم الله حينئذ ذلك واقعاً منكم ، والواو في قوله تعالى : ((ولمّا)) واو الحال ، والتقدير : بلْ حسبتم أنْ تدخلوا الجنة وحالتكم هذه الحالة)) انتهى .

وحاصل ما أشار اليه : إنّ العلم في الآية مجاز عن المعلوم ، وأنه انتفى لعدم وقوعه ، وبذلك يعلم الجواب عما يقال : ((لمّا)) للنفي ، وكيف يصحّ نفيُ علم الله تعالى ، وعلمه يتعلق بالواجب والجائز والمستحيل ، فتدبر .

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٣٣/٢ .

(٢) آل عمران ـ ١٤٢ .

(٣) شرح الشذور ـ ١٧٩ .

وشمل قوله ((أو طلب بالفعل)) : الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والعرض والتمني والتحضيض .

فهذه سبعة مع النفي المتقدم تصير ثمانية ، وهي المعبّر عنها بالأجوبة الثمانية ، وزاد الفراء الترجي [1] ، واختاره ابن مالك [2] ؛ لثبوت ذلك سماعاً فتصير على هذا تسعة ، وقد جمعها بعضهم في بيت وهو :

مُرْ وانْهَ وادْعُ وسَلْ واعْرِضْ لحَضِّهِمُ   تَمَنَّ وارْجُ كَذاكَ النَفْيُ قَدْ كَمُلا

قوله [وشمل قوله ((أو طلب)) ...] في شموله للاستفهام والعرض والتحضيض نظر ، وقد يقال : لعله أراد بالفعل مقابل الاسم فيدخل فيه الحرف .

ولينظر لِمَ كان الطلب بهذه المذكورات من اسم الفعل والخبر ليس محضاً ، وكان بنحو : ((ليت ولعل)) طلباً محضاً مع أنه قد قيل : إنهما ليسا بموضوعين للطلب بل لحالة تستلزمه ، فإنْ أريد أنه في المذكورات ليس بالوضع ، فهو مشكل في اسم الفعل على القول بأنه موضوع لمعنى الفعل .

قوله [وهي المعبر عنها بالأجوبة الثمانية] فيه تجوز ، والأصل المعبر عن أجوبتها بالأجوبة الثمانية أو المعبر عنها بذي الأجوبة .

---

(١) قال الفراء : (وقوله تعالى ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ ۞ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعُ ﴾ - بالرفع - يرده على قوله ((أبلغ)) ، ومن جعله جواباً لـ((لعلي)) نصبه وقد قرأ به بعض القراء) . معاني القرآن ٣/ ٩ .

(٢) اختاره في شرح التسهيل ٣/ ٣٤٩ وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٣٠ وصرح بأنه يقول بقول الفراء .

مثل النصب بعد الفاء والواو في جواب الأمر قول الشاعر :

يا ناقُ سيري عنقاً فسيحا   الى سليمانَ فنستريحا

وقوله :

فقلتُ ادّعي وأدعوَ إنّ أندى   لصوتٍ أنْ يُنادي داعيانِ

قوله [قول الشاعر] أي : بالنصب في قوله ، وهكذا ما بعده ، والشاعر المذكور أبو النجم العجلي .

قوله [يا ناق ...[1]] ((ناقُ)) منادى مرخم ، أي : يا ناقة ، ((والعَنَق)) بفتحتين ضرب من السير ، ونصبه على أنه ناب عن المصدر أو صفة مصدر محذوف أي : سيراً عنقا ، و((الفسيح)) ـ الواسع ـ نعت .

قوله [فقلت ادّعي ...[2]] قاله الأعشى ، وقيل غيره ، ((ادّعي)) مثل اخرجي ، فاستثقل في الفعل واو مكسورة مضموم ما قبلها ، فحذفت الواو ، ثم كسرت العين لمجاورة الياء ، وإذا ابتدأت بالفعل فقل البدر[3] ابن مالك بضم الهمزة ، نظراً الى ضمّ الثالث في أصل الأمر ، وأنه يجوز الكسر ، ذكره في فصل همزة الوصل ، وكذا قل أبوه في شرح الكافية .

---

(١) البيت من الرجز لأبي النجم الفضل بن قدامه العجلي في الدرر ٣/٥٢ ، ٤/ ٧٩ ، والهمع ٢/٣٠٥ ، وبلا نسبة في شرح الشذور ٢٧٤ والأوضح ٣/ ١٧٦ . والشاهد في ((فتستريحا)) فالفعل المضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد فاء السبب في جواب الأمر .

(٢) البيت من الوافر للأعشى في الدرر ٤/ ٨٥ وليس في ديوانه ، وللفرزدق في أمالي القالي ٢/ ٩٠ وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٧٧ ، والهمع ٢/ ٣٦١ . الشاهد في قوله ((وأدعو)) فالفعل المضارع منصوب بأنْ مضمرة وجوباً بعد واو المعية في جواب الأمر .

(٣) شرح الألفية لابن الناظم/ ٥٩٣ . وشرح الكافية الشافية ٢/ ٣٦٥ (زيادة همزة الوصل) .

وفي جواب النهي قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ﴾ [1]

ﬥ وفي إيضاح أبي علي ما نصه : ((وتقولُ للمرأة ((اغزي ادعي)) فتشم الزاي والعين الضمة ، وتضم الهمزة ؛ لأنّ الضمة في حكم الثبات)) .

وقوله ((وأدعو)) محلُّ الشاهد ، و((أندى)) أبعد صوتاً ، والندى بعدُ الصوت ، ((وأندى)) : اسم ((إنّ)) ، و((أن ينادي)) : في تأويل مصدر مرفوع على أنه الخبر ، ونظيره في مجيء اسم ((إن)) نكرة وخبرها معرفة قولــــه تعالى : ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ ﴾ [2] .

قوله [وفي جواب النهي ...] شرطُ النهي عدمُ النقض بـ((إلا)) .

قال في شرح الشذور [3] : ((ولو نقض النهي بـ((إلا)) قبل الفاء لم ينصب نحو : ((لا تضرب إلا زيداً فيغضب)) فيجب في ((يغضب)) الرفع ، ويمتنع النصب)) انتهى .

فإنْ نُقض بعدها لم يمتنع النصب نحو : ((لا تضرب زيداً فيغضب عليك إلا تأديباً)) ، وانظر تقييده بـ((إلا)) هل يخرج غيرها .

---

(1) طه ـ ٨١ .

(2) آل عمران ـ ٩٦ .

(3) شرح الشذور ـ ٢٧٥ .

وقول الشاعر :

لا تَنْه عنْ خُلُـقٍ وتـأتيَ مثلَـه

وفي جواب الدعاء نحو قولك : ((اللهم تب علي فأتوب)) وقولك : ((اللهم ارزقني بعيراً وأحج عليه)) .

وفي جواب الاستفهام نحو : ﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾

قوله [لا تنه عن خلق ...] صدرُ بيت لأبي الأسود الدؤلي ، عجزه :

عارٌ عليكَ إذا فعلتَ عظيمُ [(١)]

والشاهد في ((وتأتي)) ، و((عار)) : خبر مبتدأ محذوف ، أي : ذلك عار عليـك ، و((عظيمٌ)) : صفته ، و((إذا فعلت)) معترض بينهما ، و((الخُلُق)) بضم اللام : ملكة تصدر بها الأفعال بسهولة .

قوله [وفي جواب الدعاء] بشرطِ أنْ يكون بفعلٍ أصلي ، فخرج : الدعاء بالاسم نحو ((سقياً لك)) ، والدعاء بلفظ الخبر نحو((رحم الله زيداً فيدخل الجنة)) .

قوله [﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ ﴾[(٢)]] ((من)) : مزيدة في المبتدأ ، و((لنا)) : خبـــر مقدم ، ويجوز أنْ يكون ((شفعاء)) : فاعلاً ، و((من)) : مزيدة لاعتماد الجار والمجرور على الاستفهام ، والفاء عاطفة للمصدر المؤول على المصدر المتصيد مما قبلها ، أي : هل حصول شفعاء فشفاعة منهم لنا .

---

(١) البيت من الكامل لأبي الأسـود الـدؤلي في ديوانـه ٢٣٣ وشـرح الشـذور ٢١٨ والهمـع ٣٦٢/٢ . والشاهد في ((وتأتي)) فالفعل المضارع منصوب بـ(أن) مضمرة بعد واو المعية في جواب النهي .

(٢) الأعراف ـ ٥٣ .

وقوله :

أتبيتُ ريّانَ الجفونِ مـنَ الكـرى   وأبيــتَ منــكَ بليلــةِ الملســوعِ

قوله [أتبيت ريّان ...[1]] كذا أنشده بعضُ النحاة ، قال أبو حيان [2] : ((ولا أدري أهو مسموع أم مصنوع)) انتهى .

أقول هو من كلام الشريف الرضي نقيب الطالبيين ، وهو وإنْ كان أشعر الطالبيين بل القرشيين ، كما قال صاحب اليتيمة[3] ، لكنه من المولدين كما يُعرف من ترجمته في اليتيمة ، و((الريّان)) ضدّ الظمآن ، و((الكرى)) النعاس ، والمراد به في البيت النوم ، و((الملسوع)) اسم مفعول من لسعته الحية أو العقرب ، وليلة الملسوع كناية السهر .

قال في المغني[4] : ((وذكر لي رجل عن كثير ممن يقرأ علم العربية أنه استشكل قول الشريف المرتضى ـ وأنشد هذا البيت ـ وقال : كيف ضم التاء من ((تبيتُ)) وهو للمخاطب لا للمتكلم ، وفتحها من ((أبيتَ)) وهو للمتكلم لا للمخاطب ، فبيّنتُ للحاكي أنّ الفعلين مضارعان ، وأنّ التاء فيهما لام الكلمة وأنّ الخطاب في الأول مستفاد من تاء المضارعة ،

---

(١) البيت من الكامل للسيد الشريف الرضي في ديوانه ٦٥٢/١ وللسيد الشريف المرتضى في المغني ٦٦٧/٢ و بلا نسبة في الهمع ٣٦٢/٢ . والشاهد واضح من كلام المحشي .

(٢) الهمع ٢/ ٣٦٢ .

(٣) قال في اليتيمة : ((هو أشعر الطالبيين مَنْ مضى منهم ومَنْ غبر على كثرة شعرائهم ... ولو قلت انه أشعر قريش لم أبعد عن الصدق)) يتيمة الدهر ـ الثعالبي ٢٩٧/٢ .

(٤) المغني ٦٦٨/٢ .

لكن يشترط فيه : أنْ لا يكون بأداة يليها جملة إسمية خبرها جامد ، فلا يجوز ((هل أخوك زيدٌ فأكرمَه)) بالنصب .

يعني : والهمزة فيه للاستفهام لا همزة المضارعة ، والتكلم في الثاني مستفاد من الهمزة ، وإنّ الأول مرفوع ؛ لحلوله محل الاســـــم ؛ والثاني منصوب بـ((أنْ)) مضمرة بعد واو المصاحبة)) .

قوله [لكن يشترط فيه ...] ويشترط في الاستفهام أيضاً : أنْ لا يتضمن وقوع الفعل نحو : ((لِمَ ضربته فيجازيك)) ، فإنّ ((الضرب)) إذا وقع يتعذر سبك مصدر مستقبل منه ، قاله ابن مالك[1] أخذاً من ردّ أبي علي الفارسي تجويزَ الزجاج في (وتكتمون) من قوله تعالى : ﴿ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وانتم تعلمون ﴾ النصبَ .

فتسقط النون من حيث العربية على معنى : لِمَ تجمعون ذا وذا ، بأنّ إضمار ((أنْ)) هنا قبيح ؛ لأنّ ((تكتمون)) معطوف على موجَب مقرّر ، وليس بمستفهم عنه ، وإنما استفهم عن السبب في اللبس واللبس موجب .

---

(١) قال ابن مالك في متن التسهيل ٣/٣٤٩ : ((وتظهر أيضاً ـ يعني : أنْ ـ بعد فاء السبب جواباً لأمر ... أو لاستفهام لا يتضمن وقوع الفعل)) . وقال ابنه في شرح هذه العبارة في تتمة شرح التسهيل ٣/ ٣٥٢ : ((واقتدى في هذه المسالة بما ذكره أبو علي في الإغفال راداً على قول أبي إسحاق الزجاجي في قوله تعالى : ﴿ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ ﴾ ولو قال : وتكتموا الحق لجاز ، على قولك : لم تجمعون بين ذا و ذا ؟ ولكن الذي في القرآن أجود في الإعراب)) وانظر الهمع فالبحث هناك ٢/٣٠٧ .

وفي جواب العرض قوله :

يا ابنَ الكرامِ ألا تـدنو فتبْصِـرَ مـا قـدْ حـدّثوكَ فَمَـا راءٍ كَمَـنْ سمعـا

ونحو : ((ألا تقوم وأقوم)) .

قال أبو حيان[1] : ((وهذا لم يشترطه أحدٌ من أصحابنا)) بل إذا تعذّر سبك مصدر مما قبله : أما لكونه ليس ثم فعل ، ولا ما في معناه ، وأما لاستحالة سبك مصدر مراد استقباله لأجل مضي الفعل ، فإنما يقدر فيه مصدر مقدراً استقباله ، مما يدل على المعنى ، فإذا قيل : ((لم ضربت زيداً فأضربك)) أي : ليكن منك تعريف بضرب زيد فضرب منّا ، وتقدم الكلام على الاستفهام التقريري .

قوله [يا ابن الكرام ...[2]] الشاهد في ((فتصبر)) ، و((ألا)) أداة عرض ، و((ما)) : موصولة ، والعائد محذوف تقديره : ما قد حدثوك به ، والفاء في ((فما)) للتعليل ، و((راء)) : مبتدأ ، خبره ((كمن سمعا)) أي : كمن سمعه ، وألفه للإطلاق .

---

(١) الهمع ٣٠٧/٢ .

(٢) البيت من البسيط بلا نسبة في شرح الشذور ٢٧٧ و شرح ابن عقيل ١٣/٤ والهمع ٣٠٨/٢ . والشاهد (فتبصر) : الفعل منصوب بـ(أن) المضمرة وجوباً بعد فاء السبب في جواب (العرض) .

وفي جواب التمني نحو : ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً ﴾ [1] ، ونحو : ﴿ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [2] في قراءة النصب .

وفي جواب التحضيض ، نحو : ((هلا اتقيت الله فيغفر ، أو ويغفر لك)) .

قوله [في جواب التمني] سواء كان الفعل المنصوب بعد الفاعل لمن له الفعل الأول أو لغيره ، نحو : ((ليتك تأتينا فنحدثك)) و((ليته يأتينا فيحدثنا)) إذ التقدير : ليت إتياناً منك فحديثاً منا ، وليت إتياناً منه فحديثاً منه ، ولا يجوز أنْ يكون التقدير : ليته كان منه إتيان فحديث ؛ لأنّ ذلك زيادة متجاوزة الحد .

وأما إذا كانت ((ليت)) داخلة على ضمير الشأن ، وكان الفعل المنصوب لغير من له الفعل الأول فيجب الرفع ، فإنْ كان الفعل المنصوب لمن له الأول فيجوز الوجهان ، نحو : ((ليته يأتيني فيكرمني)) فيصح أنْ يقال : أنه في تقدير : ليت الشأن يكون منك إتيان فإكرام ، وليت الشأن تفعل إتياناً فإكراماً ، والتقدير في الآية : يا ليت لي كوناً معهم ففوزا .

قوله [في قراءة النصب] وأمّا في قراءة الرفع فليس مما نحن فيه .

---

(١) النساء ـ ٧٣ .

(٢) الأنعام ـ ٢٧ ، ((لا نكذب)) و ((نكون)) قرأ حفص وحمزة ويعقوب بنصب الباء في الأول ، ونصب النون في الثاني ، وقرأ ابن عامر بالرفع في الأول والنصب في الثاني ، وقرأ الباقون بالرفع في الفعلين جميعاً . البدور الزاهرة ـ ١٦٧ .

وفي جواب الترجي عند القائل به نحو : ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ۝ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ ﴾ بالنصب في قراءة حفص عن عاصم ، ونحو : ((لعلي أراجعُ الشيخَ ويفهمَني)) .

قوله [عند القائل به] وهو الفراء ، قال في الباب الخامس من المغني [1] :

((وهذا لا يجيزه بصري ، ويتأولون قراءة حفص إما على أنه جواب للأمر ، وهو ﴿ ابْنِ لِي صَرْحًا ﴾ [2] ، أو على العطف على ((الأسباب)) على حد قوله :

ولُبْسُ عباءَةٍ وتقرَّ عيني [3]

أو على معنى ما يقع موقع ((أبلغ)) ، وهو : ((أنْ أبلغ)) ، على حد قوله :

ولا سابقٍ شيئاً إذا كانَ جائيا [4]

ثم إنْ ثبت قولُ الفراء : إنّ جواب الترجي منصوبٌ كجواب التمني فهو قليل ، فكيف تخرج عليه القراءة المجمع عليها)) انتهى .

---

(١) المغني ٢/٥٥١ .

(٢) غافر ٣٦ ، قرأ حفص بنصب العين ، وغيره برفعها في قوله تعالى (فاطلع) البدور الزاهرة ٣٨٨ .

(٣) تقدم تخريج البيت في ص ٤٩٨ ، السابقة .

(٤) عجز من الطويل لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ١٠٧ و المغني ١/٩٦ و الهمع ٣/١٩٦ وتمامه :

بدا ليَ أنّي لستُ مدركَ ما مضى ... و لا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

والشاهد في قوله : ((ولا سابق)) فجرّ (سابق) لعطفه على (مدرك) مع أنه منصوب لأنه خبر (ليس) ، ولكن لكثرة دخول الباء الجارة على خبر (ليس) توهم الشاعر أنه أدخلها على (مدرك) ، فعطف عليه المجرور (لا سابق) ، وهذا جار في الآية الشريفة فيقال معنى : (لعلي أبلغ) : (لعلي أن أبلغ) ، فعطف المنصوب (فأطلع) على معنى المذكور لا لفظه .

ولم يسمع النصب بعد الواو في المواضع المذكورة ، إلا في خمسة مواضع النفي والأمر والنهي والتمني والاستفهام ، وقاسه النحويون في الباقي ، صرح بذلك في شرح الشذور [1] .

تنبيه : نواصب المضارع لا يجوز أنْ يحذف معمولها وتبقى هي ولو لدليل ، فلو قيل لك : ((أتريد أنْ تخرج)) لم يجز أنْ تجيب بقولك : ((أريد أنْ)) ، وتحذف ((أخرج)) ،

وأجازه بعضهم محتجاً بما وقع في صحيح البخاري : ((فيذهب كيما فيعود ظهره طبقاً واحداً)) ، يريد : كيما يسجد ، قل : ((وهذا كقولهم : جئت ولما)) .

وظاهرُه أنّ التخريج على حدّ ((ولا سابق)) غيرُ قليل ، وهو كذلك ؛ لأنه وقع في القرآن كثيراً كما يعلم من كلامه في العطف على المعنى من الباب الرابع [2] .

قوله [وأجاز بعضهم] أي : بعض المغاربة .

قوله [محتجاً بما وقع في صحيح البخاري ((فيذهب كيما))... [3]] هذا وقع في تفسير قوله تعالى : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ﴾ من كتاب التوحيد .

---

(1) شرح شذور الذهب ـ ٢٧٩ .

(2) المغني ٤٧٩/٢ ـ ٤٨١ .

(3) جزء من حديث طويل رواه البخاري في كتاب التوحيد ، باب قوله تعالى : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ﴾ القيامة ٢٢، الحديث رقم ٧٤٣٩ .

قال أبو حيان [1] : ((وليس مثله ؛ لأنّ حذف الفعل بعد ((لّما)) للدليل جائز مقبول في فصيح الكلام ولم ينقل من نحو هذا شيء في كلام العرب)) .

قال الحافظ بن حجر [2] : ((الثابت في النسخ التي وقفت عليها ذكر لفظة ((يسجد)) حتى أنّ ابن بطال ذكرها بلفظ : ((كي يسجد)) بحذف ((ما)) ، والضمير في ((يذهب)) عائد على ما كان يسجد لله رياءً وسمعةً ؛ لأنّ لفظ الحديث : ((كل مؤمن وبقي من كان يسجد لله رياءً وسمعة فيذهب)) الخ .

---

(١) الهمع ٢٩٧/٢ .

(٢) فتح الباري ٣٥٩/١٣ كتاب التوحيد ، باب قوله تعالى : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ﴾ .

[جوازم الفعل المضارع]

[فإنْ سقطت الفاء] من المضارع الواقع [بعد الطلب] ولو بلفظ الخبر

قوله [فإنْ سقطت الفاء ...] أي : لم توجد مع الفعل ، والسقوط بهذا المعنى لا يستدعي سبق وجود .

قوله [ولو بلفظ الخبر] أشار الى أنه ليس المراد الطلب المتقدم بخصوصه ، كما يوهمه إعادة النكرة معرفة الغالبة في التوافق بل ما يعمه وغيره ، كاسم الفعل ، والجملة الإسمية الموضوعة للطلب ، والخبرية إذا أريد بها الطلب .

وقال بعضهم : الفعل الخبري لفظاً الأمري معنى لا ينقاس ، والمسموع : ((إتقى الله أمرؤٌ فعل خيراً يُثبْ عليه)) .

وجعل بعضهم : منه قوله تعالى : ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ إلى قوله ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾[1] ، فإنّ الجزم في جواب ((تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَتُجَاهِدُونَ)) ؛ لأنها مستأنفة معناها الطلب ، أي : آمنوا وجاهدوا ، وليس الجزم في جواب الاستفهام ؛ لأنّ غفران الذنوب لا يتسبب عن نفس الدلالة بل عن الإيمان والجهاد .

وقيل : الجزم في جوابه تنزيلاً للسبب ـ وهو الدلالة ـ منزلة المسبب وهو الامتثال .

---

(١) قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۞ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۞ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ الصف ١٠ ـ ١٢ .

[وقصد] به [الجزاء] للطلب السابق عليه : بأنْ قدِّر مُسبّباً عنه [جُزِمَ] ذلك المضارع وجوباً بأداة شرط مقدرة هي و فعل الشرط ، [نحو] ﴿ قُلْ [تَعَالَوْاْ أَتْلُ] ﴾ [1] ، فـ((أتل)) تقدمه طلب وهو ((تعالوا)) وقصد به الجزاء فجزم ، وعلامة جزمه حذف الواو ،

قوله [وقصد به] أي : بالمضارع .

قوله [للطلب السابق] أي : للمطلوب بالطلب السابق عليه ، بأنْ قُدِّر مسبباً عنه ، أي : عن المطلوب بالطلب المذكور .

قوله [جُزِم] أَبْهَمَ الجازم ؛ ليجري كلامه على كل الأقوال الآتية ، وفي شرح الكافية : ((الجزم عند التعري من الفاء جائز بإجماع)) .

قوله [بأداة شرط مقدرة] أي : بعد الطلب مدلولاً عليها به ، وهل يتعين تقدير : ((إنْ)) .

قال الرضي [2] : ((ولعلّ ذلك لاستبعادهم إسناد الجزم للفعل ، وليس ما استبعدوه ببعيد ؛ لأنه إذا جاز أن يجزم الاسم المتضمن معنى ((إنْ)) فعلين فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلاً واحداً)) انتهى .

وفيه : إنّ تضمن الفعل معنى الحرف : إما غير واقع أو غير كثير كما يأتي .

---

(١) الأنعام ـ ١٥١ .

(٢) شرح الكافية ٢٦٦/٢ (الجوازم) .

والمعنى : تعالوا فإنْ تأتوني أتلُ عليكم ، فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم ، ومثله : ((أين بيتك أزرك)) و((حسبك حديث ينم الناس)) وقوله :

مكانكِ تُحمَدي أو تستريحي

قوله [فإنْ تأتوني ...] قل في شرح الشذور [1] : ((ولا يجوز أنْ يقدر : فإنْ تتعالوا ؛ لأنّ ((تعالى)) فعل جامد لا مضارع له ولا ماضي حتى توهم بعضهم أنه اسم فعل)) .

قوله [أين بيتك أزرك] أي : تعرفنيه أزرك .

قوله [وحسبك حديث ينم الناس] أي : إنْ تكف عن الحديث ينم الناس ، وذكْرُ لفظ ((حديث)) وقع في النُسخ ثابتاً وفي خط المحشي ، وهو لا يوافق ما مر من أنه محذوف وجوباً .

قوله [مكانك تحمدي ...] عجز بيت لعمرو بن الإطنابة صدره :

وقولي كلمّا جشأتْ وجاشتْ [2]

و((جشأت)) اضطربت و((جاشت)) خافت و((مكانك)) اسم فعل بمعنى اثبتي ، وهو في الأصل ظرف مكان ثم نقل عن ذلك المعنى ، وجعل اسم فعل ، والمعنى : الزمي مكانك تحمدي بالشجاعة أو تستريحي بالقتل من آلام الدنيا .

---

(1) شرح الشذور ٣٠٩ .

(2) البيت من الوافر لعمرو بن الإطنابة في الخزانة ٤٢٨/٢ ، وشرح الشذور ٣٠٩ .

والشاهد فيه : جزم الفعل ((تحمدي)) ؛ لأنه جواب الأمر ((مكانك)) .

وكذلك يجزم المضارع بعد الترجي ، إذا سقطت الفاء عند من أجاز نصبه ، قال أبو حيان في الارتشاف [1] : ((وقد سمع الجزم بعد الترجي)) ، واستشهد له في شرح التسهيل بقول الشاعر :

لعلَّ التفاتاً منكَ نحوي ميسَّرٌ ... يَمِلْ منكَ بعد العسرِ عطفيكَ لليسرِ [2]

قال المرادي[3] : ((وهذا دليل على صحة مذهب الكوفيين)) .

فإنْ سقطت الفاء بعد غير الطلب وهو الخبر المثبت والمنفي ،

قوله [يملْ] مضارع مجزوم في جواب الترجي وعلامة جزمه السكون .

قوله [وهذا دليل ...] فيه : إنه لا يلزم من الجزم بعد إسقاط الفاء النصب مع ثبوتها ؛ بدليل الجزم بعد اسم الفعل الخبري لفظاً الأمري معنى .

قوله [وهو الخبر المثبت والمنفي] ؛ لأنّ الجزم يتوقف على السببية ، وهي مفقودة فيهما : أما الأول فظاهر ، وأما الثاني : فلأنك إذا قلت : ((ما تأتينا فتحدثنا)) لا يكون انتفاء الإتيان سبباً للحديث ، ولهذا ردّ على الكوفيين والزجاج في إجازة الجزم في جواب النفي بأنه لا السماع معهم ولا قياس ، لكن قد يقال : النفي قد يكون سبباً نحو : ((ما تعظمنا نهنك)) .

---

(١) الارتشاف ٤١٩/٢ ، وقال في الهمع ٣٦٥/٢ : ((قال أبو حيان : وجزمه بعد الترجي غريب جداً والقياس يقبله)) فلاحظ استغرابه مع جعل المسألة قياسية ، وهناك قال ((سمع)) .

(٢) البيت من الطويل بلا نسبة في الدرر ٨٨/٤ وشرح التسهيل ٣٦١/٣ وفي الهمع ٣٦٥/٢ .

والشاهد في : (يمل) فقد جزم الفعل في جواب الترجي .

(٣) انظر توضيح المقاصد ٣٢٤/٢ ، وفيه معنى كلامه .

أو بعد الطلب ولم يقصد بما بعدها الجزاء وجب الرفع ،

قوله [وجب الرفع] أمّا على الوصف إنْ كان قبله نكرة لا تصلح للحال نحو : ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي ﴾ (١) على قراءة الرفع ، كذا قالوا .

وفي تفسير البقاعي المسمى بالمناسبات (٢) : ((وقد استشكل القاضي العضد في الفوائد الغياثية كون ((يرث)) على قراءة الرفع صفة : بأنه يلزم عليه عدم إجابة دعائه عليه السلام ؛ لأنّ يحيى عليه السلام قتل في حياته ، ولا يكون وارثاً إلا إذا تخلف بعده ، وقد قال الله تعالى : ﴿ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَوَهَبْنَا لَهُ يَحْيَى ﴾ (٣)، قال : فتجعل استئنافية ، ولا يلزم حينئذٍ إلا تخلف ظنه عليه السلام .

هكذا نقل لي عنه ، وأنا أجلّه عن ذلك ؛ لأنه لا يلزم تخلف دعائه . ولا يتجرأ على مقامه بإخلاف ظنه : لأنّ الإخبار عن قتله قبله إنْ كان عن النبي ﷺ وصحّ السند كان تسمية العلم الذي أخذه عنه في حياته إرثاً مجازاً مرسلاً باعتبار ما يؤول اليه في الجملة ، لا سيما مع جواز أنْ يكون يحيى عليه السلام علّمه لمن عاش بعد أبيه عليهما السلام .

وذلك لأنّ النبي ﷺ سمّى العلـــم إرثاً على وجه الاستعارة التبعية بقوله ﷺ : ((العلماء ورثة الأنبياء))(٤) ، ولا شك أنّ من ضرورة تعلم العلم حياة المأخوذ عنه ، ولم يرد منع في تسميته إرثاً ،

---

(١) مريم ٥ ـ ٦ .

(٢) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ٤/ ٥٢٠ ـ ٥٢١ تفسير مريم ٥ـ ٦ .

(٣) الأنبياء ـ ٩٠ .

(٤) سنن ابن ماجة ٨١/١ باب فضل العلماء والحث على طلب العلم .

....

....

وحينئذ ضرورة يؤول ﴿ مِن وَرَائِي ﴾ بما غاب عنه ، وإنْ لم يصح موته قبله بالطريق المذكور لم يتجه السؤال أصلاً فإنَّ التواريخ القديمة عن اليهود ـ وهو لا شيء ـ ونقل البغوي [1] أول سورة بني إسرائيل ما يقتضي موت زكريا قبل يحيى)) .

أو على الحال[2] إنْ كان ما قبله معرفة يصح مجيء الحال منها نحو[3] : ﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴾ .

أو على الاستئناف نحو :

وقلَ رائدُهم أُرسُوا نُزاوِلُها [4]

أو على العطف ، نحو : ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ [5] إذ المعنى نفيُ الإذن في الاعتذار ، فلا يصح ثبوت الاعتذار منهم بعد ذلك ، ويدل على أنّ النفي الداخل على الإذن معناه نفي الإذن في الاعتذار قوله تعالى : ﴿ لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ ﴾ [6] .

---

(١) تفسير البغوي ـ بهامش تفسير الخازن ٤/ ١١٦ ، ١٢٢ تفسير سورة الإسراء .

(٢) قوله ((أو على الحال)) عطف على قوله سابقا ((أما على الوصف ....)).

(٣) المدثر ـ ٦ .

(٤) صدر بيت من البسيط للأخطل في هامش ديوانه ٢٢٦ وشرح أبيات الكتاب ٢/٥١٤ ، وعجزه : فكلّ حتف امرئٍ يمضي بمقدارِ . والشاهد رفع ((نزاولها)) على القطع والاستئناف ولو أمكنه الجزم على الجواب لجاز .

(٥) المرسلات ـ ٣٦ .

(٦) التحريم ـ٧ .

وما ذكرناه من أنّ المضارع بعد سقوط الفاء مجزوم بالأداة المقدرة هو مذهب الجمهور ، وهو الأصح كما في المغني . وقيل : إنه مجزوم بنفس الطلب ؛ لتضمنه معنى حرف الشرط ، كما أنّ أسماء الشرط إنما جزمت لذلك ، وهو مذهب الخليل وسيبويه وجرى عليه في الشرح[1] .

قوله [وهو الأصح كما في المغني[2]] قل فيه : ((لأنّ الحذف والتضمين وإنْ اشتركا في أنهما خلاف الأصل لكن في التضمين تغيير معنى ذلك الأصل ، ولا كذلك الحذف ، وأيضاً فإنّ تضمين الفعل معنى الحرف : أما غير واقع أو غير كثير ؛ ولأنّ نائب الشيء يؤدي معناه ، والطلب لا يؤدي معنى الشرط)) .

ومراده بـ((الحرف)) في قوله ((تضمين معنى الحرف)) : الحرفُ الموجود كما هو الظاهر ، لا ما هو أعمّ منه ومما حقه أنْ يوجد . فلا يرد عليه : أنّ أفعل الإنشاء كـ((عسى ونعم)) متضمنة لمعنى الحرف الذي حق الإنشاء أنْ يؤدى به .

واعترض ابن مالك القول بأنّ الجزم بأداة شرطٍ مقدرةٍ بقوله تعـــــالى : ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾[3] ؛ لأنه لو كان التقدير أنْ يقل يقيموها استلزم أنْ لا يتخلف أحد من المقول له ذلك عن الامتثال ، والتخلف واقع .

وأجيب عنه بأجوبة أحسنها إنّ الشرط لا يلزم أنْ يكون علة تامة للجزاء ، فيجوز أنْ يتوقف على أمرٍ آخر كالتوفيق هنا .

---

(١) شرح القطر ـ ٨٨،٧٧ .

(٢) المغني ٢٢٦/١ ((حرف اللام العاملة للجزم)) .

(٣) إبراهيم ـ ٣١ .

وقيل : إنه مجزوم بنفس الطلب ؛ لنيابته عن الشرط ، كما أنّ النصب بـ((ضرباً)) في قولك : ((ضرباً زيداً)) لنيابته عن ((اضرب)) لا لتضمنه معناه ، وهو مذهب الفارسي والسيرافي [1] .

[وشرط الجزم] بعد الأمر صحة حلول ((أنْ تفعل)) محله كما في التسهيل والجامع [2] نحو : ((أحسِنْ إليّ أُحسن إليك)) ، بخلاف ((لا أحسن إليك)) .

و[بعد النهي] عند غير الكسائي [صحة حلول ((إنْ))] الشرطية مع [لا] النافية [محله] أي : النهي مع صحة المعنى .

قوله [كما أنّ النصب بـ((ضرباً)) ...] هو الأصح كما في التسهيل [3] ، وبعضهم يرى أنه منصوب بالفعل المحذوف أي : ((إضرب زيداً)) ، وقيل : الجزم بـ((لا)) مقدرة .

قوله [وشرط الجزم بعد الأمر] غير الأمر من أنواع الطلب ما عدا النهي كالأمر في الشرط المذكور نحو : ((أين بيتك أزرك)) أي : إنْ تعرفنيه أزرك ، بخلاف قولنا : ((أين بيتك أضرب زيداً في السوق)) إذ لا معنى لقولنا : ((إنْ تُعرّفنيه أضرب زيداً في السوق)) ، وقس الباقي .

---

(١) الهمع ٢/٣٦٧ (نواصب الفعل المضارع) .

(٢) التسهيل ٣/ ٣٦٢ (إعراب الفعل وعوامله) ، الجامع الصغير ١٧٩ ((تحقيق المرميل)) .

(٣) التسهيل ٣/٣٦٠ (إعراب الفعل) .

وظاهر عبارة الألفية [1] أنّ ((لا)) هذه ناهية بالهاء ، لا نافية بالفاء ، وشرحها على ذلك الشاطبي والمكودي [2] ، وذلك [نحو : ((لا تدنْ من الأسد تسلم))] إذ يصح أنْ يقال : ((إنْ لا تدن من الأسد تسلم)) ؛ لأنّ السلامة مسببة عن عدم الدنوّ .

[بخلاف] نحو : ((لا تدن من الأسد[يأكلك])) ؛ إذ لا يصح أن يقال : ((إن لا تدن من الأسد يأكلك)) ؛ لأنّ الأكل لا يتسبب عن عدم الدنوّ)) ، وإنما يتسبب عن الدنو، ولهذا الشرط أجمعت السبعة على الرفع في : ﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴾ [3] ،

قوله [ولهذا أجمعت السبعة ... [4]] ، وأمّا قراءة الحسن البصري ((تستكثرْ)) بالجزم ، فأجاب عنها المصنف في الشرح [5] بثلاثة أجوبة :

---

(١) قال في أول عوامل الجزم من الألفية :

بـ ((لا)) و((لام)) طالبا ضع جزما   في الفعل هكذا بـ((لم)) و((لما))

وقال أيضا في أول عوامل الجزم من الكافية الشافية :

بـ((لا)) وباللام اجزِمَنْ في الطلبِ   كـ((لا تؤاخذ)) و((ليُعذَر من غبي))

فقوله ((طالبا)) و((الطلب)) يخرج النفي لانه ليس بطلب .

(٢) شرح المكودي ـ ٢٥٧ .

(٣) المدثر ـ ٦ .

(٤) أجمع القراء على رفع ((تستكثرُ)) ، والحسن جزم و قراءته من الشواذ . البدور الزاهرة ـ ٥٧٢ والمحتسب ٣٩٧/٢ .

(٥) شرح القطر ـ ٨٠ .

وأما قوله عليه الصلاة والسلام : ((مَنْ أكَلَ من هذه الشجرة فلا يَقْرُبْ من مسجدنا يؤذنا)) [1] فالجزم على الإبدال من ((يقرب)) بدل اشتمال ، لا على الجواب ؛ لعدم صحة ((أنْ لا يقرب يؤذنا)) ؛ لأنّ الإيذاء إنما يتسبب عن القرب لا عن عدمه .

وأما الكسائي [2] فلا يشترط ذلك وجوّز الجزم في نحو : ((لا تدن من الأسد يأكلك)) بتقدير ((إنْ تدن)) بغير نفيٍ محتجاً بالسماع والقياس

منها : أنْ تكون بدلاً من ((تمنن)) ، كأنه قيل : لا تستكثر ، أي : لا ترى ما تعطيه كثيراً ، وهو وإنْ رجّحه أبو حيان واستظهره السمين [3] نوزع فيه : باختلاف معنييهما ، وعدم دلالة الأول على الثاني .

قوله [وأما قوله ﷺ] جوابٌ عمّا احتج به الكسائي ، ومثله في الاحتجاج والجواب قوله ﷺ : ((لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض)) [4] ، ويحتمل أنْ يكون تسكين الباء من الإدغام نحو : ﴿ وَيَجْعَلْ لَكُمْ ﴾ [5] لا للجزم .

قوله [محتجاً بالسماع والقياس] أما السماع فكالحديثين المتقدمين ، وأما القياس فهو إنّ المنصوب بعد الفاء جاز فيه ذلك ،

---

(١) صحيح مسلم ـ كتاب المساجد باب من أكل ثوماً أو بصلاً أو كراثا .

(٢) نقله في شرح التسهيل ٣/٣٦٢ ، وشرح الأشموني ٣/٣١٦ .

(٣) الدر المصون ٦/٤١٣ .

(٤) صحيح البخاري ٧/٧٠٩ ـ ٧١٠ كتاب المغازي ـ باب حجة الوداع الحديث ٤٤٠٢ ـ ٤٤٠٣ .

(٥) الحديد ـ ٢٨ ، نوح ـ ١٢ .

وعبارة التسهيل[1] توهم إجراءَ خلاف الكسائي في مسألة الأمر .

[ويجزم] المضارع [أيضاً بـ((لم))] وهو حرف جزم لنفي المضارع

فكذلك إذا سقطت الفاء في نحو قوله تعالى : ﴿ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ ﴾ [2] ؛ لأنّ المعنى : ((إنْ تفتروا)) ، ومرّ الجواب عن السماع .

وأما القياس على المنصوب بعد الفاء فلا يحسن ؛ لأنّ الفاء قد تكون في النفي ولا جزم فيه .

وردّ بأنّ الكوفيين يجوّزون الجزم بعد النفي أيضاً .

قال العصام : والأظهر أنّ الخلاف لفظي ؛ إذ الجمهور نفوا صحة تقدير المثبت بمجرد وقوعه بعد النهي ، والكسائي أثبتها عند قرينة تقدير المثبت ، ولا نزاع للجمهور في هذه الصحة ، وكيف ينازع في حذف الشرط بقرينة ، كما لا نزاع له في أنّ سَبْقَ النهي لا يستدعي تقدير المثبت .

قوله [توهم إجراء ...] فيجوز عنده أيضاً : ((أسلم تدخل النار)) ، بمعنى : إنْ لم تسلم تدخل النار .

قوله [أيضاً] أي : كما يجزم في جواب الطلب .

قوله [حرف جزم] أي : حرف يعمل الجزم .

قوله [لنفي المضارع] أي : لانتفاء حدثه ، ففي الكلام إيجاز بحذف المضاف ، ومجاز بإطلاق المصدر ، وإرادة الحاصل به أو النفي مصدر المبني للمفعول .

---

(١) شرح التسهيل ٣ / ٣٦٢ .

(٢) طه ـ ٦١ .

وقلبه ماضياً ، [نحو : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾[1]]

قوله [وقلب زمانه ماضياً] المضارع إذا انقلب ماضياً لا يكون حقيقة في المعنى الأول ، بل يكون منقولاً حقيقة في المعنى الثاني ، وتسميته مضارعاً باعتبار إبقاء الشيء على ما كان ، وبهذا الاعتبار يجوز أنْ يكون حقيقة في المعنى الأول ، لا سيما أنّ الإثبات هو الأصل في الاستعمل ، والنفي فرع له .

وكون ((لم ولّا)) يقلبان زمن المضارع ماضياً مذهب المبرد[2] ؛ لأنهما عنده يصرفان معنى المضارع الى معنى الماضي دون لفظه ، وأنّ الأصل ((يفعل)) فدخلتا عليه ، وصرفتا معناه الى المضي ، وبقي اللفظ على ما كان عليه .

ومذهب سيبويه[3] أنهما يصرفان لفظ الماضي الى المضارع دون معناه ؛ لأنه جعل ((لم)) نفي ((فَعَلَ)) ، و((لّما)) نفي ((قد فعل)) .

قل أبو حيان : قل أصحابنا : والصحيح مذهب سيبويه ، بدليل أنك إذا ناقضت من أوجب ((قيام زيد)) فقال ((قام زيد)) ، قلت : ((لم يقم)) ، وإنْ قل ((قد قام)) قلت : ((لّما يقم)) .

هذا ولّا كان القلب من لوازم ((لم)) نُزل منزلة المعنى المستفاد منها ، وإلا فمعنى : ((لم)) هو النفي لا غير .

---

(١) الإخلاص ـ ٣ .

(٢) المقتضب ٤٧/١ .

(٣) الكتاب ٣/٤ ، الأشباه ٢٤٨/٢ (مسألة اختلف في (لم و لما) هل غيرتا صيغة الماضي) والجنى الداني ٢٦٧ .

وقد تهمل حملاً على ((ما)) أو((لا)) فيرتفع المضارع بعدها ، لكن هل هو ضرورة أو لغة ، فيه خلاف ، والنصب بها لغة حكاها اللحياني [1] ، وقُرئ : ((أَلَمْ نَشْرَحَ)) بالنصب .

قوله [وقد تهمل] كقوله :

لولا فوارسُ من نُعْمٍ وأسْرَتُهُمْ   يومَ الصُّلَيْفاءِ لم يوفونَ بالجارِ [2]

قوله [حملاً على ((ما))] أي : كما يقول الجمهور ، وقوله : ((أوْ لا)) ، أي : كما يقول ابن مالك[3] ، وقولهم أولى ؛ لأنّ ((ما)) تنفي الماضي كثيراً وهو بـ((لا)) قليل .

قوله [لكن هل هو ...] القول بأنه ضرورة هو ما ذهب اليه السعد ، وظاهر كلام ابن مالك أنه لغة [4] .

قوله [حكاها اللحياني] بكسر اللام وسكون الحاء .

قوله [وقرئ ((أَلَمْ نَشْرَحَ)) [5]] قال في المغني [6] : ((إعطاء ((لم)) حكم ((لن)) في عمل النصب ذكره بعضهم

---

(١) الهمع ٤٤٧/٢ (الجوازم ـ لم) .

(٢) بيت شعر تقدم تخريجه في ص ٤٨٢ السابقة .

(٣) شرح التسهيل ٣٨٣/٣ (عوامل الجزم) .

(٤) شرح التسهيل ٣٣/١ .

(٥) سورة الشرح ـ ١ ، قال ابن جني في المحتسب ٤٣٤/٢ : ((الخليل بن أسد النوشجاني قال : حدثنا أبو العباس العروضي قال : سمعت أباجعفر المنصور يقرأ ((أَلَمْ نَشْرَحَ)) ...)) .

(٦) المغني ٢٧٧/١ باب (لم) ذكره المحشي متصرفاً بعباراته .

[ولَمّا] أختها ، وهي مركبة من ((لم وما)) .

ويقال فيها : حرف جزم لنفي المضارع ، وقلبه ماضياً متصلاً نفيه ، متوقعاً ثبوته

مستشهداً بقراءة بعضهم : ((أَلَمْ نَشْرَحَ)) بفتح الحاء . وفيه نظر : إذْ لا تحل ((لن)) هنا ، وإنما يصح أو يحسن حمل الشيء على ما يحل محله .

وقيل : أصله ((نشرحَنْ)) ، ثم حذفت النون الخفيفة ، وأُبقي الفتحُ دليلاً عليها ، وفي هذا شذوذان : توكيد المنفي بـ((لم)) مع أنه كالفعل الماضي ، وحذف النون لغير مقتضٍ ، مع أنّ المؤكد لا يليق به الحذف)) .

وقال الدماميني : ((يحتمل أنّ حركة الحاء إتباعٌ لحركة الراء التي قبلها أو اللام التي بعدها)) .

قوله [أختها] احتراز من الوجودية ، والتي بمعنى ((إلا)) ، وانتقد بأنّ هذين لا يحفظ دخولهما على المضارع فلا حاجة للاحتراز ؛ لخروجهما بقوله : ((لنفي المضارع)) ، إلا أنْ يكون المراد الاحتراز في المحكوم عليه بهذا الحكم ، أعني : نفي المضارع ؛ لئلا يفهم عموم هذا الحكم لأفراد ((لَمّا)) ، ففي هذا الاحتراز تقييد للمحكوم عليه ؛ ليصح إطلاق الحكم ، وتنبيهٌ على انتفائه عن ((لَمّا)) غير النافية .

قوله [من ((لم))] أي : الجازمة ، و ((ما)) أي : النافية ، وهذا مذهب الجمهور ، وقيل إنها بسيطة .

قوله [متوقعاً ثبوته] بفتح القاف ، أي : منتظراً وقوع حصول الفعل ، وذلك لأنّ ((لَمّا)) لنفي ((قد يفعل)) ، بخلاف ((لم)) فإنها لنفي ((يفعل)) .

هذا هو المناسب لما أسلفه الشارح من أنهما يقلبان زمن المضارع ،

[نحو : ﴿ لَمَّا يَقْضِ] مَا أَمَرَهُ ﴾ .

ويشتركان في الحرفية ، والاختصاص بالمضارع ، والنفي ، والجزم ، والقلب للماضي ،

☜ وإنْ كان المناسب لمذهب سيبويه قول المحشي ؛ لأنَّ ((لمّا)) لنفي ((قد فَعَل)) ، بخلاف ((لم)) فإنها لنفي ((فَعَل)) .

وجعل الرضي نفيُ ((لمّا)) للمتوقع غالباً ، قال [1] : ((وقد تستعمل في غير التوقع بدل المتوقع أيضاً نحو : ((ندم إبليس ولمّا ينفعه الندم)) ...)).

قوله [﴿ لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ ﴾ [2]] أي : لم يفعل ما أمره به ، ((وما)) موصولة ، والعائد محذوف :

فإنْ قدّر مجروراً أي : ما أمره به ، وردّ : إنّ شرط حذف المجرور أنْ يُجَرَّ الموصول بمثل ما جُرّ به .

وإنْ قدر غير مجرور ؛ لأنّ ((أمر)) قد يتعدى للثاني بنفسه :

فإنْ قدر متصلاً لزم اتصل الضمير مع اتحاد الرتبة ، وهو واجب الانفصال ،

أو منفصلاً وهو لا يحذف ؛ لأنّ حذفه مفوّتٌ للغرض الذي انفصل له .

ويجاب عن الأول : بأنه لا يلزم من منع ذلك ملفوظاً به منعه مقدراً ؛ لزوال القبح اللفظي ، وعن الثاني : بأنه إنما يمنع ؛ لأجل اللبس الحاصل ولا لبس هنا .

---

(١) شرح الكافية ٢٥١/٢ (الجوازم) .

(٢) عبس ـ ٢٣ .

وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما .

وتنفرد ((لم)) بمصاحبة أداة الشرط نحو : ((إنْ لم)) و((لو لم))

قوله [وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما] دخولها على ((لم)) أكثر من دخولها على ((لمّا)) ، والأكثر كون الهمزة الداخلة على ((لم)) للتقرير والاعتراف بما بعد النفي فيجاب بـ((بلى)) ، وقد تأتي لغير ذلك كالإبطاء نحو : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾[1] .

قوله [بمصاحبة أداة الشرط] أي : يجوز ذلك بخلاف ((لمّا)) .

قال الرضي[2] : ((وكأنّ ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي أو شبهه ومعموله)) ، يريد بشبه الحرفي أسماء الشرط كـ((مَنْ)) ، تقول : ((مَن لم يكرمني أهنه)) ، ولا تقول : ((مَن لمّا)) .

قال الدماميني : ((هذا تصريح من الرضي بأنّ حرف الشرط هو العامل للجزم في المضارع المقترن بحرف النفي ، وليس كذلك)) .

وقال السمين[3] في إعراب ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا ﴾ الآية : ((إنْ)) شرطية داخلة على جملة ((لم تفعلوا)) ، و((تفعلوا)) : مجزوم بـ((لم)) ...)) .

---

(١) الحديد ـ ١٦ .

(٢) شرح الكافية ٢٥١/٢ (الجوازم) .

(٣) الدر المصون ـ ١٥٤/١ (تفسير سورة البقرة الآية ٢٤) .

وبجواز انقطاع نفي منفيها نحو : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا ﴾ .

ومن ثم جاز ((لم يكن ثم كان)) ، وامتنع ((لمّا يكن ثم كان)) ؛ قال الدماميني : لما فيه من التناقض ؛ لأنّ امتداد النفي واستمراره الى زمن التكلم يمنع من الإخبار بأنّ ذلك المنفي المستمر نفيُه وُجِد في الماضي ، نعم الإخبار بأنه سيكون فيما يستقبل صحيح ، ولا ينافي استمرار النفي في الحال .

قوله [﴿ هل أتى ﴾ ... [1]] كذا مثل أبو حيان ، واعترضه تلميذه البهاءُ السبكي في العروس [2]: ((بأنّ الحال هنا مقيّدة بالـ((حين)) ، التقدير : ولم يكن فيه شيئاً مذكوراً ، ولم ينقطع ذلك أصلاً كقولك : ((لم يقم زيدٌ أمس)) .

والتحقيق أنّ النفي الذي تكلم في انقطاعه هو نفي الحدث المحكوم بنفيه ، فإذا كان مقيداً بظرفٍ فاتصاله باستغراق النفي الظرف ، كقولك : ((لم يقم زيد أمس)) فهذا نفي متصل ، وأما القيام فيما بعد ((أمس)) فلا تعرض في النفي اليه لا بنفي ولا إثبات ، بخلاف النفي الذي لا يتقيد بظرف فإنه يستغرق الأوقات التي لا غاية لها إلا زمن النطق)) .

قوله [ومن ثم] أي : من أجل انفراد ((لم)) بما ذكر ، اللازم منـــــه : أنّ ((لمّا)) لا يجوز انقطاع نفي منفيها ، وجواز ((لم يكن ثم كان)) مترتب على الحكم المصرح به ، وامتناع ((لما يكن ثم كان)) مترتب على اللازم فتأمل .

---

(١) الدهر ـ ١ .

(٢) عروس الأفراح ـ مطبوع بهامش شروح التلخيص الجلد الأول / ٤٢ .

وتنفرد ((لمّا)) بـ : جواز حذف مجزومها اختياراً ، تقول : ((قاربت البلد ولمّا)) أي : ولمّا أدخلها ، وأما قوله :

إحفظْ وديعتَكَ التي استُودعْتَها يومَ الأعَازبِ إنْ وصلتَ وإن لمِ

فضرورة .

وبتوقع منفيها [1]

قوله [بجواز حذف مجزومها] أي : لدليل ، كما في المغني والتسهيل [2] ؛ لأنّ ((لما)) لنفي ((قد فعل)) ، وقد يجوز حذف مدخولها ، كقوله :

.... وكأنْ قدِ [3]

فحمل النفي على الإثبات ، وأورد الدماميني : أنّ ((لم)) لنفي ((فَعَل)) وهو مما يجوز حذفه للدليل .

قوله [يومَ الأعازب [4]] يروى : بالعين المهملة والزاي المعجمة ، وبالغين المعجمة والراء المهملة ، بمعنى : التباعد .

قوله [فضرورة] أي : فلا يردُ نقضاً .

---

(١) الناسخ في ج كتب بهامش المخطوط تفسيراً لهذه الجملة ((وبتوقع منفيها : أي : ينتظر وقوع حصول الفعل المنفي بـ((لما)) .

(٢) المغني ٢٧٩/١ ـ ٢٨٠ (لمّا) ، شرح التسهيل ٣٨٣/٣ (عوامل الجزم) .

(٣) البيت تقدم تخريجه في ص ٩٤ السابقة .

(٤) البيت من الكامل لإبراهيم بن هرمة في ديوانه١٩١ وبلا نسبة في الأوضح١٨٧/٣ والهمع ٤٤٧/٢ . والشاهد في قوله : (وإن لم) : فقد حذف مجزوم (لم) للضرورة ، والتقدير : إن وصلت فاحفظ وديعتك وإن لم تصل فاحفظ وديعتك .

نحو : ﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ .

ومن ثم امتنع أنْ يقل : ((لَمّا يجتمع الضدان)) ؛ لاستحالة اجتماعهما ، وتوقع المستحيل محل .

[و] يجزم المضارع أيضاً [**باللام ولا الطلبيتين**] أي : الدالتين على الطلب

قوله [﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ [1]] جملة مستأنفة ، أو حال من الضمير في((قولوا)) ، وليست تكراراً بعد قوله ((لم تؤمنوا)) ؛ لأنّ فائدة ((لم تؤمنوا)) تكذيب دعواهم ، وقوله ((ولَمّا يدخل)) توقيتٌ لما أمروا به أنْ يقولوه .

قل الزمخشري [2] : ((وما في ((لما)) من معنى التوقع دليل على أنّ هؤلاء قد آمنوا بعدُ)) ، قل أبو حيان [3] : ((ولا أدري من أيّ وجهٍ يكون المنفي بـ((لَمّا)) يقع بعد)) . وردّ بأنها لنفي ((قد فعل)) ، و((قد)) للتوقع)) .

قوله [وتوقع المستحيل محل] فيه نظر : لأنّ المحل وقوع المستحيل ، وأمّا توقعه فليس بمستحيل ، ألا ترى أنّ المحل قد يُتمنى .

قوله [الدالتين على الطلب] لو قل : ((الموضوعتين للطلب)) كان أولى ، فإنّ اللام قد يراد بها وبمصحوبها الخبر

---

(١) قل تعالى : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَٰكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِن تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ الحجرات ـ ١٤.

(٢) الكشاف ٣٧٦/٤ ـ ٣٧٧ . وعبارات المحشي أكثرها في الكشاف فراجع .

(٣) البحر المحيط ١١٧/٨ .

فدخل في ذلك لام الأمر نحو : ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ ﴾[1] ، ولام الدعاء [نحو : ﴿ لِيَقْضِ] عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾[2] ،

⇐ نحو : ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾ [3]، والتهديد نحو : ﴿وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾ [4] .

و((لا)) قد تستعمل في التهديد كقولك لعبـــــدك : ((لا تطعني)) ، وأما : ﴿ لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا ﴾ [5] فيحتملُ فيه اللامان التعليلَ ـ فيكون ما بعدهما منصوباً ـ والتهديدَ ـ فيكون مجزوماً ـ ، ولكن اللام موضوعة لطلب الفعل و((لا)) موضوعة لطلب الترك .

وخرج بهما غيرهما كلامي التعليل والجحود و ((لا)) النافية والزائدة ، وسمع الجزم بـ((لا)) النافية إذا صلح قبلها ((كي)) ، نحو : ((جئته لا يكن له عليّ حجة)) وهو قليل ، ولذا لم يتعرض له .

قوله [فدخل في ذلك ...] دخول ما ذكر لا ينافي دخول غيره كالالتماس ، كقولك لمساويك : ((ليفعل فلان كذا)) ، وما ذكر من انقسام الطلب لما ذكر ظاهر على القول المرجوح في الأصول ، والراجح أنّ كل ذلك يسمى أمراً ، ويحتمل أنه جارٍ على ذلك ، وإنما عبر بـ((ذلك)) تأدبا .

---

(١) الطلاق ـ ٧ .

(٢) الزخرف ـ ٧٧ .

(٣) مريم ـ ٧٥ .

(٤) الكهف ـ ٢٩ .

(٥) العنكبوت ـ ٦٦ .

ولا الناهية نحو [﴿ لا تُشْرِكْ بِاللَّهِ ﴾[1]] ، ولا الدعائية نحو : ﴿ رَبَّنَا [لا تُؤَاخِذْنَا] إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ .

وجزم فعل الغائب والمخاطب بـ((لا)) كثيـــــر ، قال الرضي[2] : ((على السواء ولا تختص بالغائب كاللام)) ، وفي الارتشاف ما يخالفه .

قوله [نحو ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾] قال في الكشاف[3] : ((إنْ قلت : النسيان والخطأ مُتَجَاوَزٌ عنهما فما معنى الدعاء بترك المؤاخذة فيهما ، قلت : الدعاء راجع الى سببهما وهو التفريط والغفلة)) .

قال السيوطي : ((وهذا على مذهبه في منع التكليف بما لا يطاق لأنه دعاء بتحصيل الحاصل ، ونحن نقول بجواز الدعاء بتحصيل الحاصل لأنه ممكن باعتبار الأصالة)) .

قوله [وفي الارتشاف ما يخالفه[4]] وهو أنّ الأكثر كونها للمخاطب ، ويضعف كونها للغائب كالمتكلم ، ومن أمثلته : ﴿ فَلَا يُسْرِف فِّي الْقَتْلِ ﴾[5] .

---

(1) لقمان ـ ١٣ .

(2) شرح الكافية ٢٥٢/٢ (الجوازم) .

(3) الكشاف ٣٦٦/١ ، تفسير سورة البقرة ـ ٢٨٦ .

(4) قال أبو حيان في الارتشاف ٥٤٣/٢ : ((وإذا بني الفعل للمفعول جاز دخول ((لا)) هذه عليه سواء أكان لمتكلم أو غائب أو مخاطب ... وإذا بني لفاعل فالأكثر أن يكون للمخاطب ... ويضعف للمتكلم ... والغائب ...)) .

(5) الإسراء ـ ٣٣ .

وأما جزمها فعل المتكلم فقليلٌ جداً سواء بُني للفاعل أمْ للمفعول ، وما في الأوضح [1] من التفصيل فهو طريقة لبعضهم .

وأما اللام الطلبية فجزمُها فعلَ المتكلم مبنياً للفاعل قليلٌ ،

قوله [فقليل جداً] منه نحو :

لا أعرفَنْ ربْرَباً حُـوراً مـدامعُها [2]

وهو مما أقيم فيه المسبَّب مقام السبب ، والأصل : لا يكن ربرب فأعرفه ، والـ((ربرب)) : القطيع من البقر الوحشية ، وإنما كان قليلاً ؛ لأنّ الإنسان لا ينهى نفسه إلا تجوزاً وتنزيلاً لها منزلة المخاطب .

قوله [قليل] نحو قوله تعالى : ﴿ وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾ [3] وقوله ﷺ [4] : ((قوموا فلأصلّ لكم)) ، أي : لأجلكم ، والفاء زائدة ، وإنما كان قليلاً لنحو ما مرّ في النهي .

---

(١) أوضح المسالك ١٨٥/٣ .

(٢) صدر بيت من البسيط للنابغة الذبياني في ديوانه ٥٥ وبلا نسبة في الأوضح ١٨٥/٣ ، وشرح أبيات سيبويه ٦٦٠/٢ ، وتمامه :

لا أعرفَنْ ربرباً حوراً مـدامعها كـأنّ أبكـارَهـا نِـعـاجُ دوّارِ

والشاهد فيه : (لا أعرفن) فقد أدخل (لا) الناهية على فعل مضارع مبني للفاعل وهو شذوذ ؛ لأن الإنسان لا ينهى نفسه إلا تجوّزاً وتنزيلاً لنفسه منزلة المخاطب ، كما قال المحشي .

(٣) العنكبوت ـ ١٢ .

(٤) البخاري ٦١٧/٢ ـ كتاب الأذان ـ باب وفود الصبيان ـ ٨٦٠ .

وأقلُّ منه جزمُها فعلَ المخاطب مبنياً أيضاً للفاعل .

وهذه الأحرف الأربعة المتقدمة مع الطلب إنْ قلنا إنه الجازم بنفسه تجزم فعلاً واحداً كما مثلنا ،[و] بقية الأدوات الآتية [تجزم فعلين] : متفقين أو مختلفين .

فإنْ كانا متفقين كمضارعين فالجزم للفظهما نحو﴿ وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ ﴾ (١)

قوله [وأقلّ منه] وذلك لأنّ له صيغة تخصه وهي فعل الأمر ، واختص المخاطب المذكور بالأمر بالصيغة وغيره باللام ؛ لأنّ أمر المخاطب أكثر استعمالاً فكان التخفيـف فيه أولى .

قوله [فعلاً واحداً] أي : بالأصالة وإلا فقد يتعدد المجزوم بها بعطفٍ أو غيره ، نحو : ((لا تضرب زيداً وتشتم عمرواً)) .

قوله [تجزم فعلين] لعله أراد بالثاني ما يشمل الجملة ولو إسميـة بقرينة تمثيله الآتي .

ثم هذا الحكم بالنظر الى الغالب فإنّ ((إنْ)) إذا جيء بها في مقام التوكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط تجزم فعلاً واحداً ، ولا تحتاج الى جزاء نحو : ((زيدٌ وإنْ كثر ماله بخيلٌ)) ، وكذلك إذا كان الشرط ماضياً وجاء بعده مضارع مرفوع على ما صرح به جمع .

قوله [كمضارعين] أي : معربين ، والكاف للأفراد الذهنية ، وكـان الأولى : ((فإنْ كانا متفقين مضارعين)) ، وليست الصور على حد سواء .

---

(١) الأنفال ـ ١٩ .

أو ماضيين فالجزم لمحلهما نحو : ﴿ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا ﴾ (١).

وإنْ كانا مختلفين ، ماضياً ومضارعاً ، وعكسه ، فلكل منهما حكمه ، نحو : ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ ﴾ (٢) ، ونحو : ((من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له)) (٣).

قال أبو حيان(٤) : نصوا على أنّ الأحسن أنْ يكونا مضارعين ؛ لظهور تأثير العمل فيهما ، ثم ماضيين للمشاكلة في عدم التأثير ، ثم أنْ يكون الأول ماضياً والجواب مضارعاً ؛ لأنّ فيه الخروج من الأضعف الى الأقوى وهو من عدم التأثير الى التأثير ، وأمّا عكسه فالجمهور خصّوه بالضرورة ، وجوّزه ابن مالك (٥) تبعاً للفراء اختيارا .

قوله [وعكسه] لا حاجة اليه مع التعبير في سابقه بالواو دون الفاء أو ((ثم)) .

قوله [إيماناً] أي : تصديقاً بأنها حق وطاعة ، و((احتساباً)) أي : طلباً لرضا الله وثوابه لا للرياء ونحوه .

---

(١) الإسراء ـ ٨ .

(٢) الشورى ـ ٢٠ .

(٣) الحديث أخرجه البخاري في الأيمان رقم ٣٥ ، وأخرجه مسلم في صلاة المسافرين رقم ٧٦٠ .

(٤) هذا معنى كلام أبي حيان مع بعض عباراته ، الارتشاف ٥٦٣/٢ .

(٥) شرح الكافية الشافية ١٤٦٧/٢ ، معاني القرآن للفراء ٢٧٩/٢ تفسير الشعراء ـ ٤ .

وهي [((إنْ)) و((إذما))] وهما موضوعان للدلالة على مجرّد تعليق الجواب على الشرط .

[وأيّ] بالتشديد ، وهو موضوع بحسب ما يُضاف اليه ، فهو في نحو : ((أيّهم يقمْ أقمْ معه)) لمن يعقل ، وفي نحو : ((أيَّ الدواب تركب أركب)) لما لا يعقل ، وفي نحو : ((أيَّ يومٍ تصمْ أصمْ)) للزمان ، وفي نحو : ((أي مكان تجلس أجلس)) للمكان .

[وأين وأنّى] وهما موضوعان للدلالة على المكان ثم ضمّنا معنى الشرط .

[وأيان ومتى] وهما موضوعان للدلالة على الزمان ثم ضمّنا معنى الشرط .

قوله [للدلالة على مجرد ...] اللام للتعليل والغاية لا صلةَ للوضع ؛ لأنّ ما وضع له مجرد التعليق لا الدلالة عليه ، وقس عليه ما أشبهه .

قوله [بحسب ما يضاف اليه] لعلّ المراد باعتبار ما يضاف اليه بمعنى : أنه موضوع لشئ يكون من جنس ما يضاف اليه .

قوله [لما لا يعقل] ومنه الحدث نحو : ((أيَّ ضربٍ تضربْ أضربْ)) .

قوله [معنى الشرط] أي : معنىً هو الشرط الذي هو التعليق ، أو ضمّنا معنى حرف الشرط ، فإنّ الشرط قد يطلق على أداته .

[ومهما وما] وهما موضوعان للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمّنا معنى الشرط .

[ومن] وهو موضوع لمن يعقل ثم ضمّن معنى الشرط .

[وحيثما] وهو كـ((أين وأنّى)) .

مثال الجزم بـ((إنْ)) [نحو : ﴿ إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ ﴾] ، وبـ((إذما)) نحو :

وإنّكَ إذما تأتِ ما أنتَ آمرٌ به تُلْفِ مَنْ إيّاه تأمرُ آتيا

قوله [وهما موضوعان ...] ظاهره أنهما يستويان ، وذكر البدر بن مالك [1] : أنّ ((مهما)) أعمّ من ((ما)) .

قوله [نحو : ﴿ إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُم ﴾ [2]] أي : نحو جزم ما ذكر والجزم بمعنى المجزوم .

قوله [وإنك إذما تأتِ ... [3]] الشاهد فيه ظاهر ، و((تأتِ)) و((آتيا)) : من الإتيان ، و((تلف)) من ((ألفى)) إذا وجد .

---

(١) قال البدر بن مالك في تتمات شرح التسهيل ـ بحث الجوازم ٣/ ٣٨٧ : ((مهما)) مثل (ما) وأعمّ منها)) .

(٢) النساء ـ ١٣٣ ، الأنعام ـ ١٣٣ ، إبراهيم ـ ١٩ ، فاطر ـ ١٦ .

(٣) البيت من الطويل بلا نسبة في الأشموني ٤/ ١١ ، وابن عقيل ٤/ ٢٩ ، وابن الناظم ٤٩٥ .
والشاهد قوله ((إذما تأتِ ... تلف)) فقد جزم الفعلين بـ(إذما) .

وبـ((أي)) نحو : ﴿ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ .

وبـ((أين)) نحو : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ ﴾[1] .

وبـ((أنى)) نحو قوله :

خليليَّ أنّـى تـأتيـاني تأتـيا   أخـاً غـيرَ مـا يرضـيكُمُ لا يحـاولُ

وبـ((أيان)) نحو :

أيّـان نؤمنْـك تـأمنْ غيرنـا

قوله [﴿ أَيًّا مَا تَدْعُوا ﴾ ...[2]] أي : أيَّ اسم تسمّوا ، فـ((أي)) واقعة على الأسماء مفعول مقدم لـ((تدعوا)) ، بمعنى : ((تسموا)) ، و((ما)) زائدة .

قوله [خليليَّ ...[3]] الشاهد فيه ظاهر ، و((غير)) : منصوب بـ((تحاول)) من حاولت الشيء أردته .

قوله [أيّان ...] صدر بيت عجزه :

.... وإذا   لم تدركِ الأمنَ منّـا لم تـزلْ حـذرا[4]

والشاهد فيه ظاهر ، و((منّـا)) : حال ، و((لم تزل)) : جواب ((إذا))

---

(١) النساء ـ ٧٨ .

(٢) الإسراء ـ ١١٠ .

(٣) البيت من الطويل بلا نسبة في شرح الأشموني ١١/٤ وشرح ابن عقيل ٣٦/٤ وابن الناظم ٤٩٥ .

والشاهد فيه : ((تأتياني تأتيا)) فالأول فعل الشرط مجزوم بـ(أنى) وعلامة جزمه حذف نون المثنى .

و(تأتيا) الثاني جواب الشرط المجزوم .

(٤) البيت من البسيط بلا نسبة في الشذور ٣٠١ وابن عقيل ٢٨/٤ وشرح التسهيل ٣٩٠/٣ .

و بـ((متى)) نحو :

متى تأتِـهِ تعشــو الى ضـوءِ نــارهِ تجدْ خيرَ نارٍ عندها خيرُ موقـدِ

وبـ((مهما)) نحو : ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ .

و((حذرا)) بفتح الحاء المهملة وكسر الذال المعجمة : خبر ((لم تزل)) .

قوله [متى تأته ... [1]] الشاهد فيه : ظاهر ، و((تعشو)) من عشا يعشو إذا أتى نارا ، وجملة ((تعشو)) من الفعل والفاعل المستتر فيه : حال ، أي : عاشياً .

قوله [﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا ﴾ ...[2]] الضميران في ((به وبها)) عائدان ـ كما قال الزمخشري [3] ـ على ((مهما)) حملاً على اللفظ وحملاً على المعنى ؛ لأنها بمعنى الآية ، والأولى كما في المغني [4] : أن يعود ضمير ((بها)) الى الـ((آية)) ، و ((من آية)) : في موضع نصب على الحال من الهاء في ((به)) .

فإن قلت : إذا كان الجار والمجرور حالاً من الضمير في ((به)) يكون العامل فيه ((تأتِ)) ؛ لأنّ العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، مع تصريحهم بأنّ اللغو لا يقع حالاً ولا خبراً ولا صفةً .

قلت : إطلاق الحال على نفس الجار والمجرور مسامحة ، من قبيل إطلاق اسم الجزء على الكل ، واسم المتعلِق على المتعلَق .

---

(١) البيت من الطويل للحطيئة في ديوانه ٥١ وشرح أبيات سيبويه ٥٠٩/٢ ، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ٢٧/٤ ، والشاهد واضح .

(٢) الأعراف ـ ١٣٢ .

(٣) الكشاف ١٤٦/٢ .

(٤) المغني ٣٣٠/١ (مهما) .

وبـ((مَن)) نحو : [﴿ مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ ﴾] [1] .

وبـ((ما)) نحو : [﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا ﴾] .

وبـ((حيثما)) نحو :

حيثما تستقمْ يُقَدِّرْ لكَ اللهُ نجاحاً في غابرِ الأزمانِ

فعلم أنّ هذه الأدوات بالنظر لموضوعها ستة أقسام .

وهذا الجواب يؤدي الى إلغاء ما صرحوا به ؛ إذ لا يقع الجار والمجرور حالاً حقيقة .

و((ما)) في ﴿ فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ : حجازية ، والجار والمجرور في محل نصب على الخبرية لها ؛ لأنّ الخبر لم يجئ في التنزيل مجرداً من الباء بعد ((ما)) إلا وهو منصوب .

قوله [﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ ...﴾ [2]] ((من)) للتبعيض متعلقة بمحذوف ؛ لأنها صفة لاسم الشرط . ويضعف ـ كما في المغني[3] ـ جعلها زائدة ، و((آية)) : حالاً ، و((آية)) : مفرد وقع موقع الجمع ، أي : أيَّ شيءٍ ننسخ من الآيات ، وهذا المجرور هو المخصص والمبين لاسم الشرط والمزيل لإبهامه الحاصل من عمومه .

قوله [حيثما تستقم ...[4]] الشاهد فيه ظاهر ،

---

(١) النساء ـ ١٢٢ .

(٢) البقرة ـ ١٠٦ .

(٣) المغني ٣٦٤/١ (من) .

(٤) البيت من الخفيف بلا نسبة في ابن عقيل ٣٠/٤ والكافية الشافية [illegible] و[illegible] ٣٠٢ .

ولها صدر الكلام .

وهي بالنظر الى الخلاف في حقيقتها أربعة أقسام :

قل في المغني [1] : ((وهذا البيت دليل عندي على مجيئها للزمان)) أي : لتصريحه بالزمان في قوله ((في غابر الأزمان)) وذلك ظاهر في أنّ ((حيث)) للزمان وإنْ لم يكن قاطعاً ،هذا مراده فلا اعتراض عليه باحتمل خلافه .

قوله [ولها صدر الكلام] لأنها كأدوات الاستفهام والعرض والتمني تُغير معنى الكلام ، والسامع يبني الكلام الذي يصدر بالمغير على أصله . فلو جوّز أنْ يجيء بعده ما يغيره لم يدر السامع إذا سمع بذلك المغير أهو راجع الى ما قبله بالتغيير أم مغير لما سيجيء بعده من الكلام ، فيتشوش لذلك ذهنه ولكون لها الصدر لا يتقدم عاملها عليها ، وأما قوله :

إنّ مَن يدخلِ الكنيسةَ يوماً يلقَ فيها جآذراً وظباءا [2]

ففي ((إنّ)) ضمير الشأن ، و((من)) مبتدأ .

قوله [بالنظر الى الخلاف في حقيقتها] أي : والاتفاق عليها .

---

(١) المغني ١٣٢/١ (حيث) .

(٢) البيت من الخفيف للأخطل في الخزانة ٤٥٧/١ وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في المغني ٣٧/١ ، والهمع ٤٢٧/١ .

والشاهد فيه : (إنّ من) : فقد حذف اسم (إن) وهو ضمير الشأن ، وأعرب (من) مبتدأ لعدم إمكان جعلها اسم (إن) ؛ لأن (من) اسم شرط له صدر الكلام لا يعمل فيه ما قبله .

الأول : ما هو حرف باتفاق وهو ((إنْ)) .

الثاني : ما هو اسم باتفاق وهو الباقي ما عدا ((إذما ومهما)) .

الثالث : ما فيه خلاف ، والأصح أنه حرف وهو ((إذما)) .

الرابع : ما فيه خلاف أيضاً ، والأصح أنه اسم وهو ((مهما)) .

ثم ما هو اسم : إنْ وقع على زمان أو مكان فظرف ، أو حدث فمفعول مطلق ،

قوله [فظرف] محله ما لم يدخل عليه حرف أو مضاف ، والناصب كان لِما ظرفاً فعلُ الشرط .

قوله [أو حدث فمفعول مطلق] وذلك يتصور في ((أي)) لأنها بحسب ما تضاف اليه ، وقد تضاف للحدث نحو : ((أيّ ضرب تضرب أضرب)) ، وفي ((ما)) ؛ لأنها موضوعة لما لا يعقل ومن جملته الحدث ،

وقد جُوِّز في ((ما)) من قوله تعالى : ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ ﴾ أنْ تكون مفعولاً به لـ((ننسخ)) أي : أيّ شيء ننسخ ، وأنْ تكون واقعة موقع المصدر و((من آية)) هو المفعول به ، والتقدير : أيّ نسخٍ ننسخُ آية ، قاله أبو البقاء [1] وغيره .

وقالوا : مجيء ((ما)) مصدراً جائز ، ولكن ردّ على هذا القول بأنه يلزم خلوّ جملة الجزاء من ضمير يعود على اسم الشرط ، وإنّ ((من)) لا تزاد في الموجب ، والشرط موجب .

---

(١) إملاء ما من به الرحمن ٥٧/١ .

وإلا فإنْ وقع بعده فعل لازم فمبتدأ خبره جملة الشرط ، على ما صححه في المغني ، أو متعد واقع عليه فمفعول به ، أو على ضميره أو متعلقه فاشتغل ، وكذا القول في أسماء الاستفهام .

قوله [على ما صححه في المغني] قال فيه [1] : ((لأنّ الفائدة به تمت ، ولالتزامهم عود ضمير منه اليه على الأصح ، ولأنّ نظيره هو الخبر في : ((الذي يأتي فله درهم)) انتهى .

وقال في ((المباحث المضية المتعلقة بمن الشرطية)) : و((يشهد لما ذكرناه ـ من أنّ الخبر هو فعل الشرط لا فعل الجواب وأنه لا يفتقر صحة الكلام الى ضمير يرجع من الجواب الى الشرط ـ الحديثُ الآخر أخرجه الإمام أحمد [2] : ((مَن ملك ذا رحم محرم فهو حر)) .

فإنّ ضمير ((هو حر)) إنما يعود الى المملوك لا الى ((من)) الواقعة على المالك ، وممن ذهب الى أنه لا يلزم عود ضمير من جملة الجواب الى اسم الشرط أبو البقـاء العكبري في اللباب وساق عبارته ، ومقابل ما صححه في المغني أنّ الخبر فعل الشرط وحـده أو مجموعهما .

قوله [أو على ضميره أو متعلقه فاشتغل] فالأول : نحـو ((من رأيته فأكرمه)) ، ويحتمل أنْ يكون منه ((مهما تأتنا به)) ، والتقـدير : مهما تحضر تأتنا به ، فـ((تأتنا)) مفسر لـ((تحضر)) ؛ لأنه من معناه .

والثاني : نحو ((من رأيت أخاه فأكرمه)) ، وإذا جرى الاشتغال

---

(١) المغني ٢/٤٦٧ (الباب الرابع ـ إعراب أسماء الشرط والاستفهام) .

(٢) مسند أحمد ٥/١٥ حديث سمرة بن جندب .

[ويسمّى] الفعل [الأول] من الفعلين المجزومين بأحد هـــذه الأدوات [شرطاً] ، لتعلق الحكم عليه ،

فيما له الصدر قدر المحذوف مؤخراً عنه كما أشرنا اليه في الآية ، هذا .

وبقي ما لو وقع بعد ما لا يكون واقعاً على زمان أو مكان فعلٌ ناقص ، فإنه لا يتصف بتعدٍّ ولا لزوم ، فلا يكون اسم الشرط مفعولاً به ولا مبتدأ بل يكون في محل نصب على الخبرية لذلك الفعل نحو : ((من كان أبوك)) ،

وأما لو وقع الناقص بعد ما هو واقع على الزمان أو المكان فهو باق على أنه ظرف ، وهو مع ذلك خبر ، وكونه ظرفاً لا ينافي كونه خبراً كما قالوه في ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ ﴾ (١) .

وبقي أيضاً ما إذا وقع بعده فعلٌ متعدٍّ لكنه عمل في غيره ولم يتسلط عليه ولا عمل في ضميره فإنه في هذه الحالة يكون مبتدأ كما في : ﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ ﴾ (٢) ، وجوزوا في : ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ ﴾ أنْ تكون ((مهما)) في محل رفع على الابتداء .

قوله [لتعلق الحكم عليه] لو قال : لأنه شرط لتحقق الثاني لكان أولى .

والمراد إنّ الأداة دلت على جعله شرطاً وإنّ الثاني مسبَّبٌ له إذا كان على صورته الطبيعية ، وليس المراد سببيته في الخارج ، فإنّ قولك : ((إنْ وجد النهار طلعت الشمس)) بالنظر الى الخارج عكس ما قيل ،

---

(١) النساء ـ ٧٨ .

(٢) النساء ـ ١٢٣ .

[و] يسمى [الثاني] منهما [جواباً] ، لأنه مترتب على الشرط ، كما يترتب الجواب على السؤال [وجزاءً] أيضاً ؛

واحترزنا بقولنا : ((إذا كان على صورته الطبيعية)) من نحو : ((أنت طالق إنْ دخلت الدار)) فإنها شرطية مع أنّ الثاني ليس بمسبب .

والحاصل : إنّ معنى شرطية الأول : أنّ العقل يحكم بوجود الثاني عند وجود الأول معلقاً عليه ، لأنه شرط في الواقع يتوقف عليه وجود الشيء كما في المطول [1] ، وعبارة بعضهم : ((أدوات الشرط ما تدخل على شيئين فتجعل أولهما سبباً لثانيهما)) .

والمراد بجعلها الشيء سبباً أنّ المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء آخر ، بل ملزومية شيء وجعلها دالة عليه ، ولا يلزم أنْ يكون الفعلُ الأول سبباً حقيقياً للثاني لا خارجاً ولا ذهناً بل ينبغي أنْ يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح أنْ يوردها في صورة السبب بل اللازم والملزوم ، كقولك : ((إنْ شتمتني أكرمتك)) ، فالشتم ليس سبباً لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة إظهاراً لمكارم الأخلاق ، يعني : إنه منها بمكان يصير الشتم الذي هو سببُ الإهانة عند الناس سبب الإكرام عنده .

قوله [جواباً ... وجزاءً] قال الدماميني : ((فهما عندهم لفظان مترادفان ، وشرطُ الجواب الإفادة كخبر المبتدأ ، فلا يجوز ((إنْ يقم زيد يقم)) فإنْ دخله معنى يخرجه للإفادة جاز ، ومنه : ((من كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله)) [2] .

---

(١) المطول ـ ٣٠٣ (تقييد المسند بالشرط) .

(٢) عمدة القاري ١٥٤/٢ ، ١٧٢/١٤ .

لأنّ مضمونه جزاء لمضمون الشرط ، وتسميته جواباً مجاز ، وكذا جزاء ؛ لأنّ الجزاء هو الفعل المترتب على فعل آخر ثواباً عليه أو عقاباً ، وهذا مفقود هنا .

وأسقط المصنف من الجوازم ما ذكره بعضهم وهو ((إذا وكيفما ولو)) ؛ لأنّ المشهور في ((إذا)) أنها لا تجزم إلا في الشعر خاصة

قوله [لأنّ مضمونه ...] فهو مبني على الأول بناء الجزاء على الفعل .

قوله [وتسميته جواباً ...] هو ما قاله أبو حيان [1] ، وقد يمنع كونهما مجازاً اصطلاحاً بل هو حقيقة اصطلاحية ، نعم دعوى التجوز صحيحة باعتبار اللغة .

قوله [لا تجزم إلا في الشعر خاصة] لأنها موضوعة لزمن معيّن واجب الوقوع ، والشرط المقتضي للجزم لا يكون إلا فيما يحتمل الوقوع وعدمه .

وهذا ما جرى عليه ابن مالك في الكافية [2] وظاهر كلامه في التسهيل جواز ذلك في النثر على قلة ، وهو ما صرح به في التوضيح ، قال [3] : ((هو في النثر نادر وفي الشعر كثير)) ، وجُعِلَ منه قوله ﷺ لعلي وفاطمة ((رضي الله عنهما)) : ((إذا أخذتما مضاجعكما فكبّرا أربعاً وثلاثين))[4] الحديث .

وذهب بعضهم الى أنها تجزم في النثر إذا زيد بعدها ((ما)) ، قال أبو حيان في شرح التسهيل :

---

(١) الهمع ٢/ ٤٥٣ (المجازاة بكيف) .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/ ١٥١ وشرح التسهيل ٣/ ٣٩٩ .

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح ـ ٧٢ .

(٤) البخاري ٤/ ٤٨ باب دعاء النبي ، ١٤٩٧ كتاب الدعوات .

كقوله :

وإذا تُصِبْكَ من الحَوَادثِ نكبَةٌ فاصبرْ فكُلُّ غَمَامةٍ فستَنجَلي

وفي ((كيفما)) عدمُ الجزم لعدم السماع بذلك ، وأجاز الكوفيّ الجزم بها قياساً على غيرها ، وكذا أجاز الجزم بها دون ((ما)) .

((إذا استعملت ((إذا)) شرطاً فهل تكون مضافة للجملة بعدها أم لا ؟ قولان ، قيل : تكون مضافة وضمنت الربط بين ما تضاف اليه وغيره ، وقيل : ليست مضافة بل معمولة للفعل بعدها ؛ لأنها لو كانت مضافة لكان الفعل من تمامها ، فلا يحصل بها الربط)) .

قال : ((ويبني على ذلك الخلاف في العامل فيها ، فمن قال : إنها مضافة أعمل الجزاء ولابدّ ، ومن منع ذلك أعمل فيها فعل الشرط كسائر الأدوات)) انتهى .

وظاهره أنّ الخلاف جارٍ فيها وإنْ كانت جازمة ، وهو خلاف ما في المغني[1] فليراجع .

قوله [وإذا تصبك ...[2]] الشاهد فيه ظاهر .

قوله [قياساً على غيرها] رُدّ : بأنّ معنى أدوات الشرط تعليق فعل بفعل ، و((كيف)) لو علقت لعلقت حالَ الفاعل والمفعول بحالٍ أخرى ،

---

(١) المغني ١/ ٩٦ مسألة في ناصب إذا .

(٢) البيت من الكامل بلا نسبة في شرح القيصري على فصوص الحكم ٨٩١ والبيت له رواية أخرى لأعشى همدان في شرح نهج البلاغة ١/٣٦٦ وفي الوافي بالوفيات ١٨ / ٩٩ ، وتمامه على هذه الرواية :

فاصبر فكلُّ غيابةٍ ستكشّفُ

وأما ((لو)) فالأصح أنها لا تجزم أصلاً ، ومن أجازه خصه بالشعر كقوله :

لـو يشـأ طـارَ بهـا ذو ميعـةٍ   لاحقِ الآطالِ نَهْـدٍ ذو خُصَـلْ

والفعل يمكن الوقوف عليه لظهوره ، والحال لا يمكن بها ذلك لخفائها ، وبأنّ من الأفعال ما لا يدخل تحت الاختيار فلا يصح أنْ يعلق عليه حال ، ووافق قطرب[1] الكوفيين ، ومذهب سائر البصريين المجازاة بها معنىً لا عملاً ؛ لمخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة شرطها لجوابها ، قال في المغني[2] :

((قالوا ومن ورودها شرطاً قوله تعالى : ﴿ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ [3] ﴿ يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ [4] وجوابها في ذلك محذوف ؛ لدلالة ما قبلها ، وهذا يشكل على إطلاقهم إنّ جوابها مما يجب مماثلته لشرطها)) انتهى .

قوله [ومن أجازه] هو ابن الشجري كما في المغني[5] .

قوله [لو يشأ ... [6]] الضمير في ((يشأ)) عائد الى ((فارس)) في البيت قبله ، و((الميعة)) النشاط وأول جري الفرس ،

---

(١) الهمع ٢/ ٤٥٣ (المجازاة بكيف) .

(٢) المغني ١/ ٢٠٥ (كيف) .

(٣) المائدة ـ ٦٤ .

(٤) آل عمران ـ ٦ .

(٥) المغني ١/ ٢٧١ .

(٦) البيت من الرمل لعلقمة الفحل في ديوانه ١٣٤ وبلانسبة في شرح الكافية الشافية ٢/ ١٧٤ والهمع ٢/ ٤٦٩ . والشاهد واضح من كلام المحشي .

وفهم من كلامه أنّ الجزم بـ((حيث وإذ)) مخصوص باقتران ((ما)) بهما كما لفظ به ، وهو الأصح .

وأما غيرهما فهو قسمان :

قسم لا تلحقه ((ما)) وهو ((من وما ومهما وأنى)) .

وقسم يجوز فيه الأمران وهو ((أين وإنْ وأي ومتى وأيان)) .

وما ذكره من أنّ هذه الأدوات جازمة للشرط والجواب معاً هو مذهب سيبويه ومحققي أهل البصرة [1] .

والـ((لاحق)) الضامر ، و ((الأطال)) جمع ((إطل)) بكسر الهمزة وسكون الطاء المهملة : وهي الخاصرة ، و((نهد)) بفتح النون وسكون الهاء ، أي : جسيم مشرف ، و((خصل)) جمع ((خصلة)) بضم الخاء المعجمة وسكون الصاد المهملة كغرفة وغرف ، وهي لفيفة من الشعر .

وخرج المانعون الجزم بـ((لو)) هذا البيت على لغة من يقول : ((شا يشا)) بالألف ، ثم أبدلت الألف همزة على حد قولهم : ((العألم والخأتم)) ، ويؤيده أنه لا يجوز مجيء ((إنْ)) الشرطية في هذا الموضع ؛ لأنه إخبار عما مضى فالمعنى : ((لو شاء)) .

قوله [وهو الأصح] ؛ لأنه لم يسمع فيهما إلا مقرونين بها ، وقال الفراء يجوز الجزم بهما دون ((ما)) قياساً على ((أين)) وأخواتها .

قوله [وهو : أين] في نسخة بدل((أين)) : ((إنْ)) ، وينبغي ذكرهما ؛ لأنّ حكمهما في ذلك واحد .

---

(١) الكتاب ٦٢/٣ـ ٦٣ ، وهذا مذهب الخليل أيضاً ، والمبرد في المقتضب ٤٨/٢ .

واعترض : بأنّ الجازم كالجار ، فلا يعمل في شيئين ، وبأنه ليس لنا ما يتعدد عمله إلا ويختلف كرفع ونصب .

وأجيب : بالفرق بأنّ الجازم لمّا كان لتعليق حكمٍ على آخر عمل فيهما بخلاف الجار ، وبأنّ تعدد العمل قد عُهد من غير اختلاف ، كمفعولَيْ ((ظن)) ومفاعيل ((أعلم)) .

وقيل : إنّ الشرط مجزوم بالأداة ، والجواب مجزوم بالشرط ، واختاره ابن مالك في التسهيل .

قوله [بأنه ليس لنا ما يتعدد عمله ...] أي : ليس لنا عامل يتعدد عمله إلا والحال أنّ عمله يكون مختلفاً كرفع ونصب سواء تعدد أحد المختلفين أم لا ، ولا يجوز أنْ يتعدد من غير اختلاف ، والجوازم على هذا القول تعدد عملها ولم يختلف .

وبهذا تعرف كما قال شيخنا البرهان اللقاني ﷺ : ((إنّ قول الشارح فيما يأتي : ((وبأنّ تعدد العمل)) الخ لا يصلح جواباً عن هذا الاعتراض ؛ لأنّ العامل في بابي ((ظن وأعلم)) اختلف عمله لرفعه الفاعل فيهما ، وعدم اختلاف ما تعدد من بقية معمولاته لا يدفع ذلك كما لا يخفى)) .

قوله [لمّا كان لتعليق حكم ...] أي : فهو مقتضٍ للفعلين .

قوله [واختاره ابن مالك[1]] وذلك لأنّ فعل الشرط مستدعٍ للجواب بما أحدثت فيه الأداة من المعنى والاستلزام ، والأداة ضعيفة عن عملين . ورُدّ باستغراب عمل الفعل الجزم .

---

(١) شرح التسهيل ٣٩٧/٣ .

وقيل : إنّ الأداة والشرط كلاهما جَزَمَ الجواب ، كما قيل : إنّ الابتداء والمبتدأ كلاهما رفع الخبر .

وقيل : إنّ الشرط والجواب تجازما كما قيل : إنّ المبتدأ والخبر ترافعا .

[وإذا لم يصلح] الجواب [لمباشرة الأداة] أي : أداة الشرط ، كأن كان جملة اسمية

وأما ضعف الأداة عن عملين ، فأجيب عنه : بأنّ ذلك يجوز إذا اقتضت شيئين كـ((إنْ وما)) .

قوله [كلاهما جزم الجواب] لارتباطهما ؛ ولأنّ حرف الشرط لا يقدر على عملين فيقوى بالثاني ، كما ذكر في عامل الخبر .

وردّ : بأنّ العامل المركب لا يحذف أحد جزأيه ويبقى الآخر كـ((إذما وحيثما)) وفعل الشرط قد يحذف ، وبأنّ العامل المركب لا يفصل بين جزأيه ، وقد جاء الفصل نحو : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ (١) .

وأجيب عن الثاني : بأنّ الشرط هو المحذوف ، وهذا مفسّر له ، وردّ أيضاً بأنّ الجازم لا يحذف معموله ، والجواب يجوز حذفه ، فلو كان العامل مجموع الأداة والشرط لزم بقاء الجازم مع حذف معموله ، بخلاف ما إذا كان العامل الأداة ؛ لبقاء أحد معموليها فيكتفى به .

قوله [جملة اسمية] أورد عليه نحو : ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ (٢) ،

---

(١) التوبة ـ ٦ .

(٢) الأنعام ـ ٢١ .

أو فعلية : فعلها طلبي ، أو جامد ، أو منفي بحرف ناف غير ((لا)) و((لم)) ، أو مقرون بـ((قد)) أو بحرف تنفيس [قرن بالفاء] وجوباً ليحصل الربط بالجواب وشرطه .

وأشار الرضي[1] الى الجواب : بأنّ القسم مقدر قبل الشرط والجواب له ، ويجوز حذف القسم من غير لام مقدرة .

لا يقال : سلمنا أنّ الجواب المذكور للقسم لكنه دال على جواب مثله للشرط وهو بغير فاء ، فيكون المقدر كذلك ، فيبقى الإيراد ؛

لأنّ الجواب المذكور إنما يدل على جواب مثله من غير اعتبار لوجود الفاء أو عدمها إذ اعتبار ذلك فيما نحن فيه إنما هو بالنظر الى خصوصية ذي الجواب .

قوله [غير لا ولم] أي : غير المضارع المنفيّ بهما .

أما المضارع المنفي بهما فيجيء شرطاً ، أما ((لا)) فلأنها لكثرة استعمالها يتخطاها العامل نحو : ((جئت بلا مال)) ، وأما ((لم)) فلتغييرها معنى المضارع الى الماضي صارت كجزئه مع قلة حروفها ، أما ((لمّا)) أختها فكثيرة الحروف .

وأما الماضي المنفي ((بلا)) فنص الرضي[2] على أنه لا يصير شرطاً فلا يجوز ((إنْ لا ضرب وإنْ لا شتم)) لقلة دخولها في الماضي ، فإذا وقع جواباً وجبت الفاء .

قوله [أو مقرون بـ((قد))] ماضياً أو مضارعا .

قوله [قرن بالفاء] في كلام الجماعة ، وصرّح به في المغني في محل : إنّ المحل لمجموع الفاء وما بعدها ، ويستثنى من وجوب القرن بالفاء :

---

(١) شرح الكافية ٢/ ٢٦٣ ـ ٢٦٤ .

(٢) شرح الكافية ٢/ ٢٦٢ .

وخصّت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية ، ولمناسبتها للجزاء معنى من حيث أنّ معناها التعقيب بلا فصل ، كما أنّ الجزاء يتعقب على الشرط كذلك .

فإنْ صلح لذلك امتنع دخولها عليه ،

((إذا كان الجواب مصدّراً بهمزة الاستفهام ، سواء كانت الجملة فعلية أو اسمية ، فلا تدخل الفاء ؛ لأنّ الهمزة من بين ما يغير معنى الكلام يجوز دخولها على أداة الشرط ، فيقدر تقديم الهمزة على أداة الشرط .

نحو قولك : ((إنْ أكرمتك أتكرمني)) كأنك قلت : ((إنْ أكرمتك تكرمني)) ، قال الله تعالى : ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ ﴾ [1] الآية ، وأما غير الهمزة فيجوز حمله عليها ؛ لأنها الأصل ، ويجوز دخول الفاء فيه ؛ لعدم عراقته)) فليراجع [2] .

قوله [امتنع دخولها عليه] ظاهر كلام الألفية [3] عدم وجوب الاقتران بالفاء لا امتناعها ، وأقرّه المصنف في الحواشي .

---

(1) الماعون ـ ١ .

(2) شرح الكافية ٢٦٣/٢ ـ ٢٦٤ .

(3) قال ابن مالك :

واقرن بـ(فا) حتماً جواباً لو جعل   شرطاً لـ((إنْ)) أو غيرها لم ينجعل

ما أراده المحشي هو مفهوم هذا البيت ؛ لأنّ منطوق البيت يوجب الاقتران بالفاء في حالة عدم صلاحية الجملة لأنْ تكون جواباً ، ومفهومه : إذا صلحت الجملة لأنْ تكون جواباً امتنع دخول الفاء ، وهذا غير لازم ، فقد عبر ابن الناظم بأنّ الأكثر في حال الصلاحية عدم دخول الفاء ، وقال ابن عقيل في حال الصلاحية لم يجب دخول الفاء وواضح ان عدم الوجوب أعمّ من الامتناع .

نعم إنْ كان مضارعاً مثبتاً أو منفياً بـ((لا)) فوجهان ،

☜ ونقل في التصريح[1] عن ابن الناظم : ((أنّ الجواب إذا كان صالحاً للشرط فالأكثر خلوه من الفاء ، ويجوز اقترانه بها نحو : ﴿ وَمَن جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ ﴾[2] ونحو : ﴿ فَمَن يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ ﴾[3] ثم قال : ((وقال غيره : إذا رفع المضارع فالجواب جملة اسمية)) انتهى .

وفي جمع الجوامع للسيوطي[4] : ((يرفع الجواب وجوباً إنْ قرن بالفاء سواء كان فعل الشرط ماضياً نحو : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾[5] أم مضارعاً نحو : ﴿ فَمَن يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ ﴾ ، وإنما رفع ؛ لأنه حينئذٍ من جملة اسمية وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره : ((فهو ينتقم الله منه فهو لا يخاف ، قالوا : ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء وكان الفعل يَجْزم ، ولكن العرب التزمت رفع الفعل فعلم أنها غير زائدة)) .

قوله [أو منفياً بـ((لا))] أما المنفي بـ((لم)) فلم تدخله الفاء أصلاً على القاعدة ؛ لأنه يقع شرطاً كما مرّ ، وقال أبو جعفر[6] : ((يجوز دخول الفاء وتركه في ((لم)) ولم يثبت)) .

---

(١) شرح التصريح ٢/٢٤٩-٢٥٠ ، وشرح ابن الناظم ٤٩٨ .

(٢) النمل - ٩٠ .

(٣) الجن - ١٣ .

(٤) الهمع ٢/٤٥٩ (الجوازم) .

(٥) المائدة - ٩٥ .

(٦) كذا في المخطوط والصحيح كما في شرح الكافية ٢ / ٢٦٣ ((ابن جعفر)) وهو محمد بن جعفر بن أحمد الأنصاري المرسي البلنسي من علماء المغرب .

كما في الكافية لابن الحاجب [1] ، وجزم به الرضي ، وما ذكره قانون كليّ حسن في ضبط ما تدخله الفاء ، وقد سبقه اليه ابن مالك [2] .

قال أبو حيان : ((وهذا أحسن وأقرب مما ذهب اليه بعضُ أصحابنا من تعداد ما تدخله الفاء)) .

فالجملة الاسمية نحو : [﴿ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾] .

قوله [وجزم به الرضي [3]] قال : ((أما الفاء فلأنهما كانا قبل أداة الشرط صالحين للاستقبال ، فلا تؤثر الأداة فيهما تأثيراً ظاهراً كما أثرت في ((فعلت ولم أفعل)) ، وأما تركه فلتقدير تأثيرها فيهما ؛ لأنهما كانا صالحين للحال والاستقبال ، والأداة خلصتهما للاستقبال ، وهو نوع تأثير)) .

قوله [أحسن وأقرب ...] لعل وجه ذلك أنه أخصر ، ولأنّ تعليق حكم بأصل أوْعَبُ من تعليقه بألفاظ عنيت بالتعداد ؛ لجواز الغفلة في الثاني عن بعضها .

قوله [نحو : ﴿ وَإِن يَمْسَسْكَ ﴾... [4]] هذا جري على ما هو الظاهر ، والتحقيق كما في المغني في الباب الخامس [5] : إنّ الجواب في هذا محذوف ؛ لأنّ الجواب مسببٌ عن الشرط ، وكون الله على كل شئ قديراً ثابت سواء وجد الإمساس بخير أو لا .

---

(١) شرح الكافية ٢/ ٢٦٢ .

(٢) قال في شرح التسهيل ٣٩٢/٣ : ((وتسمى الجملة الثانية جزاءً وجواباً وتلزم الفاء في غير الضرورة إنْ لم يصح تقديره شرطا)) .

(٣) شرح الكافية ٢٦٣/٢ .

(٤) الأنعام ـ ١٧ .

(٥) المغني ٢/ ٦٤٨ .

والفعلية التي فعلها طلبي نحو : ﴿ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي ﴾ (١) ، وقس عليه بقية أنواع الطلب المتقدمة .

والتي فعلها جامد نحو ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَداً ۝ فَعَسَى رَبِّي ﴾ (٢) ، والمنفي نحو : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن تُكْفَرُوهُ ﴾ ، ونحو : ﴿ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ ﴾ (٣) ، والمقرون بـ((قد)) نحو : ﴿ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ ﴾ ،

قوله [﴿ فَلَن تُكْفَرُوهُ ﴾ (٤)] ضمن ((كفر)) معنى : ((حرم)) فلذا عدّاه لاثنين ، أولهما : قام مقام الفاعل ، وهو إنما يتعدى لواحد .

قوله [﴿ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ ﴾ (٥)] أوردَ على جعلــه جواباً : أنّ الماضي بعد ((قد)) محقق معنىً ، فيقتضي تقديمَ ((سرق أخ له)) ، فلا يصح أنْ يكون جواباً لشرط مستقبل .

وأجيب : بأنّ المراد : فقد حكمنا بأنه قد سرق ، ورُدّ بأنه لا يفيد في دفع الإيراد كما لا يخفى .

والأظهر الجواب بأنّ : حرف الشرط خلص الماضي

---

(١) آل عمران ـ ٣١ .

(٢) الكهف ـ ٣٩ .

(٣) يونس ـ ٧٢ .

(٤) آل عمران ـ ١٢٥ . قرأ حفص وحمزة والكسائي وخلف بياء الغيبة في ((يفعلوا)) و((يكفروه)) والباقون بتاء الخطاب فيهما : ((تفعلوا)) و((تكفروه)) . البدور الزاهرة ١٢٧ .

(٥) يوسف ـ ٧٧ .

وبحرف تنفيس نحو : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ ﴾ [1] ،
وقد تحذف الفاء ضرورة كقوله :

مَنْ يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكرُها

الداخل عليه ((قد)) للاستقبال ، وفائدة ((قد)) تحقق ترتب نسبة السرقة الى ((أخ له)) ،

لكن لابدَّ من التأويل ، لا لمجرد وقوع الجزاء ماضياً بـ((قد)) بل لأنَّ السرقة المنسوبة الى الأخ مقدمة في نفس الأمر ،

والمعنى : فقد حكمنا بأنه سرق أخ له من قبل ، على أنّ لنا أنْ نقدر ((حكمنا)) قبل ((قد)) ، والمعنى : إنْ يسرق فحكمنا بأنه قد سرق .

قوله [من يفعل] صدر بيت لعبد الرحمن بن حسان ، عجزه :

والشرُّ بالشرِّ عندَ اللهِ سيانِ [2]

ويروى ((مثلان)) ، والشاهد فيه ظاهر ، و((الشرّ)) : مبتـــــدأ خبره ((بالشر)) و((سيان أو مثلان)) : خبر مبتدأ محذوف تقديره : ((هما)) .

---

(1) التوبة ـ ٢٨ .

(2) البيت من البسيط مختلف في نسبته ، فهو في ديوان كعب بن مالك ٢٨٨ ، ولعبد الرحمن بن حسان في الخزانة ٢/٤٦٥ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣/٣٩٥ ، وشرح أبيات سيبويه للأعلم ٢/٤٩٤ ، وشرح الكافية الشافية ٢/١٥٧ ، والشاهد ظاهر .

أو ندوراً كقوله عليه الصلاة والسلام : ((فإنْ جاءَ صاحبُها وإلا استمتع بها)) [١] .

ولا يختص حذفها بما إذا كان الجواب جملة إسمية بدليل هذا الحديث وقوله :

ومَنْ لا يزلْ ينقادُ للغيِّ والهوى   سيُلفى على طولِ السَّلامةِ نادما

والربط بها متعيّن في غير الجملة الإسمية ، وأما فيها فيكون بها ما تقدم .

قوله [((و إلا استمتع بها))] قل ابن مالك [٢] : ((تضمنت هذه الرواية حذف جواب ((إنْ)) الأولى ، وحذف شرط ((إنْ)) الثانية ، وحذف الفاء من جوابها ، والأصل : فإنْ جاء صاحبها فأدِّها اليه وإنْ لا يجيء فاستمتع بها)) .

والضمير في ((صاحبها)) عائد على ((اللقطة)) .

قوله [ومن لا يزل ... [٣]] ، ((الغي)) : الضلال ، والشاهد في : ((سيلفى)) و((نادما)) : مفعول ثان .

---

(١) البخاري ، كتاب اللقطة باب إذا أخبره رب اللقطة بالعلامة دفع اليه ، وباب ضالة الإبل .

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح ـ ١٩٤ .

(٣) البيت من الطويل بلا نسبة في الأوضح ١٩٣/٣ والتسهيل ٣٩٥/٣ وشرح الكافية الشافية ١٥٧/٢ . والشاهد فيه (سيلفى) حيث حذفت الفاء مع كون جملة الجواب فعلية مضارعية مبدوء فعلها بحرف التنفيس .

[أو بـ((إذا)) الفجائية] ؛ لشبهها بالفاء في كونها لا يبتدأ بها ولا تقع إلا بعد ما هو متعقب بما قبلها ،[نحو : ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ [1]] .

لكن لا بدّ في الجملة المقترنة بها أنْ :

لا تكون طلبية نحو : ((إنْ أطاع زيد عمراً فسلامٌ عليه)) .

ولا مقرونة بأداة نفي نحو : ((إنْ قام زيد فما عمرو قائمٌ)) .

ولا بـ((إنْ)) نحو : ((إنْ قام زيد فإنّ عمراً قائمٌ)) .

فإنْ كانت إحدى هذه الثلاثة وجبت الفاء واستغني عن ذكرها إحالة على المثال فإنه جامع للشروط الثلاثة .

وظاهر إطلاقه أنْ ((إذا)) يربط بها الجواب وإنْ كان جملة فعلية ، وليس كذلك ، وقد اعتذر عنه في الشرح ،

قوله [بما قبلها] لعله تحريفٌ من الناسخ ، وصوابه : ((بما بعدها)) ، ويجوز أنْ يقرأ قوله : ((قبلها)) بفتح القاف وكسر اللام فساوى ما ذكر .

قوله [واستغنى عن ذكرها ...] لكنه لا يعطى اشتراطها فكان ينبغي أنْ يبينه .

قوله [وقد اعتذر عنه في الشرح[2]] بقـــــوله : ((وإنما لم أقيد في الأصل ((إذا)) الفجائية بالجملة الإسمية ؛ لأنها لا تدخل إلا عليها فأغناني ذلك عن الاشتراط)) .

---

(١) الروم ـ ٣٦ .

(٢) شرح القطر ٩٠ ـ ٩١ (بحث الجوازم) .

وظاهره ـ أيضاً كغيره ـ أنّ ((إذا)) يربط به الجواب بعد ((إنْ)) وغيرها من أدوات الشرط .

ووقع في بعض نسخ التسهيل تخصيص ذلك بـ((إنْ)) فجرى عليه المصنف في أوضحه[1]، والمعتمد الإطلاق لقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾[2] .

لكن قال أبو حيان[3] : السماع إنما ورد في ((إنْ وإذا)) من أدوات الشرط فيحتاج في إثبات ذلك في غير ((إنْ وإذا)) الى السماع .

وقد يجمع بين الفاء و((إذا)) الفجائية لمجرد التوكيد نحو : ﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾[4] ،

قوله [ووقع في بعض نسخ التسهيل ...[5]] كلامه في التسهيل في الشروط الجازمة فلا يرد عليه : أنه ورد الربط بـ((إذا)) الفجائية بعد ((إذا)) الشرطية .

---

(١) أوضح المسالك ١٩٥/٣ .

(٢) الروم ـ ٤٨ .

(٣) هذا معنى ما في الارتشاف ٥٥٣/٢ .

(٤) الأنبياء ـ ٩٧ .

(٥) قال ابن مالك في التسهيل ٤٠١/٣ : ((وقد تنوب بعد ((إنْ)) : ((إذا)) المفاجأة عن الفاء في الجملة الإسمية غير الطلبية)) .

ومنعه بعضهم ؛ لأنها عوض عن الفاء فلا يجتمعان .

فعلى الأول كلمة ((أو)) في عبارته لمنع الخلو ، أو بناءً على الغالب كما يشعر به لفظة ((قد)) في قولنا : ((وقد يجمع)) .

قوله [لأنها عوض عن الفاء فلا يجتمعان] يؤخذ من التعليل أنّ محل المنع إذا كانت نائبة عن الفاء وعوضاً عنها فلا تجامعها حينئذٍ ، وإنما تجامعها إذا كانت مقوية ومؤكدة لها لا نائبة عنها ، فسقط قول بعضهم : قضية هذا أنها لا تجامعها . وقد قال صاحب الكشاف عند قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [1] :

((... ((إذا)) هي ((إذا)) الفجائية ، وهي تقع في المجازاة سادّة مسدّ الفاء كقوله تعالى : ﴿ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ [2] ، فإذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء فيتأكد ، ولو قيل ((إذا هي شاخصة أو فهي شاخصة)) كان سديدا ...)) .

---

(١) الكشاف ١٣٥/٣ تفسير سورة الأنبياء ـ ٩٧ .

(٢) الروم ـ ٣٦ .

[النكرة والمعرفة]

[فصل] في تقسيم الاسم الى نكرة ومعرفة .

[الاسم] بحسب التنكير والتعريف [ضربان] فقط : [نكرة] وهي الأصل ؛ لاندراج كلِّ معرفة تحتها ، من غير عكس ؛

قوله [بحسب التنكير والتعريف] أي : باعتبارهما .

قوله [فقط] هو ما ذهب اليه الجمهور من أنه لا واسطة بين النكرة والمعرفة ، وقل بها بعضهم في الخالي من التنوين واللام نحو : ((ما ومن)) .

قوله [لاندراج كلِّ معرفة تحتها] ؛ لأنَّ أنكر النكرات ((شيء)) و((معلوم)) ، وكلُّ موجود ومعلوم يندرج تحتها ، والاندراج دليل على الأصالة ، كأصالة العام بالنسبة الى الخاص ؛ ولأصالة النكرة قدمت على المعرفة وإنْ كانت المعرفة أشرف ؛ لأنَّ النكات لا تتزاحم .

وهذا مذهب سيبويه [1] والجمهور ، وخالف الكوفيون [2] وابن الطراوة قالوا : لأنَّ من الأسماء ما لزم التعريف كالمضمرات ، وما التعريف فيه قبل التنكير كـ((مررت بزيدٍ وزيدٍ آخر)) .

---

(١) الهمع ١/ ١٨٦ (النكرة والمعرفة) .

(٢) الهمع ١/ ١٨٦ (النكرة والمعرفة) .

ولأنَّ الشيء أول وجوده تلزمه الأسماء العامة ثم تعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة ، كالآدمي إذا ولد يسمى ذكراً أو أنثى أو إنساناً أو مولوداً أو رضيعاً وبعد ذلك يوضع له الاسم والكنية واللقب .

[وهو] ـ أي : الاسم النكرة ـ :

وقال الشلوبين [1] : ((لم يثبت هذا سيبويه إلا حال الوجود ، لا ما تخيله هؤلاء ، وإذا نظرت الى حال الوجود كان التنكير قبل التعريف ؛ لأنَّ الأجناس هي الأول ثم الأنواع ، ووضعها على التنكير ؛ لأنَّ الجنس لا يختلط بالجنس ، والأشخاص هي التي حدث فيها التعريف ؛ لاختلاط بعضها ببعض)).

ولا يخفى أنَّ ما قاله الشلوبين هو الذي أشار اليه الشارح بقوله : ((ولأنَّ الشئ أول وجوده)) فكان ينبغي أنْ يسقـــــط العاطف ليكون تعليلاً لقوله : ((لاندراج)) الخ لا تعليلاً ثانياً للأصالة ، فتدبر .

قوله [أي : الاسم النكرة] لا حاجة في تذكير الضمير الى ما جعله راجعاً الى موصوف النكرة ؛ لأنَّ الضمير إذا عاد الى مؤنث وأخبر عنه بمذكر أو بالعكس جاز مطابقته للخبر ، كما يجوز مطابقته لما عاد اليه .والأولى مراعاة الخبر نحو : ((من كانت أمّك)) .

---

(١) الهمع ١/١٨٦ (النكرة والمعرفة) .

[ما شاع في جنس موجود] في الخارج تعدده [كرجل] فإنه شائع في جنس الرجال الصادق على كل حيوان ناطق ذكر بالغ من بني آدم وتعدده في الخارج موجود مشاهد .

قوله [ما شاع في جنس ...] ظاهر صنيع الشارح : أنّ لفظ النكرة شائع في الجنس نفسه وأنّ الموصوف بالوجود تعدد الجنس .

والحق أنّ الشائع في أفراد الجنس : المفهوم الكلي الصادق بالنوع والصنف وغيرهما لا خصوص الجنس المنطقي لا في الجنس نفسه ؛ لأنه شيء واحد .

ومعنى الشياع في الأفراد : أنّ لفظ النكرة موضوعٌ للمفهوم الصادق على كلٍّ من تلك الأفراد ، لا يخص بعضاً دون بعض ، بل يستعمل في كلٍّ منها استعمالاً حقيقياً ، فلفظ ((رجل)) مثلاً شائع في ((زيد وعمرو وبكر)) وغيرها من الأفراد لمفهوم الآدمي الموضوع له هذا اللفظ ، فإنه يطلق على كل منها إطلاقاً حقيقياً من حيث كونه فرد ذلك المفهوم لامن حيث خصوصه .

وحينئذٍ ففي كلام المصنف مضاف مقدر أي : ما شاع في أفراد جنسه ، والحق أيضاً : أنّ الموصوف بـ((الوجود في الخارج)) هو أفراد الجنس لا هو ، وإنما يحصل في الخارج في ضمن أفراده على نزاع كبير فيه في محله ، وأما الحصول الذهني فهو ثابت لسائر الأجناس .

فالمراد بـ((الجنس الموجود)) : أفراد المفهوم الحاصلة في نفس الأمر سواء كانت مما له تحقق في الأعيان أو لا .

وبـ((المقدر)) : أفراد المفهوم التي لا حصول لها في نفس الأمر لكنها بحيث لو وجد ما فرض منها صدق عليه ذلك المفهوم ،

[أو مقدر] وجود تعدده في الخارج [كشمس] فإنها تصدق على متعدد ؛ لأنها موضوعة للكوكب النهاري الناسخ ظهوره وجود الليل وإنْ لم يوجد في الخارج غير هذا الفرد الواحد .

فالمعتبر في النكرة صلاحيتها للتعدد لا وجود التعدد .

وأما جمعها كما في قوله :

....فكأنهُ   لَمَعانُ بَرْقٍ أو شُعاعُ شُمُوسِ[1]

فباعتبار تجدد الشمس في كلِّ يومٍ .

فإنْ أراد الشارح بما قاله ظاهره ، وَرَدَ عليه : أنّ تعدد الجنس أمرٌ معنوي لا وجود له ، وإنْ أراد الأفراد فكان اللائق تقدير لفظ الأفراد أولاً وثانياً فتدبر ، هذا .

وتعريف النكرة بما ذكر غير مانع ، ؛ لصدقه على غيرها من المعارف بناءً على مختار السعد[2] أنها كليات وضعاً كما لا يخفى ، والشارح جارٍ عليه كما تعرفه .

قوله [وأما جمعها] جوابٌ عمّا يرد على قوله : ((وإنْ لم يوجد في الخارج غير هذا الفرد)) .

---

(١) جزء بيت من الكامل لمالك بن الحارث الأشتر في أمالي القالي ٨٥/١ مختصر أخبار شعراء الشيعة ٥٥ وشرح التصريح ٩١/١ ، وتمامه :

حمي الحديدُ عليهِمُ فكأنه   لَمَعانُ بَرْقٍ أو شُعاعُ شُمُوسِ

والشاهد واضح من كلام الشارح .

(٢) المطول ـ ١٩٢ (تعريف المسند اليه بالعلمية) .

وخاصتها أنها ما يقبل ((أل)) المؤثرة للتعريف ، أو تقع موقع ما يقبلها .

قوله [ما يقبل ((أل)) المؤثرة ...] فالأول كرجل وامـــــرأة ، والثاني : كـ((من)) بمعنى إنسان ، و((ما)) بمعنى شيء ، فإنهما لا يقبلان ((أل)) لكنهما واقعان موقع ما يقبلها وهو ((إنسان وشيء)) .

والمراد : القبول باعتبار الوضع ، فلا ترد النكرات اللازمة التنكير كـ((أحد وعريب)) ؛ لأنها تقبل التعريف بحسب أصل الوضع ، وعدم القبول عارض من جهة التزام الواضع استعمالها على وجه التنكير .

واحترز بكون ((أل)) مؤثرة التعريف من العلم المنقول من صفة أو مصدر كـ((فضل وحارث)) فإنه قابل لـ((أل)) إلا أنها لا تؤثر فيه التعريف ، بل مدلول ((فضل)) و((الفضل)) سواء .

واعلم أنّ القبول يزول بحصول المقبول ، فلا يردُ النقض بالمعرّف باللام .

وأما أسماء الفاعل والمفعول المجردان من ((أل)) فكلّ منهما نكرة ، ويقـــبل ((أل)) الموصولة وهي مَعْرِفةٌ لا مُعرِّفة ، ولكن كل منهما واقع موقع شيء ثابت له الضرب مثلاً أو واقع عليه ، وكذا المقرونان بـ((أل)) نكرتان أيضـــاً ولا يقبلان ((أل)) المعرّفة ، ولا يقعان موقع ما يقبلها ؛ لنصهم على أنهما مع ((أل)) فعل في صورة الاسم .

وأجيب : بأنّ اسم الفاعل واقع موضع شخص صدر منه الفعل أو قام به وهو يقبل ((أل)) المؤثرة التعريف ، فيقال : الشخص الذي صدر منه الفعل أو قام به ، وبأنّ المراد بتأثير التعريف الدلالة عليه ولو مع غيره ، فتدخل الموصولة ؛ لأنها تدل مع التعريف على الذات أيضاً .

والنكرات تتفاوت في بعضها كالمعارف فبعضها أنْكَرُ من بعض ، فأنكرُها ((شيء)) ثم ((موجود)) ثم ((متحيز)) ثم ((جسم)) ثم ((نامٍ)) ثمّ ((حيــوان)) ثمّ ((مــاشٍ)) ثمّ ((ذو رجلـين)) ثمّ ((إنسان)) ثمّ ((رجل)) .

والضابط : أنّ النكرة إذا دخل غيرها تحتها ، ولم تدخل تحت غيرها ، فهي أنكرُ النكرات ، فإنْ دخلت تحت غيرها ، ودخل غيرها تحتها ، فهي بالإضافة الى ما يدخل تحتها أعم ، وبالإضافة الى ما تدخل تحته أخص .

[و] الضرب الثاني [معرفة] وهي الفرع لما مرّ ، وهي ما وضع ليستعمل في معين .

قوله [فأنكرها شيء] قيل عليه : الشيء عند أهل السنة خاص بالموجود ، فالأظهر أنّ أنكر النكرات ((معلوم)) ؛ لشموله للموجود والمعدوم .

قوله [ثمّ ((متحيز))] أي : لشموله للجسم ، وهو المركب من أجزاء لا تتجزأ وللجوهر الفرد الذي لا ينقاس فليس جسما .

قوله [ثم ((حيوان))] لشموله لما ليس بماشٍ من الحيوانات كالسمك .

قوله [ما وضع ليستعمل في معين] كذا في المطول [1] ، قال السيد [2] :

((أي : المعتبر في المعرفة هو التعيين عند الاستعمال دون الوضع ليندرج فيها الأعلام الشخصية وغيرها من المضمرات والمبهمات وسائر المعارف ،

---

(١) المطول ـ ١٩٢ (تعريف المسند اليه بالعلمية) .

(٢) حاشية الشريف الجرجاني على المطول ـ ١٨٨ .

[وهي ستة] أقسامٍ : الضمير ، والعلم ، واسم الإشارة ، والموصول ، والمحلى بـ((أل)) ، والمضاف الى واحد منها .

☜ فإنّ لفظ ((أنا)) مثلاً لا يستعمل إلا في أشخاص معينة ؛ إذ لا يصح أنْ يقال : ((أنا)) ويراد به متكلم لا بعينه ، وليست موضوعة لواحد منها ، وإلا لكانت في غيره مجازاً ، ولا لكل واحد منها وإلا لكانت مشتركة موضوعة أوضاعاً بعدد أفراد المتكلم ، فوجب أنْ تكون موضوعة لمفهومٍ كلي شامل لتلك الأفراد .

والحق ما أفاده بعض الفضلاء من أنها موضوعة لكل معيّن منها وضعاً واحداً عاماً . فلا يلزم كونها مجازاً في شيء منها ، ولا الاشتراك وتعدد الأوضاع ، ولو صح ما يتوهمون لكانت ((أنا وأنت وهذا)) مجازات لا حقائق لها ، بل لا يصح استعمالها فيها أصلاً ، وهذا مستبعد جداً ، وكيف لا ولو كانت كذلك لما اختلف أئمة اللغة في عدم استلزام المجاز للحقيقة ، ولما احتاج من نفي الاستلزام الى أنْ يتمسك في ذلك بأمثلة نادرة ...)) انتهى .

وأورد على التعريف : المعرف بلام العهد الذهني فإنه من المعارف مع أنه لا يستعمل في معين .

وأجيب : بأنه في حكم النكرة ، والكلام في معرفة ليست في حكمها ، وبأنه يستعمل في الجنس ، والجنس معين في نفسه تعييناً معتبراً فيه ، بخلاف النكرة فإنّ تعيينها غير معتبر على القول بأنها موضوعة للجنس وإنْ كان باعتبار وجوده في فردٍ ما غير معين .

قوله [والمضاف الى واحد منها] أي : إضافة محضة ، وليس المضاف متوغلاً في الإبهام كما سيأتي ، وسواء كان مضافاً بلا واسطة أو بواسطة فيدخل فيه المضاف الى المضاف الى معرفة .

وزاد ابن مالك [1] سابعاً : وهو المنادى المقصود ، وتبعه المصنف في الأوضح [2] ، ولعله إنما تركه لذكره له في باب المنادى كما سيجيء .

قوله [وهو المنادى ...] أي : بناءً على ما صححه من أنَّ تعريفه بالقصد لا بـ((أل)) محذوفة ، وإلا لم يحتج لزيادته .

---

(١) شرح التسهيل ١١٤/١ (باب النكرة والمعرفة) .

(٢) أوضح المسالك ٦٠/١ (النكرة والمعرفة) .

[الضمائر]

الأول : [الضمير] ويقال له المضمر أيضاً ، والكوفي يسميه كناية ومكنياً ؛ لأنه ليس بصريح ، والكناية تقابل الصريح .

وقدّمه ؛ لأنه أعرف المعارف على الأصح بعد اسم الله تعالى ،

قوله [ويقال له المضمر] تسميته مضمراً أجري على قياس التصريف ؛ لأنه من أضمرته ، أي : أخفيته ، فهو مضمر ، وأما الضمير فعلى حدّ قولهم : ((عقدت العسل)) فهو : عقيد ، أي : معقد .

قوله [ليس بصريح] أي : باسم صريح .

قوله [لأنه أعرف المعارف على الأصح] قال المصنف في بعض تعاليقه :

((مراد النحاة بقولهم : بعض المعارف أعرف من بعض : أنّ ما تطرّق الاحتمال اليه أقل أعرفُ من الذي تطرق الاحتمال اليه أكثر .

وبهذا ينحلّ ما اعترض به عليهم أبو محمد بن حزم حيث قال [1] : ((المعارف كلها سواء في رتبة التعريف ، ولا يقال بعضها أعرف من بعض ؛ لأنك لا تقول : ((عرفت هذا أكثر من هذا)) ...)) انتهى .

هذا وأورد على التعبير بـ((أعرف)) : أنّ أفعل التفضيل لا يبنى

---

(١) الهمع ١٨٧/١ (النكرة والمعرفة) .

....

....

مما لا يقبل التفاضل قياساً ، فاللائق التعبير بـ((أرفع)) . ومقابل الأصح أقوال مشهورة في محلها ستعرف بعضها .

واعلم أنه كما تفاوتت أنواع المعرفة في التعريف فأفراد تلك الأنواع متفاوتة أيضاً ، فضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب ، وهو أعرف من ضمير الغائب ، وأعرف الأعلام أسماء الأماكن ثم أسماء الأناسي ثم أسماء الأجناس ، وأعرف أسماء الإشارة ما كان للقريب ثم للمتوسط ثم للبعيد ، وأعرف ذي الأداة ما كانت فيه للحضور ثم للعهد في شخص ثم للجنس ، بقي هنا أمران :

الأول : جَعْلُ الضمير أعرف المعارف مع القول بأنه كلي وضعاً جزئي استعمالاً ـ كما مشى عليه طائفة منهم الشارح كما مرّ ـ في غاية الإشكال ، بل ولو قيل : بأنه جزئي وضعاً لا ينبغي القول بأنه أعرف من العلم ؛ للاتفاق على أنّ العلم جزئي وضعاً بخلافه ، وقد يؤخذ من كلام المصنف السالف في بيان مراد النحاة بالأعرفية دفع الإشكال فليتأمل .

الثاني : جَعْلُ الموصولات من المعارف مخالفٌ لما ذكره الأصوليون من أنها من ألفاظ العموم ، وقد تدفع المخالفة بأنّ لها استعمالين ، ذكر الأصوليون أحدهما والنحويون الآخر ، ولكن ذكر الأصوليون خلافاً في أنّ الصيغ المذكورة للعموم هل هي حقيقة فيه أو في الخصوص أو مشتركة بين العموم والخصوص أو لا يدرى الحال فيها ؟ رجح السبكي الأول وقضيته أنه ليس لها إلا استعمال واحد حقيقي وهو العموم ، وأنّ الخصوص معنى مجازي لها ، فالإشكال بحاله .

....

....

﴿﴾ وحَمْلُ كلام النحويين على بيان معنى مجازي للموصولات في غاية البعد بل لا يصح ، فقد قال الرضي[1] : ((الموصولات معارف وضعاً لما قلنا أنّ وضعها على أنْ يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب ، وهذه خاصة المعارف)) انتهى .

ولعل الأقرب أنْ يجاب : بأنّ النحويين ثبت عندهم وضعها للخصوص ، وهو القول الثاني ، أو على الاشتراك وهو القول الثالث ، فذكروا أحد المعنيين : وهو الخصوص في هذا الباب ويؤيده أنها عندهم موضوعة على الاشتراك أنهم في باب المبتدأ قالوا : إنّ المبتدأ إذا أشبه الشرط في العموم دخلت الفاء في خبره . ومثلوا ذلك بالموصول نحو : ((الذي يأتيني فله درهم)) ، وهذا يدل على أنّ الموصولات عندهم تأتي للعموم ، ثم رأيت في شرح ألفية البرماوي له ما نصه :

((استشكل جَعْلُ الموصولات من صيغ العموم ، مع اشتراطهم في الصلة أنْ تكون معهودة معلومة للمخاطب ، إلا إذا قصد الإبهام تهويلاً لتذهب نفس السامع كل مذهب كقوله تعالى : ﴿ فَغَشِيَهُم مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾[2] ، ولهذا كانت الصلة هي المعرِّفة للموصول خلافاً لمن قال : إنّ المعرِّف له هو ((أل)) ظاهرة أو مقدرة فيما ليست فيـه كـ((مَن وما)) ، والعهد ينافي العموم كما سيأتي ، وصرح به ابن الحاجب وغيره .

قلت : قد يجاب : بأنّ العهد ليس في نفس الموصول المدعى ﴿﴾

---

(١) شرح الكافية ٣٦/٢ (الموصولات) .

(٢) طه - ٧٨ .

....

....

عمومه بل في قيده ، وقيد العام إنما يخصص محل عمومه ولا يسقط عمومه ، كـ((أعددتُ لعبادي الصالحين ما لا عين رأت)) الحديث [1] ، فوصفهم بالصلاح لم يخرج ((عبادي)) عن العموم بالكلية .

فإنْ قلت : العهد يجعل المدلول معيناً ، والعموم استغراق بلا حصر ، بخلاف ما ذكرت من قيد الوصفية ونحوها .

قلت : لم يجعله إلا معيناً في الذهن لا في الخارج فإذا أريد تعيينه بحسب الخارج فذاك بحسب الواقع ، ولهذا قال البيانيون في التعريف بالموصولية : إنه قد يكون لتنبيه المخاطب على خطابه ، نحو قوله :

إنَّ الذين تـروْنَـهُم إخوانـكُم ... يَشفي غليلَ صُدورِهِم أنْ تُصْرعوا [2]

فإنه ليس المقصود معيناً في الخارج ، بل كل من ظن بهذه الصفة ، وقد يكون للإيماء الى وجه بناء الخبر نحو : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ ﴾[3] الآية ، ليس المراد قوماً بأعيانهم .

وبهذا التقرير يعلم أنّ نحو : ﴿ فَغَشِيَهُم مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾ [4] لم يخرج عن

---

(١) البخاري ٨٦/٤ كتاب بدء الخلق ، ٢١/٦ تنزيل السجدة ، ١٩٧/٨ كتاب التوحيد .

(٢) البيت من الكامل لعبدة بن الطيب في ديوانه ٤٨ والمطول ١٩٦ وبلا نسبة في الإيضاح مع شروح التلخيص ٣٠٧/١ . والشاهد واضح من كلام المحشي .

(٣) غافر ـ ٦٠ .

(٤) طه ـ ٧٨ .

ويليه العلم ثم الذي بعده ، وهكذا الى آخرها ، كما يؤخذ من كلامه فيما بعدُ حيث عطف بعضها على بعض بـ((ثم)) .

[و] الضمير [هو ما دل] وضعاً

العهد ؛ لأنّ كـل ما يتخيله المخاطب في ذهنه يصير به عهداً بخلاف ما لم تعهد فيه الصلة لا عهداً خارجياً ولا ذهنياً فإنه مخصوص حقيقة أو تقديراً فتأمله .

فإنْ قيل : الحكمُ بأنه معهود في المحلى بـ((أل)) إنما هو في الاسم الداخل عليه ((أل)) وهو الذي يقضي بعمومه حيث لا عهد ، فلم لا قيل بعمومه ، ولو كان فيه عهد كما في الموصول .

قلت : المعهود هو الاسم و((أل)) قرينة العهد ، وأما المعهود في الموصول فهو الصلة ، والموصول ليس فيه عهد ، بل مقيّد بما فيه العهد)) انتهى ، سقناه برمته لنفاسته وكثرة فوائده .

قوله [وهكذا الى آخرها] أي : ومثل هذا القول ، وعلى قياسه يقال قولاً منتهياً الى آخره بأنْ يقال : ثم الموصول ثم المعرف بأل ، وسيأتي أنّ المضاف في رتبة ما أضيف اليه إلا المضاف للمضمر فإنه في رتبة العلم .

ويحتمل أنّ ((ها)) ليست حرف تنبيه بل اسم فعل بمعنى ((خذ)) فيتعلق به ((كذا)) أي : وخذ الباقي وعله كذا ، أي : خذ المذكورات وانته في العدّ والأخذ الى آخر المعارف .

قوله [وضعاً] خرج به قول من اسمه ((زيدٌ يضرب)) ، وقولك لزيد : ((يا زيد افعل كذا)) ، وقـــولك عن زيد الغـــائب : ((زيد فعل كذا)) ، فإنّ لفظ ((زيد)) وإنْ أطلق على المتكلم والمخاطب والغائب إلا أنه ليس موضوعاً لذلك .

[على متكلم] كـ((أنا)) [أو مخاطب] كـ((أنت)) [أو غائب] كـ((هو)) .

ولا بد له من مفسِّر فإنْ كان لمتكلم أو مخاطب فمفسِّره حضور مَن هو له ، أو لغائب فمفسِّره : إما معلوم أي : متعقل في الذهن ، نحو : ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ ﴾

قوله [على متكلم] أي : شخص يحكى به عن نفسه ، فخرج لفظ ((متكلم)) فقوله : ((أو مخاطب)) أي : شخص توجّـه اليه الخطـاب به ، فخـرج لفظ ((مخاطب)) ، وقوله : ((أو غائب)) أي : شخص غير متكلم ولا مخاطب بالمعنى المذكور ، وخرج بقوله : ((متكلم)) الخ اللواحق في ((إياي وإياك وإيه)) ؛لأنها دالة على التكلم والخطاب والغيبة لا على متكلم الخ .

فهي حروف دالة على المعاني ، ولا دلالة لها على الذات البتة ، ونحوها حروف المضارعة ، وكذا الكاف اللاحقة لاسم الإشارة .

وليس قول الشارح : ((كأنا)) وما بعده من جرّ الكاف الضميرَ المنفصلَ على حدّ : ((ما أنا كأنت)) ؛ لأنّ المراد هنا اللفظ لا معنى الضمير الذي هو كناية عن الذات .

قوله [﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ ﴾ [1]] الضمير للقرآن ، فخمه بإضماره من غير ذكره شهادة له بالنباهة المغنية عن التصريح ، كما عظمه بأنْ أسند إنزاله اليه ، ونقل بعضهم : أنّ الضمير لـ((جبريل)) ، وقيل : لغيره ،

---

(١) القدر ـ ١ .

وإما مذكور متقدم ـ وهو الأصل ـ لفظاً ورتبة نحو ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ ﴾[1] ،

فدعوى الإمام [2] إتفاق المفسرين على أنه للقرآن محلُّ نظر .

ثم أنه يرد على كونه للقرآن : أنّ من القرآن نفس ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ﴾ ، فيلزم الإخبار عن الشيء بنفسه ؛ لأنه قد أخبر بلفظ ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ﴾ عن لفظ ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ﴾ ؛ لأنه من القرآن المخبر عنه بالإنزال .

وأجيب : بأنه لا محذور في ذلك بناء على جواز مثل: أتكلم مخبراً عن تكلمٍ حاصلٍ بهذا اللفظ .

وبأنّ الضمير راجع للقرآن باعتبار جملته ، لا باعتبار أجزائه على التفصيل ، فيكون الإخبار بلفظ ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ﴾ عن جملة القرآن وإنْ كان منه ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ﴾ ؛ لأنّ الإخبار عنه حينئذٍ في ضمن الجملة لا على التفصيل ، وحاصله : أنه يجوز أنْ يكون الشيء إشارة الى نفسه في ضمن غيره لا مستقلا .

وبأنّ الضمير راجع للقرآن ما عدا ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ﴾ .

قوله [متقدم] أي : ليعلم المعنى بالضمير عند ذكره ثم إنّ الضمير إنْ عاد على متقدم :

فتارة يعود عليه لفظاً وتقديراً من كلّ وجه نحو : ((زيد ضربته)) وهو الغالب .

وتارة يعود عليه لفظاً لا تقديراً نحو : ((عندي درهم ونصفه)) ،

---

(١) يس ـ ٣٩ .

(٢) قال الفخر الرازي في تفسيره سورة القدر : ((أجمع المفسرون على أنّ المراد : إنا أنزلنا القرآن في ليلة القدر)) . التفسير الكبير للفخر الرازي ٣٢/٢٧ .

....

....

﴿ أي : ((ونصف درهم)) أي : درهم آخر لا نصف الدرهم الأول الذي أخبرت بأنه عندك .

ومنه : قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِن سُلَالَةٍ مِّن طِينٍ ﴾ [1] يعني : آدم ، ثم قال ﴿ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً ﴾ ، وهذا لولده ؛ لأنّ آدم لم يخلق من نطفة .

وقوله تعالى : ﴿ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾ [2] ثم قال : ﴿ قَدْ سَأَلَهَا ﴾ يعني : أشياء أخر مفهومة من لفظ أشياء السابقة .

وليس هذا من باب الاستخدام خلافاً للجلال السيوطي في الإتقان [3] ؛ لأنّ قاعدة الاستخدام أنْ يكون للفظ معنيان ، ويذكر مراداً به أحدهما ، ثم يرجع عليه الضمير بمعنى آخر ولفظ آخر ، ويذكر بمعنى ثم يرجع عليه ضمير بمعنى ، ثم ضمير آخر بمعنى آخر ، ولفظ ((الإنسان والأشياء)) ليس له إلا معنى واحد لكن ما صدقاته متعددة ، وهي التي اختلفت بالإرادة في الآيتين كما اختلفت ما صدقات الدرهم في : ((له عندي درهم ونصفه)) وهذا ظاهر لا يخفى على من له إتقان ولا يحتاج الى نظر وإمعان . ﴾

---

(١) المؤمنون ـ ١٢ .

(٢) قال تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِن تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبْدَ لَكُمْ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ ۞ قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِّن قَبْلِكُمْ ثُمَّ أَصْبَحُوا بِهَا كَافِرِينَ ﴾ المائدة ١٠١ ـ ١٠٢.

(٣) الإتقان في علوم القرآن ٣٨٠/١ (في قواعد مهمة يحتاج المفسر الى معرفتها ـ قاعدة في الضمائر)

....

....

وتارة يعود عليه من أحد وجهيه وذلك كقوله سبحانه : ﴿ وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِ ﴾ (١) فالهاء لا تعود على ((معمر)) المذكور ؛ لأنّ ((المعمر)) غير الذي ينقص من عمره ، ولا باعتبار لفظه ؛ لأنه لا يصح أنْ تقول : ((لا ينقص من عمر معمر آخر)) لأنّ الفساد باق ، ولكن المعمّر يدلّ على الصفة التي هي التعمير وعلى الذات ، فالضمير عاد عليه باعتبار ما يفهمه من الذات ، والمعنى : وما ينقص من عمر شخص آخر ، فتدبره فإنه مما لم يحرروه .

قاعدة : إذا تعددت الضمائر فالأصل توافقها في المرجع ، وقد يخرج عن الأصل كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِم مِّنْهُمْ أَحَدًا ﴾ (٢) فإنّ ضمير ((فيهم)) لأصحاب الكهف ، و((منهم)) لليهود قاله ثعلب والمبرد .

ومثله : ﴿ وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا ﴾ (٣) قال ابن عباس : ساء ظنه بقومه ، وضاق بهم ذرعاً بأضيافه .

وبه يعلم أنه لا عيب على من جعل في قوله تعالى : ﴿ أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ ﴾ (٤) ، الضمير الأول للتابوت والثاني لموسى ،

---

(١) فاطر ـ ١١ .

(٢) الكهف ـ ٢٢ .

(٣) هود ـ ٧٧ .

(٤) طه ـ ٣٩ .

....

....

وأنه لا حجة في ذلك ولا تنافر خلافاً للزمخشري [1] وإنْ أقره المصنف في شرحه بانت سعاد [2] والسيوطي في الإتقان [3] وهو عجيبٌ منه ؛ لأنه معترف بأنَّ ذلك إنما هو الأصل ، وقد عدل عنه في التنزيل كما مثلنا ، ولو كان فيه هجنه وتنافر لصينَ النظم المعجز عنه .

وعجبتُ من الزمخشري أيضاً ؛ لأنه اعترف به في قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ ﴾ ، فإنه أشار [4] الى أنّ ماعدا الضمير الثالث راجع الى الإيصاء الواقع من المحتضر والثالث راجع الى التبديل والى الإيصاء المبدل المفسر .

وقد أشار البيضاوي[5] في آية طه الى الرد على الزمخشري حيث جعل إرجاع الضمائر كلها لموسى أولى ؛ فأشار بدعوى الأولوية الى أنه لا إخلال في مخالفته.

---

(١) قال الزمخشري : ((والضمائر كلها راجعة الى موسى ، ورجوع بعضها اليه وبعضها الى التابوت فيه هجنة ؛ لما يؤدي اليه من تنافر النظم)) . الكشاف ٣/ ٦٣ تفسير سورة طه ـ ٣٩ .

(٢) شرح بانت سعاد ـ ٥٢ ، ٥٣ .

(٣) الإتقان في علوم القرآن/١ ٣٨٠ (في قواعد مهمة يحتاج المفسر الى معرفتها ـ قاعدة في الضمائر)

(٤) قال الزمخشري في الكشاف في تفسيره سورة البقرة آية ١٨١ : (((فمن بدله) فمن غيّر الإيصاء عن وجهه إنْ كان موافقاً للشرع من الأوصياء والشهود (بعد ما سمعه) وتحققه (فإنما إثمه على الذين يبدلونه) فما إثم الإيصاء المغير أو التبديل إلا على مبدليه دون غيرهم من الموصي والموصى له لأنهما بريان من الحيف)) . وما ذكره المحشي واضح جلي في كلام الزمخشري فتأمله .

(٥) قال البيضاوي ٤١٦ في تفسيره سورة طه آية ٣٩ : والأولى أنْ يجعل الضمائر كلها لموسى مراعاة للنظم . والمقذوف في البحر والملقى الى الساحل وإنْ كان التابوت بالذات فموسى بالعرض .

أو لفظاً لا رتبة نحو : ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ رَبُّهُۥ ﴾ ، أو رتبـة لا لفظاً نحو : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾ ، أو متأخر لفظاً ورتبة ، وهو منحصر في سبعة مواضع ذكرها في المغني والشذور .

واعلم أنّ اختلاف مرجع الضمائر إنما يكون مخلاً بالفصاحة وموجباً للهجنة إذا أدى الى التباس في الكلام واشتباه في المرام ، بسبب عدم مساعدة المقام على المطلوب من الكلام ، وآية طه ليست من هذا القبيل ؛ إذ لا اشتباه فيها عند الاختلاف كما لا يخفى .

قوله [﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ رَبُّهُۥ ﴾[1]] فإنّ ((إبراهيم)) المفسِّر للضمير متقدم لفظاً متأخر رتبة ؛ لأنه مفعول ، ورتبته التأخير عن الفاعل .

قوله [﴿ فَأَوْجَسَ ﴾ ... [2]] فإنّ ((موسى)) المفسِّر للضمير متأخر لفظاً متقدم رتبة ؛ لأنه فاعل ، ورتبة الفاعل متقدمه على المفعول وغيره من الفضلات .

وقيل : فاعل ((أوجس)) ضمير مستتر ، و((موسى)) بدل منه فلا دليل في الآية ، لا يقال : البدل حقه أنْ يتصل بالمبدل منه فهو متقدم رتبة ؛ لأنا نقول هو على نية تكرار العامل فهو من جملة أخرى .

قوله [ذكرها في المغني والشذور[3]] وهي : ضمير الشأن والقصة ،

---

(١) البقرة ـ ١٢٤ .

(٢) طه ـ ٦٧ .

(٣) المغني٤٨٩/٢ (الباب الرابع ـ المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة) ، وشرح الشذور ١٣٨ .

واعلم أنْ ضمير الغيبة إنْ كان مرجعه مختصاً فهو معرفة ، وإلا ففيه ثلاثة مذاهب :

قيل : معرفة مطلقاً ، وهو ظاهر إطلاقه هنا وفي الأوضح [1] .

وقيل : نكرة مطلقا .

وقيل : إنْ كان مرجعه جائز التنكير فمعرفة

والضمير المخبر عنه بمفسّره ، نحو : ﴿ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا ﴾[2] ، أي : ما الحياة إلا حياتنا الدنيا ، والضمير في باب ((نعم)) و((رب)) ، وباب التنازع إنْ أعملت الثاني واحتاج الأول لمرفوع ، والمبدل منه ما بعده ، والمتصل بالفاعل المتقدم على المفعول المؤخر .

قوله [مختصاً] أي : معرفة .

قوله [مطلقاً] سواء عاد الى واجب التنكير أو جائزه .

قوله [وقيل : نكرة مطلقاً] لأنه لا يخص من عاد اليه من بين أمته ، ولذا دخلت عليه ((رب)) ، نحو : ((ربه رجلاً)) .

وأجيب : بأنه يخصصه من حيث هو مذكور .

واعترض : بأنه إنما يتم إذا كان المعود اليه مخصوصاً قبْلُ بحكم ، نحو : ((جاءني رجلٌ فأكرمته)) بخلاف ما إذا لم يختص بشيء قبله كـ((ربه رجلاً)) فينبغي أنْ يكون نكرة .

---

(١) الأوضح ٦٠/١ .

(٢) الجاثية ـ ٢٤ .

نحو : ((جاءني رجل فأكرمته)) ، أو واجبه فنكرة نحـــو : ((ربه رجلاً)) و((ربه رجل وأخيه)) ، وعليه جرى في شرح الشذور [1] .

[وهو] أي : الضمير [إما مستتر] ولا يكون إلا مرفوعاً ، وهو ما ليس له صورة في اللفظ بل ينوى ،

قوله [نحو : جاءني رجل فأكرمته] إنما كان المرجع فيه جائز التنكير ؛ لأنه فاعل ، والفاعل يكون نكرة ومعرفة .

قوله [ربه رجلاً ...] إنما كان المرجع فيه واجب التنكير ؛ لأنه في المثال الأول تمييز ، وهو لا يكون إلا نكرة ، وفي المثال الثاني مجرور بـ((رب)) ، وهو لا يكون في الفصيح إلا نكرة .

قوله [إما مستتر] إنما بدأ به ؛ لأنّ أصل الضمائر المتصل المستتر ؛ لأنه أخص ، ثم المتصل البارز عند خوف اللبس بالاستتار ؛ لكونه أخص من المنفصل ، ثم المنفصل عند تعذر الاتصال .

قوله [ولا يكون إلا مرفوعاً] ؛ لأنه فاعل ، وهو كجزء الفعل خصوصاً المتصل ، والمنصوب والمجرور فضلة ؛ لأنهما مفعولان ؛ فجوزوا في الضمائر المتصلة التي وضعها للاختصار استتار الفاعل ، واكتفوا بلفظ الفعل ، كما يحذف من آخر الكلمة المشهورة شيء ويكون ما أُبقي دليلاً على ما أُلقي .

قوله [ما ليس له صورة في اللفظ] أي : ضمير ليس له صورة وهيئة في اللفظ ، أي : التلفظ ، وإنما له صورة في العقل ويجوز أنْ يراد ((في اللفظ)) : الملفوظ به .

وشمل التعريف المستتر جوازاً فإنه وإنْ جاز أنْ يكون له صورة في اللفظ

---

(1) شرح الشذور ـ ١٣٥ (النكرة والمعرفة) .

[كا] لضمير [المقدر] : أما [وجوباً] وهو ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل ، وذلك [في] ثمانية مواضع :

أحدها وثانيها : المضارع المبدوء بالهمزة أو النون نحو [أقوم ونقوم]

لكنه حالة الاستتار لا صورة له ، و إذا برز صار ظاهراً ، فلا يضر أنّ له صورة في اللفظ ، على أنّ التحقيق أنّ الضمير المستتر لا يبرز ؛لأنّ العرب لم تضع له لفظاً كما قاله الرضي ، وقول النحويين : ((أي : هو)) مثلاً ؛ لضيقَ العبارة عبروا عنه بالمرادف .

وأورد : أنهم إذا لم يضعوا له لفظاً فلا يدل على شيء ؛ لأنّ الدلالة تابعة للفظ ، ويلزم أنْ يكون الكلام من كلمة واحدة ، وأنْ تنتفي المرادفة ؛ لأنّ المرادفة إنما تكون باعتبار وضع اللفظين لمعنى واحد ، ويمكن دفع الكل بالتأمل ، ولا يصدق التعريف على المحذوف لما سيأتي .

قوله [وجوباً] أي: تقديراً وجوباً أي : ذا وجوب ، أو تقديراً واجباً ، فهو وصف مصدر محذوف ، لا تمييز وإلا كان محوّلاً عن الفاعل ، فيلزم أنّ الموصوف بالتقدير الوجوب ، وهو فاسد .

قوله [وهو ما لا يخلفه ...] أي : ما لا يصلح أنْ يخلفه ذلك في إعرابه ، والوقوع موقعه .

قوله [المبدوء بالهمزة] أي : همزة المتكلم ، وأطلقها ؛ لأنّ المضارع لا يبدأ بهمزة الإبهام ، وكذا قوله : ((والنون)) وإنما كان الاستتار واجباً في هذه الأمكنة ؛ لأنّ معه ما يرشد الى الضمير ، فكان الضمير بارزاً ؛ لأنّ الإتيان بالبارز إنما هو للدلالة على معناه ، فلما كانت القرينة موجودة في الفعل كالتكلم مثلاً تنبئ عن الضمير بأنه بارز .

ثالثها : المضارع المبدوء بتاء خطاب الواحد نحو : تقوم .

رابعها : فعل الأمر المسند الى واحد نحو : استقم .

خامسها : أفعل الاستثناء كـ((خلا وعدا)) ونحوهما نحو : ((قاموا ما خلا زيداً وما عدا عمرا)) .

سادسها : أفعل في التعجب نحو : ((ما أحسن زيدا)) .

قوله [بتاء خطاب الواحد] خرج المبدوء بالياء التحتية ، والمبدوء بتاء الغيبة كـ((هند تقوم)) ، فإنه مستتر فيه جوازاً ، والمبدوء بتاء خطاب الواحدة والمثنى والجمع ؛ فإنه يبرز ولا يستتر .

قوله [المسند الى واحد] خرج المسند الى الواحدة كـ((قومي)) ، والمسند الى الاثنين والجماعة كـ((قوما وقوموا)) ؛ فإنه يبرز ولا يستتر .

قوله [أفعل الاستثناء] قال ابن مالك [1] : ((التزم الإضمار في هذه الأفعال الخمسة ؛ لجريانها مجرى أداة الاستثناء التي هي أصل فيه وهي ((إلا)) فكما أنه لا يظهر بعدها سوى اسم واحد فكذا بعد ما أجري مجراها)) انتهى .

قوله [ونحوهما] لعل من فوائد العطف مع وقوع المعطوف عليه في حيز الكاف بيانُ عدم الانحصار في الخارج ؛ إذ الكاف ربما تكون باعتبار الأفراد الذهنية .

قوله [أفعل في التعجب] لعله لم يضفه لمحاكاة هيئة ما كُنّي به عنه .

---

(١) هذا معنى كلام ابن مالك في التسهيل ٢/ ٢٢٥ وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٢٤ (الاستثناء) .

سابعها : اسم الفعل غير ماض كـ((أوه ونزال)) .

ثامنها : المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بفعله نحو : ((ضرباً زيدا)).

وعدّ في الأوضح [1] مما يجبُ فيه الاستتار أفعل التفضيل نحو : ﴿ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا ﴾ فعلى هذا تكون تسعة ، وهو غير ظاهر ؛ لأنه قد يرفع الظاهر كما في مسألة الكحل كما سيأتي .

[أو جوازاً] وهو ما يخلفه ذلك ، كالمرفوع بفعل الغائب أو الغائبة [في نحو : ((زيد يقوم))] و((هند تقوم)) أو بالصفة المحضة نحو : ((زيد قائم)) أو مضروب أو حسنٌ ، أو باسم الفعل الماضي نحو : ((زيد هيهات)) ، فالضمير في هذه الأمثلة

قوله [غير ماض] أمّا الماضي فيرفع الظاهر نحو : ((فهيهات العقيق)) فلا يكون الاستتار واجباً ، و((غير)) نصب على الاستثناء أو الحال :

قوله [المحضة] أي : الباقية على الوصفية ، ويشمل أفعل التفضيل ، واحترز بها عمّا غلبت عليها الاسمية كالأبطح والأجرع والصاحب ، وكالصفات المذكورة ((ذو)) بمعنى صاحب ، والمنسوب كـ((دمشقي)) .

قوله [((زيد هيهات))] ففي ((هيهات)) ضمير مستتر جوازاً عائدٌ على ((زيد)) و((هيهات)) خبر ، فيكون مرفوع المحل بـ((زيد)) ، فقد دخل عليه عامل أثر فيه محلاً .

---

(١) الأوضح ١/ ٦٤ .

مستتر جوازاً ، بدليل جـواز ((زيدٌ يقوم أبوه)) ، أو ((ما يقوم إلا هو)) وكذا الباقي .

☜ وفيه مخالفة لكلامهم ، والأولى التمثيل بـ((هيهات العقيق هيهات)) ، وهو حينئذٍ من توكيد الجمل .

وقد يقال : الواقع خبراً الجملة ، والذي قالوه إنّ اسم الفعل وحده لا يتأثر بالعوامل ، ونظيره أنهم أجمعوا على أنّ الحرف لا حظّ له في الإعراب ، ومرادهم لا حظ له فيه وحده ، فلا ينافي حكمهم في مواضع على حرف الجرّ مع مجروره بأنه مفعول أو نائب فاعل .

هذا وقد أشار في شرح التوضيح [1] في باب أسماء الأفعال : إنّ المراد من كون أسماء الأفعال أبداً عاملة غير معمولة أنها غير معمولة لعامل يقتضي الفاعلية أو المفعولية ، فلا ينافي أنها تكون معمولة لعاملٍ لا يقتضي ذلك كالمبتدأ فلحفظه .

ومن المستتر جوازاً المرفوع بوصف نحو : ((زيد ضارب)) و((عمرو مضروب)) و((بكر حسن)) ، والظرف نحو : ((زيد عندك)) و((عمرو في الدار)) وتقسيم الضمير المستتر الى ما ذكر تقسيم ابن مالك[2] وغيره ، ونظر فيه في الأوضح [3] فليراجع مع ما يتعلق به .

---

(١) شرح التصريح ٢/١٩٦ ، وسيأتي ذكر المحشي له في باب أسماء الأفعال .

(٢) شرح التسهيل ١/١١٨ (المضمر) .

(٣) الأوضح ١/ ٦٤ .

[أو بارز] عطف على ((مستتر)) فهو قسيم له ،[وهو] : ما له صورة في اللفظ ،

قوله [فهو قسيم له] ظاهر هذا أنّ المستتر ليس بمتصل ؛ لأنّ المتصل قسمٌ من البارز، وقسم قسيم الشئ لا يكون قسيماً للشئ ، وقد جعل في الأوضح [1] في باب العطف : المتصل مقسماً ، وقسّمه الى مستتر وبارز .

إلا أنْ يقال : المتصل الذي هو قسم من البارز نوع خاص من المتصل لا مفهوم المتصل ، فجاز أنْ يكون ذلك المفهوم الواقع على ذلك النوع أعمّ منه صادقاً به وبالمستتر ، فلا يلزم من كون المستتر متصلاً كون القسم مقسما .

قوله [ماله صورة في اللفظ] أي : ضمير له صورة في اللفظ أو الملفوظ به ، وينبغي انْ يراد بـ((اللفظ)) ما يعمّ المذكور والمقدر ؛ ليتناول الحدّ البارزَ المحذوف .

والفرق بين المحذوف والمستتر أنّ المستتر : اللفظ القائم بالذهن ، والمحذوف : لفظ بالفعل ثم حذف .

فإنْ قلت : فالمحذوف أحسن حالاً من المستتر والأمر بخلافه ، ولذا اختص بالعمدة .

قلت : المستتر متصف بدلالة العقل ، والمحذوف زالت عنه دلالة العقل واللفظ ، ولذا احتاج الى قرينة ، ودلالتها أضعف من دلالتهما ، كذا قاله الناصر اللقاني .

وفيه : إنّ الإتيان به ثم حذفه غير لازم ؛ لجواز أنْ يترك ابتداء ، على أنّ المستتر ليس لفظاً على ما مرّ ، فيكفي في الفرق أنّ المحذوف : لفظ موضوع يمكن النطق به بخلاف المستتر .

---

(١) قال ابن هشام في الأوضح ٣/ ٥٨ (مبحث العطف) : ((ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزاً كان أو مستتراً إلا بعد توكيده بضمير منفصل ....)) .

ثم هو : [أما متصل] بعامله ، وهو : ما لا يبتدأ به ،

قوله [وهو ما لا يبتدأ به ...] أي : ضميرٌ لا يصحّ أنْ يبتدأ به بحسب وضع العرب لا بحسب العقل ؛ لأنّ النطق بالمتصل في الافتتاح ممكنٌ عقلاً ، وفائدةُ الوصفين مع أنّ أحدهما كافٍ بيانُ أنّ الضمير المتصل لا يغني عن مباشرة الفعل من آخره لفظاً وتحصيلاً حتى يصير كالجزء منه ، فلا يقع مبدوءاً به الكلام ، ولا بعد الفعل مفصولاً عنه .

مراده : المتصل من حيث هو لا القسم من البارز ، فلا ينتقض التعريف بالمستتر ، ولا يردُ على دخول المستتر في التعريف تقديرهم له بنحو : ((أنت)) ، وحكمهم بأنه يبرز في نحو : ((زيد هند ضاربها هو)) ، حتى صرّح البدر ابن مالك [1] بأنه فاعل الوصف ؛ لما مرّ من أنّ التقدير بما ذكر لضيق العبارة ؛ ولأنّ البارز ليس بفاعل بل توكيد .

فإنْ قلت : يرد على الحدّ ضميرُ الغائب نحو : ((ضربتهم)) فإنه يبتدأ به نحو قولك هم فعلوا .

قلت : المراد أنّ المتصل ما لا يقع في أول الكلام على معناه الذي كان عليه قبل وقوعه في أول الكلام ، فخرج الضمير المذكور ؛ لأنه في نحو : ((ضربتهم)) مفعول به ، وإذا قيل : ((هم ضربوا)) لا يكون مفعولاً به بل مبتدأ ،

وإنما يرد لو صح أنْ يقل : ((هم ضربت)) على أنّ ((هم)) مفعول به لـ((ضرب)) ، لكن يلزم أنْ يكون صيغة واحدة مشتركة بين الاتصال والانفصال ، ولا نظير له في الضمائر بل شأنها مخالفة صيغة المتصل لصيغة المنفصل .

---

(١) شرح الألفية لابن الناظم ـ ٣٧ (الضمير) .

ولا يقع بعد ((إلا)) اختياراً .

فالأولى الجواب : بأنّ الضمير الغائب في ما ذكر هو ((الهاء)) فقط ، والحروف اللاحقة له ليست منه ، بل دوال على التثنية والجمع ، وفي ((هم ضربوا)) كلمة ((هم)) بتمامها .

قوله [اختياراً] بخلاف الضرورة كقوله :

أنْ لا يجاورنـا الاكِ ديّـارُ [1]

قال في التسهيل[2] هنا : ((وشذ ((إلاكِ)) فلا يقاس عليه)) ، وذكر في شرحه في باب الاستثناء أنه يليها اختياراً ، والصواب المذكور هنا .

---

(١) عجز بيت من البسيط بلا نسبة في الخزانة٥/ ٢٧٨ وابن الناظم٣٤ والتسهيل١/ ١٤٨ وتمامه :

وما نبالي إذا ما كنتِ جارتَنا ألا يجاورَنـا الاكِ ديّـارُ .

(٢) قال في التسهيل هنا أي : في باب المضمر من شرح التسهيل ١/ ١٤٤ـ ١٤٨ ، وكلامه الثاني في باب الاستثناء من التسهيل ٢/ ١٩٧ ، وما جعله المحشي تناقضاً فيه نظر :

ابن مالك جعل (إلاكِ) شاذاً والمحشي جعله ضرورة وبينهما بوناً شاسعا ، نعم يتحدان في النتيجة فلا يجوز القياس عليهما ، وقد شدد ابن مالك في باب الاستثناء بأنه ليس ضرورة .

والأهم أن يقال أن ابن مالك في باب المضمر وضح منشأ الضرورة ، ومعنى كلامه : أنه لو كانت (إلا) عاملة لوجب الاتصال حملاً على (إنّ) وأخواتها ، فمن جعلها عاملة أوجب الاتصال ، ومن جعلها غير عاملة أوجب الانفصال ، واتصال الضمير في هذا البيت مع عدم إعمال (إلا) يكون ضرورة .

ولم يرتضه ابن مالك ؛ لأنه جعلها عاملة . أما كون الاتصال شاذاً مع أنها عاملة ـ ويجب أن يكون الأصل الاتصل في حال الإعمال ـ فبسبب السماع لأنه الأكثر في كلام العرب انفصال الضمير بعد (إلا) وإن كان القياس في حال الإعمال الاتصال ، فالشاذ هو المخالف للسماع ، والضروري هو المخالف للقياس ، ويندفع التهافت .

وينقسم الى : مرفوع [كتاء ((قمت)) ، و] الى منصوب نحو : [كاف ((أكرمك)) و] الى مجرور نحو : [هاء ((غلامه))] .

وينقسم أيضاً بحسب مواقع الإعراب الى ثلاثة أقسام :

ما يختص بمحلّ الرفع ، وهو أربعة :

قوله [وينقسم الى مرفوع ...] إنْ قيل : المرفوع وما بعده من أقسام المعرب ، والضمير من أقسام المبني ، فكيف يصح أنْ يقال فيه مرفوع ونحوه .

قلت : ذلك مجازي وقرينته التنصيص على أنّ الضمائر كلها مبنية ، والمراد أنّ بعض الضمائر مرفوع ؛ لأنه يقوم مقام المرفوع ، وهكذا .

وقال الناصر اللقاني : الإسنادُ في قولهم ـ الضميرُ مرفوعٌ ـ حقيقيٌّ ؛ إذ المرفوعية ثابتة له حقيقة إذ الرفع محله ، فالمعنى مرفوع برفع هو محله .

قوله [مواقع الإعراب] أي : أنواع ، جمع موقع : أي : أماكن ، وسميت ((مواقع)) ؛ لأنّ المبني يقع فيها ، وقال الناصر اللقاني : ((الإضافة بيانية)) أي : مواقع هي الإعراب ، كما في قولهم : محل الرفع .

قوله [ما يختص بمحل الرفع] أي : ضمير متصل يختص بمحل الرفع ، فلا يوجد في غيره ، ولا يخفى أنّ المراد بالاختصاص المذكور أنه حيث كان له محل فلا يكون إلا الرفع ، فلا ينافي أنه قد لا يكون له محل ، كما لو كان فصلاً وقلنا : إنه لا محل له ، وهو الأصح ، وهو من قصر الموصوف على الصفة .

قوله [وهو أربعة] صوابه خمسة ، كما في الأوضح [1] بزيادة ياء المخاطبة .

---

(١) أوضح المسالك ٦٣/١ .

التاء كـ((قمت)) ، والألف كـ((قاما)) ، والواو كـ((قاموا)) ، والنون كـ((قمن)) .

وما هو مشترك بين محلي النصب والجر ، وهو ثلاثة : ياء المتكلم نحو ﴿ رَبِّي أَكْرَمَنِي ﴾[1] ، وكاف الخطاب نحو : ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ ﴾[2] ، وهاء الغائب نحو : ﴿ قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ ﴾[3] .

وما هو مشترك بين الثلاثة وهو ((نا)) خاصة ،

قوله [التاء] أي : تاء الفاعل أو نائبه ، وأطلقها ليعم تاء المتكلم والمخاطب ، وتنبيهاً على أنّ الضمير في المثنى والمجموع مطلقاً هو التاء ، وما اتصل بها حروف دالة على التثنية والجمع .

قوله [مشترك] قياسه مشترك فيه ؛ لأنّ فعله إنما يتعدى الى المفعول بـ((في)) ، فاسم مفعوله كذلك ، كقولك ((اشتركنا في كذا فهو مشترك فيه)) ، لكن حذف الجار للضمير فرفع بالفعل توسعاً فاستتر فيه .

قوله [وهو ((نا)) خاصة] يرد عليه : أنّ الضمائر الثلاثة المشتركة بين محلي النصب والجر قد تقع في محل رفع أيضاً ، نحو : ((عجبت من كوني أو كونك أو كونه قائماً)) ،

ولك أنْ تقول : إنّ وقوع الضمير فيما ذكر في محل رفعٍ عارض ،

---

(١) الفجر ـ ١٥ بالياء وصلاً ووقفاً في قراءة البزي عن ابن كثير ، وكذلك بالياء وصلاً في قراءة نافع .

(٢) الضحى ـ ٣ .

(٣) الكهف ـ ٣٧ .

نحو : ﴿ رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا ﴾ (1) و :

كـاعرفْ بنـا فإنّنـا نلْنـا المِـنَحْ

[أو منفصل] عطفٌ على ((متصل)) ، فهو قسيم له ، وهو ما يبتدأ به ويقع بعد ((إلا)) اختياراً ، وينقسم الى مرفوع :

[كـ((أنا))] للمتكلم وحده ، وفرعه ((نحن)) له ومعه غيره ، أو للمعظم نفسه حقيقة أو ادعاء .

والكلام فيما هو مشترك بين الثلاثة بطريق الأصالة ، والكلام أيضاً فيما يكون بمعنى واحد .

فلا يرد : أنّ الياء قد تكون في محل رفع بطريق الأصالة نحو : ((اضربي)) لأنها في حالة الرفع للمخاطبة ، وفي حالة النصب والجر للمتكلم ، و((خاصة)) من المصادر التي جاءت على ((فاعلة)) كـ((العاقبة)) منصوب على أنه مفعول مطلق بمحذوف تقديره ((أخص)) ، على الأصح من جواز حذف عامل المؤكد ، وينبغي منع الحالية لأنك تقول : ((جاء الرجل أو الزيدون خاصة)) ، والتقدير عليها : وهو ما حالة كونها مخصوصة بالاشتراك المذكور خاصة .

قوله [وهو ما يبتدأ به ...] يعلم بالقياس على ما مرّ في المتصل .

قوله [ومعه غيره] صادق بكون الموضوع له المتكلم ، لكن مشروط بمصاحبة غيره والأظهر أنّ الموضوع له مجموع المتكلم وغيره .

---

(1) آل عمران ـ 193 .

[وأنت] للمخاطب ، وفروعه ((أنتِ)) للمخاطبة ، و((أنتما)) للمخاطبين مطلقاً ، و((أنتم)) للمخاطبين و((أنتن)) للمخاطبات .

[وهو] للغائب ، وفروعه : ((هي)) للغائبة ، و((هما)) للغائبين مطلقاً ، و((هم)) للغائبين ، و((هنّ)) للغائبات .

[و] الى منصوب نحو : [إياي] للمتكلم وحده ، وفرعه : ((إيانا)) له ـ أي : للمتكلم ـ ومعه غيره ، أو للمعظم نفسه . [و((إياك))] للمخاطب ، وفروعه : ((إياكِ)) للمخاطبة ، و((إياكما)) للمخاطبين مطلقاً ، و((إياكنّ)) للمخاطبات و((إياكم)) للمخاطبين [و((إياه))] للغائب ، وفروعه : ((إياها)) للغائبة ، و((إياهما)) للغائبين مطلقاً ، و((إياهم)) للغائبيـن ، و((إياهنّ)) للغائبات .

قوله [مطلقاً] أي : مذكرَيْن كانا أو مؤنثين .

قوله [الغائب] المراد به غير المتكلم أو المخاطب اصطلاحاً ، فإنّ الحاضر الذي لا يخاطب يكنى عنه بضمير الغيبة ، وكذا يكنّى عن الله تعالى به ، مع أنّ الغائب لا يطلق عليه تعالى ؛ لأنّ الغيبة تستلزم الاختصاص بحيز دون آخر فتستحيل على من هو في كل مكان .

قوله [وفروعه ((إيانا)) ...] جعل المنصوب على وتيرة المرفوع في الأصول والفروع ، ويمكن كما قال بعضهم : أنْ يكون أصل صيغ المنصوب كلها ((إياي)) ؛ لأنّ اللواحق كلها فيه لاحقة لصيغة غير مختلفة وهي ((إياي)) ، بخلاف المرفوع فإنه ((أنا ونحن وأنت وهو)) صيغ مختلفة ، فتدبر .

ولا يكون الضمير المنفصل مجروراً ؛ لئلا يلزم تقديم المجرور على الجار .

والضمير على المختار في ذلك هو : ((أنْ)) و((إيّا)) ، وما عداهما في ذلك حروف تبين الأحوال من إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث وتكلم وخطاب وغيبة .

قوله [ولا يكون الضمير المنفصل مجروراً] أي : بطريق الأصالة ، وإلا فقد يستعار ضمير الرفع مكان ضمير الجر نحو : ((ما أنا كأنت ولا أنت كأنا)) .

قوله [لئلا يلزم ...] عبارة غيره : لأنه ما يصح الابتداء به والمخفوض لا يصح الابتداء به ؛ لأنه خافضه : أما حرف أو مضاف ، ولا يتقدم المجرور على الجار والمضاف اليه على المضاف .

قوله [والضمير على المختار ...] أراد : بأنّ ((أنْ)) في ((أنت)) وفروعه لا في ((أنا)) لقوله : ((وما عداهما حروف تبين)) الخ : إذ ليس في ((أنا)) الذي للمتكلم حرف يبين حالاً ، وإنما فيه الألف وهي زائدة عند البصريين ومن جملة الضمير عند الكوفيين ، وأيضاً نون ((أنا)) مفتوحة لا ساكنة ، زيدت بعدها الألف لفتحها ، لكن كلام المغني [1] يقتضي أنّ الضمير في ((أنا)) أيضاً هو النون الساكنة فتأمل .

فإنْ قيل : كون الضمير هو ((أنْ)) و((إيا)) واللواحق حروف تبيّن الحال يوجب عدم صدق تعريف الضمير على ((أنْ وإيا)) .

أجيب : بأنهما على هذا وضعا بالاشتراك للمتكلم والمخاطب والغائب

---

(١) المغني ٢٧/١ (بحث (أنْ) المفتوحة الهمزة الساكنة النون) .

....

....

وكل مشترك دال على معناه ، غاية الأمر أنه يحتاج الى قرينة معينة ، فلتكن القرينة تلك اللواحق ، والقرينة لا يتوقف عليها أصل الدلالة بل تعين المدلول .

فإنْ قلت : قد يفهم من كلامهم أنّ التكلم والخطاب والغيبة مدلول تلك اللواحق ، فلا يكون الضمير دالاً على متكلم أو مخاطب أو غائب بل على مجرد الذات ، فلا يصدق التعريف .

قلت : الوجه حَمْلُ كلامهم على ما ذكرنا ، وعلى هذا فـ((أنْ)) مـن نحو ((أنت)) دال على الخطاب بشرط اقترانه باللواحق ، لا أنّ الخطاب مدلول اللواحق ، وإلا لم يصدق التعريف حينئذٍ عليه فليتأمل .

ومقابل المختار ما ذهب اليه الخليل[1] والمازني واختاره ابن مالك أنّ اللواحق أسماء مضمرة أضيف إليها الضمير الذي هو ((إيا)) ؛ لظهور الإضـافة في قوله : ((فإياه وإيا الشوابّ)) ، فـ((إياه)) ضميران أحدهما مضاف الى الآخر ، وهو مردود بشذوذه ، ولم يعهد إضافة الضمائر ،

ولو كانت ((إيا)) مضافة لزم إعرابها ؛ لأنها ملازمة لما ادعوا إضافتها اليه ، والمبني إذا لزم الإضافة أعرب ، وما ذهب اليه الفراء [2] من أنّ اللواحق هي الضمائر و((إيا)) حرف زيد دعامة يعتمد عليها اللواحق لتنفصل عن المتصل ، وما ذهب اليه الكوفيون من أنّ مجموع ((إيا)) ولواحقها هو الضمير .

---

(١) شرح التسهيل ١/ ١٤٠ ، ١٤١ (باب المضمر) والهمع ١/ ٢٠٦ (باب المضمر) .

(٢) الهمع ١/ ٢٠٦ وكلام المحشي نص ما في الهمع .

وظاهر كلامه أنّ كلاً من المتصل والمنفصل أصل برأسه ، وذهب بعضهم الى أنّ المتصل أصل للمنفصل محتجاً بأنّ مبنى الضمائر على الاختصار ، والمتصل أخصر من المنفصل .

والضمائر كلها مبنية لشبهها بالحروف وضعاً كالتاء في ((ضربت)) والكاف في ((أكرمك)) ، ثم أجريت بقية الضمائر كـ((نحن)) مجراها طرداً للباب ،

وقيل : لشبهها به في احتياجها الى المفسر ـ أعني : الحضورَ في المتكلم والمخاطب ، وتقدمَ الذكر في الغائب ـ كاحتياج الحرف الى لفظ يفهم به معناه الإفرادي .

وأخصها أعرفها ، فضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب ،

قوله [أصل برأسه] لمّا كان الرأس في كل شئ أصله الذي يبنى عليه سائره عبّر به عنه ، والباء الداخلة عليه للملابسة ، في محل نصب على الحال ، ويجوز أنْ تكون للسببية ، والرأس بمعنى النفس من التعبير باسم البعض عن الكل مجازاً أي : أصل بالنظر الى نفسها لا الى شئ آخر .

قوله [وذهب بعضهم ...] هو مذهب الجمهور .

قوله [وقيل لشبهها به ...] وقيل غير ذلك ، قل بعضهم : ولا مانع من أنْ يقل : إنّ الضمير بني لهذه العلل كلها .

قوله [فضمير المتكلم ...] إنما كان يحسن هذا لو أسلف اختلاف مرتبة الضمير في التعريف .

وذا أخص من ضمير الغائب ، وإذا اجتمع الأخص وغيره غلّب الأخص تقدم أو تأخر .

ولمّا كان المقصود من وضع الضمائر ، الاختصار والمتصل أخصر من المتفصل قال : [ولا فصل] للضمير في الاختيار [مع إمكان] الإتيان بالضمير [المتصل] فنحو : ((قمت وأكرمتك)) ، لا يقــال فيهما : ((قام أنا)) ولا : ((أكرمت إياك)) ،

قوله [غُلب الأخص ...] فيقال : ((أنا وأنت ، وأنت وأنا فعلنا)) و((أنا وهو ، وهو وأنا فعلنا)) ، ولا يقال : فعلتما ولا فعلا ، ويقال ((أنت وهو ، وهو وأنت فعلتما)) ولا يقال : ((فعلا)) .

قوله [مع إمكان الوصل(١)] احترز عمّا لا يمكن فيه الاتصال من المسائل الآتية آخر الباب في قوله : ((ويتعين الانفصال إنْ انحصر)) الخ .

قوله [فنحو : ((قمت وأكرمتك))] مبتدأ خبره ((لا يقال فيهما)) ، والعائد محذوف أي : لا يقال فيهما منه أي : من نحو ((قمت ...)) ، وأتى بالفاء ؛ لأنّ معرفة هذا ناشئة عمّا سبق فهو مسبب عنه .

---

(١) كذا في المخطوط أ ، وتغاير العبارة مع عبارة المتن واضح جداً فلاحظ .

وأما قوله :

وما أُصاحبُ من قومٍ فـأذكرَهم إلا يـزيـدُهُـمُ حُـبّاً إلـيّ هــمُ .

فضرورة .

[إلا في] صورتين يجوز فيهما الانفصال مع تأتي الاتصال :

قوله [وأما قوله : وما أصاحب ... [1]] محترز قوله : ((في الاختيار)) ، والبيت لزياد التميمي ، و((من)) زائدة ، و((قوم)) : مفعول ، و((فأذكرهم)) بالنصب جواب النفي ويجوز الرفع عطفاً على ((أصاحب)) ،

و((حبّاً)) ـ من ((حُبِّبَ)) مجهول لوصله بـ((الى)) وإلا لوصله بـ((لهم أو فيهم)) ـ مفعول ثان لـ((يزيد)) .

وسقط النون ؛ لأنّ فاعله ليس واواً ولا ألفاً ولا ياءً ، و((هم)) في ((يزيدهم)) : مفعول أول لـ((يزيد)) و((هم)) في آخر البيت فاعل ((يزيد)) وفيه الشاهد حيث فصله للضرورة .

وهل الأصل إلا يزيدون أنفسهم أو إلا يزيدونهم ، خلاف بين ابن مالك [2] والمصنف مبني على أنّ الضميرين لمسمى واحد فلا يجمع بينهما في فعل واحد في غير أفعال القلوب ، أو لما له ، فليراجع المغني في بحث ((على)) [3] .

---

(١) البيت من البسيط لزياد بن منقذ العدوي التميمي في الخزانة ٥/ ٢٥٠ ، وبلا نسبة في الأوضح ١ / ٦٥ وشرح ابن الناظم ٣٨ ، والشاهد واضح من كلام المحشي.

(٢) شرح التسهيل ١/ ١٥٢ (الضمير) .

(٣) المغني ١/ ١٤٦ بحث (على) .

إحداهما : أنْ يكون عاملُ الضمير عاملاً في ضميرٍ آخر أعرف منه ، مقدم عليه غير مرفوع .

وذلك [نحو الهاء من] قولك لشخص في عبدٍ : [سلنيه] فيجوز فيها الانفصالُ [بمرجوحية] ـ ومنه قوله ﷺ : ((إنّ الله ملككم إياهم[1])) ولو وصل لقال : ملككموهم ، لكنه فرّ من الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث ضمات ـ والاتصالُ يرجحان لأنه الأصل ، ولا مرجح لغيره ، ولهذا لم يأتِ التنزيل إلا به

قوله [ضمير آخر أعرف منه ...] ما بعد ((ضمير)) نعت ، وخرج بذلك ما لو كان في ظاهر فيجب الفصل نحو : ((العبد سل زيداً إياه)) أو كان عاملاً في ضمير غير أعرف فيجب الفصل نحو : ((أعطاه إياك وإياي ، وأعطاك إياي)) ، أو كان أعرف لكنه مرفوع فيجب الوصل نحو : ((ضربته)) .

قوله [نحو : ((سلنيه))] أي : استعطنيه أي : فهــو من ((سأل)) بمعنى : ((استعطى)) لا بمعنى : استفهم .

قوله [لكنه فرّ ...] قد يقل : الاتصل الأرجح لم يغير فيه من ذلك فدل على أنه ليس مرجحاً للانفصل ، وأيضاً يشكل بقوله الآتي : ((ولا مرجح لغيره)) .

---

(١) رواه البخاري في كتاب الجنائز رقم ١٣٥٤ .

قال تعالى : ﴿ إِن يَسْأَلْكُمُوهَا ﴾﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا ﴾ .

اللهم إلا أنْ يكون ذلك العامل اسماً فالفصل أرجح ، نحو : ((عجبت من حبّي إياه)) ،

قوله [﴿ إِن يَسْأَلْكُمُوهَا ﴾ [1]] السؤال هنا طلب الإعطاء ، والواو في هذا ونحوه تولدت من إشباع الضمة .

قوله [﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا ﴾ [2]] الاستفهام فيه للإنكار التوبيخي أي : لا ينبغي أنْ يكون أي : أنلزمكم تلك الهداية أو الحجة بمعنى : أنكرهكم على قبولها ونقسركم على الاهتداء بها ، والحال أنكم لها كارهون ، بمعنى : لا يكون هذا الإلزام .

قوله [اللهم إلا أنْ يكون العامل اسماً] دخل في الاسم الوصف نحو : ((الدرهم أنا معطيكه ، ومعطيك إياه)) ، والمصدر ، وسواء كان الأول مجروراً أو منصوباً ، ولا يكون منصوباً إلا عند هشام والأخفش كما ذكره الرضي [3] .

وإنما كان الفصل أرجح ؛ لأنّ الانفصال فيما ولي الضمير المجرور أولى من الانفصال فيما ولي الضمير المنصوب ؛ لأنّ الفعل أقعد في اتصال الضمير به من المصدر واسم الفاعل ؛ لأنه يطلب الفاعل والمفعول لذاته وهما لمشابهته .

وما ذكره الشارح في الاسم هو في اسم من فعل غير ناسخ بدليل أنه ذكره عقبه قبل ذكر الناسخ ، وسكت عن الاسم من الفعل الناسخ ،

---

(1) محمد ـ ٣٧ .

(2) هود ـ ٢٨ .

(3) شرح الكافية ٢/ ٢٨٣ (الإضافة) .

وكذا إنْ كان فعلاً ناسخاً من باب ((ظن)) ، نحو : خلتنيه [وظننتكه] فالفصل أرجح أيضاً عند الجمهور لأنه خبر في الأصل ، وحق الخبر الفصل قبل دخول الناسخ ، ومنه قوله :

أخي حسبتُكَ إياهُ ....

ويحتمل أنْ يلحق به كما ألحق الاسم غير الناسخ به .

وهاهنا شبهة وهي : أنّ الضمير المتقدم في ((حسبي إياه)) كما أنه مجرور محلاً بالإضافة مرفوع محلاً على الفاعلية ، وشرط هذه الصورة أنْ لا يكون الضمير المقدم مرفوعاً فكيف يدخل مثل هذا المثال في ضابط هذه الصورة إلا أنْ يقال : المراد أنْ لا يكون مرفوعا فقط .

قوله [أخي حسبتك ... [1]] ((أخي)) أما مبتدأ خبره ما بعده ، وأما مفعول ثان لفعل محذوف يفسره الفعل الذي بعده ، وليس منادى بحذف حرف النداء كما زعم العيني[2] ؛ إذ كيف يناديه بالأخوة وهو يخبر أنّ نواحي صدره ملئت بما ذكر .

و((الأرجاء)) النواحي جمع ((رجا)) بوزن ((عصا)) ، و((الأضغان)) : جمع ((ضغن)) بكسر الضاد وهو الحقد ، و((الإحن)) بكسر الهمزة وفتح الحاء : جمع ((إحنة)) بكسر الهمزة وهي الحقد أيضاً ، فهو من عطف المرادف .

---

(١) جزء بيت من البسيط غير منسوب في شرح التسهيل ١٥١/١ والأوضح ٧١/١ وابن الناظم ٤١ ، وتمامه :

أخي حَسبتُكَ إيّاهُ وقد مُلئتْ   أرْجاءُ صَدركَ بالأضغانِ والإحَنِ

والشاهد في قوله (إياه) فقد فصل الضمير ـ وهو مختار جمهور النحاة ـ لأنه خبر في الأصل .

(٢) شرح شواهد الأشموني للعيني ـ بهامش حاشية الصبان ١١٩/١ .

وعند جماعةٍ الوصل أرجح ؛ لأنه الأصل وقد أمكن ، وبه جاء التنزيل قال تعالى : ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ ﴾ ، وورد به الشعر كقوله :

بلغتَ صُنعَ امرئٍ بـرٍّ إخالكـهُ

وابن مالك اضطرب كلامه ، فتارة وافق الجمهور ، وتارة خالفهم ،

قوله [﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ ﴾ (1)] أشار به الى أنّ تعليل الجمهور لا يتأتى في ذلك لأنه ليس خبراً في الأصل بل هو مبتدأ ، والخبر في الأصل هو قوله ((قليلا)) .

قوله [بلغتَ صنع امرئ ... (2)] صدرُ بيتٍ عجزه :

إنْ لَمْ تزلْ لاكتسابِ الحمدِ مبتدرا

((برّ)) أي : صادق ، و((إخالكه)) بكسر الهمزة وهو الأفصح وإنْ كان القياس فتحها ، وفيه الشاهد حيث لم يقل : ((أخالك إياه)) .

قوله [فتارة وافق ...] وافقهم في التسهيل (3) ، وفرّق بينه وبين باب ((كان)) بأنّ الضمير هنا حجزه عن الفعل منصوبٌ آخر ، وبخلافه في ((كنته)) فإنه لم يحجزه إلا مرفوع ، والمرفوع كجزء من الفعل ، فكان الفعل مباشر له فهو شبيـــــه بهاء ((ضربته)) ، ولأنّ الوارد عن العرب من انفصال باب ((ظن)) واتصـــال باب ((كان)) أكثر من خلافهما .

---

(1) الأنفال ـ ٤٣ .

(2) البيت من البسيط بلا نسبة في شرح التسهيل ١٥٢/١ ، والأوضح ٧٢/١ وشرح الأشموني ١١٩/١ ، والشاهد ذكره المحشي .

(3) شرح التسهيل ١٤٩/١ .

ورَدَّ ما قالوه من كونه خبراً في الأصل : بأنّ ذلك يقتضي جواز الانفصال في الأول ، وذلك ممتنع ، وما أفضى الى الممتنع ممتنع .

والصورة الثانية : أنْ يكون الضمير منصوباً بـ((كان)) أو إحدى أخواتها سواء كان قبله ضمير أم لا ، وبذلك فارقت الأولى

وخالفهم في الخلاصة فلختار فيها الاتصل[1] ، وعلى ما فيها فالمسائل ثلاث : باب ((سلنيه)) ، باب ((خلتنيه)) ، باب ((كنته)) .

وقد ذكر الشارح وجه مغايرة باب ((كان)) لباب ((سلنيه)) وبذلك يغاير باب ((خلتنيه)) . ووجه مغايرة باب ((خلتنيه)) أنّ الفعل في باب ((سلنيه)) يشترط أنْ لا يكون ناسخاً ، ويغايره أيضاً بما مرّ عن ابن مالك .

قوله [بأنّ ذلك يقتضي ...] أي : لأنّ الأول مبتدأ في الأصل ، وحق المبتدأ الانفصل ، وأجيب : بأنه عارَضَ ذلك قرْبُ الأول من الفعل ، فلذا وجب اتصاله .

قوله [والصورة الثانية أنْ يكون ...] أي : ذات أنْ يكون ؛ ليطابق قوله : ((الصورة الثانية)) فإنه واقع في المسألة وهي القضية ، وهذا الكون وصف للقضية ، فلا يخبر به عنها ، والمراد الضمير الذي يتأتى اتصاله .

قوله [أو إحدى أخواتها] هو ما في شرح الكافية لابن مالك[2]

---

(١) قل ابن مالك :

وَصِلْ أوْ افصلْ هاءَ سلنيهِ وما	أشبهُ في كنتُهُ الخلف انتمى
كذاك خلتنيهِ ، واتصالا	أختارُ غيري اختار الانفصالا

(٢) شرح الكافية الشافية ٩٣/١ (المضمر) .

[و] ذلك ، نحو : ((الصديق [كنته] ، و((كانه زيد)) فيجوز في الهاء الانفصال [برجحان] كـ((ظننتكه)) عند الجمهور ، ومنه قوله :

لئن كانَ إياهُ لقد حالَ بَعْـدَنا عن العهدِ والإنسانُ قـد يـتغيرُ

وعند جماعة الوصل أرجح ،

وكافية ابن الحاجب[1]، والذي جزم به أبو حيان في شرح التسهيل نقلاً عن البديع والغـــرة : ((أنّ ذلك خاص بـ((كان)) ، وأنّ الفصل متعين في أخواتها)) ، وقولهم ((ليسني وليسك)) : شاذ ، وعلى الأول لا تدخل ((كاد)) لأنّ خبرها يندر كونه غير مضارع ، والنادر أنْ يكون ماضياً ، فسقط ما تردد الشهاب القاسمي في ذلك .

قوله [نحو : الصديق كنته] أي : نحو الضمير الذي يتحقق في هذا الكلام ، ولك في ((الصديق)) النصب والرفع على حد : ((زيد ضربته)) .

قوله [لئن كان ... [2]] قائله عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي ، واللام موطئة للقسم ، والمراد بـ((الإنسان)) : الإنسان الكامل لا مطلق الإنسان ليدخل غيره بالطريق الأولى ، والتقدير : فما ظنك بغيره ، والشاهد ظاهر .

قوله [الوصل أرجح] لكون الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول فـ((كنته)) كـ((ضربته)) .

---

(١) شرح الكافية ـ الرضي ـ ١٩٢ (المضمر) .

(٢) البيت من الطويل لعمر ابن أبي ربيعة في ديوانه ٩٤ وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ٤٠ والأوضح ١/ ٢٨ . والشاهد قوله : (كان إياه) حيث أتى بالضمير الواقع خبراً لـ(كان) ـ إياه ـ منفصلاً وهو جائز .

ومنه الحديث : ((إنْ يكنه فلن تسلط عليه)) [1] ، وحجة الجميع مـ تقدم .

ويتعين الانفصال إنْ حُصِر بـ((إلا)) أو ((إنما)) ،

قوله [ويتعين الانفصال] أي : انفصال الضمير القابل للفصل ، وإلا انتقض بنحو : ((إنما مررت بك)) .

قوله [بـ((إلا))] مثاله : ﴿ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ [2] .

قوله [أو ((إنما))] هو ما قاله ابن مالك [3] ، ومثاله :

.... وإنما يُدافِعُ عنْ أحسابِهِمْ أنا أو مثلي [4]

وذلك بناء على أنّ ((ما)) كافة ، وقد يقال : إنها موصولة ، و((أنا)) خبر ، وفاعل ((يدافع)) ضمير مستتر عائد على ((ما)) ، ولا يضر فوات الحصر المستفاد من ((إنما)) لحصوله على طريق ((المنطلق زيد)) ، لكن فيه إطلاق ((ما)) على من يعقل لغير ضرورة .

---

(١) البخاري ٩٦/٢ باب في الجنائز ، ٣٦/٤ باب دعاء النبي إلى الإسلام والنبوة ... .

(٢) يوسف ـ ٤٠ .

(٣) شرح التسهيل ١٤٤/١ (المضمر) .

(٤) عجز بيت من الطويل للفرزدق في ديوانه ١٥٣/٢ والخزانة ٤٦٥/٤ وبلا نسبة في التسهيل ١٤٤/١ وتمامه :

أنا الفارسُ الحامي الذمارَ وإنما يدافعُ عن أحسابهم أنا أو مثلي

والشاهد : فصل الضمير بعد (إنما) لأنه في مقام الحصر ، و(إنما) مثل (إلا) لا يأتي الضمير بعدها إلا منفصلا .

أو رُفِعَ بمصدر مضاف لمنصوب ،

وغلّطَ أبو حيان ابنَ مالك في هذا الموضع وتلا آياتٍ شريفة نحو : ﴿ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ ﴾ [1] ، قال : ((ولو كان كما زعم لكان التركيب : ((إنما أشكو بثي وحزني أنا)) .

قال البهاء السبكي : ((والصواب مع ابن مالك ولسان حاله يتلو ﴿ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ ﴾ وذلك لأنه بنى كلامه على أنّ ((إنما)) للحصر وإنّ المحصور بها هو الأخير لفظاً ، والأول عليه أكثر الناس ، والثاني أجمع عليه البيانيون ، وحينئذٍ يصح ما ادعاه ؛ لأنّ الوصل يؤدي الى الالتباس)) ، وبيّن ذلك بما هو ظاهر لا يخفى .

قوله [أو رفع بمصدر ...] كقوله :

بنصركُمُ نحنُ كُنّا ظاهرينَ فقد أغرى العدا بكُمُ استسلامُكمْ فشلا [2]

فلو نصب بمصدر مضاف الى المرفوع لم يجب فصله بل يترجح ، نحو : ((عجبت من ضربكه ، ومن ضربك إياه)) ، ولا يجب الفصل إلا إذا أضيف المصدر لمرفوعه الظاهر نحو : ((عجبت من ضرب الأمير إياه)) ، حتى يرد على مفهوم كلام الشارح ، ويحتاج لتقييد كلامه بأنّ المرفوع ضميراً لجواز اتصاله ، بأنْ يفصل بين المتضايفين نحو : ((عجبت من ضربه الأميرِ)) بجر ((الأمير)) .

---

(1) يوسف ـ ٨٦ .

(2) البيت من البسيط بلا نسبة في الدرر ١٩٧/١ وشرح التسهيل ١٤٥/١ والهمع ٢٠٩/١ .

والشاهد (بنصركم نحن) : فأنت ترى انفصال الضمير المرفوع (نحن) ؛ لأنه فاعل المصدر المضاف الى مفعوله (نصركم) .

....

....

ﻫﻫ كقوله :

فإنَّ نكاحَها مطرٍ حرامُ [1]

في رواية جر ((مطر)) ، وفي رواية ﴿ قَتْلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾[2] بنصب ((الأولاد)) وجر ((الشركاء)) على أنّ المفهوم إذا كان فيه تفصيل لا اعتراض عليه .

---

(١) عجز بيت من الوافر للأحوص في ديوانه ١٨٩ وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢٧/٢؛ وتمامه :

فإنْ يكن النكاحُ أحلَّ شيءٍ فإنَّ نكاحها مطرٍ حرامُ

والشاهد (نكاحها مطر) : يروى برفع (مطر) ونصبه وجره ، فالرفع على أنّ (نكاحها) مصدر أضيف الى مفعوله و(مطر) فاعله ، والنصب على أنْ يكون (نكاحها) مصدراً مضافاً الى فاعله و(مطر) مفعوله ، والجر على أنّ (نكاحها) مصدراً مضافاً الى (مطر) ، ويحتمل حينها أنْ يكون (مطر) مفعولاً ، فيكون الفصل بين المضاف والمضاف اليه بفاعل المضاف أعني الضمير ، فيطابق رواية نصب (مطر) ، ويحتمل أنْ يكون (مطر) في هذه الرواية فاعلاً فيكون قد فصل بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول اليه أعني الضمير ، فيطابق رواية الرفع وهو مراد المحشي .

(٢) قرأ ابن عامر بضم الزاي وكسر الياء في ((زُيِّنَ)) ، ورفع لام ((قَتْلُ)) ، ونصب دال ((أولادَهُم)) ، وخفض همزة ((شركائِهِم))، فتكون الآية الشريفة : ﴿ وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شركائِهِمْ ﴾ . وقرأ الباقون بفتح الزاي والياء ((زَيَّنَ)) ونصب لام ((قَتْلَ)) وكسر دال ((أولادِهِم)) ورفع همزة ((شركاؤهُم)) فتكون الآية ﴿ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ ﴾ (الأنعام : من الآية ١٣٧)البدور الزاهرة ـ ١٧٨ .

أو صفة جرت على غير صاحبها ، أو أضمرَ عامله ، أو أخِّر ، أو كان معنوياً ،

قوله [أو صفة جرت على غير صاحبها] كقولك : ((زيدٌ هندٌ ضاربها هو)) .

ويحتمل أنّ الصفة مسندة الى الضمير المنفصل كما في كافية ابن الحاجب [1] ، ولا تكون مسندة الى المستكن ، والبارز تأكيدٌ له ؛ إذ رفعه بالصفة صادق بالأمرين .

وكالصفة الفعل إذا حصل اللبس نحو : ((زيدٌ عمروٌ يضربه هو)) ، كما قال ابن مالك[2] ، وإطلاق الصفة مردود بمسألة : ((زيدٌ قائمٌ أبوه لا قاعدان)) فقد جرت الصفة على غير صاحبها ، ولم يفصل الضمير .

قوله [أو أُضمر عامله] نحو : ((إياه)) لمن قال : ((من أضرب)) ومنه :

فإيّـاك إيّـاك المـراء [3]

قوله [أو أُخر] نحو : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [4] .

قوله [أو كان معنوياً] المراد بالعامل المعنوي : الابتداء نحو((أنت تقوم)) .

---

(١) شرح الكافية ١٣/٢ (المضمر) .

(٢) شرح التسهيل ١٤٤/١ (المضمر) .

(٣) جزء من صدر بيت من الطويل للفضل بن عبد الرحمن القرشي في الخزانة ٦٣/٣ ، وله أو للعرزي في حماسة البحتري ٢٥٣ ، وبلا نسبة في الأوضح ٢٤/٣ وشرح ابن الناظم ٤٣٢ ، وتمامه :

فإيّـاكَ إيّـاكَ المـراءَ فـإنّما الى الشّـرِّ دعّـاءٌ وللشّـرِّ جالـبُ

والشاهد في قوله : (إياك) فإنه مفعول لفعل محذوف فوجب انفصال الضمير لأنه لا يتصل بعامله المضمر .

(٤) الفاتحة ـ ٥ .

أو حرف نفي ، أو فصلهُ متبوع ،

قوله [أو حرف نفي] أي : أو كان العامل حرف ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾[1] ، و ﴿ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ ﴾[2] .

قوله [أو فصله متبوع] أي : فصل العامل عن اتصاله بالضمير متبوع نحو : ﴿ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ﴾[3] ، و((أكرمتهم حتى إياك)) فإنْ أردت ((حتى)) الجارة لم يجز ؛ لأنها لا تجر الضمير ، والمبرد يجيزه[4] ، فيظهر الفرق بين العاطفة والجارة بالفصل والوصل .

ولم يقل : ((أو كان الضمير تابعاً)) لعله ليشمل مسألة غريبة ذكرها أبو حيان في تفسيره في قوله تعالى : ﴿ وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ ﴾[5] ، فإنه جعل ((إياي)) مفعولاً مقدماً والياء في ((اتقون)) توكيداً .

فهذه صورة وقع فيها الضمير تابعاً ولم يفصل ؛ لاتصاله بالعامل لفظاً ولا يتصور مثل ذلك إذا كان العامل مفصولاً عن مباشرة الضمير بمتبوع فيتعين الفصل .

---

(١) المجادلة ـ ٢ .

(٢) العنكبوت ـ ٢٢ .

(٣) الممتحنة ـ ١ .

(٤) الهمع ٣٤١/٢ المجرورات (حتى) .

(٥) البحر المحيط ١٧٥/١ ـ ١٧٩ (تفسير سور البقرة آية ٤٠ ـ ٤١ .

أو وليَ واوَ ((مَعَ)) ، أو ((إمّا)) ، أو لاماً فارقة ، أو نصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع إنْ اتحدا رتبة ،

قوله [أو ولي واوَ ((مع))] كقوله :

فآليتُ لا أنفكُ أحدو قصيدةً نكونُ وإيّاها بها مثلاً بعدي [1]

قوله [أو((إما))] أي : أو ولي الضمير ((إما)) كقولك : ((قام إما أنا أو أنت)) .

قوله [أو لاماً فارقة] كقوله :

إنْ وجدتُ الصديقَ حقّاً لَإيّا كَ فمُرْني فلن أزالَ مُطيعا [2]

ولم يقل : ((لام)) ابتداء ، وإن شمل نحو: ((إنّ الكريم لأنت)) ؛ لأنّ اللام الفارقة ليست لام ابتداء عند أبي علي الفارسي وابن جني [3] ، فلا تشملها لام الابتداء ؛ ولأن الفصل في نحو : ((إنّ الكريم لأنت)) ليس من جهة اللام ، لحصوله قبلها من جهة كونه خبراً لـ((إن)) .

قوله [وإنْ اتحدا رتبة] وذلك بأنْ يكونا ضميري متكلم أو مخاطب أو غائب نحو : ((علمتني إياي ، وعلمتك إياك ، وعلمته إياه)) فإنْ كان الضمير الذي قبله مرفوعاً نحو : ((علمتني)) لم يجز الفصل .

---

(١) البيت من الطويل لأبي ذؤيب الهذلي في الخزانة ١٥/٨، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١٤٧/١ وشرح التصريح ١٠٥/١ . والشاهد في قوله : (وإياها) فالضمير منصوب على أنه مفعول معه .

(٢) البيت من الخفيف بلا نسبة في شرح التسهيل١٤٧/١ وفي الهمع٢١١/١. والشاهد في قوله (إياك) فقد فصل الضمير لأنه ولي اللام الفارقة .

(٣) نقل في شرح الكافية ٣٥٩/٢ .

وربما اتصلا غيبة إنْ اختلفا لفظاً واتحدا رتبة .

قوله [وربما اتصلا ...] من ذلك ما حكاه الكسائي[1] من قول بعض العرب : ((هم أحسنُ الناسِ وجوهاً وأنضَـرَهُمُـوها)) ، وهو قليلٌ جداً ، والوجه الانفصال .

فإنْ اتفقا في الغيبة وفي التذكير أو التأنيث وفي الإفراد أو التثنية أو الجمع ولم يكن الأول مرفوعاً وجب كون الثاني بلفظ الانفصال نحو : ((فأعطاه إياه ، وأعطاها إياها)) وهكذا .

---

(١) الهمع ٢١٢/١ .

فهرس محتويات الجزء الأول